



المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
فرع الفقه والأصول

كتاب المحياة في الفقه على مذهب الإمام الشافعي

تأليف

الإمام القاضي أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني
المتوفي عام ٤٨٢ هـ
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه والأصول
« تحقيق ودراسة »

إعداد

إبراهيم بن ناصر بن إبراهيم البشر

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور / محمد العروسي عبد القادر

الجزء الثاني

١٤١٥ هـ

كتاب الوصايا (١)

[مسألة

كل ايجاب يفتقر الى القبول لايجز قبوله بعد الموت الا الوصية (٢).
وكل من يثبت (٣) له القبول يبطل بموته ، الموصى له فانه اذا مات قبل
القبول قام فيه (٤) وارثه مقامه .

- (١) جمع وصية ، مأخوذة من وصيت الشيء أصيه : اذا وصلته ، بيت بذلك : لأن الميت لما أوصى بها وصل ماكان فيه من أمر حياته بما بعده ، أمر مماته . انظر : الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ، ٣١٦ ؛ المطلع ، ٢٩٤ .
- وشرعا : تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق عتق وان التحقا بها حكما في حسابتهما من الثلث . شرح تحرير تنقيح اللباب ، ٢/٢ . وان وانظر : الغاية القصوى ، ٦٩٥/٢ ؛ من أسنى المطالب ، ٢٩/٣ ؛ فتح الجواب ، ١٦/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٩/٣ .
- (٢) قال السبكي : "كل ايجاب يفتقر الى القبول لايجوز وقوع القبول فيه بعد الموت . قال الجرجاني : الا الوصية ، قال : وكل من ثبت له القبول بطل بموته الا الموصى له ، فانه اذا مات قبل القبول قام وارثه مقامه " ، الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٦٢/١ .
- وانظر القاعدة كذلك في : الأشباه والنظائر ، لابن الملقن ، ل : ١٢٢ ؛ مختصر من قواعد العلائي ، ٣٩٥/١ ؛ مغنى المحتاج ، ٥٤/٣ .
- وانظر كذلك حكم قبول الوصية بعد موت الموصى ، وحكم قبول وارث الموصى له بعد موت الموصى له قبل القبول في : الأم ، ٩٧/٤ ؛ مختصر المزني ، ١٤٤ ؛ الحاوي ، ٢٥٢/٨ ، ٢٥٧-٢٥٨ ؛ المهذب ، ٤٥٩/١ ؛ الشافعي ، ج : ٢ ، ل : ٢٠٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٤١/٦-٣١٦، ١٤٣ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٣/٣ .
- (٣) ك ، ر : ثبت .
- (٤) ساقطة من : ر .

[٢] مسألة

إذا أوصى له بأحد أبويه ومات الموصى له قبل القبول وخلف ابنا وقبله الابن عتق عليه بكل حال^(١) لأنه جد القابل أو جدته .
وان خلف ابنين فقبل أحدهما نصيبه دون الآخر عتق نصيب القابل وهل يقوم عليه الباقي ان كان موسرا يبنى على القولين في قبول الوارث : فان قلنا : يدخل في ملكه بقبوله قوم عليه لأنه جلب الملك باختياره كما لو اشتراه .

وان قلنا : يدخل بقبوله في ملك الموروث منه^(٢) نظر :
فان كان ورث منه [ر/٨٦] ما يقوم به الباقي أو بعضه قوم^(٣) به وعتق لأنه^(٤) دخل في ملك الموروث منه فكان^(٥) التقويم لازما له .
وانما قدم العتق على ارث^(٦) القابل لأنه بقبوله دخل^(٧) في ملك^(٦)

(١) فقبول الابن كقبول الموصى له بنفسه على أظهر الأقوال .
وانظر : المهذب ، ٤٦٠/١ ؛ الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢٠٧ ؛ الوجيز ، ٢٧٣/١-٢٧٤ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٨ ، ل : ١٦٠ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٦/٦-١٤٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٥،٤٣/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٥٤/٣ .
(٢) ر : عنه .

والكلام هنا مبنى على الخلاف في ملك الموصى له بما يملك الموصى به ؟ أقوال ، الأول : بالموت ، الثانى : بالقبول . والثالث - وهو أظهرها - : أنه موقوف ، فان قبل تبينا انه ملك بالموت والا بان أنه كان للوارث . والصحيح أن الوارث يقوم مقام الموصى له في الرد والقبول ، فان قبل فهو كقبول الموصى له بنفسه على أظهر الأقوال . روضة الطالبين ، ١٤٦،١٤٣/٦-١٤٧ .

(٣) ك ، بعدها : عليه .

(٤) ر ، بعدها : بقبوله .

(٥) ك : وكان .

(٦) ساقطة من : ر .

(٧) ك : ادخله .

الميت فعتق ، وان^(١) لم يرث منه شيئاً لم يقوم عليه لأنه دخل في ملك الميت وهو معسر^(٢).

[٣] مسألة

إذا أوصى بمنفعة^(٣) عبده لشخص وبرقبته لآخر قومت الرقبة^(٤) في حق صاحبها والمنفعة^(٥)

(١) ك : فان .

(٢) انظر : الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢٠٧ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٨ ، ل : ١٦١-١٦٢ ؛

روضة الطالبين ، ١٤٨/٦-١٤٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٥/٣ .

(٣) الوصية بمنافع العبد والدار صحيحة ، مؤبدة ومؤقتة . وهى تمليك للمنافع بعد

الموت ، ولو مات الموصى له ورثت عنه كسائر حقوقه ، والموصى له يملك اثبات

اليد على العبد الموصى بمنفعته ويملك منافعه وأكسابه المعتادة لا الأكساب النادرة

كالهبة واللقطة على الأصح .

انظر : الشرح الكبير ، ج : ٨ ، ل : ١٨٥-١٨٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٨٦/٦-١٨٧

وانظر : مختصر المزنى ، ١٤٣ ؛ الحاوى ، ٢١٩/٨ ؛ المهذب ، ٤٦٨/١ ؛ التحرير ،

ل : ١٤١ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٨٣،٥٠/٦ .

(٤) ك ، ر : المنفعة .

(٥) الكلام هنا في كيفية حساب المنفعة من الثلث ، لأنه لا بد في الوصية أن تكون

أقل من الثلث . فالمؤلف هنا يريد أن يبين كيف تقوم في صورتين . ففى

الصورة الأولى هنا العبد تقبض منفعته ورقبته ثم تحسب من الثلث ان احتملها ،

فلو كانت قيمتهما مئة مثلاً فلا بد أن يكون باقياً من التركة مئتان فأكثر .

وفى الصورة الثانية أوصى بالمنفعة لشخص وبقيت الرقبة للورثة . وفى كيفية

حسابها وجهان ويقال : قولان ، أحدهما تعتبر الرقبة بتمام منافعها من الثلث

لأنه حال بين الوارث وبينها . والثانى : ان المعتر مابين قيمتها بمنافعها وقيمتها

مسلوبة المنافع . وعلى هذا حسابها على القول الأول كالصورة الأولى . وعلى

الثانى لو كان العبد بمنافعه قيمته مئة ، وبدون منافعه قيمته عشرون . فان المعتر

ثمانون قيمة المنافع فلا بد من بقاء مئة وستون بما فيها العشرون قيمة الرقبة لأنه

تقوم على الورثة وتعتبر من التركة على أصح الوجهين . =

في حق صاحبها (١). وإذا أبقى (٢) الرقبة على الورثة لم يقوم عليهم في أحد الوجهين .

والفرق بينهما : أن الرقبة في المسألة الأولى مستفادة بالوصية فاعتبرت من الثلث كالمنفعة ، وفي المسألة الثانية لم يستفد الورثة الرقبة بالوصية وإنما تحتسب (٣) عليهم بما ينتفعون به ولا منفعة [ك/ ٨٤] لهم (٤) في الرقبة (٤). إذا ثبت أنه لا تقوم الرقبة على الورثة فما حكمها؟ على وجهين (٥) : أحدهما : يقوم على الموصى له بالمنفعة ويكون كأنه أوصى له بالمنفعة وبالرقبة معا .

والثاني : تحذف من التركة ولا تحتسب على واحد (٦) منهما ولا (٧) تحتسب على الموصى له بالمنفعة لأنه لا يملكها ، ولا على الورثة لأنهم لا ينتفعون بها (٨).

= انظر : الشرح الكبير ، ج : ٨ ، ل : ١٩٠-١٩١ ؛ روضة الطالبين ، ١٩١/٦-١٩٢ .
وانظر كذلك : الحاوي ، ٢٢١/٨-٢٢٢ ؛ المهذب ، ٤٦٨/١ ؛ التحرير ، ل : ١٤١ ؛
منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٨٩/٦ .

(١) ك ، ر : والرقبة .

(٢) ك : بقيت .

(٣) ك : يجب .

(٤) ط : بالرقبة .

(٥) ط : الوجهين .

(٦) ك : أحد .

(٧) ك : لا .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

[٤] مسألة

إذا أوصى بمنفعة العبد لشخص ثم انه أعتق الرقبة لم تبطل الوصية في المنفعة (١)، ولم (٢) يرجع العبد على المعتق بشيء ، والمؤجر اذا أعتق العبد في مدة الاجارة رجع العبد عليه بقيمة منافعه فيما بقى من المدة على أحد القولين (٣).

والفرق بينهما : أن الموصى مأخذ عوض المنفعة فلم يرجع عليه بها والمؤجر أخذ عوض المنفعة لتمام المدة فرجع عليه بما بقى منها .

[٥] مسألة

إذا أوصى لعبده بنفسه (٤) وقبل العبد الوصية بعد موت السيد عتق ان احتمله الثلث ، وان لم يحتمله الثلث (٥) عتق منه بقدر ما يحتمله ، ورق الباقي للوارث ولم يقوم على الميت لزوال ملكه عن المال بالموت فهو كالحى

(١) على الصحيح الذى قطع به الجمهور . وقيل : تبطل ، فعلى هذا ، فى رجوع الموصى له على المعتق بقيمة المنافع وجهان . قال النووى : قلت : لعل أصحابهما الرجوع .

انظر : الحاوى ، ٢٢٣/٨ ؛ الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢٠٨ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٨ ، ل : ١٨٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٨٩/٦ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٨٦/٦ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٥٧/٣ .

(٢) ر : ولا .

(٣) انظر : الحاوى ، ٢٢٤/٨ ؛ الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢٠٨ .

(٤) الموصى به هو الموصى له نفسه . وقال فى روضة الطالبين : "لو قال : أوصيت له برقبته فهى وصية صحيحة ، ومقصودها الاعتاق ، ويشترط قبوله على الأصح لاقتضاء الصيغة ذلك ... " ، ٢٠٥/٦ .

(٥) ساقطة من : ط .

المعسر (١).

فأما إذا أوصى لعبده [ط/٦٩] بثلث ماله ففيه ثلاثة أوجه :
أحدها (٢) : يعتق ثلث العبد وتبطل الوصية في الباقي (٣) ، قاله (٤) ابن
الحداد (٥).

وإنما كان كذلك لأن العبد الموصى له من ماله والوصية عامة فيه وفي
جميع المال فملك ثلث نفسه فيعتق (٦) ، كما لو أوصى له بجميع نفسه
وخرج من الثلث عتق الجميع (٧) ، وإنما بطلت الوصية [ر/٨٧] بثلث
سائر أمواله له (٨) لأن بعضه حر وبعضه رقيق ، فلو صححنا (٩) الوصية
له (٨) انقسم المال بينه وبين مالك الباقي على قدر الحرية والرق فتكون
وصيته (١٠) لو ارث فلم (١١) يجز .

(١) انظر : الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢٠٩ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٨ ، ل : ٢٠١ ؛ روضة
الطالبين ، ٢٠٥/٦ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٢/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٥/٦ .

(٢) ك : أحدهما .

(٣) وهو أصح الأوجه . انظر : الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢٠٩ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٨ ،
ل : ١٢٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٠٤-١٠٣/٦ ؛ تحفة المحتاج ، ١١/٧ ؛ مغنى
المحتاج ، ٤٢/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٥/٦-٤٦ .

(٤) ط ، ك : قال .

(٥) انظر نية القول إليه في : الشرح الكبير ، ج : ٨ ، ل : ١٢٦ ؛ روضة الطالبين ،
١٠٣/٦ .

(٦) ر : فعتق .

(٧) مراده التمثيل على ما ذكره في أول المسألة : إذا أوصى لعبد بجميع نفسه واحتمله
الثلث فإنه يعتق ، لأنه لا يؤدي إلى الوصية للوارث كما في باقي العبد المعتق
بعضه .

(٨) ساقطة من : ط .

(٩) ك : صحنا .

(١٠) ك : وصية .

(١١) لأنه لو صححت الوصية في الباقي لقسم ما يأخذه بالوصية بينه وبين مالك الباقي
منه الذى هو وارث الميت على قدر حرته ورقه فكان يؤدي إلى الوصية للوارث .

والوجه الثاني^(١) : أن الوصية تبطل في الجميع لأنه لما أوصى له بثلث ماله وجب أن يدخل العبد في الوصية لأنه من^(٢) ماله ، والظاهر من لفظ الموصى أن الموصى به غير الموصى له [ك/٨٥] ولهذا نقول ان الأمر لا يدخل تحت الأمر لأن الظاهر ان المأمور غيره .

والوجه الثالث : ان الوصية تصح ويقوم العبد بالثلث^(٣) فان احتمل جميعه عتق ودفع مايفضل من قيمته الى تمام الثلث اليه ، لأنه حر فما^(٤) يأخذه له دون الوارث وان^(٥) لم يحتمله الثلث عتق منه بقدر الثلث ورق الباقي .

[٦] مسألة

اذا أوصى بثلث ماله لمن نصفه حر ونصفه عبد نظر :
فان كان النصف الآخر لأجنبي^(٦) صح فان لم يكن بينهما مهياة^(٧)
كان الثلث بينهما نصفين ، وان كان بينهما مهياة بنى على القولين^(٨) في
أن^(٨) النادر هل يدخل في المهياة؟^(٩)

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ساقطة من : ط ، ك .

(٣) ك : من الثلث .

(٤) ط ، ر : فيما .

(٥) ك : فان .

(٦) أما لو كان النصف الآخر لوارث الموصى فسيأتى الكلام عليه .

(٧) المهياة : الأمر المنتهياً عليه ، والمهياة : أمر يتهاياً القوم فيتراضون به وتهاياً

القوم : جعلوا لكل واحد منهم هيئة معلومة أى نوبة معلومة .

انظر : المصباح المنير ، ٦٤٥/٢ ؛ لسان العرب ، ٤٧٣٠/٦ (الهيئة) (هياً) .

والمراد أن يكون له يوم ولسيده يوم .

(٨) ك : فان قلنا : ان .

(٩) تقدم قريباً في المسألة الثالثة من هذا الكتاب الكلام عليها في الهامش وورد ان

الأصح أن الأكساب النادرة لاتأخذ حكم الأكساب المعتادة .

وانظر كذلك : روضة الطالبين ، ٣٩٩/٥ ، ١٠٢/٦ .

فان قلنا : لا يدخل فيها فالثلث بينهما بكل حال .
وان قلنا : يدخل فيها بنى على القولين في ملك الوصية :
فان قلنا : يملك بالقبول وقبلها العبد في يومه فهي له وان قبلها (١) في
يوم مولاه فهي لمولاه .

وان قلنا : يتبين بالقبول أنه ملك بالموت (٢) نظر :
فان كان موت الموصى في يوم العبد فهي له .
وان كان في يوم مولاه (٣) فهي لمولاه .
وان كان (٤) النصف الآخر لوارثه ولا مهايأة بينه وبين مولاه بطلت
الوصية ؛ لأننا لو صححناها لوجب قيمة الثلث بينه وبين وارث الميت
ولا يجوز أن يثبت للوارث شيء من الوصية فكانت (٥) باطلة ، ولهذا لا يرث
من نصفه حر ، لأنه لو ورث لثبت لمالك باقيه بعض (٦) الميراث فيكون فيه
توريث من لم يورثه الله تعالى .
وان كان بينهما مهايأة وقلنا : لا يدخل النادر في المهايأة بطلت الوصية
أيضا لما ذكرناه (٧) .

وان قلنا (٨) : يدخل فيها النادر بنى على القولين في الملك .

-
- (١) ك : قلنا .
(٢) أى موت الموصى ، وهو الأصح .
انظر : الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢٠٩ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٨ ، ل : ١٢٤-٢٢٥ ؛
روضة الطالبين ، ١٠٢/٦-١٠٣ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣١/٣ ؛ تحفة
المحتاج ، ١١/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ٤١/٣-٤٢ .
(٣) ك : المولى .
(٤) ر : نصف الحر .
(٥) ط : كانت .
(٦) ر : بعد .
(٧) ط : ذكرناه .
ومرادنا هنا ما تقدم من قوله : "لأننا لو صححناها لوجب قيمة الثلث بينه وبين
وارث الميت ولا يجوز ..." .
(٨) ك ، بعدها : ينظر .

فان^(١) قلنا : يملك بالقبول وقبله في يومه صح وانفرد بالثلاث وان قبله في يوم مولاه بطل .
وان قلنا : يتبين بالقبول^(٢) أنه ملك بالموت^(٣) ، فان^(٤) كان الموت في يومه صح ، وان كان^(٥) في يوم مولاه [ر/٨٨] بطل^(٦) .

[٧] مسألة

إذا أوصى أن يبني من ثلثه كنيسة لعبادتهم لم يصح .
^(٧)ولو قال^(٧) : ليتزلها المارة من الكفار أو ليسكنها^(٨) قوم منهم صح ، لأن سكنهم انتفاع مباح ، وهذا كما لو أوصى لقناديل الكنيسة ، للزينة والتعظيم لم يصح ، لأنه معصية .
ولو قال : ليستضيء بها من يدخلها أو من [ط/٧٠] يسكنها صح لأنه مجرد انتفاع^(٩) . [ك/٨٦]

-
- (١) ط : وان .
(٢) ساقطة من : ك .
(٣) تقدم أن هذا هو الأصح .
(٤) ر : وان . ك ، بعدها : قلنا .
(٥) ك : قلنا .
(٦) لأنه وصية لو ارث ولا يجوز .
وانظر في حكم المسألة : الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢٠٩-٢١٠ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٨ ، ل : ١٢٦-١٢٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٠٥/٦ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣١/٣ .
(٧) ك : وان قلنا .
(٨) ك ، ر : يسكنها .
(٩) انظر : الحاوى ، ١٩٤/٨ ؛ التحرير ، ل : ١٤٢ ؛ روضة الطالبين ، ٩٨/٦-٩٩ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٧٧٥،٧٧١/٢ ؛ تحفة المحتاج مع حاشيتي الشرواني والعبادى ، ٥/٧ ؛ منهج الطلاب مع شرحه فتح الوهاب بحاشية الجمل ، ٤٣/٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٢/٦ .

[٨] مسألة

إذا (١) كانت له عين حاضرة ومال غائب فأوصى بالعين (٢) لرجل وهي
تخرج من الثلث جاز (٣) فكلما حضر (٤) من الغائب شيء (٤) سلمها (٥) إلى
الموصى له بقدر نصيبه من العين .
وهل يجب أن يدفع إليه ثلث العين قبل وصول شيء من المال
الغائب؟ على وجهين :
أصحهما : لا يجب (٦) ، لأنه يؤدي إلى أن ينفرد بالثلث ويقف الثلثان
الباقيان انتظاراً لما يكون من المال الغائب فيتعجل (٧) الموصى له بعض حقه
قبل أن يحصل (٨) للوارث شيء .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ك : بالعتق .

(٣) ساقطة من : ر .

(٤) ك : من الغائب شيء . ط : شيء من الغائب .

(٥) ر : سلم .

(٦) وكذا صححه النووي .

انظر : الحاوي ، ٢٦٧/٨ - ٢٦٨ ؛ المهذب ، ٤٦٢/١ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل :

٢٠٥ ؛ حلية العلماء ، ٨٨/٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٣٩/٦ - ١٤٠ ؛ منهاج الطالبين

مع مغنى المحتاج ، ٤٩/٣ .

(٧) ط : فيعجل .

(٨) ط : يجعل .

[٩] مسألة

إذا قال لعبده : إذا تزوجت فأنت حر ، فتزوج في مرضه ^(١) بزيادة على مهر المثل ^(٢) عتق العبد ^(٣) من الثلث لوجود الصفة في المرض ، وكان مهر المثل من رأس المال .
وينظر في الزيادة ^(٤) :

فإن كانت المرأة وارثة لم تستحقها ، وإن كانت غير وارثة بأن كانت ذمية ^(٥) والزوج مسلماً تستحقها ^(٦) . ثم ينظر فإن احتمل الثلث ^(٧) العتق والزيادة ^(٨) نفذا ^(٩) ، وإن لم يحتمل إلا أحدهما قدمت الزيادة على العتق لأنها ^(١٠) أسبق ^(١١) .

^(١٠) ولو كان ^(١١) قال : إذا تزوجت فأنت حر في حال تزوجي ، ثم تزوج في المرض ، والثلث لا يحتمل الزيادة والعتق ، قسط الثلث بينهما ، لأن صفة عتق العبد هي التزوج ، وبطلان بعض المهر ، لا يمنع صحة التزوج ، ووجود الصفة به ^(١٢) .



(١) ساقطة من : ط . ر : بأكثر من مهر المثل .

(٢) ساقطة من : ك .

(٣) أي في الزيادة على مهر المثل .

(٤) ك ، ر : كافرة .

(٥) ط ، ر : استحقها .

(٦) ك : الزيادة والعتق .

(٧) ر : نفذ .

(٨) ر : لأنه .

(٩) انظر : الحاوي ، ٢٨٧/٨ ؛ الشافعي ، ج : ٢ ، ل : ٢١٤ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٨ ،

ل : ١٥٢، ١٤٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٣٢/٦ ، ١٣٧، ١٣٨ .

(١٠) ر : وإن .

(١١) انظر : المراجع السابقة .

بخلاف مالو قال : ياسالم اذا أعتقت غانما فأنت حر في حال اعتاقى اياه ،^(١) اثم أعتق غانما في مرض موته^(٢) ، ولم يحتملها الثلث ، حيث قدمنا عتق غانم^(٣) ، لأننا لو حكمنا بعتق سالم لما وجد^(٤) شرط عتقه الذي هو عتق غانم ، فكان^(٥) اعتاق سالم يؤدي الى سقوطه وسقوط عتق غانم^(٥) فسقط وثبت عتق غانم^(٥) .

[١٠] مسألة

اذا أعتق جارية حاملا في مرضه ولم تخرج الأم والحمل من الثلث عتق منهما بقدر الثلث ولم يقرع بينهما لتكميل الحرية في أحدهما ؛ لأن القرعة انما تكون بين عبيدين أصليين^(٦) ، وهاهنا عتق الحمل تابع لعتق الأم^(٧) .

اذا ثبت هذا [ر/٨٩] فكيف يقوم لمعرفة الثلث؟ على وجهين : أحدهما : تقوم الأم بحملها .

-
- (١) ساقطة من : ط ، ك .
 (٢) على الصحيح ، وقيل : يقرع بينهما ، كما لو قال : أعتقتكما .
 انظر : الحاوى ، ٢٨٦/٨ - ٢٨٧ ؛ المهذب ، ٤٦١/١ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ٢٠٥ ؛ حلية العلماء ، ٨٤/٦ - ٨٥ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٨ ، ل : ١٥١ ؛ المحرر ، ل : ١٢١ ؛ روضة الطالبين ، ١٣٧/٦ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٩/٣ .
 (٣) ك : وجدنا .
 (٤) ط : وكان .
 (٥) ساقطة من : ك .
 (٦) ك : أصليين .
 (٧) انظر : الحاوى ، ٢٨٩/٨ ؛ الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢١٤ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٢ ، ل : ١٥٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٣٩/٦ ، ٢٠٤/١٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٢/٣ ، ٤٣٧/٤ .

والثاني : تقوم الأم يوم العتق ، ويقوم الحمل حال الوضع لأنه (١)
أول حال (٢) تتقوم فيها (٣).

[١١] مسألة

إذا كان له عين فأوصى (٤) بثلاثها لرجل (٤) ومات وخرج ثلثا (٥) تلك العين مستحقة (٦) ، وخرج الباقي [ك/٨٧] من الثلث (٧) ، نفذت الوصية فيه (٨).

وقال ابن سريج (٩) : تنفذ (١٠) الوصية في ثلث الثلث لأنه (١١) كان أوصى بالثلث الشائع من العين فاذا استحق ثلثاها فقد استحق (١٢) من كل

(١) ر : لأن .

(٢) ر : حالة .

(٣) انظر : الحاوى ، ٢٨٩/٨ ؛ الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢١٤ .

(٤) ر : لرجل بثلاثها .

(٥) ك : ثلث .

(٦) ك : مستحقا .

(٧) أراد أن الثلث الباقي من تلك العين ، يحتمله ثلث ماله .

(٨) هذا على أظهر القولين ، وهو أصح الطريقتين . والطريق الثانى : القطع بما ذهب

اليه ابن سريج . والمنصوص فى الأم ومختصر المزنى هو القول بما جزم به المصنف .

انظر : الأم ، ٩١/٤ ؛ مختصر المزنى ، ١٤٤ ؛ الحاوى ، ٢٦٣/٨ ؛ المهذب ، ٤٦٢/١ ،

؛ حلية العلماء ، ٨٩/٦ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ٢١٣ ؛ روضة الطالبين ،

٢٠٧/٦ .

(٩) لم أطلع عليه فى مظانه من كتابه "الودائع لمنصوص الشرائع" ، وانظر نسبة القول

له فى : المهذب ، ٤٦٢/١ ؛ حلية العلماء ، ٨٩/٦ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ٢١٣ ؛

روضة الطالبين ، ٢٠٧/٦ . ونسبه فى الحاوى الى أبى ثور وحده ، ومنهم من

نسبه اليهما معا .

(١٠) ك : ينفذ .

(١١) ك ، بعدها : كأنه .

(١٢) ك : يستحق .

ثلث ثلثيه^(١) فيكون قد استحق من الثلث الموصى به ثلثاه^(١)، ولا يصح ذلك ؛ لأنه وإن كان أوصى بالثلث مشاعا إلا أنه أوصى بما هو ملكه فيه دون ملك غيره ، بدليل أنه لو^(٢) باع ثلث العبد^(٣) أنصرف [ط/٧١] الى ملكه دون ملك غيره ، فاذا خرج الثلثان مستحقا لم يبطل البيع في شيء من الثلث ، كذلك في الوصية .

[١٢] مسألة

إذا باع مريض عبدا قيمته عشرون بعشرة ومات ، ولا مال له^(٤) غيره ولم^(٥) يجهز الورثة^(٥) ففيه وجهان^(٦) :
قال أبو بكر بن الحداد^(٧) : المشتري بالخيار إن شاء أمضى الشراء في

-
- (١) ط : ثلثان .
(٢) ساقط من : ك .
(٣) ك : عبد .
(٤) ساقطة من : ط ، ك .
(٥) ط ، ر : يجهز الوارث .
(٦) أبطلوا البيع في بعض هذا المبيع قولاً واحداً كما سيأتي ، والخلاف في القسم المتبقى ، وفيه طريقان : أحدهما أنه على قولي تفريق الصفقة وأظهرهما : الصحة والطريق الثاني : القطع بالصحة .
والخلاف الذي حكاه المصنف هو في كيفية تصحيح البيع في الباقي من المبيع ، وفيها قولان ، وقيل : وجهان هما ما حكاهما المصنف هنا ، قال الرافعي والنووي : ذهب الأكثرون الى ترجيح الأول ، وذهب آخرون الى ترجيح الثاني وهو اختيار أكثر الحساب وهو أقوى في المعنى .
وانظر : الحاوي ، ٢٩٦/٨ ؛ الشافعي ، ج : ٢ ، ل : ٢١٦ ؛ الشرح الكبير ، ٢٦٠/٨ ؛ روضة الطالبين ، ٤٢٧/٣-٤٢٨ ، ٢٦٤/٦ ؛ المجموع ، ٣٨٩/٩-٣٩٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٤/٢ .
(٧) انظر نسبة القول اليه في : الشرح الكبير ، ٢٦١/٨ ؛ المجموع ، ٣٩٠/٩ ؛ روضة الطالبين ، ٤٢٨/٣ .

خمسة أسداس العبد بالعشرة ، لأن المبدول عشرة وهى قيمة نصف العبد من غير محابة ، وثلاث العبد بالمحابة ، فيحصل له النصف والثلث من العبد ويحصل للورثة (١) العشرة وسدس العبد ، وذلك مثلاً (١) ما حصل للمشتري .

وان شاء فسخ البيع فى الجميع لتبعض الصفقة عليه .

والوجه الثانى - وهو (٢) قول الباقيين من أصحابنا - : ان المشتري بالخيار بين امضاء البيع فى ثلثى العبد بثلثى الثمن وبين الفسخ (٣) فى الجميع (٣) ؛ لأن العقد وقع على جميع العبد بالعشرة وهى نصف قيمته ، فاذا أردنا اخراج بعض العبد من البيع وجب فسخ البيع فى ذلك البعض بحصته (٤) من الثمن ولا يجوز أن يخرج بعضه من البيع ولا أن (٥) يفسخ البيع فيه ولا أن (٦) يفسخ (٧) البيع فى بعضه ولا يسقط من الثمن بحصته ، كما لا يجوز أن يفسخ البيع فى الجميع ويبقى الثمن بحاله ، فيحصل للمشتري ثلث العبد بستة وأربعة دوانيق (٨) وهى (٩) قيمته (٩) ويحصل (١٠) له بالمحابة

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ك : هو .

(٣) ك : بالجميع .

(٤) ط : حصته .

(٥) ساقطة من : ك ، ر .

(٦) ساقطة من : ر .

(٧) ك ، بعدها : فى .

(٨) الدائق - معرب - وهو : سدس درهم .

انظر : المصباح المنير ، ٢٠١/١ ؛ لسان العرب ، ١٤٣٣/٢ (دقق) .

(٩) ك : قيمة العبد .

وهى قيمة ثلث العبد بلا محابة .

(١٠) ط : ويجعل .

ثلث جميع العبد^(١) ويحصل للوارث ثلث العبد ، وقيمته^(٢) ستة وأربعة^(٣) [٩٠/ر] دوانيق ويحصل له من جهة المشتري ستة وأربعة دوانيق^(٤) ، وذلك مثلا ما حصل للمشتري .

والطريق في معرفته : أن يسقط قدر مال الصحيح من مال المريض ثم يضرب ما تبقى في مخرج [ك/٨٨] الثلث ثم ينظر كم مال المريض مما^(٥) يجتمع منه بالنسبة فإن كان نصفاً أجزت البيع في نصف ماله وإن كان ثلثاً أجزته في ثلث ماله ، وإن كان ثلثين أجزته في ثلثي ماله ، وهاهنا مال الصحيح عشرة فاذا أسقطناها من مال المريض وهو عشرون بقيت عشرة فاذا^(٦) ضربنا العشرة في الثلاثة^(٧) كانت^(٨) ثلاثين ، ومال المريض ثلثاها لأنه عشرون فيكون البيع جائزاً في ثلثي العبد بثلثي الثمن .

ولاخلاف على الوجهين ، أن المشتري لو قال : أعطوني ثلث العبد بلاعوض وافسخوا البيع في الباقي لم يلزمهم ذلك ، لأنه جعل له الثلث في ضمن البيع بالمحاباة فلا يعطى بلابيع ، وكذلك لو قال : لاتفسخوا البيع في شيء منه وخذوا مني ثمن مثله لم يلزمهم ذلك إلا^(٩) أن يبيعوه منه ابتداء برضاهم .

(١) ك ، بعدها : ويحصل العبد .

والثلث هذا يحصل له بالمحاباة ، وبلاثن ، فهو كالوصية له .

(٢) ط : قيمته .

(٣) ر : وأبعة .

(٤) وهي قيمة الثلث الذي أخذه المشتري بالشراء .

(٥) ر : فما .

(٦) ر : وإذا .

(٧) ك : ثلاثة .

(٨) ك : صار . ر : تكون .

(٩) ط : الى .

إذا ثبت هذا فإذا باع كر حنطة يساوى عشرة بكر شعير يساوى خمسة
ولامال له غيره فعلى قول ابن الحداد للمشتري خمسة أسداس الحنطة بجميع
الشعير وللورثة سدس الحنطة وكر شعير .
وعلى قول الباقيين يصح البيع فى ثلثى الحنطة ^(١) بثلثى الشعير ^(٢) ويفسخ
فى الباقي ^(٣) .

ولو لم يكن كذلك ولكنه باع كر حنطة يساوى عشرة بكر
حنطة ^(٤) يساوى خمسة ولامال [ط/٧٢] له غيره لم يمكن تصحيح البيع فى
خمس أسداس الكر بالكر ^(٥) ، للتفاضل وإنما يحكم فيه بالوجه الآخر فيصح
البيع فى ثلثى ^(٥) كر الصحيح بثلثى ^(٥) كر المريض ، ويفسخ فى الباقي فيحصل ^(٦)
للوارث ثلثا كر الصحيح وثلث كر المريض ^(٧) .

-
- (١) ك : والشعير .
(٢) انظر : الحاوى ، ٢٩٦/٨ ؛ الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢١٦ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٩ ،
ل : ٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٤/٦ .
(٣) ساقطة من : ط .
(٤) على الوجه الأول المحكى عن ابن الحداد ، فلا يقال به هنا لعل الربا ، لوجود
التفاضل مع اتحاد الجنس والنوع فان مقتضى هذا الوجه صحة شراء
خمس أسداس كر حنطة بكر حنطة وهذا عين الربا .
(٥) ساقطة من : ك .
(٦) ط : ويحصل .
(٧) انظر : التلخيص ، ل : ٤٠ ؛ الحاوى ، ٢٩٦/٨ ؛ الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢١٦ ؛
الشرح الكبير ، ج : ٩ ، ل : ٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٢/٦-٢٦٣ ؛ روض
الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٤/٢ .

[١٣] مسألة

إذا اشترى في مرضه من يعتق عليه (١) ومات عتق من الثلث ولم يرث (٢)؛ لأن العتق وصية له فلو ورثناه لبطلت الوصية له وإذا بطلت الوصية لم يعتق فأدى توريثه الى بطلان عتقه وارثه .
وان كان عليه دين يستغرق التركة صح الشراء ولم يعتق (٣) لأنه عتق يعتبر من الثلث فمنع منه الدين كالعتق بالاعتاق ، وعكسه (٤) الاستيلاد (٥) .
ولو ورث في مرض موته من يعتق عليه عتق من رأس (٦) المال ولم يكن للورثة [ر/٩١] ولالغرماء نقضه في أصح الوجهين (٧) .

(١) العتق بالقرابة يقع بملك الأب أو الأم أو أحد أصوله من الأجداد والجداات من جهة الأب أو الأم ، أو ملك من أولاده وأولاد أولاده وان سفلوا . روضة الطالبين ، ١٣٣/١٢ .

(٢) انظر : الحاوى ، ٢٧٥/٨ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ٢١٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٠٣/٦-٢٠٤ ، ١٣٣/١٢-١٣٤ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٦١/٣ .

(٣) في صحة الشراء في هذه الحالة وجهان ، وقيل : قولان ، أصحهما : الصحة . انظر : الحاوى ، ٢٨٦/٨ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ٢١٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٠٤/٦ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٦١/٣ .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) لعل مراده هنا : أن المستولدة تعتق بالموت ، وان عتقها يقدم على الدين ، ولو كان له مال فان استيلاد المريض مرض الموت كاستيلاد الصحيح في النفوذ من رأس المال . انظر : روضة الطالبين ، ١٣٤/٦ ، ٣١٠/١٢ .

(٦) ط : أصل .

(٧) ك : القولين .

والوجه الثانى : يعتق من الثلث ، والأصح ماصححه المصنف .

وانظر : الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ٢١٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٠٣/٦ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٦١/٣ .

وان وهب له في مرض موته^(١) من يعتق عليه فقبله بنى على الوجهين في الميراث (٢) :

فان قلنا (٣) : هناك يعتق من الثلث فهاهنا أولى لأنه باختياره .

وان قلنا : هناك يعتق من رأس المال فهاهنا وجهان :

أحدهما : من رأس المال لأنه ملكه بغير عوض (٤) .

والثاني : من الثلث لأنه ملكه باختياره .

فاذا (٥) قلنا : يعتق من رأس المال [ك/٨٩] ورث ، لأن عتقه ليس

بوصية .

وان قلنا : يعتق من الثلث لم يرث لأنه يكون وصية لو ارث (٦) .

(١) ك. ر. : مرضه .

(٢) مراده الخلاف السابق فيمن ورث من يعتق عليه .

(٣) ك : كان .

(٤) وهو الأصح ، لأنه - كما قال المصنف - لم يبذل مالا ، وزوال الملك حصل بغير رضاه .

انظر : الحاوى ، ٢٧٥-٢٧٦ ؛ المهذب ، ٤٦٠/١ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ٢١٣ ؛

روضة الطالبين ، ٢٠٣-٢٠٤ ، ١٢/١٣٣-١٣٤ ؛ روض الطالب مع أسنى

المطالب ، ٦١/٣ .

(٥) ط : واذا .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

[١٤] مسألة

إذا ملك مائتي دينار وعبدا قيمته مائة فأعتق العبد في مرضه صح لأنه بقدر (١) الثلث وإن (٢) اشترى بعده بالباقي أباه ففيه وجهان (٣) :
أحدهما : لا يصح الشراء لأن مقتضاه العتق وذلك لا يحصل لأنه قد استوفى الثلث (٤) .

والثاني : يصح ويكون رقيقا في يده وينتقل (٥) إلى وارثه (٦) وهو الأصح ؛ لأن مقتضى الشراء هو ملك الرقبة ، فأما (٧) العتق فإنما هو مقتضى (٨) الملك إذا لم يكن مانع (٩) . وليس من يشتري أباه ولا (١٠) يعتق عليه إلا في هذه المسألة وفي (١١) التي قبلها .

(١) ك : يقدر .

(٢) ك : فإن .

(٣) انظر : الحاوى ، ٢٧٥/٨ - ٢٧٦ ؛ الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢١٧ . وزاد في الحاوى وجهها ثالثا هو : أن الشراء موقوف ، فإن أفاد الابن ما يخرج به عن الأب من ثلثه ، عتق عليه ولم يرثه ، وإن أبرأه البائع من ثلثه عتق عليه ، لأنه صار كالموهوب له ، وفي ميراثه وجهان لأن عتقه عليه بغير ثمن . وإن لم يفد شيئا ولا أبرأه من ثلثه فسخ البيع حينئذ ، ورد الأب على البائع ؛ لأنه لا يجوز أن يملك الابن أباه ، فلا يعتق عليه ، فلذلك فسخ العقد فيه . ٢٧٦/٨ .

(٤) بعث العبد السابق .

(٥) ك ، ر : ينتقل .

(٦) ك : وثه .

(٧) ك : وأما .

(٨) ك : يقتضى .

(٩) والمانع هنا قائم ، لأنه لا يملك في هذا المقام التصرف في أكثر من الثلث وقد تصرف فيه باعتاق العبد الأول .

(١٠) ك : لا .

(١١) ساقطة من : ك .

[١٥] مسألة

إذا قال لعبده : متى أعتق أبوك عبده فأنت حر ، فأعتق أبوه عبده في مرضه وهو لا يخرج من الثلث ، وللأب وارث غير هذا العبد وأجازه صحت الاجازة ، وعتق الابن العبد^(١) ولم يكن له نقض العتق في العبد الذي أعتقه^(٢) أبوه^(٣) ؛ لأنه بطل به الشرط الذي علق عليه عتقه ويخرج به عن أن يكون وارثا فمنع^(٤) الفسخ ليعتق^(٥) ويرث من باقى المال .
وان لم يحز الوارث الآخر عتق العبد^(٦) أو لم^(٦) يكن له وارث آخر عتق منه بقدر الثلث ورق الباقي للوارث أو لبيت المال ولم يعتق هذا الابن لفقد الصفة^(٧) .

[١٦] مسألة

إذا وهب في مرضه عبده من أخيه وللمريض ابن فأعتق الأخ العبد ثم مات الابن ثم مات المريض ، والأخ وارثه^(٨) فهل يصح عتقه لعبده

-
- (١) ر : والعبد .
(٢) ط ، ر : أعتق .
(٣) أراد أنه - وان أصبح بالعتق وارثا - لا يشترط اجازته لعتق هذا العبد الذى خرج عن الثلث ، للدور كما ذكر المصنف ، لأن عتقه علق على عتق ذلك العبد .
(٤) ر : فيمتنع .
(٥) ر : لمعتق .
(٦) ك ، ر : ولم .
(٧) انظر : الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢١٧ .
(٨) فى هذه المسألة فى أول الأمر الوصية صحيحة ، لأنها كانت لغير وارث - لحجب الابن - فلما مات الابن وبعده مات المريض أصبح الأخ الموصى له وارثا ، فهل يصح عتقه للعبد الذى أوصى له به ؟

مبنى (١) على القولين (٢) في الوصية (٢) للوارث (٣) :
 فان قلنا : يصح واجازه (٤) الوارث تنفيذ (٥) لها صح ، لأنه لا يقف
 هاهنا على الاجازة اذ لا وارث له غير الأخ . [ط/٧٣]
 وان (٦) قلنا : لا يصح والاجازة (٧) ابتداء عطية من جهة الوارث ، بطل
 العتق لأن الأخ صار وارثا ولا وصية للوارث ، واذا لم يصح الوصية لم يملك
 ، واذا لم يملك لم يصح العتق فكان (٨) رقيقا له [ر/٩٢] بميراثه من أخيه .

[١٧] مسألة

اذا قال : أعطوا فلانا من مالى مثل نصيب بنتى ، وله بنت واحدة
 فالوصية بالثلث لأن المال بين (٩) العصبه والبنت (٩) نصفان ، فيجعل الموصى
 له كوارث آخر انضم اليهما (١٠) فتعول المسألة لأجله (١١) من سهمين الى

-
- (١) ط : بنى .
 (٢) ط : بالوصية .
 (٣) قال في روضة الطالبين : "في الوصية للوارث طريقان . أحدهما : أنه كما لو
 أوصى لأجنبي بزيادة على الثلث فتبطل برد سائر الورثة . فان أجازوا فعلى القولين
 أحدهما : اجازتهم ابتداء عطية ، والوصية باطلة . وأظهرهما : أنها تنفيذ .
 والطريق الثانى : القطع ببطولها وان أجازت الورثة " ، ١٠٩/٦ .
 وانظر : الأم ، ١٠٩/٤ ؛ مختصر المزنى ، ١٤٣ ؛ الحاوى ، ٢١٣/٨ ؛ التنبيه ، ١٤٠ ؛
 الوجيز ، ٢٧٠/١ ؛ الشرح الصغير ، ج : ٤ ، ل : ١٦٧ .
 (٤) ط : واجازة .
 (٥) ك ، بعدها : الوصية .
 (٦) ك : فان .
 (٧) ك : فالاجازة .
 (٨) ر : وكان .
 (٩) ك : البنت والعصبه .
 (١٠) ك ، ر : اليها .
 (١١) ك : من أجله .

ثلاثة فيكون له سهم وهو (١) الثلث (٢).

[١٨] مسألة

إذا قال : أعطوه رأساً من رقيقى وله عبيد وجوار أعطاه [ك/٩٠]
الوارث من يقع (٣) عليه اسم الرقيق من عبد أو أمة ، صغير أو كبير سليم
أو معيب (٤).

ولو نذر أن يعتق رقبة لزمه عتق رقبة تجزىء في الكفارة في أصح
القولين (٥).

والفرق بينهما : أنه لأصل للوصية في الشرع فحملت على ما ينطلق
عليه الاسم في اللغة ، والنذر له (٦) أصل في الشرع وهو (٧) الكفارة فحمل
عليه .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) فالوصى له ثلث المال ، ثم الباقي للورثة للبنت النصف بالفرض ، والباقي للعصبة ،
وتصحح المسألة على نحو ما ذكره المصنف .

وانظر : الحاوى ، ٢٠٣/٨ ؛ الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢١٨ ؛ حلية العلماء ، ١٠٧/٦ ؛
روضة الطالبين ، ٢٠٩/٦ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٦٢/٣ .

(٣) ك : ينطلق .

(٤) انظر : الأم ، ٩٠/٤ ؛ مختصر المزنى ، ١٤٣ ؛ التنبيه ، ١٤٢ ؛ المهذب ، ٤٦٤/١ ؛
الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ٢٠٨ ؛ روضة الطالبين ، ١٦٢/٦-١٦٣ .

(٥) قال النووي : الأصح عند الأكثرين : لا يلزمه ذلك ، وتجزئه المعيبة ، وقال : هو
الراجح في الدليل .

وانظر : المهذب ، ٢٥٠/١ ؛ التنبيه ، ٨٦ ؛ حلية العلماء ، ٣٨٩/٣ ؛ المجموع ،
٤٦٤-٤٦٥ ؛ روضة الطالبين ، ٣٠٧/٣ .

(٦) ساقطة من : ك .

(٧) ر ، بعدها : فى .

[١٩] مسألة

إذا قال : أعطوه كلبا من كلابي ومات وليس له إلا كلب واحد نظر :
فإن لم يكن له مال^(١)، انتفع به الوارث يومين ، والموصى له به
يوما^(٢).

وإن كان له مال ففيه وجهان :
أحدهما : يعطيه الكلب^(٣) كما لو قال : أعطوه شاة من شياهي ومات
وله شاة واحدة ومال بقدر^(٤) مثلي قيمة^(٥) الشاة .
والثاني : أنه يعطيه ثلث الكلب ، لأننا لو أعطيناه الجميع لما حصل
للوارث ثلثاه ولا شيء من جنسه في مقابلة الثلثين لأن المال من جنس آخر .

[٢٠] مسألة

إذا قال : أعطوه شاة ومات ولا غم له اشترى له من التركة شاة
وأعطى^(٦) .
ولو قال : أعطوه كلبا ومات ولا كلب له ففيه وجهان :

-
- (١) ر ، بعدها : بحال .
(٢) ك ، بعدها : واحدا .
(٣) وهو أصحابها .
انظر : الحاوي ، ٢٣٧/٨ ؛ المهذب ، ٤٦٥/١ ؛ الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢١٩ ؛
روضة الطالبين ، ١٢٠/٦ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٤٦/٣ ؛ روض
الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٦/٣ .
(٤) ط ، بعدها : فيه .
(٥) ساقطة من : ط .
(٦) انظر : الأم ، ٩١/٤ ؛ مختصر المزني ، ١٤٣ ؛ الحاوي ، ٢٣٦/٨ ؛ المحرر ، ل :
١٢١ ؛ روضة الطالبين ، ١٥٩/٦ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٨/٣ .

أحدهما : أن الوصية باطلة (١)؛ لأنه لا يمكن (٢) شراء (٣) الكلب من المال بخلاف الشاة .

والثاني : يصح ويطلق له (٤) قيمة مثل (٤) الكلب من الجوارح الظاهرة كما يقوم الحر (٥) بمثله عبدا وان لم يكن للحر قيمة .

[٢١] مسألة

إذا أوصى لرجل بثلاث ماله ولآخر بكلب ومات ولاكلب له بنى على الوجهين في المسألة قبلها :

فان قلنا : تبطل فيها الوصية (٦) توفر الثلث هاهنا على من أوصى له بالثلث .

وان قلنا : لاتبطل الوصية هناك قوم الكلب بمثله من الجوارح الظاهرة وأعطى من أوصى له بالكلب وجعل الباقي لصاحب الثلث (٧) .

(١) بهذا الحكم قطع الماوردي والشيрази والرافعي والنووي وغيرهم ، واعترض النووي على الجرجاني حكايته للوجه الآخر في المسألة .

وانظر في حكم المسألة : الحاوي ، ٢٣٣/٨ ؛ المهذب ، ٤٦٥/١ ؛ الوجيز ، ٢٧١/١ ؛ المحرر ، ل : ١٢٠ ؛ روضة الطالبين ، ١١٩/٦ - ١٢٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٦/٣ .

(٢) ط : لم .

(٣) ر : الشراء .

(٤) ك : مثل قيمة .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) تقدم أن هذا الحكم هو المقطوع به ، وأنه لا شيء لمن أوصى له بكلب .

(٧) انظر : الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢١٩ .

[٢٢] مسألة

إذا أوصى بجارية ووطئها وعزل عنها لم يكن رجوعا ، وإن لم يعزل (١) كان رجوعا (٢).

والفرق بينهما : أنه إذا لم يعزل عنها فقد فعل مايتوصل به إلى [ر/٩٣] الاحبال ، والاستيلاد رجوع فكذلك مايتوصل به إليه ، كييعها لما كان رجوعا كان (٣) عرضها على البيع رجوعا . وإذا (٤) عزل عنها (٥) لم (٦) يوجد منه أكثر من الانتفاع بها فلم يكن رجوعا ، (٧) كما لو استخدمها (٧). [ك/٩١]

[٢٣] مسألة

إذا أوصى بطعام بعينه ثم خلطه بطعام آخر نظر :
فإن خلطه بطعام مثله أو دونه لم يكن رجوعا .
وإن خلطه بخير منه كان رجوعا ؛ لأنه إذا خلطه بخير منه لا يمكنه التسليم إلا بأن يعطيه الزيادة (٨) على حقه بخلاف ما لو خلطه بمثله

(١) ك ، بعدها : عنها .

(٢) الصحيح - وهو قول الأكثرين - أنه ليس برجوع ، وممن قال بأنه رجوع ، ابن الحداد .

انظر : الحاوي ، ٣١٤/٨-٣١٥ ؛ التحرير ، ل : ١٤٥ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ٢١٥ ؛ حلية العلماء ، ١٣٥/٦ ؛ روضة الطالبين ، ٣١٠/٦ .

(٣) ر : وكان .

(٤) ك : فاذا .

(٥) ساقطة من : ط .

(٦) ك ، ر : فلم .

(٧) ط : كاستخدامها .

(٨) ط : زيادة .

أو دونه (١).

[٢٤] مسألة

إذا أوصى الى فاسق بتفرقة ثلثه لم يصح لأن الوصية ولاية فلم (٢) يكن الفاسق من أهلها (٣) فان فرقه هل يضمن أم لا؟ ينظر :
فان كان الثلث لأقوام معينين لم يضمن ؛ لأنهم لو أخذوه من غير دفع جاز وقد (٤) وصل اليهم حقهم . وان كان لغير معينين كالفقراء

(١) قال الشافعى : "لو كان الموصى به قمحا فخلطه بقمح أو طحنه دقيقا ... كان أيضا رجوعا" وهذا هو الصحيح المنصوص كما قال الرافعى والنووى ، وذكرها وجهها هو على نحو ما ذكره المصنف .
انظر : الأم ، ١١٨/٤ ؛ مختصر المزنى ، ١٤٥ ؛ الحاوى ، ٣١٥/٨ ؛ المهذب ، ٤٦٩/١ ؛ الوجيز ، ٢٨٢/١ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٩ ، ل : ٤٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٠٩/٦ .

والتفصيل الذى ذكره المصنف هنا اشتهر فى مسألة : مالو أوصى بصاع من صبره ثم خلطه بغيره ، فان كان بثله فليس برجوع ، وكذا بالأردأ على الأصح ، وان كان بأجود فرجوع . أما فى مسألةنا فان المصنف نفسه - فى كتابيه التحرير والشافى - مشى فيه على المشهور . قال فى الشافى : "إذا أوصى بطعام بعينه فخلطه بغيره كان رجوعا لأنه فعل ما يتعذر عليه تسليمه بعينه فعلم أنه قصد به الرجوع وان كان قد أوصى بقفيز من صبره مشاعة فخلطها بأجود منها كان رجوعا ...
وفصل الخلاف . ومن النادر اختلاف الحكم عند المصنف فى كتبه بل التقارب شديد حتى فى العبارة ، فهل هذا اختلاف اجتهاد من المصنف .

(٢) ر : ولم .

(٣) فمن شروط الوصى أن يكون عدلا .

انظر : الأم ، ١٢٠/٤ ؛ مختصر المزنى ، ١٤٦ ؛ الحاوى ، ٣٣١/٨ ؛ حلية العلماء ، ١٤٧/٦ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٩ ، ل : ٤٣ ؛ روضة الطالبين ، ٣١١/٦ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٨٦/٧ .

(٤) ط : فقد .

والمساكين ضمن ؛ لأن تفرقة عليهم تتعلق بالاجتهاد ، والفاسق ليس (١) من أهل (١) الاجتهاد ، فضمن للتعدى (٢).

[٢٥] مسألة

هل يقبل قول الوصى الأمين فيما يدعيه من تفرقة الثلث (٣) ؟ ينظر :
فان كان على غير معينين قبل لأن الاشهاد يتعذر فيه .
وان كان على معينين لم يقبل لأن الاشهاد فيه لا يتعذر (٤).

[٢٦] مسألة

ليس للوصى أن يوصى بمطلق الوصية (٥) لأنه يلى بتولية فلم يملك
الوصية كالوكيل ، وللوكيل أن يوكل بمطلق (٦) الوكالة في أصح

-
- (١) ك : بأهل .
(٢) انظر : الشافى ، ج : ٢ ، ل : ٢٢٢ ؛ تحفة المحتاج مع حاشية الشروانى ، ٨٦/٧ ؛
نهاية المحتاج مع حاشية الشروانى ، ١٠١/٦ .
(٣) ر : ثلثه .
(٤) قالوا فى الوصى الأمين انه لا يطالب بحساب ، بل ان ادعى عليه خيانة حلف .
وقالوا فى الوصى على الصبي لابد من البينة فى دعواه الدفع الى الصبي بعد
البلوغ .
انظر : روضة الطالبين ، ٣٢١/٦ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٩٧-٩٦/٧ ؛
نهاية المحتاج ، ١٠٩-١٠٨/٦ .
(٥) انظر : الأم ، ١٢٠/٤-١٢١ ؛ مختصر المزنى ، ١٤٦ ؛ الحاوى ، ٣٣٩/٨ ؛ التنبيه ،
١٣٩ ؛ الوجيز ، ٢٨٢/١ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٩ ، ل : ٤٦ ؛ روضة الطالبين ،
٣١٤/٦ .
(٦) ر : بمطق .

الوجهين (١).

والفرق بينهما : أن الوكيل اذا وكل فانما يقيم نائباً (٢) عن نفسه دون غيره والوصى اذا أوصى فانما يقيم نائباً (٢) عن الميت في وقت لا اذن له فيه فلم يجز .

وان كان قد أذن للوصى أن يوصى الى من شاء ففيه قولان : أحدهما : له أن يوصى (٣).

والثاني : ليس له ذلك وهو اختيار المزني (٤)، وانما كان كذلك لأن الوصى يتصرف عن اذن الميت ولا اذن له في الوقت الذي يعقد (٥) الوصية عنه .

(١) المسألة فيها تفصيل : فان كان أمراً يتأق له الاتيان به لم يجز أن يوكل فيه ، وان لم يتأت منه لكونه لا يحسنه - مثلاً - فله التوكيل على الصحيح ، وان كثرت التصرفات الموكلة فيها ولم يمكنه الاتيان بجميعها لكثرتها ، فالمذهب انه يوكل فيما يزيد على الممكن ولا يوكل في الممكن .

انظر : كتاب اختلاف العراقيين ، للشافعي ، مطبوع مع الأم ، ١٣٣/٧ ؛ مختصر المزني ، ١١٠ ؛ الحاوى ، ٥١٨/٦ ؛ روضة الطالبين ، ٣١٣/٤ .

(٢) ر : نايبا .

(٣) هو أظهر القولين . وقيل : له ذلك قطعاً .

انظر : الأم ، ١٢١/٤ ؛ مختصر المزني ، ١٤٦ ؛ الحاوى ، ٣٤٢/٨ ؛ التنبيه ، ١٣٩ ؛ الوجيز ، ٢٨٢/٢ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٩ ، ل : ٤٦ ؛ روضة الطالبين ، ٣١٤/٦ ؛ انظره في مختصره ، ١٤٦ .

(٤) والمزني هو : الامام العلامة فقيه الملة علم الزهاد ، أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المزني المصري ، تلميذ الشافعي وناصر مذهبه ، كان زاهدا عالما مجتهدا مناظرا محجاجا ، غوصا على المعاني الدقيقة ، صنف كتباً كثيرة منها : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والمختصر ، والمنشور ، والمسائل المعتمدة وغيرها . أخذ عنه خلائق من علماء خراسان والعراق والشام . توفي سنة ٢٦٤هـ رحمه الله .

انظر : وفيات الأعيان ، ٢١٧/١ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٤٩٢/١٢ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ، ٢٣٨/١ ؛ طبقات الشافعية ، لابن هداية الله ، ٢٠ .

(٥) ك : ينفذ .

وان (١) كان (٢) قال للوصى : اذا نزل بك الموت فأوص الى فلان ،
نص له على رجل بعينه ففيه طريقان :
أحدهما : له أن يوصى اليه قولاً واحداً لأنه قطع اجتهاده .
والثاني : هو على قولين وهو الأصح (٣) لأنه يعقد الوصية عمن لا اذن
له .

[٢٧] مسألة

اذا أوصى لرجل بجارية وحملها لآخر وقبل (٤) الوصية ثم أعتق
الجارية صاحبها لم يعتق الحمل (٥) ، وهذه [ر/٩٤] من النواذر لأنها أمة
حبل مملوكة (٦) تعتق ، ولا يعتق ولدها ، لأنه انما يتبع الأم في العتق
[ك/٩٢] اذا كانا في ملك واحد ولا يعتق اذا كانا في ملكين .
فان قيل : كان يجب أن يسرى الى الحمل وان كان ملك الغير كما
اذا أعتق (٧) أحد الشريكين (٨ نصيبه سرى) الى نصيب شريكه (٩) .

-
- (١) ك : فان .
(٢) ساقطة من : ر .
(٣) انظر : الحاوى ، ٣٤١/٨ ؛ التنبيه ، ١٣٩ ؛ الوجيز ، ٢٨٢/١-٢٨٣ ؛ الشرح
الكبير ، ج : ٩ ، ل : ٤٦ ؛ روضة الطالبين ، ٣١٤/٦ .
(٤) ك : وقبل .
(٥) انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٥٢ ؛ روضة الطالبين ، ١١١/١٢ ؛ منهاج الطالبين
مع تحفة المحتاج ، ٣٥٩/١٠ ؛ شرح منهج الطلاب مع حاشية البجيرمى عليه ،
٤١٤/٤ .
(٦) ر : بمملوك .
(٧) ك : أخذ .
(٨) ك : سرت .
(٩) انظر : المهذب ، ٤/٢ ؛ الوجيز ، ٢٧٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢١٢/١٢ .

قيل : الفرق بينهما : أن العتق لا يسرى من الأم الى الحمل وانما يعتق الحمل تبعا للأم^(١) كما يتبع الأم في البيع والهبة اذ لو كان على وجه السراية لسرى من الحمل الى الأم كما يسرى^(٢) من الأم الى الحمل ، ولا خلاف أن الأم لا تعتق بعث الحمل^(٣) .
واذا^(٤) كان يعتق الحمل تبعا للأم لم يجوز أن يتبع ملك غيره ، وليس كذلك نصيب الشريك^(٥) فانه يعتق بالسراية بدليل أنه يسرى من نصيب كل واحد منهما الى الآخر ، وما كان على وجه السراية سرى^(٦) الى ملك الغير ليكون الحيوان جملة واحدة فافترقا .

تمت وهى سبع وعشرون مسألة

-
- (١) ط : لأم .
والقول بعث الحمل تبعا للأم ، هو أصح الوجهين حتى لو استثناه على الأصح .
انظر : الحاوى ، ٢٨٩/٨ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٥٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٠٦-٢٠٧ ، ١١١/١٢ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٣٥٩/١٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٦٢/٣ .
- (٢) ط : سرى .
- (٣) القول بعدم العتق هو الصحيح ، لكن يوجد خلاف لأبى اسحاق الاسفرايينى انها تعتق بعثه .
- انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٥٢ ؛ الوجيز ، ٢٧٩/١ ؛ روضة اطلبين ، ١١١/١٢ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٣٥٩/١٠ .
- (٤) ك : وان .
- (٥) ط : الشريكين .
- (٦) ك : يسرى .

كتاب الفرائض (١)

[١] مسألة (٢)

يورث بالقربة من الطرفين الا في أربع مسائل وهى : ابن الأخ يرث
عمته (٣) ولا يرثه العمة (٤)، والعم يرث بنت الأخ ولا يرثه هى (٥)، وابن
العم يرث بنت العم ولا يرثه هى (٦)، والجدة ترث (٧) ولد ابنتها (٧) ولا يرثها
هو .

ويورث (٤) بالنكاح من الطرفين الا في المبتوتة في المرض فانها ترث
المطلق على أحد القولين ولا يرثها هو .

(١) جمع فريضة، من الفرض : وهو التقدير ، لأن سهام الورثة مقدرة، وفرض
الشيء : أوجه .

انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ، ٢٤٦ ؛ الدر النقي ، ٥٧٤/٣ .

والفرائض شرعا : نصيب مقدر شرعا للوارث .

انظر : أسنى المطالب ، ٣/٣ ؛ فتح الجواد ، ٥/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٢/٣ ؛ حاشية
قليوبى على شرح الجلال المحلى ، ١٣٤/٣ ؛ فتح المعين مع اعانة الطالبين ، ٢٢٤/٣ .

(٢) نقل هذه القاعدة ومستثنياتها عن الجرجاني : السبكي وابن الملقن والسيوطى .

وذكر بعضا منها : ابن خطيب الدهشة ، والشرييني والرملى .

انظر : الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٦٦-٣٦٧/١ ؛ ولابن الملقن ، ل : ١١٩ ؛

مختصر من قواعد العلائى ، ٣٩٣-٣٩٤/١ ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطى ،

٤٧٢-٤٧٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٤/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٩/٦ .

(٣) ك ، ر : العمة .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) ساقطة من : ط .

(٦) ساقطة من : ط ، ك .

(٧) ك : ابن ابنتها . ط : ولد بنتها .

ويورث^(٤) بالولاء من طرف واحد^(١) وقد يتفق^(٢) في^(٣) الطرفين^(٤) (٥)
بأن^(٦) يعتق حرى عبده الحرى ثم يقهر سيده على نفسه^(٧) [ط/٧٥]
فيملكه^(٨) فإذا أعتقه ثبت الولاء من الطرفين بينهما^(٩).

[٢] مسألة

ان^(١٠) قيل : لم لم يعصب ابن المولى بنت المولى ؟
قيل : لأن الولاء مشبه بالنسب فهو أضعف منه^(١١) والرجل لا يعصب

(١) ر : واحدة .

(٢) ك : يبقى .

(٣) ر : من .

(٤) ك : طرفين .

(٥) ر ، بعدها : في المسألتين ، احدهما .

وقد أورد مسألة أخرى مستثناة ، وهى - وإن كان الاستثناء صحيحا لا يراد بعض العلماء له - إلا أنه يغلب على الظن أنها ليست من كلام المصنف ؛ لانفرادها بذلك ، ولأن نقل السبكي وابن الملقن للمسألة عن الجرجاني خلا منها ، ونصا على استثنائه لمسألة واحدة فقط . والمراد اثبات كلام المصنف كما هو .

(٦) ر : أن .

(٧) ر ، بعدها : ويخرج به الى دار الاسلام .

(٨) ر : فيملكه .

(٩) ر ، بعدها : والثانية : ذمى يعتق عبده الذمى فينقض سيده العهد ويلحق بدار الحرب فتلحق الدائرة للمسلمين ويظفر العبد بسيده ويعتقه ، فيثبت الولاء من الجانبين كمسألة الحرى . أ.هـ

وقد استثنى هذه المسألة كذلك السيوطى والشرينى . وذكر السيوطى صورتين أخريين تستثنى من القاعدة .

انظر : المراجع السابقة ؛ طراز المحافل فى الغاز المسائل ، ل : ١٣٠ .

(١٠) ط : فان .

(١١) ك : الأخ .

أخته في النسب المتراخي ، وهو ابن الأخ والعم وابن العم^(١)؛ لأنه دون النسب الداني فلم يعصب ابن المولى أخته لأن الولاء دون النسب^(٢) المتراخي^(٣).

[٣] مسألة : في جر الولاء

اعلم أن من يثبت^(٤) له الولاء بمباشرة العتق لم ينجر [ر/٩٥] ولاؤه إلى غيره ، وإنما ينجر ولواء^(٥) الولد الذي يخلق حراً بحرية^(٦) الأم ، وذلك أن يتزوج عبد^(٧) معتقة^(٨) رجل فتلد له ولداً فهو حر^(٩) بحرية أمه^(٩) ، وولاؤه لموالي^(١٠) أمه ، لانعامهم عليها بالعتق فإن أعتق أبوه بعده جر ولواء ولده من^(١١) موالي أمه إلى^(١١) موالي نفسه^(١٢) ، لأن الولاء كالنسب ، والنسب

(١) فيرث هنا ابن الأخ والعم وابن العم دون أخواتهم .

(٢) ك : نسب .

(٣) لاترث النساء بالولاء ، إلا ممن أعتقن ، أو أعتق من أعتقن ، أو جر الولاء اليهن من أعتقن . فلاترث بنت المعتق وإن ورث أخوها ، لأن الولاء أضعف من النسب .

وانظر : مختصر المزني ، ٣٢٢ ؛ الحاوي ، ٩٥/١٨-٩٦ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٥٧ ؛ حلية العلماء ، ٢٥٠/٦ ؛ روضة الطالبين ، ٢١/٦-٢٢ ، ١٧٥-١٧٥ .

(٤) ك : ثبت .

(٥) ساقطة من : ط .

(٦) ط : لحرية .

(٧) ك : عبده .

(٨) ط : متعقه .

(٩) ط : لحرية الأم .

(١٠) ر : لمولى .

(١١) ساقط من : ك .

(١٢) أي الأب ، فجبهة الأبوة أقوى .

وانظر : الأم ، ٨٢/٤ ؛ الحاوي ، ٩٧/١٨-٩٨ ؛ المهذب ، ٢٣/٢ ؛ حلية العلماء ، ٢٥٣/٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٧١/١٢-١٧٣ ؛ طراز المحافل في ألفاظ المسائل ، ل :

بالآباء ، وإنما كان ولاؤه لموالى الأم للضرورة برق الأب ، كما يثبت ^(١)نسب ولدا ^(٢)الزنا من أمه للضرورة ^(٣)بفقد الأب ، فإذا زالت الضرورة بعثق الأب ، عاد الولاء الى مواليه .

ولو لم يكن [ك/٩٣] كذلك ولكن تزوج العبد أمة فأولدها ولدا ثم أعتقت ^(٤)هى وولدها، كان ^(٥)ولاؤهما لموالى الأم لا ينجر بعده الى موالى الأب بحال لأن الولد ^(٦)مباشر بالعتق ^(٧)، وكذلك لو كانت المسألة بحالها وأحبيل الزوج العبد زوجته الأمة ثم عتقت ^(٨)وعتق الحمل تبعاً لها ثم عتق الأب بعده ، لم ينجر الولاء اليه من موالى الأم ، لأن الولد قد مسه الرق ^(٩)بالعلوق ثم عتق تابعا للأم فهو كالعتق بعد الانفصال ^(١٠).

[٤] مسألة

لو أن معتق رجل تزوج معتقة رجل آخر فأولدها ولدين ونفاهما باللعان ثم قتل أحدهما صاحبه لم يرث القاتل ، وقد خلف المقتول أمه ومولى أمه ، فيكون لأمه الثلث والباقي لمولاها . فان أكذب أبوه نفسه

-
- (١) ر : النسب لولد .
 (٢) ك : بالضرورة .
 (٣) ر : فقد . ك : بعثق .
 (٤) ر : عتقت .
 (٥) ك : فان .
 (٦) ك ، ر : الولاء .
 (٧) وتقدم في أول المسألة القاعدة . فكل من مسه رق وعتق فلاولاء عليه لمعتق أبيه وأمه وسائر أصوله ، لأن عليه ولاء مباشر .
 انظر : المراجع السابقة .
 (٨) ك : أعتقت .
 (٩) ر : رقا .
 (١٠) انظر : المراجع السابقة .

استرجع من مولى الأم مأخذه (١). ولو (٢) لم يكن كذلك ولكن كان أبوهما مملوكا فقتل أحدهما صاحبه وأخذ مولى (٣) الأم مابقى من الثلث ، ثم أعتق أبوه (٤) جر الولاء الى موالى نفسه ولم يسترجع من موالى الأم شيئا . والفرق بينهما : أنه فى المسألة الأولى (٥) : باكذاب الملاعن نفسه حكما بأن الولاء كان له دون مولى أمه فاسترجع منه مأخذه (٦) وهاهنا انما استفاد الولاء الآن ، فلم يسترجع من مولى (٧) الأم ميراثا كان له فيما سلف .

[٥] مسألة

إذا (٨) تزوج عبد (٩) حرة لاولاء عليها ومعتقة قوم ، فأنت (١٠) المعتقة بولد ثم مات هذا الولد وخلف مالا كان لموالى أمه دون الأب لأنه عبد (١١) فلو لم يكن كذلك ولكنه لما مات هذا الولد بان بامرأته الحرة حمل كيف يكون حكم ميراثه؟ (١٢)

(١) ويلحقه الولد .

وانظر : المهذب ، ٢٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٤٤/٦ ، ١٧٤/١٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٦٠/٤ .

(٢) ك : لو .

(٣) ط : موالى .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) ك ، بعدها : اكذاب .

(٦) ك ، ر : مأخذ .

(٧) ك ، ر : موالى .

(٨) ساقطة من : ك ، ط .

(٩) ك : عبده .

(١٠) ر : فجاءت .

(١١) ك : عبده .

وانظر : المراجع المتقدمة فى المسألة الثالثة .

(١٢) ط : امرأته .

فالجواب^(١) ينظر : فان وضعته لأقل من ستة أشهر من حين موت أخيه الذى هو ولد المعتقة كان للحمل ، لأننا تبينا [٩٦/ر] أنه كان أخاه حال الموت .

وان كان^(٢) وضعته لستة أشهر فصاعدا من حين الموت كان لمولى الأم دون^(٣) الحمل لجواز أن يكون خلق بعد موت أخيه فلا يورث بالشك .

[٦] مسألة (٤) [ط/٧٦]

إذا كان لعبد بنتان حرتان فى الأصل فاشتريتا أباهما عتق عليهما ، فإذا مات الأب كان المال بينهما نصفين ثلثان^(٥) بالنسب وثلثه بالولاء^(٦) .
وان^(٧) ماتت احدهما [ك/٩٤] بعده فقد خلفت^(٨) أختها لها نصف الولاء على الأب فلها نصف المال بالأخوة ، ونصف مابقى بحق ولائها على الأب ، لأنها نصف مولى العصبية ، والباقي وهو^(٩) الربع لبيت المال .
وان^(١٠) كانت المسألة بمجالها وعتق الأب عليهما ثم ماتت احدهما أولا^(١١) فقد خلفت^(١٢) أبا وأختا^(١٢) ، فالمال للأب وسقطت به الأخت^(١٣) .

(١) ر : والجواب . ك : الجواب .

(٢) ساقطة من : ط .

(٣) ك ، بعدها : مولى .

(٤) ط ، بعدها : مسألة .

(٥) ط : ثلثا .

(٦) انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ١٨٨ ؛ روضة الطالبين ، ١٢/١٧٨ .

(٧) ك : فان .

(٨) ك : اختلفت . ر : خلف .

(٩) ط : هو .

(١٠) ك : فان .

(١١) ساقطة من : ك .

(١٢) ك : أختا وأبا .

(١٣) فلا رث للاخوة والأخوات مع وجود الأب فيحجبون به .

فان (١) مات الأب بعدها (٢)، فقد خلف بنتا لها عليه نصف الولاء ،
 فلها النصف بالبنوة ونصف مابقى بحق نصيبها من الولاء عليه ، ثم لها
 نصف مابقى بعده ، لأن البنت لما ماتت كان لها على أبيها نصف الولاء
 فصار اليه ، ولهذه الباقية عليه نصف الولاء فيكون لها مما صار لأبيها
 النصف (٣) فتصح المسألة من ثمانية أربعة أسهم بالبنوة (٤) وسهمان (٥) بحق
 الولاء على أبيها ، وسهم بحق ماصار الى الأب من ولاء البنت الأخرى ،
 وسهم لبيت المال .

[٧] مسألة

إذا خلف بنتا وابنى عم أحدهما أخ لأم فللبنت النصف ، والباقي
 بينهما نصفين (٦).

وقال ابن الحداد (٧): للبنت النصف ولاباقي لابن العم الذى (٨) هو
 الأخ من الأم (٨) لأن قرابة الأم اذا لم تفد الارث (٩) أفادت الترجيح (٩) ،

-
- (١) ط : وان .
 (٢) ط ، ك : بعده .
 (٣) لها النصف بالبنوة ، والربع لأنها معتقة نصفه ، ونصف الربع الباقي لأن لها نصف
 ولاء الأخت باعتاقها نصف أبيها . والثلث الباقي لبيت المال .
 (٤) ك : بالبنوة . ر : بالبنتيه .
 (٥) ر : وسهان .
 (٦) انظر : الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ١٩١ ؛ حلية العلماء ، ٢٩٧/٦ ؛ روضة الطالبين ،
 ٢١/٦ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣٢/٦ .
 (٧) انظر نسبة القول اليه فى : الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ١٩١ ؛ روضة الطالبين ، ٢١/٦ .
 (٨) ط : أخ لأم .
 (٩) ساقطة من : ط . ك : فادت الترجيح .

كالأخ^(١) من الأب والأم مع الأخ من الأب .
ولا يصح ذلك لأن قرابة الأم إنما يتعلق بها الترجيح والتقديم اذا وجدت في جنس واحد ، كما قالوا في الأخوين فانهما استويا في الأخوة وانفرد أحدهما بقرابة الأم ، فتعلق بها الترجيح ، وفي مسألتنا ابن العم الذى هو أخ من الأم^(٢) إنما يدلى^(٣) بقرابة الأم في^(٣) قرابة أخرى وهى الأخوة لافيما يجمعهما^(٤) وهو بنوة العم ، واذا كان ذلك^(٥) في جنسين لم يتعلق به التقديم^(٦) بل يعلنان بمنزلة شخصين ، ومعلوم أنه لو مات وخلف بنتا وابنى عم وأخا لأم لم يستحق الأخ من الأم شيئا ، كذلك هاهنا .

[٨] مسألة

اذا اجتمع في شخص سببان من أسباب الارث^(٧) نظر :
فان كانا من جنسين مختلفين كابن العم يكون أخا [ر / ٩٧] من أم وابن العم يكون زوجا ورث بهما^(٨) .
وان كانا من جنس^(٩) واحد بأن يكون السببان يوجبان الفرض ،

(١) ط ، بعدها : كان .

(٢) ط : أم .

(٣) ساقطة من : ر .

(٤) ط ، ك : يجمعها .

(٥) ط ، ك : كذلك .

(٦) ط : التقدير .

(٧) ط : الميراث .

(٨) انظر : المهذب ، ٣١/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٠/٦ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية

المحتاج ، ٣١/٦ .

(٩) ر : مجلس .

ورث بأقواهما وسقط الأضعف (١) به (٢). وذلك بأن يتزوج المجوسى (٣) ابنته فتلد منه ولدا ثم يموت الولد فان أمه [ك/٩٥] هى أخته من أبيه فترث (٤) الثلث (٥) بالأمومة ولا ترث بالأخوة شيئا ، لأن الأمومة (٦) أقوى من حيث أنها لاتسقط بحال ، والأخوة بخلافه .

إذا (٧) ثبت هذا فلو أن مجوسيا تزوج ابنته ، وأولدها (٨) بنتا ، ومات الزوج ، ثم ماتت الزوجة وخلفت بنتها ، وهى (٩) أختها من الأب ، ففيه قولان :

أحدهما : لها النصف بالبنوة (١٠) (١١) وليس لها شيء بالأخوة .
والثانى : لها النصف بالبنوة (١١) ولها مابقى بالأخوة وهو الأصح ؛ لأن الأخوات مع البنات عصبة فيكون ارثها بسببين مختلفين .
ولو أن مجوسيا تزوج بنته وأولدها بنتا ثم تزوج الصغرى (١٢)

(١) على الصحيح . وفى وجه : يرث بهما ، ان كانتا بحيث لو كانتا فى شخصين ورثا معا ، كأى هى أخت ، بخلاف أم هى جده .
انظر : الأم ، ٨٢/٤ ؛ مختصر المزنى ، ١٤١ ؛ الحاوى ، ١٦٤/٨ - ١٦٥ ؛ المهذب ، ٣٠/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ١٩٣ ؛ حلية العلماء ، ٢٩٤/٦ ؛ روضة الطالبين ، ٤٤/٦ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣١/٦ .

(٢) ساقطة من : ر .

(٣) ر : المحبوس .

(٤) ط ، ر : وترث .

(٥) ساقطة من : ر .

(٦) ر : المومه .

(٧) ر : وإذا .

(٨) ط : فأولدها .

(٩) ر : هى .

(١٠) انظر : الحاوى ، ١٦٦/٨ ؛ المهذب ، ٣٠/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ١٩٣ ؛ روضة الطالبين ، ٤٤/٦ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣١/٦ .

(١١) ساقطة من : ك .

(١٢) ك : بالصغرى .

وأولدها بنتا ثم مات المجوسى ثم ماتت الوسطى ثم ماتت الصغرى وبقيت [ط/٧٧] الكبرى فان الكبرى جدتها وأختها لأبيها ، ولا (١) خلاف أنها لا ترث بالقرايتين ، فبأيهما (٢) ترث ؟ على (٣) وجهين (٤) :

أحدهما : ترث بالأخوة لأن نصيبها أكثر فهي أقوى .

والثانى : ترث (٥) بكونها جدة ، وهى (٦) أقوى من حيث انها لا تسقط

الا فى حالة واحدة وهى مع وجود الأم ، والأخت تسقط فى أحوال .

[٩] مسألة

إذا كانت له أربع نسوة فطلق احداهن لابعينها ومات قبل البيان وقف الميراث بينهما (٧) ثم ينظر :

فان كن مدخولا بهن (٨) أعطين مهورهن ، وان كن غير مدخول بهن (٨) فلهن ثلاثة مهور ونصف ، فيُطْلَق لكل واحدة منهن نصف مهر

(١) ك : فلا .

(٢) ر : وبأيهما .

(٣) ر : فعلى .

(٤) انظر : الحاوى ، ١٦٦/٨ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ١٩٣ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣٢/٦ .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) ك : وهو .

(٧) يوقف منه ربه أو ثمنه بحسب وجود الفرع من عدمه ، فاذا طلبن فيعطين اليقين كما سيأتى فى كلام المصنف رحمه الله .

والكلام فيها كالكلام على المشترك اذا أسلم على أكثر من أربع ومات قبل التعيين وسيأتى فى كلام المصنف .

وانظر : مختصر المزنى ، ١٧٢ ؛ الحاوى ، ٢٨٥-٢٨٦/٩ ؛ المهذب ، ٥٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٧٠/٧ ، ١١٠-١٠٩/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ١٧٣/٣ .

(٨) ساقط من : ك .

ويوقف مهر ونصف^(١) بينهما .

ولو كان بعد ماطلق واحدة منهن تزوج خامسة ثم مات كان للخامسة مهر كامل وكان لها ربع الميراث لأنه اليقين^(٢) اذ هي واحدة من الأربع^(٣) . ويوقف ثلاثة أرباع الميراث بين الأربع الباقيات ، فان حضرت احدى الأربع الباقيات تطلب حقها من الارث لم تعط شيئا^(٤) (٥) لأنه يجوز^(٥) أن تكون هي^(٦) المطلقة ، وان^(٧) حضرت اثنتان أعطيتا ربع^(٨) الارث لأن ذلك حق واحدة ، فهو يقين ، وان حضرت ثلاث^(٩) أعطين نصف الارث لأن ذلك حق اثنتين^(١٠) فهو يقين ، وان حضرت الأربع قسم الموقوف بينهما .

وقال أبو اسحاق^(١١) : لا يدفع [ر/٩٨] الى اثنتين ربع الارث الا بشرط أن يدفع الباقي الى الاثنتين^(١٢) الباقيتين^(١٣) ولا يدفع الى الثلاث نصف

(١) ط : النصف .

(٢) ر : يقين .

(٣) فهي واحدة منهن يقين ، لأن الطلاق كان قبل زواجه منها .

ومراده برقع الميراث ، أى ربع الربع أو ربع الثمن حسب ما هو مقدر لهن .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) ك ، ر : لجواز .

(٦) ك : على .

(٧) ط : فان .

(٨) ك : نصف .

(٩) ساقطة من : ك .

(١٠) ك : الاثنتين .

(١١) انظر نسبة القول اليه في : الحاوى ، ٢٨٦/٩ .

وصحح النووي أنه لا يشترط أن يرثن عن الباقي ، فلا يدفع للباقيات الباقي على

هذا . انظر : روضة الطالبين ، ١٧٠/٧ .

(١٢) ط : اثنتين . ك : الاثنتين .

(١٣) ك : الباقيين .

الارث الا بشرط أن يدفع الباقي الى الرابعة لثلا يتعجل نصيب^(١) من تقبض حقها ويوقف^(٢) نصيب الباقيات وهو القياس .

ولو أسلم كافر عن ثمان زوجات فمات قبل أن يختار أربعا^(٣) منهن وقف الميراث بينهن ، فان جاءت أربع منهن يطلبن^(٤) حقوقهن من الارث لم يطلق [ك/٩٦] لهن شيء ، وان حضرت منهن خمس أعطين ربع الميراث لأنه نصيب واحدة ، فهو يقين ، ويطلق الباقي للثلاث الباقيات على قول أبى اسحاق ولا يطلق^(٥) ذلك لهن^(٥) على قول الباقين . وان^(٦) جاءت^(٧) ست منهن^(٧) أعطين نصف الميراث ، وان^(٦) جاءت سبع منهن أعطين ثلاثة أرباعه^(٨) .

ولو كان بعد أن تزوج الخامسة قال : احداكن^(٩) طالق ثم مات ولم يبين الأولى^(١٠) ولا الثانية فربع الميراث موقوف بين الخمس وثلاثة أرباعه موقوفة^(١١) بين الأربع الأوائل .

-
- (١) ك : نصف .
 (٢) ك : ونصف .
 (٣) ساقطة من : ر .
 (٤) ك : طلبن .
 (٥) ر : لهن ذلك .
 (٦) ك : فان .
 (٧) ك : منهن ست .
 (٨) انظر : المراجع السابقة في أول المسألة .
 (٩) ك : احداهن .
 (١٠) ك ، ر : الأولى .
 (١١) ر : موقوف .

[١٠] مسألة

إذا ورث رجل عبيدين وأعتقهما ، فشهدا بعد العتق بوارث آخر (١) ثبتت شهادتهما بلا خلاف ، وينظر : فإن كان المعتق موسرا ورث المشهود له وإن كان معسرا لم يرث .

والفرق بينهما : أنه إذا كان موسرا لم ينقض (٢) العتق في قدر نصيب الوارث الآخر بل يسرى (٣) ، وإذا كان معسرا لم ينفذ إلا في قدر نصيبه ولم يقوم عليه الباقي للاعسار ، فكان لا يتكامل الحرية فيهما ، وكان يؤدي إلى إسقاط شهادتهما ، فسقط الارث ، لئلا يؤدي إلى سقوط الشهادة والارث .

[١١] مسألة

ميت خلف سبعة عشر دينارا وترك سبع عشرة امرأة وارثات ، فأصاب كل (٤) واحدة منهن دينارا . [ط/٧٨] هذه المسألة تعرف بالدينارية (٥) وتعرف بأمر الأرامل .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ر : ينقص .

(٣) يسرى العتق من نصيب الموسر وهو المعتق إلى نصيب الوارث الآخر الذي أصبح شريكا له في ملك العبدین ، لأن من خصائص العتق السراية إلى ملك الشريك فيعتق نصيب الشريك ، ويلزم المعتق قيمة نصيب شريكه فتقوم عليه ، هذا إن كان موسرا ، وإلا لم يسر العتق إلى نصيب الشريك .

انظر : الأم ، ٤/٨-٥ ؛ المهذب ، ٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١١٢، ١١٠/١٢ .

(٤) ك : لكل .

(٥) تعرف بالدينارية الصغرى ، لأن كلا منهم خصه دينار لا غير . وتسمى أم الأرامل - كما ذكر المصنف - ؛ لأن فيها سبع عشرة أنثى متساويات ، أو لكثرة ما فيها من الأرامل . وقيل : لأن كل الورثة اثاث . أما الدينارية الكبرى فستأق في المسألة التي بعدها .

وانظر : المهذب ، ٢٩/٢ ؛ روضة لطالبين ، ٩٥/٦ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٥/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٣٥/٦ .

وهى ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لأم وثمان أخوات لأب وأم ، وهى من اثني عشر ، وتعول (١) إلى سبعة عشر (٢).

[١٢] مسألة

ميت خلف ورثة ذكورا واناثا وترك ست مائة دينار فأصاب (٣) أحد ورثته دينارا واحدا .

هذه المسألة تعرف أيضا بالدينارية وهى (٤) امرأة وأم (٤) وابنتان واثنا عشر أخا وأخت واحدة ، فتصيب الأخت دينارا واحدا ، لأن الباقي بعد الفروض خمسة وعشرون دينارا [٩٩/ر] ، للاخوة أربعة وعشرون ، ولها دينار (٥).

(١) العول لغة : الارتفاع والزيادة ، وعالت الفريضة : اذا ارتفعت ، والعول نقيض الرد .

انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ، ٢٤٧ ؛ المصباح المنير ، ٣٤٨/٢ .

وهو : زيادة فى السهام ونقص فى الأنصباء .

انظر : نهاية المحتاج ، ٣٤/٦ . وانظر : تحرير ألفاظ التنبيه ، ٢٤٧ .

(٢) فللزوجات الربع ، ثلاثة من اثني عشر ، وللجدتين السدس ، اثنان ، وللأربع أخوات لأم ، الثلث ، أربعة ، وللشقائق الثمان ، الثلثان ، ثمانية .

والمجموع : $١٧ = ٨ + ٤ + ٢ + ٣$

(٣) ر : وأصاب .

(٤) ر : أم وامرأة .

(٥) هذه مسألة الدينارية الكبرى ، ووصفها النووى الدينارية باطلاق .

ونصيب باقى الورثة كالتالى : حازت الزوجة على الثمن ، ٧٥ ، والأم على السدس ، مئة ، والبناتان على الثلثين ، أربعمئة .

والمجموع : $٦٠٠ = ٢٥ + ٤٠٠ + ١٠٠ + ٧٥$

انظر : روضة الطالبين ، ٩١/٦ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٧/٣ .

[١٣] مسألة

أبوان وابنتان لم تقسم التركة بينهم حتى ماتت إحدى البنيتين وخلفت من خلفت (١).

هذه المسألة تعرف بالمأمونية ، فان المأمون (٢) امتحن بها يحيى بن أكرم (٣) حين أراد أن يوليه القضاء (٤). فقال يحيى : يا أمير المؤمنين فالذى خلف الأبوين والابنتين رجل أو امرأة ، فعلم المأمون أنه عرف المسألة (٥) وحكمها ، فولاه البصرة .

(١) ر : خلف . ك ، بعدها : في .

(٢) هو أمير المؤمنين ، أبو العباس عبد الله المأمون بن هارون الرشيد العباسي القرشي . بويغ بالخلافة سنة ١٩٨هـ . وكان عالماً فصيحا مفوها ، قرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل ، وأمر بتعريب كتبهم وبالغ . قال الذهبي : "أما مسألة خلق القرآن فما رجع عنها وصمم على امتحان العلماء في سنة ثمانى عشر وشدد عليهم فأخذه الله " ، وكان عمره ٤٨ سنة ومدة خلافته عشرون سنة تجاوز الله عنا وعنه .

انظر : تاريخ بغداد ، ١٨٣/١٠ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٢٧٢/١٠ ؛ البداية والنهاية ، ٢٧٤/١٠ ؛ الكامل ، لابن الأثير ، ٢٢٧/٥ .

(٣) هو الفقيه العلامة ، قاضى القضاة ، يحيى بن أكرم بن محمد بن قطن ، أحد أعلام الدنيا ، كان عالماً بالفقه بصيراً بالأحكام ، من أئمة الاجتهاد . له تصانيف منها : التنبيه . قربه المأمون وأعجب به حتى أخذ بمجامع قلبه ، وقلده القضاء وتدبير مملكته وكانت الوزراء لا تعمل شيئاً الا بعد مطالعته . كانت وفاته رحمه الله سنة ٢٤٢هـ .

انظر : تاريخ بغداد ، ١٩١/١٤ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٥/١٢ ؛ طبقات الحنابلة ، ٤١٠-٤١٣ ؛ النجوم الزاهرة ، ٣١٦/٢ ؛ شذرات الذهب ، ١٠١، ٩١/٢ .

(٤) ك : قاضيا .

(٥) فانه ان كان رجلاً ، فقد خلف أباه وهو وارث في المسألتين معا ؛ لأنه في الثانية أب أبيها ، وهو وارث . وان كان امرأة فلا يرث في المسألة الثانية لأنه منها أب أم ، ولا يرث . وسيأتى بتفصيل في كلام المصنف .
وانظر : روضة الطالبين ، ٩٢/٦ ؛ أسنى المطالب ، ٢٧/٣ .

والجواب : لا يخلوا ، اما أن يكون الميت الأول (رجلا أو امرأة)^(١) ،
فان كان رجلا ففريضة^(٢) [ك/٩٧] من ستة : للأبوين سهمان ، وللبنتين
أربعة أسهم^(٣) ، ماتت احدى البنتين ، وخلفت أختها وأبا أبيها وأم أبيها
فتكون^(٤) فريضته^(٥) الثانية من ستة : للجددة سهم والباقي - وهو خمسة -
بين الجد والأخت على ثلاثة ، فتصح^(٦) من ثمانية عشر . وقد ماتت البنت
عن سهمين فهي^(٧) توافق^(٨) فريضتها بالأنصاف فتزد الثمانية^(٩) عشرة الى
نصفها ، يكون تسعة^(١٠) ، وسهميها^(١١) الى النصف^(١٢) يكون واحدا^(١٣) ،
ثم اضرب وفق الثانية وهو^(١٤) تسعة في الفريضة الأولى وهي ستة يكون
أربعة وخمسين ، ومنها تصح المسألتان : فمن^(١٥) [ر/١٠٠] له شيء
من^(١٦) المسألة الأولى مضروب في تسعة ، ومن له شيء من الثانية مضروب
في واحد .

-
- (١) ك : امرأة أو رجلا .
(٢) ط : فريضة .
(٣) ساقطة من : ر .
(٤) ك : وتكون .
(٥) ك : الفريضة . ر : فريضة .
(٦) ط ، ك : ويصح .
(٧) ك : وهي .
(٨) ط : موافق .
(٩) ر : ثمانية .
(١٠) ك ، بعدها : ترد .
(١١) ك ، ر : وسهمها .
(١٢) ك : نصف .
(١٣) ك ، ر : واحدة .
(١٤) ط : وهي .
(١٥) الى هنا آخر نسخة (ر) .
(١٦) ط : في .

وان كان الميت الأول امرأة لم يرث الجد في المسألة الثانية لأنه أبو أم^(١) وتكون المسألة الثانية من ستة : للجدة سهم ، وللأخت ثلاثة أسهم^(٢) ، وسهمان لبيت المال . وتصح المسألتان معا من ثمانية عشر .

[١٤] مسألة

ميت ترك من الورثة أربعاً وعشرين امرأة وخلف أربعة وعشرين دينارا فأصاب كل امرأة دينارا؟ وهي^(٣) ثلاث زوجات وست عشرة بنتا وأربع جدات وأخت من الأب والأم^(٤).

[١٥] مسألة

رجل دخل على مريض وقال له^(٥) : أوص ، فقال : بما أوصى ؟ وإنما يرثني أربعة بنين ، أعطوا ابني الأكبر ، دينارا وخمس الباقي ، وأعطوا ابني الثاني دينارين وخمس الباقي ، وأعطوا ابني الثالث ثلاثة دنائير وخمس الباقي

(١) ط : الأم .

(٢) ساقطة من : ط .

(٣) ك : وهو .

(٤) ك : أب وأم .

والأخت هنا - سواء كانت شقيقة أو لأب - ترث الباقي ، فالأخوات مع البنات عصبية . وانظر : روضة الطالبين ، ٩٥، ١٧/٦ .

ونصيب الزوجات الثمن ٣ من ٢٤ ، لكل واحدة دينار . وللبنات الثلثان ، ١٦ لكل واحدة دينار ، وللجدات السدس ، ٤ لكل واحدة دينار ، والمجموع ٢٣ ويبقى دينار هو الباقي للأخت .

(٥) ساقطة من : ك .

، وأعطوا (١) الباقي ابني الرابع (٢) ففعل ذلك بعد موته فخرج المال بينهم على فرائض الله تعالى؟

الجواب : أصل تركته (٢) ستة عشر ديناراً وإذا فعل على (٣) ما أوصى به أصاب (٣) كل واحد منهم أربعة دنانير (٤).

[١٦] مسألة

رجل قال لابن عمه : أوص ، فقال : بما أوصى وأنت ابن عمى ونصيبك [ط/٧٩] من مالى عشرة دنانير ، ولو (٥) كنت ابني لأصابك ديناران .

الجواب : هذا الرجل له ثمان وعشرون بنتاً وابن عم وتركته ثلاثون ديناراً فنصيبه عشر دنانير ، ولو كان بدل (٦) ابن العم ابناً لكان نصيبه دينارين (٧).

(١) ك : ابني الرابع الباقي .

(٢) ك : التركة .

(٣) ساقطة من : ك .

(٤) فالأول له ٣+١ هي خمس الخمسة عشر الباقية ، والثاني له ٢+٢ هي خمس

الباقي - وهو عشرة بعد خصم نصيب الأول والدينارين - والثالث له ١+٣ هو

خمس الباقي - وهو خمسة بعد خصم نصيب الأول والثاني والثلاثة دنانير .

والرابع أخذ الباقي ، وهو أربعة دنانير .

(٥) ط : وإن .

(٦) ط : يبدل .

(٧) فابن العم له الباقي ، وهو عشرة ، لأن للبنات الثلثين عشرين . ولو كان ابناً

لكانوا عصبة ، ولذا ذكر مثل حظ الانثيين .

[١٧] مسألة

امرأة ورثت أربعة أزواج واحدا بعد واحد^(١)، وحصل^(٢) معها نصف أموالهم؟

هذه امرأة تزوجت أربعة أخوة واحدا بعد واحد^(١) ورث بعضهم بعضا وكان جميع أموالهم ثمانية عشر دينارا ، مال الأخ الأكبر ثمانية دنانير [ك/٩٨] ومال الأخ الثانى ستة ، ومال الأخ الثالث ثلاثة ، ومال الأخ الأصغر دينار . تزوجت أولا بالأخ الأكبر فلما مات ورثت هى دنانيرين وزاد فى مال كل واحد من الاخوة الثلاثة^(٣) ديناران ، ثم تزوجت بالثانى ومات عنها وعن أخوين وتركته ثمانية دنانير وللمرأة منها ديناران ، ولكل أخ^(٣) ثلاثة دنانير ثم مات الثالث عنها وعن أخ وتركته ثمانية دنانير ، للمرأة^(٣) منها^(٤) ديناران والباقي للأصغر فحصل معها ستة وحصل مع الأصغر اثنا عشر دينارا ، ثم مات عنها الأصغر ولها^(٥) من تركته^(٥) ثلاثة دنانير فحصل معها تسعة دنانير وهى نصف مال الجميع^(٦).

[١٨] مسألة

امرأة قالت لقوم يقسمون الميراث^(٧): لاتعلجوا فانى حامل فان ألد ذكرا لم يرث ، ولم أرث ، وان ألد أنثى ورثنا جميعا؟

(١) ط : الآخر .

(٢) ك : فحصل .

(٣) ساقطة من : ك .

(٤) ك : لها .

(٥) ك : فورثت منه .

(٦) انظر : روضة لاطالين ، ٩٤/٦ ؛ أسنى المطالب ، ٢٨/٣ .

(٧) ط : ميراثا .

الجواب : هذه امرأة ماتت وخلفت زوجها وأبوين وبنتا ، فجاءت بنت ابن ابن (١) الميثة وهي حامل من ابن ابن آخر لها (٢).

فان ولدت ذكرا لم يرث هو ولا هي لأنهما عصبه ، ولم تبق الفريضة شيئا ، بل عالت من اثني عشر الى ثلاثة عشر ، وان ولدت أنثى ورثتا لأنهما بنتا (٣) ابني ابنها (٣) فيكون لهما (٤) السدس تكملة الثلثين وتعول المسألة الى خمسة عشر (٥).

وهذه غريبة من حيث أن التعصيب فيها يسقط عن الميراث ، والتعصيب قد يضر بالاناث في بعض الأحوال (٦) ولا يسقطهن الا في مسألتين : احدهما : هذه .

والأخرى : زوج وأم وأختان (٧) لأم وأخت أو أختان لأب فان المسألة من ستة وتعول الى تسعة مع الأخت الواحدة والى عشرة مع الأختين ولو كان معهن (٨) أخ لأب سقط ولد الأب .
وليس من يجب عن جميع الميراث ولا يرث الا في هاتين المسألتين .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) مراده انه متوفى ، والا لو كان موجودا ، لأسقطها ، ولم يرث كذلك - لأنه لم يبق شيء بعد الفروض ولا أثر لوجود ولده ذكرا كان أو أنثى مع وجوده .

(٣) ك : ابن ابنها .

(٤) ط : لها .

وترث الاثنان ، لأن بنتها في درجتها ، فزوجها أعلى منها درجة (ابن ابن) .

(٥) انظر : روضة الطالبين ، ٩٢/٦ ؛ طراز المحافل في ألغاز المسائل ، ل : ١٣٥ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٨/٣ .

(٦) غير ظاهرة في : ك .

(٧) ك : وأخوان .

والحكم واحد في الاخوة والأخوات لأم .

(٨) ط : معهم .

وقد يجب عن البعض من لا يرث وهي (١) في مسألة (٢) أبوين وأخوين (٢)، فإن الأخوين يحجبان الأم عن الثلث إلى السدس ولا يرثان .

[١٩] مسألة

امراة أتت وقالت : مات زوجي وأنا حامل منه فإن ألد ذكرا كان لي الثمن وله الباقي ، وإن ألد أنثى كان المال بيننا نصفين ، وإن ولدته ميتا كان لي جميع المال؟

فالجواب (٣): هذه المرأة اشترت عبدا وأعتقته (٤) وتزوجت به ، ثم مات الزوج وهي حامل منه (٥)، ولم يخلف وارثا سواها (٥).
فإن ولدت ذكرا أخذت الثمن بالزوجية [ط/٩٩] (٦) وكان الباقي للابن .

وإن ولدت أنثى أخذت الثمن بالزوجية (٦) وأخذت ما بقى بعد فرض البنت بالولاء ، وإن وضعت ميتا أخذت الربع بالزوجية والباقي بالولاء (٧).
تمت وهي تسع عشر مسألة . [ط/٨٠]

-
- (١) ك : وهو .
(٢) ك : الأبوين والأخوين .
(٣) ك ، بعدها : إن .
(٤) ك : فأعتقته .
(٥) ساقطة من : ط .
(٦) في نسخة ك ، كرر هذا النص مرتين .
(٧) انظر : روضة الطالبين ، ٩٣/٦ ؛ طراز المحافل في أَلغاز المسائل ، ل : ١٣٥ ؛
روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٨/٣ .

كتاب النكاح (١)

[١] مسألة

إذا ادعى الرجل الزوجية على امرأة لم يسمع الحاكم دعواه في أصح القولين حتى يقول : تزوجتها (٢) بولي وشاهدين ويذكر رضاها إن كان (٣) نكاحها يفتقر إليه (٣).

وإذا ادعى مالا فقال : هذه دارى أو هذا عبدى سمعت دعواه وإن لم يبين جهة الملك فيه (٤).

(١) النكاح ، قال فى الصحاح : النكاح : الوطء ، وقد يكون العقد ، ونكحت : أى تزوجت . وقال ابن فارس : النكاح يكون العقد دون الوطء . وقال النووى : قال أبو القاسم الزجاجى : النكاح فى كلام العرب بمعنى الوطء والعقد جميعا . انظر : معجم مقاييس اللغة ، ٤٧٥/٥ ؛ الصحاح ، ٤١٣/١ ؛ تحرير ألفاظ التنبيه ، ٢٤٩ .

والنكاح فى الشرع : عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح أو تزويج أو ترجمته . أسنى المطالب ، ٩٨/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ١٢٣/٣ . وانظر : فتح الجواد ، ٦١/٢ ؛ فتح الوهاب مع حاشية الجمل ، ١١٤/٤ ؛ فتح المعين مع اعانة الطالبين ، ٢٥٥/٣ .

(٢) ك : تزوجت .

(٣) ك : رضاها شرط يفتقر إليه .

وكلام الشافعى ورد بذكر التفصيل ، وهو قول عامة الأصحاب ، وذهب أبو على الطبرى الى أنه إن ادعى ابتداء النكاح وجب التفصيل ، وإن ادعى دوامه فلا . انظر : الأم ، ٢٢/٥ ، ٢٢٨/٦ ؛ مختصر المزنى ، ٣١٤ ؛ الاقناع ، ١٩٨ ؛ المهذب ، ٣١١/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٨٥/٨ ؛ الوجيز ، ٢٦١/٢ ؛ الشرح الصغير ، ج : ٨ ، ل : ١٧٤ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٠/٧ ، ١٣/١٢ .

(٤) انظر : المهذب ، ٣١١/٢ ؛ الشرح الصغير ، ج : ٨ ، ل : ١٧٤ ؛ روضة الطالبين ، ١٤/١٢ .

والفرق بينهما : أن النكاح يتضمن الوطاء ، والوطء يجري مجرى الاتلاف (١) من حيث أنه إذا (١) استوفى لم يمكن تلافيه فوجب ذكر سببه احتياطاً كما يجب في دعوى القتل ذكر سببه وكيفية (٢) صفته (١) احتياطاً لهذا المعنى بخلاف المال فإنه يمكن تلافيه فلم يجب ذكر سببه في دعواه .
وأما إذا ادعى عقد بيع أو عقد اجارة ففيه ثلاثة أوجه :
أحدها : لا يجب ذكر سببه (٣) كالأموال .

والثاني : يجب ذكر سببه لأن المبيع وإن كان مالا إلا أن الملك بالبيع لا يقع إلا بجهة مخصوصة (٤) فهي كالنكاح بخلاف (٥) المال إذا ادعاه (٥) مطلقاً فإن جهات الملك فيه كثيرة فلم يفتقر إلى ذكر جهاته (٦) .

والثالث : إذا ادعى بيع جارية أو شراءها لزمه (٧) ذكر سببه لأنه يتضمن الوطاء كالنكاح وإن لم يتضمن الوطاء لم يجب ذكر سببه .
وأما (٨) إذا ادعت المرأة نكاحاً فإنه ينظر :

فإن ادعت معه حقاً آخر من مهر أو نفقة سمعت ، وإن ادعت مجرد النكاح لم يسمع في أحد الوجهين ، لأن النكاح عليها لا لها فدعواها اقرار للزوج بالنكاح .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ك : كيفيته .

(٣) هو أصح الأوجه ؛ لأن المقصود المال وهو أخف شأنًا ولهذا لا يشترط فيه الإشهاد بخلاف النكاح .

انظر : المهذب ، ٣١١/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٨٦/٨ ؛ الوجيز ، ٢٦١/٢ ؛ الشرح الصغير ، ج : ٨ ، ل : ١٧٤ ؛ روضة الطالبين ، ١٤/١٢ .

(٤) ك : مخصوص .

(٥) ك : ماله ادعاه .

(٦) ك : جهاته .

(٧) ك : لزم .

(٨) ك : ولها .

والثاني : يسمع وهو الأصح^(١) لأن النكاح يتضمن حقا له وحقا عليه فدعواها^(٢) كدعوى الرجل ، وإذا سمعت^(٣) دعواها لذلك^(٤) افتقرت الى ذكر السبب كالرجل .

[٢] مسألة

إذا طلبت الأمة التزويج وامتنع عنه السيد هل يجبر عليه ينظر :
فان كان لا يحل له وطؤها على التأييد كالأخت أجبر عليه في أصح الوجهين^(٥) ؛ لأنه لافائدة له^(٦) في المنع ، وله فائدة في تزويجها ، وان كان^(٧) يحل له وطؤها أو كانت لا تحل في الحال وتحل في^(٨) الثاني بأن^(٩) ملك أختين^(٩) وقد استفرش احدهما وطلبت التي لم يستفرشها^(١٠) النكاح لم يجبر عليه ؛ لأن له^(١١) في المنع فائدة^(١٢) .

(١) انظر : الاقتناع ، ١٩٨ ؛ المهذب ، ٣١١/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٨٦/٨ ؛ الوجيز ، ٢٦١/٢ ؛ الشرح الصغير ، ج : ٨ ، ل : ١٧٥ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٠/٧ ، ١٥/١٢ .

(٢) ك ، بعدها : له .

(٣) ك : سمع .

(٤) ك : كذلك .

(٥) الأصح لا يجبر .

انظر : المهذب ، ٣٨-٣٩/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١١ ؛ حلية العلماء ، ٣٤١/٦-٣٤٢ ؛ المحرر ، ل : ١٣٣ ؛ روضة الطالبين ، ١٠٣/٧ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ١٧٣/٣ .

(٦) ساقطة من : ك .

(٧) ك : كانت .

(٨) ك ، بعدها : حال .

(٩) ط : يملك الأختين .

(١٠) ط : يستفرش .

(١١) ساقطة من : ك .

(١٢) انظر : المراجع السابقة .

[٣] مسألة

إذا زوج (١) [ك/١٠٠] أمته وخلها مع الزوج ليلا ونهارا لزم الزوج نفقتها ، وإن خلها ليلا وأمسكها نهارا ففيه وجهان : أحدهما : يلزمه نصف النفقة .
والثاني : لا يلزمه شيء وهو الأصح (٢) ؛ لعدم التمكين (٣) العام الموجب للنفقة .

[٤] مسألة

المجنونة هل تزوج (٤) أم لا ؟
فالجواب : يزوجه الأب والجد بكل حال ثيبا (٥) أو بكرا ، صغيرة أو كبيرة (٥) ولا يزوجه من العصبات غيرهما في سائر الأحوال (٦) .
وأما الحاحكم فانه لا يزوج الصغيرة لعدم حاجتها ويزوج الكبيرة (٧)

-
- (١) ك : تزوج .
(٢) انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ٤١ ؛ روضة الطالبين ، ٢١٩/٧ ؛ منهاج الطالبين مع شرح الجلال المحلى ، ٢٧٣/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٣٧١/٧-٣٧٢ ؛ نهاية المحتاج ، ٣٢٤/٦-٣٢٥ .
(٣) ك : التمكن .
(٤) ك : تتزوج .
(٥) ك : أو بكرة أو صغيرة أو كبيرة .
(٦) ك : أحوالها .
(٧) ساقطة من : ك .
وما ذكره المصنف - في تزويج المجنونة - هو الصحيح ، والوجه الثاني : لا استقلال بتزويج الكبيرة الثيب بل يشترط إذن السلطان بدلا عن إذنها . والثالث : لا يزوج الثيب الصغيرة .
=

على وجه الحكم طلبا لحظها ، هذا اذا كان جنونها منطبقا ، وان كانت تجن يوما وتفيق يوما زوجها الأب والجد في جنونها^(١) [ط/٨١] كما لو كان مطبقا^(٢) ولم يزوجها غيرهما من العصبات ولا الحاكم لأنه ينتظر اذنها فلا حاجة الى تزويجها .

[٥] مسألة (٣)

لا يملك المسلم تزويج الكافرة^(٤) الا في ثلاث مسائل^(٥) :
احداها^(٦) كافرة ليس لها ولي مناسب فيزوجها الحاكم^(٧) بالحكم لأن الكافر والمسلم يستويان في الحكم .

= أما المجنونة التي لأب لها ولا جد فان كانت صغيرة فالأمر على ما ذكر المصنف ، وان كانت كبيرة فمن يزوجها؟ وجهان ، أصحابهما : يزوجها السلطان ، لكن يراجع أقاربها لأنهم أعرف بمصلحتها وتطبيبا لقلوبهم . والشأن : يزوجها القريب لكن بأذن السلطان .

انظر : الأم ، ٢٠/٥ ؛ مختصر المزي ، ١٦٥ ؛ الفروق ، للجويني ، ل : ٢١٢-٢١٣ ؛ المهذب ، ٣٨/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٠-١١ ؛ حلية العلماء ، ٣٣٨/٦ ؛ روضة الطالبين ، ٩٦-٩٥/٦ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ١٥٩/٣ ؛ الغاية القصوى ، ٧٢٨/٢ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٨٠٤/٢ .
(١) هذا رأى ، والرأى الثانى : ينتظر افاقتها لتأذن .

انظر : الشرح الكبير ، ج : ٩ ، ل : ١٦٣ ؛ روضة الطالبين ، ٦٢/٧ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٤٢/٦ ؛ مغنى المحتاج ، ١٥٩/٣ .

(٢) ط : منطبقا .

(٣) ساقطة من : ك .

(٤) ك : الكافر .

(٥) انظر القاعدة فى : التلخيص ، ل : ٧٠ ؛ روضة الطالبين ، ٦٧/٧ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٦٩/١ ؛ الاعتناء فى الفرق والاستثناء ، ٧٩٥/٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ١٣٢/٣ .

(٦) ك : أحدها .

(٧) ساقطة من : ك .

والثانية : أن يكون للمسلم أمة كافرة فانه يزوجه^(١) من كافر بالملك .
والثالثة^(٢) : اذا كان لمسلمة أمة كافرة فان وليها المسلم يزوجه من
الكافر .

[٦] مسألة

اذا كان لامرأة وليان فزوجهما كل واحد منهما من رجل ولم يعلم
السابق منهما ، أو أقرت لكل واحد منهما بالسبق بطلا معا ، اذ ليس
أحدهما أولى^(٣) من الآخر^(٤) .
وان^(٥) أقرت لأحدهما بالسبق حكم له^(٦) بالاقرار^(٧) . وهل^(٨) تخلف
للآخر^(٩) على قولين :
أحدهما : لا تخلف^(٩) لأنها لو أقرت لم يقبل فلافائدة في يمينها .
والثاني : تخلف ، فان حلفت سقطت الدعوى .

(١) نص عليه الشافعى فى : الأم ، ١٥/٥ ؛ مختصر المزنى ، ١٦٥ .

(٢) ط : والثالث .

(٣) ك : باولى .

(٤) والأصل عدم الصحة .

وانظر : الأم ، ١٧-١٦/٥ ؛ المهذب ، ٤١-٤٠/٢ ؛ الوجيز ، ٩-٨/٢ ؛ حلية

العلماء ، ٣٦٠-٣٥٧/٦ ؛ المحرر ، ل : ١٣٢ ؛ روضة الطالبين ، ٨٩/٦ ، ٩٠-٩١ ؛

منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ١٦١/٣-١٦٢ .

(٥) ك : فان .

(٦) ساقطة من : ط .

(٧) فيثبت النكاح لمن سبق عقده .

(٨) ك : يخلف الآخر .

(٩) نص عليه فى : الأم ، ١٧/٥ . وانظر : المراجع السابقة .

وان (١) اعترفت فهل يلزمها له (٢) مهر مثلها على وجهين ، بناء على القولين فيمن أقر لانسان بشيء ثم أقر به لآخر (٣) .
وان نكلت (٤) رددنا اليمين ، فاذا حلف (٥) المردود عليه بنى على القولين (٦) فى يمين (٧) المردود عليه .
فان قلنا : هى بمزلة بينة ، فسخ (٨) النكاح الأول وحكم (٩) بالزوجة للثانى لأن الأول ثبت بالاقرار ، والآخر ثبت بالبينة ، والبينة (١٠) أولى .
وان قلنا : هى بمزلة اقرار الناكل وهو الأصح (١١) ففيه وجهان : أحدهما : يبطل النكاحان كما لو أقرت لهما بالسبق .
والثانى : لا يبطل نكاح الأول ولكنها تغرم للثانى مهر مثلها وهو الأصح (١٢) ؛ لأن اقرارها (١٣) [ك/١٠١] سبق الأول ، فما تقر به بعده يقبل فى حقها ولا يقبل فى حقه .

-
- (١) ط : فان .
(٢) ساقطة من : ط .
(٣) ك : الآخر .
(٤) هذا على القول بأنها تخلف ، فانها اما أن تخلف أو تعترف بأن الآخر كان أسبق أو تنكل عن اليمين .
(٥) ك : خلف .
(٦) ك : قولين .
(٧) ك : اليمين .
(٨) ك : انفسخ .
(٩) ك : ويحكم .
(١٠) ط : فالبينة .
(١١) انظر : روضة الطالبين ، ٩٢/٦ ؛ المراجع السابقة .
(١٢) انظر : المراجع السابقة .
(١٣) ط : اقرارهما .

[٧] مسألة

لا ينعقد نكاح لم يحضره أربعة ذكور^(١) إلا في ثلاث مسائل :

أحدها : الجد إذا زوج بنت ابنه الصغيرة من ابن ابن^(٢) آخر^(٣) صغير^(٤) فإنه يتولى طرفى العقد فى أصبح الوجهين^(٥).

والثانية : إذا زوج السيد أمتة من عبده الصغير وقلنا : له إجباره فإنه يتولى طرفى العقد^(٦) فى أصبح الوجهين^(٦).

والثالثة : الامام أو الحاكم إذا أراد أن يتزوج فإنه يتولى طرفى العقد فى أحد الوجهين وليس له ذلك فى الوجه^(٧) الآخر وهو الأصح^(٨) إذ لا ضرورة بل يزوج^(٩) الامام من الحاكم والحاكم من الامام أو من حاكم آخر .

-
- (١) ذكر ابن القاص القاعدة ولم يستثن إلا المسألة الأولى فقط . التلخيص ، ل : ٧٠ .
- (٢) ك : ابنه .
- (٣) ساقطة من : ك .
- (٤) ك : الصغير .
- (٥) قال النووى : "قال الرافعى فى المحرر : رجع المعثرون الجواز" ، روضة الطالبين ، ٧٠/٧ ، وانظر : المحرر ، ل : ١٣٢ . وانظر كذلك : التلخيص ، ل : ٧٠ ؛ التنبيه ، ١٥٩ ؛ المهذب ، ٣٩/٢ ؛ الوجيز ، ٧/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٨ ؛ حلية العلماء ، ٣٤٣/٦ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٩ ، ل : ١٦٩ ؛ روضة الطالبين ، ٧٠/٧ ؛ الاعتناء فى الفرق والاستثناء ، ٧٩٤/٢ .
- (٦) ساقطة من : ك .
- وانظر : الشرح الكبير ، ج : ٩ ، ل : ١٧٠ ؛ روضة الطالبين ، ٧٢/٧ .
- (٧) ك : وجه .
- (٨) انظر : التنبيه ، ١٥٩ ؛ المهذب ، ٣٩/٢ ؛ الوجيز ، ٧/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٨ ؛ حلية العلماء ، ٣٤٢/٦ ؛ الشرح الكبير ، ج : ٩ ، ل : ١٦٩ ؛ روضة الطالبين ، ٧١،٥٨/٧ .
- (٩) ك : يتزوج .

[٨] مسألة

إذا تزوج امرأة بشرط أن لا يطأها بطل النكاح^(١)؛ لأنه شرط ما ينافي مقتضى النكاح^(٢).

وان شرط أن لا يطأها ليلاً أو شرط أن لا يطأها نهاراً نظر^(٣):

فان كان الشرط منها بطل النكاح .

وان كان الشرط^(١) منه لم^(٤) يبطل^(٥).

والفرق بينهما : أن الشرط اذا كان من جهتها فانها ترفع^(٦) به حقاً

يستحقه الزوج بالشرط ، واذا كان الشرط من جهته فان الحق له وهو يملك

ترك الوطاء في الزمان^(٧) الذي يريده فليس ينافي الشرط مقصود النكاح .

[٩] مسألة

إذا عقد على حرة وأمة بعقد واحد نظر :

فان كان ممن لا يحل له نكاح الاماء صح [ط / ٨٢] نكاح الحرة في

(١) ساقطة من : ط .

(٢) ك : العقد .

(٣) ساقطة من : ك .

(٤) ك : لا .

(٥) انظر : الفروق ، للجويني ، ل : ٢٢٠ ؛ المهذب ، ٤٨/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٥٠/٦ ؛

الشرح الكبير ، ج : ٩ ، ل : ٢٠٩ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٦/٧-١٢٧ ؛ منهاج

الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣٣٨/٦ ؛ مطالع الدقائق ، ٢٢٩/٢-٢٣٠ ؛ روض

الطالب مع أسنى المطالب ، ١٥٦/٣ .

(٦) ك : تدفع .

(٧) ك : زمان .

أحد القولين (١) وبطل نكاح الأمة .

وان كان ممن يحل له نكاح الأمة لاعساره ، الا أن الحرة رضيت بثبوت صداقها في ذمته صح النكاحان معا (٢) .

والفرق بينهما : أنه اذا كان ممن لا يحل له نكاح (٣) الاماء ، فللحرة مزية في حقه فصح نكاحها (٤) دون نكاح الأمة كما لو جمع بين أخته وأجنبية بعقد واحد (٥) ، فانه يصح نكاح الأجنبية على أحد القولين لما ذكرناه ، وليس كذلك اذا حل له نكاح الأمة فانه لامزية لاحدهما على الأخرى فصحا معا .

فان قيل : كان يجب أن يبتلا معا كما لو جمع بين الأختين (٦) بعقد واحد (٧) .

(١) هو أظهر القولين .

وانظر : مختصر المزني ، ١٧٠ ؛ الفروق ، للجويني ، ل : ٢١٦ ؛ الحاوي ، ٢٤٠-٢٤١ ؛ التنبيه ، ١٦١ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٤ ؛ المحرر ، ل : ١٣٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٣٣/٧-١٣٤ ؛ منهاج الطالبين مع مغني المحتاج ، ١٨٦/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٨٣/٦ .

(٢) قال النووي : "ان كان ممن يحل له نكاح الأمة ... بطل نكاح الأمة قطعا ، لاستغنائه عنه ، وفي الحرة طريقان : أظهرهما عند الامام وبه قال صاحب التلخيص : انه على القولين ، وقال ابن الخداد وأبو زيد وآخرون : يبطل قطعا ... ، روضة الطالبين ، ١٣٤/٧ .

وقال في مختصر المزني : "قال الشافعي : فان عقد نكاح حرة وأمة معا ، قيل : يثبت نكاح الحرة وينفسخ نكاح الأمة ، وقيل : ينفسخان معا ، وقال في القديم : نكاح الحرة جائز" ، ١٧٠ . ولم أر من قال يحل نكاح الأمة في هذه الصورة ، وإنما حكوا الخلاف في حل نكاح الحرة . وانظر : المراجع السابقة . وقد وجدت هذا القول مما عدوه من شذوذات الجرجاني . قاله ابن الصلاح في طبقاته والنووي في طبقاته كذلك - وينسب كذلك الى ابن الرفعة - حيث قالوا : في الوسيط وغيره القطع ببطلان نكاح الأمة . لكن السبكي أورد هذا القول عنهم ثم قال : رأيت أبا الطيب الطبري سبق الى الجزم بهذا في كتابه "المجرد" . انظر : طبقات الشافعية ، لابن الصلاح ، ٣٧٢/١ ؛ وللنووي ، ل : ١٦٦ ؛ الطبقات الوسطى ، للسبكي ، ل : ٦٠ .

(٣) ساقطة من : ط .

(٤) ك : نكاحهما .

(٥) ك : واحدة .

(٦) ك : أختين .

(٧) ك ، بعدها : فان .

قيل : انما بطل نكاح الأختين معا لأن الجمع بينهما غير ممكن فاذا جمع بينهما لم يكن تصحيح العقد في احدهما^(١) بأولى من تصحيحه في الأخرى ، وليس كذلك الحرية والأمة فان الجمع^(٢) بينهما يجوز^(٣) بحال وهو أن يتزوج بأمة^(٤) ثم يتزوج عليها بجرة^(٥) ، فاستوى النكاحان في حقه فصحا عند الجمع^(٦).

[١٠] مسألة

إذا أذن لعبده في النكاح كان [ك/١٠٢] اذنا في^(٦) النكاح الصحيح^(٦) كما لو أذن للوكيل في البيع كان^(٧) اذنا في البيع الصحيح^(٨) ، وفيه قول آخر يكون اذنا في النكاح الصحيح والفساد . فعلى هذا الفرق بينهما وبين البيع أن النكاح الفاسد يتعلق به أحكام الصحيح فاشتمل الاذن عليهما والبيع بخلافه^(٩).

(١) ك ، بعدها : دون الآخر .

(٢) ك : يجوز فيهما .

(٣) ك : أمة .

(٤) ك : حرة .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) ك : نكاح الصحيح .

(٧) ك : لكان .

(٨) ك : الصحيح .

(٩) قال في مختصر المزني : " أن تزوج عبد بغير إذن سيده فالنكاح فاسد وعليه مهر مثلها اذا عتق ، فان أذن له فنكح نكاحا فاسدا ففيها قولان ، أحدهما : انه كاذنه له بالتجارة فيعطى من [ماله] ان كان له ، والا فمضى عتق ، والآخر : كالضمان عنه فيلزمه أن يبيعه فيه الا أن يفديه " ، ١٦٨ .

وانظر في حكم المسألة : المهذب ، ٦٢/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٩٩/٦ - ٥٠٠ ؛ روضة الطالبين ، ١٠١/٧ ، ٢٢٧-٢٢٨ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٢٩٣/٧ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٦٢/٦ - ٢٦٣ .

[١١] مسألة

كل من (١) وطىء أمة بغير ملك يمين وهو يعلم أنها أمة انعقد ولده رقيقا الا في مسألة وهي : العربى اذا تزوج أمة (٢) فان ولده لا يسترى في أحد القولين (٣) ويكون حر الأصل لا ولاء عليه ويلزمه قيمته للسيد .

[١٢] مسألة

هل للأب أن يتزوج جارية الابن ينظر :
فان كان وطئها الابن لم يجز ، وكذلك ان لم يكن وطئها وكان الأب ممن لا يحل له نكاح الاماء ، أو كان ممن يحل له نكاح (٤) الاماء ولكن الابن غنى .

وان كان الابن فقيرا ففيه وجهان :
أحدهما : يجوز له أن يتزوجها لأنه لا يلزمه اعفائه فهو في حقه كالأجنبي .

والثانى : لا يجوز له ذلك (٥) لأن له فيها شبهة الملك لقوله عليه السلام

(١) ط : حر .

(٢) ك : أمة .

(٣) المشهور أنه لافرق بين العرب وغيرهم .

وانظر : التلخيص ، ل : ٧٠ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ١٨ ؛ روضة الطالبين ، ١٨٨/٧ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٧٤/١ .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) قال فى مختصر المزنى : "ولو وطىء رجل جارية ابنه فأولدها كان عليه مهرها وقيمتها . (قال المزنى) : قياس قوله ان لا تكون ملكا لأبيه ولا أم ولد بذلك" ، ١٦٧ .

قال النووى : فى نكاح جارية الابن نصاب عن الشافعى ، وقطع الجمهور بأنه لا يجوز قطعا ، ومنهم من تأول النص القائل بالجواز على ما اذا كان الابن معسرا - كما ذكر المصنف - .

"أنت ومالك لأبيك" (١).

[١٣] مسألة

إذا وطىء الأب جارية الابن وأحبها صارت أم ولد (٢) في أصح القولين (٣)، وإذا وطىء الرجل جارية أجنبي معتقدا أنها زوجته الحرة وأحبها لم تصر أم ولده (٤)، مع وجود (٥) الشبهة في الموضعين .
والفرق بينهما : أن للأب شبهة الملك فثبت بوطئه (٦) الاستيلاء وفي المسألة الأخرى له شبهة الاعتقاد (٧) لاشبهة الملك فلم يثبت به الاستيلاء .

= وانظر : الأم ، ٢٥١/٦ ؛ المذهب ، ٤٦/٢ ؛ الوجيز ، ٢٢/٢ ؛ حلية العلماء ، ٣٩٣/٦ ؛ المحرر ، ل : ١٤٠ ؛ روضة الطالبين ، ٢١٢/٧-٢١٣ .

(١) رواه ابن ماجه بسنده عن جابر ، وقال البوصيري : اسناده صحيح ورجاله ثقات على شرط البخاري . وصححه الألباني ، وورد بلفظ آخر عند الامام أحمد وأبو داود بطريق آخر بلفظ : "أنت ومالك لوالدك" الحديث ، كما ورد بطرق وأسانيد أخرى .

انظر : مسند أحمد ، ٢١٤/٢ ؛ سنن أبي داود ، ٨٠١/٣ ؛ سنن ابن ماجه ، ٧٦٩/٢ ؛ نصب الراية ، ٣٣٧/٢ ؛ الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، ١٠٢/٢ ؛ ارواء الغليل ، ٣٢٣/٣ .

(٢) ك : ولده .

(٣) هناك قول ثالث هو : ان كان الأب موسرا فنعم ، والا فلا . وضعفه الأصحاب . وأظهرها ماصححه المصنف .

وانظر : مختصر المزني ، ١٦٧ ؛ الفروق ، للجويني ، ل : ٢١٤ ؛ المحرر ، ل : ١٤٠ ؛ روضة الطالبين ، ٢٠٨/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ١٨٧/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٣٦٤/٧-٣٦٥ .

(٤) انظر : المذهب ، ٢٠/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣١٢/١٢-٣١٣ ؛ تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ، ٣٦٥/٧ .

(٥) ك : وجوده .

(٦) ك : بوطئها .

(٧) هي شبهة الفاعل ، لأنها تستند على ظن الفاعل واعتقاده الحل .

[١٤] مسألة

إذا أسلم الزوجان قبل الدخول وقالت المرأة : أسلم أحدنا قبل الآخر فالنكاح منفسخ ، وقال الزوج : بل أسلمنا معا (١) فالنكاح باق (٢). فيه (٣) قولان :

أحدهما : القول قوله (٣) لأن الأصل بقاء النكاح وهي تدعى زواله . والثاني (٤) : القول قولها لأنه يبعد اتفاق (٥) اسلامهما (٦) في حالة واحدة ، والظاهر أن أحدهما يتقدم على الآخر فالظاهر معها . وان اعترفا بتقدم اسلام أحدهما على الآخر حكم (٧) بانفساخ النكاح ، ولكننا لانعلم أن المرأة أسلمت [ط/٨٣] أولا فلا تستحق شيئا من صداقها (٨) أو (٩) هو أسلم (٩) أولا فيلزمه (١٠) نصف صداقها . وما حكم الصداق ينظر :

(١) ك : فهل يكون النكاح باق .

(٢) ط : ففيه .

(٣) هو أظهر القولين .

انظر : الأم ، ٤٦/٥ - ٤٧ ؛ مختصر المزني ، ١٧٢ ؛ المهذب ، ٥٥/٢ - ٥٦٦ ؛ الوجيز

، ٢٦٠، ١٨/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٣٥/٦ - ٤٣٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٥١/٧ ، ١٧٣ .

(٤) ك ، بعدها : يكون .

(٥) ك : اتفاق .

(٦) ط : اسلامها .

(٧) ساقطة من : ك .

(٨) من اندفع نكاحها باسلام الزوج ان لم تكن مدخولا بها ، وصححنا أنكحتهم

فلها نصف المسمى من المهر ان كان صحيحا . وان اندفع النكاح باسلامها فلا شيء

لها على المشهور . وقيل : قولان ، ثانيهما وجوب نصف المهر ؛ لأنها محسنة

باسلامها فهي في معنى من ينسب الفراق الى تخلفه عن الاسلام . انظر : روضة

الطالبين ، ١٥١/٧ . وانظر : المراجع السابقة .

(٩) ك : أسلم هو .

(١٠) ك : فيلزم .

فان كان بعد في ذمة الزوج فلا شيء لها لأنها (١) لا تدعى (١) تقدم اسلام الزوج حتى تطالبه بنصف الصداق ، وان كانت [ك/١٠٣] قبضت الصداق ردت النصف ولم ترد النصف الآخر لأن الزوج ليس يدعى عليها تقدم اسلامها ، وان (٢) ادعت المرأة (٣) تقدم اسلامه وانها (٤) تستحق نصف المهر وادعى هو تقدم اسلامها وانها لا تستحق شيئاً فالقول قولها لأن الأصل وجوب الصداق فلا يسقط الا بقيام البينة على وجود ما يسقطه (٥).

[١٥] مسألة

اذا أسلم الزوج عن وثنية أو مجوسية بعد الدخول فلانفقة لها لامتناعها عن الاسلام فان أسلمت في العدة لم تستحق النفقة الماضية في أصح القولين (٦) لأنها سقطت بامتناعها فلم يثبت برجوعها كما لو نشزت ثم أطاعت فان أسلمت المرأة أولاً فعليه نفقتها (٧) في عدتها (٧)، لأنه يمكنه تلافيها باسلامه فهي في حقه كالرجعية ، فان أسلم الزوج في عدتها استمرت النفقة

(١) ك : ليست تدعى .

(٢) ك : فان .

(٣) ك : عليه .

(٤) ك : فانها .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) وهو الجديد الأظهر .

وانظر في حكم المسألة : الأم ، ٤٦/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٧٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ،

ل : ٢٠ ؛ حلية العلماء ، ٤٣٦/٦ ؛ المحرر ، ل : ١٣٨ ؛ روضة الطالبين ،

١٧٢/٧ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٢٠١/٣ .

(٧) ساقطة من : ط .

وماذكره من وجوب النفقة عن ماضى من العدة ، هو المشهور ، وقيل :

الصحيح .

انظر : روضة الطالبين ، ١٧٢/٧ ؛ المراجع السابقة .

وان لم يسلم حتى انقضت عدتها لم يسترجع ما أنفق عليها في العدة لأننا وان تبينا انفساخ النكاح حال الاسلام فان الزوج كان يمكنه تلافيه بالاسلام فاذا لم يفعل^(١)، لم يسقط ماوجب من نفقتها^(٢). وان اختلفا فقال الزوج : أسلمت أنا أولا فلانفقة لك ، وقالت هي : بل أنا أسلمت أولا فلي النفقة ففيه وجهان :

أحدهما : القول قوله لأن النفقة انما تجب يوما فيوما ، والأصل في كل يوم انها لم تجب .
والثاني : القول قولها^(٣) لأن الأصل وجوب نفقتها فلايسقط الا بثبوت مايسقطها .

[١٦] مسألة

إذا أسلم عن^(٤) أكثر من أربع زوجات اختار أربعاً منهن فان امتنع حبس الى أن يختار ولم يقيم الحاكم مقامه في الاختيار^(٥)، والمولى اذا امتنع

(١) ك ، بعدها : ماوجب .

(٢) فتستحق النفقة مدة العدة على الأصح عند الجمهور وهو المنصوص .

انظر : روضة الطالبين ، ١٧٢/٧ ؛ المراجع السابقة .

والنص في الأم ، ٤٦/٥ .

(٣) وهو الأصح ، لما ذكر المصنف ، فان النفقة واجبة وهو يدعى مسقطاً لها ، فلايسقط الا بثبوت مايسقطها .

انظر : روضة الطالبين ، ١٧٢/٧ ؛ المراجع السابقة .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) انظر : الأم ، ٥٣/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٧٢ ؛ المهذب ، ٥٣/٢ ؛ الوجيز ، ١٧/٢ ؛

الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٩ ؛ روضة الطالبين ، ١٦٩/٧ ؛ منهاج الطالبين مع

مغنى المحتاج ، ١٩٩/٣ .

من الفيئة ومن الطلاق طلق^(١) الحاكم عنه في أصح القولين^(٢).
والفرق بينهما : أن في الإيلاء الحق لواحدة بعينها ، والطلاق يدخله
النيابة^(٣) ، فاستوفاه الحاكم عليه ، وفي الاختيار ليس الحق لواحدة بعينها فلم
يقم الحاكم مقامه فيه .

[١٧] مسألة

إذا أسلم عن أكثر من أربع نسوة وأسلمن معه ثم أحرم الرجل قبل
الاختيار كان له أن يختار في الأحرام على^(٤) أصح القولين ،^(٥) ولو أسلم
عنهن وأحرم^(٥) ، ثم أسلمن لم يكن له أن يختار في الأحرام على أصح
القولين^(٦).

والفرق بينهما : أن في المسألة الأولى قد استقر له الاختيار [ك/١٠٤]
باسلامهن قبل إحرامه ، والاختيار في حقه كالرجعة ، والأحرام لا يمنع
الرجعة ، كذلك الاختيار في حقه^(٧) ، وفي المسألة الأخرى لم يستقر له
الاختيار قبل الأحرام ، فالاختيار في حقه كابتداء النكاح والأحرام يمنع
ابتداء النكاح .

(١) ط : يطلق .

(٢) ط : الوجهين .

وهذا القول هو الجديد الأظهر . والثاني : لا يطلق عليه ، بل يحبس ويعرزه حتى
يفىء أو يطلق .

انظر : الأم ، ٥٣/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٧٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٩ ؛ روضة
الطالبين ، ٢٥٥/٨ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٠٠/٣ .

(٣) ك : للنيابة .

(٤) ط : في .

(٥) ط : ولو أحرم .

(٦) وهذا على أصح الطريقتين ، والطريق الثاني : القطع بالمنع .

وانظر : المهذب ، ٥٣/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٢٩/٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٧/٧ ؛
منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ١٩٣/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٩٢/٦ .

(٧) في ك : الكلمة غير واضحة .

[١٨] مسألة

إذا أسلم عن أكثر من (١) أربع زوجات وأسلمن في العدة وكان قد قال بعد اسلامه ، كلما أسلمت واحدة من هؤلاء فقد فسخت نكاحها ينظر : فان كان أراد به الفسخ لم يجوز لأن تعليق الفسخ بالصفة لا يجوز كما لو قال : إذا دخلت الدار فقد فسخت نكاحك وان (٢) أراد [ط/٨٤] به الطلاق ففيه وجهان : أحدهما : يجوز (٣) لأنه يجوز تعليقه بالصفة . والثاني : لا يجوز لأن الطلاق يتضمن الاختيار ولا يجوز تعليق الاختيار بالصفة فكذلك تعليق ما يتضمنه (٣) .

[١٩] مسألة

إذا فسخ النكاح بالعيب وقد دخل بها وجب عليه مهر المثل لها (٤) ، وإذا رد الجارية المشتراه بالعيب وقد وطئها لم يجب عليه في مقابلته شيء (٥) .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ك : فان .

(٣) ك ، بعدها : له .

وماذره هنا ، هو نص الشافعي ، وقابله وجه ضعيف .

وانظر في حكم المسألة : الأم ، ٥٢/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٧٢ ؛ الفروق ، للجويني

، ل : ٢١٩ ؛ المهذب ، ٥٣/٢ ؛ الوجيز ، ١٧/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٦٦/٧-١٦٧

(٤) على الصحيح المنصوص ، وفي المسألة وجهان آخران ، أحدهما : يجب المسمى .

والثاني : انفسخ بعيبها فمهر المثل ، وان فسخت بعيبه فالمسمى .

وانظر : مختصر المزني ، ١٧٦ ؛ المهذب ، ٤٩/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٨٠/٧ .

(٥) هذا ان كانت ثيب ، أما لو كانت بكرا فافتضاها فهو عيب حادث ، وعلى المشتري

مانقص من قيمتها ان ردها .

انظر : الشرح الكبير ، ٣٧٥/٨-٣٧٨ ؛ روضة الطالبين ، ٤٩٠/٣ .

والفرق بينهما : أن الوطاء في النكاح معقود عليه ، فوجب (١) بدله بكل حال ، والوطء في الجارية غير معقود عليه في البيع ، وإنما العقد على الرقبة ، والمنفعة تحدث على الملك فلم يقابل الوطاء فيه بعوض .

[٢٠] مسألة

كل امرأة تدعى عنة (٢) زوجها تسمع دعواها ، إلا الأمة إذا كان زوجها حراً ، فإنها لا تسمع دعواها ، لأنها (٢) لو سمعت (٣) لبطل خوف العنت وإذا بطل أحد شرطى الاستباحة بطل النكاح ، فسماع الدعوى فيه يؤدي إلى سقوطها وسقوط النكاح ، فأثبتنا النكاح وأسقطنا الدعوى (٤).

[٢١] مسألة

كل امرأة يعلق الزوج طلاقها بصفة يجوز لها أن تحاكمه في وجود تلك الصفة ووقوع الطلاق بها إلا هذه التي تقدم ذكرها ، فإن الزوج إذا قال لها : إن كنت عني فأنك طالق لم يكن لها أن تحاكمه في هذا الطلاق

(١) ط : وجب .

(٢) العنين : العاجز عن الوطاء ، وربما اشتهاه ولا يمكنه ، مشتق من عن الشيء إذا اعترض .

انظر : الصحاح ، ٢١٦٦/٦ ؛ تحرير ألفاظ التنبيه ، ٢٥٤ (عن) .

(٣) ك : لأنه .

(٤) ك : سمع .

(٥) نقل هذه القاعدة عن الجرجاني السبكي وأبى زكريا الأنصاري ، والشرييني والرملي .

انظر : روضة الطالبين ، ١٣١/٧ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٧٤/١ ؛ أسنى المطالب ، ١٨٢/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٠٦/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٣٠٨/٦ .

لأنها لو خاصمته وتحققت دعواها (أخرجت عن الزوجية^(١)) ، وإذا لم يكن زوجها لم تصح يمينه بطلاقها ولم تصح دعواها فيه^(٢).

[٢٢] مسألة

إذا ضربت المدة للعنين ووطئها كرة ثم عن عنها ، لم تضرب له مدة أخرى ولم يثبت لها الخيار^(٣) . ولوجب^(٤) بعد ذلك ثبت لها الخيار^(٥) . والفرق بينهما : أن الجب عيب [ك/١٠٥] مشاهد فثبت^(٦) الخيار فيه^(٦) بكل حال والعنة عيب مستدل عليه فلم يثبت به الخيار بعد استيفاء الحق وقد استوفت الحق بوطأة واحدة ولهذا يقابلها جميع الصداق^(٧).

-
- (١) ط : بطلت الزوجية .
 (٢) ذكر هذه المسألة السبكي ، وقال : ذكره الجرجاني في المعايه ، والرويانى فى الفروق .
 انظر : الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٧٤/١ .
 (٣) انظر : الأم ، ٤٠/٥ ؛ مختصر المزنى ، ١٧٨ ؛ الاقناع ، ١٣٩ ؛ المهذب ، ٥٠/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤١٠/٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٧٩/٧ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ٢٦٢/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٠٣/٣-٢٠٤ .
 (٤) الجب : القطع ، وجبه : قطع ذكره .
 انظر : الصحاح ، ٩٦/١ ؛ المجموع المغيث ، ٢٩١/١ (جب) .
 (٥) على الأصح . وقيل : على الأظهر .
 وانظر : المهذب ، ٤٩/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٠٥/٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٧٩/٧ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ٢٦٢/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٠٤/٣ .
 (٦) ك : فيه الخيار .
 (٧) ك : المهر .

[٢٣] مسألة

قال الشافعى رضى الله عنه : اذا تزوج امرأة يظنها (١) حرة وكان ممن يحل له نكاح الاماء فبانت أمة لا خيار له (٢).
وقال فى موضع آخر : واذا (٣) تزوجها على أنها مسلمة (٣) فكانت كتابية ثبت له الخيار (٤)، واختلف أصحابنا فيه :
فمنهم من نقل جواب (٥) كل واحدة من (٥) المسألتين الى الأخرى وخرجهما على قولين اذ لافرق بين نقصان (٦) الرق وبين نقصان الشرك (٦).
ومنهم من حمل الجواب فى كل واحدة من المسألتين على ظاهرها .
وفرق بينهما بأن (٧) الزوج فرط حيث لم يبحث عن (٨) حال الأمة ،
وفى الكتابية (٩) لم يفرط هو (٨) وانما الولي فرط لأن وليها مشرك وقد أخذ
على المشركين أن يتميزوا عن المسلمين بالغيار (١٠)، واذا لم يتميزوا بذلك فقد
غر الزوج ، فثبت (١١) له الخيار لوجود التفريط من جهة غيره .

-
- (١) ط : فظنها .
(٢) انظر : الأم ، ٤٣/٥ ؛ الفروق ، للجويني ، ل : ٢١٩-٢٢٠ ؛ المهذب ، ٥١/٢ ؛
الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢١ ؛ روضة الطالبين ، ١٨٦/٧ .
(٣) ك : تزوج مسلمة .
(٤) انظر : مختصر المزني ، ١٧٦ ؛ الفروق ، للجويني ، ل : ٢١٩-٢٢٠ ؛ الاقناع ، ١٣٩ ؛
المهذب ، ٥١/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢١ ؛ روضة الطالبين ، ١٨٦/٧ .
(٥) ك : احدى .
(٦) ك : الشرك ونقصان الرق .
(٧) ك : ان .
(٨) ساقطة من : ك .
(٩) ك : الكتابة .
(١٠) الغيار : هو أن يخط أهل الذمة على ثيابهم الظاهرة ما يخالف لونه لونها ، وتكون
الخياطة على الكتف دون الذيل . والمراد موضع لا يعتاد الخياطة عليه . وذلك
للتمييز .
انظر : الحاوي ، ٣٢/١٤ ؛ روضة الطالبين ، ٣٢٦/١٠ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٥٧/٤ .
(١١) ط : وثبت .

[٢٤] مسألة

إذا أذن لعبده أن يتزوج بجرة^(١) على صداق مائة ففعل وضمن السيد
الصداق ، ثم أنه باعها العبد بمائة^(٢) [ط/٨٥] ينظر :
فان باعها بمائة مطلقه^(٣) صح البيع وملكته^(٤) وانفسخ به نكاحها^(٥)
وماحكم^(٦) المهر الذي^(٦) ضمنه السيد يبنى على الوجهين في هذا الفسخ :
أحدهما : أن المقلب فيه حكم الزوج لأن كل فسخ لا يتم الا بالزوجين
كان المقلب^(٧) فيه حكم الزوج كالخلع ، وهاهنا لم يتم الا بهما لأن السيد
بمثلة الزوج فعلى هذا لا يسقط مهرها بكل حال^(٨).

-
- (١) ك : حرة .
(٢) المراد باع السيد العبد على زوجته الحرة .
(٣) كأن قال : بعتك زوجك بمائة وسكت . وكذا الحكم لو قال : بعتك زوجك بمائة
غير الصداق . أما لو كانت المائة معينة كأن قال : بعتك زوجك بصداقك الذي
يلزمني وهو مائة ، فسيأتى الكلام عليه عند المصنف في آخر المسألة .
(٤) ساقطة من : ك .
(٥) ك : النكاحها .
(٦) غير واضحة في : ك .
(٧) ط : المقلبة .
(٨) وهو الأصح ، وعلى هذا على السيد البائع المهر بالضمنان ، وله عليها الثمن .
والمسألة وردت في الأم ، والمزني بإيجاز ، وهى في المزني على هذا النحو : "لو
ضمن لها السيد مهرها وهو ألف عن العبد لزمه ، فان باعها زوجها قبل الدخول
بتلك الألف بعينها فالبيع باطل من قبل أن عقدة البيع والفسخ وقعامعا . ولو
باعها إياه بألف لابعينها كان البيع جائزا وعليها الثمن والنكاح مفسوخ من قبلها
وقبل السيد" ، مختصر المزني ، ١٦٤ .
وانظر : الأم ، ٤٢/٥ ؛ السلسلة في معرفة القولين والوجهين ، ل : ١٠٨ ؛ الفروق
، ل : ٢١٢ ؛ الوجيز ، ٢٣/٢ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ٤٩-٥١ ؛ روضة
الطالبين ، ٢٢٩/٧-٢٣٣-٢٣٨ .

والثاني : أن المقلب فيه حكمها وهو الأصح ؛ لأن الفسخ تم بها وبالسيد ولا صنع للزوج فيه فغلب فيه حكمها ، فعلى هذا ان كان شراها له قبل الدخول سقط مهرها ^(١) وورث المائة للسيد ^(٢).

وان كان بعد الدخول فعلى وجهين ^(٣):

أحدهما : يسقط لأنه لا يثبت للسيد في ذمة عبده مال في غير الكتابة .
والثاني : لا يسقط وهو الأصح لأنه استدامة ماثبت ^(٤) ، وانما لا يثبت عليه للسيد مال ابتداء ، فأما ماثبت قبل تملكه له فانه يستدعيه ولا ^(٥) يسقط .
فعلى هذا المال ثابت في ذمة العبد بالعقد وفي ذمة السيد بالضمان وللسيد عليها مائة ، وهل يتقاصان به ؟ على وجهين . [ك/١٠٦]

وان باعه منها بتلك المائة التي هي الصداق نظر :

فان كانت مدخولا بها ^(٦) صح البيع وانفسخ النكاح ^(٧) وكانت مستوفية صداقها بأن جعلته ثمنا عن زوجها ^(٨) . وان ^(٩) كانت غير مدخول بها بطل البيع لأنه لو صح لسقط صداقها لوجود الفسخ من جهتها ، فاذا ^(١٠) سقط

(١) ك : ورثت المائة السيد .

(٢) ك : الوجهين .

(٣) والدوام أقوى من الابتداء ، وكذا صح هذا الوجه النووي .

انظر : روضة الطالبين ، ٢٢٩/٧ ؛ المراجع السابقة .

(٤) ك : لا .

(٥) ساقطة من : ط .

(٦) غير واضحة في : ك .

(٧) المسألة مبنية على أن من ملك عبدا له عليه دين ، هل يسقط ذلك الدين ؟ الأصح

: أنه لا يسقط فعلى هذا يصح البيع وتصير مستوفية للمهر المستقر بالدخول ، ولا شيء للمتبايعين على الآخر .

والوجه الثاني : يسقط وتبرأ ذمة العبد ، وهل يصح البيع على هذا الوجه ؟ أصح الوجهين هنا : الصحة .

انظر : روضة الطالبين ، ٢٣٢/٧ ؛ المراجع السابقة .

(٨) ط : فان .

(٩) ك : واذا .

الصدّاق بطل البيع لأنه عوض معين^(١) تلف قبل التسليم وإذا أدى إلى ذلك بقى النكاح على حاله ولم يثبت البيع لأن ثبوته يؤدي إلى^(٢) سقوطه وسقوط غيره^(٣).

[٢٥] مسألة

إذا زوج أمته من ابنه وأولدها عتق الولد على الجد ولم يجب على الابن قيمته ، ولو تزوج امرأة يظنها حرة فأولدها ، وبانت^(٤) أنها أمة أبيه وكان ممن يحل له نكاح الاماء لم يعتق الولد على الجد ووجب على الابن قيمة الولد لأبيه^(٥).

والفرق بينهما : أن الابن في المسألة الأولى علم أنها أمة أبيه فانعقد ولده رقيقا للجد وعتق عليه^(٦) بالملك ، وفي المسألة^(٧) الأخرى اعتقد أنها حرة فانعقد ولده^(٨) حرا لم يملكه^(٩) الجد .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ساقطة من : ك .

(٣) انظر : روضة الطالبين ، ٢٣١/٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ؛ المراجع السابقة .

(٤) ط : فبانت .

(٥) قال في الأم : "إذا كان الابن فقيرا بالغاً لا يجد طولا لحرة ويخاف العنت فجائز له أن ينكح أمة أبيه كما ينكح أمة غيره إلا أن ولده من أمة أبيه أحرار فلا يكون لأبيه أن يسترقيم لأنهم بنو ولده" ، ٢٥٠/٦ - ٢٥١ .

وقال في روضة الطالبين : "لو وطئ الابن جارية الأب ... نظر ، ان كان ظنها أمته أو زوجته الحرة ، فالولد حر وعليه قيمته للأب" ، ٢١٢/٧ .

(٦) ك : عليك .

(٧) ساقطة من : ك .

(٨) ك : الولد .

(٩) ك : يملك .

فان قيل : اذا علق (١) حرا فلم يغرم الابن (٢) قيمته وهو لم يتلف (٣) شيئا؟

قيل : انما غرم قيمته لأن الولد كان يجب أن يكون رقيقا لصاحب الأمة ولكنه منع (٤) رقه باعتقاده أنها حرة فكان بمنزلة من (٥) أتلف عليه (٥) ملكه بعد وجوده ، وهذا كما نقول فيمن جامع في رمضان (٦) قبل الفجر (٦) واستدامه بعد طلوع الفجر لزمه الكفارة (٧) كما يجب على من جامع بالنهار لأنه منع بالجماع انعقاد الصوم فكان بمنزلة من أفسده بعد الانعقاد .
فان قيل : اذا كان الولد يصير حرا لاعتقاد الواطيء وجب أن يلزم الأمة عدة الحرائر لهذا الاعتقاد .
قيل : كذا (٨) نقول على أصح الوجهين (٩) .

[٢٦] مسألة

رجل تحته امرأتان مسلمة ويهودية فقال للمسلمة : أنت قد ارتددت ، وقال لليهودية : أنت قد أسلمت فكذبته .

-
- (١) ك : خلق .
(٢) ك : للأب .
(٣) غير ظاهرة في ط . ولعلها : ينقل .
(٤) ك : يمنع .
(٥) غير ظاهرة في : ك .
(٦) غير ظاهرة في : ك .
(٧) الصيام باطل قطعاً ، وتلزمه كفارة على المذهب . وقيل : فيهما قولان .
انظر : روضة الطالبين ، ٣٦٥/٢ .
(٨) ك : كذلك .
(٩) هو أصح الأوجه فيلزمها ثلاثة أقراء ، والثاني : قرآن ، والثالث : قرء .
انظر : روضة الطالبين ، ٣٦٨/٨ .

فالجواب : ان كان قبل الدخول بطل نكاحهما ، وان كان بعد [ط/٨٦] الدخول ثبت نكاح المسلمة ووقف نكاح اليهودية على انقضاء عدتها ، فان أسلمت في العدة ثبت نكاحها ، وان لم تسلم الى انقضاء العدة انفسخ نكاحها^(١).

والفرق بينهما : أنه اذا كان قبل الدخول فقد أقر الزوج بردة المسلمة فبطل نكاحها لاقراره به ، وبطل نكاح اليهودية أيضا لأنها قد ارتدت بمحوها الاسلام ، وليس كذلك بعد الدخول [ك/١٠٧] فان^(٢) المسلمة بتكذيبها الزوج عادت الى الاسلام في عدتها فثبت نكاحها ، واليهودية على ردتها^(٣) الى أن^(٤) تصدقه على ما ادعاه من اسلامها في عدتها .
تمت وهي ست وعشرون مسألة

-
- (١) انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ٦٤ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٨/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ١٩٩/٣-٢٠٠ ؛ مغنى المحتاج ، ١٩١/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٨٩/٦ ؛ حاشية قليوبي على شرح المحلى ، ٢٥٤/٣ ؛ حواشى الشروانى وابن قاسم على تحفة المحتاج ، ٣٢٨/٦ .
وقد أخذها النووى عن فتاوى البغوى ، وتبعه فى النقل عنه من بعده ، ومن المعلوم أن المصنف متقدم على البغوى .
- (٢) ك ، بعدها : فى .
(٣) غير ظاهر فى : ك .
(٤) ط : تصدق .

كتاب الصداق (١)

[١] مسألة

هل يجوز (٢) أن يجعل (٢) صداق زوجته رد عبدها الآبق أم لا ؟
الجواب : ان كانت المسافة معلومة جاز ، وان كانت مجهولة لم
يجز (٣).

والفرق بينهما : أن المسافة اذا كانت معلومة فتلك منفعة (٤) يجوز
استحقاقها بعقد الاجارة كذلك بعقد الصداق ، واذا كانت مجهولة لم يستحق

(١) الصداق - بفتح الصاد وكسرهما : مهر المرأة . وأصدقت المرأة : اذا سميت لها
صداقا ، واذا أعطيتها صداقها .

انظر : النهاية في غريب الحديث ، ١٨/٣ ؛ المغنى في الانباء عن غريب المذهب
والأسماء ، ٥٠٣/١ ؛ المصباح المنير ، ٣٣٥/١ (صدق) .

ويعرف في الشرع بأنه : ماوجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهرا كرضاع
ورجوع شهود . فتح الوهاب مع حاشية الجمل ، ٢٣٥/٤ ؛ مغنى المحتاج ،
٢٢٠/٣ ؛ فتح الجواد ، ١١٢/٢ .

وانظر : روضة الطالبين ، ٢٤٩/٧ ؛ فتح المعين مع اعانة الطالبين ، ٣٤٦/٣ .
ساقطة من : ك .

(٢) ان كانت معلومة صح ، وان كانت مجهولة فقولان ، المشهور منهما : المنع وبالتالي
يجب مهر المثل . وما في الأم : "وان نكحته على شيء ويصلح عليه الجعل مثل أن
يقول : أنكحتك على أن تأتيني بعبدي الآبق أو جملي الشارد فلايجوز الشرط ،
والنكاح ثابت ولها مهر مثلها" ، ٦٠/٥ .

وجاء في مختصر المزني : "قال الشافعي : ... لو نكحها على أن يعلمها قرآنا أو
يأتيها بعندها الآبق فعلمها أو جاءها بالآبق ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها
بنصف أجر التعليم . (قال المزني) وبنصف أجر المجيء بالآبق ... " ، ١٧٩ .
وانظر كذلك : روضة الطالبين ، ٣٠٧/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ،
٢١٧/٣ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٨٤٢، ٨٣٤/٢ .

(٤) ك : المنفعة .

بالاجارة ، وانما يستحق بالجمالة (١) كذلك بالصداق (٢).

[٢] مسألة

اذا جعل صداقها أن يعلمها سورة معينة من القرآن وهو لا يحسن تلك
السورة نظر :

فان كانت الاجارة في الذمة صح ، وكان بالخيار بين أن يتعلمها
ويعلمها وبين أن يعلمها بغيره ، وان كانت معينة (٣) لم يجز في أصح الوجهين
؛ لأنه أصدقها منفعة معينة لا يملكها فهو كما لو أصدقها منفعة عبد
لا يملكه (٤).

[٣] مسألة

اذا جعل صداق زوجته (٥) الذمية أن يعلمها شيئا من القرآن نظر :
فان كانت تتعلمه (٦) رغبة في الاسلام صح ، وان كانت تتعلمه (٧)

(١) ك : الجمالة .

(٢) ك : الصداق .

(٣) بأن كان الشرط أن يعلمها بنفسه فانه لا يصح - كما ذكر المصنف - على أصح
الوجهين ، وقالوا كذلك : "ولو شرط أن يتعلم ويعلمها ، لم يصح أيضا ، لأن
العمل متعلق بعينه ، والأعيان لا تقبل التأجيل" . روضة الطالبين ، ٣٠٦/٧ .
وانظر : حلية العلماء ، ٤٦٤/٦ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢١٥-٢١٦/٣ .
؛ شرح المحلى مع حاشية قليوبي ، ٢٨٨/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٣٩/٣ .

(٤) ولو أصدقها عبدا لا يملكه كان لها مهر المثل ، حتى ولو ملكه بعد ذلك . انظر :
الأم ، ٧٦/٥ .

(٥) ساقطة من : ط .

(٦) ك : بتعليمها .

(٧) ك : بتعلمه .

للمباهات لم يصح (١).

وان جعل صداق الذمية أن يعلمها شيئا من التوراة لم يصح سواء كان الزوج مسلما أو كافرا (٢)، لأنه معصية (٣)، وان (٤) ترافعا إلينا قبل التلقين أوجبنا لها مهر المثل ، وان ترافعا بعد التلقين نظر : فان كان الزوج ذميا فلا شيء لها (٥) لأنهما يعتقدانه (٥) دينا ، وان كان الزوج مسلما لزمه مهر المثل لأنه لا يعتقده دينا (٦).

[٤] مسألة

لا يسقط المهر في النكاح (٧) رأسا الا في ثلاث مسائل (٨):

- (١) ومال جماعة الى الجواز مطلقا .
- وانظر : المهذب ، ٥٧/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٠٧/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢١٦/٣-٢١٧ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٣٩/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٣٥٤/٦ .
- (٢) ط : ذميا .
- (٣) والواجب هنا مهر المثل ، لأنه لاقيمة للمسمى . انظر : المراجع السابقة .
- (٤) ط : فان .
- (٥) ك : لأنه يعتقد .
- (٦) انظر : المراجع السابقة .
- (٧) ك ، بعدها : فلا يجب .
- (٨) أورد هذه القاعدة بمستثنياتها ، السبكي وتبعه ابن الملحق ونسبا الاستثناء الى الروياني في الفروق ، والأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٧٥/١ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الملحق ، ل : ١٣٠ .
- وانظر القاعدة ومستثنياتها كذلك في : الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٨٤١/٢ ؛ تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ، ٣٧٤/٧-٣٧٥ ؛ مغنى المحتاج ، ٢١٩/٣ .
- كما استثنوا من هذه القاعدة كذلك مسائل منها : اذا وطىء المسلم حربية بشبهة ، ومنها : اذا وطىء مرتدة بشبهة ، ومنها : اذا وطىء العبد سيده أو أمة سيده بشبهة ، وغيرها .

أحداها : إذا زوج السيد عبده (١) أمته (٢).

والثانية : إذا فوضت المرأة بضعها في الشرك ودخل بها الزوج ثم أسلما فإنه لامهر لها لحصول الاذن في الاتلاف في دار الشرك (٣).

والثالثة : إذا تزوج المحجور عليه للسفه بغير اذن وليه ودخل بها فإن النكاح لا يصح ولا شيء عليه للوطء في أصح القولين (٤) كما لو باعت منه سلعة وأقبضته إياها فأتلفها . وقال في القديم (٥) : لها مهر مثلها بالدخول وينتظر فك حجره [ك/١٠٨] لأنه جعل الوطء في القديم كالجنابة .

[٥] مسألة

إذا فوضت بضعها (٦) ثبت لها (٧) المطالبة بالفرض (٧) وإذا (٨) فرض لها دون مهر مثلها أو فوqe نظر :

- (١) ك ، بعدها : من .
- (٢) انظر : روضة الطالبين ، ٢٢١/٧ ؛ المراجع السابقة .
- (٣) انظر : روضة الطالبين ، ١٥٤/٧ ، وقال : ولو كان اسلامهما قبل الدخول ؛ لأنه استحق وطء بلا مهر . وانظر كذلك : المراجع السابقة .
- (٤) انظر : مختصر المزني ، ١٨١ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٧٥/١ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الملتن ، ل : ١٣٠ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٨٤١/٢ . وحكى الرافعي والنووي الخلاف أوجها ثلاثة ، أصحها ما قدمه المصنف . انظر : الشرح الكبير ، ج : ٩ ، ل : ١٨٨ ؛ روضة الطالبين ، ٩٩/٧ .
- (٥) انظر : الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٧٥/١ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الملتن ، ل : ١٣٠ ؛ الاستثناء في الفرق والاستثناء ، ٨٤١/٢ .
- (٦) تفويض البضع : اخلاء النكاح عن المهر بأمر من يستحق المهر . كأن تقول البالغة الرشيدة : زوجني بلامهر ، أو على أن لامهر . انظر : الوجيز ، ٢٩/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٧٩/٧ .
- (٧) غير ظاهرة في : ك .
- (٨) ك : فإذا .

فان علما قدر مهر مثلها صح (١)، وان جهلاه (٢) أو جهله أحدهما بنى على القولين في مهر المفوضة .

فان قلنا : يجب بالدخول (٣) صح ؛ لأن الواجب على هذا القول [ط/٨٧] (٤) هو فرض (٤) مثلها (٥) فأى قدر فرضه جاز .

وان قلنا : يجب مهرها بالعقد لم يصح ، لأن مهر المثل قد وجب بالعقد فالنقصان (٦) منه (٧) ابراء من جهتها ، والزيادة عليه (٨) هبة من جهته ، ولا يجوز الابراء ولا الهبة مع الجهالة ، ولهذا نقول : اذا أبرأت المفوضة من مهرها وهما يعلمان قدر مهر المثل صح ، وان جهلاه أو أحدهما لم يصح (٩) .

(١) انظر : الأم ، ٥٩/٥ ؛ الفروق ، ل : ٢٢٤ ؛ المهذب ، ٦١/٢ ؛ الوجيز ، ٢٩/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٩٢/٦ ؛ المحرر ، ل : ١٤٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٣/٧ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣٤٢/٦ .

(٢) ك : جهلا .

(٣) لا بنفس العقد ، وهذا القول هو أظهر القولين ، كما أن أظهر القولين - أنه لا يضر جهلهما أو أحدهما به - .

وانظر : الفروق ، ل : ٢٢٤ ؛ المهذب ، ٦١/٢ ؛ الوجيز ، ٢٩/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٨٧/٦-٤٨٨ ؛ المحرر ، ل : ١٤٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٣،٢٨١/٧ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣٤٣-٣٤٢/٦ .

(٤) بياض في : ك .

(٥) ط : مهرها .

(٦) ط : والنقصان .

(٧) ط : عنه .

(٨) ساقطة من : ط .

(٩) انظر : المراجع السابقة .

[٦] مسألة

إذا فوض السيد بضع أمته وفرض لها مهر ثم عتقت أو أعتقت ثم فرض لها مهر لمن يكون المهر؟ يبني على القولين :
 فان قلنا : يجب بالعقد فهو للسيد بكل حال .
 وان قلنا : يجب بالدخول أو بالفرض^(١) نظر :
 فان كان ^(٢)الموجب له في ملكه كان له ، وان كان ذلك بعد العتق كان لها . وكذلك اذا باعها بعد التفويض بنى على القولين :
 فان قلنا : يجب بالعقد كان للبائع بكل حال .
 وان قلنا : يجب بالفرض أو بالدخول كان ذلك لمن وجد
 الموجب^(٣) في ملكه^(٤) .

[٧] مسألة

إذا كان صداقها فاسدا لم يصح الابراء من المسمى لفساده ، وهل يصح^(٥) ابراؤها من مهر المثل ينظر^(٦) :

-
- (١) تقدم في المسألة السابقة أن هذا القول هو أظهر القولين .
 وانظر : الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ١٤٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٢٠/٧ ؛ تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ، ٣٧٤/٧ ؛ نهاية المحتاج ، ٣٢٧/٦ .
 (٢) ط : يجب بالعقد الموجب له .
 (٣) ط : الوجوب .
 (٤) هذا على أصح الطريقتين . والطريق الثاني : انه للبائع قطعا ، لأن العقد هو السبب وجرى في ملكه .
 انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ١٤٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٢٠/٧ ؛ تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ، ٣٧٤/٧ ؛ نهاية المحتاج ، ٣٢٧/٦ .
 (٥) غير ظاهرة في : ك .
 (٦) ك : نظر .

فان علما قدره صح ، وان جهلاه أو أحدهما لم يصح (١)، وهل يصح في القدر الذي يتحققانه على وجهين :

أحدهما : لا يصح لأنه اذا لم يصح في الكل لم يصح في البعض كما لو ضمن ماله على فلان وهو يتحقق انه يزيد (٢) على المائة (٣) ولكنه لا يعلم مبلغه بطل في الكل .

والثاني : يصح لأن الغرر قد انتفى عن القدر المتحقق (٤).

[٨] مسألة

اذا وهبت صداقها من زوجها ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه عليها في أصح القولين (٥). وان كان الصداق ديناً فأبرأته منه ثم طلقها لم يرجع عليها بشيء في أصح القولين (٦).

(١) انظر : مختصر المزني ، ١٨٣ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ٩٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٤/٧ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٨٣٧/٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٠٩/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٣١/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٣٤٤/٦ .

(٢) ط : يزيد .

(٣) ك : مائة .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) هو الأظهر عند الجمهور .

انظر : مختصر المزني ، ١٨٣ ؛ السلسلة في معرفة القولين والوجهين ، ل : ١١٧ ؛ المهذب ، ٦٠/٢ ؛ الوجيز ، ٣٤/٢ ؛ المحرر ، ل : ١٤٤ ؛ روضة الطالبين ، ٣١٦/٧ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣٥٦/٦ ؛ الغاية القصوى ، ٧٦٠/٢ ؛ قال النووي : لا يرجع عليها على المذهب .

(٦) انظر : الأم ، ٧٥/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٨٣ ؛ المهذب ، ٦٠/٢ ؛ الوجيز ، ٣٤/٢ ؛ المحرر ، ١٤٤ ؛ روضة الطالبين ، ٣١٧/٧ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣٥٧/٦ ؛ الغاية القصوى ، ٧٦٠/٢ .

والفرق بينهما : أن في المسألة الأولى حصل لها عين الصداق وعاد اليه بعقد مستأنف فهو كما لو اشتراه منها ثم طلقها ، وفي المسألة الثانية لم يعد اليه بعقد مستأنف وإنما أسقطت هي حقها فصار كما لو لم يفرض [ك/١٠٩] لها ثم طلقها .

فان قيل : كان يجب في الهبة أن يرجع عليها بالنصف قولاً واحداً كما لو باع سلعة وقبضها المشتري ثم وهبها من البائع ثم أفلس المشتري بالثمن فانه يضرب به مع الغرماء قولاً واحداً^(١) .

قيل : الفرق بينهما : أن البائع لم يحصل له الثمن الذي هو عين حقه وإنما يحصل له المبيع ، وحقه في الثمن لافي العين ، بخلاف مسألتنا فانه عاد الى الزوج عين ما استحقه قبل وقته فلذلك كانت^(٢) على قولين .

[٩] مسألة

إذا فرض الصداق أجنبي^(٣) لمفوضة البضع ودفعه اليها ثم طلقها الزوج قبل الدخول ففيه ثلاثة أوجه :
أحدها : لها المتعة ويرد جميع الصداق على الأجنبي لأن الفرض^(٤) لا يصح منه وإنما يصح من الزوج أو من الحاكم .

(١) انظر : روضة الطالبين ، ٣١٧/٧ ؛ نهاية المحتاج ، ٣٥٦/٦ - ٣٥٧ .

(٢) ط : قيل .

(٣) الفرض قد يكون من الزوج ، أو من القاضى - وذلك إذا امتنع الزوج من الفرض أو تنازعا في قدر المفروض - أو من أجنبي من ماله برضاها فانه يصح على أحد الوجهين ، والأصح : انه لا يصح . وقال في معنى المحتاج : كل الخلاف إذا لم يأذن الزوج للأجنبي ، والا صح قطعاً .

انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٣٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٣/٧ - ٢٨٤ ؛ منهاج الطالبين مع معنى المحتاج ، ٢٣١/٣ .

(٤) ساقطة من : ك .

والثاني : يرجع النصف الى الأجنبي^(١)، ويجوز له أن يفرض الصداق ويعطى ، كما يجوز له أن يتطوع بقضاء الصداق المسمى عن الغير ، فهو متبرع به ، فيعود النصف اليه بالطلاق .

والثالث : يرجع النصف الى الزوج لأن الأجنبي لما تبرع به صار ملكا لها ، فاذا طلقها الزوج عاد النصف عليه ، لأنه ملك عليها . [ط/٨٨]

[١٠] مسألة

إذا قضى الأب صداق زوجة^(٢) ابنه ثم طلقها الابن قبل الدخول ينظر:

فان^(٣) كان الابن صغيرا ثم بلغ وطلق رجع النصف الى الابن لأن الأب صار مستوها ذلك لولده من نفسه وقابضا له من نفسه ثم قضى عنه مالزمه من الصداق فيعود النصف اليه^(٤)، ثم ينظر :
فان كان الصداق تالفا ورجع الابن في نصف بدله^(٥) استقر ملكه عليه .
وان كان باقيا ورجع^(٦) في نصف عينه فهل للأب أن يرجع فيه ، على

(١) هذا أصحها .

انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ٩٣ ؛ المحرر ، ل : ١٤٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٣/٧-٢٨٤ ؛ منهاج الطالبين مع مفاتيح المحتاج ، ٢٣١/٣ .

(٢) ك : الزوجة .

(٣) ك : ان .

(٤) قال الشافعي : "ولو أصدق عن ابنه ودفع الصداق من ماله ثم طلق فللابن النصف كما لو وهبه له فقبحه" ، ١٨١ .

وانظر : الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ٨٣-٨٤ ؛ روضة الطالبين ، ٢٧٠/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٠٦/٣ .

(٥) ك : بذله .

(٦) ط : رجع .

وجهين^(١) بناء على الوجهين فيمن وهب لابنه شيئا فباعه الابن ثم عاد واشتراه ثانيا ، ففي رجوع الأب عليه وجهان^(٢) كذلك هاهنا .
وان كان الابن كبيرا يرجع^(٣) النصف الى الابن كما ذكرناه في الصغير
وان كان تالفا رجع^(٤) في نصف بدله ويستقر^(٥) ملكه عليه ، وان رجع في
نصف عينه ففي رجوع الأب فيه^(٦) وجهان ، كما قلنا في الصغير .
ومن أصحابنا من قال : لا يرجع الأب فيه قولاً واحداً^(٧) لأنه ليس
للأب أن يستوهب من نفسه لولده الكبير ، ولاله أن يقبض الهبة من نفسه
له ، واذا^(٨) قضى الصداق عنه فانما يسقط الحق [ك/١١٠] الذي لزمه عنه
فلم يملك الرجوع فيه بخلاف الصغير .

[١١] مسألة

إذا أصدقها نخلا حائلا فاطلعت ثم طلقها قبل الدخول لم يكن له أن
يرجع في نصف النخل ؛ للنماء المتصل الحادث بها كالسمن^(٩) .

-
- (١) هذا أحد الطريقتين ، والمذهب : لارجوع قطعاً .
 - انظر : روضة الطالبين ، ٢٧٠/٧ ؛ المراجع السابقة .
 - (٢) انظر : روضة الطالبين ، ٢٧٠/٧ ؛ المراجع السابقة .
 - (٣) ك : رجع .
 - (٤) ط : ورجع .
 - (٥) ط : استقر .
 - (٦) ساقطة من : ط .
 - (٧) انظر : روضة الطالبين ، ٢٧٠/٧-٢٧١ ؛ المراجع السابقة .
 - (٨) ك : فاذا .
 - (٩) فانه عند حدوثه في الصداق ، ليس للزوج الا نصف القيمة بغير تلك الزيادة ، الا ان سمحت فيجبر على قبوله ولم يكن له طلب القيمة على الصحيح . انظر : روضة الطالبين ، ٢٩٣/٧ .

فان رضيت المرأة برد نصفها أجبر الزوج على قبوله في أصح الوجهين^(١)؛ لأن النماء وان كان ظاهرا فهو متصل كالسمن ، ومعلوم أن الحيوان لو سمن ورضيت بأن ترد النصف السمين أجبر على قبوله كذلك هاهنا .

ولو أصدقها حيوانا حائلا فحملت ثم طلقها قبل الدخول ورضيت بأن ترد نصف الحامل^(٢) لم يجبر على قبوله^(٣).

والفرق بينهما : أن في المسألة الأولى الطلع زيادة من كل وجه ، بخلاف الحمل فانه زيادة من جهة وتقصان من جهة ؛ لأنه ان كان في آدمية فالحمل نقص فيها لخوف تلفها بالولادة ، وان كان في بهيمة يراد للحمل نقص به اللحم^(٤)، وان كان يراد للركوب ضعف به^(٥) سيرها فهو نقصان من هذا الوجه .

(١) في هامش نسخة (ك) ، قال : الصحيح القولين .

ولعل ما أثبتته أصح - والله أعلم - .

وحكاية الخلاف على وجهين هو أحد الطريقين . والطريق الثاني - وهو المذهب -

القطع باجبار الزوج على القبول وهو المنصوص عن الشافعي .

انظر : الأم ، ٦٢/٥ - ٦٣ ؛ مختصر المزني ، ١٧٩ ؛ المهذب ، ٦٠/٢ ؛ حلية العلماء

، ٤٧١/٦ ؛ روضة الطالبين ، ٢٩٧/٧ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ،

٣٥٣/٦ .

(٢) ك : الحمل .

(٣) انظر : الأم ، ٦٢/٥ ؛ المهذب ، ٦٠/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٧٣/٦ - ٤٧٤ ؛ روضة

الطالبين ، ٢٩٥/٧ - ٢٩٦ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣٥٢/٦ .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) ط : بها .

[١٢] مسألة

إذا أصدقها حيوانا حائلا (١) وحملت (٢) ووضعت ثم طلقها قبل
الدخول ينظر :
فإن كان (٣) بهيمة جاز له الرجوع في نصف الأم ، وإن كانت (٣)
آدمية والولد طفل لم يجز .
والفرق بينهما : أن التفريق بين الأم والولد يجوز في البهيمة ولا يجوز
في الآدمية . وماذا يعمل الزوج على قولين :
أحدهما : يرجع في نصف قيمة الأم (٤) .
والثاني : تباع الجارية والولد معا ويأخذ المطلق منها (٥) نصف ثمن الأم
وتأخذ المرأة نصف ثمنها وجميع ثمن الحمل وهو (٦) الأصح .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ك : فحملت .

(٣) ك ، بعدها : في .

(٤) لعل مراده نصف قيمة الأم يوم دفعها اليها ، لا بعد الولادة . والا لا يكاد يظهر
هناك فرق بين القولين .

وهذا القول على هذا النحو هو الوارد في كتاب الأم ، قال الشافعي : " لو كان
الصداق أمة فدفعها اليها فولدت ، أو ماشية فتتجت في يديها ثم طلقها ثلاثا قبل
أن يدخل بها كان لها النتاج كله وولد الأمة ، إن كانت الأمة والماشية زائدة أو
ناقصة فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمة الأمة والماشية يوم دفعها اليها إلا أن
يشاء أن يأخذ نصف الأمهات التي دفعها اليها ناقصة فيكون ذلك له ... " ، ٦٢/٥ ،
وانظر : مختصر المزني ، ١٨٠ ؛ روضة الطالبين ، ٣٠٠/٧ - ٣٠١ ؛ روض الطالب مع
أسنى المطالب ، ٣/٢١٤ ؛ مغنى المحتاج ، ٣/٢٣٦ - ٢٣٧ ؛ نهاية المحتاج ،
٣٥١/٦ - ٣٥٢ .

(٥) ك ، بعدها : بحق .

(٦) ك : والأول .

ولعل ما أثبتته هو الأولى ؛ لأن غالب حال المصنف أن يذكر التصحيح مع ذكره
للوجه أو القول الذي يراه أصح . والله أعلم .

[١٣] مسألة

إذا تزوجها على جرة خمر وجب لها مهر المثل ، وإن تزوجها على جرة خل فخرجت خمرًا ففيه قولان :
 أحدهما : يجب مهر المثل .
 والثاني : يجب مثل الخل^(١) .
 والفرق بينهما : أنه في الأول^(٢) سمي ما لم يصح تسميته صداقًا فوجب^(٣) مهر المثل ، وفي الثانية سمي ما يصح صداقًا [ط/٨٩] ولكنه تعذر التسليم لما بان خمرًا فكان كالصداق المعين إذا تلف قبل التسليم ، وفيه قولان^(٤) ، كذلك ها هنا .

[١٤] مسألة

إذا باع السيد أمته من زوجها فهل يجب لها المتعة^(٥) على الزوج فيه ثلاثة أوجه :

-
- (١) المنصوص في الأم وجوب مهر المثل .
 انظر : الأم ، ٧٦/٥ ؛ الوجيز ، ٢٦/٢-٢٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥٧/٧-٢٦٤ ، منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٢٢٥/٣ ؛ نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي عليه ، ٣٣٥/٦ .
- (٢) ك : الأولى .
- (٣) ط : فأوجب .
- (٤) الأول - وهو الجديد الأظهر : أن الصداق في يد الزوج ضمانه ضمان العقد كالمبيع في يد البائع . والقديم : ضمانه ضمان اليد كالمستعار .
 انظر : روضة الطالبين ، ٢٥٠/٧ ؛ الغاية القصوى ، ٧٥٣/٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٠٠/٣ .
- (٥) قال النووي : المتعة : هي اسم للمال الذي يدفعه الرجل إلى امرأته لمفارقتها إياها روضة الطالبين ، ٣٢١/٧ .
 وانظر : المهذب ، ٦٤/٢ ؛ فتح الوهاب مع حاشية الجمل ، ٢٦٥/٤ .

أحدها : لامتعة لها^(١) لأن المقلب في هذا الفسخ حكم السيد لأنه كان يملك بيعها من الأجنبي كما كان ^(٢) يملك بيعها^(٢) [ك/١١١] من الزوج ، وإذا كان المقلب فيه حكمه فلامتعة .

والثاني : يجب لها المتعة على الزوج لأن المقلب فيه حكمه من حيث أنه ابتداءً الفسخ بشراها ، وبيع السيد إياها منه كبيعها من أجنبي ، ولو باعها من أجنبي ثم طلقها الزوج كان لها المتعة ، كذلك إذا باعها منه .
والثالث^(٣) : يختلف الحكم^(٤) باستدعاء البيع فإن كان ^(٥) الزوج استدعاه [غلبنا]^(٦) جهته فكان عليه المتعة وإن كان ^(٥) السيد استدعاه غلبنا^(٧) جهته فلامتعة .

تمت ، وهى أربع عشر مسألة

-
- (١) هذا هو الأظهر ، والمسألة فيها قولان والثالث وجه محكى عن أبى اسحاق .
انظر : مختصر المزنى ، ١٨٤ ؛ المهذب ، ٦٤/٢ ؛ التنبيه ، ١٦٨ ؛ حلية العلماء ، ٥١١/٦ ؛ روضة الطالبين ، ٣٢٢/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٢٠/٣ .
- (٢) ك : يملكه .
(٣) ك : الثالث .
(٤) ط : حكمه .
(٥) ساقطة من : ط .
(٦) ك : غلبنا . أ. هـ . وهو تصحيف .
(٧) ك : غلبنا .

كتاب القسم والنشوز (١)

[١] مسألة

للجديدة البكر سبع وللثيب ثلاث سواء فيه الحرة والأمة (٢).
وقال ابن أبي هريرة (٣): الأمة فيه على النصف من الحرة فللبكر (٤)

(١) القسم : مصدر قسمت الشيء أقسمه قسما . والنشوز : من نشزت المرأة من زوجها نشوزا : عصت زوجها وامتنعت عليه . والنشوز : الارتفاع ، فكأنها ترتفع عن طاعة الزوج ، ولاتتواضع له .

انظر : النظم المستعذب ، ١٥٥/٢ ؛ المغنى في الانباء ، ٥٠٩/١ ؛ المصباح المنير ، ٦٠٥/٢ (نشر) .

والمراد بالقسم : "التسوية بين الزوجتين فأكثر في المبيت عندهما أو عندهن لافي الجماع أو الاستمتاع والتبرعات المالية" . حاشية الشرقاوى على شرح تحرير تنقيح اللباب ، ٢٨٠/٢ .

والنشوز شرعا : الخروج عن الطاعة .

فتح الوهاب مع حاشية الجمل ، ٢٨٠/٤ ؛ الاقناع مع البجيرمى ، ٣٩٣/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٥١/٣ .

(٢) هو الأصح في مالو كانت الجديدة أمة . أما الحرة فمقطوع به .

انظر : المذهب ، ٦٩/٢ ؛ الوجيز ، ٣٨/٢ ؛ حلية العلماء ، ٥٢٩/٦ - ٥٣٠ ؛ روضة الطالبين ، ٣٥٤/٧ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ٣٠٣/٣ ؛ الغاية القصوى ، ٧٦٩/٢ ؛ تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب ، ٢٨١/٢ ؛ تحفة المحتاج ، ٤٤٩/٧ .

(٣) انظر : المذهب ، ٦٩/٢ ؛ حلية العلماء ، ٥٣٠/٦ .

وابن أبي هريرة هو : الامام الحسن بن حسين القاضى ، أحد أئمة الشافعية ، من أصحاب الوجوه ، انتهت اليه رئاسة المذهب ، تفقه بابن سريج ثم بأبى اسحاق المروزى . له شرح على مختصر المزنى . كانت وفاته رحمه الله سنة ٣٤٥ هـ . انظر : طبقات الفقهاء ، للشيرازى ، ١١٢ ؛ العبر ، ٧٠/٢ ؛ سير أعلام النبلاء ، ٤٣٠/١٥ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ، ٢٠٦/٢ ؛ شذرات الذهب ، ٣٧٠/٢ .

(٤) ك : فللبكرة .

ثلاثة أيام ونصف وتكمل أربعاً ، لأن الأيام لا تتبعض ، وللثيب يوم ونصف فتكمل^(١) يومين ، ولا يصح ذلك لأن ذلك خالص حق الزوج فلا يختلف برقتها وحريتها كالطلاق^(٢) بخلاف قسَم الانتهاء فانه حق الزوجة فاختلف برقتها وحريتها .

[٢] مسألة

إذا توجه الحكمان وقد زال عقل الزوجين أو عقل أحدهما لم يمضيا شيئاً لأنهما ان كانا وكيلين فان الوكالة تنفسخ بزوال عقل الموكل ، وان كانا حاكمين^(٣) فانهما يحكمان مع وجود الشقاق ، وقد زال ذلك بزوال العقل^(٤).

(١) ك : ويكمل .

(٢) ساقطة من : ك .

(٣) عند اشتداد الشقاق بين الزوجين يبعث القاضي حكماً من أهله وحكما من أهلها لينظرا في أمرهما ويصلحا بينهما ، أو يفرقا ان أعسر الإصلاح ، واختلف في المبعوثين ، هل هما وكيلان أم حاكمان موليان من جهة الحاكم؟ قولان ، أظهرهما : وكيلان . فعلى هذا لا يجوز بعثهما الا برضاهما ، وعلى القول الثاني : لا يشترط رضاهما في بعثهما . ومن فائدة الخلاف كذلك أنه على القول الثاني : لحكم الزوج الطلاق دون الرجوع الى الزوج ولا يزيد على طلاقه الا أن يعود الشقاق ثانيا وثالثا فله أن يطلق ثانيا وثالثا . روضة الطالبين ، ٣٧١/٧ .

وانظر : الأم ، ١١٦/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٨٦ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٤٣ ؛ حلية العلماء ، ٥٣٦/٦ - ٥٣٧ .

(٤) انظر : المهذب ، ٧١/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٧٢/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٤٠/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٦١/٣ ؛ حاشية قليوبي على شرح المحلى ، ٣٠٦/٣ - ٣٠٧ ؛ حاشية الشرقاوى على التحرير ، ٢٨٧/٢ ؛ حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ، ٤٥٧/٧ .

[٣] مسألة

يجب أن يكون الحكمان حرين مسلمين عدلين ، سواء قلنا : هما حاكمان أو وكيلان ، لأنهما ان كانا حاكمين لم يستغنيا عن هذه الصفات^(١) ، وان كانا وكيلين فانما يصح أن يكون الوكيل عبدا أو فاسقا اذا انفرد الموكل بتوكيله من غير أن يكون للحاكم فيه نظر ، وما كان الى نظر الحاكم كان من شرطه الحرية والعدالة^(٢) .

تمت ، وهى ثلاث مسائل

(١) ك : الصفة .

(٢) انظر : التنبيه ، ١٧٠ ؛ روضة الطالبين ، ٣٧١/٧ - ٣٧٢ ؛ شرح المحلى ، ٣٠٧/٣ ؛ تحفة الطلاب بشرح تنقيح اللباب ، ٢٨٧/٢ ؛ تحفة المحتاج ، ٤٥٧/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٦١/٣ .

كتاب الخلع (١)

[١] مسألة

إذا خالعهها بشرط الرجعة بطل الخلع في أصح القولين (٢)، ولزمه رد المسمى ووقع الطلاق رجعياً ، لأنه شرط شرطين متنافيين وهما : العوض والرجعة فسقطا وبقيت الطلقة بلاعوض ومن مقتضاها (٣) الرجعة. ولو خالعهها على أنها متى شاءت استردت العوض وكان له عليها (٤) الرجعة صح الخلع وبطل [ك/١١٢] المسمى ولزمها مهر المثل (٥). والفرق بينهما : أن الفساد في الأول عائد على البضع لأنه خرج البضع من ملكه بشرط أن لا ينقطع سلطانه عنه فلم يرض بخروج البضع من ملكه

(١) أصل الخلع : من خلع القميص عن البدن ، وهو نزعه عنه ، لأنه يزيل النكاح بعد لزومه ، والمرأة لباس للرجل ، وهو لباس لها : فقد نزع كل واحد منهما لباسه . ويقال : طلق الرجل امرأته . فإذا كان ذلك من قبل المرأة يقال : خالعتها.

انظر : معجم مقاييس اللغة ، ٢/٢٠٩ ؛ الصحاح ، ٣/١٢٠٥ ؛ النظم المستعذب ، ٢/١٥٧ (خلع) .

وهو في الشرع : فرقة بين الزوجين بعوض مقصود راجع لجهة الزوج بلفظ طلاق أو خلع . مغنى المحتاج ، ٣/٢٦٢ .

وانظر : الحاوى ، ١٠/٣ ؛ روضة الطالبين ، ٧/٣٧٤ ؛ الغاية القصوى ، ٢/٧٧٥ ؛ فتح الجواد ، ٢/١٣٦ .

(٢) انظر : مختصر المزني ، ١٨٧ ؛ التلخيص ، ل : ٧٤ ؛ الفروق ، ل : ٢٢٧-٢٢٨ ؛ المهذب ، ٢/٧٥ ؛ المحرر ، ل : ١٤٨ ؛ روضة الطالبين ، ٧/٣٩٨ ؛ الغاية القصوى ، ٢/٧٨١ .

(٣) ط : مقتضيها .

(٤) ساقطة من : ط .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

فبطل (١) الخلع لوجود الفساد في البضع كما يبطل نكاح الشغار (٢) لذلك ، وفي الثاني تعلق الفساد بالبدل لأنه لم يشترط (٣) الرجعة في أصل الخلع وإنما (٤) شرط بعد تمام الخلع شرطا يعود فسادا على البدل فإذا تعلق الفساد بالبدل فقد رضى بخروج البضع (٥) من ملكه [ط/٩٠] فإذا لم يسلم له البدل كان له بدل آخر يسلم له وهو مهر المثل فلم يبطل .

[٢] مسألة

إذا خالعتها في مرض موتها على عبد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون
نظر :

فان خرج العبد من ثلثها ، أو لم يخرج ولكن (٦) الوارث أجازة نفذ (٧) وإن كان العبد جميع التركة ولم يجز الورثة فالزوج بالخيار بين أخذ نصف العبد بالمعاوضة وأخذ ثلث الباقي بعده بالوصية فيحصل له ثلثاه وبين أن يفسخ ويستحق مهر المثل وهو نصف العبد (٨) ، وليس له أن يقول : أنا

(١) ط : بطل .

(٢) الشغار : صورته عند الشافعية : أن يقول زوجتك موليتي على أن تزوجني موليتك وبضع كل واحدة منهما صداق الأخرى . فإذا لم يسم البضع ، بأن سكت عنه ، يصح العقد ولها مهر المثل .

انظر : المهذب ، ٤٦/٢ ؛ فتح الوهاب مع حاشية الجمل ، ١٣٥/٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٢١١/٦ .

(٣) ك : يشترط .

(٤) ك : فانما .

(٥) ك : البعض .

(٦) ك : لكن .

(٧) وحكى أبو حامد وجهها أنه بالخيار بين أن يأخذ وبين أن يفسخ العقد فيه ويرجع إلى مهر المثل . والصحيح ما جزم به المصنف كما قال النووي وغيره .

وانظر : الأم ، ٢٠٠/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٩٠ ؛ المهذب ، ٧٦/٢ ؛ حلية العلماء ، ٥٥٩/٦ ؛ روضة الطالبين ، ٣٨٧/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٤٧/٣ ؛ حواشي الشرواني وابن قاسم على تحفة المحتاج ، ٤٦٧/٧ .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

أخذ سدس العبد بالوصية وأخذ بعده مهر المثل ؛ لأن الوصية انما جعلت له في ضمن المعاوضة ، فاذا ردها بطلت ، كما لو أوصى أن يباع منه عبد بخمسين وقيمته مائة ولم يشتره الموصى له لم يستحق شيئا .

ولو كان عليها دين يستغرق جميع العبد المخالغ به فالزوج بالخيار بين أخذ نصفه (١) بالعوض وبين تركه (٢) والضرب (٣) مع الغرماء بمهر المثل لتفريق الصفقة عليه (٤) .

ولو لم يكن عليها دين ولكنها (٥) أوصت بوصايا فهو بالخيار بين أخذ نصفه وبخاصة (٦) أرباب الوصايا في النصف الباقي وبين الفسخ وأخذ مهر المثل مقدما على الوصايا (٧) .

[٣] مسألة

إذا خالغها على أن تكفل ولده عشر سنين ، وبين مدة الرضاع من جملتها ، وقدر ماتطعمه بعد الرضاع من طعام وادام معلوم الجنس والقدر والصفة . فقد قيل في صحته قولان لأنه يشتمل على ثلاثة أصول في جميعها قولان :

أحدهما : الجمع بين الاجارة والبيع بعقد واحد لأنه عقد بالبيع على الطعام والادم وبالاجارة (٨) على الرضاع .

(١) ك : النصف .

(٢) ك : يتركه .

(٣) ك : ويضرب .

(٤) انظر : المهذب ، ٧٦/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٨٧/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٤٧/٣ ؛ حواشي الشرواني وابن قاسم ، ٤٦٧/٧ .

(٥) ط : ولكنها .

(٦) ط : وبخاصة .

(٧) انظر : روضة الطالبين ، ٣٨٧/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٤٧/٣ .

(٨) ك : والاجارة .

والثاني : السلم في جنسين بعقد واحد .

والثالث : السلم الى أجلين^(١).

وقيل : يصح ذلك في الخلع قولاً واحداً^(٢).

والفرق بينهما : أنه في غير الخلع يستغنى عن الجمع بين الاجارة والبيع لأنه يمكنه افراد كل واحد منهما بعقد ولا يستغنى عنه [ك/١١٣] في الخلع لأنه اذا خالعهما مرة لم يمكنه مخالعتها مرة أخرى ، وكذلك في السلم في جنسين غرر ، لأنه ربما حل الأجل فيوجد أحدهما دون الآخر ، وكذلك^(٣) السلم الى أجلين غرر لأنه ربما وجد في أحد الأجلين ولم يوجد في الأجل^(٤) الآخر الا أنه غرر يستغنى^(٥) عنه لأنه في السلم يمكنه أن يفرد كل جنس بعقد وأن يسلم في الجميع الى أجل واحد ولا يستغنى عنه في الخلع لأنه لا^(٤) يمكنه الجمع بينهما لما ذكرناه فافترقا لذلك .

(١) قال في هامش (ط) ، الصحيح : آجال . أ.هـ.

(٢) ولعل الأصح ما أثبتته ؛ كما سيأتى في كلام المؤلف عند التفريق . والله أعلم .
(٣) هذا هو أصح الطريقين ؛ لأن القصد الكفالة وهذه الأمور تابعة . والثاني : على قولين - لأنه جمع بين بيع واجارة ولأنه سلم في أجناس - : وأظهرهما : الصحة كذلك .

انظر : الأم ، ٢٠١/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٨٩ ؛ السلسلة في معرفة القولين والوجهين ، ل : ١٢٠ ؛ حلية العلماء ، ٥٤٦/٦ - ٥٤٧ ؛ روضة الطالبين ، ٤٠١/٧ ؛ الغاية القصوى ، ٧٧٩/٢ - ٧٨٠ .

(٣) ك : فكذلك .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) ط : مستغنا .

[٤] مسألة

قال الشافعى رضى الله عنه : اذا خالعت المكاتبه زوجها باذن السيد لايجوز^(١)، وقال فى الكتابة : ^(٢)اذا وهب المكاتب شيئا من ماله^(٢) باذن السيد على قولين^(٣) :

أحدهما : يصح لأن المال لا يعدوهما^(٤) .

والثانى : لا يصح ، لأن السيد لا يملك ما فى يد المكاتب والمكاتب يملكه^(٥) ملكا ناقصا ، فمن أصحابنا من نقل جواب ^(٦)احدى^(٦) المسألتين الى الأخرى وخرجهما على القولين^(٧) اذ لافرق بينهما .

(١) الأم ، ١٩٩/٥-٢٠٠ ؛ مختصر المزنى ، ١٨٩ .

ومانص عليه هنا هو المذهب . وقيل : باختلاع الأمة بالاذن فيقع .
وانظر : التلخيص ، ل : ٧٣ ؛ السلسلة فى معرفة القولين والوجهين ، ل : ١٢٢ ؛
المهذب ، ١٤/٢ ؛ حلية العلماء ، ٥٧٢/٦ ؛ روضة الطالبين ، ٣٨٥/٧ ؛ تحفة
المحتاج مع حاشية الشروانى ، ٤٦٢/٧ .

(٢) ك : وهبت المكاتب شيئا من مالها .

(٣) قال النووى : "تبرعات المكاتب وتصرفاته كالهبة ... ان جرت باذن السيد فمقول
المزنى والمنصوص فى "الأم" صحتها ، ونقل الربيع قولاً آخر بالمنع . ونص أن
اختلاع المكاتب بالاذن لايجوز . فقال الجمهور : فى الجميع قولان ، أظهرهما :
الصحة . وقيل يصح ماسوى الخلع قطعا ، ولا يصح هو . وعن ابن سلمة القطع
بصحة الخلع أيضا " . روضة الطالبين ، ٢٨٠/١٢-٢٨١ .

وانظر نص الشافعى فى : الأم ، ١٩٩/٥-٢٠٠ ، ٦٣/٨ ؛ مختصر المزنى ، ٣٢٧، ١٩٠ .
وانظر فى حكم المسألة كذلك : التلخيص ، ل : ٧٣ ؛ المهذب ، ١٤/٢ ؛ حلية
العلماء ، ٥٧٢/٦ .

(٤) ك : يعدوها .

(٥) ك : يملك .

(٦) ك : كل واحدة من .

(٧) ك : قولين .

ومنهم من حمل جواب كل واحد من المسألتين [ط/٩١] على ظاهره ، وفرق بينهما بأن الخلع لافائدة للسيد منه ، واذا الفائدة لها دونه ، لأن البضع يرجع اليها ، وليس كذلك الهبة ، فان القصد بها الثواب وهما يشركان^(١) فيه وينتفع كل واحد منهما به .

[٥] مسألة

الوكيل في الخلع اذا خالع بما ليس بمال من خمر أو خنزير ، أو خالع على مال مجهول أو مغصوب نظر :

فان كان وكيل الزوج لم يصح .

وان كان وكيلها صح ولزمها مهر مثلها^(٢) .

والفرق بينهما : أن وكيله يوقع الطلاق بالاذن فاذا طلق على خمر أو خنزير فقد طلق طلاقا غير مأذون فيه فلم يقع^(٣) كالوكيل في البيع اذا باع بخمر أو خنزير ، ووكيلها يقبل الطلاق فهو كالوكيل في الشراء اذا قبل السلعة بخمر أو خنزير وقبضه الموكل^(٤) وأتلفه فانه يلزمه ضمانه^(٥) .

(١) ك : يشتركان .

(٢) سواء أطلقت التوكيل أو سمت الخمر والخنزير . وقال المزني : لا يصح التوكيل اذا سمت الخمر ولا ينفذ معه خلع الوكيل .

انظر : مختصر المزني ، ١٩٠ ؛ التنبيه ، ١٧٣ ؛ المهذب ، ٧٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ٥٥٥-٥٥٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٩٤/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٦٧/٣ ؛ حاشية قليوبي على شرح المحلى ، ٣١١/٣ .

(٣) ك ، بعدها : فيه .

(٤) ك : الوكيل .

(٥) قال الشافعى في مختصر المزني : "ان خالع عنها بما لا يجوز فالطلاق لا يرد وهو كشيء اشتراه لها فقبضته واستهلكته فعليها قيمته ولا شيء على الوكيل الا أن يكون ضمن ذلك له (قال المزني) رحمه الله ليس هذا عندى بشيء والخلع عنده كالبيع في أكثر معانيه واذا باع الوكيل ما وكله به صاحبه بما لا يجوز من الثمن بطل البيع فكذلك لما طلقها عليه بما لا يجوز من البدل بطل الطلاق عنه كما بطل البيع عنه" ١٩٠ .

[٦] مسألة

إذا قال لها : ان أعطيتني ألفاً أو إذا أعطيتني ألفاً فأنت طالق (١) أو قال : ان ضمننت لي ألفاً ، أو إذا ضمننت لي ألفاً فأنت طالق (٢) ، وجب (٣) أن يكون (٤) الاعطاء والضمان على الفور كالقبول في سائر المعاوضات (٥) . ولو قال : متى أعطيتني ألفاً أو أى وقت أعطيتني ألفاً (٦) فأنت طالق ، فأى وقت وجد الاعطاء وقع الطلاق (٧) وان كان معاوضة . والفرق بينهما : أن (٨) "ان" و"إذا" لا يقتضيان زماناً وانما يعلقان الطلاق بمجرد الشرط [ك/١١٤] في سائر الأوقات من حيث العموم الا أن المعاوضة تقتضى القبول على الفور من جهة الاستدلال ، والعموم اذا عارضه الاستدلال كان الحكم للاستدلال (٩) وبطل (١٠) به (١١) حكم العموم ، وليس كذلك اذا قال : متى أعطيتني أو قال : أى وقت أعطيتني فانه صريح في وقوع الطلاق بالعطية في سائر الأوقات والمعاوضة تقتضى القبول على الفور

(١) ساقط من : ط .

(٢) ك : لأن .

(٣) فاذا قالت في نفس المجلس : ضمننت ، طلقت ولزمها ألف .

انظر : الأم ، ١٩٨/٥ ؛ المهذب ، ٧٣/٢ ؛ الوجيز ، ٤٥،٤٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٤٠٥،٣٨١/٧ ؛ الغاية القصوى ، ٧٧٧/٢ ؛ عمدة السالك وعدة الناسك مع شرحه فيض الاله المالك ، ٢٤٨/٢ ؛ فتح المعين مع حاشية اعاء الطالبين عليه ، ٣٨٥/٣ .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) فلا اعتبار للمجلس فمتى ضمننت طلقت ، وليس للزوج الرجوع قبل الضمان .

انظر : المراجع السابقة ، التلخيص ، ل : ٧٤ .

(٦) ساقطة من : ك .

(٧) ك : بطل .

(٨) ساقطة من : ط .

من حيث الاستدلال ، والاستدلال اذا عارض النص ^(١) لم يؤثر وكان الحكم للنص لأنه أقوى من الاستدلال .
 فان قيل : لو كان الخلع معاوضة لملكه ^(٢) الولي على المولى عليه كما ^(٣) يملك البيع .
 قلنا ^(٤) : الخلع معاوضة الا أن المقصود بها الفرقة فمنع عنه ^(٥) الولي كالطلاق بخلاف البيع فانه محض المال فلم يمنع عنه الولي .

[٧] مسألة

اذا قال : أنت طالق على ألف وطالق طالق ، بانت على الألف بالأولى ولم تقع الثانية والثالثة ، لوجود البيونة بالأولى ^(٦) .
 ولو قال : أنت طالق وطالق ^(٧) وطالق على ألف . قيل له : أى الطلقات أوقعت على الألف؟ فان قال : أوقعت الجميع على الألف استحق ثلث الألف في مقابلة الطلقة ^(٨) الأولى وبانت بها ولم تقع الثانية

(١) النص هنا أراد به قوله : متى أعطيتنى أو أى وقت أعطيتنى فانه - كما تقدم في كلام المصنف - صريح في وقوع الطلاق بالعصية في سائر الأوقات .

(٢) ط : لملك .

(٣) ك ، بعدها : لو .

(٤) ط : قيل .

(٥) ط : منه .

(٦) ط : بالأول .

ولابد من صيغة المعاوضة ، فلا بد من سبق استيجاب منها ، أما لو ابتدأ به الزوج فلا بد من قبولها ، فان قبلت ، بانت بالألف ، والا فلا طلاق وهذا الكلام فيما لو كانت الصيغة على نحو ما ذكر المصنف ، وهو يختلف باختلاف الصيغ .

انظر : روضة الطالبين ، ٤٠٣/٧ - ٤٠٤ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٤٠٣ - ٣٩٩/٦ .

(٧) ك : فطالق .

(٨) ساقطة من : ط .

(١) ولا الثالثة (١)؛ لأن الأولى اذا قصد بها الخلع لم (٢) يقع بعدها طلاق ، ولو قال : أوقعت الأولى على ألف (٣) بانتهى بها واستحق الألف (٤)، ولو قال : أوقعت الثانية على الألف وقعت الأولى رجعية ، ثم بنى على القولين في صحة خلع الرجعية : أصحهما يصح (٥). فعلى هذا تبين بالثانية ويستحق (٦) الألف (٧). ولو قال : أوقعت الثالثة على الألف وقعت الأولى (٨) والثانية رجعية (٩) وبانت بالثالثة واستحق الألف ، سواء قلنا : يصح خلع الرجعية (٩) أو لا (٩) لا يصح (١٠)؛ لأنه تقع بالثالثة بينونة لا (١١) ترتفع [ط/٩٢] إلا بزواج واصابة ، فتختص الثالثة بمعنى لا توجد في الأولى (١٢) والثانية (١٣).

(١) ك : والثالثة .

(٢) ك : ولم .

(٣) ك : الألف .

(٤) ولم تقع الآخرين .

(٥) هو أظهر القولين .

انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ٧١ ؛ روضة الطالبين ن ٣٨٨/٧ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣٩٠/٦ .

(٦) ك : واستحق .

(٧) ونعت الثالثة .

(٨) ك : رجعية والثانية أيضا .

(٩) ط : ولا .

(١٠) قال الشيرازي هنا : "ذكر بعض أصحابنا أنه يصح ويستحق الألف قولاً واحداً لأنه يحصل بالثالثة من التحريم ما لا يحصل بغيرها ، وعندى أنه لا يستحق الألف على القول الذى يقول انه لا يصح خلع الرجعية ؛ لأن الخلع يصادف رجعية" ، المهذب ، ٧٧/٢ .

(١١) ك : ولا .

(١٢) ك : الأولى .

(١٣) انظر في حكم المسألة : المهذب ، ٧٧/٢ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ٢٠٠ ؛ روضة الطالبين ، ٤٢٢/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٥٨/٢ ؛ حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج ، ٤٩٤/٧ - ٤٩٥ .

[٨] مسألة

إذا قال : أنت طالق طلقين : أحدهما على الألف فقبلت وقعت الطلقتان^(١) واستحق الألف ، وإن لم تقبل ففيه وجهان : أحدهما : تقع واحدة لأن العوض في أحدهما دون الأخرى فوقه مالميس بعوض .

والثاني : لا يقع شيء وهو الأصح لأنه مارضى [ك/١١٥] إلا بايقاع طلقين وجعل أحدهما لابعينها بعوض ، فإذا^(٢) لم تقبل لم يقع شيء^(٣).

[٩] مسألة

إذا قال له^(٤) أبو زوجته : طلقها على ألف من مالها وعلى ضمانها . فطلقها وقع الطلاق ولم يلزمها^(٥) الألف بإيجاب الأب ، ولم يلزم الأب أيضا ؛ لأنه ضمان مالم يجب بعد ، ولكن الأب ضمن له^(٦) (٧) الدرك بالألف^(٧) ، لأن معناه^(٨) : طلقها على ألف يسلم لك ، ولم يسلم له فكان عليه غرمه ، والطلاق بائن لأنه لم يحل من العوض ، وما الذي يغرمه الأب ؟ على قولين : أحدهما : بدل الألف .

(١) ك : طلقتان .

(٢) ط : وإذا .

(٣) انظر : التلخيص ، ل : ٧٤ ؛ حلية العلماء ، ٥٦٥/٦ ؛ روضة الطالبين ،

٤٤٠/٧-٤٢١،٤٢٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٠٧/٦ ؛ التكملة الثانية للمجموع ، ٤٤/١٧

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) ط : يلزمه .

(٦) ط : عنه .

(٧) ك : الدارك بألف .

(٨) ك : معناها .

والثاني : مهر المثل^(١) لأنه اذا ضمن الألف ولم يسلم له كان
كالعوض^(٢) المعين في الخلع اذا تلف قبل القبض .

[١٠] مسألة

اذا قال لزوجته : خالعتك على ألف ، وأنكرت حلفت وبانت وسقط
العوض^(٣) .

ولو قال لرجل : بعت منك هذه السلعة بألف^(٤) فأنكر حلف^(٤) ولم
يثبت البيع^(٥) .

والفرق بينهما : أن الطلاق ينفك عن العوض وقد اعترف بالطلاق
وادعى العوض فثبت ماعليه ولم يثبت ماله ، والبيع لا ينفك عن الثمن فاذا
لم يسلم له الثمن لم يلزمه اخراج السلعة من يده .

فان قيل : كان يجب أن يرجع في البضع اذا لم يسلم له العوض كما
يرجع في السلعة اذا لم يسلم له الثمن .

قيل : انما يرجع في السلعة لبقائها في يد المشتري ، وهاهنا الزوج
يدعى فوات البضع بالخلع وتلفه فلم يمكنه الرجوع فيه كما لو قال لعبده :

(١) هذا هو أظهر القولين .

وانظر : الأم ، ٢٠٦/٥ ؛ روضة الطالبين ، ٤٢٩/٧-٤٣٠ ؛ روض الطالب مع أسنى
المطالب ، ٢٦١/٣ ؛ شرح الجلال المحلى ، ٣٢٢-٣٢١/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٥٠٢/٧ ؛
مغنى المحتاج ، ٢٧٧/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٤١١/٦ .

(٢) ك : العوض .

(٣) انظر : الأم ، ٢٠٧/٥ ، ٤٩/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٤٣١/٧ ؛ منهاج الطالبين مع
شرح المحلى ، ٣٢٢/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٥٠٣/٧ ؛ منهج الطلاب مع شرحه فتح
الوهاب مطبوع مع حاشية البجيرمي عليه ، ٤٦٠/٣ ؛ اعانة الطالبين ، ٣٩٠/٣ .

(٤) ك : فأنكرت فحلفت .

(٥) انظر : المهذب ، ٣٠٠/١ ؛ الوجيز ، ١٥٣/١ ؛ روضة الطالبين ، ٥٧٦/٣ ،

أعتقتك على ألف وأنكر فحلف ثبت العتق ^(١) من غير عوض وكما لو قال :
بعت منك عبدي وأعتقته على ألف وأنكر فحلف ثبت العتق ^(١) باقراره .
تمت ، وهي عشر مسائل

(١) ساقط من : ك .

كتاب الطلاق (١)

[١] مسألة

المكره على الطلاق لا يقع (٢) طلاقه (٣)، والمكره على القتل يلزمه القصاص في أصح القولين (٤).

(١) الطلاق : مصدر طلقت المرأة ، وهو : التخلية ، ومنه : أطلقت الأسير ، كأن المرأة في أسر الزوج ، فإذا طلقها فقد خلى سبيلها .
وانظر : الصحاح ، ١٥١٨/٤ ؛ المغنى في الانباء عن غريب المذهب والأسماء ، ٥١٩/١ ؛ الدر النقي ، ٦٧١/٣ (طلق) .

وعرفه النووي بأنه : تصرف مملوك للزوج يحدثه بلاسبب فينقطع النكاح به .
تهذيب الأسماء واللغات ، ١٨٨/٣ ؛ حاشية الجمل ، ٣٢٠/٤ .
وانظر : الغاية القصوى ، ٧٨٥/٢ ؛ فتح الوهاب مع حاشية البجيرمي ، ٢/٤ ؛
نهاية المحتاج ، ٤١٢/٦ .

(٢)

ك : يصح .

(٣)

قال الشافعي : "والاكراه أن يصير الرجل في يدي من لا يقدر على الامتناع منه ، من سلطان أو لص أو متغلب على واحد من هؤلاء ويكون المكره يخاف خوفا عليه دلالة أنه ان امتنع من قول مأمور به يبلغ به الضرب المؤلم أو أكثر منه أو اتلاف نفسه ... فإذا خاف هذا سقط عنه حكم ماكرهه عليه من قول ... " . الأم ، ٢٣٦/٣ . والمكره على الطلاق بحق كالمولى يكرهه السلطان عليه يقع طلاقه .
وانظر : مختصر المزني ، ١٩٤ ؛ التنبيه ، ١٧٣ ؛ المذهب ، ٧٩/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٥٨ ؛ روضة الطالبين ، ٥٦/٨ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ١١/٢ ؛ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، للسنوي ، ١٢٣ ؛ المنشور في القواعد ، ١٩٨/١ ؛ الارشاد مع شرحه فتح الجواد ، ١٤٨/٢ ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ٨٤ .

(٤)

هذا هو الأظهر سواء كان المكره سلطانا أو متغلبا . وقيل : القولان في السلطان فان كان متغلبا وجب القصاص قطعا .
انظر : الأم ، ٤١/٦ ؛ التنبيه ، ٢١٤ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٥٨ ؛ روضة الطالبين ، ١٣٥/٩ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ١٣/٢ ؛ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، ١٢٣ ؛ المنشور في القواعد ، ١٨٨/١ ؛ مختصر من قواعد العلائي ، ٤٥٨/٢ ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ٨٤ .

والفرق بينهما : أن الطلاق قول والقتل فعل ، والاكره على القول يدل على عدم القصد والارادة ، لأن القول يصلح للشيء وضده كالشفق يصلح للحمرة والبياض ، والقرء يصلح للحيض والظهر ، فجاز أن يتلفظ بالطلاق وهو يريد غيره فلم يقع ، والفعل لا يحتمل غيره اذ لا يجوز أن يقتل ويريد به غير القتل فثبت حكم الفعل بكل حال . [ك/١١٦]

[٢] مسألة

لا يقع الطلاق بمجرد النية وانما يقع الكناية^(١) باللفظ مع النية^(٢) .
ويصح الاسلام و[تحصل] الردة^(٣) بمجرد النية من غير لفظ .
والفرق بينهما : أن الطلاق يتضمن حق الآدمي فلم يقع من غير لفظ كالبيع والهبة والعنق ، والاسلام والردة خالص حق الله تعالى فحصل بمجرد النية .

(١) ك : الكنايات .

(٢) قال الشافعي : "لو قال رجل لامرأته اختارى أو أمرك بيدك أو ملكتك أمرك أو أمرك اليك فطلقت نفسها ، فقال : ما أردت بشيء من هذا طلاقا ، لم يكن طلاقا ... واذا طلق الرجل امرأته في نفسه ولم يحرك به لسانه لم يكن طلاقا ، وكل ما لم يحرك به لسانه فهو من حديث النفس الموضوع عن بنى آدم" ، الأم ، ٢٦١/٥ .
وانظر : مختصر المزني ، ١٩٣ ؛ الاقناع ، ١٤٦ ؛ المهذب ، ٨١/٢-٨٣ ؛ الوجيز ، ٥٤/٢ ؛ حلية العلماء ، ٣٣، ٣١/٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٩/٨-٢٠، ٣٢، ٢٦، ٧٦ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٧٨/١ ؛ المنشور في القواعد ، ٢٩٧/٣ ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ٣٣ .

(٣) ساقطة من : ك .

وقوله : ويصح الاسلام والردة . أمه لعله من باب : علفتها تبنا وماء باردا ، على تقدير واسقيتها .

وقد نص العلماء على وقوع الردة على من نوى قطع الاسلام بمجرد النية .
انظر : المنشور في القواعد ، ٢٩٨/٣ ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ٣٨ .

[٣] مسألة

إذا كان تحتة أربع نسوة فأبانهن في المرض وتزوج بأربع سواهن ومات في مرضه وقلنا : [ط/٩٣] ان المبتوتة^(١) ترث^(٢) ، في المسألة ثلاثة أوجه : أحدها : أن الميراث للزوجات دون المطلقات لأن ارثنهن بالنص وارث المبتوتة بالاجتهاد فكان تقديم^(٣) النص أولى .

والثاني : يستوى الجميع في ذلك لأن ميراث المبتوتة ثبت باجماع الصحابة^(٤) كما ثبت ميراث الزوجة^(٥) بالنص^(٦) .

والثالث : الارث للمطلقات دون الزوجات لأن سبب ارث المطلقات سابق وهو الزوجية والطلاق ، وسبب ارث الزوجات متأخر وهذا أضعف الوجوه .

(١) المبتوتة من بت الطلاق : اذا قطعه عن الرجعة ، ويقال لما لارجعة فيه .

انظر : المصباح المنير ، ٣٥/١ ؛ المطلع على أبواب المقنع ، ٣٤٩ .

(٢) الجديد الأظهر أنها لا ترث ، لانقطاع الزوجية ، ولأنها لو ماتت لم يرثها بالاتفاق .

وانظر : الأم ، ٢٥٤/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٩٤-١٩٥ ؛ التنبيه ، ١٨٢ ؛ الوجيز ،

٥٩/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦١ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١١ ، ل : ٣٢ ؛

روضة الطالبين ، ٧٢/٨-٧٣ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٨٦/٣ .

(٣) ط : تقدم .

(٤) اذا كان الطلاق في المرض ثم مات من مرضه ذلك فان المبتوتة ترث منه باجماع

الصحابة - كما حكاه المصنف ووافقه الموفق في المغني - وذلك حين طلق عبد

الرحمن بن عوف زوجته البتة وهو مريض فورثها عثمان بن عفان منه بعد

انقضاء عدتها ، وأشار عليه على بذلك ، وكذلك ورث نساء ابن مكمل منه لما

مات وكان طلقهن وهو مريض ، ووردت آثار أخرى كثيرة .

وذكر الماوردي الأثرين المتقدمين وقال : هو قول الأكثرين لما ورد عن عبد الله

بن الزبير انه قال : أما أنا فلا أرى أن تورث مبتوتة ، وأجاب الموفق في المغني :

أنه ان صح فهو مسبوق بالاجماع . انظر : الحاوي ، ١٤٩/٨-١٥٠ ؛ المغني ،

٣٣٠/٦ .

والآثار وردت في : الموطأ ، ٥٧١/٢-٥٧٢ ؛ المصنف ، لعبد الرزاق ، ٦٢/٧-٦٤ ؛

سنن سعيد بن منصور ، ٤١/٢-٤٣ ؛ مصنف ابن أبي شيبة ، ٢١٧/٥ ؛ السنن

الكبرى ، للبيهقي ، ٣٦٢/٧ ؛ المحلى ، ٢١٨/١٠-٢٢٤ .

(٥) ك : الزوج .

(٦) وهذا الوجه هو الأصح .

انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ٣٢ ؛ روضة الطالبين ، ٧٣/٨ .

[٤] مسألة

إذا كان له نساء وعبيد فرأى طائرا فقال : ان كان غرابا فنساؤه طوالق ، وان كان غيره فعبيده أحرار فطار الطائر ولم يعلم ماهو؟ فقد تيقن الحنث في أحد الجهتين فيوقف عن وطء نسائه وعن التصرف في عبيده الى أن يتبين (١).

فان مات قبل البيان وقلنا : لا يرجع الى قول الوارث فيه في أحد القولين ، أو قلنا : يرجع اليه في القول الآخر (٢) وقال : لأعلم ماكان؟ أقرع بين النساء والعبيد للعتق للطلاق ، لأن القرعة تدخل في العتق كما تدخل في ملك اليمين ، ولاتدخل في الطلاق كما لاتدخل في النكاح . وقيل : لا يقرع بينهم بحال ، لأنها اذا كانت لاتؤثر في الطلاق فلافائدة فيها . ولايصح ذلك لأنها اذا أثرت في أحدهما جاز أن يعمل فيه ، وان اجتمع مع غيره الذي (٣) لايعمل (٣) فيه كما اذا شهد رجل وامرأتان على رجل بالسرقة عمل بها في الغرم (٤) وان لم يعمل بها (٤) في القطع (٥).

(١) هذا الصحيح الذي قطع به الجمهور ، وفي وجه : يقرع بين العبيد والزوجات . وانظر : التنبيه ، ١٨١-١٨٢ ؛ المهذب ، ١٠٢/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٦ ؛ حلية العلماء ، ١١٥/٧-١١٦ ؛ روضة الطالبين ، ١١١/٨-١١٢ ؛ فتح الوهاب مع حاشية الجمل عليه ، ٣٥٣/٤-٣٥٤ .

(٢) في قيام الوارث مقام مورثه طريقان ، أحدهما : هو قولين ، أظهرهما : يقوم مقام مورثه . والثاني : القطع بأنه لايقوم ؛ للتهمة في اخباره بالحنث في الطلاق ليرق العبد ، ويسقط ارث الزوجة . والمذهب : أنه لايقوم . انظر : روضة الطالبين ، ١١٢/٨ ؛ المراجع السابقة .

(٣) غير ظاهرة في : ك .

(٤) ك : ولم يعمل بها في الغرم ولم يعمل .

(٥) لأن كل ماهو مال أو المقصود منه المال يشهد بشهادة رجل وامرأتين ، وأما الحدود فلاثبت بذلك للشبهة .

انظر : روضة الطالبين ، ٢٥٣/١١-٢٥٤ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى عليه ، ٣٢٤/٤-٣٢٥ .

[٥] مسألة

إذا طلق العبد زوجته طلقة رجعية ثم أعتق في أثناء عدتها لم يملك عليها أكثر [ك/١١٧] من طلقتين في أصح القولين^(١)، والأمة^(٢) إذا طلقها زوجها طلقة رجعية^(٣) إذا أعتقت في عدتها يجب عليها أن تنتقل إلى عدة الحرائر^(٣).

والفرق بينهما : أن الأقراء يتصل بعضها ببعض فجاز أن يبنى عدة حرة على عدة أمة كالصلاة الواحدة يجوز أن يبنى صلاة المكتسب على صلاة العريان^(٤) بأن يعدم^(٤) السترة في أولها ويجدها في أثنائها ، والطلاق ينفصل بعضه عن بعض فلم^(٥) يجز أن يبنى طلاق الحر على طلاق العبد كالصلوات لا يبنى بعضها على بعض .

(١) لم أر من ذهب إلى هذا القول غيره فيما اطلعت عليه ، وما نصوا عليه هو القطع بأن له طلقتين أخريين ، لأنه عتق قبل استيفاء عدد الرقيق . والخلاف إنما هو فيما لو طلق العبد زوجته طلقتين ثم عتق ، فإنها لا تحل له على الصحيح إلا بعد زوج واصابة . والله أعلم .

انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٠ ؛ الوجيز ، ٥٩/٢ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١١ ، ل : ٣١ ؛ روضة الطالبين ، ٧١/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٨٦/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٩٥/٣ .

(٢) ك : الرجعية .

(٣) على الأظهر ، ونص عليه في مختصر المزني ، ٢٢٠ .

وانظر : المهذب ، ١٤٦/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٩٥ ؛ حلية العلماء ، ٣٢٨/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٦٨/٨ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٢٩٥/٨ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٨٦/٣ .

(٤) ط : لعدم .

(٥) ك : ولم .

[٦] مسألة

إذا قال حامل (١) - وقد حاضت على الحمل - : أنت طالق للسنة بني
على القولين :
فان قلنا : لا تحيض الحامل طلقت في الحال لأن ذلك الدم (٢) لا حكم
له (٣) فليس لها سنة ولا بدعة .
وان قلنا : تحيض (٤) ، ففيه وجهان :
أحدهما : لا تطلق حتى تطهر فتطلق (٥) في أول جزء من أجزاء طهرها .
والثاني : تطلق في الحال وهو الأصح (٦) ؛ لأنه لو كان لها طلاق سنة
لكان لها طلاق بدعة ، ولا خلاف أنه ليس لها طلاق بدعة ، لأن طلاق
البدعة ما تطول به العدة (٧) أو يلتبس به (٧) ، وهذه عدتها بوضع الحمل بكل
حال فلا سنة لها ولا بدعة (٨) .

-
- (١) ط : للحامل .
(٢) ك : دم .
(٣) ط : فيه .
(٤) تقدم الكلام على ذلك في المسألة الحادية والعشرين من كتاب الطهارة وان الأصح
في المذهب : أنها تحيض .
(٥) ك : بطلق .
(٦) انظر : المهذب ، ٨٠/٢ ؛ التنبيه ، ١٧٤ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ٢٢١ ؛
روضة الطالبين ، ٨/٨ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٧٦/١ - ٣٧٧ .
(٧) ك : ويلتبس .
(٨) الطلاق البدعي والسني في معناهما اصطلاحان :
أحدهما : السني ما لا يحرم إيقاعه . والبدعي ، ما يحرم .
والثاني - وهو المتداول - : أن السني طلاق مدخول بها ليست بحامل ، ولا صغيرة
ولا آيسة . والبدعي : طلاق مدخول بها في حيض أو نفاس أو طهر جامعها فيه
ولم يبين حملها .
انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٠ ، ل : ٢١٦ ؛ روضة الطالبين ، ٣/٨ .

[٧] مسألة

إذا قال لامرأته : أنت على حرام ولم يرد به (١) تحريمها بالطلاق ولا بالظهار لزمه كفارة يمين ؛ لأنه قصد الى تحريم (٢) امرأته بغير ما جعل له (١) فغلظ عليه بالكفارة (٣) .

فان قيل : لو أحل محرما لم يلزمه [ط/٩٤] الكفارة ، وكذلك اذا حرم حلالا وجب أن لا يلزمه الكفارة .

قيل : لا يمتنع (٤) أن تتعلق الكفارة بتحريم الحلال (٥) ولا يتعلق بتحليل الحرام كما لو قال لامرأته : أنت على كظهر أمي وجبت (٦) عليه الكفارة ، ولو قال لأمه (٧) : أنت على كظهر امرأتي لم يلزمه شيء .

[٨] مسألة

إذا قال لها (٨) : أنت طالق مع موقى ومات لم تطلق (٩) لأن حال الموت

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ط : تحريمه .

(٣) وهذا أظهر القولين .

وانظر : الأم ، ٢٦٢/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٩٣ ؛ المهذب ، ٨٤/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٥٦ ؛ حلية العلماء ، ٤٥/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٨، ٢٩/٨ ؛ فتح المعين مع اعانة الطالبين ، ١٣/٤ ؛ مختصر من قواعد العلائي ، ٤٤٩، ٤٤٧/٢ .

(٤) ك : يمتنع .

(٥) ك ، بعدها : فلا .

(٦) ك : وجب .

(٧) ك : لامرأته .

(٨) ساقطة من : ط .

(٩) وفي قول عرج : أنها تطلق في آخر جزء من حياته .

وانظر : المهذب ، ٩٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٢/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣١٣/٣ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٨٦٧/٢ ؛ حاشية الجمل على شرح المنهج ، ٣٧١/٤ ؛ يجزمى على شرح المنهج ، ٣٢/٤ .

حال البينونة فلم يلحقها الطلاق معها ، كما لو^(١) قال لمطلقة الرجعية : أنت طالق مع انقضاء عدتك^(٢) ، ولو قال لعبده : أنت حر مع موتى ومات عتق . والفرق بينهما : أن العبد يبقى على ملك الميت ولهذا تنفذ منه ديونه ووصاياه ، والزوجة بخلافه ، يدل عليه أنه لو قال لعبده : [ك/١١٨] أنت حر بعد موتى صح^(٣) ، ولو قال لزوجته : أنت طالق بعد موتى لم يصح^(٤) .

[٩] مسألة

إذا قال لها : أنت طالق في الشهر الماضي ، رجع اليه في بيانه ، وإن^(٥) فقد بيانه بجنون أو خرس ، أو كان له بيان وقال : مانويت به شيئاً طلقت في الحال^(٦) .

ولو قال : أخبرت به عن طلاق كنت أوقعته في نكاح قبل هذا النكاح ، وكذبت^(٧) المرأة ، لم يقبل حتى يقيم البينة على ما يدعيه من الطلاق

(١) ساقطة من : ط .

(٢) قالوا : لا يجوز أن يقع الطلاق في حال انقضاء العدة والبينونة .

وانظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٩ ؛ الوجيز ، ٦٧/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٢/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣١٣/٣ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٨٦٧/٢ ؛ فتح الجواد ، ١٥٩/٢ .

(٣) هذا تدبير العتق بعد الموت ، وسيأتي الكلام عليه في بابه .

(٤) انظر : المهذب ، ٩٧،٩٢/٢ .

(٥) ط : فإن .

(٦) على الصحيح . وكذا الحكم لو قال : أنت طالق أمس .

وانظر : الأم ، ١٨٤/٥-١٨٥ ؛ مختصر المزني ، ١٩٣ ؛ التلخيص ، ل : ٧٥ ؛ الاقناع ، ١٥١ ؛ المهذب ، ١٠٣،٩٦/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٠/٨-١٢١ ؛ الارشاد مع شرحه فتح الجواد ، ١٥٦/٢ .

(٧) ط : فكذبت .

المتقدم ، فان أقام البينة (١) عليه وكذبت المرأة وقالت (٢) : لم ترد به ذلك الطلاق ، كان حينئذ القول قوله مع يمينه (٣) .
ولو لم يكن كذلك ولكنه قال : أخبرت به (٤) عن طلاق (٥) كنت أوقعته (٥) في الشهر الماضي في هذا (٦) النكاح وكذبت المرأة ، فان (٧) القول قوله مع يمينه (٨) .
والفرق بينهما : أنه (٩) في (٤) المسألة الأولى (١٠) قبلها بدعواه [ايقاع] (١١) الطلاق في غير ذلك النكاح يرفع (١٢) الطلاق رأسا ، فلم يقبل قوله الا بالبينة أو بتصديق المرأة .
وفي المسألة الأخرى ليس يرفع الطلاق رأسا وانما ينقله من حالة الى حالة فافترقا لذلك .

-
- (١) ك : يمينه .
(٢) ك : وقال .
(٣) انظر : المراجع السابقة .
(٤) ساقطة من : ك .
(٥) ك : كان كنت قد أوقعته .
(٦) ك : هذه .
(٧) ك : كان .
(٨) وتبدأ العدة من وقت الاقرار أما لو صدقته فتبدأ العدة من الوقت الذي ذكره ، وهذا هو الصحيح . وقال القاضي حسين : القول قولها في أنه أنشأ الطلاق ، وحينئذ يحكم عليه بطلاقين .
وانظر : روضة الطالبين ، ١٢٠/٨ - ١٢١ ؛ المراجع السابقة .
(٩) ك : أن .
(١٠) ساقطة من : ط .
(١١) ك : لا يقع . ط : لا يقع .
(١٢) ك : يرفع .

[١٠] مسألة

كل من علق الطلاق بصفة لم يقع طلاقه من غير وجود الصفة الا في مسائل معدودة (١):

احداها (٢): هي التي تقدمت ، فانه اذا قال : أنت طالق في الشهر الماضي ، أو قال : أنت طالق أمس ، ولم يكن له بيان فانها تطلق في الحال (٣).

والثانية : اذا قال لها : اذا رأيت الهلال فأنت طالق فرآه غيرها طلقت (٤).

والثالثة : أن يقول لمن لاسنة لطلاقها ولا بدعة : أنت طالق للسنة ، أو قال (٥): أنت طالق للبدعة فانها تطلق في الحال (٦).

(١) انظر القاعدة ومستثنياتها في : التلخيص ، ل : ٧٥ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٧٩/١ ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ٤٧٧ .

وقد ذكر ابن القاص والسيوطي من مستثنيات المؤلف الثلاث الأول منها ، وزادوا مسألتين هما : اذا قال : أنت طالق برضا فلان . واذا قال : أنت طالق طلقة حسنة قبيحة . أما الامام السبكي فذكر القاعدة وقال يستثنى أربع مسائل ولم يذكر الا مسألة واحدة في كلا النسختين المطبوعتين .

أما المسألة الرابعة للمصنف فلم يذكرها ولعل ذلك لأنها على الوجه الضعيف كما ذكر المصنف .

(٢) ك : أحديها .

(٣) انظر : مراجع المسألة السابقة ، وقد سوا في الحكم بينهما .

(٤) الا أن يقول أردت بالرؤية المعاينة ، فيدين ويقبل ظاهرا على الأصح .

انظر : مختصر المزني ، ١٩٣ ؛ الاقناع ، ١٥٢ ؛ التنبيه ، ١٧٩ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧٣ ؛ روضة الطالبين ، ١٩٠/٨ .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) اللاتي لاسنة لهن ولا بدعة أربع ، تقدم الكلام في المسألة السادسة على احداهن وهي الحائض بعد ظهور حملها ، والثانية : الآيسة ، والثالثة : الصغيرة ، والرابعة الكبيرة غير الممسوسة .

وانظر حكم المسألة : الأم ، ١٨١/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٩٠ ؛ المهذب ، ٨٩/٢ ؛ الوجيز ، ٥٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٢-١١، ٨-٧/٨ .

والرابعة : اذا علق الطلاق على صفة مستحيلة فانها تطلق في الحال في أحد الوجهين (١).

[١١] مسألة

اذا قال لزوجتيه : اذا حضمتما فأنتما طالقان (٢)، فقالتا : قد حضنا وصدقهما طلقنا ، وان (٣) كذبهما لم تطلق (٤) واحدة منهما (٥)، لأنه انما يقبل قولها في حق نفسها دون صاحبها ، وطلاقهما معلق على اجتماع حيضهما وذلك (٦) [ك/١١٩] لم يثبت ، وانما وجد أحد الشرطين في كل واحدة

(١) والأصح : لا يقع .

انظر : المهذب ، ٩٨،٩٦/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٧ ؛ الوجيز ، ٦٤/٢ ؛ حلية العلماء ، ٩٤/٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٠/٨ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٨٦٨/٢ .

(٢) ك : طالقان .

ومافي ط ، أصح ، كما في المهذب والروضة وغيرها ، وقال ابن الأنباري : اذا كان النعت منفردا به الأثنى دون الذكر لم تدخله الهاء نحو طالق ، وطامث وحائض ؛ لأنه لا يحتاج الى فارق لاختصاص من الأثنى به .
وقال الأزهرى : كلهم يقول : طالق ، بغير هاء .

انظر : المصباح المنير ، ٣٧٦/٢ ؛ لسان العرب ، ٢٦٩٢/٤ (طلق) .

(٣) ك : فان .

(٤) ك ، بعدها : كل .

(٥) ويصدق بيمينه .

انظر : الاقناع ، ١٤٩ ؛ المهذب ، ٩١/٢ ؛ الوجيز ، ٦٧/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧٠ ؛ روضة الطالبين ، ١٥٤/٨ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٣٢٢/٣ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣١٦/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٨/٧-٢٩ .

(٦) ك : وكذلك .

منهما . وان صدق احدهما وكذب الأخرى (١) حلفت المكذبة وطلقت هي دون المصدقة (١)، لأن (٢) قول المكذبة مقبول في حق نفسها ، وقد صدق الزوج صاحبها فوجدت الصفة في حقها ، وهي اجتماع حيضهما ، بخلاف المصدقة فان حيضها يثبت (٣) بقولها وبتصديق (٤) [ط/٩٥] لزوج ، ولكنه لم يقبل قول صاحبها في حيضها فلم توجد الصفة في حقها ، وهذا كما لو قال : اذا حضت فأنت طالق وعبدى (٥) حر فقالت : قد حضت وكذبها الزوج ، فانها تخلف وتطلق ، ولا يعتق العبد (٦) ؛ لأن قولها مقبول في حق نفسها غير مقبول في حق غيرها الا بتصديق الزوج أو بالبينه ولم يوجد . وكذلك اذا قال لأربع نسوة أيتكن حاضت فصواحباتها طوالق فقلن : قد حضنا ، نظر :

فان صدقهن الزوج طلقت كل واحدة منهن (٧) ثلاثا ، وان كذبهن لم تطلق واحدة منهن (٧)، لأن كل واحدة منهن ليس لها صاحبة مصدقة وان صدق واحدة منهن (٧) وكذب ثلاثا طلقت كل واحدة من المكذبات طلقة لأن لكل (٨) واحدة منهن صاحبة مصدقة ، ولم تطلق المصدقة لأنه ليس لها صاحبة قد ثبت حيضها . ولو صدق اثنتين (٩) وكذب اثنتين (٩) طلقت كل واحدة من المصدقتين

(١) ك : طلقت المكذبة دون المصدقة .

(٢) وهذا هو الصحيح في المذهب . وفي وجه : تطلق الضرة كذلك .

انظر : روضة الطالبين ، ١٥٤/٨ ؛ المراجع السابقة .

(٣) ك : ثبت .

(٤) ك : وتصديق .

(٥) ك : وعندي .

(٦) انظر : روضة الطالبين ، ١٥٦/٨ .

(٧) ساقطة من : ك .

(٨) ط : كل .

(٩) ك : اثنتين .

طلقة (١) واحدة ؛ لأن لكل واحدة منهما صاحبة مصدقة وطلقت (٢) كل واحدة من المكذبتين طلقتين لأن لكل واحدة منهما صاحبتين مصدقتين .
وان كذب واحدة وصدق ثلاثا طلقت المكذبة ثلاثا ، لأن لها ثلاث صواحب مصدقات ، وطلقت كل مصدقة طلقتين لأن لها صاحبتين مصدقتين (٣) .

[١٢] مسألة (٤)

لو قال لأربع نسوة : أيتكن لم أطأها اليوم فصواحباتها طوالق نظر :
فان لم يطأهن كلهن الى آخر النهار طلقن (٤) ثلاثا ثلاثا (٥) لأن لكل واحدة منهن (٦) ثلاث صواحب لم يطأهن .
وان وطىء واحدة منهن فى اليوم طلقت ثلاثا لأن لها ثلاث صواحب لم (٧) يطأهن وطلقت (٨) كل واحدة من الباقيات طلقتين لأن لكل واحدة منهن صاحبتين غير موطوءتين .

-
- (١) ساقطة من : ط .
(٢) ك : فطلقت .
(٣) انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧٠ ؛ روضة الطالبين ، ١٥٤/٨ - ١٥٥ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣١٦/٣ - ٣١٧ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٢٣/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٩/٧ - ٣٠ .
(٤) ك : ومثله .
(٥) ك : طلقهن .
(٦) ساقطة من : ك .
(٧) ط ، بعدها : صاحبة مصدقة وطلقت كل واحدة من المكذبتين طلقتين لأن لكل واحدة منهما . أ.هـ .
وهذا انتقال نظر أو سهو من الناسخ ، لأن هذا الكلام كان قد مر فى المسألة السابقة وتابع لها ، ولا مكان له هنا .
(٨) ك : ولم .
(٩) ط : فطلقت .

(١) وان وطىء اثنتين طلقت كل موطوءة طلقتين^(١) وطلقت كل من لم توطأ طلقة .

وان وطىء ثلاثا طلقت كل موطوءة طلقة لأن لكل واحدة منهن^(٢) صاحبة غير موطوءة ولم تطلق التي لم توطأ ؛ لأنه ليس لها صاحبة غير موطوءة^(٣) . [ك/ ١٢٠]

[١٣] مسألة

إذا كان له زوجتان حفصة وعمرة ، فقال لعمرة : إذا طلقت حفصة فأنت طالق ، ثم قال لحفصة : إذا طلقت عمرة فأنت طالق ، فقد علق طلاق كل واحدة منهما بطلاق صاحبتها .

فان بدأ بطلاق عمرة طلقت بالمباشرة وطلقت حفصة بوقوع الطلاق على عمرة ثم عاد الطلاق على عمرة فطلقت ثانية لأن حفصة طلقت بصفة تأخرت عن عقد الصفة لعمرة فهو محدث للطلاق^(٤) عليها بعد عقد الصفة . ولو بدأ بطلاق حفصة طلقت بالمباشرة ، وطلقت^(٥) عمرة بوجود الصفة وهى وقوع الطلاق على حفصة ولم يعد الطلاق على حفصة لأن عمرة طلقت بصفة تقدمت عقد الصفة لحفصة وهو^(٦) لم يحدث الطلاق عليها بعد تطليقه^(٧) حفصة .

وان عقد الصفة لحفصة قبل عمرة فقال لعمرة : إذا طلقتك فحفصة طالق ،

(١) غير ظاهرة فى : ك .

(٢) ساقطة من : ك .

(٣) انظر : الشرح الكبير ، ج : ١١ ، ل : ١٣٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٩٤/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٣١/٣ .

(٤) ك : الطلاق .

(٥) ط : فطلقت .

(٦) ك : فهو .

(٧) ك : تطلقه .

وقال حفصة : اذا طلقتك فعمرة طالق فبدأ بطلاق حفصة طلقت بالمباشرة وطلقت عمرة لوجود^(١) الصفة وعادت الصفة على حفصة فطلقت ثانية . وان بدأ^(٢) بطلاق عمرة طلقت بالمباشرة وطلقت حفصة لوجود الصفة ولم يعد الطلاق [ط/٩٦] على عمرة لما ذكرناه^(٣).

[١٤] مسألة

اذا قال لزوجته : اذا بدأتك بالكلام فأنت طالق ، وقالت هي : ان بدأتك بالكلام فعبدي حر . فقد انحلت يمين الزوج لأنها بدأتها بالكلام فلا يتصور بعده^(٤) وجود البداء منه ويمين المرأة باقية فاذا بدأتها بالكلام عتق عبدها^(٥).
ولو قال لها : أنت طالق ان حلفت^(٦) بحرية عبدي ثم قال لعبده :

(١) ك : بوجود .

(٢) ك : بدأه .

(٣) انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٨ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١١ ، ل : ٨٥-٨٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٣١/٨ ؛ الغاية القصوى ، ٨١٠/٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٠٨/٣ .

(٤) ط : بعد .

(٥) فلو كلمها ثم كلمته فلا طلاق ولا عتق .

وانظر : التنبيه ، ١٨٠ ؛ المهذب ، ٩٨/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧١ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١١ ، ل : ٨٥ ؛ روض الطالبين ، ١٩٥/٨ ؛ الغاية القصوى ، ٨١١/٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٣١/٣ .

(٦) من أنواع تعليق الطلاق ، التعليق بالخلف ، وفي معناه قال ابن سريج - وتابعه جمهور الأصحاب - الخلف : ماتعلق به منع من الفعل أو حث عليه ، أو تحقيق خير وجلب تصديق . ومثاله : أن يقول : اذا حلفت أو ان حلفت بطلاقك فأنت طالق . ثم قال بعده : ان ضربتك أو ان كلمت فلانا أو ان لم أفعل كذا أو =

أنت حر ان حلفت بطلاق امرأتى طلقت المرأة ولم يعتق العبد لأنه قد حلف بحرية عبده بعد الحلق بطلاق امرأته فوجدت صفة الطلاق ولم يحلف بالطلاق بعد الحلف بالحرية فلم يوجد صفة الحرية . ولو عكس ذلك فبدأ بالعبد وقال : ان حلفت بالطلاق فأنت حر ، ثم قال لها : ان حلفت بحرية عبدي فأنت طالق عتق العبد ولم تطلق المرأة لما ذكرناه .

[١٥] مسألة

اذا قال لها : ان (١) ولدت ذكرا فأنت طالق [ك/١٢١] طلقة واذا (٢) ولدت أنثى فأنت طالق طلقتين فولدت ذكرا وأنثى نظر :
فان ولدتهما معا بأن أطلع الجميع رؤوسهما مكانا واحدا طلقت ثلاثا (٣)، وان ولدت الأنثى (٤) أولا طلقت به (٥) طلقتين ولم تطلق بوضع

= ان لم يكن هذا كما قلت ، فأنت طالق ، فالحكم أن يقع الطلاق المعلق بالحلف في الحال ، لأن هذا حلف ، ثم ان وجد الضرب أو غيره مما علق عليه وقعت طلقة أخرى ان بقيت في العدة . انظر : روضة الطالبين ، ١٦٧/٨ .

(١) ك : اذا .

(٢) ك : فاذا .

(٣) لوجود الصفتين معا وهى زوجة ، وتعتد بالأقراء .

انظر : الشرح الكبير ، ج : ١١ ، ل : ٩٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٣/٨-١٤٤ .

وانظر في حكم المسألة كذلك : الاقناع ، ١٥١ ؛ المهذب ، ٩٢/٢ ؛ الوسيط ، ج :

٣ ، ل : ٦٩-٧٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣١٣/٣ ؛ فتح الجواد ،

١٥٩/٢ .

(٤) ك : أنثى .

(٥) ك : بها .

وبوضع الذكر تنقضي العدة وتبين به ، هذا على المذهب وفي قول آخر تطلق

طلقة أخرى وتعتد بالأقراء .

انظر : الشرح الكبير ، ج : ١١ ، ل : ٩٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٣/٨ ؛ المراجع

السابقة .

الذكر بعده لأنها تبين به (١). وان ولدت الذكر (٢) أولا طلقت به واحدة (٣) ولم تطلق بوضع الأنثى بعده لأنها تبين به (٤)، فان أشكل السابق منهما طلقت واحدة ، لأنها اليقين والورع أن يلزم نفسه طلقتين (٥).
وان ولدت ثلاثة أولاد نظر :

فان وضعت أولا ذكرا ثم ذكرا ووضعت في الثالث ذكرا أو أنثى طلقت واحدة بالأول ولم تطلق بالثاني شيئا لأنه اذا طلقت بولادة الذكر مرة لم تطلق بها مرة أخرى لأن لفظة "ان" و"اذا" ليست للتكرار (٦) ولم تطلق بالثالثة (٧) شيئا لأنها تبين به والطلاق لا يقع بعد البيونة (٨) ولا معها وانما يقع قبلها .

وان وضعت أولا أنثى ثم أنثى ووضعت في الثالثة ذكرا أو أنثى طلقت طلقتين بالأولى (٩) ولم يتكرر بالثانية شيء وبانت بالثالثة .
وان وضعت أولا ذكرا ثم أنثى ثم ولدت ذكرا أو أنثى طلقت ثلاثا على التفصيل الذى ذكرناه ، وكذلك ان (١٠) وضعت أولا أنثى ثم ذكرا ثم أنثى طلقت ثلاثا .

-
- (١) ك : بها .
(٢) ك : ذكرا .
(٣) ط : واحدا .
(٤) فتتقاضى بها العدة . والحكم الذى ذكره المصنف هنا هو المذهب ، وفي قول آخر تطلق بالأنثى طلقتين آخرين ، وتعتد بالأقراء كما تقدم .
انظر : المراجع السابقة .
(٥) وان احتمل المعية فالورع تركها حتى تنكح زوجا غيره .
انظر : الشرح الكبير ، ج : ١١ ، ل : ٩٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٤/٨ .
(٦) تقدم الكلام على مثل ذلك في المسألة الحادية عشر من كتاب الحج من هذا الكتاب
(٧) ك : بالثانية .
(٨) ك : البيتوتة .
(٩) ك : بالأولة .
(١٠) ك : اذا .

ولو ولدت أولا ذكرا ثم وضعت^(١) أنثيين معا لم تطلق أكثر من واحدة .

ولو^(٢) ولدت أولا أنثى ثم ولدت ذكرين معا طلقت طلقتين^(٣) فقس عليه ان شاء الله .

[١٦] مسألة

إذا قال لزوجته قبل الدخول : أنت طالق وطالق طلقت واحدة وبانت بها ولم تقع الثانية^(٤) .

وقال ابن أبي هريرة^(٥) : تقع طلقتان لأنه لم يقطع كلامه فهو كما لو قال : أنت طالق طلقتين ولا يصح ذلك لأنه قد انقطع الكلام بعضه من بعض معنا وان لم ينقطع لفظا .

ولو قال لها^(٦) : إذا دخلت الدار فأنت طالق وطالق فدخلت الدار وقعت طلقتان في أصح الوجهين^(٧) ؛ لأن كل واحدة من الطلقتين تقع

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ك : وان .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) وكذلك الحكم لو قال : أنت طالق طالق ، أو أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، أو أنت طالق بل طالق وطالق ونحو ذلك . فلا يقع الا طلقة ، لأنها تبين بها . هذا على المذهب . وفي وجه وقول قديم انه كما لو قاله لم دخول بها ، ففي مسألة الكتاب على هذا يقع طلقتان كما هو قول ابن أبي هريرة .

انظر : مختصر المزني ، ١٩٣ ؛ المذهب ، ٨٥/٢-٨٦ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٢ ؛ حلية العلماء ، ٥٧/٧-٥٨ ؛ روضة الطالبين ، ٨٠-٧٩/٨ ؛ مختصر من قواعد العلائي ، ٤٦٦/٢ .

(٥) انظر نسبة القول اليه في : المذهب ، ٨٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ٥٧/٧-٥٨ .

(٦) أي لزوجته قبل الدخول بها .

(٧) انظر : روضة الطالبين ، ٨٠/٨ ؛ المراجع السابقة .

بدخولها الدار من غير ترتيب ، بخلاف مالو واجهها بالطلاق (١) فان الأولى (٢) تسبق فتبين بها فلاتلحقها الثانية لحصول البيونة بالأولى .

[١٧] مسألة [٩٧/ط]

إذا قال [ك/١٢٢] لغير المدخول بها : أنت طالق طلقة ونصف طلقة (٣) ، طلقت واحدة لأنه عطف النصف على الطلقة (٤) . وقد (٥) بانت بها فهو كما لو قال لها : أنت طالق طلقة وطلقة (٦) .

ولو قال لها : أنت طالق طلقتين الا نصفاً وقعت طلقتان في أصح الوجهين (٧) ، لأنه لما استثنى النصف من الطلقتين (٨) بقيت طلقة ونصف تكمل (٩) طلقتين بخلاف المسألة قبلها فانه رتب النصف على الأول وهاهنا

(١) على نحو ما ذكره في أول المسألة بقوله لها : أنت طالق وطالق . ففرق في الحكم بين المسألتين . ونحو هذه المسألة الثانية مالو قال لغير المدخول بها : أنت طالق ثلاثاً ، فانهنا هنا تقع ثلاثاً لأنها وقعت جميعاً ولم تقع مرتبة . وهذا مانص عليه في المزني ، وقال النووي : لاخلاف فيه .

انظر : مختصر المزني ، ١٩٣ ؛ روضة الطالبين ، ٨٢/٨ ؛ المراجع السابقة .

(٢) ك : الأولى .

(٣) ساقطة من : ط .

(٤) ك ، بعدها : الواحدة .

(٥) ط : فقد .

(٦) تقدم توجيه هذا الحكم . انظر : المراجع السابقة في المسألة السابقة ؛ المذهب ، ٨٧/٢ .

(٧) هذا هو الصحيح . وقيل : طلقة .

انظر : المذهب ، ٨٧/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٤ ؛ حلية العلماء ، ٦٤/٧ ؛

روضة الطالبين ، ٩٥/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٩٠/٣ ؛ تحفة

المحتاج ، ٦٦/٨ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٠١/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٥٩/٦ .

(٨) ط : طلقتين .

(٩) ط : فكمل .

أوقع الطلقة والنصف بكلمة واحدة من غير عطف .
 فان قيل : كان يجب أن يكمل الاستثناء فيعود الى طلقة .
 قيل : لم يبين وقوع الطلاق على التكميل ، وانما بنى ايقاعه على
 التكميل^(١) فلم يجب تكميل الاستثناء لذلك .

[١٨] مسألة

إذا (٢) تزوج الابن أمة أبيه (٢) وقال لها سيدها (٣) : إذا مت فأنت حرة ،
 وقال لها الزوج : إذا مات أبى فأنت طالق ، فمات الأب نظر :
 فان خرجت من الثلث عتقت وطلقت لمصادفة الطلاق حرיתה وان لم
 تخرج من الثلث ولم يحزها الباكون من الورثة لم يقع الطلاق (٤) ؛ لأن
 نكاحها يفسخ بملك الابن جزءا منها فلا يصادف الطلاق محل الوقوع .
 وهذا كما لو قال لزوجته : إذا مت فأنت طالق لم تطلق بعد الموت
 لأنها تبين بالموت (٥) .
 وان أجاز (٦) الورثة عتقها بنى على القولين في الاجازة (٧) .

-
- (١) لعله لو عبر بقوله : ان النصف يكمل في الايقاع دون الرفع فهو فيه لاغ ، لكان
 أوضح والله أعلم . وهى عبارة العبادى فى حاشيته على مسألة مشابهة .
 وانظر : تحفة المحتاج مع حاشية العبادى ، ٦٦/٨ .
- (٢) ك : زوج الأب أمته ابنه .
- (٣) ساقطة من : ك .
- (٤) على الأصح . وقيل : يقع سواء كان على السيد دين مستغرق أم لا . وقيل : ان
 كان دين مستغرق نفذ الطلاق تفريعا على أن الدين يمنع انتقال الملك الى الوارث .
 وانظر : المهذب ، ٩٧/٢ ؛ الوجيز ، ٦٩/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧١ ؛
 روضة الطالبين ، ١٧٣/٨ - ١٧٤ .
- (٥) انظر المسألة الثامنة من هذا الكتاب (الطلاق) .
- (٦) ط : أجازت .
- (٧) تقدم الكلام عليها فى المسألة السادسة عشر من كتاب الوصايا ، وأن الأظهر أنها
 تنفذ .

فان قلنا : هي تنفيذ للوصية (١) كان العتق مستفادا من جهة الأب فطلقت (٢) لأنه (٣) لا يملكها ولاجزءا منها .

وان قلنا : هي ابتداء هبة من جهتهم لم تطلق لأنها بانت بدخولها في ملكه .

وقال الشيخ أبو حامد (٤) رحمه الله (٥) : اذا لم تخرج من الثلث ولم يجزها باقي الورثة طلقت لأن الطلاق يقع عقيب الموت والفسخ يترتب على الملك فيكون الطلاق سابقا . ولايصح ذلك لأن الملك يحصل عقيب الموت ويتعلق به الفسخ من غير مهلة ، وذلك يمنع وقوع الطلاق لأنهما يتنافيان (٦) .

[١٩] مسألة

اذا قال لها : أنت طالق ثلاثا ثم قال : كنت نويت بقلبي الا واحدة لم يتعلق بدعواه حكم ، ولم يقبل ذلك لافي الحكم ولافي الباطن (٧) .

(١) ك : الوصية .

(٢) ساقطة من : ط .

(٣) ط : فاته .

(٤) هو العلامة الامام أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد ، أبو حامد الاسفراييني ، امام الشافعية في زمانه ، وشيخ طريقة العراق ، حافظ المذهب . كان يحضر دروسه أكثر من سبعمائة متفقة . أفتى وهو ابن سبعة عشر عاما . له "التعليقة" في نحو خمسين مجلدا . كانت وفاته رحمه الله سنة ٤٠٦ هـ .

انظر : طبقات الفقهاء ، ١٢٣ ؛ طبقات الشافعية ، لابن الصلاح ، ٣٧٣/١ ؛ المنتظم ، ٢٧٧-٢٧٨ ؛ سير أعلام النبلاء ، ١٧/١٩٣ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ، ٢٤/٣ ؛ البداية والنهاية ، ٢/١٢ .

(٥) انظر نسبة القول اليه في : المذهب ، ٩٧/٢ .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) على الأصح ؛ لأنه نص في العدد كما سيأتي في كلام المصنف . =

ولو كانت له أربع نسوة فقال : أنتن طوالق وادعى أنه عزل احدهن [ك/١٢٣] بنية دين في الباطن^(١).

والفرق بينهما : أن الثلاث نص في العدد فلا يجوز أن يرفع بنيته لفظا منصوفا عليه^(٢)، بل يكون الحكم للنص ويسقط حكم النية^(٣) كما يسقط القياس^(٤) بالنص وليس^(٥) كذلك في المسألة الأخرى فان قوله : "أنتن" ليس بنص في الأربع وإنما هو عموم ذكر^(٥) أنه أراد به الخصوص فدين في الباطن^(٦) بخلاف المسألة الأولى فإنه نص في العدد ، فوزانه^(٧) من المسألة الثانية أن يقول : أربعتكن طوالق ، لما نص على العدد لم تؤثر فيه النية^(٨).

[٢٠] مسألة

إذا قال لها : ان لم أطلقك اليوم فأنت طالق اليوم ففيه وجهان : أحدهما : لا يقع الطلاق لأنه جعل الشرط^(٩) عدم طلاقها في اليوم ،

= انظر : التنبيه ، ١٧٧ ؛ المهذب ، ٨٨/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٥٤-٥٥ ؛ حلية العلماء ، ٦٩/٧-٧٠ ؛ روضة الطالبين ، ١٩/٨-٢٠ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٦٩/١-٧٠ ؛ مختصر من قواعد العلائي ، ٤٧٩/٢ .

- (١) على الأصح .
- انظر : المراجع السابقة .
- (٢) ط : وعليه .
- (٣) غير ظاهر في : ط .
- (٤) ط : في النص ليس .
- (٥) ك - في الهامش - ، بعدها : في العدد بالنص وزعم أنه أراد به .
- (٦) ط : الباطل .
- (٧) ك : فوراثة .
- (٨) انظر : المراجع السابقة .
- (٩) ك : شرط .

ولا (١) يعلم ذلك الا عند انقضاء اليوم ، فاذا (٢) انقضى اليوم لم تطلق لئلا يؤدي الى أن تطلق قبل وجود الشرط .

والثاني : يقع الطلاق لأن معناه ان فاتني طلاقك اليوم فأنت طالق . فاذا بقى جزء يسير من النهار لا يمكنه أن يطلقها [ط/٩٨] فيه فقد فاتته طلاقها وذلك الجزء محل وقوع (٣) الطلاق عليها فيه فتطلق (٤) ، كما لو قال لها : اذا لم أطلقك فأنت طالق فانها تطلق في آخر جزء من أجزاء حياتها (٥) فأما اذا قال لها : أنت طالق اليوم اذا جاء غدا ، فانها لا تطلق (٦) لأنه جعل الشرط فيه مجيء غد ، فلو طلقت في اليوم لطلقت (٧) قبل وجود الشرط . وذلك لا يجوز بخلاف ما لو قال : أنت طالق قبل موتي بشهر فعاش (٨) شهرا وشيئا (٩) ثم مات حيث طلقت قبل موته بشهر (١٠) ، لأن هناك لم يجعل

(١) ك : فلا .

(٢) ك : واذا .

(٣) ك : لوقوع .

(٤) قال النووي - بعد ذكره لهذا الوجه - : هذا الثاني أفقه ، وهو المختار .

وانظر : المهذب ، ٩٧/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧٣ ؛ حلية العلماء ، ٩٦/٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٤/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣١٠/٣ ؛ فتح الجواد ، ١٥٧/٢ .

(٥) هذا على أحد القولين ، لكن هذا الحكم قطعوا به في لو علقه بحرف "ان" كقوله : ان لم أطلقك فأنت طالق ، لأن أدوات التعليق كلها تقتضي الفور في طرف النفي الا لفظة "ان" فانها للتراخي . روضة الطالبين ، ١٣٣/٨-١٣٤ .

وانظر : مختصر المزني ، ١٩٣ ؛ المهذب ، ٩٣/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٨ ؛ روضة الطالبين ، ١٣٣/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٠٩/٣-٣١٠ ؛ فتح الجواد ، ١٥٧/٢ .

(٦) على الأصح وهو أشبه بالتعليق المحال .

انظر : المهذب ، ٩٥/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٣/٨ .

(٧) ك : طلقت .

(٨) ط : وعاش .

(٩) ك : أو شيئا .

(١٠) انظر : المهذب ، ٩٦، ٨٧/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٥-١٢٦ .

ذلك شرطاً في وقوع الطلاق قبله ، وإنما أخبر أنه إذا مات فهي طالق قبله .
ولو^(١) قال لها : أنت طالق أمس رجع إليه ، فإن قال : أخبرت بأنها
قد^(٢) طلقت من^(٣) أمس قبل^(٤) ، وإن^(٥) قال : أردت به إيقاع الطلاق
اليوم في أمس ففيه وجهان :
أحدهما : يقع الطلاق في الحال^(٦) ويلغوا قوله أمس .
والثاني : لا يقع لأنه ، صفة^(٧) مستحيلة .

[٢١] مسألة

إذا قال للمدخول بها : أنت طالق طلقة بعدها طلقة ، وقعت طلقتان ،
وكذلك إذا قال قبلها طلقة ، وقعت طلقتان^(٨) إلا أن تعليلهما^(٩) يختلف فيه .

-
- (١) ك : لو .
(٢) ساقطة من : ط .
(٣) غير ظاهرة في : ك .
(٤) على المذهب المنصوص ، وقيل قولان ، ثانيهما : لا يقع .
انظر : الأم ، ١٨٤/٥ - ١٨٥ ؛ مختصر المزني ، ١٩٣ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٧ ؛
روضة الطالبين ، ١٢٠/٨ ؛ فتح الجواد ، ١٥٦/٢ .
(٥) ك : فإن .
(٦) هو الصحيح كما قال في الروضة . وقال في الأم : " وفيه قول آخر للشافعي أنه
إذا قال لها أنت طالق أمس وأراد إيقاعه الساعة في أمس فلا يقع به الطلاق لأن
أمس قد مضى فلا يقع في وقت غير موجود " ، ١٨٥/٥ .
وانظر : مختصر المزني ، ١٩٣ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٧ ؛ روضة الطالبين ،
١٢٠/٨ ؛ فتح الجواد ، ١٥٦/٢ .
(٧) ساقطة من : ط .
(٨) انظر : الأم ، ١٨٦/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٩٤ ؛ المهذب ، ٨٧/٢ ؛ الوجيز ، ٦٠/٢ ؛
حلية العلماء ، ٦٢/٧ - ٦٣ ؛ روضة الطالبين ، ٨١/٨ ؛ منهج الطلاب مع شرحه
فتح الوهاب بحاشية الجمل ، ٣٤٤/٤ .
(٩) ط : تعليلها .

فقال أبو اسحاق^(١): يقع بقوله : أنت [ك/١٢٤] طالق واحدة وقوله : قبلها طلقة اخبار عن وقوع طلقة أخرى قبلها فتقع احدهما بالايقاع ، والأخرى بالاقرار^(٢).

وقال ابن أبي هريرة^(٣): تقع الطلقتان بالايقاع لأن قوله : قبلها طلقة مثل قوله : أنت طالق أمس^(٤) فتلغوا الصفة وتطلق في الحال .
فعلى هذا اذا قال لها : أنت طالق طلقة قبلها طلقة وبعدها طلقة فانها^(٥) تقع الثلاث^(٦). وتكون عند أبي اسحاق طلقتان بالايقاع وواحدة بالاخبار ، ويكون الثلاث بالايقاع عند ابن أبي هريرة .

[٢٢] مسألة

اذا قال : أنت طالق ان شاء الله لم يقع^(٧) لأنه علقه على مشيئة من

-
- (١) نسب هذا القول اليه كذلك في : المهذب ، ٨٧/٢ ، حلية العلماء ، ٦٢/٧ .
(٢) وهذا الوجه - في كيفية تعاقبهما - أصح .
انظر : روضة الطالبين ، ٨١/٨ .
(٣) نسب اليه هذا القول كذلك في : المهذب ، ٨٧/٢ ، حلية العلماء ، ٦٢/٧ .
(٤) تقدم الكلام عليها في المسألة التاسعة والعاشر من هذا الكتاب .
(٥) ك : فانه .
(٦) انظر : المهذب ، ٨٧/٢ ، روضة الطالبين ، ٨٢/٨ .
(٧) قال في روضة الطالبين : " اذا قال : أنت طالق ان شاء الله ، نظر : ان سبقت الكلمة الى لسانه لتعوده لها كما هو الأدب ، أو قصد التبرك بذكر الله تعالى ، أو الإشارة الى أن الأمور كلها بمشيئة الله تعالى ولم يقصد تعليقا محققا ، لم يؤثر ذلك ووقع الطلاق ، وان قصد التعليق حقيقة لم تطلق على المذهب ، ومنهم من حكى قولاً آخر " ، ٩٦/٨ .
وانظر في حكم المسألة : الأم ، ١٨٧/٥ ، مختصر المزني ، ١٩٤ ، المهذب ، ٨٨/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٤ ؛ حلية العلماء ، ٦٧/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٩٦، ١٨/٨ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٨٧٠/٢ .

له مشيئة صحيحة ولا يعلم^(١) وجودها فهو كما لو قال : أنت طالق ان شاء زيد ولم يمكن الرجوع اليه^(٢).

فان قيل : قد علمنا مشيئة الله تعالى حيث أنطقه اذ لو لم^(٣) يشأ لأسكنه .

قيل : لو شاء لأنطقه مطلقا ، ولما أنطقه بلفظ الاستثناء ولم يسكنه^(٤) عن الاستثناء^(٤) لم نعلم مشيئته .

فان قيل : اذا^(٥) قال : ان صعدت السماء فأنت طالق طلقت في الحال لأنه علقه على صفة مستحيلة^(٦) كذلك هاهنا وجب أن تطلق لأنه علق على مشيئة من لاسبيل الى^(٧) معرفة مشيئته^(٧) من جهته فهي مستحيلة بخلاف مالمو علقه على مشيئة زيد .

قيل : اذا علقه على الصعود الى السماء لم تطلق في أحد الوجهين^(٨) وتطلق^(٩) في الوجه الآخر . فعلى هذا الفرق^(١٠) بينهما : أن هناك وقعت الاستحالة في نفس الصفة فلم تمنع الوقوع ، وهاهنا لم توجد^(١١) الاستحالة في نفس الصفة^(١٢) لأنه علقها على مشيئة من له^(١٣) المشيئة الصحيحة^(١٣) ، وانما^(١٤) دخل الفساد في معرفتها ، فانعقدت الصفة ولم تقع الى أن يعلم وجودها .

-
- | | |
|------|--|
| (١) | ك : فلا . |
| (٢) | انظر : المراجع السابقة . |
| (٣) | ساقطة من : ك . |
| (٤) | ك : عنه . |
| (٥) | ك : ان . |
| (٦) | مر الكلام على هذه المسألة في المسألة العاشرة من هذا الكتاب . |
| (٧) | ط : معرفتها . |
| (٨) | تقدم أن هذا هو الأصح . |
| (٩) | ط : وطلقت . |
| (١٠) | ط : والفرق . |
| (١١) | ك : يؤخذ . |
| (١٢) | ساقطة من : ك . |
| (١٣) | ط : مشيئة صحيحة . |
| (١٤) | ك : فانما . |

[٢٣] مسألة

إذا قال لزوجته : إذا قلت قولاً (١) ولم أقل مثله فأنت طالق ثلاثاً .
فقلت المرأة : أنت طالق ثلاثاً . فالوجه في الخلاص من الطلاق أن يقول لها :
أنت طالق ثلاثاً إن شاء الله (٢) ، لأنه إذا قال ذلك فقد قال [ط/٩٩]
مثل قولها وضم إليها قرينة منعت وقوع الطلاق .

[٢٤] مسألة

إذا قال لها : أنت طالق ثلاثة أنصاف طلبة وقعت طلقتان (٣) ، لأن
ثلاثة أنصاف (٤) [ك/١٢٥] طلبة إنما هي طلبة ونصف فيكمل ؛ لأن الطلاق
لا يتبعض فيقع طلقتان .

-
- (١) ط : شيئاً .
(٢) ومن طرق الخلاص كذلك أن يقول : أنت تقولين : أنت طالق ثلاثاً . أو يقول :
أنت طالق ثلاثاً من وثاق . وذكر السبكي أن المسألة اتفقت في زمان الامام الكبير
محمد بن جرير الطبري فأفتى بأنه يقول لها : أنت طالق ثلاثاً إن طلقته ، أى
يعلق طلاقها إتياء بمثل صيغتها على شرط . ثم ذكر السبكي طريقة الجرجاني في
المعايه .
وانظر : الشرح الكبير ، ج : ١١ ، ل : ١٢٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٨٤/٨ ؛ الأشباه
والنظائر ، للسبكي ، ٣٢٦/٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٢٦/٣ ؛
حاشية الجمل على فتح الوهاب ، ٣٨٥/٤ .
(٣) ك ، بعدها : أنصاف .
(٤) على الأصح . والوجه الثاني : الذي ذكره المصنف ، والثالث : يقع ثلاث طلاقات .
وانظر : المهذب ، ٨٦/٢ ؛ التنبيه ، ١٧٦ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٢-٦٣ ؛
حلية العلماء ، ٦١-٦٠/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٨٧-٨٦/٨ ؛ فتح الجواد ،
١٦٥، ١٦٣/٢ .

وقيل : تقع واحدة ، لأن الطلقة الواحدة لا يكون لها ثلاثة أصناف وإنما لها نصفان ، فيلغوا الثالث ، ولا يصح ذلك لأنه إذا قال : ثلاثة أنصاف طلقة فكأنه قال : نصف طلقة ثلاث مرات وذلك طلقة ونصف .

ويتفرع عليه إذا قال : أنت طالق ثلاثة أنصاف طلقتين فعلى قول القائل الأول تقع ثلاث طلقات^(١) لأن نصف طلقتين طلقة فكأنه^(٢) قال : أنت طالق ثلاث طلقات .

وعلى قول^(٣) الثانى : تقع طلقتان فيكون^(٤) كأنه قال : أنت طالق نصفى طلقتين . وعلى هذا لو قال : أنت طالق خمسة أرباع طلقة فعلى قول القائل الأول كأنه قال : طلقة وربيع فيقع طلقتان^(٥) ، وعلى قول الثانى تقع طلقة لأن الربع الخامس محال .

[٢٥] مسألة

إذا قال : أنت طالق^(٦) نصف وثلث وسدس طلقة^(٧) وقعت واحدة لأن جميعها^(٨) أجزاء طلقة واحدة^(٩) .

(١) هو الأصح .

انظر : المراجع السابقة .

(٢) ك : وكأنه .

(٣) ك : القول .

(٤) ط : ويكون .

(٥) وهو الأصح .

انظر : المراجع السابقة .

(٦) ك : نصفاً وثلثاً وسدساً .

(٧) ط : الجميع .

(٨) انظر : الأم ، ١٨٧/٥ ؛ الوجيز ، ٦١/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٣ ؛ روضة

الطالبين ، ٨٧-٨٨ ؛ فتح الجواد ، ١٦٣/٢ .

ولو قال : أنت طالق نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة وقعت
الثلاثة (١) لأن كل جزء مضاف (٢) إلى طلقة مفردة (٣) ، فهي (٤) أجزاء (٥)
ثلاث طلقات بخلاف ما قبلها .

ولو قال : أنت نصف ثلث سدس طلقة ولم يقل : طالق ، كان كقوله
: أنت الطلاق (٦) ، وفيه وجهان :

أحدهما : هو صريح في الطلاق ، والآخر هو (٧) كناية (٨) .

فاذا قلنا : هو صريح وقعت طلقة .

واذا قلنا : هو كناية رجع في ذلك إليه .

ولو قال : أنت طالق نصف ثلث سدس ، ولم يقل طلقة وقعت طلقة
بقوله : أنت طالق ، وكان (٩) باقي قوله كناية ، يرجع (١٠) فيها إليه (١١) .

(١) على المذهب . ونقل الغزالي وجهها : انه لا يقع الا واحدة .

انظر : المراجع السابقة ؛ المذهب ، ٨٦/٢ ؛ التنبيه ، ١٧٦ .

(٢) ك : يضاف .

(٣) ك : منفردة .

(٤) ك : وهي .

(٥) ك : جزء .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) ساقطة من : ك .

(٨) هو الأصح .

وانظر : المذهب ، ٨٣/٢ ؛ الوجيز ، ٥٣/٢-٥٤ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣/٨-٢٤ ؛

مختصر من قواعد العلائي ، ٤٤٤/٢-٤٤٥ .

(٩) ك : فكان .

(١٠) ط : فرجع .

(١١) انظر : المراجع السابقة .

[٢٦] مسألة

إذا قال : أنت طالق خمسا الا اثنتين ^(١) وقع ثلاثا ^(٢) طلقات .
وقال ابن أبي هريرة ^(٣) : يقع طلقة لأن الاستثناء يرجع الى ما يملكه ،
وهو لا يملك أكثر من ثلاثة ^(٤) . ولا يصح ذلك لأن الاستثناء يرجع الى
المنطوق به لا الى ما يملكه ^(٥) .
فعلى هذا إذا قال : أنت طالق خمسا الا ثلاثا وقع ^(٦) طلقتان . وعلى
قول ابن أبي هريرة : تقع الثلاث ، كما لو استثنى الثلاث من الثلاث .

[٢٧] مسألة

إذا قال : أنت طالق ثلاثا الا نصف طلقة ^(٧) ، أو قال طلقتين ونصفا
الا نصف طلقة ، أو قال : طلقتين ونصفا الا طلقة وقع ^(٨) الثلاث في الجميع :
أما الأول ، فانه بقى بعد الاستثناء طلقتان ونصف فكمل الثلاث .
[ك/ ١٢٦]

(١) ك : وقعت ثلاثة .

(٢) هو الأصح وبه قال ابن الحداد والطبري .

انظر : المهذب ، ٨٨/٢ ؛ التنبيه ، ١٧٦ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٤ ؛ الوجيز
، ٦٢/٢ ؛ حلية العلماء ، ٦٥/٧ ، روضة الطالبين ، ٩٤/٨ ؛ منهج الطلاب مع
شرحه فتح الوهاب مطبوع مع حاشية الجمل ، ٣٤٩/٤ .

(٣) انظر نسبة القول اليه في : حلية العلماء ، ٦٥/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٩٤/٨ .

(٤) ك : الثلاث .

(٥) ك ، بعدها : لم .

(٦) ك : وقعت .

(٧) تقع ثلاث طلقات على الصحيح ، وقيل : طلقتان .

انظر : المهذب ، ٨٧/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٤ ؛ روضة الطالبين ، ٩٥/٨ ؛
روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٩٤/٣ .

(٨) ك ، بعدها : الاستثناء .

وأما الثانى فلأنه لما قال : طلقتين ونصفا كمل الثلاث ، فلما قال بعده : الا نصف طلبة عاد الى طلقتين ونصف ثم كمل .
 وأما الثالث : فلأنه لما^(١) قال : طلقتين ونصفا ، كمل الثلاث وكان كأنه قال : طلقتين وواحدة ، فاذا قال بعده : الا واحدة فقد استثنى الواحدة^(٢) من الواحدة ، ولغا^(٣) الاستثناء ووقع الثلاث .
 ولو قال : أنت طالق ثلاثا وثلاثا الا أربعا طلقت ثلاثا^(٤) ، لأن الاستثناء يعود الى الأخير ، فيلغوا ، فهو كما لو^(٥) قال : مبارك حر وسالم حر الا سالما ، فانه يلغو استثناءه ويعتقان^(٦) .
 ولو قال : أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا اثنتين ، ففيه ثلاثة أوجه : أحدها : يقع الثلاث لأن [ط/١٠٠] الاستثناء الأول لما رفع الجميع لغا ، ولما بطل الأول^(٧) بطل الثانى لأنه تابع له .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ك : واحدة .

(٣) ك : فلنا .

(٤) اذا عطف بعض على بعض فى المستثنى أو المستثنى منه فأصح الوجهين لا يجمع فلو

قال : أنت طالق طلقتين وواحدة الا واحدة فعلى الأصح تقع هنا ثلاث ؛ لأن

الواحدة مستثناء من واحدة فيقع ثلاثا ؛ لأن من شرط الاستثناء أن لا يكون

الاستثناء مستغرقا ، فاذا استغرق فالاستثناء باطل فيقع الجميع ، ففى المثال السابق

استثناء واحدة من واحدة - ولا يقال من ثلاث لأن الأصح انه لا يجمع - فهو

مستغرق فبطل الاستثناء فبقى على ما هو اثنتان وواحدة فتقع ثلاث . وكذلك فى

مثال المصنف استثنى أربع من ثلاث فبطل الاستثناء فوقعت الثلاث .

انظر : روضة الطالبين ، ٩٢/٨ - ٩٣ .

وانظر : المهذب ، ٨٨/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٣ ؛ حلية العلماء ، ٦٦/٧

؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٩٣/٣ .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) انظر : الأم ، ١٨٧/٥ .

(٧) أى الاستثناء الأول .

والثاني : تقع واحدة ، لأن الأول لغا وعمل بالثاني .
والثالث : كأن^(١) الاستثناء الثاني يكون استثناء من الذى قبله وقد
بقى من الثلاث واحدة^(٢) ، فيكون كأنه قال : أنت طالق ثلاثا^(٣) الا
واحدة فيقع طلقتان^(٤) .

[٢٨] مسألة

إذا قال لزوجته : أنت طالق ثلاثا ، وقال^(٥) لزوجته الأخرى^(٥) : أنت
شريكتها ، وقال لثالثة^(٦) : أنت شريكها ، وقال لرابعة^(٧) : أنت شريكها ،
طلقت الأولى ثلاثا بالصريح وكان ذلك كناية في حق البواقى ، فاذا نوى
طلقت الثانية اثنتين^(٨) .

-
- (١) ك : لأن .
(٢) فبالاستثناء الأول أراد رفع الثلاث جميعا ، ثم أراد بالاستثناء الثاني أن يبقى منها
اثنتان واقعتان ، والحاصل - كما ذكر المصنف - كأنه قال أنت طالق ثلاثا الا
واحدة ، فبقى اثنتان .
(٣) ط : ثلاثة .
(٤) وهذا الوجه هو أصح الأوجه .
انظر : المهذب ، ٨٨/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٦٣-٦٤ ؛ حلية العلماء ،
٦٦/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٩٤-٩٣/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٩٣/٣ .
(٥) ك : لزوجة أخرى .
(٦) ك : لثالثة .
(٧) ك : للرابع .
(٨) ك : بائنتين .
وان لم ينو طلاقها فلا تطلق . والقول بوقوع طلقتين عليها هو أصح الأوجه عند
ابن المقرئ في روض الطالب ، والوجه الثاني : طلبة ، والثالث : ثلاث . وقال
ذكرى الأنصارى في شرحه للكتاب : أخذ الترجيح من جزم الجرجاني به في تحريره
وغيره ومن كلام القاضى أبى الطيب ، ثم قال : والظاهر أن محله إذا مانوى
الشركة في عدد الطلاق . =

لأنه جعل (١) لها طلقة ونصف فكملت (٢) طلقين ، وطلقت كل واحدة من الثالثة والرابعة طلقة .

فأما الثالثة فلأنها شريكة من وقع عليها طلقتان (٣) .

وأما الرابعة فلأنها شريكة من وقع عليها طلقة فحصل لها نصف طلقة فكملت .

وقال المزني (٤) : تطلق كل واحدة منهن ثلاثا لأنه أشركهن في الثلاث فصار لكل واحدة منهن جزء من كل طلقة فتكمل فيكون لكل واحدة ثلاث طلاقات .

وإذا آلى من (٥) امرأته ثم قال للأخرى : أشركتك معها لم يصير موليا

= وانظر : روضة الطالبين ، ٩١-٩٠/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٩٢-٢٩١/٣ ؛ تحفة المحتاج مع حاشيتي الشرواني والعبادي ، ٦٠-٥٩/٨ ؛ مغني المحتاج ، ٣٠٠/٣ ؛ نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملي ، ٤٥٤/٦ .

(١) ك : حصل .

(٢) ك : فكملة .

(٣) فحصل لها نصفها ، طلقة .

(٤) لم أجده في مظنته في مختصره ، وذكر زكريا الأنصاري كلاما للمزني نقله أبو الطيب الطبري من المنشور للمزني ، يوافق اختيار المصنف ، قال : "قال المزني في المنشور ولو طلق إحدى نساء الثلاث ثلاثا ثم قال للثانية : أشركتك معها ، ثم للثالثة : أشركتك مع الثانية ، طلقت الثانية طلقين لأن حصتها من الأولى حصة ونصف والثالثة طلقة لأن حصتها من الثانية طلقة" . فكلام المزني عنها في تشريك الثانية للأولى موافق للمؤلف وإن اختلف لفظ التشريك في الثالثة . لكن زكريا الأنصاري بعدها اعترض على القاضي بأن ما في المنشور هو بلفظ : ثم قال للثانية : أنت شريكها في هذا الطلاق ، وكذا قال في الثالثة . وأخذ من ذلك أن محل الخلاف أنه إذا نوى العدد ، أما إذا لم ينو ولم يذكره فلا يقع إلا واحدة .

انظر : روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٩٢-٢٩١/٣ ؛ تحفة المحتاج مع حاشيتي الشرواني والعبادي ، ٦٠-٥٩/٨ ؛ مغني المحتاج ، ٣٠٠/٣ ؛ نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملي ، ٤٥٤/٦ .

(٥) ساقطة من : ك .

من (١) الأخرى (٢)؛ لأنه لم يوجد في حق الثانية صريح لفظ اليمين ولا تثبت اليمين بالكناية ، ولهذا لو قال : كلما حلف فلان فعلى مثل يمينه فحلف فلان ، لم يكن هو حالفا بخلاف الطلاق . [ك/١٢٧]
 وأما اذا ظاهر من امرأته ثم قال للأخرى : اشركتك معها .
 فان قلنا : الظهار يمين لم يصير مظاهرا من الثانية . وان قلنا : ليس بيمين وانما يجري مجرى الطلاق كانت كناية وصار مظاهرا عنها بالنية (٣).

[٢٩] مسألة

اذا طلق زوجته الأمة ثلاثا ثم اشتراها ففيه وجهان :
 أحدهما : لا تحل له من غير زوج واصابة (٤)، لأنه اذا لم يستبحها بالنكاح (٥) لم يستبحها (٥) بملك اليمين .
 والثاني : تحل له لأن التحريم كان بالطلاق وذلك لا يكون الا (٦) في الزوجية (٦) وقد يستباح الوطاء بملك اليمين وان كان لا يستباح بالنكاح كوطء الأمة الكافرة .

تمت ، وهى [تسع] (٧) وعشرون مسألة

-
- (١) ك : عن .
 (٢) انظر : مختصر المزني ، ١٩٨ ؛ التلخيص ، ل : ٨١ ؛ المهذب ، ١٠٩/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٢/٨ .
 (٣) الأصح أنه يصير مظاهرا من الثانية .
 انظر : التلخيص ، ل : ٨١ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٢/٨ .
 (٤) هذا هو الصحيح من الوجهين .
 انظر : المهذب ، ١٠٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٣٣/٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٨/٧ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٧٥/٦ .
 (٥) ساقط من : ك .
 (٦) ط : بالزوجية .
 (٧) ط : تسع .

كتاب الرجعة (١)

[١] مسألة

لاتصح الرجعة في رده ولا في ردتها (٢).
وقال المزني رحمه الله (٣): اذا راجعها (٤) في الردة كان مراعا فان لم يوجد الاسلام (٥) قبل انقضاء عدتها تبينا بطلان الرجعة ، واذا وجد الاسلام في العدة تبينا صحتها . وقال : لأن الرجعة تجرى مجرى استدامة النكاح وهذا لا يفتقر الى الولي ولا الى المهر ولا الى الشاهدين (٦) في أصح

(١) الرجعة - بكسر الراء المشددة وفتحها - : مصدر رجعة المرأة ، وهي ارتجاعها ، وهي : رجوع المطلقة غير البائن الى النكاح من غير استئناف .
انظر : المطلع ، ٣٢٢ ؛ الدر النقي ، ٦٨٥/٣ .

وفي الشرع : رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص مغنى المحتاج ، ٣٣٥/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٥٣/٧ .
وانظر : الغاية القصوى ، ٨١٥/٢ ؛ فتح الوهاب مع حاشية الجمل عليه ، ٣٨٥/٤ ؛ فتح المعين مع اعانة الطالبين ، ٢٩/٤ .

(٢) فان أسلما قبل انقضاء العدة فلا بد من استئناف الرجعة خلافا للمزني كما سيأتي .
انظر : مختصر المزني ، ١٩٦ ؛ الفروق ، ل : ٢٤٠ ؛ الاقناع ، ١٥٣ ؛ التنبيه ، ١٨٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧٤ ؛ حلية العلماء ، ١٢٧/٧ - ١٢٨ ؛ روضة الطالبين ، ٢١٧، ٢١٤/٨ ؛ تحفة المحتاج ، ١٤٦/٨ - ١٤٩ .

(٣) نصه في مختصره هو : "(قال الشافعي) رحمه الله ولو ارتدت بعد طلاقه فارتجعها مرتدة في العدة لم تكن رجعة لأنها تحليل في حال التحريم (قال المزني) رحمه الله فيها نظر وأشبه بقوله عندي أن تكون رجعة موقوفة فان جمعهما قبل انقضاء العدة علمنا أنه رجعة وان لم يجمعهما الاسلام قبل انقضاء العدة علمنا أنه لارجعة لأن الفسخ من حين ارتدت" ، ١٩٦ .

(٤) ك : راجع .

(٥) ك : فاسلام .

(٦) ك : شاهدين .

القولين (١)، والردة لا تمنع استدامة النكاح .
ولا يصح ذلك لأن الرجعية (٢) محرمة الوطء ، وهو بالرجعة يستبيح (٣)
بضعها (٤)، ولا يجوز استباحة بضع مقصود في الردة كعقد (٥) النكاح .
فان قيل : أليس اذا طلق في الردة كان مراعا (٦)، كذلك اذا راجعها
في الردة .
قيل : الطلاق يتعلق بصفات (٧) فجاز أن يقف مراعا ، والرجعة عقد
لا يتعلق بصفات (٧) فلم يقف .

[٢] مسألة

تجوز الرجعة في الاحرام (٨) ولا تجوز في الردة (٩).

-
- (١) هو أظهر القولين .
انظر : المهذب ، ١٠٤/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧٤ ؛ حلية العلماء ، ١٢٧/٧ ؛
روضة الطالبين ، ٢١٦/٨ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ١٤٨/٨ .
(٢) ك : الردة .
(٣) ك ، بعدها : وطأها .
(٤) ك : وبضعها .
(٥) ك : بعقد .
(٦) اذا ارتد الزوجان أو أحدهما بعد الدخول ثم طلقها في العدة ، فالطلاق موقوف
، ان جمعهما الاسلام في العدة تبينا نفوذه ، وكان العدة من حين وقوع الطلاق
، وان لم يجمعهما الاسلام في العدة بطل الطلاق وكانت العدة من حين أسلم متقدم
الاسلام .
انظر : مختصر المزني ، ١٩٦ ؛ المهذب ، ١٠٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢١٧/٨ .
(٧) ك : بالصفات .
(٨) على الأصح .
وانظر : مختصر المزني ، ٦٦ ؛ الفروق ، ل : ٢٤١ ؛ الاقناع ، ١٥٣ ؛ الوسيط ، ج :
٣ ، ل : ٧٤ ، ٥ ؛ روضة الطالبين ، ٦٦/٧ ؛ تحفة المحتاج ، ١٥٠/٨ .
(٩) مر الكلام عليه في المسألة السابقة .

والفرق بينهما : أن تحريم الاحرام لايفضى الى زوال الملك فصحت معه الرجعة ، وتحريم الردة يفضى الى زوال [ط/١٠١] الملك فنافاه الرجعة لأن التحريم المفضى الى زوال الملك واستصلاح الملك يتنافيان .

[٣] مسألة

كل رجعية تجوز مراجعتها في عدتها الا واحدة : وهى رجعية وطئها المطلق في عدتها وقد بقى عليها قرء واحد فانه يجب عليها استئناف العدة بثلاثة أقراء^(١)، وتجوز مراجعتها في القرء الأول لأنه بقية عدة الطلاق ولايجوز مراجعتها [ك/١٢٨] في القرءين الآخرين ، لأنها عدة الوطء بالشبهة لعدة الطلاق .

[٤] مسألة

اذا وطئ الرجعية لم يحصل به الرجعة^(٢). واذا وطئ السابى المسبية

-
- (١) فلاتحصل الرجعة بالوطء ، كما سيأتى في المسألة بعدها .
وليس له مراجعتها في غير القرء الأول كما سيأتى ، لكن له تجديد النكاح فيما زاد بسبب الوطء ، ولايجوز ذلك لغيره .
وقد ذكر السبكي القاعدة ثم ذكر استثناء الجرجاني واعترض عليه بأنها في القرءين الآخرين غير رجعية ؛ اذ قد حصلت البيئونة بانقضاء القرء الثالث .
وانظر : الأم ، ٢٤٤/٥ ؛ الوجيز ، ٧١/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٢١/٨ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٣٧٩/١ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٣٩/٣-٣٤٠ .
- (٢) فلايكفى للرد الفعل من جماع وغيره ، بل لابد من الكلام .
انظر : الأم ، ٢٤٤/٥ ؛ مختصر المزنى ، ١٩٦ ؛ الفروق ، ل : ٢٣٨ ؛ الاقناع ، ١٥٣ ؛ المهذب ، ١٠٣/٢ ؛ الوجيز ، ٧١/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢١٧/٨ ؛ الغاية القصوى ، ٨١٩، ٨١٥/٢ .

كان متملكا لها (١).

والفرق بينهما : أن القصد بالرجعة استباحة البضع ، والوطء لا يدل على الاستباحة ؛ لأن الاستباحة تسبق الفعل ، بخلاف التملك بالسبي فإن القصد منه مجرد التملك دون استباحة (٢) البضع ، ولهذا (٣) يجوز أن يملك من لا يستبيح وطأها ، والوطء يدل على (٤) الملك لأنه لا يصح إلا في ملكه ، وكذلك البائع إذا وطئ الجارية في مدة الخيار قطع الخيار لأن القصد به ردها (٥) إلى ملكه (٦).

ويصح ابتداء الملك (٧) بالفعل وهو (٨) السبي والرد (٩) إلى الملك مثله ، ولا يصح أصل النكاح بالفعل فالرد إليه مثله .

وإذا أسلم عن أكثر من أربع نسوة كان له أن يختار أربعاً منهن بالوطء في أحد الوجهين (١٠) ؛ لأنه ليس يستبيح البضع بالوطء لأن أربعاً منهن

(١) هذا القول مما أخذه السبكي على الجرجاني وقال : وتبعه الروياني عليه ، وهو غريب .

وانظر في حكم المسألة : المهذب ، ٢/٢٤٢ ؛ حلية العلماء ، ٧/٦٧٠ ؛ روضة الطالبين ، ١٠/٢٦٩-٢٧٠ .

(٢) ك : الاستباحة .

(٣) ك ، بعدها : لا .

وحذفها هو الصحيح ، اذ له أن يملك غير الأصول والفروع من قرابته ولا يعتق عليه كالأخ والأخت . انظر : روضة الطالبين ، ١٢/١٣٣ .

(٤) ط : عن .

(٥) ط : رده .

(٦) ط : الملك .

وانظر : روضة الطالبين ، ٣/٤٥٠ .

(٧) ط : التحلل .

(٨) ط : وهي .

(٩) ك : فالردة .

(١٠) فالمذهب أن الوطء لا يكون اختياراً للموطوءة .

انظر : المهذب ، ٢/٥٣ ؛ الوجيز ، ٢/١٧ ؛ روضة الطالبين ، ٧/١٦٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣/١٧٢ .

مباحات^(١) له ، وإنما هو يميز^(٢) بالفعل بين الحلال والحرام ، والرجعية محرمة الوطء ، فلا يستبيح بضعها بالوطء ، وكذلك إذا طلق إحدى زوجتيه لابعينها ووطء أحديهما^(٣) ، فقد عين به الطلاق في الأخرى في أحد الوجهين^(٤) لأنه ليس يستبيح به البضع وإنما يميز به الحلال من الحرام .
وأما^(٥) إذا طلق أحدهما بعينها وأشككت عليه فإنه لا يتبين^(٦) بالوطء قولاً واحداً ؛ لأن المطلقة معينة ويلزمه الاخبار عنها^(٧) ولا يتعلق ذلك بشهوته^(٨) ، بخلاف ماله^(٩) كانت غير^(٩) معينة فإنه يفرض الطلاق في أحدهما^(١٠) بشهوته ، ووطؤه^(١٠) يدل على شهوته للموطوءة واختياره لها .

[٥] مسألة

إذا تزوجت المطلقة بعد العدة^(١١) ، ثم قال المطلق : كنت راجعتك في عدتك وصدقته^(١٢) ، لم^(١٣) يقبل لحق الزوج الثاني ، أو كذبه ثم

-
- (١) ط : مباحة .
(٢) ك : تميز .
(٣) ط : أحدهما .
(٤) والأصح أن الوطء لا يحصل به التعيين .
انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٨٥ ؛ الوجيز ، ٦٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٠٤/٨ ؛
روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٩٧/٣ - ٢٩٨ .
(٥) ك : فأما .
(٦) ط : يبين .
(٧) انظر : المراجع السابقة .
(٨) ساقطة من : ك .
(٩) ط : كان عن .
(١٠) ك : بشهوته ووطئه . ط : بشهوة ووطئه .
(١١) ط : المدة .
(١٢) ط : فصدقته .
(١٣) ط : ولم .

اعترفت (١) به (٢).
 فاذا بانت (٣) من الثاني سلمت الى الأول من غير استئناف عقد (٤)،
 كما لو قال : هذا العبد الذى فى يد فلان ، هو لفلان ، (٥) فلم يقبل (٥)،
 فملكه ، لزمه تسليمه الى فلان بالاعتراف السابق (٦).
 ولو تزوج امرأة من وليها ثم قالت المرأة : (٧) ماكنت (٧) أذنت
 للولى (٨) فيه وحلفت عليه ثم اعترفت بأنها كانت أذنت له لم تسلم الى الزوج
 الا بنكاح (٩) مستأنف (١٠).
 والفرق بينهما : أن النكاح ثابت فى المسألة الأولى لم (١١) يزل بالطلاق
 الرجعى ، فاعترافها بالرجعة يستند الى أصل ، وفى المسألة الثانية قد أنكرت
 الاذن ، والأصل أن لانكاح ، فاعترافها (١٢) بعده بالاذن لا يستند الى
 أصل (١٣).

[تمت وهى خمس مسائل]

-
- (١) ك : اعترف .
 (٢) فانه لا يقبل كذلك لحق الزوج الثانى كما تقدم .
 وانظر : المهذب ، ١٠٤/١ - ١٠٥ ؛ حلية العلماء ، ١٢٧/٧ - ١٢٨ ؛ روضة الطالبين ،
 ٢٢٥/٨ - ٢٢٦ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٤٥/٣ .
 (٣) ط : بانت .
 (٤) انظر : المراجع السابقة .
 (٥) ط : ولم يقبله .
 (٦) انظر : روضة الطالبين ، ٢٢٦/٨ ؛ أسنى المطالب ، ٣٤٥/٣ .
 (٧) ساقطة من : ك .
 (٨) ط : لولى .
 (٩) ط : نكاح .
 (١٠) على الأصح .
 انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧٥ ؛ روضة الطالبين ، ٢٢٦/٨ ؛ روض الطالب
 مع أسنى المطالب ، ٣٤٦/٣ .
 (١١) ك : ولم .
 (١٢) ك ، بعدها : له .
 (١٣) ط : الأصل .

كتاب الايلاء (١)

[١] مسألة

إذا قال لأربع نسوة : والله لاوطئتكن لم يكن موليا [ط/١٠٢] في الحال ، لأنه يمكنه وطء أيتهن شاء بغير حنث ، فإذا وطئ ثلاثا منهن تعين الايلاء في الرابعة ، لأنه لايمكنه وطؤها الا بحنث (٢) كما لو قال : والله لأأكلت أربعة أرغفة لم يحنث بأكل ثلاثة أرغفة حتى يأكل الرابع فيحنث به (٣) ، ومثله لو قال (٤) لأمتي وزوجتي (٤) : والله لاوطئتكما لم يصير موليا من الزوجة حتى يوطأ الأمة .

-
- (١) الايلاء : مصدر آلى يؤلى إيلاء : إذا حلف ، فالايلاء : اليمين .
انظر : الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ، ٣٤٨ ؛ النظم المستعذب ، ١٧٨/٢ ؛ الدر النقي ، ٦٨٧/٣ .
وعرف النووي الايلاء بأنه : حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطئها مطلقا أو فوق أربعة أشهر . منهاج الطالبين مطبوع مع مغنى المحتاج ، ٣٤٣/٣ .
وانظر : الحاوي ، ٣٣٦/١٠ ؛ الغاية القصوى ، ٨٢١/٢ ؛ الاقناع مع حاشية البجيرمي ، ٢/٤ .
- (٢) وعليه حينئذ كفارة واحدة ، لأن اليمين واحدة .
انظر : الأم ، ٢٦٩/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٩٩ ؛ التلخيص ، ل : ٨١ ؛ السلسلة في معرفة القولين والوجهين ، ل : ١٢٥ ؛ المهذب ، ١٠٩/٢ ؛ المحرر ، ل : ١٦١ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣٧/٨ ؛ منهاج الطالبين مع شرح الجلال المحلى ، ١١/٤ .
- (٣) ساقطة من : ك .
وانظر : روضة الطالبين ، ٣٦/١١ .
- (٤) ك : لزوجته وأمتي .

ولو قال لأربع نسوة : والله لاوطئت كل واحدة منكن ، كان موليا من الجميع^(١) ، لتعلق الحنث بوطء كل واحدة منهن ، كما لو قال لزوجته وأمته : والله لاوطئت كل واحدة منكما ، كان موليا من زوجته في الحال . ولايلزمه في المسألتين^(٢) معا أكثر من كفارة واحدة^(٣) ؛ لأن الحنث في الأولى^(٤) متعلق بالأخيرة ، وفي الثانية تنحل اليمين بوطء الأولى منه^(٥) ؛ لأن اليمين اذا كانت واحدة تنحل^(٦) بحنث واحد^(٧) .

[٢] مسألة

اذا قال لأربع نسوة : والله لاوطئتكن فماتت واحدة منهن بعده بطل حكم الايلاء في البواقي^(٨) ؛ لأنه يطأ البواقي^(٩) بغير^(٩) حنث ، كما لو قال : والله لاأكلت هذه الأربعة الأرغفة ففقدت^(١٠) واحدة ، انحلت اليمين ، ولو

(١) انظر : الأم ، ٢٦٩/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٩٩ ؛ الفروق ، ل : ٢٤٢-٢٤٣ ؛ المهذب ، ١٠٩/٢ ؛ المحرر ، ل : ١٦١ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣٩/٨ ؛ منهاج الطالبين مع شرح الجلال المحلى ، ١١/٤ .

(٢) مسألة مالو قال لأربع نسوة : والله لاوطئتكن ، ومسألة مالو قال لهن : والله لاوطئت واحدة منكن .

(٣) ط : واحد .

وانظر : المراجع السابقة .

(٤) ك : الأولى .

(٥) ساقطة من : ط .

(٦) ك ، بعدها : منه .

(٧) ك : واحدة .

(٨) انظر : الأم ، ٢٦٩/٥ ؛ مختصر المزني ، ١٩٩ ؛ المهذب ، ١٠٩/٢ ؛ المحرر ، ل :

١٦١ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣٨/٨ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٧٠/٧ .

(٩) ك : من غير .

(١٠) ط : ففقد .

لم يكن كذلك ولكن طلق (١) واحدة منهن (١) أو اثنتين لم يبطل حكم اليمين في البواقي (٢)؛ لأن الوطاء قد يوجد في المطلقة ، بشبهة وبزنا ، كما يوجد في الزوجة ، بخلاف الميتة فان الوطاء لا يوجد فيها ، وان وجد لم يتعلق به حكم .

[٣] مسألة

إذا كانت له زوجتان فقال ، لاحداهما : ان أصبتك فأنت طالق - وقلنا : انه يكون موليا منها - وقال للأخرى (٣) : أنت شريكها (٤) ، نظر : فان قال : أردت به أنى إذا أصبتك وأصبت الأولى (٥) طلقت [ك/ ١٣٠] الأولى لم يقبل لأنه علق طلاق الأولى بوطئها وهى صفة واحدة وضم اليها صفة أخرى وهى وطء الثانية . ولو قال : أردت به إذا أصبتك طلقت أنت كالأولى (٦) كان موليا من الثانية ، لأنه علق طلاقها بصفة فدخلته الكناية بخلاف اليمين بالله .

(١) ط : منهن واحدة .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) ك : للآخر .

(٤) مر في المسألة الثامنة والعشرون من كتاب الطلاق نحو هذه المسألة فينظر مراجع المسألة المذكورة .

(٥) ك : الأولى .

(٦) ك : كالأولى .

[٤] مسألة

إذا قال لزوجته : والله لأجامعتك إلا جماع سوء ، رجع إليه فان قال : أردت به أنى لأجامعك إلا فى الدبر ، أو قال : أردت به أن لأدخل كمال الحشفة ، كان موليا ؛ لأنه^(١) منعها يمينه الجماع الذى يخرج بمثله من الايلاء .

وان قال : أردت به ، لأجامعك إلا جماعا ضعيفا لم يكن موليا ؛ لأن بالجماع^(٢) الضعيف يتخلص من حكم الايلاء^(٣).

[٥] مسألة

إذا قال : والله لأصبتك خمسة أشهر ، فإذا مضت فوالله لأصبتك سنة ، فهما ايلاآن : منجز ومعلق بصفة فيضرب^(٤) للمنجز^(٤) ، فإذا مضت وقف ، فان فاء اليها ولم^(٥) يطأها ولم يطلق الى أن مضت خمسة أشهر تخلص من الايلاء الأول وضربت^(٦) له المدة عن الايلاء الثانى فإذا مضت المدة وقف فان وطئها أو دافع حتى مضت السنة^(٧) تخلص من الايلاء الثانى^(٨).

(١) ك ، بعدها : أراد .

(٢) ط : الجماع .

(٣) ساقطة من : ك .

وانظر فى حكم المسألة : الأم ، ٢٧٠،٢٦٦/٥ ؛ المهذب ، ١٠٧/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥١/٨ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٤٦/٣ .

(٤) ك : له المدة المنجزة .

(٥) ك : أو لم .

(٦) ك : وضرب .

(٧) ك : سنة .

(٨) ساقطة من : ط .

وان طلقها بعد المدة الأول (١) (٢) طلاقا رجعيًا (٢) فقد أوفاهما حقها (٣) وحكم اليمين باق لأنه لم يحث بعد ثم ينظر :
 فان لم يراجعها الى انقضاء عدتها أو الى انقضاء السنة (٤) خرج من الايلاء [ط/١٠٣] وان راجعها نظر (٥) :
 فان كان قد (١) بقي من مدة السنة (٤) أكثر من أربعة أشهر (٦) ضربت له المدة (٦) ، وان بقي منها أربعة أشهر فما دونها لم يضرب له مدة ثانية .
 وهذا (٧) الكلام فيه اذا كان (٨) فاء في الايلاء الأول أو اذا (٩) دافع ولم يطلق الى أن (٨) انقضت خمسة أشهر ، (١٠) فأما ان كان (١٠) طلق في الأول ولم يراجعها (١١) الى (١٢) آخر الخمسة الأشهر (١٢) ، فقد دخل وقت الايلاء الثاني ، وهي رجعية فلا يحتسب عليه المدة الى أن يراجع ، فان راجع وقد بقي (١٣) من السنة أكثر من أربعة أشهر كان موليا ، وان بقي (١٣) منها أربعة أشهر فما دونها لم يكن موليا ، فاذا مضت أربعة أشهر وقف (١٤) .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ط : طلقه رجعية .

(٣) ط : وحقها .

(٤) ك : سنة .

(٥) ك : نظرت .

(٦) ك : ضرب له مدة .

(٧) ط : هذا .

(٨) ساقطة من : ك .

(٩) ساقطة من : ط .

(١٠) ك : وأما اذا .

(١١) ط : يراجع .

(١٢) ك : خمسة أشهر .

(١٣) ك : بقيت .

(١٤) انظر في حكم المسألة : الأم ، ٢٦٧/٥ ؛ المهذب ، ١٠٨/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ،

ل : ٧٩ ؛ المحرر ، ل : ١٦٠ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٦/٨ - ٢٤٧ ؛ منهاج الطالبين

مع شرح المحلى ، ٩/٤ .

[٦] مسألة

إذا قال لزوجته : إذا (١) أصبتك فله (٢) على صوم هذا (٣) الشهر [ك/١٣١] لم يكن موليا (٤) ؛ لأننا وان قلنا : ان الایلاء بغير الله يصح في أحد القولين (٥) ، فانه اذا مضت مدة التربص لم يمكنه صوم هذا الشهر بعد الوطاء لفواته ، فهو مستحيل كما لو قال : لله (٦) على صوم أمس .

إذا ثبت انه ليس بمول ، فان لم يطأها حتى مضى الشهر فقد انحل نذره لاستحالة وتعذر امكان الوفاء به ، وان (٧) وطئها في أثناء الشهر سقط حكم مامضى منه لتعذره ، ومابقى من الشهر كان بالخيار بين أن يصومه ، وبين أن يخرج منه بكفارة يمين ؛ لأنه نذر لجاح (٨) وليس بنذر محض ولايمين (٩) محض (١٠) .

-
- (١) ك : ان .
 (٢) ك : فوالله .
 (٣) ك : هذه .
 (٤) انظر : التلخيص ، ل : ٨١ ؛ التنبيه ، ١٨٤ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣١/٨ ؛ الغاية القصوى ، ٨٢٢/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٤٤/٣ .
 (٥) هو الجديد الأظهر .
 انظر : الأم ، ٢٦٦/٥ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧٦ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣٠/٨ ؛ المراجع السابقة .
 (٦) ك : بعدها لله .
 (٧) ك : فان .
 (٨) نذر اللجاج والغضب : أن يمنع نفسه من فعل أو يحثها عليه بتعليق التزام قرينة بالفعل أو بالتارك .
 مثاله أن يقول : ان كلمت فلانا فله على صوم شهر ، أو حج ، أو اعتاق رقبة . فاذا كلمه فماذا يلزمه ؟ في المسألة طرق ، أشهرها : على ثلاثة أقوال . أحدها : يلزمه الوفاء بما التزم . والثاني : كفارة يمين . والأظهر : التخيير بين الجميع . انظر : روضة الطالبين ، ٢٩٤/٣-٢٩٥ .
 (٩) ك : يمين .
 (١٠) انظر : المراجع السابقة .

[٧] مسألة

إذا قال لزوجته : ان أصبتك فعبدى (أحر عن ظهاري^(١)) ان تظاهرت
فتقدير كلامه أن أصبتك وتظاهرت فعبدى حر عن ظهاري ، فعتق العبد
معلق بصفتين ، احدهما (٢) : بالاصابة (٣) ، (٤) والأخرى بالظهار (٤) ، والايلاء
معلق على صفة واحدة ، وهى وجود الظهار ، فاذا وجد الظهار صار
مولى (٥) لوجود الصفة ، وضربت له المدة (٦) ثم يوقف بعدها فان طلقها (٧)
فقد أوفأها حقها ، وخرج من الايلاء ، وكذلك (٨) ان وطئها خرج من
الايلاء وعتق العبد لوجود الصفتين ولم يجزه عن طهاره (٩) ، واختلفوا في
تعليله :

(١) ك : عن ظهاري حر .

(٢) ك : أحدهما .

(٣) ك : الاصابة .

(٤) ك : والثانية الظهار .

(٥) وقيل : في كونه مولى في الحال قولان ، لقربه من الحنث ، والمذهب ما جزم به
المصنف فلا يكون مولى الا اذا ظاهر بعد قوله ذلك .

وانظر : الأم ، ٢٦٧/٥ - ٢٦٨ ؛ الفروق ، ل : ٢٤٢ ؛ المهذب ، ١٠٧/٢ ؛ الوسيط

، ج : ٣ ، ل : ٧٧ ؛ حلية العلماء ، ١٣٨/٧ - ١٣٩ ؛ روضة الطالبين ،

٢٣٢/٨ - ٢٣٣ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ١٠/٤ - ١١ ؛ روض الطالب مع

أسنى المطالب ، ٣٤٨/٣ - ٣٤٩ .

(٦) ط : مدة .

(٧) ك : طلق .

(٨) ك : كذلك .

(٩) ط : الظهار .

والقول بعدم اجزائه عن الظهار متفق عليه بين الأصحاب لكن اختلفوا في التعليل

كما ذكر المصنف ، وتعليل أبى إسحاق أصح عند الأصحاب .

انظر : المراجع السابقة .

فقال أبو اسحاق^(١): إنما لم يجزه عن الظهار لأنه عتق وقع بلفظ متقدم على^(٢) الظهار ، وإنما يقع العتق عن الظهار إذا أحدث^(٣) بعده .
وقال أبو علي بن أبي هريرة^(٤): إنما لم يجزه لوقوع العتق مشتركا بين الحنث والظهار ، كما لو اشترى أباه بنية العتق عن الظهار لم يقع عن الظهار للاشتراك .

ولا يصح ذلك لأنه لم يجعل العتق مشتركا بين الحنث والظهار ، وإنما جعل الاصابة^(٥) صفة في وقوع العتق عن الظهار . إذا^(٦) ثبت هذا فإن تظاهر الرجل^(٧) من امرأته ووجبت^(٨) عليه الكفارة بالعود ، ثم قال لها : ان أصبتك فعبدى حر عن ظهاري ، وضربت له المدة وحنث بالفيئة بعدها ، وعتق العبد فهل يجزيه عن الظهار؟ يبني على التعليلين :
فعلى تعليل أبي اسحاق يجزيه عنه^(٩) لحدوث العتق بعد [ك/١٣٢] الظهار .

وعلى تعليل^(١٠) أبي علي^(١٠) بن أبي هريرة لا تجزئه عنه لوقوعه مشتركا بين الحنث والظهار .

(١) نسب القول اليه كذلك في : روضة الطالبين ، ٢٣٣/٨ .

(٢) ك : عن .

(٣) ك : حدث .

(٤) انظر : روضة الطالبين ، ٢٣٣/٨ .

(٥) ك : الاضافة .

(٦) ك : فاذا .

(٧) ك : رجل .

(٨) ك : ووجب .

(٩) وهو الأصح .

انظر : المراجع السابقة في أول المسألة .

(١٠) ساقطة من : ط .

فان قيل : اذا أجزأه في الظهار على قول أبى اسحاق فلا يكون عليه ضرر فيه (١).

قيل : في عتقه بعينه (٢) عن عبد في الذمة ضرر ؛ لأنه ربما [ط/١٠٤] كان زائد القيمة على عبد يجزىء في الظهار وربما كان له في عينه غرض .

[٨] مسألة

اذا وطئ المولى في مدة الايلاء أو بعدها لزمه الكفارة في أصح القولين (٣)، اذ ليس فيه أكثر من كونه طاعة ، ووجود الحنث يوجب الكفارة وان كان (٤) طاعة ، كما لو حلف أن (٥) لا يصلى فصلى ، ولا يلزمه الكفارة (٥) في القول الآخر (٦).

وقيل : ان كان الوطء (٥) في المدة لزمه قولاً واحداً ؛ لأن الوطء لا يجب عليه ، بخلاف ما بعد المدة ، وهذه من الشواذ ، لأن كل حنث في يمين تتعلق به الكفارة الا في هذه المسألة على هذا القول .

(١) المراد لامعنى لاعتباره مولياً مادام أنه يجزئه عن الظهار ، وقد أجاب عنه المصنف .

(٢) ط : تعيينه .

(٣) وهو الجديد وأحد قولى القديم .

انظر : الأم ، ٢٧١/٥ ؛ مختصر المزنى ، ٢٠٠ ؛ المهذب ، ١١٠/٢ ؛ الوجيز ، ٧٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣٠/٨ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٤٩/٣-٣٥١ .

(٤) ط : كانت .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) يعنى في الحالين سواء كان قبل المدة أو بعدها . وهذا أحد الطريقتين ، والآخر سيذكره المصنف .

[٩] مسألة

إذا انقضت مدة الايلاء وعفت المرأة عن المطالبة بالفيئة أو بالطلاق ،
كان لها أن ترجع بعده فتطالب (١) به (٢) .
وامرأة العنين إذا رضيت بالمقام معه بعد المدة لم يكن لها أن ترجع
فيه (٣) .

والفرق بينهما : أن الضرر (٤) بالايلاء (٥) يتجدد (٥) كل (٦) يوم ، ورضاها
انما يؤثر فيما وجب لها دون مايجب في المستأنف ، كامرأة المعسر اذا هي (٧)
رضيت بالمقام معه بغير نفقة ، كان لها أن ترجع بعده (٨) لتجدد النفقة في
كل يوم ، بخلاف امرأة العنين حيث سقط حقها بالرضى ، لأن العنة
لا تتجدد في النكاح الواحد دفعة بعد أخرى فلم يكن لها أن ترجع بعده ،
كامرأة المعسر بالصداق اذا رضيت بالمقام معه لم يكن لها أن ترجع بعده (٩) ،
لوجوده (١٠) دفعة واحدة .

-
- (١) ك : وتطالب .
(٢) انظر : مختصر المزني ، ١٩٩ ؛ المهذب ، ١١٠/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٨٠ ؛
المحرر ، ل : ١٦١ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥٤-٢٥٣/٨ .
(٣) انظر : المهذب ، ٥٠/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١١٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٩٩/٧ .
(٤) ك : في الايلاء .
(٥) ط : يتحدد .
(٦) ك ، بعدها : في .
(٧) ساقطة من : ط .
(٨) انظر : الأم ، ٩١/٥ ؛ المهذب ، ١١٠/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١١٦ ؛ روضة
الطالبين ، ٧٩/٩ .
(٩) انظر : الأم ، ٩١/٥ ؛ مختصر المزني ، ٢٣٢ ؛ روضة الطالبين ، ٧٩-٧٨/٩ .
(١٠) ك : بوجوبه .

[١٠] مسألة

إذا وقف المولى وفاء اليها بعد المدة تخلص من الايلاء وإن طلقها
تخلص من المطالبة ولم يتخلص من حكم الايلاء (١).
والفرق بينهما : أنه يحنث بالفيئة وتنحل يمينه فيسقط حكمها وبالطلاق
لا تنحل اليمين ولكنه ينظر :

فإن طلقها رجعيًا كان الايلاء (٢) [ك/١٣٣] باقيا (٣) ولكن (٤) لا يضرب
له المدة (٥) إلى أن يراجعها (٦)، وإن (٧) طلقها [بائنا] (٨) فقد انقطع حكم
الايلاء ، وهل يعود في النكاح الثاني؟ (٩) على قولين كما قلنا في الطلاق (١٠)
تمت وهي عشر مسائل

(١) انظر : المهذب ، ١١٠/٢-١١١ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧٩ ؛ روضة الطالبين ،
٢٥١، ٢٣٢/٨-٢٥٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٤٨/٣ .

(٢) ك ، بعدها : كان الايلاء .

(٣) ك : فيئًا .

(٤) ط : ولكنه .

(٥) ك : مدة .

(٦) ط : يتراجعا .

(٧) ك : فإن .

(٨) ط ، ك : ثانيا .

ولعل ما ذكرته هو الصحيح كما سيأتى والله أعلم .

(٩) ط : الباقي .

(١٠) لعله في كتاب آخر له ولم تبد لي في كتاب الطلاق من هذا الكتاب .

والمسألة هنا كما أفهمها - والله أعلم - : هو تكلم أولا عن الطلاق الرجعي بعد
الايلاء وهذا هو النظر الأول ، والنظر الثانى تكلم فيه عما لو طلقها طلاقا بائنا
فذكر أنه بذلك ينقطع حكم الايلاء ، لكن لو تزوجها بعد البينونة فهل يعود
الايلاء؟ قال : على قولين كما قلنا في الطلاق . ولعل مراده مسألة ما إذا علق
الطلاق بصفة ثم أبانها ، ثم وجدت الصفة بعدما جدد نكاحها ففى وقوع النكاح
عند ذلك ثلاثة أقوال ، أظهرها : لا يقع . قال النووى - بعدها - : وتجري
الأقوال في عود الايلاء والظهار . انظر : روضة الطالبين ، ٦٩/٨ .
وانظر في حكم المسألة : الأم ، ٢٧٣/٥ ؛ المراجع السابقة .

كتاب الظهار (١)

[١] مسألة

إذا قال لزوجته : ان (٢) تظاهرت من فلانة الأجنبية فأنت على كظهر أمي ، رجع اليه ، فان قال : أردت به أني إذا قلت لفلانة الأجنبية : أنت على كظهر أمي فأنت على كظهر أمي وقال لها ذلك صار مظاهرا من زوجته ، لوجود الصفة ، ولو لم يرد ذلك وقال لها (٣) وهي أجنبية : أنت على كظهر أمي ، لم يصير مظاهرا من زوجته (٤) ؛ لأن لفظ (٥) الظهار ينصرف الى (٦) الظهار الشرعي (٦) ، وظهار الأجنبية ليس بظهار .
وان تزوج الأجنبية (٦) ثم ظاهر (٦) منها فهل يصير مظاهرا من زوجته الأوله ؟ على وجهين ، أصحهما (٧) (٨) : يكون مظاهرا منها .

(١) الظهار : مأخوذ من الظهر ، لأنه موضع الركوب ، والمرأة مركوبة اذا غشيها الزوج . وقال بعض أهل العلم : الظهر هنا مأخوذ من العلو والتملك فالزوج يظهر امرأته : أي يعلوها بالملك والبضع . انظر : حلية الفقهاء ، ١٧٧ ؛ تهذيب الأسماء واللغات ، ١٩٦/٣ .

وشرعا : تشبيه الزوجة غير البائن بأنثى لم تكن حلا . مغنى المحتاج ، ٣٥٢/٣ . انظر : الغاية القصوى ، ٨٢٧/٢ ؛ أسنى المطالب ، ٣٥٧/٣ ؛ الاقناع مع حاشية البجيرمي ، ١٠/٤ .

(٢) ط : اذا .

(٣) ساقطة من : ط .

(٤) انظر : الأم ، ٢٧٩/٥ ؛ مختصر المزني ، ٢٠٣ ؛ المهذب ، ١١٤/٢ ؛ الوجيز ، ٧٩/٢ ؛ المحرر ، ل : ٨١ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٥/٨ - ٢٦٦ ؛ فيض الاله المالك ، ٢٥٧/٢ .

(٥) ك : اطلاق .

(٦) ط : ظهار شرعي .

(٧) انظر : روضة الطالبين ، ٢٦٦/٨ ؛ المراجع السابقة ماعدا : الأم ، ومختصر المزني .

(٨) ط ، بعدها : أن .

ومثله^(١) لو قال : اذا تظاهرت من فلانة أجنبية فأنت على كظهر أمي
ثم تزوجها فظاهر منها فانه لا يكون مظاهرا من زوجته الأولى^(٢) وجها
واحدا^(٣).

والفرق بينهما : أنه في المسألة الأولى وصف المرأة المسماة بالأجنبية
ووصفه بعد^(٤) التعيين تعريف^(٤)، وليس بشرط ، كما لو قال : والله^(٥)
لادخلت دار زيد هذه ، فدخلها بعد مازال ملكه عنها فانه يحنث .
وفي المسألة [ط/١٠٥] الأخرى لم يصفها بالأجنبية وانما جعل كونها
أجنبية شرطا حال الظهار لأنه نصبها على الحال ، وقد وجد ظهارها وهي
زوجه فلم يوجد الشرط . وان^(٦) تظاهر منها وهي أجنبية لم يكن مظاهرا
من^(٧) زوجته أيضا لعدم الظهار الشرعي^(٨).

[٢] مسألة

اذا آلى من المظاهر^(٩) منها احتسب عليه المدة من حين الايلاء^(١٠)،

-
- (١) ط : ومثله .
 - (٢) ك : الأوله .
 - (٣) وكذا لو لم يتزوجها كما سيأتي في كلام المصنف .
وانظر : المراجع السابقة .
 - (٤) صحح في هامش ك : التعريف تعيين . أهـ ولم يشطبه في النص .
 - (٥) ساقطة من : ط .
 - (٦) ك : فان .
 - (٧) ك : في .
 - (٨) انظر : المراجع السابقة .
 - (٩) ك : المضاهرة .
 - (١٠) ك : ايلاء .

واذا آلى من الرجعية لم تحتسب عليه المدة حتى تراجع (١).
والفرق بينهما : أن تحريم المظاهر منها (٢) في الزوجية ، وتحريم
الرجعية في غير الزوجية .
إذا ثبت هذا فإذا انقضت المدة (٣) وقال : أمهلوني لأكفر عن ظهاري
ثم أطأ نظر :
فإن كان تكفيره (٤) بالعتق أو بالاطعام (٥) أمهل لقصر زمانه ، وإن كان
بالصوم لم يمهل لطول زمانه (٦) ، وإن أراد الوطء ففيه وجهان :
أحدهما : لها أن تمتنع عليه ، لأنه وطء محرم (٧ كوطء الرجعية ٧).
والثاني : ليس لها ذلك ، وهو الأصح (٨) ؛ لأن تحريم وطئها بسبب
يختص به دونها ، فهو كما لو كان صائماً وأراد وطأها ليخرج به عن
الايلاء (٩) ، فعلى هذا يطؤها ويخرج به (١٠) من (١١) الأيلاء .

-
- (١) ط : راجعها .
وانظر : الأم ، ٢٧٣/٥ ، ٢٧٥ ، المهذب ، ١١٠/٢ ، الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٧٩ ؛
روضة الطالبين ، ٢٥١، ٢٢٩/٨ ، ٢٥٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٤٧/٣ ،
؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٨٨٢/٢ .
(٢) ط : فيها .
(٣) أى المدة المضروبة للمولى من زوجته التي كان قد ظاهرها .
(٤) ك : يكفره .
(٥) ك : بالطعام .
(٦) انظر : المهذب ، ١١٢/٢ ؛ التنبيه ، ١٨٥ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥٤/٨ - ٢٥٥ ؛ روض
الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٥٥/٣ - ٣٥٦ .
(٧) ط : كالوطء في الرجعية .
(٨) الأصح ان لها أن تمتنع ؛ لأنه موافقة على الحرام واعانة عليه .
انظر : المراجع السابقة .
(٩) فالأصح فيه كذلك أن لها أن تمتنع ، لما تقدم .
انظر : المراجع السابقة .
(١٠) ساقطة من : ك .
(١١) ك : عن .

وإذا قلنا : لها أن تمتنع (١) فامتنعت (١) ففيه وجهان :
 أحدهما : يتعين عليه الطلاق (٢)، لأن من خير بين شيئين إذا تعذر
 عليه أحدهما تعين عليه الآخر فيطلق .
 والثاني : لا يتعين عليه الطلاق ، لأنه إنما يتعين عليه ذلك ان لو تمكن
 من وطئها وامتنع ، وهاهنا ليس يتمكن من وطئها ، لامتناعها ، فعلى هذا
 يفىء إليها فيأة المعذورين كالمرضى (٣).

[٣] مسألة

إذا كرر الظهار في زوجته لم يحل : أما أن يكون بألفاظ متصلة (٤) أو
 متفرقة ، فإن كان بألفاظ متصلة بأن يقول : أنت على كظهر أُمى ، أنت على
 كظهر أُمى ، أنت على كظهر أُمى ، فقد حصل مع كل ظهار عود ، لعدوله
 الى لفظ (٥) الظهار عن الطلاق مع الامكان ، ثم يبني على القولين في الظهار .
 فإن قلنا : يجري مجرى الطلاق (٦) كان كما لو قال لزوجه : أنت

(١) ك : أو امتنعت .

(٢) وهو الأصح ؛ إزالة للضرر عن الزوجة ، وهو المضيق على نفسه .

انظر : المراجع السابقة .

(٣) أى كمن به مانع طبعى لاشرعى ، فالمرضى الذى لا يقدر على الوطء أو يخاف منه
 زيادة العلة يطالب بالفيأة باللسان أو بالطلاق ان لم يفىء ، والفيأة باللسان أن
 يقول : اذا قدرت فئت . ثم اذا زال المانع يطالب بالفيأة بالوطء أو بالطلاق
 تحقيقا لفيأة اللسان .

انظر : روضة الطالبين ، ٢٥٤/٨ .

(٤) ك : موصولة .

(٥) ك : ألفاظ .

(٦) هو الأصح ، قال الشافعى : "التظاهر طلاق جعل المخرج منه كفارة" ، الأم ،
 ٢٧٨/٥ - ٢٧٩ .

وانظر : روضة الطالبين ، ٢٧٦/٨ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٥٨/٣ .

طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، فيكون مظاهر بالأولى^(١) ويجب بها الكفارة ويرجع اليه في^(٢) الثانية والثالثة ، فان قال^(٣) : أردت بهما التأكيد ، لم يلزمه أكثر من كفارة واحدة^(٤) ، وان قال : أردت بهما الاستئناف ، لزمه ثلاث كفارات^(٥) ، وان^(٦) أطلق ففيه قولان ، كما قلنا في الطلاق سواء ، فان^(٧) قلنا : هو يمين لزمه بكل حال كفارة واحدة ، كما لو كرر اليمين ، فقال : والله لأصبتك ، والله لأصبتك ، والله لأصبتك ثم حنث ، فانه يلزمه كفارة واحدة^(٨).

وان كان الظهار بألفاظ متفرقة في أزمئة ، نظر^(٩) :
فان أتى بالثاني بعد أن كفر عن الأول وبالثالث^(١٠) بعد أن كفر عن الثاني ، لزمه عن كل واحد كفارة ، وان^(١١) أتى بالثاني والثالث قبل التكفير عن الأول بنى على القولين :

-
- (١) ك : بالأولة .
 - (٢) ساقطة من : ط .
 - (٣) ك : قلنا .
 - (٤) انظر : مختصر المزني ، ٢٠٣ ؛ المهذب ، ١١٥/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٨٣-٨٤ ؛ حلية العلماء ، ١٧٨/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٧٥/٨-٢٧٦ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٣٥٨/٣ .
 - (٥) هذا أحد الطريقتين . والثاني : تتعدد على الجديد ، والقديم : تتحدد . انظر : المراجع السابقة .
 - (٦) ك : فان .
 - (٧) ك : وان .
 - (٨) والقول الثاني - وهو الأظهر - تتحدد ، فلا يلزمه الا كفارة واحدة . انظر : المراجع السابقة .
 - (٩) ط : نظرت .
 - (١٠) ط : أو بالثالثة .
 - (١١) ك : فان .

فان قلنا : يجرى مجرى الطلاق لزمه لكل (١) اظهار كفارة (٢).
وان قلنا : هو يمين لزمه عن الجميع كفارة واحدة كما لو قال في
اليوم : [ط/١٠٦] والله لادخلت هذه الدار ، ثم قال في غده مثله ، ثم
حنث فانه يجزئه (٣) كفارة واحدة .

[٤] مسألة [ك/١٣٥]

يجزى في الكفارة عتق رقبة صغيرة (٤) ، ولا يجزى في الغرة عن الجنين
الا من له سبع سنين الى عشرين سنة (٥).
والفرق بينهما : أن (٦) الكفارة علق (٧) على الرقبة وهي تقع على
الصغير والكبير (٨). (٩) وفي الجنين (٩) علق الحكم (١٠) على الغرة ، وغرة الشيء

-
- (١) ك : بكل .
(٢) تقدم أن هذا هو الأصح ، والصحيح هنا هو تعدد الكفارة حتى وإن أراد بالثاني
والثالث التأكيد .
انظر : المراجع السابقة .
(٣) ك : يلزمه .
(٤) انظر : الأم ، ٢٨٢/٥ ؛ المهذب ، ١١٧/٢ ؛ الوجيز ، ٨٢/٢ ؛ المحرر ، ل : ١٦٣ ؛
روضة الطالبين ، ١٨٦، ٢٨١/٨ .
(٥) هذا أحد الأوجه . والأصح أنه يقبل من لم يبلغ حد الهرم . وقيل : لا تقبل
الجارية بعد عشرين والغلام بعد خمس عشرة سنة ، وعللوا ذلك بأنه بعد ذلك
لا يدخل على النساء .
وانظر : المهذب ، ١٩٩/٢ ؛ الوجيز ، ١٥٧/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٧٦/٩ .
(٦) ك ، بعدها : في .
(٧) ك : علقه .
(٨) ك : وعلى الكبير .
(٩) ط : والجنين .
(١٠) ساقطة من : ط .

خياره ، وأيضا فان الكفارة حق لله (١) تعالى على سبيل المواساة ، فخفف حكمهما ، والغرة حق للأدمى (٢) على سبيل العوض فتأكدت .

[٥] مسألة

هل يجزىء في الكفارة مقطوع الخنصر والبنصر (٣) معا؟ (٤)
والجواب : ان كان من كفين أجزأه (٥) ، لأنه ليس (٦) فيه ضرر بين ينقص العمل (٦) ، وان كان من كف واحد لم يجزئه لأنه يضر بالعمل ضررا بينا (٧) .

[٦] مسألة

هل يجزىء في الكفارة مقطوع أئمة (٨) واحدة؟

-
- (١) ط : الله .
(٢) ك : للآدميين .
(٣) الخنصر : الأصبع الصغرى .
والبنصر : الاصبع التى تلى الخنصر .
انظر : المطلع ، ٧٩ .
(٤) ساقطة من : ط .
(٥) ط : أجزأ .
(٦) غير ظاهر فى : ك .
(٧) انظر : الأم ، ٢٨٢/٥ ؛ المهذب ، ١١٦/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٨٤ ؛ المحرر ، ل : ١٦٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٤/٨ .
(٨) الأئمة : العقدة ، قال النووى : لك أصبع ثلاث أئمة نقله عن الشافعى . وقيل رأس الأصبع ، المفصل الأعلى الذى فيه الظفر .
انظر : النظم المستعذب ، ١٨٣/٢ ؛ المصباح المنير ، ٦٢٦/٢ ؛ تهذيب الأسماء واللغات ، ١٧٣/٤ ؛ لسان العرب ، ٤٥٥٠/٦ .

والجواب (١) : ان كان من غير الابهام (٢) أجزاءه (٣) ، وان كان من الابهام لم يجزئه ؛ لأن أئمة الابهام نصفها ، فيضر بالعمل ضررا يينا (٤).

[٧] مسألة

هل يجزىء (٥) (٦) في الكفارة (٦) مقطوع الأئمتين (٧) من (٨) اصبع واحدة (٨) ؟
والجواب : يجزىء ان كان من (٩) الخنصر والبنصر ، ولا يجزىء ان كان في (١٠) غيرهما .
والفرق بينهما : أن الخنصر والبنصر لو كانا مقطوعين (١١) جميعا (١٢)

-
- (١) ك : فالجواب .
 - (٢) الابهام : الاصبع الغليظة في طرف الأصابع .
انظر : تهذيب الأسماء واللغات ، ٣٣/٣ ؛ الدر النقي ، ٧٣٠/٣ .
 - (٣) ك : أجزاء .
 - (٤) انظر : المراجع السابقة في المسألة الخامسة ماعدا الأم .
 - (٥) ك : يجوز .
 - (٦) ساقطة من : ط .
 - (٧) ك : أئمتين .
 - (٨) ط : يد واحدة .
 - والأصبع أخص ، وعلى كل حال فقد نصوا أنه كذلك لو كان مقطوع جميع الأنامل من الأصابع الأربع - غير الابهام كما تقدم - يجزىء . لكن ان كان من اصبع واحد فكما ذكر المصنف .
انظر : المراجع السابقة في المسألة الخامسة ماعدا الأم .
 - (٩) ط : في .
 - (١٠) ك : من .
 - (١١) غير ظاهرة في : ك .
 - (١٢) ساقط من : ط .

أجزاء (١) فكذا (٢) مقطوع الأمتلئين منهما ، وفي سائر الأصابع بخلافه (٣).

[٨] مسألة

هل يجوز العتق عن الميت ؟ ينظر :
 فان (٤) كان تطوعا وكان قد (٤) أذن فيه في حال (٥) حياته جاز ، ولا يجوز
 ان لم يكن قد (٥) أذن ، لأنه يتضمن الحاق الولاية ، فلم يجوز بغير اذنه (٦) ،
 وان كان العتق عن كفارة ينظر (٧) :
 فان كان عن كفارة محتومة (٥) مرتبة وخلف مالا جاز (٨) لكل واحد ،
 لأنه (٩) قضاء دين الغير ، فلم يفتقر الى اذنه (١٠) . وان لم يخلف مالا جاز

-
- (١) ك : جاز .
 واللفظ هنا يحتمل أنهما لو كانا مقطوعين من يد واحدة أجزاء مقطوعهما ، وقد
 سبق في كلامه في المسألة الخامسة أنه لا يجزىء ، فيحمل قوله على مالهو كان
 الأصبع المقطوع من يد والآخر من أخرى .
 (٢) ك : وكذلك .
 (٣) انظر : المراجع السابقة في المسألة الخامسة ماعدا الأم .
 (٤) ط : كانا مقطوعا كان وقد .
 (٥) ساقطة من : ط .
 (٦) وحينئذ يكون العتق والولاء للمعتق .
 انظر : الوجيز ، ٢٥/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٠٧-٢٠٨ ؛ روضة الطالبين ،
 ٢٠١/٦ ، ٢٥/١١ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ١٧٤/٣-١٧٥ ؛ روض
 الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٤٩/٤ ؛ مغنى المحتاج ، ٦٩/٣ .
 (٧) ك : نظر .
 (٨) على الأصح .
 انظر المراجع السابقة .
 (٩) ط : لأن .
 (١٠) ك : الاذن .

للولى^(١) لاغير ، لأن نيته تقوم مقام نية الميت ، فيكون كأن النيابة حصلت في المال لاغير . وان كان عن كفارة تخيير ، وكان قد^(٢) أذن فيه في حياته^(٣) جاز ، وان لم يكن أذن لم يجز في أحد الوجهين ، لأنه لو كان حيا جاز له ترك العتق الى غيره ، فالمعتق في حقه كالتطوع ، وجاز ذلك في الوجه الآخر وهو الأصح^(٤) ، لأنه لو كان حيا وأعتق عن نفسه كان واجبا ، كذلك اذا فعله غيره عنه كفاه^(٥) .

[٩] مسألة

اذا دفع ستين مدا من الطعام في الكفارة الى ثلاثين مسكينا أجزأه ثلاثون مدا وارجع الزيادة^(٦) ان^(٧) كان شرط أنها عن كفارته ، ولو دفع ستين مدا الى مائة وعشرين نفسا لزمه^(٨) [ك/١٣٦] أن يتم لستين منهم تمام المد ولا يرجع مادفع الى الباقي بكل حال^(٩) .

(١) على الصحيح . وقيل : بالمنع ؛ لبعده العباداة عن النيابة ، وبعد اثبات الولاء للميت . هذا ان كان الوارث هو المتبرع ، أما الأجنبي اذا أراد التبرع بالعتق عن الميت فقيل : على الوجهين . وقيل : بالمنع قطعاً .
انظر : روضة الطالبين ، ٢٠١/٦ ؛ المراجع السابقة .

(٢) ساقطة من : ط .

(٣) ط : الحياة .

(٤) انظر : روضة الطالبين ، ٢٠١/٦ ؛ المراجع السابقة .

(٥) ساقطة من : ط .

(٦) ك : للزيادة .

(٧) ك : وان .

(٨) ك ، بعدها : لزمه .

(٩) ماطلعت عليه من كتب المذهب هو التسوية في الحكم بين المسألتين .

انظر : الشرح الكبير ، ج : ١١ ، ل : ٢٣٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٠٥/٨ - ٣٠٦ ؛
روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٧٠/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٦٦/٣ ؛ حاشية
الشرواني على تحفة المحتاج ، ٢٠١/٨ .

والفرق بينهما : أن في المسألة الأولى مازاد على المد لم يقع موقعه فجاز الرجوع فيه مع الشرط ، وفي المسألة الثانية وقع الجميع موقعه بدليل أنه لو تم لهم مدا مدا ، أجزأه ، فلم يرتجع فيه بحال .

[١٠] مسألة

إذا دفع الكفارة من وجبت عليه الى من ظاهره الفقر فبان أنه كان غنيا [ط/١٠٧] لم يجزئه في أصح القولين ، وإن دفعها الى الامام واتفق^(١) مثله للامام أجزأه .

والفرق بينهما : أن رب المال صرفها الى غير مستحقها مع القدرة على الاحتراز منه بالدفع الى الامام ، بخلاف الامام فانه لا يمكنه الاحتراز منه لأن أكثر ما عليه أن يجتهد في دفعها^(٢) الى من هو فقير عنده ، ولا يمكنه التوصل الى تعيين^(٣) الفقير^(٤) فافترقا لذلك .

وإن دفع الكفارة من وجبت^(٥) عليه الى من ظاهره الحرية^(٦) فبان عبدا ، أو الى من ظاهره الاسلام فبان كافرا أعاد قولاً واحداً ؛ لأن على الرقيق وعلى الكافر علماً ظاهراً ، وقد فرط بترك البحث ، وإن كان الدافع هاهنا^(٧) هو الامام فهل^(٨) يجب عليه^(٦) الاعادة؟

-
- (١) ك : فأنفق .
ومعنى (اتفق) أى صار للامام مثلاً صار لرب المال بأن دفعها الى من تقدم ذكره .
(٢) ك : فيدفعه .
(٣) غير واضحة في : ك .
(٤) ك : الفقر .
(٥) ك : وجب .
(٦) ط : ظاهر بالحرية .
(٧) ساقطة من : ك .
(٨) ك : هل .

على (١) قولين (٢).

[تمت وهي عشر مسائل]

(١) ط : فعلى .

(٢) قال النووي : "الحكم في الكفارة متى بان المدفوع اليه غير مستحق كحكم الزكاة" ، روضة الطالبين ، ٣٣٨/٢ . وقد مر في المسألة التاسعة عشرة والمسألة العشرين من كتاب الزكاة كلاما للمصنف في دفع الزكاة الى هؤلاء الذين ذكرهم هنا ، والحكم واحد كما ذكر الامام النووي فيراجع مع مراجعها والطرق المحكية فيها .

كتاب اللعان (١)

[١] مسألة

إذا نفى الولد (٢) في اللعان (٢) لزمه أن يقول : هذا الولد من الزنا وليس مني ، ولا يجوز أن يقتصر على أحدهما (٣) ؛ لأنه إذا قال : هو من الزنا احتمل أن يكون تأول مذهب الاصطخري (٤) ؛ في أن (٥) النكاح بغير ولي زنا ، وإن قال : ليس مني احتمل أن يكون مراده ليس مني (٥) شبهها وخلقاً فيجمع بين الكلمتين ليزيل الاحتمال .

- (١) اللعن في اللغة : الطرد والابعاد من الخير . والملاعنة : المباينة .
انظر : الصحاح ، ٢١٩٦/٦ ؛ المصباح المنير ، ٥٥٤/٢ .
وهو شرعاً : كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر الى قذف من لطم فراشه وألحق العار به ، أو الى نفى ولد .
أسنى المطالب ، ٣٧٠/٣ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٦٧/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ٩٧/٧ .
وانظر : الغاية القصوى ، ٨٣٥/٢ .
- (٢) ك : باللعان .
- (٣) لو قال : ليس مني ، لم يكف على الصحيح ، ولو قال : هو من زنا ، كفى على الأصح .
وانظر : الأم ، ٢٩١/٥ ؛ مختصر المزني ، ٢١٠ ؛ المهذب ، ١٢٧/٢ - ١٢٨ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٩٣ ؛ حلية العلماء ، ٢٣٥/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٥١/٨ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٣٧٥/٣ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٨٣/٣ ؛ نسب القول في المهذب الى أبي بكر الصيرفي ، وفي روضة الطالبين نسب القول اليهما معا والى أبي بكر الفارسي .
- (٤) انظر : المهذب ، ١٢٨/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٥١/٧ .
- (٥) ساقطة من : ك .

[٢] مسألة

إذا قذف زوجته الحامل ولاعنها^(١) ولم يذكر النسب في لعانه كان له أن ينفي الولد بعده^(٢) باللعان^(٣). ولو قذف المطلقة الحامل ثلاثاً لم يجز له اللعان على الحمل في أحد القولين^(٤) حتى تضع .
والفرق بينهما : أن في المسألة الأولى وإن لم يتحقق الحمل فليس يستفتح اللعان وإنما^(٥) يكرره ، ^(٦) وفي الثانية^(٦) يستفتح اللعان على الحمل وهو غير متحقق فلم يجز .

[٣] مسألة

إذا لاعن الزوج عن^(٧) الحمل فوضعت ولداً ثم وضعت ولداً [ك/١٣٧] آخر له دون ستة أشهر انتفى عنه الولد الثاني بلعانه كالأول^(٨).

-
- (١) ط : فلاعنها .
(٢) أى بعد اللعان الأول ، له أن يلاعن مرة أخرى لنفي الولد .
(٣) على المذهب ، وقيل : على القولين .
وانظر : المهذب ، ١٢٣/٢ ؛ الوجيز ، ٩٢/٢ ؛ حلية العلماء ، ٢٢٠/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٥٧/٧ .
(٤) والأظهر : أن له أن يلاعن كما لو كان في صلب النكاح .
وانظر : المهذب ، ١٢٤/٢ ؛ الوجيز ، ٩٢/٢ ؛ حلية العلماء ، ٢٢٣/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٣٧/٨ .
(٥) ك : إنما .
(٦) ك : والثانية .
(٧) ط : على .
(٨) انظر : المهذب ، ١٢٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٥٩/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٨٧/٣ .

ولو لاعن عن (١) ولد منفصل فجاءت بولد آخر لأقل من ستة أشهر فسكت عنه ولم ينفه [لحقاً] (٢) به .

والفرق بينهما : أن اللعان في الأولى (٣) كان على جميع الحمل والولد الثاني منه فلم يجز منه (٤) أن ينفي بعضه دون بعض ، كما لو وضعت ولدين (٥) في أقل (٥) من ستة أشهر لم يكن له نفي أحدهما وإثبات الآخر ، بل إذا أثبت (٦) أحدهما لحقاه معاً ، وفي المسألة الأخرى كان اللعان على ولد منفصل فلم ينتف به ولد آخر (٧) .

[٤] مسألة

إذا لاعن الزوج عن (٨) الحمل فوضعت ولدا ثم وضعت ولداً آخر لستة أشهر فصاعداً انتفى (٩) عنه الثاني (٩) بغير اللعان (١٠) .

(١) ط : على .

(٢) ط ، ك : لحق .

ولعل ما أثبتته هو الصحيح - والله أعلم - ؛ فإن الحمل هنا واحد ، فيجعل مانقاه تابعاً لما لحقه ، ولا يجعل مالحقه تابعاً لما نقاه ؛ لأن النسب يحتاط لإثباته ولا يحتاط لنفيه . المهذب ، ١٢٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٥٨/٧ .

وانظر كذلك : الفروق ، ل : ٢٥٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٨٦/٣ .

(٣) ك : الأول .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) ك : لأقل .

(٦) ك : أتت .

(٧) ك : الآخر .

(٨) ط : على .

(٩) ك : الثاني عنه .

(١٠) لأن النكاح ارتفع باللعان وانقضت العدة بوضع الأول ، وتيقنا براءة الرحم .

انظر : المهذب ، ١٢١/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٩٥ ؛ روضة الطالبين ،

٣٥٩/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٨٧/٣ .

ولو أبان زوجته بالطلاق واعتدت (١) بالأقراء فأنت بولد لأربع سنين من حين الطلاق لحق به (٢).

والفرق بينهما : أن في المسألة الأولى بوضع الولد حكماً بانقضاء عدتها (٣) قطعاً فلم يمكن أن يكون الولد الثاني منه ، وفي المسألة الأخرى بانقضاء الأقراء حكماً بانقضاء عدتها من طريق الظاهر فألحقنا (٤) به الولد (٥) وعلمنا بأن (٥) عدتها (٦) لم تكن قد انقضت .

[٥] مسألة

إذا قال لزوجته : يازانية أنت طالق ثلاثاً (٧)، كان له أن يلاعن . ولو قال لها : أنت طالق [ط/١٠٨] ثلاثاً يازانية لم يكن له أن يلاعن (٨).

(١) ط : فاعتدت .

(٢) ونقل في المذهب عن ابن سريج القول بعدم الإلحاق ؛ لأنه حكم بانقضاء العدة وإباحتها للأزواج . ثم قال : وهذا خطأ ؛ لأنه يمكن أن يكون منه والنسب إذا أمكن اثباته لم يجز نفيه .

وقال الجويني : "إذا طلق امرأته فجاءت بولد لأقل من أربع سنين كان ملحقاً به إلا أن ينفيه بلعان ولا فرق بين أن تكون في هذه المدة من ذوات الأقراء وبين أن لا ترى دماً ... " ، الفروق ، ل : ٢٤٨ .

وانظر : التلخيص ، ل : ٨٢ ؛ المذهب ، ١٢١/٢ ؛ حلية العلماء ، ٢١٤/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٥٨/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٨٧/٣ .

(٣) ط : العدة .

(٤) ك : الولد به .

(٥) ك : فان .

(٦) ط : عدتهما .

(٧) ك ، بعدها : أنت طالق ثلاثاً .

(٨) قال في الأم - بعدها - : "الا أن يكون ينفي به ولدا فيلاعن به ويسقط الحد" ،

والفرق بينهما : أن في الأولى قذف زوجته ، وفي الثانية قذف أجنبية .

[٦] مسألة

إذا قال أجنبي لابن ملاءنة : لست بابن فلان ولم يكن استلحقه الأب ، رجع اليه (١) ، فإن قال : أردت به لست بابنه لأنه نفاك (٢) لم يكن قذفا ، وإن قال : أردت به أنها أمت به من الزنا ، كان قاذفا للأم ويحد لها (٣) ؛ لأن (٤) الملاءنة محصنة في حق غير الزوج (١) الملاءنة . وإن كان قد (٥) استلحقه الأب (١) كان قاذفا (٦) ؛ لزوال الاحتمال بالاستلحاق (٧) .
فإن قيل : أليس لو قال الرجل لولده : لست بابني لم يكن قاذفا

= وإذا قال : أنت طالق ثلاثا يازانية ، فإن الطلاق يقع عند فراغه من قوله ثلاثا ، فصار بذلك قذف ، لأنه لالعان لأجنبي ، وأما في المسألة الأولى القذف وجد في الزوجية .

انظر : روضة الطالبين ، ٣٣٧-٣٣٦، ٨٢/٨ .

- (١) ساقطة من : ك .
 - (٢) ك : يقال .
 - (٣) انظر : الأم ، ٢٩٦/٥ ؛ الوجيز ، ٨٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ٣٨/٨ ؛ المحرر ، ل : ١٦٥ ؛ روضة الطالبين ، ٣٢٠-٣١٩/٨ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٩١٥-٩١٤/٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٧٤/٣ .
 - (٤) ك : الملاءنة منها .
 - (٥) ساقطة من : ط .
 - (٦) ك : دقا .
 - (٧) هو قذف صريح على المذهب ، فيحد من غير أن يسأل ما أراد بقوله ، ورجح النووي ، أنه لو ادعى احتمالا ممكنا كقوله : لم يكن ابنه حين نفاه ، قبل قوله يمينه ولاحد .
- انظر : روضة الطالبين ، ٣٢٠-٣١٩/٨ ؛ المراجع السابقة .

للأم (١)، هلا كان (٢) في الأجنبي (٢) مثله؟

قيل : على أحد الوجهين يكون قاذفا لها فلا نسلم .

والفرق بينهما على الوجه الآخر : أن الأب يحتاج الى تأديب ولده فيضطر الى هذا القول لردعه وزجره ، والأجنبي [ك/١٣٨] لا يحتاج الى ذلك فلا (٣) يحتمل قوله غير القذف .

[٧] مسألة

إذا وجب عليه التعزير بقذف عبد ، ومات العبد قبل الاستيفاء ففيه وجهان :

أحدهما : يستوفيه السيد لأن حد القذف اذا لم يسقط بالموت فالتعزير مثله .

والثاني : يسقط بموته لأن الرقيق لا يورث فلا يجوز للسيد أن يستوفيه بالارث (٤).

(١) انظر : مختصر المزني ، ٢١٣ ؛ الوجيز ، ٨٣/١ ؛ حلية العلماء ، ٣٧/٨ - ٣٨ ؛ المحرر ، ل : ١٦٥ ؛ روضة الطالبين ، ٣١٧/٨ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٩١٤/٢ - ٩١٥ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٧٤/٣ .

(٢) ك : للأجنبي .

(٣) ط : ولا .

(٤) من شروط حد القذف أن يكون المقذوف محصنا ، ومن شروط الاحصان ، الحرية ، فالعبد قذفه يوجب التعزير .

وفي مسألتنا أصح الأوجه : يستوفيه السيد . وثالث الأوجه : يستوفيه أقاربه . ورابعها : يستوفيه السلطان كحر لا وارث له .

وانظر : الوجيز ، ٨٦/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٢/٨ ؛ روضة الطالبين ، ٣٢٧/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٧٦/٣ .

[٨] مسألة

لا يجب قذف الزوجة الا في مسألة واحدة وهى : اذا ولدت في طهر لم يجامعها فيه ولدا يمكن أن يكون من الزنا (١)، فيلزمه (٢) القذف (٣) واللعان (٣) لنفى النسب الفاسد عن نفسه ، وان (٤) علم بزناها وهى حامل لم يجب القذف ؛ لعدم النسب الفاسد (٥).

[٩] مسألة

اذا شهد الابنان على الأب أنه قذف ضرة أمهما نظر (٦) : فان لم تكن أمهما تحته (٧) قبلت شهادتهما ، لأنه لاتهمة . وان كانت أمهما (٨) تحته لم تقبل شهادتهما (٩) ، لأنهما يجران بذلك نفعا الى الأم ، بأن تبين الضرة باللعان فيتوفر (١٠) على أمهما .

-
- (١) ط : الزانى .
 (٢) ط : فلزمه .
 (٣) ك : فى اللعان .
 (٤) ط : ولو .
 (٥) انظر : المهذب ، ١٢٢، ١١٩/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٩٠ ؛ روضة الطالبين ، ٣٣١-٣٣٠، ٣٢٨/٧ ؛ الغاية القصوى ، ٨٤٠/٢ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٤٠١/١ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٧٦/٣ .
 (٦) ساقطة من : ك .
 (٧) هل يقال لها ضرة في هذه الحال ؟ فلعله لو أضاف : [أو كانت ضرة لأمهما نظر] أو نحو ذلك لكان أولى ، والله أعلم .
 (٨) ط : أمها .
 (٩) ساقطة من : ط .
 (١٠) ك : فتوفر .

وقيل : يقبل^(١) لأنه اذا لاعن الضرة كان له أن يتزوج بأخرى^(٢)
فلا يتوفر^(٣) على أمهما .

[١٠] مسألة

من حد في قذف محصن ثم قذفه^(٤) ثانيا بذلك الزنا لم يحد فيه ثانيا ،
لثبوت كذبه فيه^(٥) كما لو قال : أهل بغداد كلهم زناة لاحد عليه^(٦) .
وان^(٧) قذف^(٨) بزنا آخر حد في أصح الوجهين^(٩) ؛ لأنه يحتمل الصدق
والكذب كالأول ولو لم يقم عليه الحد بالقذف^(١٠) الأول فقذفه^(١١) ثانيا

-
- (١) هو الجديد الأظهر ، وماقدمه هو القول القديم .
انظر : المهذب ، ٣٣١/٢ ؛ التنبيه ، ٢٦٩ ؛ المحرر ، ل : ٢٤٥-٢٤٦ ؛ روضة
الطالبين ، ٢٣٦/١١ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة الطالبين ، ٢٣٢/١٠ ؛ مغنى المحتاج
، ٤٣٤/٤ .
- (٢) ك : أخرى .
- (٣) ك : يوفر .
- (٤) ك : قذف .
- (٥) ويعزر للأيذاء .
- انظر : الأم ، ٢٩٦/٥ ؛ الأقسام والحصال ، ل : ٣٩ ؛ التلخيص ، ل : ٨٢ ؛
الفروق ، ل : ٢٤٨ ؛ المهذب ، ١٢٩/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٩٢ ؛ روضة
الطالبين ، ٣٣٨/٨-٣٣٩ .
- (٦) انظر : روضة الطالبين ، ٣١٥/٨ .
- (٧) ك : ولو .
- (٨) ط : قذفها .
- (٩) هما وجهان وقيل : قولان ، قال ابن كج : الصحيح منهما التعزير .
انظر : المراجع السابقة .
- (١٠) ك ، بعدها : في .
- (١١) ط : فقذف .

بذلك الزنا فعليه للقذفين حد واحد قولاً واحداً^(١)، وإن قذفه بغير ذلك الزنا فعلى قولين :

أحدهما : يجب حد واحد ، لأنهما حدان من جنس واحد في^(٢) شخص واحد^(٣) فتداخلاً^(٣).

والثاني : يجب حدان لأنهما حقان لأدمى^(٤) فلا يتداخلان .
وأما إذا قذف زوجته ثم قذفها ثانياً^(٥) بذلك الزنا فإنه لا يحد للثاني^(٦) ؛ لأنه إن لاعنها فهو مصدق فيه ، وإن لم يلاعنها وحد فيه فهو مكذب في الثاني .

وإن رماها^(٧) بذلك الزنا أجنبي^(٧) حد ؛ لأن اللعان^(٨) حجة للزوج خاصة يسقط به حصانتها في حقه دون الأجانب^(٩).

-
- (١) انظر : المراجع السابقة .
(٢) ط : الشخص .
(٣) وهذا هو القول الجديد ، وأحد قولي القديم ، والقديم الآخر هو الثاني عند المصنف .
انظر : المراجع السابقة .
(٤) ك : للأدمى .
(٥) ساقطة من : ط .
(٦) انظر : الأم ، ٢٩٦/٥ ؛ مختصر المزني ، ٢١٤، ٢٠٨ ؛ الأقسام والخصال ، ل : ٣٩ ؛ الفروق ، ل : ٢٤٨ ؛ المهذب ، ١٢٩/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٩٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٣٩/٨ .
(٧) ط : أجنبي بذلك الزنا .
(٨) ط : للعان .
(٩) انظر : الأم ، ٢٩٦/٥ ؛ مختصر المزني ، ٢١٤ ؛ الأقسام والخصال ، ٣٩ ؛ الفروق ، ل : ٢٤٨ ؛ المهذب ، ١٢٩/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٩٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٣٩/٨ .

[١١] مسألة

إذا زنت المقدوفة (أو وطئت^(١)) وطأ حراما [ك/١٣٩] سقطت [ط/١٠٩] حصانتها ، ولم يجب الحد على القاذف الأجنبي ، ولم يجب على الزوج أن يلاعن^(٢) .
وقال المزني^(٣) : لا يسقط حصانتها فيحد الأجنبي ويلاعن الزوج لأن الزنا طراً عقب^(٤) القذف فلم يقدح في الحصانة المتقدمة كما لو قذف مسلم^(٥) مسلماً وارتد المقدوف لا يسقط عن قاذفه^(٦) . ولا يصح ذلك^(٧) ؛ لأن عفة المقدوف إنما^(٧) ثبت حال القذف من حيث الظاهر فانه لا يحتاج في حصانته الى البحث عن باطن العفة على أصح الوجهين ، وإذا^(٨) ثبت ذلك من حيث

(١) ط : ووطئت .

(٢) هذ المشهور ، وفيه قول قديم وهو مذهب المزني الآتي .

انظر : مختصر المزني ، ٢١٤ ؛ التلخيص ، ل : ٨٢ ؛ الفروق ، ل : ٢٥٣ ؛
الأحكام السلطانية ، ٢٦٠ ؛ المهذب ، ٢٧٤ ؛ الوجيز ، ٨٦/٢ ؛ روضة الطالبين ،
٣٢٤/٨ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ٣١/٤ ؛ تحفة المحتاج ، ٢١١/٨ ؛
نهاية المحتاج ، ١٠٤/٧ .

(٣) ك : المروزي .

والنسبة للمزني ، وانظر قوله في مختصره ، ٢١٤ ، لكن ليس بنفس النص الذى ذكره المصنف . ونسب القول له كذلك الشيوازي والنووي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) ك : عقيب .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) على الصحيح .

انظر : الفروق ، ل : ٢٥٣ ؛ المهذب ، ٢٧٤/٢ ؛ الوجيز ، ٨٦/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٢٤/٨ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ٣١/٤ ؛ تحفة المحتاج ، ٢١١/٨ ؛ نهاية المحتاج ، ١٠٤/٧ .

(٧) ك : وإنما .

(٨) ك : إذا .

الظاهر قدح فيه وجود الزنا لأن المعاصي تكتم غالباً فاذا ظهرت^(١) استدللنا بظهورها^(٢) على تكررها ، كحدوث فسق الشهود بعد الشهادة وقبل الحكم يستدل بظهوره على تقدم الفسق ويمنع الحكم به ، بخلاف الردة ، فان الأديان لاتنكتم في الغالب ، فلايستدل بظهورها^(٣) على وجودها من قبل فلذلك^(٤) لم يقدح فيما سبق .

تمت وهى احدى عشر مسألة

(١) ط : طهرت .

(٢) ط : بظهورها .

(٣) أى الردة .

(٤) ك : فكذلك .

كتاب العدد (١)

[١] مسألة

إذا طلق زوجته قبل أن (٢) يبتدأها الدم ثم ابتدأها فهل تعتد (٣) بالطهر الذى سبق ابتداء حيضها قرء (٤)؟ على وجهين :

قال أبو العباس (٥) : تعتد به قرء لوجود الانتقال من الطهر الى الحيض وقال أبو اسحاق (٦) : لا يعتد به (٧) لأن القرء هو

(١) جمع عدة : وهى أيام أقرائها ، مأخوذ من العد والحساب ، وقيل : تربصها المدة الواجبة عليها .

انظر : الصحاح ، ٥٠٦/٢ ؛ المصباح المنير ، ٣٩٦/٢ ؛ الدر النقى ، ٦٩٤/٣ .
والعدة شرعا : مدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها أو للتعبد أو لتفجعها على زوج . فتح الوهاب مع حاشية الجمل ، ٤٤١/٤ .

وانظر : شرح الجلال المحلى على المنهاج ، ٣٩/٤ ؛ تحفة المحتاج ، ٢٢٩/٨ ؛
الاقناع مع حاشية البجيرمى ، ٣٥/٤ .

(٢) ك : تبدأ بها .

(٣) ك : يعد .

(٤) القرء يطلق على الطهر والحيض ، والمراد به فى العدة : "الأطهار ، وفى المراد بالطهر هنا قولان ، أحدهما : الانتقال الى الحيض دون عكسه ، وأظهرهما : أنه الطهر المحتوش بدمين لا مجرد الانتقال الى الحيض ... " ، روضة الطالبين ، ٣٦٦/٨ ،
وانظر : مختصر المزنى ، ٢١٧ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٩٦ ؛ حلية العلماء ،
٣١٦/٧-٣١٧ ؛ أسنى المطالب ، ٣٩٠/٣ .

(٥) لم أجده فى مظنته من كتاب الودائع . وانظر نسبة القول اليه فى : المهذب ،
١٤٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ٣٢٦/٧ ؛ الاعتناء فى الفرق والاستثناء ، ٩٢١/٢ .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) قال النووى : هو أقربها الى ظاهر النص ، ومراده ، قول الله تعالى : {واللائى
يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن}
الآية ، سورة الطلاق ، آية : (٤) . فنص على الأشهر وهى لم تتم الشهر .
والخلاف انما هو فى ذلك الشهر الذى ابتدأها الحيض فيه ، أما بعده فانها تنتقل
الى الأقراء . =

طهر^(١) بين حيضتين وذلك لم يوجد .

[٢] مسألة

إذا اعتدت الآية^(٢) بالأشهر^(٣) ثم عاودها الدم نظر :
فان كان بعد أن تزوجت فقد مضت عدتها على السلامة ولم يبطل
النكاح لتعلق حق الغير^(٤) به .
وان كان قبل أن تزوجت انتقلت الى الأقراء في أصح القولين^(٥) كما
لو رأت الدم في أثناء الشهر .
وإذا اعتدت الصغيرة بالشهور ثم رأت الدم بعده لم تعد الى الأقراء
تزوجت أو لم تتزوج^(٦) .

= وانظر : المذهب ، ١٤٥/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٩٦ ؛ حلية العلماء ،
٣٢٦/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٧١-٣٧٠/٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ،
٣٩٠/٣ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٩٢١/٢ .

(١) ك : الطهر .

(٢) الآية : هي التي آيسها الله من الحيض ، ويقال : يشست المرأة ، اذا عقلت .
انظر : المصباح المنير ، ٦٨٣/٢ ؛ الدر النقي ، ٦٩٥/٣ .

(٣) ك : بالشهور .

وكلاهما صحيح . المصباح المنير ، ٣٢٥/١ .

(٤) ط : غيره .

(٥) ك : الوجهين .

وهي أقوال ، أظهرها ماصححه المصنف . والثاني : انقضت عدتها مطلقا . والثالث
: يلزمها العود الى الأقراء ، لأنه بان أنها ليست آيسة .

وانظر : المذهب ، ١٤٥-١٤٤/٢ ؛ الوجيز ، ٩٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ٣٢٧-٣٢٦/٧ ؛
روضة الطالبين ، ٣٧٣/٧ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٢٢٧/٨ ؛ مغنى
المحتاج ، ٣٨٧/٣ .

(٦) انظر : مختصر المزني ، ٢١٨ ؛ التنبيه ، ٢٠٠ ؛ المذهب ، ١٤٥/٢ ؛ الوجيز ، ٩٤/٢ ؛
حلية العلماء ، ٣٢٣/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٧١-٣٧٠/٧ ؛ منهاج الطالبين مع
تحفة المحتاج ، ٢٢٦/٨ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٨٧/٣ .

والفرق بينهما : أن الشهور في حق الآيسة بدل عن الأقراء ، وإنما حكمنا بانقضاء عدتها من طريق الاستدلال وقد تيقنا بمعاودة الدم أنها كانت من ذوات الأقراء ، فلم تعتد بالبدل ، والشهور في حق الصغيرة ليست ببدل عن الأقراء وإنما هي أصل فاعتد بها .

[٣] مسألة

إذا أتت المطلقة بولد لأربع سنين من حين الطلاق لحق بالمطلق [ك/١٤٠] وإذا استفرش أمته بالوطء فأنت بولد بعد الاستبراء لسته^(١) أشهر لم يلحق به في أصح القولين^(٢).

والفرق بينهما : أن ولد الأمة لا يلحق بالسيد بمجرد الامكان حتى ينضم اليه^(٣) معنى آخر وهو الوطء فإذا استبرأها زال حكم الوطء وبقي مجرد الامكان فلم يلحق به ، وولد الزوجة يلحق الزوج بمجرد الامكان ، والامكان موجود في هذه المدة مع الاستبراء فلحقه .

[٤] مسألة

المطلقة البائن هل يجب على المطلق نفقتها في عدتها ينظر :
فان كانت العدة ثبتت^(٤) بقولها بأن ادعت الاصابة وأنكرها الزوج لم يجب بكل حال ، وان اعترف بالاصابة نظر :

-
- (١) ك : الستة .
(٢) قطع الجمهور بالحكم في المسألتين ، ومن الأصحاب من جعل المسألتين على قولين . وانظر : التنبيه ، ١٩١-١٩٢ ؛ المهذب ، ١٥٦، ١٢١/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٩٨ ؛ حلية العلماء ، ٢١٤-٢١٥ ؛ روضة الطالبين ، ٣٧٨-٣٧٧، ٣٥٨/٧ .
(٣) ساقطة من : ك .
(٤) ط : ثبت .

فان كانت حائلا لم يجب ، وان كانت حاملا وهما حران وجب لها^(١) في أحد القولين ، وللحمل في القول الآخر^(٢) . وان كان [ط/١١٠] المطلق عبدا وهى حرة بنى على هذين القولين :
 فان قلنا : تجب النفقة لها وجبت^(٣) عليه .
 وان قلنا : تجب للحمل^(٤) لم^(٥) تجب عليه ، لأنها^(٦) من نفقة الأقارب فلم تجب^(٧) على العبد^(٨) .
 وان كان المطلق حرا وهى أمة بنى على القولين أيضا .
 فان قلنا : تجب النفقة لها وجبت عليه .
 وان قلنا : يجب للحمل وجبت^(٩) على سيدها لأن الحمل ملكه^(١١) .

-
- (١) ك : لهما .
 (٢) الأظهر أنها للحامل بسبب الحمل .
 وانظر : مختصر المرقى ، ٢٣٣ ؛ المهذب ، ١٦٥/٢ ؛ الوجيز ، ١١٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٦٦/٩ ؛ الغاية القصوى ، ٨٧٠/٢ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الوكيل ، تحقيق : المشوح ، ٣٧٩ ؛ مختصر من قواعد العلائى ، ٥٣٣/٢ .
 (٣) ط : وجب .
 (٤) ط : الحمل .
 (٥) ك : لا .
 (٦) ك ، بعدها : لأنها .
 (٧) ساقطة من : ك .
 (٨) قال فى الأم : "وينفق العبد على امرأته اذا طلقها طلاقا يملك الرجعة فى العدة واذا لم يملك رجعتها لم ينفق عليها الا أن تكون حاملا فينفق عليها لأن نفقة الحوامل فرض فى كتاب الله تعالى ولست أعرفها الا لمكان الولد" ، ٩٠/٥ .
 وآخر النص يعضد ماتقدم من أن الأظهر أن النفقة للحامل بسبب الحمل .
 انظر : المهذب ، ١٦٥/٢ ؛ الوجيز ، ١١٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٦٩/٩ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الوكيل ، ٣٨١ ؛ مختصر من قواعد العلائى ، ٥٣٤/٢ .
 (٩) ط : وان .
 (١٠) ط : وجب .
 (١١) انظر : المراجع السابقة .

وأما المتوفى عنها فلانفقة لها بحال^(١) لأنها ان كانت حائلا فلا زوجية ولا حمل ، وان كانت حاملا فلانفقة لها لزوال ملك الزوج بالموت ولا للحمل لانقطاع نفقة الأقارب بالموت .

[٥] مسألة

اذا طلق الزوجة في بيته وأفلس^(٢) قدمت المرأة بسكنائها^(٣) على سائر الغرماء لتعلق حقها بعينه كالمرهون .
وهل للحاكم بيعه في عدتها ينظر :
فان كانت معتدة بالحمل أو بالأقراء لم يكن له ذلك لجهالة مدة السكنى التى تستحقها ، وان^(٤) كانت معتدة بالشهور فعلى قولين^(٥) كبيع الدار المستأجرة في مدة الاجارة .

[٦] مسألة

قال الشافعى رضى الله عنه : اذا طلقها الزوج فسكنت دارا لها بملك أو بكراء لم ترجع بها^(٦) .

-
- (١) انظر : المذهب ، ١٦٦/٢ ؛ الوجيز ، ١١٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٦٨/٩ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الوكيل ، ٣٨١ ؛ مختصر من قواعد العلائى ، ٥٣٧/٢ .
(٢) ك : وفلس .
(٣) ك : بالسكنى .
(٤) ك : فان .
(٥) وقيل : لا يصح قطعا .
وانظر في حكم المسألة : الأم ، ٢٢٧/٥ ؛ مختصر المزنى ، ٢٢٢ ؛ المذهب ، ١٤٨/٢ ؛ حلية العلماء ، ٣٣٢/٧ - ٣٣٣ ؛ روضة الطالبين ، ٤١٩/٨ - ٤٢٠ .
(٦) انظر : الأم ، ٢٣٠/٥ ؛ مختصر المزنى ، ٢٢٣ .

وقال في النفقات : اذا مكنته (١) من نفسها [ك/١٤١] ومضت عليها مدة كان (٢) لها نفقة مامضى (٣).
واختلف أصحابنا فيه : فمنهم من نقل جواب (٤) كل واحدة من (٤) المسألتين الى الأخرى وخرجهما على قولين .
ومنهم من (٥) جعل (٥) كل واحد منهما على ظاهره (٦).
وفرق بينهما : بأن السكنى لتحصين ماء الزوج فاذا لم تتحصن (٧)
(٨) حيث اختار (٨) المطلق لم تستحق شيئا . والنفقة (٩) للتمكين من (١٠)
الاستمتاع وقد وجد وانما تركه الزوج باختياره (١١) فهو كما لو سلم المؤجر الدار ولم يسكنها المستأجر .

[٧] مسألة

اذا تزوجت (١٢) في عدتها ودخل بها الزوج وفرق بينهما فانها تتم (١٣)

-
- (١) ط : مكنت .
(٢) ط : كان .
(٣) انظر : الأم ، ٨٩/٥ - ٢٣٠،٩٠ .
(٤) ك : احدى .
(٥) ك : حمل جواب .
(٦) هو المذهب .
وانظر : المهذب ، ١٦٥/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١١٥،١٠٣ ؛ روضة الطالبين ، ٤٤٢/٨ ، ٧٦/٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٤٢،٤٠٨/٣ .
(٧) ك : يحصنه .
(٨) ك : حنث بخيار .
(٩) ك : والفقه .
(١٠) ك : مع .
(١١) ط : باختيار .
(١٢) ك : تزوج .
(١٣) ط : تتم .

بقية العدة للأول ، (١) ثم تستأنف للثاني عدة كاملة ، ولا تعتد أولاً (١) عن الثاني الا في مسألة واحدة وهي :

اذا كانت حاملاً بحمل يلحق (٢) بالثاني فانها تعتد بوضعه عنه ، اذ لا يجوز أن يكون منه وتعتد به عن الأول . ثم تتم (٣) بقية العدة للأول (٤).

[٨] مسألة

اذا وطئ مطلقته الرجعية ولم تحمل من وطئه تداخلت العدتان ، واستأنفت العدة واعتدت بثلاثة أقراء لأنهما (٥) لرجل واحد .

وان حملت منه فعلى وجهين :

أحدهما (٦) : يتداخلان (٧) ، كما لو لم تحمل (٦) تحمل .

والثاني : لا يتداخلان لأنهما من جنسين فلم يتداخلا كالحدود من

جنسين .

(١) في ك ، كرره مرة أخرى في الهامش .

(٢) ك : ملحق .

(٣) ساقطة من : ط .

(٤) انظر : الأم ، ٢٣٤/٥ ؛ مختصر المزني ، ٢٢٤ ؛ الحاوي ، ٢٩٣، ٢٨٩/١١ ؛ المهذب ، ١٥١/٢-١٥٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٨٥/٨-٣٨٧ .

(٥) ط : لأنها .

(٦) ساقطة من : ط .

(٧) وهو الأصح ، فعلى هذا تنقضيان بالوضع ، وقد تقدم في كتاب الرجعة أن وطء الرجعية لا تصح به الرجعة بل لابد من التصريح .

انظر : الحاوي ، ٢٩٤/١١ ؛ التنبيه ، ٢٠٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٩٩ ؛ روضة الطالبين ، ٣٨٤/٨ .

[٩] مسألة

كل استبراء^(١) يحرم الوطء فانه يحرم اللمس^(٢) بشهوة^(٣) (٤) الا
 [استبراء^(٤)] المسبية^(٥)، فانه لا يحرم مسها^(٦) بشهوة^(٧)، لأن أكثر ما فيه أن
 تكون حاملا والحمل ملكه بخلاف غير المسبية، فانها^(٨) ربما كانت حاملا
 وكانت أم ولد من له حرمة فيمنع من الوطء، ودواعيه .
 وفي المظاهر منها^(٩) وجهان^(١٠) :
 أحدهما^(١١) : يحرم في حقها دواعى الوطء، كالوطء .
 والثانى : لا يحرم كالمسبية .

-
- (١) الاستبراء : طلب براءة الرحم .
 وشرعا : تربص من فيها رق مدة عند وجود سبب مما يأتى للعلم ببراءة رحمها أو
 للتعبد . والأسباب منها : ملك الأمة ، وكذا زوال الفراش له عن أمة موطوءة .
 انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ، ٢٨٧ ؛ نهاية المحتاج ، ١٥٤/٧ ، ١٥٧ .
 (٢) ك : المس .
 (٣) ط : بشهو .
 (٤) ك ، ط : الاستبراء .
 ولعله لا يستقيم المعنى بهذا ، والله أعلم .
 (٥) ساقطة من : ط .
 (٦) ط ، بعدها : المسبية .
 (٧) على الأصح ، وزاد فى الحاوى : الأمة الحامل من زنا ، لأنها لا تصير بحملها أم ولد
 لغيره .
 انظر : الحاوى ، ٣٥٠/١١ ؛ المهذب ، ١٥٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ٣٦٢/٧ - ٣٦٣ ؛
 روضة الطالبين ، ٤٣١/٨ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ٦١/٤ .
 (٨) ك : فانه .
 (٩) ك : عنها .
 (١٠) هما قولان - وقيل : وجهان - أظهرهما : الجواز ، وحكى القطع به .
 انظر : المهذب ، ١١٥/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٩/٨ .
 (١١) ك : احدهما .

[١٠] مسألة

من اشترى جارية هل له تزويجها قبل الاستبراء؟
والجواب (١): ان كان اشترى من امرأة أو صغير (٢)، أو كان اشترى
بعد أن استبرأها البائع جاز ، وان كان اشترى [ط/١١١] من رجل لم
يستبرئها قبل البيع لم يجز (٣).

والفرق بينهما : أن في المسألة الأولى رحمها برىء في الظاهر فجاز
تزويجها ، وفي المسألة الأخرى رحمها مشغول في الظاهر فلم يجز تزويجها .
فان قيل : أليس لا يجوز للمشتري وطؤها [ك/١٤٢] في المسألتين حتى
يستبرئها هلا كان في التزويج (٤) مثله (٥).

قيل : انما كان كذلك لأنه اذا (٦) اشترى (٧) من صبي أو امرأة ووطئها
ثم ظهر بها حمل من غيره لم يكن له سبيل الى نفه لأنه انما ينفيه بأن
يدعى الاستبراء وذلك لا يمكن مع الوطء .

(١) ك : فالجواب .

(٢) ك : صبي .

(٣) ان كان اشترى من امرأة أو صبي جاز على الأصح ، وان كانت لم تستبرأ لم يجز
الا أن يزوجه على البائع .انظر : المهذب ، ١٥٥/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٠٥ ؛ حلية العلماء ،
٣٦٣/٧ - ٣٦٤ ؛ روضة الطالبين ، ٤٣٤/٨ .

(٤) ك : تزويج .

(٥) ك ، بعدها : قبل .

ولعلها [قيل] .

(٦) ساقطة من : ط .

(٧) ك : استبرأها .

[١١] مسألة

من ملك جارية هل له أن يستبرئها قبل القبض؟
والجواب (١): ان ملكها بالشراء لم يكن له ذلك ، وان ملكها بالارث
جاز (٢).
والفرق بينهما : أن المشتراة قبل القبض كالباقية على ملك البائع ولهذا
يكون من ضمانه ، والموروثة بخلافه .

[١٢] مسألة

إذا اشترى العبد المأذون أمة واستبرأها (٣) ثم أخذها (٣) السيد منه هل
يحتاج الى استبراء آخر؟ ينظر :
فان لم يكن على العبد دين لم يحتاج الى استبراء آخر (٤) ، وان كان
عليه دين قضاء ولزمه أن يستبرئها لنفسه (٥).

(١) ك : فالجواب .

(٢) ان ملكها بالارث جاز قطعاً ، وان ملكها بالشراء فالأصح انه كذلك له أن يعتد بالاستبراء قبل القبض .

(٣) انظر : الحاوى ، ٣٤٥/١١ - ٣٤٦ ؛ المهذب ، ١٥٤/٢ ؛ الوجيز ، ١٠٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٤٢٧/٨ - ٤٣٢ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٢٧٧/٨ - ٢٧٨ . ك : وأخذها .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) ولم يعتد بالاستبراء السابق . قال النووي في المسألة وجهان ، أصحابهما الثاني وبه قطع العراقيون . أ. هـ وهو ماقطع به المصنف هنا . وليس للعبد هنا أن يستمتع بالأمة لأنه لا يملكها .

انظر : الحاوى ، ٢٥٣/١١ ؛ روضة الطالبين ، ٤٣٢/٨ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤١٢/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٢٧٩/٨ ؛ مغنى المحتاج ، ٤١٢/٣ ؛ حاشية قليوبى على شرح المحلى ، ٦٠/٤ - ٦١ ؛ حاشية الجمل على شرح المنهج ، ٤٧٢/٤ .

والفرق بينهما : أنه اذا لم يكن عليه دين فاستبراء العبد كاستبراء السيد لأن يده كيده .

واذا كان عليه دين فالسيد ممنوع عنها لأجل الدين ، فاذا زال المنع بقضائه افتقر الى استبراء جديد ، (التجدد ملكه عليها^(١)) .
تمت ، وهى اثنى عشر مسألة

(١) ساقطة من : ط .

كتاب الرضاع (١)

[١] مسألة

تحرم (٢) المرضعة والفحل على الطفل وتحرم عليه أمهما وأبوهما وأولادهما وأخوتهما وأخواتهما .

وأما الطفل فإنه يحرم هو وأولاده عليهما ولا يحرم عليهما من هو في طبقته من أخوته وأخواته (٣) ولا من هو أعلى منه من آباءه وأمهاته وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته (٤) .

وإنما كانت الحرمة المنتشرة (٥) منهما إليه أعم من الحرمة المنتشرة (٥) منه اليهما لأن التحريم بفعلهما فكان تأثيره أكثر ولا صنع للطفل فيه فكان تأثير التحريم فيه أخص (٦) .

(١) ط : الوصايا .

والرضاع - بكسر الراء وفتحها - ، والرضع شرب اللبن من الضرع أو الثدي .
انظر : معجم مقاييس اللغة ، ٤٠٠/٢ ؛ الصحاح ، ١٢٢٠/٣ .

والرضاع شرعا : اسم لحصول لبن امرأة أو ماحصل منه في جوف طفل .
أسنى المطالب ، ٤١٥/٣ ؛ تحفة المحتاج ، ٢٨٣-٢٨٤/٨ ؛ نهاية المحتاج ، ١٦٢/٧ ؛
حاشية قليوبي ، ٦٢/٤ .

(٢) ط : تحريم .

(٣) ساقطة من : ط .

(٤) انظر : المهذب ، ١٥٦/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٠٧ ؛ حلية العلماء ،
٣٦٨/٧ ؛ المحرر ، ل : ١٧٣ ؛ روضة الطالبين ، ١٠٩/٧ ، ١٥/٩ ؛ تحفة المحتاج
، ٢٩٠-٢٩١/٨ ؛ مغني المحتاج ، ٤١٨/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ١٦٨/٧ .

(٥) ساقط من : ك .

(٦) نقل الفرق - منسوباً الى الجرجاني في المعايه - الشرييني والشرواني .

مغني المحتاج ، ٤١٨/٣ ؛ حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ، ٢٩١/٨ .

[٢] مسألة

يفارق الرضاع النسب في مسائل (١):

احداها : ان للرجل أن يتزوج جدة ابنه من الرضاع وليس له أن يتزوج جدة ابنه من النسب ، لأن جدة ابنه من الرضاع لانسب بينهما ولا رضاع ولا مصاهرة ، وجدة ابنه (٢) من النسب انما تحرم من المصاهرة وقد وجدت المصاهرة فيه .

والثانية (٣): يجوز له (٤) أن (٥) [ك/١٤٣] يتزوج أخت ابنه من

(١) ذكر السيوطي القاعدة واستثنى منها : الأولى والثانية والرابعة حسب ايراد المصنف هنا ، وجعل رابعها : أم الحفيد .

ثم قال : وزاد في التعجيز : أم العم وأم الخال وأخا الابن .
والتعجيز ، لعله : التعجيز في مختصر الوجيز لعبد الرحيم بن محمد المعروف بابن يونس الموصلي ت ٦٧١ هـ - كما في كشف الظنون ، ١/٤١٧-٤١٨ ، وقد طبع جزء منه - فان يكتنه فقد سبقه الجرجاني هنا . وقد نسب الزيادة الى الجرجاني زكريا الأنصاري والشريبي . وقد أورد في روضة الطالبين - كأصلها - المسائل الأربع الأول ، وسمى الرابعة : أم النافلة . والنافلة : "ولد الولد ؛ لأن الأصل كان الولد فصار ولد الولد زيادة على الأصل" . انظر : المصباح المنير ، ٢/٦١٩ ؛ لسان العرب ، ٦/٤٥١٠ .

وانظر في القاعدة ومستثياتها : روضة الطالبين ، ٧/١١٠ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٢/٨١٤-٨١٥ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣/١٤٩ ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ٤٧٦ ؛ فتح الوهاب مع حاشية الجمل عليه ، ٤/١٧٩-١٨٠ ؛ ولكن اعترض الامام النووي على الاستثناء ، فقال - بعد أن ذكرها - : "كذا قال جماعة من أصحابنا ... وقال المحققون : لا حاجة الى استثنائها لأنها ليست داخلية في الضابط ... لأن أم الأخ لم تحرم لكونها أم أخ ، وانما حرمت لكونها أما أو حليمة أب ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى ، وكذا القول في باقيهن ، والله أعلم" ، ٧/١١٠-١١١ .

(٢) ك : أبيه .

(٣) ك : الثانية .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) ك ، بعدها : أن .

الرضاع ولا يجوز مثله في النسب ، لأن أخت ابنه من النسب اما أن تكون بنته أو بنت (١) زوجته المدخول بها ، وأخت ابنه من الرضاع ليست (٢) بينته ولا (٣) بنت زوجته (٣) .

والثالثة : يجوز للمرأة أن تتزوج أخا ابنها من الرضاع ولا يجوز مثله في النسب لأن أخا ابنها من النسب اما أن يكون ابنها (٤) أو ابن (٤) زوجها [وأخو] (٥) ابنها من الرضاع ليس بابنها (٦) ولا بابن زوجها .

والرابعة : يجوز للرجل أن يتزوج أم أخيه من الرضاع [ط/١١٢] ولا (٧) يجوز مثله في النسب لأن أم أخيه (٨) من النسب اما أن تكون أمه أو زوجة أبيه ، وأم أخيه من الرضاع ليست بأمه ولا بزوجة أبيه .

والخامسة : يجوز له أن يتزوج أم عمه وأم عمته من الرضاع ولا يجوز مثله في النسب لأن أم عمه وأم عمته من النسب اما أن تكون أم أبيه (٩) أو امرأة (٩) جده وهي في الرضاع أجنبية منه (١٠) .

والسادسة : يجوز له (١١) أن يتزوج أم خاله وخالته من الرضاع ولا يجوز مثله في النسب لأن أم خاله وخالته من (١٢) النسب اما (١٣) أن

(١) ك : ربيته .

(٢) ط : ليس .

(٣) ك : بريته .

(٤) ط : وابن .

(٥) ك : وأخو . ط : واحرا .

(٦) ك : بأبيها .

(٧) ك : فلا .

(٨) ط : أخته .

(٩) ط : وامرأة .

(١٠) ساقطة من : ك .

(١١) ساقطة من : ك .

(١٢) ك : في .

(١٣) ك ، بعدها : أما .

تكون أم أمه أو زوجة جده من قبل الأم ، وإذا كان من الرضاع فهي (١)
أجنبية منه .

[٣] مسألة

إذا شكت هل أرضعت الخامسة في الحولين أو بعدها لم يثبت
التحريم (٢) في أحد الوجهين (٣)؛ لأن الأصل الإباحة فلا يحرم بالشك . وثبت
التحريم في الوجه الآخر ؛ لأن الأصل بقاء الحولين فلا يزال بالشك .
وبمثله لو شكت هل أرضعته خمس رضعات أو دونها لم يثبت التحريم
قولا واحدا (٤)، وإنما كان كذلك لأن له أصلا واحدا وهو الإباحة فلا يرفع
بالشك ، وفي المسألة قبلها تقابل به (٥) أصلا فلذلك (٦) كانت على وجهين .

[٤] مسألة

إذا تزوج صغيرة فأرضعتها امرأة أخيه خمس رضعات نظر :
فإن أرضعتها بلبن أخيه انفسخ النكاح لأنها صارت بنت أخيه وصار
الزوج عمها . وإن كان (٧) بلبن غيره لم ينفسخ النكاح لأنها صارت ربيبة

(١) ك : وهي .

(٢) ط : للتحريم .

(٣) هو الأظهر أو الأصح .

انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٠٧ ؛ المحرر ، ل : ١٧٣ ؛ روضة الطالبين ،
٩/٩ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٤١٧/٣ ؛ روض الطالب مع أسنى
المطالب ، ٤١٧/٣ .

(٤) انظر : مختصر المزني ، ٢٢٨ ؛ المهذب ، ١٥٧/٢ ؛ المراجع السابقة .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) ك : فكذلك .

(٧) ك : أرضعته .

أخيه ، فلا يمنع من نكاح ربيبة الأخ (١).

[٥] مسألة

إذا كانت له زوجتان صغيرتان فأرضعتهما أجنبية نظر :
فإن أرضعتهما دفعة واحدة انفسخ (٢) نكاحهما معا (٣) ، لأن كل واحدة
منهما صارت أختا للأخرى (٤) في حالة واحدة ، فهي كما لو كانت له
زوجة (٥) كبيرة (٦) وأخرى صغيرة (٦) فأرضعتها الكبيرة انفسخ نكاحهما معا (٧)
لأنهما صارتا أما وبنتا في حالة واحدة ، وإن أرضعت أحدهما خمس
[ك/١٤٤] رضعات ثم أرضعت الأخرى خمس رضعات ففيه قولان :
أحدهما : ينفسخ نكاحهما معا وهو اختيار المزنى (٨) - رحمة الله عليه
- كما لو أرضعتهما معا .

-
- (١) انظر : روضة الطالبين ، ٢٠/٩ ؛ تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ، ٢٩٤-٢٩٣/٨ ؛
مغنى المحتاج ، ٤٢٠/٣ ؛ حاشيتا قليوبي وعميرة ، ٦٦/٤ ؛ حاشية الجمل على
فتح الوهاب ، ٤٨١/٤ .
- (٢) ك : وانفسخ .
- (٣) انظر : الأم ، ٣٢/٥ ؛ مختصر المزنى ، ٢٢٨ ؛ الفروق ، ل : ٢٦٠ ؛ المهذب ،
١٥٩/٢ ؛ الوجيز ، ١٠٨/٢ ؛ المحرر ، ١٧٤ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨/٩ .
- (٤) ك : الأخرى .
- (٥) ك ، بعدها : أخرى .
- (٦) ك : وصغيرة .
- (٧) انظر : الأم ، ٣٢/٥ ؛ مختصر المزنى ، ٢٢٨ ؛ الحاوى ، ٣٨٤/١١ ؛ الفروق ، ل :
٢٥٩ ؛ المهذب ، ١٥٩/٢ ؛ الوجيز ، ١٠٨/٢ ؛ المحرر ، ١٧٤ ؛ روضة الطالبين ،
٢٦/٩ .
- (٨) مختصر المزنى ، ٢٢٨ .

والثاني : ينفسخ نكاح الثانية دون الأولى (١)، وهو الأصح (٢)، لأن الجمع تم بالثانية واختص بها التحريم ، كما لو تزوج امرأة ثم عقد على أختها (٣). بخلاف ما لو أرضعتها معا فإن الجمع (٤) تم في حالة واحدة ، فهو كما لو عقد على أختين بعقد واحد (٥).

[٦] مسألة

إذا كان لرجل خمس بنات أرضعت كل واحدة منهن مولودا رضعة (٦) صار المولود ولد ولد (٧) الرجل في أصبح الوجهين (٨) ولم يحرم عليه بالأمومة لأن كل واحدة منهن (٩) أرضعته رضعة (٩) واحدة ولكنهن يحرمن لأنهن عماته ، ولو كان بدل الرجل امرأة ولها خمس بنات فأرضعن (١٠) مولودا خمس رضعات لم يحرمن عليه (١١) بالأمومة كما ذكرنا ولكنهن يحرمن لأنهن خالاته .

-
- (١) ك : الأولى .
 - (٢) الأظهر : ينفسخ نكاحهما معا .
 - وانظر : الأم ، ٣٣/٥ ؛ مختصر المزني ، ٢٢٨ ؛ الفروق ، ل : ٢٥٩ ؛ المذهب ، ١٥٩/٢ ؛ الوجيز ، ١٠٨/٢ ؛ المحرر ، ١٧٤ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨/٩ .
 - (٣) انظر : المذهب ، ٤٤/٢ ؛ الوجيز ، ١١/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١١٧/٧ .
 - (٤) ط : الجميع .
 - (٥) انظر : المراجع المتقدمة .
 - (٦) ك : رضعت .
 - (٧) ساقطة من : ك .
 - (٨) هذا أحد الطريقتين ، والمذهب لا تثبت الحرمة بين الرضيع والرجل .
 - انظر : الحاوي ، ٣٩٠/١١ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٠٧ ؛ المحرر ، ل : ١٧٣ ؛ روضة الطالبين ، ١١-١٠/٩ ؛ منهاج الطالبين مع مغني المحتاج ، ٤١٨/٣ .
 - (٩) ك : أرضعتهم دفعة .
 - (١٠) ك : فأرضعهن .
 - (١١) ك : عليهن .

[٧] مسألة

إذا كانت له ثلاث زوجات كبيرتان وصغيرة فأرضعتها^(١) كل واحدة من الكبيرتين أربع رضعات^(٢) [ط/١١٣] ثم حلبتا لبنهما^(٣) في اثناء واحد وأوجرتها^(٤) معا انفسخ نكاح الجميع^(٥) ووجب للصغيرة^(٦) نصف مهرها المسمى ويرجع^(٧) على الكبيرتين بنصف^(٨) مهر مثلها في أصح القولين بالسوية^(٩) بينهما لأنهما تسببتا^(١٠) الى فسخ نكاحها^(١١).

وأما الكبيرتان فكل واحدة^(١٢) منهما كانت سببا في فسخ نكاح نفسها^(١٣) ونكاح صاحبتهما فان كان قد دخل بهما فلكل واحدة منهما جميع مهرها ويرجع^(١٤) الزوج على كل واحدة منهما بنصف مهر مثل صاحبتهما

(١) ك : فأرضعتها .

(٢) ك : رضعات .

(٣) ط : لبنها .

(٤) الوجع : أن توجع ماء أو دواء في وسط حلق الصبي . والوجور : الدواء يوجع في وسط الفم .

انظر : الصحاح ، ٨٤٤/٢ ؛ لسان العرب ، ٤٧٧١/٦ (وجع) .

(٥) انظر : روضة الطالبين ، ٣١-٢٩/٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٢٢/٣-٤٢٣ .

(٦) ك : لصغيرة .

(٧) ط : ورجع .

(٨) ك : نصف .

(٩) ك : بالبينونة .

(١٠) غير واضحة في : ك .

(١١) ك : نكاح .

(١٢) ك : واحد .

(١٣) ك ، بعدها : نفسها .

(١٤) ك : ورجع .

لأنه يهدر (١) ما يقابل فعلها وتضمن (٢) ما أتلفت من بضع الأخرى ، وان لم يكن دخل بهما كان لكل واحدة منهما ربع المسمى ؛ لأن الفسخ اذا كان من قبل أحديهما (٣) قبل الدخول لم يكن لها شيء وان كان من قبل غيرها كان لها نصف المسمى ، وهاهنا كان من قبلها وقبل غيرها فسقط ما يقابل فعلها وهو ربع المهر وحصل (٤) لها رבעه ورجع (٤) على كل واحدة منهما (٥) بربع مهر مثل صاحبته (٦) .

ولو كانت المسألة بحالها وحلبتا الرضعة الخامسة في اناء واحد ولكن أوجرت الصغيرة احدهما دون الأخرى فان [ك/١٤٥] الزوج يرجع على الموجرة بنصف مهر مثل (٧) الصغيرة دون صاحبته .

وأما الكبيرتان فان كان بعد الدخول فلكل واحدة منهما جميع مهرها ويرجع الزوج على الموجرة بمهر مثل صاحبته ، وان كان قبل الدخول فلامهر للموجرة ولصاحبته نصف المسمى ويرجع الزوج (٨) على الموجرة بنصف مهر مثل صاحبته (٩) .

[٨] مسألة

اذا كانت له زوجتان كبيرة وصغيرة ، وأبان الكبيرة بالطلاق ثم أرضعت الكبيرة الصغيرة خمس رضعات وكان قد دخل بالكبيرة انفسخ

(١) ط : تهدر . وفي ك : الياء غير منقوطة .

(٢) ك : ويضمن .

(٣) ط : احدهما .

(٤) ك : وجعل .

(٥) ك : منهن .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) ساقطة من : ك .

(٨) ساقطة من : ط .

(٩) انظر : المراجع السابقة .

نكاحها لأنها صارت بنت امرأة كان قد دخل بها^(١)، وإنما استوى ابتداء والاستدامة فيه لأن حرمة الرضاع على التأييد ، فإذا منعت ابتداء العقد منعت استدامته ، بخلاف العدة والردة حيث منعتا ابتداء العقد دون استدامته^(٢) لأن تحريمهما^(٣) غير مؤبد^(٤).

[٩] مسألة

إذا شهدت المرضعة على الارضاع مع ثلاث نسوة ولم تدع أجرة ثبت الرضاع^(٥)، والحاكم إذا شهد على حكمه بعد العزل ، والقاسم^(٦) إذا شهد على القسمة بعد الفراغ لم يقبل^(٧).

(١) لا تنقطع نسبة اللبن الى المطلق أو الى المتوفى ، بالطلاق أو الموت سواء كان الارضاع في العدة أو بعدها ولو طاللت المدة .

انظر : المهذب ، ١٥٨/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٨/٩ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٢٩٣/٨ ؛ نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ، ١٧٢/٧ .

(٢) ط : الاستدامة .

(٣) ك : تحريمها .

(٤) فلا يعقد على مرتدة ولا معتدة ، ولكن لو ارتدت بعد الدخول ، فيوقف ، فإن جمعتهما الاسلام قبل انقضاء العدة استمر النكاح ، والا حصلت الفرقة من حين الردة . انظر : روضة الطالبين ، ١٤١/٧-١٤٢ .

(٥) على الأصح ، وبه قطع الأكثر .

انظر : الأم ، ٣٤/٥ ؛ مختصر المزني ، ٢٢٩ ؛ الحاوي ، ٤٠٤/١١ ؛ الوجيز ، ١٠٩/٢ ؛ المحرر ، ل : ١٧٥ ؛ روضة الطالبين ، ٣٦/٩ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ١٧٦/٨ .

(٦) ط : والقاسم .

وكلاهما صحيح ، فالفاعل قاسم ، والقاسم مبالغة . انظر : المصباح المنير ، ٥٠٣/٢ .

(٧) انظر : الحاوي ، ٤٠٤/١١ ؛ روضة الطالبين ، ٣٧/٩ . وقد مر في المسألة الثامنة من كتاب الوكالة ، الكلام على شهادة الحاكم بعد عزله .

والفرق بينهما أن الرضاع لا يتضمن تزكية نفسها لأنه يصح من العدل
(١) ومن الفاسق (١)، وإذا لم تدع أجرة لم يتضمن شهادتها (٢) تزكية ولا تهمة
بخلاف الحاكم والقاسم (٣)، فانهما يزكيان بشهادتهما أنفسهما لأن الحكم
والقسمة لا يصحان الا من عدل فلم يقبل لذلك (٤).
تمت ، وهي تسع مسائل

(١) ك : والفاسق .

(٢) ط : شهادتهما .

(٣) ط : والقاسم .

(٤) ذكر الماوردي فرقا آخر ، هو : "أن الحاكم والقاسم تفردا بالفعل فلم تصح
شهادتهما به ، والمرضة اما أن ينفرد بالرضاع وهي نائمة ، واما أن تمكثه فيكون
الولد هو المرتضع فلم تكن شهادتهما [لعل صحتها : شهادتها] على مجرد فعلها" ،
٤٠٤/١١ .

كتاب النفقات (١)

[١] مسألة

يجب على الزوج تسليم الحب الى زوجته ولا يلزمه طحنه (٢ ولا خيزه) ويلزمه تسليم (٣) الكسوة مخيطة (٤). والفرق بينهما : أن للنفقة (٥) أصلاً ترد اليه وهو الكفارة ، ويجب فيها تسليم الحب الى الفقير ، وليس للكسوة أصل ترد (٦) اليه فردت الى العرف والعادة . [ط / ١١٤]

(١) جمع نفقة : وهي مشتقة من النفوق ، وهو الهلاك ، يقال : نفقت الدابة : اذا ماتت وهلكت ، ومنه النفقة ، لأن فيها هلاك المال .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، ٤٥٤/٥ ؛ الصحاح ، ١٥٦٠/٤ ؛ أنيس الفقهاء ، ١٦٨ (نفق) .

وقال الفقهاء هي من الانفاق وهو الاخراج ولا يستعمل الا في الخير ولهذا سميت النفقات لا الغرامات .

انظر : فتح الوهاب مع حاشية الجمل ، ٤٨٧/٤ ؛ تحفة المحتاج ، ٣٠١/٨ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٢٥/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ١٧٧/٧ .

(٢) ط : وخيزه .

لكن هل عليه مع الحب مؤونة طحنه وخيزه ؟ أوجه ، أصحها : الوجوب ؛ لأنها في حبه بخلاف الكفارة .

وانظر : الحاوى ، ٤٢٦/١١ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١١٢ ؛ روضة الطالبين ، ٥٣/٩ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ٧١/٤ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٩٤٥/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٢٧/٣ .

(٣) ساقطة من : ط .

(٤) انظر : الحاوى ، ٤٣١/١١ ؛ روضة الطالبين ، ٥٦/٩ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٩٤٥/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٣٥، ٤٣١/٣ ؛ حاشية قليوبى ، ٧٥/٣ .

(٥) ط : النفقة .

(٦) ك : فردت .

[٢] مسألة

من نصفه [ك/١٤٦] حر ونصفه رقيق اذا كانت له زوجة كان نصف نفقة زوجته على نفسه ويكون نفقته نفقة المعسرين^(١) بكل حال سواء كان موسرا بنصفه^(٢) الحر أو معسرا^(٣).
وقال المزني^(٤) رحمه الله عليه : ان كان موسرا لزمه نفقة الموسرين بنصفه الحر ونفقة المعسرين بنصفه الرقيق ، فيلزمه في كل يوم مد ونصف لأنه لو قتله قاتل لزمه نصف دية حر ونصف قيمة عبد .
ولا يصح ذلك لأنه اذا رق^(٥) بعضه كان ناقصا في نكاحه وفي طلاقه ففي النفقة مثله^(٦) ، بخلاف الدية فانها تتبع بعض فلزمه من ديته بقدر^(٧) حرية والنفقة لا تتبع بعض ، ولهذا لو أمكنته^(٨) المرأة من نفسها بعض التمكين لم يجب بعض النفقة .
فان قيل : اذا لم تتبع بعض فلم يجب نفقة المعسرين ولم تجب نفقة الموسرين ؟

-
- (١) نفقة الموسر من الطعام مدان ، والمعسر مد واحد .
انظر : الأم ، ٨٨/٥ - ٨٩ ؛ مختصر المزني ، ٢٣١ ؛ روضة الطالبين ، ٤٠/٩ .
(٢) ك : بنفقة .
(٣) فتفقته كالمملوك ، هذا هو الأصح ، وهو المنصوص .
انظر : الأم ، ٩٠/٥ ؛ مختصر المزني ، ٢٣٢ ؛ المهذب ، ١٦٢/٢ ؛ الوجيز ، ١١٠/٢ ؛ حلية العلماء ، ٣٩٨/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٤١/٩ - ٤٢ .
(٤) انظر قوله في مختصره ، ٢٣٢ ، لكن ليس بنفس النص .
(٥) ك : أرق .
(٦) ك : كذلك .
(٧) ك : بتقدير .
(٨) ط : مكثت .

قيل : (١) إذا لم (٢) يتبع بعض غلب (٣) الرق لحصول النقص به ، كالمكاتب لما أشبه الحر من وجه والرقيق من وجه كانت (٤) نفقته نفقة المعسرين .

[٣] مسألة

إذا رضيت زوجة المعسر المقام (٥) بلانفقة نظر :
فان كانت حرة جاز ، وان كانت أمة لم يجز (٦) .
والفرق بينهما : أن الخيار للحررة وقد رضيت باسقاطه ، والخيار لسيد الأمة دونها (٧) لأنه يوجب النفقة (٨) عليه عند اعبار الزوج ، فلم يؤثر رضاها .

[٤] مسألة

تجب نفقة القريب (٩) مع اتفاق الدينين واختلافهما (١٠) ، لأنها تجب بالقرابة المحضة ولامدخل للتعصيب والولاء (١١) فيها ولهذا يجب لولد البنات

-
- (١) ك : انما .
 - (٢) ك : على .
 - (٣) ك : كانت .
 - (٤) ك : بالمقام .
 - (٥) مر الكلام على الحررة تحت زوج معسر اذا رضيت بالمقام معه في المسألة التاسعة من كتاب الايلاء .
 - (٦) أما الأمة اذا رضيت بالمقام مع المعسر ، فهل للسيد الفسخ ؟ فيه أوجه . أصحها : ليس له وبه قطع جماعة ، وعلى هذا ليس على السيد نفقة الأمة في هذه الحالة . انظر : الأم ، ٩١/٥ ؛ روضة الطالبين ، ٧٨/٩-٧٩ .
 - (٧) ط : لأن النفقة تجب .
 - (٨) ك : الأقارب .
 - (٩) انظر : الأم ، ٩٠/٥ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١١٧ ؛ روضة الطالبين ، ٨٣/٩ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ٨٤/٤ ؛ فيض الاله المالك ، ٢١٥/٢ .
 - (١٠) ط : والولاية .

(١) ولأب الأم^(١) ولأب أم الأب ، وما يتعلق بالقرابة المحضة لا يختلف حكمه باختلاف الدينين كسقوط القود ورد الشهادة والعق بملك .

[٥] مسألة

نفقة الزوجة تفارق نفقة القريب في شيئين :
أحدهما : أن نفقة^(٢) القريب تسقط بمضى الزمان^(٣) ، لأنها للمواساة ، ونفقة الزوجة^(٤) لا تسقط به ، لأنها عوض^(٥) .
والثاني : أن نفقة القريب لا تجب على العبد^(٦) ، لأنه معسر فلا تلزمه المواساة ونفقة الزوجة تلزمه^(٧) لأنها عوض .

(١) ساقط من : ك .

(٢) ط : النفقة .

(٣) على الصحيح .

انظر : التنبيه ، ٢١٠ ؛ المذهب ، ١٦٨/٢ ؛ الوجيز ، ١١٦ ؛ روضة الطالبين ، ٨٥/٩ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٢١٠/٧ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٩٥٠/٢ .

(٤) ط : الزوج .

(٥) تقدم الكلام عنها في المسألة السادسة من كتاب العدد .

(٦) انظر : الأم ، ٩٠/٥ ؛ التنبيه ، ٢٠٩ ؛ المذهب ، ١٦٥ ؛ روضة الطالبين ، ٩٦/٩ .

(٧) انظر : الأم ، ٩٠/٥ ؛ المذهب ، ١٦٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ٣٩٦/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٦٩،٤٠/٩ .

[٦] مسألة

هل تجب على المكاتب نفقة ولده؟ ينظر :
فان كان من زوجته لم تجب ، وان كان من أمته [ك/١٤٦]
وجبت (١).

والفرق بينهما : أن ولده من زوجته ليس بملك لسيده فيستضر بالانفاق
عليه (٢)، وولده من أمته ملك لسيده فلا يستضر به لأنه ان أدى مال الكتابة
عتق وعتق (٣) معه ولده (٣)، وان عجز نفسه كان مملوكا لسيده مع أمته .
تمت ، وهى ست مسائل

(١) انظر : الأم ، ٩٠/٥ ؛ مختصر المزني ، ٢٣١ ؛ التنبيه ، ٢٠٩ ؛ روضة الطالبين ،
٩٦/٩ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٤٧/٣ ؛ حاشيتا الشرواني وابن قاسم ، ٣٤٤/٨-٣٤٥ .
وزاد فى الروضة والمغنى : وجوب النفقة كذلك لو كانت الزوجة الأمة أمة
للسيد .

(٢) المستضر هو السيد ، وذلك فيما لو عجز المكاتب نفسه ، لأن الانفاق كان على من
ليس مملوكا له ، فكان يمكن أن يعود به معه عند العجز .

(٣) ك : ولده معه .

كتاب الجنایات (١)

[١] مسألة

لا يسقط التكافؤ في القصاص الا في ثلاث مسائل :
 احداها : أن يجرح ذمى^(٢) ذميا ثم يسلم الجارح ويموت المجروح بعده
 فانه يقتل^(٣) به المسلم^(٤) ولا تكافؤ بينهما حال الموت^(٥).
 والثانية : أن يجرح عبد عبدا ثم يعتق الجارح ويموت المجروح بعده
 فانه يقتل به ولا تكافؤ بينهما حال الموت^(٥).
 والثالثة : من قتل في المحاربة من^(٦) لا يكافئه^(٦) فانه يقتل به^(٧) في
 أصح القولين^(٨).

-
- (١) الجنایات جمع جناية ، يقال : جنى الرجل على نفسه وأهله جناية : اذا فعل
 مكروها . والجناية : الجرم والذنب .
 انظر : الصحاح ، ٢٣٠٥/٦ ؛ المطلع ، ٣٥٦ .
 والجنایات هى : القتل والقطع والجرح الذى لا يزهق ولا يبين . روضة الطالبين ،
 ١٢٢/٩ .
- (٢) ط : الذمى .
- (٣) ك : بالمسلم .
- (٤) انظر : المهذب ، ١٧٤/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٢٥ ؛ حلية العلماء ، ٤٤٩/٧ ؛
 روضة الطالبين ، ١٥٠/٩ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٢٥٦/٧ ؛ الاعتناء
 في الفرق والاستثناء ، ٩٦٣/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ١٦/٤ .
- (٥) انظر : المهذب ، ١٧٤/٢ ؛ التنبيه ، ٢١٣ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٢٥ ؛ منهاج
 الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٢٥٧/٧ ؛ مغنى المحتاج ، ١٧/٤ .
- (٦) ط : ليس بكفؤ .
- (٧) ساقطة من : ط .
- (٨) هذا على قول من لم يراع معنى القصاص فيه . والأصح ان قتل المحارب فيه معنى
 القصاص ومعنى الحدود لأنه في مقابلة قتل ولكن لا يصح العفو عنه ويتعلق
 استيفاءه بالسلطان ، فعلى هذا الكفاءة معتبرة على الأصح وعلى هذا الواجب الدية
 أو القيمة . =

[٢] مسألة

إذا قال لغيره : اقتلني فقتله لزمه الدية في أصح^(١) القولين .
وإذا^(٢) قال له : (٣) اقطعني فقطعه^(٣) [ط/١١٥] لم تلزمه^(٤) الدية قولاً
واحداً^(٥).

والفرق بينهما : أن في المسألة الأولى^(٦) الدية حق لورثته^(٧) فلم يسقط
بأذنه^(٨) بالقتل^(٨) ، والدية في المسألة الأخرى ، حق له دون ورثته .
والأصح أن دية النفس أيضاً تسقط ، لأنها ثبتت له^(٩) ثم ينتقل إلى
ورثته^(١٠).

= انظر : المذهب ، ١٧٥/٢ ؛ التنبيه ، ٢١٣ ؛ حلية العلماء ، ٤٥٦/٧ ؛ روضة
الطالبين ، ١٦٠/١٠ .

(١) ك : أحد .

والتصحيح - كما في ط - هو الصحيح ، فهو أظهر القولين ، لأن الدية تجب
للمقتول في آخر جزء من حياته ثم تنتقل إلى الورثة على الأظهر .
وأما القصاص فلا يجب على المذهب وبه قطع الجمهور .

انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٢٤ ؛ حلية العلماء ، ٥١٤/٧ ؛ التهذيب ، ج :
٨ ، ل : ٣٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٣٧/٩ - ٢٤٢، ١٣٨ ؛ مغني المحتاج ، ١١/٤ .

(٢) ك : وإن .

(٣) ط : اقطع فقطع .

(٤) ط : تلزم .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) ك : الأولى .

(٧) ك : الورثة .

(٨) ط : في القتل .

(٩) ك ، بعدها : بقتله .

(١٠) انظر : المراجع السابقة .

ولو قال لغيره : اقذفني ، فقفه فقد (١) اختلف أصحابنا (٢) فيه :
 فمنهم من قال : لا (١) يسقط الحد قولاً واحداً لأنه قد ألحق العار به
 وبعشيرته وهو لا يملك اسقاط حقوقهم .
 ومنهم من قال : يسقط الحد قولاً واحداً وهو المذهب لأن الحق له
 وإن تضمن الحاق العار بهم ولهذا يملك العفو عن حد القذف بعد ثبوته من
 غير رضاهم .

[٣] مسألة

من ملك العفو عن القصاص في النفس ملك العفو على (٣) المال إلا في
 أربع مسائل (٤) :

- (١) ساقط من : ك .
- (٢) في المسألة وجهان ، قال الأكثرون : لا يجب الحد ، وقال البغوي : الصحيح وجوبه
 قال النووي : هذا الذي قاله البغوي عجب ، والصواب : أنه لا حد . وقطع ابن
 حجر والرملي بعدم الحد .
 انظر : التهذيب ، ج : ٨ ، ل : ٣٥ ؛ روضة الطالبين ، ٣٢٦/٨ ، ١٣٨/٩ ؛
 خبايا الزوايا ، ٤٢٥ ؛ أسنى المطالب ، ٣٧٥/٣ ؛ فتح الوهاب مع حاشية
 البجيرمي ، ٢١٤/٤ ؛ تحفة المحتاج ، ١١٩/٩ ؛ مغني المحتاج ، ١٥٦/٤ ؛ نهاية
 المحتاج ، ٤١٥/٧ .
- (٣) ك : عن .
- (٤) نقل السبكي وابن الملتن هذه القاعدة ومستثنياتها نقلاً عن الجرجاني ، ثم أضافا
 مسائل أخرى تستثنى كذلك من القاعدة :
 "منها : إذا قتل المرتد مرتداً فإن القصاص واجب - على الأصح - وفي الدية
 وجهان أرجحهما - على ما اقتضاه إيراد الرافعي - عدم الوجوب .
 ومنها : إذا قتل ذمي مرتداً فالأظهر القصاص ، وعلى القول بوجوبه فلا دية على
 الأصح .
 ومنها : العبد المرهون إذا جنى على طرف سيده ، فليده القصاص ، والصحيح أنه
 ليس له العفو على مال ، لأن السيد لا يثبت له على عبده مال ... " ، الأشباه
 والنظائر ، للسبكي ، ٣٨٧/١ - ٣٨٨ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الملتن ، ل : ١٥٨

أحداها : اذا قطع يدى (١) رجل فاقتص منه فيهما (٢) ثم سرى القطع الى نفس المجنى عليه فللولى أن يقتله وليس له أن يعفو على مال ؛ لأن أرش الطرف يدخل فى دية (٢) النفس فيجب دية واحدة وقد أخذ المجنى عليه يديه وقيمتها (٣) [ك/١٤٨] دية النفس فلاشئ له بعدها (٤).

والثانية : اذا كان لرجل عبدان فقتل أحدهما الآخر فللسيد أن يقتله وليس له أن يعفو على مال لأنه لا يثبت له عليه مال ابتداء فى غير الكتابة (٥).

والثالثة (٦) : أن يقطع يهودى يدى (٧) مسلم فيقتص منه فيهما ثم يسرى الى نفس المسلم فان لوليه أن يقتص من اليهودى وليس له أن يعفو على مال فى أصح الوجهين ؛ لأنه قد أخذ يدى (٧) يهودى بازاء يديه فلم يبق له شئ آخر من الدية كالمسألة الأولى (٨). وله فى الوجه الآخر أن يأخذ ثلثى (٩) الدية (١٠) لأنه يثبت (١١) له دية المسلم (١٢) وقد أخذ

(١) ك : يد .

(٢) ط : فيها .

(٣) ط : قيمتها .

(٤) انظر : التنبيه ، ٢١٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٠/٩ ؛ المراجع السابقة .

(٥) ك : المكاتبه .

وانظر : روضة الطالبين ، ٢٥٣/٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٦/٤ ؛ المراجع السابقة .

(٦) ك : والثانية .

(٧) ك : يد .

(٨) ك : قبلها .

(٩) ط : ثلث .

(١٠) هذا أصح الوجهين .

انظر : المهذب ، ١٩١/٢ ؛ حلية العلماء ، ٥١٢/٧-٥١٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٧/٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٤/٤ ؛ المراجع السابقة فى أول المسألة .

(١١) ك : ثبت .

(١٢) ك : مسلم .

يدى (١) يهودى قيمتها ثلث الدية فيبقى (٢) له الثلثان .
والرابعة : أن تقطع امرأة يدى (١) رجل فيقتص منها فيهما (٣) ثم
يسرى القطع الى نفسه فان لوليه (٤) أن يتقص منها (٥) وليس له أن يعفو على
مال فى أصح الوجهين كما ذكرناه فى اليهودى ، وله أن يأخذ نصف الدية
على الوجه (٦) الآخر (٧) .

[٤] مسألة

من ملك العفو عن القصاص فى نفس على مال استحق بالعفو جميع
الدية الا فى ثلاث (٨) مسائل ، اثنتان منهما المسألتان الأخيرتان (٩) قبلها فانه
يستحق فى أحد الموضعين ثلثى (١٠) الدية ، وفى الموضع الآخر نصف الدية
على ماتقدم ذكره .
والثالثة : اذا قطع يد رجل فعفا المقتووع (١١) عن القصاص وأخذ نصف

-
- (١) ك : يد .
(٢) ك : فبقى .
(٣) ك : فيها .
(٤) ك : للولى .
(٥) ط : منهما .
(٦) ك : وجه .
(٧) هذا هو الأصح .
انظر : المراجع السابقة .
(٨) ساقطة من : ك .
(٩) ط : الأخيرتان .
والمسألتان المشار اليهما هما : الثالثة والرابعة من المسألة السابقة ، وقد تقدم
الكلام عليها .
(١٠) ك : ثلث .
(١١) ك : المقتول .

الدية ، ثم عاد الجاني قبل الاندمال وقتله (١) فان (٢) للولى أن يقتله (٣) ، وان عفا ثبت له نصف الدية ، لأن الجناية اذا تعقبها القتل قبل الاندمال كان بمزلة مالمو سرت (٤) الى النفس (٥) ، ولو سرت الى النفس (٦) كان له نصف (٧) الدية ، كذلك اذا تعقبها (٨) القتل .
وقيل (٩) : يلزمه جميع الدية لأن القتل اذا لم يتولد من السراية كان بمعزل (١٠) [عن] (١١) الجناية ، فهو كما لو عاد (١٢) فقتله بعد الاندمال والأصح هو الأول (١٣) ، لما ذكرناه .

-
- (١) ك : قتله .
(٢) ك : كان .
(٣) على الأصح . والثاني : ليس له ذلك ، لأنه عفا عن بعض النفس .
انظر : روضة الطالبين ، ٢٤٦/٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٤/٤ .
(٤) ك : سرى .
(٥) في ط ، بعدها نقل كلاما قدره أربعة أسطر تقريبا ، ليس هذا موضعه ، بل موضعه المسألة التي بعدها (الخامسة) ، في حين أنه أسقطه من المسألة الخامسة . وقد حذفته من هنا وجعلته في موضعه في المسألة الخامسة . والذي يظهر أن سبب ذلك هو أن هذا النص كان في هامش نسخة أخرى ، نقل عنها الناسخ لنسخة (ط) ووضع في غير موضعه ، لأن المكان الذي نقل اليه لا يستقيم النص معه بحال والله أعلم .
(٦) ساقطة من : ط .
وقد أورده الناسخ لنسخة (ط) ، خطأ في أثناء الكلام في المسألة الخامسة ، وقد حذفته من هناك .
(٧) ك : نفس .
(٨) ك : تعقبه .
(٩) ك : وقبل .
(١٠) ك : بمزلة .
(١١) ك : غير . ط : عين .
ويحتمل أن يكون النص : [بمزلة عين] أ.هـ ومراده أن فعله جناية أخرى . والله أعلم .
(١٢) ك : أعاد .
(١٣) انظر : المراجع السابقة .

[٥] مسألة

من عليه القصاص في النفس (١) اذا فات (٢) بموته (٣) وله تركة انتقل
جميع الدية الى تركته (٤)، الا في مسألتين (٥) - لا يجب في احدهما شيء ،
ويجب في الأخرى (٦) نصف الدية - : [ط/١١٦] فأما الأولى (٧) : فهي اذا
قطع يدى (٨) رجل فسرى (٩) الى النفس (١٠) [ك/١٤٩] فقطعه ولى المقتول
ولم يمت ، فان له قتله ، وان (١١) مات فلا شيء عليه (١٢) في تركته ، لأنه لما
فات المحل ثبتت (١٣) له دية واحدة وقد أخذ يدين بقيمتها .
(١٤) وأما الثانية (١٥) : فهي (١٦) اذا قطع يد رجل واقتص منه فسرى
القطع الى نفس المقتوع (١٧) أولا ، ثم سرى الى نفس الجاني فانه لو كان باقيا

-
- (١) ك : ثم فاق .
(٢) ك : ولو تركه انتقلت الى جميع تركته جميع الدية .
(٣) أورد هذه القاعدة - منسوبة الى الجرجاني - السبكي وابن الملتن .
انظر : الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٤٠٠/١ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الملتن ، ل :
١٥٥ .
(٤) ك : الآخر .
(٥) ك : الأولى .
(٦) ك : يد .
(٧) ك : وسرى .
(٨) ط ، بعدها : ولو سرت الى النفس .
ومحلها المسألة السابقة ، كما مر .
(٩) ما بين القوسين هنا هو ما أورده ناسخ نسخة (ط) ، في ثنايا المسألة الرابعة ، وهذا
موضعه الصحيح - كما في نسخة ك - والله أعلم .
(١٠) ك : فان .
(١١) ساقطة من : ط .
(١٢) ك : ثبت .
(١٣) ك : والثانية .
(١٤) ك : وهى .

لكان يقتص منه ، وقد ثبت في تركته نصف الدية ، لأنه قد استوفى منه (١)
يدا بقيمة نصف الدية .

[٦] مسألة

كل ولى في القصاص اذا عفا وثبت له المال كان (٢)المال له (٢)، دون
غيره ، الا في مسألة واحدة (٣)، وهي (٤): أن يجنى رجل على عبد ويعتق
العبد بعد الجناية ثم تسرى (٥)الجناية الى نفسه ، وأرش الجناية مثل دية
حر (٥)أو أكثر (٦)، فان ولى العبد (٧)بالحيار ، ان شاء اقتص ، وان شاء عفا
، واذا اختار المال (٨)كان (٩)للسيد المال (٩)دونه ؛ لأن الجناية وجدت في
ملكه ووجب الأرش حال الجناية ، (١٠)ثم لما (١٠)سرت الى النفس وكان
الأرش مثل دية النفس لم يجب على القاتل أكثر من دية واحدة فكان ذلك
للسيد (١١)على ما (١١)ذكرناه .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ط : له المال .

(٣) ساقطة من : ك .

والمراد أن في المسألة المستثناة يكون المال لغير العافي عن القصاص .

(٤) هذه المسألة كذلك مما نسبها السبكي وابن الملحق الى الجرجاني .

انظر : الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٤٠٠/١ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الملحق ، ل :
١٥٦ .

وانظر : روضة الطالبين ، ١٧٥/٩-١٧٦ ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ٤٨٦ .

(٥) ك : سرت .

(٦) ك : وأكثر .

(٧) وهم ورثته غير المعتق .

(٨) ساقطة من : ط .

(٩) ط : المال لسيد .

(١٠) ك : ولما .

(١١) ك : لما .

[٧] مسألة

إذا تعرض لقتله انسان فسكت ولم يدفع عن نفسه لم يسقط بالسكوت ضمانه^(١)، ولو تعرض للمرأة من يزنى بها فسكتت ولم تدفع عن نفسها سقط مهرها .

والفرق بينهما : أن الدفع عن الزنا واجب^(٢)، فإذا لم يدفع فقد بذلت وطاوعت كالمودع إذا رأى من يأخذ الوديعة ولم يدفع عنها ضمانها ، كما لو^(٣) بذلها . بخلاف النفس فإن الدفع عنها لا يجب^(٤) في أحد الوجهين^(٥)، ولذلك لم يدفع عثمان رضى الله عنه عن نفسه مع الامكان ونهى الغلمان عن القتال^(٥) . فافترقا لذلك .

(١) انظر : الحاوى ، ٣٩/١٢ .

(٢) انظر : الحاوى ، ٤٥٥/١٣ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٤ ، ل : ١٠٨ ؛ روضة الطالبين ، ١٩٠/١٠ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ١٩٥/٤ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٩٩١/٢ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٣/٨ .

(٣) ساقطة من : ك .

(٤) ساقط من : ط .

وهما قولان - وقيل : وجهان - أظهرهما : لا يجب ان كان قاصد قتله مسلما . أما لو كان كافرا وجب الدفع ، وكذا لو كان بهيمة .

وانظر : الحاوى ، ٤٥٥/١٣-٤٥٦ ؛ حلية العلماء ، ٤٦٤/٧ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٤ ؛ ل : ١٠٨ ؛ روضة لطالبين ، ١٨٨/١٠ ؛ منهاج مع مغنى المحتاج ، ١٩٥/٤ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ٩٩١/٢ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٢/٨ .

(٥) هذا الأثر ورد في كتب التاريخ والتراجم ، ولم أطلع عليه في كتب السنن المشتهرة ، وهو من الآثار المشتهرة .

وانظر : طبقات ابن سعد ، ٧٠/٣ ؛ تاريخ الطبرى ، ٣٩١،٣٨٠/٤ ؛ الاصابة ، ٤٥٩/٢ ؛ البداية والنهاية ، ١٨٣،١٨١/٧ ؛ الكامل ، لابن الأثير ، ٨٨/٣ ؛ تاريخ الخلفاء ، للسيوطى ، ١٦٣ .

[٨] مسألة

الأجنبي اذا شارك الأب في قتل الابن وكان الأب متعينا قتل به الأجنبي^(١)، وان كان غير متعين^(٢) لم يقتل به ، وذلك بأن^(٣) يلمّط رجلان مولودا ويدعيه كل واحد منهما فاذا قتلاه قبل أن يتعين الأب منهما^(٤) بقافة أو بانتساب^(٥) منه بعد البلوغ ، لم يقتلا به^(٦) لأن أحدهما أبوه لابعينه .

ومثل^(٧) اذا تزوجت المعتدة [ك/١٥٠] في عدتها فأنت بولد يمكن أن يكون^(٨) من كل واحد منهما وقتلاه لم يقتلا به^(٩) كالمسألة قبلها الا أنهما يفترقان في شيء واحد ، وذلك أن في المسألة الأولى^(١٠) لو رجع أحدهما عن

(١) انظر : المهذب ، ١٧٥/٢ ؛ التنبيه ، ٢١٥ ؛ حلية العلماء ، ٤٥٧/٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٦١/٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ١٧/٤ .

(٢) ط : معين .

(٣) ك : أن .

(٤) ط : منها .

(٥) ك : انتساب .

(٦) لا يقتلا في الحال ، لكن لو ألحقه القائف بأحدهما فلاقصاص على الذي ألحق به ، ويقتص من الآخر . وحكى ابن كج وجها شاذا : انه لا يقتص من الآخر ، لأن الحاق القائف مبنى على الأشباه ، وهو ضعيف فلا يرتب عليه القصاص الذي يسقط بالشبهات .

انظر : المهذب ، ١٧٥/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٢٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٥٢/٩ .

(٧) ك : مسألة .

والأولى جعلها مسألة واحدة ؛ لأنه سيفرق بين الحكمين فيهما كما سيأتى .

(٨) ط : كونه .

(٩) انظر : المهذب ، ١٧٥/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٢٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٥٣/٩ .

(١٠) ك : الأولى .

دعواه قتل به (١)، وفي المسألة الثانية لو رجع أحدهما عن الدعوى لم يقتل به (٢).

والفرق بينهما : أن في المسألة الأولى (٣) ثبت نسب الولد من أحدهما لابعينه بدعواه ، فإذا جحد أحدهما تعينت (٤) الأبوة في الآخر (٥)، وهاهنا نسبه ثبت (٦) بالفراش ، والفراش قائم في الجهتين فلا يسقط بالجحود .

[٩] مسألة

إذا أمر عبده الصغير أو عبده (٧) الكبير الأعجمي (٨) الذي لا يميز (٩) أو عبد (١٠) غيره الأعجمي (١١) الذي لا يفرق بين طاعة سيده (١٢) وطاعة (١٢)

(١) انظر : المهذب ، ١٧٥/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٢٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٥٣/٩ .

(٢) على الأظهر ، لكن لو ألحقه القائف بأحدهما اقتصر من الآخر .
انظر : المهذب ، ١٧٥/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٢٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٥٣/٩ .

(٣) ساقطة من : ط .

(٤) ك : تعنت .

(٥) ك : الأخرى .

(٦) ك : ثابت .

(٧) ساقطة من : ط .

(٨) ك : العجمي .

والمراد بالعبد الأعجمي ، الذي يرى طاعة السيد واجبة في كل شيء ، فهو كالآلة . روضة الطالبين ، ١٤٠/٩ .

(٩) ط : يتميز .

(١٠) ك : عبده .

(١١) ساقطة من : ك .

(١٢) ك : وبين طاعة .

غيره ، أن يقتل رجلا فالقود على الأمر^(١) ، والمأمور كالألة ، ولو أمره^(٢) بسرقة نصاب لم يجب القطع على السيد^(٣) .

والفرق بينهما : أن القود يجب بالتسبب : ^(٤) في الاكراه ، وفي شهود القتل اذا رجعوا عن الشهادة^(٥) ، فكذلك^(٦) في هذه المسألة ، والقطع في السرقة انما يجب بالمباشرة ولا^(٧) يجب بالتسبب بحال وانما لا يقطع السيد بسرقة العبد اذا نقب العبد ، فأما اذا نقب^(٨) السيد بيده وأمر عبده الصغير باخراج المتاع [ط/١١٧] فان يد^(٩) السيد تقطع ، والعبد كالألة في الاخراج كما لو أخرجه بحديدة أو خشبة .

(١) وكذلك الدية عند العفو عن القصاص ، وفي تعلق المال برقبة مثل هذا العبد وجهان ، أصحهما : لا ، لأنه كالألة . والثاني : نعم ، لأنه متلف .
وانظر : الأم ، ١٤٢/٦ ؛ المهذب ، ١٧٨/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٠/٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٨/٤ .

(٢) ط : أمر .

(٣) هذان لم ينقب السيد - كما سيأتى في كلام المصنف - والا وجب القطع على الأمر قطعاً عند الجمهور ، وقيل : على الوجهين .
انظر : المهذب ، ١٧٨/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٣٧/١٠ .

(٤) ك : كالاكراه .

(٥) هي قاعدة تقول : لا يجب القصاص بغير المباشرة الا في المكره ، والشهود اذا رجعوا .

انظر القاعدة في : مختصر من قواعد العلائ ، ٥٥٩/٢ - ٥٦٠ ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ٤٨٤ .

وانظر في الحكم : المهذب ، ١٧٨/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٧٠/٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٨/٩ - ١٢٩ .

(٦) ك : وكذلك .

(٧) ك : فلا .

(٨) ك : نفت .

(٩) ساقطة من : ط .

[١٠] مسألة

إذا وكل رجلا في استيفاء القصاص وعفا الموكل عن القصاص
والوكيل لا يعلم به فاستوفاه لم يجب القود (١) على الوكيل (١).
ولو قتل مرتدا قد أسلم وهو لا يعلم باسلامه لزمه القود في أحد (٢)
القولين (٣).

والفرق بينهما : أن الوكيل قتله (٤) معتقدا اباحة (٥) دمه (٦) بأمر شائع ،
ولأمانة له على عفو الولي ، وليس كذلك المرتد (٧) ، (٨) فإنه إذا (٨) رآه
مخلى (٩) فهناك أمانة تدل على اسلامه (١٠) لأنه لا يخلى (١١) إلا بعد التوبة فقد
اعتقد اباحة دمه مع التفريط فلزمه القود .

(١) ساقطة من : ط .

وما قطع به هنا من الحكم هو المذهب المنصوص وبه قطع الأصحاب .
انظر : الأم ، ٢١/٦ ؛ المذهب ، ١٩٠/٢ ؛ الوجيز ، ١٣٩/٢ ؛ حلية العلماء ،
٥٠٨/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٨/٩ .

(٢) ك : أخذ .

(٣) وهو المذهب

انظر : المذهب ، ١٧٤/٢-١٧٥ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٢٤ ؛ حلية العلماء ،
٤٥٣/٧-٤٥٤ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٧/٩ .

(٤) ك ، بعدها : وهو .

(٥) ك : الاباحة .

(٦) ك : دمه .

(٧) ك : المزيد .

(٨) ط : فاذا .

(٩) ك : محلى .

(١٠) ك : الاسلام .

(١١) ك : يحلى .

[١١] مسألة

أخوان^(١) قتل أحدهما أباه^(٢) ثم قتل الآخر أمه نظر^(٣)؛
 فان كانت الزوجية قائمة بين الأبوين قتل قاتل الأم دون قاتل الأب
 لأن الأول لما قتل الأب ثبت القصاص لأمه ولأخيه^(٤) فلما قتل الآخر الأم
 ثبت له قصاصها^(٥) وورث من أمه نصيبها من دم الزوج وهو الثمن فسقط
 [ك/١٥١] عنه القود بملك^(٦) البعض^(٧).
 ولو لم تكن الزوجية بينهما ثبت^(٨) لكل واحد من الأخوين على
 صاحبه القود^(٩)، لأن كل واحد من القاتلين لا يرث^(١٠)، ويرث^(١١) قاتل الأم الأب . وكذلك لو كانت الزوجية^(١٢) قائمة
 بين الأبوين^(١٣) وجرح أحدهما الأب والآخر^(١٤) الأم^(١٥) وماتا في وقت
 واحد استحق كل واحد منهما القود على صاحبه ولم يرث أحدهما الآخر .

-
- (١) لأب وأم ، كما يقتضيه سياق الحكم في المسألة كما سيأتي .
 (٢) ك : والآخر أمه ينظر .
 (٣) ك : وأخيه .
 (٤) ك : قصاصهما .
 (٥) ك : يملك .
 (٦) انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٢٥ ؛ الوجيز ، ١٢٦/٢ ؛ روضة الطالبين ،
 ١٥٣/٩-١٥٤ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ١٥٤/٤-١٥٥ .
 (٧) ك : أثبت .
 (٨) انظر : المراجع السابقة .
 (٩) ساقطة من : ك .
 (١٠) ك : الزوجة .
 (١١) ك : أبوين .
 (١٢) ك : وآخر .
 (١٣) ط : الامام .

[١٢] مسألة

إذا أوضح (١) رأس رجل في موضعين فأزيل الحاجز بينهما ينظر :
 فإن كان الجاني أزال الحاجز بعده فهما موضحة واحدة (٢) ، وإن كان
 المجنى عليه أزال فهما موضحتان (٣) .
 والفرق بينهما : أن الجاني إذا (٤) أزاله فقد زال الحاجز بجنايته فهو كما
 لو أوضح (٥) رأسه موضحة كبيرة دفعة واحدة ، وكما لو تآكل الحاجز
 وتحرق (٦) ما بينهما ، وإذا أزاله (٧) المجنى عليه فلم يزل بجناية الجاني ولا تولد
 من جنايته فكان حكم الموضحتين باقيا .

-
- (١) الموضحة : هي التي أوضحت عن العظم وكشفت عنه .
 انظر : حلية الفقهاء ، لابن فارس ، ١٩٦ ؛ المغنى فى الانباء عن غريب المذهب
 والأسماء ، ٥٨٤/١ - ٥٨٥ .
- (٢) على الصحيح - فعلى هذا لا يلزمه إلا أرش واحد - ، وقيل : عليه أرشان ، وقيل :
 ثلاثة .
 والموضحة لافرق فيها بين الصغيرة والكبيرة ، ويجب فيها خمس من الإبل . ولو
 تعددت الموضحة تعدد الأرش .
- انظر : الأم ، ٧٦/٦ - ٧٧ ؛ الحاوى ، ١٥١/١٢ ؛ المذهب ، ٢/١٩٩ - ٢٠٠ ؛ الوسيط
 ، ج : ٣ ، ل : ١٣٧ ؛ التهذيب ، ج : ٨ ، ل : ٧٨٤ ؛ الشرح الكبير ، ج :
 ١٣ ، ل : ١٨ ؛ روض الطالبين ، ١٦٦/٩ - ١٦٧ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج
 ، ٥٩/٤ - ٦٠ .
- (٣) انظر : المراجع السابقة .
- (٤) ط : إذ .
- (٥) ط : أضح من .
- (٦) ك : وتحرق .
- (٧) ط : أزال .

[١٣] مسألة

إذا وجب له القصاص في اليمين فقال [للمقتص] (١) منه : أخرج يمينك فأخرج يساره فقطعها نظر :

فإن أقر أنه سمع اليمين وعلم أن اليسار لا تؤخذ بها فلا قود على القاطع ولادية بكل حال (٢) لتمكين صاحبها إياه من القطع ، كما لو قال له : أعطني مالك لأتلفه فأعطاه ، وكان القصاص في اليمين باقيا بحاله .

ولو قال المقتص منه : وقع في سمعي أنه يقول : أخرج يسارك أو قال : دهشت فأخرجت اليسار ، (٣) أو قال (٣) : اعتقدت أن اليسار تؤخذ باليمين نظر :

فإن جهل القاطع أنها يساره (٤) ، لم يجب القود عليه ؛ لوجود [البذل] (٥) من المقطوع وجهل القاطع به ، وأما الدية فعلى وجهين : أحدهما يجب لأنه بذل (٦) اليسار على أن تكون عوضا عن اليمين فإذا لم يصح له العوض وجبت له القيمة .

وإن علم القاطع بأنها يسار [ط/١١٨] وجبت الدية قولاً واحداً ، وفي (٧) القود قولان :

(١) ط ، ك : المقتص .

ولا يستقيم المراد بهذا . والله أعلم .

(٢) انظر : المهذب ، ١٨٨/٢ - ١٨٩ ؛ الوجيز ، ١٣٧/٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٩٩/٧ - ٥٠٠ ؛ التهذيب ، ج : ٨ ، ل : ٦٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣٤/٩ - ٢٣٦ .

(٣) ك : وقال .

(٤) ك : يسار .

(٥) ك ، ط : البذل .

والصحيح [البذل] ؛ لأنه في مقام تعليل عدم إيجاب القود على القاطع . والله أعلم

(٦) ك : بدل .

(٧) ط : فقي .

أصحهما : لا يجب لوجود البذل (١) من صاحبها (٢).
ولو وجبت (٣) على السارق قطع اليمين فقال له الامام : أخرج يمينك
فأخرج يساره فقطعها أجزأت (٤) عن اليمين ، ولم يجب قطع اليمين بعده (٥).
[ك/١٥٢]

والفرق بينهما : أن (٦) اليسار قد تؤخذ في السرقة (٦) مكان اليمين عند
عدم اليمين ، فكذلك (٧) مع وجودها عند الاشتباه (٨) ، وفي القصاص لا تؤخذ
اليسار (٩) عن اليمين (٩) عند عدم اليمين فكذلك مع وجودها .

[١٤] مسألة

إذا جرح مسلم مسلما وارتد (١٠) المجروح ثم أسلم ومات نظر :
فان بقى في الردة زمانا يسرى الجرح في مثله فلا قود ؛ لأنه اجتمع فيه
ما يوجب (١١) القود وهو الجرح في الاسلام ، وما يسقطه وهو السراية في الردة
فغلب الاسقاط .

-
- (١) ط : البذل .
(٢) انظر : المراجع السابقة .
(٣) ك : وجب .
(٤) ك : أجزأته .
(٥) على المشهور .
انظر : الوجيز ، ١٣٧/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣٧/٩ .
(٦) ك : السارق قد يؤخذ في السرقة اليسار .
(٧) ك : كذلك .
(٨) ك : الاشباه .
(٩) ساقط من : ط .
(١٠) ك : فارتد .
(١١) ك : يجب .

وان بقى فيه زمانا يسيرا لايسرى الجرح فى مثله وجب القود فى أصح القولين (١)؛ لوجود التكافؤ بينهما حال الجرح (٢) وحال السراية وحال الموت ، ويلزمه كمال الدية فى المسألتين معا ؛ لأن دية الجرح المضمونة (٣) تعتبر بحال الاستقرار ، وهو فى حال الاستقرار حر مسلم .

وقيل : ان بقى فى الردة زمانا يسرى فيه الجرح ضمن نصف الدية ؛ لأن الجرح مضمون (٤) ، (٥) والسراية فى (٥) الردة غير مضمونة ، فهو كما لو جرح مسلم مسلما ثم ارتد فجرحه أخرى (٦) فى رده ثم أسلم ومات . ولايصح ذلك ؛ لأن هناك جرحين ، مضمون وغير مضمون وقد حصل الموت بسراية كل واحد منهما ، وهاهنا جرح واحد ، فاذا ارتد بعده ثم أسلم فالسراية الموجودة فى الردة لم تسر بعد عوده الى الاسلام ؛ لأن السراية لاتسرى وانما السراية وجدت عن الجرح وهو مضمون ، فكان عليه كمال الدية .

[١٥] مسألة

الاعتبار فى وجوب القود بحال الجنابة والاعتبار فى وجوب الدية بحال الاستقرار ، فلو أن مسلما قطع يد ذمى فأسلم ثم مات ، أو قطع حر يد عبد

(١) هذا التفصيل - على هذا النحو - هو أصح الطريقين ، لكن الأظهر عند الجمهور : انه لاقصاص . وأما الدية فأظهر الأقوال : وجوب كمال الدية . والطريق الثانى - فى القصاص - : طرد الخلاف فى حال طول المدة وقصرها .
انظر : المهذب ، ١٧٤/٢ ؛ التنبيه ، ٢١٣ ؛ حلية العلماء ، ٤٥٢/٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٦٩/٩ - ١٧٠ .

(٢) ك : الجراح .

(٣) ط : مضمون .

(٤) ط ، بعده : فى السراية .

(٥) ط : وفى .

(٦) ط : آخر .

فأعتق ثم مات ، لم يجب القود اعتبارا بحال الجناية ، (١) ووجبت (١) دية حر مسلم اعتبارا بحال الاستقرار (٢) ، وانما كان كذلك (٣) ، لأن القصد الى تناول (٤) النفس شرط (٤) في القصاص ، بدليل أنه لو رمى الى هدف فأصاب آدميا فلا قود لعدم القصد وكان (٥) الاعتبار فيه بحال الجناية لأنه حال القصد ، وليس كذلك الدية فان القصد ليس بشرط فيها بدليل أنه لو رمى الى هدف فأصاب آدميا ضمنه فكان الاعتبار فيها بحال الاستقرار .

[١٦] مسألة [ك/١٥٣]

اذا قطع يد رجل فقال المقطوع : عفوت (٦) عن عقلها (٧) وقودها وما يحدث منها ، (٨ ثم سرى (٨ الى النفس سقط القود في اليد وفي (٩) النفس ، سواء قلنا : تصح الوصية للقاتل ، أو قلنا : لا تصح ؛ لأن الوصية انما لا تصح للقاتل على أحد القولين بما هو مال ، وتصح بغير المال (١٠) ، والقود

(١) ط : وقد وجبت .

(٢) انظر : المهذب ، ٢/١٧٤، ١٩٨، ٢١١ ؛ التنبيه ، ٢٢٣، ٢٢٧ ؛ الوجيز ، ٢/١٢٨-١٢٩ ؛ روضة الطالبين ، ٩/١٧١-١٧٢ .

(٣) ك : ذلك .

(٤) ساقط من : ك .

(٥) ك : فكان .

(٦) ط : عفوته .

(٧) العقل : الدية ، سميت بذلك لأن الابل كانت تعقل بفناء ولي القتل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ، ابلا كانت أو نقدا .

انظر : المصباح المنير ، ٤٢٢-٤٢٣ ؛ المطلع على أبواب المقنع ، ٣٦٨ .

(٨) ك : وسرى .

(٩) ط : في .

(١٠) ك ، بعدها - في الهامش - : والقود للقاتل على أحد القولين بما هو مال ، وتصح بغير مال . أ.هـ .

وباستثناء أول كلمة في هذا النص ، هو تكرار للكلام السابق عليه .

ليس بمال ، وهل تسقط الدية ؟ يبني على أصلين :
أحدهما : صحة الوصية^(١) بالمال للقاتل وفيها قولان .
والثاني : في عفو المريض وإبرائه في المرض [ط/١١٩] وفيه قولان :
أحدهما^(٢) : هو اسقاط حق وليس بوصية .
والثاني : هو وصية لأنه معتبر من الثلث كالعفو بلفظ الوصية .
فاذا ثبت هذان الأصلان ، فإن قلنا : ليس بوصية صح الإبراء عن دية
اليد لوجوبها دون مازاد عليها لأنه لم يكن واجبا حال الإبراء .
وان قلنا : هو وصية وأن^(٣) الوصية للقاتل لاتصح لم يسقط شيء من
الدية لاماكان واجبا ولاماوجب بعده .
وان قلنا : تصح الوصية للقاتل^(٤) سقط جميع الدية^(٥) .

(١) ط : الوصايا .

(٢) ك : أحدهما .

(٣) ك : فإن .

(٤) ك : للقاتل .

(٥) أظهر القولين أنه تصح الوصية للقاتل سواء كان القتل عمداً أو خطأ بحق أو

بغيره ، وأما عفو المريض وإبرائه في المرض ، فإنه قد يكون بلفظ الوصية ، بأن
يقول : أوصيت له بأرش هذه الجناية وأرش ما يحدث منها أو يتولد ، ففي هذه
الحال تكون وصية لقاتل ، وتقدم الكلام عليها .

وأما إن كان بغير لفظ الوصية - على نحو ما ذكر المصنف - فإن عفو وإبرائه
لا يؤثر فيما يحدث - على الأظهر - ولا يعتبر وصية ، فيلزمه ضمان مازاد على ذلك
، فهنا يسقط عنه دية اليد لعفوه عنها ويلزمه دية مازاد عليها ، لأنه لم يكن واجبا
حال الإبراء فاسقاطه اسقاط لما لم يثبت فلا يعتبر على الأظهر . والقول الثاني :
يؤثر فيما يحدث بعده فعلى هذا لا يلزمه شيء .

وانظر في حكم المسألة : الأم ، ١٥/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٤٣ ؛ الحاوي ،
٢٠١/١٢-٢٠٣ ؛ المهذب ، ١٩٠/٢-١٩١ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٣٥ ؛ روضة
الطالبين ، ١٠٧/٦ ، ٢٤٣/٩-٢٤٤ .

[١٧] مسألة

إذا قطع اصبع رجل عمدا فسرى الى اصبع أخرى وجب القصاص
 (١) للمقطوع ودية التي سرت (١) اليها .
 ولو أوضح رأس رجل فذهب ضوء عينه وجب القصاص في الموضحة
 وفي ضوء العينين (٢) نص عليه الشافعي (٣) رضى الله عنه ، (٤) ولا نظير لها (٤) ،
 لأنها ايجاب قصاص (٥) عن سراية (٥) الى غير النفس ، واختلف أصحابنا فيه :
 فقال أبو اسحاق (٦) : المسألتان معا على قولين .

-
- (١) ك : للمقطوعة وللدية التي تسرى .
 (٢) ط : العين .
 (٣) انظر قوله في : الأم ، ٥٨،٥٤/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٤٢ .
 (٤) ك : لا يضر .
 (٥) ساقطة من : ك .
 (٦) نسب هذا الطريق الى أبي اسحاق كذلك ، أبو الطيب الطبري في شرحه على
 مختصر المزني ، ونسب الشيرازي وأبو بكر الشاشي الى أبي اسحاق أنه نقل قول
 الشافعي في الكف الى العين ولا عكس ، فجعل في ضوء العين قولين ، وقال :
 لا يجب في الكف القصاص قولاً واحداً . هكذا نسبوه الى أبي اسحاق . ولقد أورد
 عنه هذا الطريق الرافعي لكن بصيغة الحكاية ، فقال في الشرح : حكى أصحابنا
 العراقيون عن أبي اسحق ... الخ ، ولم يوردها النووي في مختصره للشرح - روضة
 الطالبين - وإنما ذكر الطريقتين اللتين ذكرهما المصنف هنا ولم ينسبهما . وكذلك
 الغزالي في الوسيط والبلغوي في التهذيب . وقد نسب الرافعي هذا الطريق
 المنسوب الى أبي اسحاق هنا الى الشيخ أبو علي وغيره ولعل مراده ابن أبي هريرة .
 والحاصل أن في المسألة طريقتين عند الجمهور وطريقاً ثالثاً محكياً ، والمذهب - عند
 الرافعي والنووي - هو الطريق الثاني عند المصنف وهو حمل كل نص على ظاهره
 وعليه فرق المصنف .
 وانظر : شرح مختصر المزني ، للقاضي أبي الطيب الطبري ، ج : ٨ ، ل : ٢٩٣ ؛
 الحاوي ، ١٢/١٦٣، ١٧٠-١٧١ ؛ المذهب ، ١٨٠/٢-١٨١ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل :
 ١٢٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٧٦/٧ ؛ التهذيب ، ج : ٨ ، ل : ٦١-٦٢ ؛ الشرح
 الكبير ، ج : ١٣ ، ل : ١٤ ؛ روضة الطالبين ، ١٨٦/٩-١٨٧ ؛ منهاج الطالبين مع
 نهاية المحتاج ، ٢٧٢/٧ .

وذهب الباقون الى أن المسألتين على ظاهرهما فيجب القصاص في ضوء العين ولا يجب في الاصبع المسرى اليها .

والفرق بينهما : أن القصاص انما يجب بجناية مقصودة ، والاصبع التي سرى (١) اليها (٢) القطع يمكن قصدها (٣) بالجناية فلم يجب القصاص فيها بالسراية بخلاف ضوء العين ، فانه (٤) عرض لا يمكن قصده بالجناية فوجب القصاص فيه (٥) بالسراية كالروح (٦) لما لم يكن قصدها بالجناية اذا (٧) جنى على طرف وسرى اليها وجب القصاص (٨) .

تمت ، وهي [سبع] (٩) عشر مسألة

-
- (١) ك : تسرى .
 (٢) ط : اليه .
 (٣) ساقطة من : ك .
 (٤) ك : فلانة .
 (٥) ط : فيها .
 (٦) ك : كالزوج .
 (٧) ط : فاذا .
 (٨) انظر : الأم ، ٥٤/٦-٥٥ ؛ مختصر المزنى ، ٢٤٢ ؛ المراجع السابقة .
 (٩) ط : تمع .

كتاب الدية (١)

[١] مسألة

إذا قصده رجل يطلب نفسه أو ماله فقطع المقصود يده حال القصد ثم
ولى فتبعه وقطع رجله ثم قصده فقطع يده ومات ، ضمنه بثلاث الدية ولو لم
يكن كذلك ولكنه [ك/١٥٤] قطع يده حال القصد (٢) فاستمر (٢) على القصد
ولم يندفع فقطع رجله ثم ولى فقطع رجله فمات ، ضمنه بنصف الدية (٣).
والفرق بينهما : أن في المسألة الأولى وجد منه فعلا مباحا وقد
توسطهما محذور (٤)، فلم يبين أحد المباحين على الآخر فسقط ثلثا الدية
ووجب ثلثها .

وفي المسألة الأخرى القطعان المباحان تواليا فبني أحدهما على الآخر ،
وكان كأنه مات من فعلين : محذور ومباح ، فسقط نصف الدية للمباح
ووجب النصف للمحذور .

(١) له : الديات .

والدية - بالكسر - حق القتل ، وودى القاتل المقتول : إذا أعطى وليه المال
الذى هو بدل النفس .

انظر : المغرب ، ٤٧٩ ؛ ترتيب القاموس المحيط ، ٥٩٢/٤ (ودى) .

وشرعا : هى المال الواجب بالجناية على الحر فى نفس أو فيما دونها .

تحفة المحتاج ، ٤٥١/٨ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٩٩/٧ ؛ حاشية قليوبى ، ١٢٩/٤ ؛
حاشية البجيرمى على المنهج ، ١٥٩/٤ .

(٢) ك : أو مستمر .

(٣) ولا يجب القصاص ؛ لأنه هلك من مضمون وغيره .

وانظر : المهذب ، ٢٢٦/٢ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٤ ، ل : ١١٠ ؛ روضة الطالبين

، ١٨٧/١٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ١٦٧/٤ .

(٤) ك : محظوت .

[٢] مسألة

جنين الأمة مضمون بعشر قيمة الأم حال الجناية .
 وقال المزني (١): يضمن عشر (٢) قيمتها حال الاسقاط (٣)؛ لأن الجناية
 اذا صارت نفسا اعتبرت بحال الاستقرار ، كذلك هاهنا وجب أن يعتبر
 حال (٤) الاستقرار ، وحال الاستقرار هو حال الاسقاط .
 ولا يصح ذلك لأنه انما تعتبر حال الاستقرار اذا تغير حال المجنى عليه
 بأن يكون حال الجناية كافرا وحال الاستقرار مسلما [ط/١٢٠] أو تكون
 حال الجناية عبدا وحال الاستقرار حرا (٥) ، وهاهنا الأم على حالة واحدة ،
 فانها أمة في حال الجناية وفي (٦) حال الاسقاط ، فكان الاعتبار بحال الجناية
 لأنها سبب الاسقاط .

[٣] مسألة

اذا قطع أذنيه (٧) فذهب سمعه ، لزمه ديتان ، ولم تدخل دية
 السمع (٨) في دية الأذنين (٩) ، ولو قطع لسانه فذهب كلامه لزمه دية واحدة

(١) مختصر المزني ، ٢٥٠ .

(٢) ط : بعشر .

(٣) والأصح المنصوص تعتبر القيمة أكثر ما كانت من الجناية الى الاجهاض .

انظر : الأم ، ١١١/٦ ؛ الحاوي ، ٤٠٨/١٢-٤٠٩ ؛ الاقناع ، ١٦٦ ؛ التنبيه ، ٢٢٧ ؛

الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٥٠ ؛ حلية العلماء ، ٥٤٩/٧ ؛ روضة الطالبين ،

٣٧٢/١٠ .

(٤) ط : بحال .

(٥) ك ، بعدها : وحال .

(٦) ط : فهي .

(٧) ك : اذنه .

(٨) ط : للسمع .

(٩) انظر : الأم ، ٦٨/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٤٥ ؛ الحاوي ، ٤٦/١٢ ؛ المهذب ،

٢٠٢/٢-٢٠٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦١/٦ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ،

٦٩/٤ .

ولم يجب للكلام شيء (١).

والفرق بينهما : أن السمع منفعة حالة في غير الأذنين فلم يدخل في دية الأذنين ، كدية الشم لا تدخل (٢) في دية الأنف (٣) ، بخلاف الكلام فإنه (٤) منفعة حالة في اللسان فدخلت (٥) ديتها فيه كدية البصر يدخل في دية العين (٦).

[٤] مسألة

إذا قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه ضمنه بنصف الدية (٧).
واختلف أصحابنا في تعليقه :

فقال أبو اسحاق (٨) : الاعتبار بجرم اللسان ولكنه لما ذهب بقطع ربعه نصف الكلام علمنا أنه قد شل من اللسان ربع آخر ، فلزمه لذلك أيضا ربع الدية .

(١) ساقطة من : ك .

وانظر : الأم ، ١١٩/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٤٥ ؛ الحاوي ، ٦٦/١٢ ؛ المهذب ، ٢٠٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٩١/٩ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٦٢/٤ .

(٢) ك : ولا .

(٣) انظر : الأم ، ١١٩-١١٨/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٤٥ ؛ الحاوي ، ٢٥٨-٢٦٠/١٢ ؛ المهذب ، ٢٠٨، ٢٠٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٩٥/٩ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٧١/٤ .

(٤) ك : فإنها .

(٥) ك : فيدخل .

(٦) انظر : الأم ، ٦٤/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٤٥ ؛ الحاوي ، ٢٤٩/١٢ ؛ المهذب ، ٢٠٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٩٢/٩ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٧٠/٤ .

(٧) انظر : الأم ، ١١٩/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٤٥ ؛ الحاوي ، ٢٦٦/١٢ ؛ المهذب ، ٢٠٥-٢٠٤/٢ ؛ حلية العلماء ، ٥٦٧/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٩٩/٩ .

(٨) انظر : الحاوي ، ٢٦٦/١٢ ؛ المهذب ، ٢٠٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٩٩/٩ .

وقال الباقيون من أصحابنا^(١): اللسان بانفراده مضمون والكلام بانفراده مضمون فاذا وجدت^(٢) الجناية عليهما اعتبرت بالأكثر منهما .
ويتفرع على هذا : اذا جاء آخر وقطع باقي اللسان فانه يلزمه على قول أبي اسحاق نصف الدية [ك/١٥٥] لنصف^(٣) اللسان وحكومة^(٤) الربع الأشل .

ويلزمه على قول الباقيين ثلاثة أرباع الدية اعتبارا بما يبقى من اللسان . ولو لم يكن كذلك ولكن الأول قطع نصف اللسان فذهب ربع الكلام ثم جاء آخر وقطع الباقي فانه يلزمه على قول أبي اسحاق نصف الدية اعتبارا بما بقى من اللسان ، ويلزمه على قول الباقيين ثلاثة أرباع الدية اعتبارا بما ذهب من الكلام^(٥) .

[٥] مسألة

اذا جنى على الشفتين فشلتا لزمه كمال الدية^(٦)، وان^(٧) جنى على

(١) ك ، بعدها : من قال .

(٢) ك : وجد .

(٣) ك : ونصف .

(٤) الحكومة :

(٥) انظر : المراجع السابقة في أول المسألة .

(٦) انظر : الأم ، ١٢٤/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٤٥ ؛ الحاوي ، ٢٦١/١٢ ؛ التنبيه ، ٢٢٥ ؛

روضة الطالبين ، ٢٧٤/٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٥٣/٤ .

(٧) ك : واذا .

الأنف (١) أو على الأذنين فشلتا وجبت به حكومة في أحد القولين (٢).
والفرق بينهما : ان بشلل الشفتين يزول جميع منفعتهما ، وبشلل
الأنف والأذنين لا يزول منفعتهما فافترقا .

[٦] مسألة

يتقدر بدل الموضحة في الرأس والوجه (٣) ولا يتقدر بدل الموضحة في
غيرهما (٤).

والفرق بينهما (٥) من وجهين (٥) :

أحدهما : أن الشين في الرأس وفي الوجه يتفاحش ويظهر ، وفيما
عدهما لا يظهر لأنه يغطي في الغالب .

والثاني : أن تقدير أرش الموضحة على الأطراف يؤدي الى أن يكون
بدل الجناية على الطرف أكثر من بدل أصله ، فان (٦) كان يوضح عن عظم
أغملة فيجب فيه خمس من الابل ، وبدل أصلها ثلاثة أبصرة وثلاث بعير .
وتقدير أرش الموضحة في الرأس والوجه لا يؤدي الى ذلك .

(١) انظر : الأم ، ١١٨/٦ ؛ الحاوى ، ٢٥٩/١٢ ؛ التنبيه ، ٢٢٥ ؛ روضة الطالبين ،

٢٧٤/٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٥٣/٤ .

(٢) الأظهر وجوب الدية .

وانظر : الحاوى ، ٢٤٣/١٢ ؛ التنبيه ، ٢٢٤ ؛ المهذب ، ٢٠٢/٢ ؛ روضة الطالبين ،

٢٧٢/٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٥٢/٤ .

(٣) ك : وفي غيرهما لا يتقدر .

(٤) انظر : الأم ، ٧٦-٧٧ ؛ مختصر المزني ، ٢٤٥ ؛ الحاوى ، ٢٣٦/١٢ ؛ روضة

الطالبين ، ٢٦٥، ٢٦٣/٩ ؛ حاشية الجمل على فتح الوهاب ، ٦٣/٥ .

(٥) ط : في الوجهين .

(٦) ك : بأن .

[٧] مسألة

كسر العظم يوجب الحكومة الا في ثلاث مسائل (١)، فانه يجب فيها (٢)
 أرش مقدر (٣) :
 أحدها (٤) : كسر الترقوة (٥) أو الضلع فانه يجب فيه جمل على أحد
 القولين قضى به عمر رضى الله عنه (٦)، وتجب فيه حكومة على القول
 الآخر (٧). [ط/١٢١]
 والثانية : كسر ظاهر السن دون سنخه (٨) فانه يجب فيه خمس من
 الابل (٩).

-
- (١) نقل هذا الضابط السبكي وابن الملتن عن الجرجاني والرويانى .
 انظر : الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٤٠١/١ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الملتن ، ل :
 ١٥٧ .
- (٢) ساقطة من : ك .
- (٣) ط : مقدار .
- (٤) ك : أحدهما .
- (٥) الترقوة : هى العظم الذى بين ثغرة العنق والعاتق ، عن الجانبين . المصباح المنير
 ، ٧٤/١ .
- (٦) أخرجه مالك وعبد الرزاق والبيهقى ، وصححه الألبانى .
 انظر : الموطأ ، ٨٦١/٢ ؛ المصنف ، لعبد الرزاق ، ٣٦٧/٩ ؛ السنن الكبرى ،
 ٩٩/٨ ؛ ارواء الغليل ، ٣٢٧/٧ .
- (٧) قطع الجمهور بالحكومة - وهو المذهب - وقيل قولان : القديم جمل ، والجديد ،
 حكومة .
- انظر : الأم ، ٨٠/٦ ؛ مختصر المزنى ، ٢٤٦ ؛ المهذب ، ٢٠٩/٢ ؛ حلية العلماء ،
 ٥٨١-٥٨٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٩/٩ .
- (٨) سنخ السن : أصله .
- (٩) انظر : الأم ، ٨٠/٦ ؛ المهذب ، ٢٠٥/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٧٦/٩ ؛ مغنى
 المحتاج ، ٦٣/٤ .

والثالثة : من هشم^(١) رأس رجل ولم يوضحه فانه يجب فيه عشر من الابل في أحد الوجهين^(٢) ، لأن دية الهاشمة انما زيدت على الدية الموضحة للمهشم وقد وجد ، ففى^(٣) الوجه الثانى يجب فيه^(٤) حكومة .

[٨] مسألة

اذا ضرب بطن حرية حامل فأسلمت وأسقطت جنينا ميتا ففيه وجهان : أحدهما : لا يضمنه ، قاله ابن الحداد^(٥) لأن الجناية على الأم جناية على الجنين وهو فى حال الضرب لم يكن مضمونا فلم يتغير [ك / ١٥٦] حكمه^(٦) باسلام الأم^(٦) .
وقال الباكون من أصحابنا^(٧) : يضمن الجنين بغرة^(٨) عبد أو أمة وهو

-
- (١) الهاشمة : هى التى تهشم العظم . المغنى فى الانباء ، ٥٨٤/١ .
(٢) الوارد فى المسألة وجهان ، ثانيهما : الواجب خمسا من الابل ، لاعشرا ، وقد نسب السبكى هذا الخطأ الى الناسخ . وهذا الوجه هو أصح الوجهين .
وانظر : المهذب ، ٢٠٠/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٣٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٤/٩ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكى ، ٤٠١/١ ؛ مغنى المحتاج ، ٥٨/٤ .
(٣) ك : وفى .
(٤) ساقطة من : ك .
(٥) انظر نسبة القول اليه فى : الشرح الكبير ، ج : ١٣ ، ل : ١٨٣ ؛ روضة الطالبين ، ٣٧١/٩ .
(٦) ط : بالاسلام الآمر .
(٧) ط ، بعدها : من قال .
(٨) ك : بعده .

الأصح (١)؛ لأن حال الجناية على الجنين حال الاسقاط ، والأم مسلمة في تلك الحالة .

فان قيل : اذا كان الضرب غير مضمون لم (٢) يضمن ماتولد منه (٢) .
 قيل : ضرب الأم هو جناية على الأم ، وهو سبب الجناية على الجنين ، ولا يمنع أن لا يضمن بسبب الجناية ، (٣) فاذا حصلت فيه (٣) جناية ضمنت ، كما لو أرسل سهما (٤) على المرتد (٥) فأسلم ثم وقع به السهم (٦) فمات ضمنه ، وإن (٧) لم يكن حال (٨) ارسال السهم (٨) مضمونا (٩) .

[٩] مسألة

اذا تردى رجل في بئر فجذب ثانيا وجذب الثاني ثالثا فوقعوا وماتوا ،
 نظر :

فان كان البئر في ملك غيره ووقع كل واحد منهم على (١٠) ناحية وجبت دية الأول على عاقلة الحافر لتعديه بالحفر ، ووجبت دية الثاني على

(١) الأصح ماذهب اليه ابن الحداد .

وانظر : الحاوى ، ٤٠٩/١٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٥٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٩١/٤ ؛ المراجع السابقة .

(٢) ط : يتضمن مايتولد .

(٣) ك : واذا حصلت منه ؟

(٤) ك : السهم .

(٥) ك : مرتد .

(٦) ساقطة من : ك .

(٧) ك ، بعدها : السبب .

(٨) ك : الارسال .

(٩) ولاقصاص هنا ، وتجب الدية على المذهب المنصوص ، وقيل : لا تجب .

انظر : الأم ، ٤٨/٦ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٥٠ ؛ روضة الطالبين ، ١٦٧/٩-١٦٨ .

(١٠) ساقطة من : ط .

عاقلة الأول ، لأنه مات بجذبه ، ووجبت دية الثالث على عاقلة الثاني ،
(الأنه مات بجذبه (١) (٢).

ولو لم يكن كذلك ، ولكنه وقع الثاني على الأول ولم يثبت عليه ،
وحصلا (٣) متفرقين ، ووقع الثالث على الثاني من غير أن وقع على الأول ،
فان الأول مات بسببين (٤) :

أحدهما : حفر البئر . والثاني : جذبه الثاني على نفسه فهدر نصف ديته
لفعله ووجب نصف ديته على عاقلة الحافر (٥).

وقيل : يهدر دم الأول ، لأن جذبه على نفسه مباشرة والحفر سبب ،
فكان الحكم للمباشرة ، كما (٦) لو حفر بئرا ودفع آخر فيها انسانا فان ضمانه
على الدافع لا على الحافر (٧). ولا يصح ذلك لأن جذبه (٨) الثاني على نفسه سبب
كالحفر سواء ، لأنه قصد به التحرز ، ولم يقصد به القاءه في البئر فكان (٩)
كل واحد منهما سببا ، بخلاف الحفر والدفع (١٠) فان الدفع (١٠) مباشرة والحفر
سبب .

(١) ساقطة من : ط .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني ، للطبري ، ج : ٩ ، ل : ٦٢ ؛ الحاوي ،

٣٧٥-٣٧٦ ؛ المهذب ، ١٩٦/٢ ؛ الوجيز ، ١٥١/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل :

١٤٤ ؛ حلية العلماء ، ٥٣٤/٧ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٣ ، ل : ١٤٢-١٤٣ ؛

روضة الطالبين ، ٣٢٨/٩-٣٣٠ .

(٣) ك : وحصل .

(٤) ك : بشيئين .

(٥) وهذا أصح الوجهين .

انظر : المراجع السابقة .

(٦) ط : وكما .

(٧) حتى لو كان الحفر في محل عدوان .

انظر : المهذب ، ١٧٧/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٣٣/٩ .

(٨) ط : جذب .

(٩) ك : فان .

(١٠) ساقطة من : ك .

وأما الثاني فقد مات بسببين :
أحدهما : جذب الأول إياه .

والثاني : جذبه الثالث على نفسه . فسقط نصف ديته ووجب نصفها على عاقلة الأول (١).

وأما الثالث فقد مات بسبب واحد وهو جذب الثاني إياه فتجب جميع الدية على عاقلة الثاني (٢).

وان لم يكن كذلك ولكنه وقع الثاني على الأول وثبت عليه ووقع الثالث [ك/١٥٧] عليهما فان الأول مات بثلاثة أسباب : بحفر البئر ، ويجذبه الثاني ، ويجذب الثاني (٣) الثالث ، فيهدر ثلث ديته في مقابلة فعله (٤) ويجب ثلثها على الحافر وثلثها على عاقلة الثاني ، ولا (٥) يجب على عاقلة الثالث شيء (٦) لأنه لا صنع له (٧) فيه (٨). وأما الثاني [ط/١٢٢] فقد مات بسببين : يجذب الأول له ويجذبه (٩) الثالث ، فيهدر نصف ديته ويجب نصفها على عاقلة الأول . وأما الثالث فقد مات بسبب واحد وهو جذب الثاني إياه فجميع ديته على عاقلة الثاني (١٠).

(١) انظر : المراجع السابقة في أول المسألة .

(٢) انظر : المراجع السابقة في أول المسألة .

(٣) ساقطة من : ط .

(٤) وهو جذبه للثاني .

(٥) ط : لا .

(٦) ساقطة من : ك .

(٧) ساقطة من : ط .

(٨) وهذا أصح الوجهين . والثاني يهدر نصف ديته لجذبه الثاني ، ويجب نصفها على

عاقلة الثاني لجذبه الثالث . وهذا الوجه تفريع على أنه لا أثر للحفر مع الجذب .

انظر : المراجع السابقة في أول المسألة .

(٩) مراده : وبثقل الثالث ، وهو قد حصل يجذبه .

(١٠) على الأصح ، وقيل على الأول والثاني . والمراد في كل ما تقدم الدية على عاقلة

كل منه .

انظر : المراجع السابقة في أول المسألة .

وان (١) كان الحفر في ملك نفسه أو في موضع يجوز له الحفر فيه بأن يكون في موات أو في طريق واسع باذن الامام فدم الأول هدر ، لأن الحافر غير متعدد ، ويكون نصف دية الثاني هدر ، ويجب نصفها على عاقلة الأول (٢) ، ويجب جميع دية الثالث على عاقلة الثاني .

[١٠] مسألة

إذا وجد قتيل في صحراء وليس معه الا عبده كان ذلك لوثا (٣) في حق العبد وثبت لوارث السيد القسامة (٤) ، وللقسامة (٥) هاهنا فائدتان ، ان

- (١) ط : فان .
- (٢) وهذا الحكم ينطبق على الحالة الثانية وهي مالو جذب الأول الثاني ووقعا متفرقين ، وجذب الثاني الثالث ووقع عليه . فهنا الثاني مات بسببين : صدمة البئر ، وهي هدر لعدم العدوان . والثاني : جذب الأول . فعلى عاقلته نصف الدية . أما الثالث فديته على عاقلة الثاني بسبب جذبه له ووقوعه كذلك كان عليه .
انظر : المراجع السابقة في أول المسألة .
- (٣) اللوث : البينة الضعيفة غير الكاملة ، ومنه قيل للرجل الضعيف العقل : ألوث .
انظر : المغنى في الابناء ، ٦٩١/١ ؛ المصباح المنير ، ٥٦٠/٢ .
وقال النووى : اللوث : قرينة تقوى جانب المدعى ، وتغلب على الظن صدقه .
تحرير ألفاظ التنبيه ، ٣٣٩ .
وانظر : الغاية القصوى ، ٩١٥/٢ .
- (٤) القسامة : الأيمان تقسم على الأولياء في الدم ، والقسم : اليمين ، وأقسمت : حلفت . وقال الأزهري : القسامة اسم للأولياء الذين يحلفون على استحقاق دم القتيل .
انظر : الصحاح ، ٢٠١٠/٥ ؛ المغرب ، ٣٨٣ ؛ تحرير ألفاظ التنبيه ، ٣٣٩ .
وقال النووى : "نقل الراعى عن الأئمة : أن القسامة في اللغة : اسم للأولياء وفي لسان الفقهاء : اسم للأيمان . وهذا النقل عن أهل اللغة ليس قول كلهم ؛ بل بعضهم كما ذكرناه ، والصحيح انه اسم للأيمان" . تحرير ألفاظ التنبيه ، ٣٣٩ .
وانظر : تحفة المحتاج ، ٤٧/٩ ؛ مغنى المحتاج ، ١٠٩/٤ .
- (٥) ط : والقسامة .

قلنا : يشاط (١) بها الدم (٢) :

احدهما : ثبوت القود .

والأخرى : ربما كان العبد مرهونا ، فاذا أقسم الوارث عليه تعلق برقبته حق الجناية فتقدم على الرهن (٣) .

واذا قلنا : لا يشاط بها الدم كانت فائدتها الفائدة الأخرى (٤) .

[١١] مسألة

إذا ادعى رجل (٥) على رجل أنه قتل أباه وهناك لوث أقسم عليه وأخذ الدية ، فاذا قامت البينة أن قاتل أبيه غيره رد ماأخذه من الدية ، فاذا جاء بعده رجل وقال : أنا قاتل أبيك لم يستحق عليه شيئا (٦) لأنه لما أقسم على الأول فقد أبرأ كل واحد من قتل (٧) أبيه غير الذى أقسم عليه

(١) الاشاطة : الاهلاك ، وشاط دم فلان ، ذهب ، ومعنى تشيط القسامة الدم : توجب القصاص .

انظر : الصحاح ، ١١٣٨/٣ - ١١٣٩ ؛ لسان العرب ، ٢٣٧٥/٤ (شيط) .

(٢) الجديد الأظهر : لا يجب القصاص بالقسامة . والقديم : يجب .

انظر : الأم ، ٩٦/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٥٣ ؛ الحاوى ، ١٤/١٣ ؛ المهذب ، ٣١٩/٢ ؛ الوجيز ، ١٦١/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣/١٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٩٧/٤ .

(٣) انظر : شرح مختصر المزني ، لأبى الطيب الطبرى ، ج : ٩ ، ل : ٧٩ ؛ الحاوى ، ١٨/١٣ . وزاد الماوردى فائدة أخرى هى : انه تبطل فيها الوصية فيه ان كان موصا به .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) ساقطة من : ط .

(٦) وهل له الدعوى على الثانى ومطالبته ، قولان ، كما لو تناقضت الدعوى . وانظر : الأم ، ٩٧/٦ ؛ المهذب ، ٣٢٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٩/١٠ ؛ مغنى المحتاج ، ١١٠/٤ .

(٧) ط : قبل .

فهذا المقر (١) يقر له (١) بحق لا يدعيه فلا يلزمه به شيء .

[١٢] مسألة

إذا ادعى ولي المقتول على رجل أنه قتله عمدا وشركه فلان فيه ولا أعلم أن شريكه عامدا أو خاطيء ، ورجع إلى فلان فأنكر القتل ففيه وجهان :

أحدهما : لا يقسم الولي عليه (٢) ، لأنه لا يدري على ماذا يقسم وماذا يستحق من القود (٣) أو الدية (٣) في ماله (٤) أو على (٥) عاقلته فهي دعوى مجهولة .

والثاني : يقسم عليه [ليثبت] (٦) القتل ، ثم يطالب بصفته ، فإن لم يصف [ك/١٥٨] حبس إلى أن يصف (٧) .
ولو قال : قتله عمدا وله شركاء فيه ولست (٨) أدري عددهم فهل له أن يقسم؟ بنى على القولين في القسامة .

(١) ط : بقوله .

(٢) وهو الأصح .

انظر : الحاوي ، ٣٤/١٣ ؛ المهذب ، ٣٢٠/٢ ؛ حلية العلماء ، ٢٢٨/٨ - ٢٢٩ ؛ روضة الطالبين ، ٤/١٠ .

(٣) ك : والديه .

(٤) ط : حاله .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) ك : لسبب . وفي ط النقط فيها غير ظاهرة ، ويشبه أن تكون كما أثبت في النص ، أو [لتثبيت] أو غيره . والله أعلم .

(٧) أي يحبس الثاني حتى يصف القتل هل كان عمدا أو خطأ ، قال في الحاوي : "فإن تطاول حبسه ولم يبين ، أحلف ماقتله عمدا ، ولزم دية الخطأ في ماله مؤجله ، وفي تغليظ هذه اليمين عليه بالعدد وجهان" ، ٣٤/١٣ .

(٨) ط : وليست .

فان قلنا : يجب بها الدية لاغير ، سقطت القسامة لأنه اذا حلف
استحق لحصته^(١) من الدية وهو لايدري عدد الشركاء .
واذا^(٢) قلنا : يشاط^(٣) بها الدم حلف وثبت بها^(٤) القود لأن الجماعة
يقتلون بالواحد فلا يضر الجهل بالشركاء^(٥) .
وقيل : لا يقسم قولاً^(٦) واحداً لأن الدم وان كان^(٧) لا يشاط^(٧)
بالقسامة فلصاحب الدم أن يعفو على مال فيؤدى الى أن يعفو على مال
لا يعرف قدره .

[١٣] مسألة

اذا ادعى قتل العمد^(٨) مع اللوث ولم يحلف المدعى ردت اليمين على
المدعى عليه فان حلف برىء ، وان نكل فهل ترد اليمين على المدعى؟
يبني^(٩) على القولين في القسامة :

(١) ط : بحصته .

(٢) ك : فاذا .

(٣) ك : تشاط .

(٤) ساقطة عن : ك .

(٥) وهو الأصح .

انظر : الأم ، ٩٣/٦ ؛ الحاوى ، ٣٥-٣٤/١٣ ؛ المهذب ، ٣٢٠/٢ ؛ حلية العلماء

، ٢٢٩/٨ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤،١٣/١٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ،

٩٦/٤ .

(٦) ساقطة من : ط .

(٧) ك : قساط .

(٨) ط : العبد .

(٩) ك : بني .

فان قلنا : لا يشاط بها الدم ردت اليمين على المدعى (١)، لأن يمين (٢) المدعى عند نكول المدعى عليه ، اما أن تكون كاقرار له أو كاقامة البينة عليه (٣)، وأيهما (٤) كان يجب (٥) به القود ، والذي (٦) يجب له بهذه اليمين غير ما كان يجب له باليمين الأولى (٧).

وان قلنا : يشاط الدم بالقسامة ففيه قولان : أحدهما (٨) : ترد اليمين عليه لوجود (٩) سبب الرد وهو نكول المدعى عليه ، كما رددناها في الأول على المدعى عليه [ط/١٢٣] لوجود سبب الرد وهو نكول المدعى .

والثاني : لا ترد عليه لأن الذي يستحقه (١٠) باليمين الثانية هو ما كان يستحقه باليمين الأولى فلا غرض في تأخير الأولى والأول أصح ؛ لأن له في

(١) على أظهر القولين ، لأنه انما نكل عن يمين القسامة ، وهذه غيرها .
انظر : الحاوى ، ٢٦/١٣ ؛ المهذب ، ٣٢٠/٢ ؛ الوجيز ، ١٦٢/٢ ؛ حلية العلماء ، ٢٢٦/٨ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤/١٠ - ٢٥ .

(٢) ك ، بعدها : على .

(٣) الأظهر أنها كاقرار المدعى عليه ، وعلى القولين هو مستحق بهما للقود بعد نكول المدعى عليه .

انظر : المراجع السابقة ، روضة الطالبين ، ٤٥/١٢ .

(٤) ك : وأنهما .

(٥) ط : وجب .

(٦) ط : فالذى .

(٧) ك : الأولى .

وهنا يجب له بها القصاص في العمد قولاً واحداً كما تقدم . بخلاف ما يجب له يمين القسامة فان الأظهر انه لا يستحق الا الدية كما تقدم .

(٨) ك : أحدهما .

(٩) ك : ولوجود .

(١٠) ك : يستحق .

تأخير اليمين [غرضا] (١) بأن يترك اليمين لئلا تلحقه التهمة (٢) فيقال : حلف بغير حق ، فاذا (٣) نكل المدعى عليه وحلف المدعى ثانيا زالت التهمة فهو كما لو قلنا : ان القسامة لا يشاط بها الدم حيث ردت (٤) اليمين على المدعى لأن له في تأخير اليمين غرضا وهو ثبوت القود له .
تمت ، وهي ثلاث عشرة مسألة

(١) ط ، ك : عرضا .

وهو تصحيف ، صحته اثبات النقط . والله أعلم .

(٢) ك : للتهمة .

(٣) ك : واذا .

(٤) ك : رد .

كتاب الكفارة (١)

[١] مسألة

إذا اشترك جماعة في قتل شخص لزم كل واحد منهم كفارة كاملة في أصح القولين (٢).
 وإذا اشترك جماعة من المحرمين (٣) في قتل صيد لزم الجميع جزاء واحداً (٤).
 والفرق بينهما : أن الكفارة في قتل الآدمي لا تجب على سبيل البدل ، بدليل أنها لا تختلف باختلاف صفة المقتول من الصغير والكبير ، وإنما تجب

(١) الكفارة مأخوذة من الكفر ، وهو السر ، لأنها تستر الذنب وتذهب به . هذا أصلها ، ثم استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك وان لم يكن فيه اثم ، كالقاتل خطأ وغيره .

انظر : المغرب ، ٤١٠ ؛ المغنى في الإنباء ، ٥٣٤/١ ؛ تحرير ألفاظ التنبيه ، ١٢٥ .
 (٢) جزم النووي بأنهما وجهان - وصحح ماصححه المصنف - وأعرض عن قول الرافعي - بعد حكاية الوجهين - : "كما أن الشركاء في قتل الصيد يلزمهم جزاء واحداً ، وقد يعد هذا قولاً وينسب إلى حكاية أبي على الطبري" .

وقال أبو الطيب الطبري : "ذكر أبو على الطبري أن الشافعي رحمه الله قال في كتاب الشاهد واليمين انه تجب على جميعهم كفارة واحدة ، وليس بمشهور عنه" . وجزم الماوردي بغلط من نقل ذلك عن الشافعي وأنه لم يعرف في شيء من كتبه وأما كتاب الشاهد واليمين - الذي نسب القول فيه فلم يذكره النووي من كتب الشافعي وان عقب بعد ذكر كتبه بقوله : قيل : ان كتبه تبلغ مائة وثلاثون كتاباً ، ولم أطلع عليه في مظانه في كتاب الأم .

انظر : شرح مختصر المزني ، ج : ٩ ، ل : ٩٥ ؛ الحاوي ، ٦٨/١٣ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٣ ، ل : ١٩٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٨١/٩ ؛ المجموع ، ١١/١ . وانظر كذلك : المهذب ، ٢١٨/٢ ؛ الوجيز ، ١٥٨/٢ ؛ حلية العلماء ، ٦١٢/٧ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٣٦٦/٧ .

(٣) ك : المحترمين .

(٤) انظر : الأم ، ٢٠٧/٢ ؛ المهذب ، ٢١٨/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٩٢/٣ .

على سبيل الهتك فوجب [ك/١٥٩] على كل واحد (١) من الجماعة (١) ما يجب على المنفرد لوجود الهتك ، وجزاء (٢) الصيد يجب على سبيل البدل لاختلافه بصغر (٣) المقتول وكبره ، فوجب على الجميع بدل واحد كالدية في القتل .

[٢] مسألة

كل قتل مضمون بأحد بدليه مضمون بالكفارة ، وكل قتل غير مضمون ينظر :

فان كان المقتول مباح الدم كالمرتد والزاني المحصن والمقتص منه لم يضمن بالكفارة وان كان محرم القتل (٤) ضمن بالكفارة وذلك في أربع مسائل .
 احداها : أن يقتل الرجل نفسه (٥) .
 والثاني : أن يقتل عبده .
 والثالث : أن يقول لغيره : اقتلني فقتله .
 والرابع : أن يقتل مسلما في دار الحرب وهو لا يعلم باسلامه (٦) .

-
- (١) ك : منهم .
 (٢) ك : وجز .
 (٣) ط : لصغر .
 (٤) ك : للقتل .
 (٥) على أصبح الوجهين ، وتخرج من تركته ، والثاني : لا تجب ، لأن في الكفارة معنى العبادة فيبعد وجوبها على ميت ابتداء .
 وانظر في حكم المسألة : شرح مختصر المزني ، للطبري ، ج : ٩ ، ل : ٩٣-٩٤ ؛
 الحاوي ، ٦٤،٦٢/١٣ ؛ المهذب ، ٢١٨/٢ ؛ حلية العلماء ، ٦١٢/٧ ؛ روضة
 الطالبين ، ١٤٦/٩-١٤٧،٣٨١،٣٨٢ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ،
 ٣٦٥/٧-٣٦٦ .
 (٦) انظر : مختصر المزني ، ٢٥٤ ؛ المراجع السابقة .

وانما لم تجب الدية بقتل نفسه وقتل عبده لأنها لو وجبت (١)
 (٢) لو جبت لنفسه على نفسه (٢) ووجبت الكفارة لله تعالى .
 واذا (٣) قال : اقتلني فقتله (٤) فانما (٥) لم تجب الدية في أصح القولين (٦)
 لأن الدية تجب (٧) للمقتول ثم تنتقل الى الوارث ، وقد أسقطها بالاذن ،
 ووجبت الكفارة لأنها لله تعالى فلم يسقط بالاذن في القتل .
 وانما لم يضمن المسلم اذا قتله في دار الحرب وهو لا يعلم باسلامه وضمنه
 بالكفارة للنص لأن الله تعالى قال : {فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن
 فتحرير رقبة مؤمنة} فذكر الكفارة دون الدية وأراد به وان كان في (٨) قوم
 عدو لكم (٩) .

تمت وهى مسألتان

-
- (١) ط : وجب .
 (٢) ك : وجب على نفسه لنفسه .
 (٣) ك : فاذا .
 (٤) ك : قتله .
 (٥) ك : انما .
 (٦) تقدم الكلام على المسألة في المسألة الثانية من كتاب الجنايات .
 (٧) ساقطة من : ك .
 (٨) ك : من .
 (٩) وهكذا فسرهما الامام الشافعى في مختصر المزنى . وقال القرطبي : "المعنى عند ابن عباس والسدى وعكرمة ومجاهد والنخعي : فان كان هذا المقتول رجلا مؤمنا قد آمن وبقي في قومه وهم كفرة "عدو لكم" فلا دية فيه ، وانما كفارته تحرير الرقبة" ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٢٣/٥ - ٣٢٤ .
 وانظر : مختصر المزنى ، ٢٥٤ ؛ فتح القدير ، للشوكاني ، ٤٩٨/١ . والآية في سورة النساء : آية : (٩٢) .

كتاب البغاة والمرتدين (١)

[١] مسألة

إذا تغلبت البغاة على بلد وأخذوا زكوات أهلها سقط فرضهم وإن أخذوا الجزية وقعت (٢) موقعها ، (٣) وإذا دخله (٣) [العدل] (٤) بعده لم يستوفها ثانية (٥). فإذا ادعى المسلمون أداء الزكاة اليهم قبل الامام قولهم مع يمينهم

(١) البغى : الظلم والاعتداء ، وبغى عليه بغيا ، إذا علا وظلم وعدل عن الحق . والارتداد : الرجوع . وارتد الشخص : رد نفسه الى الكفر . والاسم : الرده . انظر : المصباح المنير ، ١/٥٧ ، ٢٢٤ ؛ ترتيب القاموس المحيط ، ١/٢٩٩ ، ٢/٣٢٤ . والبغاة - كما قال النووي في المنهاج - : هم مخالفوا الامام بخروج عليه وتركه الانقياد ، أو منع حق توجه اليهم بشرط شوكة لهم وتأويل ومطاع فيهم . أهـ . ويقيد - كما قيده الشراح - باضافة قيد : مسلمون . والردة : الخروج عن الاسلام بقول أو فعل ينافية اعتقادا ، أو عنادا ، أو استهزاء الغاية القصوى ، ٢/٩٢١ . وانظر : الحاوى ، ١٣/١٤٩ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٤/١٣٣ ؛ الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع مطبوع مع حاشية البجيرمي عليه ، ٤/٢٠٠ . وانظر في تعريف البغاة : منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٩/٦٥-٦٦ ؛ مغنى المحتاج ، ٤/١٢٣ .

(٢) ك : وقع .

(٣) ك : فإذا دخل .

(٤) ك : العاذل . ط : العول .

ولعل الأولى مصحفة عن [العادل] والثانية محرفة عن [العدل] . والله أعلم .

(٥) ك : ثانيا .

وانظر : الأم ، ٤/٢٢٠ ؛ مختصر المزني ، ٢٥٨ ؛ شرح مختصر المزني ، ج : ٩ ، ل : ١٠٩ ؛ الحاوى ، ١٣/١٣٣ ؛ المهذب ، ٢/٢٢١-٢٢٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٠/٥٤-٥٥ .

وتكون اليمين (١) واجبة (٢) في أحد الوجهين ، ومستحبة في الوجه الآخر (٣).
 وإذا ادعى أهل الذمة دفع الجزية اليهم لم يقبل قولهم (٥) من غير
 بيينة (٦).

والفرق بينهما : أن الزكاة تجب على سبيل المواساة ، والمسلم أمين
 [ط/١٢٤] فيها والجزية أجرة على الذمى في مقابلة السكنى فلم يقبل قوله
 فيها . [ك/١٦٠]

وان (٧) ادعى المسلمون دفع مايلزمهم من الخراج اليهم (٨) ففيه قولان:
 أحدهما : يقبل قولهم كالزكاة .
 والثاني : لا يقبل (٩) لأنه أجرة أو ثمن فهو كالجزية .

[٢] مسألة

المولود (١٠) بين المرتدين هل نحكم بكفره ينظر :
 فان كان حملا حال اسلامهما أو حال اسلام أحدهما لم يحكم بكفره ،
 لأننا حكمنا باسلامه بأبويه أو بأحدهما فلا نحكم بكفره بعده ، وان كانت

(١) ساقطة من : ط .

(٢) ط : الواجبة .

(٣) وهذا هو الأصح .

انظر : روضة الطالبين ، ٢/٢٠٦ ؛ المراجع السابقة .

(٤) ك : فاذا .

(٥) ك : الا بالبينة .

(٦) على الصحيح .

انظر : المراجع السابقة .

(٧) ك : فان .

(٨) ساقطة من : ك .

(٩) هما وجهان ، أحدهما ، لا يقبل قولهم .

انظر : المراجع السابقة .

(١٠) ك : والمولود .

حملته أمه بعد ردتها حكم بكفره ، لتولده بين كافرين . وهل يسترق على قولين :

أحدهما (١) : يسترق لأنه كافر متولد بين كافرين .
والثاني : لا يسترق وهو الأصح لأنه تابع لأبيه ، ولا يسترق أبوه لحرمه الاسلام (٢) فلم يجوز استرقاقه .

[٣] مسألة

الأسير في دار الحرب اذا شرب الخمر (٣ أو أكل (٣) لحم الخنزير لم نحكم بردته (٤) . ولو صلى كافر في دار الحرب حكم باسلامه (٥) .

(١) ك ، بعدها : أنه .

(٢) لعله لو قال : تغليباً لحرمه ماتقدم من اسلامهم ، لكان أصح - والله أعلم - كما قال في الحاوي - لأنه بعد الردة لم يبق له حرمة . ولو قال - كما في المذهب - لا يجوز استرقاق المرتد لأنه لا يجوز اقراره على الكفر ، لكان أولى والله أعلم . هذا عن الآباء .

أما الأبناء فكما ذكر المصنف ، الا أنه حصل الخلاف في المولود بين كافرين بعد الردة فرجع الرافعي كونه مسلماً ، وقال النووي الأظهر كونه مرتداً ، فلا يسترق بحال ولا يقتل حتى يبلغ ويمتنع عن الاسلام .

انظر : الأم ، ١٥٩/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٦٠ ؛ الحاوي ، ١٦٨/١٣ ، ١٧٠-١٧١ ؛ المذهب ، ٢٢٤-٢٢٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ٦٣٠/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٧٧/١٠ ، ٧٨ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٩٨-٩٩/٩ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٠٠/٧ .

(٣) ط : وأكل .

(٤) انظر : الأم ، ١٦٢/٦ ؛ الحاوي ، ١٨١/١٣ ؛ المذهب ، ٢٢٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٦٥/١٠-٦٦ .

(٥) على الصحيح المنصوص .

انظر : الأم ، ١٦٢/٦ ؛ الحاوي ، ١٨٢/١٣ ؛ المذهب ، ٢٢٤/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٥٧ ؛ روضة الطالبين ، ٧٤-٧٥/١٠ ؛ مغني المحتاج ، ١٣٩/٤ .

والفرق بينهما : أن الردة لا تثبت بالاستدلال ، والاسلام يثبت
بالاستدلال ، وانما اختلفا في ذلك لأن الردة تبيح الدم فلم يجز اثباتها
بالاستدلال ، والاسلام يحقن الدم فجاز اثباته^(١) بالاستدلال .
تمت وهي ثلاث مسائل

(١) ط : ثباته .

كتاب الحدود (١)

[١] مسألة

إذا شهد أربعة على امرأة بالزنا وشهد بعدهم (٢) أربع نسوة (٣) بكارتها (٤) لا حد عليها ، لأن الظاهر أن بكارتها أصلية فسقط الحد بالشبهة (٤) ، ولا حد أيضا على الشهود (٥) لجواز أن تكون البكارة عائدة .
وهل يسقط بذلك حصانتها على وجهين :
أحدهما : تسقط .

(١) الحد : المنع ، ومنه سمى الحجاب حداد ، لأنه يمنع . والحد : الحاجز بين الشيئين قال الأزهري : وحدود الله ضربان : ضرب منها حدود حدها للناس في مطاعمهم ومشاربهم ومناكحهم ونحوها ، وأمر بالانتهاء عما نهى عنه منها ونهى عن تعديها والضرب الثاني : عقوبات جعلت لمن ركب مانهى عنه كحد السارق وحد الزنى .
انظر : تهذيب اللغة ، ٤١٩/٣ ؛ الصحاح ، ٤٦٢/٢ ؛ المشوف المعلم ، ١٨٠/١ ؛ لسان العرب ، ٧٩٩/٢ (حد) .
وفي الشرع : عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى أو لآدمى . مغنى المحتاج ، ١٥٥/٤ .

وانظر : الحاوى ، ١٨٤/١٣ ؛ الشرقاوى على التحرير ، ٤٢٧/٢ ؛ حاشية قليوبى على شرح الجلال ، ١٨٤/٤ ؛ حاشية الجمل على شرح المنهج ، ١٣٦/٥ .

- (٢) ط : بعده .
(٣) ط : على بكارتها .
(٤) ط : لشبهة .
(٥) انظر : مختصر المزنى ، ٢٦١ ؛ شرح مختصر المزنى ، للطبرى ، ج : ٩ ، ل : ١٤٣ ؛ الحاوى ، ٢٣٩/١٣ ؛ المهذب ، ٣٣٤/٢ ، ٣٣٤/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٥٩ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٤ ، ل : ٣١ ؛ روضة الطالبين ، ٩٨/١٠ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ١١٤/٩ ؛ مغنى المحتاج ، ١٥١/٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٤١١/٧ .

والثاني : لا تسقط ، قاله المزنى^(١) رحمه الله ، واحتج بأن الظاهر من البكارة أنها أصلية ، وانما يعمل بقول الشهود لأن الغالب على الظن صدقهم فلم يقدح ذلك في الظاهر .

والأصح هو الأول لأنه اذا احتمل كون بكارتها أصلية واحتمل كونها عائدة حدث بذلك^(٢) شك في حصانتها ، واذا حدث الشك في الحصانة سقط الحد عن القاذف .

[٢] مسألة

اذا شهد أربعة على رجل بالزنا وله زوجة له منها ولد فأنكر وطأها لم يثبت بذلك حصانته^(٣) [ك/١٦١] وانما كان كذلك لأن الولد يلحق الزوج بمجرد الامكان ، والاحصان لا يثبت الا باليقين ، ولا يثبت بامكان الوطء فلم يكن الحاق الولد به دليلا على وجود الوطء منه يقينا فلم^(٤) يثبت لذلك احصانه .

فان قيل : أليس لو طلقها في هذه الحالة لزمه جميع المهر اعتبارا بوجود الوطء في الظاهر فهلا كان في ثبوت الاحصان مثله .

(١) لم أطلع على قول له في المسألة لاعند نقله لكلام الشافعي في أول المسألة ، ولا في غيره من مظنة وجوده .

بل لم يذكر الرافعي والنووي ولاغيرهما خلافا في المسألة . ونقل الشرييني عن القاضي : أنه لاخلاف في سقوط حصانتها . ونقل الشيرازي وغيره تقييد الحكم بأن لايقصر الزمن بحيث لايمكن عود البكارة فيه والا وجب حد القذف . وهذا الخلاف لم ينسب كذلك للمزنى .

انظر : المراجع السابقة .

(٢) ك : ذلك .

(٣) ط : احصانها .

وانظر : الحاوي ، ٢٣٨/١٣ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ١٠٠٤/٢ .

(٤) ك : ولم .

قيل : فيه قولان (١) :

أحدهما (٢) : يلزمه نصف المهر فعلى هذا لافرق بينهما .

والثاني : يلزمه جميع المهر .

والفرق بينهما : أن المهر يجب بالعقد ويتنصف بالطلاق قبل الدخول .

وإذا (٣) كان الظاهر وجود الوطاء لم يجوز اسقاط نصف المهر بالشك ،

بخلاف الرجم فانه غير واجب عليه ، فلا (٤) يجوز ايجابه باحصان مشكوك

فيه .

[٣] مسألة

إذا سرق [ط / ١٢٥] من الحرز مايساوى ثمن دينار ثم عاد وأخرج

منه مايساوى ثمن دينار نظر :

فان عاد من ليلته قطع فى أصح الوجهين ، وان عاد فى ليلة أخرى لم

يقطع فى أصح الوجهين (٥) .

(١) انظر : الحاوى ، ٢٣٨/١٣ .

(٢) ك : احدهما .

(٣) ك : فاذا .

(٤) ط : ولا .

(٥) فى المسألة أوجه هذا أحدها ، وأصحها : يجب القطع . والثالث : لا . والرابع :

ان عاد وسرق ثانيا بعدما اشتهر خراب الحرز وعلم به الناس أو المالك فلاقطع ،

وان عاد قبله ، قطع . والخامس : ان لم يطل الفصل بين الاخراجين قطع ، وان

طال ، فلا . والسادس : ان كان يخرج شيئا فشيئا فيضعه خارج البيت أو خارج

الباب ، حتى تم نصابا ولم يفارق الحرز قطع ، وان ذهب بالمسروق منه الى بيته

ونحوه مسرعا ثم عاد ولو مع قرب فصل فلاقطع .

وانظر : الحاوى ، ٢٧٣/١٣ ؛ المهذب ، ٢٧٨/٢ ؛ الوجيز ، ١٧١/٢ ؛ الشرح

الكبير ، ٤١/١٤ ؛ روضة الطالبين ، ١١١/١٠ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ،

١٨٧-١٨٦/٤ .

والفرق بينهما : أن الليلة الواحدة يبني حكم بعضها على بعض فيكون كأنه أخرج النصاب دفعة واحدة ، ولا يبني حكم إحدى الليلتين على الأخرى .

[٤] مسألة

إذا سرق المؤجر من (١) الدار المستأجرة (١) نصاباً قطع به (٢) ، وإن سرق المعير من الدار المستعارة (٣) نصاباً لم يقطع به في أحد الوجهين (٤) .
والفرق بينهما : أن المؤجر لا يملك الرجوع في الدار المستأجرة إلى آخر المدة (٥) فلا شبهة له في دخول الدار (٥) ، والمعير يملك الرجوع في الدار المستعارة متى شاء فدخله في الدار رجوع في العارية .
ولا يصح ذلك لأن المعير إنما يملك الرجوع بالقول لا بالدخول فهما سواء .

فإن قيل : إذا وطئ السيد أُمته المزوجة (٦) من عبده (٦) لا حد عليه (٧) ، لأنه تناول منفعة من عين هي في ملكه فوجب أن لا يقطع المؤجر والمعير معا .

(١) ك : دار المستأجر .

(٢) انظر : الأم ، ١٥١/٦ ؛ الحاوي ، ٣٠٨/١٣ - ٣٠٩ ؛ المهذب ، ٢٨٦٣/٢ ؛ حلية العلماء ، ٦٦/٨ ؛ روضة الطالبين ، ١٣٢/١٠ .

(٣) ك : المستعار .

(٤) والأصح المنصوص يقطع .

انظر : مختصر المزني ، ٢٦٤ ؛ المراجع السابقة .

(٥) ساقط من : ط .

(٦) ساقط من : ط .

(٧) لا حد على المذهب ، وقيل : فيه قولان .

انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٥٩ ؛ روضة الطالبين ، ٩٣/١٠ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ١٧٩/٤ ؛ مغني المحتاج ، ١٤٤/٤ .

لأنه تناول^(١) عينا من دار هي ملكه .
 قيل : لانسلم ذلك^(٢) على أحد القولين^(٣) بل يجب عليه الحد ، وان^(٣)
 سلمنا على القول^(٤) الآخر :
 [فالفرق]^(٥) بينهما : أن السيد يملك وطء الأمة المزوجة في الجملة
 ولكن منع من استيفائه [ك/١٦٢] لحق الزوج ، بدليل أنها لو وطئت
 بشبهة كان مهرها له ، ومن ملك العوض ملك المعوض ، فصار^(٦) كالراهن
 اذا سرق العين المرهونة لا يقطع^(٧) ، لأنها ملكه بخلاف المؤجر والمعير فان
 كل واحد منهما لاحق له في العين المسروقة فلم تثبت شبهة في سقوط القطع .

[٥] مسألة

اذا سرق وقفا منقولا من خيل أو سلاح بنى على القولين في الوقف .
 فان قلنا : ينتقل ملكه الى الله سبحانه^(٨) وتعالى ففيه وجهان :
 أحدهما^(٩) : لا يقطع به لأنه ليس^(١٠) بملك الآدمي^(١٠) .

-
- (١) ك : يتناول .
 (٢) ك : في أحد الوجهين .
 (٣) ك : ولئن .
 (٤) ك : الوجه .
 (٥) ك ، ط : والفرق .
 (٦) ك : وصار .
 (٧) انظر : الحاوى ، ٣٠٩/١٣ ؛ الوجيز ، ١٧٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١١٣/١٠ .
 (٨) هو المذهب المنصوص وتقدم الكلام على ذلك في المسألة الثانية من كتاب الوقف .
 (٩) ك : احدهما .
 (١٠) ك : يملك لآدمي .

والثاني : يقطع^(١)، لأن الشافعى رضى الله عنه أوجب القطع على من سرق ستارة الكعبة وباب المسجد^(٢) مع كونها ملكا لله تعالى .
وان قلنا : ينتقل^(٣) ملكه الى^(٣) الموقوف عليه ، فهو^(٤) كأم الولد التي يملكها السيد ولا يملك بيعها . وفيمن سرق أم الولد المجنونة أو النائمة وجهان :

أحدهما : يقطع لأنها ملك للسيد^(٥) .
والثاني : لا يقطع لنقصان الملك .

(١) محل الخلاف ان كان السارق ليس ممن وقف عليهم الوقف ولا أصلا أو فرعاً لأحد ممن وقف عليه الوقف والا فلا يقطع :

والأصح - في المسألة - القطع بالسرقة من الموقوف ، قال الرملى : وسواء أقلنا الملك لله تعالى أم للموقوف عليه ، لأنه ملك لازم وان كان ضعيفا .

انظر : الحاوى ، ٣٠٧/١٣ ؛ المذهب ، ١٨٠/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١١٩/١٠ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ١٨٩/٤ - ١٩٠ ؛ تحفة المحتاج ، ١٣٢/٩ - ١٣٣ ؛ مغنى المحتاج ، ١٦٣/٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٢٦/٧ .

(٢) قال النووى : المذهب وجوب القطع وبه قطع الجمهور ، ونقل ابن كج فيه قولين والمعروف الأول . وقال الماوردى : " اذا سرق أستار الكعبة وهى مخيطة عليها محفوظة بها قطع بها . نقله الحارث بن سريج النقال عن الشافعى فى القديم ، وليس له فى الجديد ما يخالفه " ، الحاوى ، ٣٠٦/١٣ . وانظر : روضة الطالبين ، ١١٨/١٠ .

(٣) ك : الى مالك .

(٤) ط : فهى .

(٥) والأصح كذلك هنا هو القول بالقطع .
انظر : المراجع السابقة .

[٦] مسألة

إذا سرق بوارى^(١) المسجد أو حصره أو قناديله لم يقطع به^(٢)، وإن سرق باب المسجد أو تأزيره^(٣) أو سواريه^(٤) قطع^(٥).
والفرق بينهما : أن الحصر^(٦) والقناديل^(٦) لمنفعة الناس فللسارق^(٧) فيها شبهة ، والباب والتأزير للزينة فلا شبهة للسارق فيها .

[٧] مسألة

قال الشافعى رضى الله عنه : إذا قامت البيئة على السارق بسرقة نصاب والمسروق منه غائب لم يقطع حتى يحضر ويدعيه^(٨).

-
- (١) البوارى : جمع بارية وهى الحصير الحشن . كذا فى المصباح . وقال فى اللسان : "البارى والبارياء : الحصير ، وقيل : الطريق . فارسى معرب" ، ٢٧٣/١ .
فالبوارى : الحصر . انظر : المصباح ، ٤٧/١ .
- (٢) انظر : الحاوى ، ٣٠٦/١٣ ؛ المهذب ، ٢٨٢/٢ ؛ حلية العلماء ، ٧٠/٨ ؛ روضة الطالبين ، ١١٨/١٠-١١٩ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ١٦٣/٤ .
- (٣) التأزير : مصدر أزره : إذا جعل له أزارا ، ثم أطلق على ما يجعل أزارا ، من تسمية المفعول بالمصدر ، فتأزير المسجد : ما يجعل على أسفل حائطه من لباد أو دقوف ونحو ذلك . المطلع على أبواب المقنع ، ٣٧٦ .
- (٤) ك : سواريره .
- والسوارى ، جمع سارية وهى الاسطوانة ، وقيل : اسطوانة من حجارة أو آجر . انظر : لسان العرب ، ٢٠٠٤/٣ (سرا) .
- (٥) هذه مما ألحقوه بستارة الكعبة وتقدم فى المسألة السابقة أن المذهب وجوب القطع بسرقتها .
وانظر : المراجع السابقة .
- (٦) ط : أو قناديله .
- (٧) ط : والسارق .
- (٨) انظر : مختصر المزنى ، ٢٦٤ .

وقال (١): في موضع آخر (٢) ولو قامت البينة أنه زنا بجارية فلان وفلان غائب أقيم عليه الحد (٣)، واختلف أصحابنا فيه :
فمنهم من نقل جواب (٤) إحدى المسألتين (٤) إلى الأخرى وخرجهما على قولين .

ومنهم من حمل جواب كل واحد منهما (٥) على ظاهره (٦).
وفرق بينهما بأن حد [ط/١٢٦] الزنا أكد من حد السرقة بدليل أن (٥) السيد لو حضر وقال : كنت أبحث جاريتي لكل أحد لم يسقط الحد (٧) عن الزاني فلم يكن لانتظار قدومه فائدة .
ولو قال صاحب النصاب : كنت قد (٨) أبحث ما في حرزي (٩) لكل أحد سقط (١٠) القطع ، فانتظر قدومه لذلك .

(١) ط ، بعدها : انه .

(٢) ساقطة من : ك .

(٣) انظر نسبة القول إليه في : الحاوي ، ٦٣٣/١٣ ؛ المذهب ، ٢٨٣/٢-٢٨٤ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٦٦ ؛ حلية العلماء ، ٧١/٨-٧٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٨/١٠ . ولم أجده في مظنته في الأم أو مختصر المزني .

(٤) ك : كل واحد من المسألتين .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) وهو المذهب .

وانظر : الحاوي ، ٦٣٣/١٣ ؛ المذهب ، ٢٨٣/٢-٢٨٤ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٦٦ ؛ حلية العلماء ، ٧١/٨-٧٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٨/١٠ .

(٧) ط ، بعدها : الا .

(٨) ساقطة من : ط .

(٩) ط : حرز .

(١٠) ط : لسقط .

[٨] مسألة

إذا أخذ المحارب من المال أقل [ك/١٦٣] من نصاب فهل يقطع به؟^(١) على وجهين بناء على القولين^(٢) في اعتبار التكافؤ .
 فان قلنا : يعتبر التكافؤ في القتل اعتبر النصاب في القطع .
 وان قلنا : لا يعتبر^(٣) التكافؤ فيه^(٣) لم يعتبر فيه النصاب .
 وقيل : يعتبر فيه النصاب قولاً واحداً^(٤) لأن النصاب هو الأصل في القطع ولم يوجد ، بخلاف القود ، فان الأصل فيه القتل وقد وجد ، والتكافؤ صفة من صفاته فجاز أن يثبت حكم الأصل مع فقد بعض صفاته .

[٩] مسألة

حد الشرب أربعون ، ويجوز أن يبلغ ثمانين ، وتكون الأربعون الزائدة^(٥) تعزيراً لاحداً^(٦) ، لأن^(٧) الزيادة على الحد اثبات شرع^(٨) ، وذلك

-
- (١) ك : يبنى .
 (٢) ك : قولين .
 (٣) ك : فيه التكافؤ .
 (٤) هذا هو المذهب ، والطريق الأول ينسب الى ابن خيران . والأصح اعتبار التكافؤ في القتل .
 وانظر : الأم ، ١٥٢/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٦٥ ؛ الحاوي ، ٣٦١/١٣-٣٦٢ ؛ التنبيه ، ٢٤٧ ؛ الوجيز ، ١٧٩/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٥٦/١٠ ، ١٦٠ .
 (٥) ك : الزائد .
 (٦) على أصح الوجهين ، قال في الروضة : "لأنها لو كانت حداً لم يجز تركها ، وتركها جائز" ، ١٧٢/١٠ .
 وانظر : مختصر المزني ، ٢٦٦ ؛ الحاوي ، ٤١٢/١٣-٤١٣ ؛ المهذب ، ٢٨٨/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٧٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ١٦٠/٤ .
 (٧) ك : ان .
 (٨) ك : الشرع .

لا يجوز بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، بخلاف التعزير ، وإنما^(١) جاز أن يبلغ ثمانين لأنه تعزير في شيئين :

أحدهما^(٢) : زوال العقل ، والآخر : الهذيان ، فإن عمر رضى الله عنه لما استشار الصحابة في ذلك فقال له أما على وأما عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما : انه^(٣) إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى فأرى أن يحد حد المفترى^(٤) ، فحد عمر رضى الله عنه^(٥) ثمانين .

[١٠] مسألة

إذا زاد الامام في حد الشرب على أربعين واحدة فمات المحدود منه فقد^(٦) مات من حد غير مضمون ومن تعزير مضمون ، وكيف يضمه؟ على قولين :

أحدهما^(٧) : يضمه بنصف الدية في مقابلة الزيادة ، ويهدر النصف في مقابلة الحد .

(١) ك : فأما .

(٢) ك : أحدهما .

(٣) ساقطة من : ك .

(٤) الأثر رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم ، وصححه ووافقه الذهبي ، وضعفه الألباني في إرواء الغليل لجهالة أحد رواة .

أنظر : سنن الدارقطني ، ١٦٦/٣ ؛ السنن الكبرى ، للبيهقي ، ٣٢٠/٨ ؛ المستدرک ، للحاكم ، ٣٧٥/٤ ؛ مختصر المستدرک ، للذهبي ، مطبوع مع المستدرک ، ٣٧٥/٤ ؛ إرواء الغليل ، ٤٦/٨ .

(٥) ك ، بعدها : عنده .

(٦) ط : فقال .

(٧) ك : أحدهما .

والثاني : يضمه بجزء من أحد وأربعين جزء^(١) من الدية اعتبارا بعدد السياط .

ولو أمر الامام الجلاد أن يضربه ثمانين فزاد الجلاد عليها واحدة ، ومات ، فما زاد على الأربعين مضمون على الامام ، وما زاد على الثمانين مضمون على الجلاد ، وكيف يقسم؟^(٢) يبني على القولين في المسألة قبلها . فان قلنا هناك : تقسط الدية^(٣) على أنواع الضرب ، فهنا وجهان : أحدهما : تقسم الدية^(٣) أثلاثا : فيهدر^(٤) الثلث ، ويجب الثلث على الامام ، والثلث على الجلاد ، لأن الضرب ثلاثة أنواع : واجب ومباح ومحذور .

والثاني : تقسم الدية نصفين [ك/١٦٤] فيهدر النصف ويجب نصف^(٥) على الامام وعلى الجلاد بالسوية ؛ لأن الضرب صنفان ، مضمون وغير مضمون .

وان^(٦) قلنا هناك : تقسط الدية على عدد السياط ، فهاهنا يجب على الامام أربعون جزء من أحد وثمانين جزء من الدية ، ويجب على الجلاد جزء من أحد وثمانين جزء من الدية ويهدر الباقي^(٧) .

-
- (١) هذا أظهر الأقوال ، وثالثها : يضمه بدية كاملة .
وانظر : مختصر المزني ، ٢٦٦ ؛ الحاوي ، ٤١٦/١٣ - ٤١٨ ؛ المهذب ، ٢٨٨/٢ ؛ الوجيز ، ١٨٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٧٨/١٠ .
- (٢) ك : يضمّن .
(٣) ساقط من : ط .
(٤) ك : فهدر .
(٥) ك : النصف .
(٦) ط : فان .
(٧) هذا أصح الأوجه ، وهناك وجه رابع هو : يسقط نصف الدية ويوزع نصفها على أحد وأربعين جزء : أربعون على الامام ، وجزء على الجلاد .
وانظر : الحاوي ، ٤١٩/١٣ ؛ المهذب ، ٢٨٨/٢ ؛ الوجيز ، ١٨٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٧٨/١٠ .

[١١] مسألة

إذا أمر الامام رجلا بصعود غلّة أو (١) بزول في بئر (٢) فمات منه (٣) ضمنه (٤) الامام ، ولو أمره بذلك [ط / ١٢٧] غير الامام لم يضمن (٥) .
والفرق بينهما : أن الامام يجب طاعته ، فإذا أطاعه ووقع كان كأنه أكرهه (٦) على سبب (٧) التلف فضمنه . ولا تجب طاعة غير الامام ، لأنه (٨) يفعلها باختياره فلا يتضمن (٩) طاعته اكراها .

واذ وجب الضمان على الامام نظر :
فان كان أمره بذلك (١٠) لحاجة نفسه فالضمان على عاقلته (١١) ، وان كان أمره به لمصلحة المسلمين بأن يكون حصل رجل على غلّة ولم يمكنه (١٢) النزول (١٣) فأمر آخر (١٣) بانزاله ففيه قولان :

-
- (١) ك : نزول بئر .
(٢) ك : فيه .
(٣) ك : ضمن .
(٤) هذا على القول بأن أمر الامام بمنزلة الاكراه ، وفيه قولان ، وقيل : وجهان .
أما ان قلنا انه ليس بمنزلة الاكراه فلا ضمان كما لو أمره غير الامام .
انظر : روضة الطالبين ، ١٣٩/٩ ، ١٤١ ، ١٤٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ١٨٤/٤ .

- (٥) ط : يضمنه .
(٦) ك : أكره .
(٧) ط : السبب .
(٨) ط : وانما .
(٩) ك : يضمن .
(١٠) ساقطة من : ك .
(١١) ك : عاقته .
(١٢) ط : أن يتزل .
(١٣) ك : فأمره الآخر .

أحدهما^(١) : يجب الضمان على عاقلته .

والثاني : يجب في بيت المال .

وهكذا كل ضمان يجب على الامام بسبب مصلحة رآها فهو على قولين
(٢) كما ذكرنا^(٢) .

تمت ، وهي احدى عشر مسألة

(١) ك : احدهما .

(٢) ك : لما ذكرناه .

قال الشافعي في الأم : "ماعاقب السلطان في غير حد وجب لله ، وتلف منه المعاقب فعلى السلطان عقل المعاقب وعليه الكفارة ، ثم اختلف في العقل الذي يلزم السلطان ، فأما الذي أختار والذي سمعت ممن أرضى من علمائنا أن العقل على عاقلة السلطان ، وقد قال غيرنا من المشرقين : العقل على بيت المال لأن السلطان انما يؤدب لجماعة المسلمين فيما فيه صلاحهم فالعقل عليهم في بيت مالهم ... " ، ١٧٦/٦ . وانظر : المراجع السابقة .

كتاب السير والجهاد والفتنة والغنائم (١)

[١] مسألة

لا يجوز أن يستنيب (٢) في الجهاد حراً مسلماً (٣)، ويجوز أن يستنيب (٢) فيه مشركاً أو عبداً (٤).

- (١) السير جمع سيرة وهي الطريقة حسنة كانت أو قبيحة . وغلب اسم السير في ألسنة الفقهاء على المغازي . المصباح المنير ، ٢٩٩/١ . وانظر : الصحاح ، ٦٩١/٢ وقال في أسنى المطالب : المقصود من السير هنا أصالة : الجهاد المتلقى تفصيله من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته ، ١٧٤/٤ . وانظر : شرح الجلال المحلي مع حاشية قليوبي ، ٢١٣/٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٤١/٨ .
- والجهاد مصدر جاهد جهادا ، وهو استفراغ مافي الوسع والمبالغة في الشيء . انظر : المغني في الانباء ، ٦١٥/١ ؛ المطلع ، ٢٠٩ .
- وفي الاصطلاح : قتال الكفار لنصرة الاسلام . حاشية الجمل على المنهج ، ١٧٩/٥ والفيء من فاء يفيء : اذا رجع ، والمراد بالرجوع هنا : المصير ، أي صار للمسلمين . انظر : الصحاح ، ٦٣/١ ؛ تحرير ألفاظ التنبيه ، ٣١٦ .
- والغنيمة مأخوذة من الغنم وهو الربح والفضل . انظر : المغني في الانباء ، ٦٣٨/١ ؛ تحرير ألفاظ التنبيه ، ٣١٦ .
- وقال الماوردي في تعريفهما : "الغنيمة : كل مأخذ من المشركين قهرا بقتال بايجاف خيل أو ركاب ... والفيء : كل مأخذ من المشركين عفوا بغير قتال ولايجاف خيل ولاركاب" ، الحاوي ، ٣٨٦/٨ .
- وانظر : المغني في الانباء ، ٥٩٩/١ ؛ الاقتناع مع حاشية البجيرمي ، ٢٢٨، ٢٢١/٤ .
- (٢) ك : يستتاب .
- (٣) انظر : الأم ، ١٦٤/٤ ؛ مختصر المزني ، ٢٦٩ ؛ الحاوي ، ١٢٨/١٤ ؛ المهذب ، ٢٢٨/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٧٦ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤١-٢٤٠/١٠ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٦٠-٥٩/٨ .
- (٤) على أحد الوجهين ، والأصح : المنع .
- انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٧٦-١٧٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤١/١٠ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ٦٠-٥٩/٨ .

والفرق بينهما : أن الحر المسلم من أهل فرض الجهاد فاذا حضره (١)
 تعين عليه الجهاد (٢)، ووقع جهاده عن نفسه فهو كالضرورة (٣) لا يجوز أن
 ينوب عن غيره في الحج (٤) لأنه إذا حضره (٥) تعين (٦) أدائه عن نفسه .
 وكل واحد من المشرك والعبد ليس من أهل فرض الجهاد فلا يتعين (٧)
 عليه فرض الجهاد عن نفسه بالحضور فهو كمن حج عن نفسه يجوز (٨) أن
 ينوب عن غيره فيه لأنه لا يتوجه عليه فرض آخر بالحضور .

[٢] مسألة

إذا أسر المسلمون كافرا بالغا وله زوجة لم يفسخ نكاحها في الحال ،
 وإذا أسروا صبيا وله (٩) زوجة انفسخ نكاحها في الحال (١٠) .
 والفرق بينهما : أن الامام مخير في الأسير البالغ بين القتل [ك/١٦٥]
 والاسترقاق ، وبين المن والفداء ، فبقى النكاح الى أن يسترقه الامام فحينئذ

-
- (١) ك : حضر .
 (٢) ساقطة من : ك .
 (٣) ك : كالضرورة .
 (٤) وقد تقدم معنى الضرورة في المسألة الرابعة والعشرين من كتاب الحج .
 (٥) ك ، بعدها : وعليه حجة الاسلام .
 (٦) ولا معنى للزيادة ؛ لأنه لو لم تكن عليه حجة الاسلام لما صار ضرورة .
 (٧) ك : حضر .
 (٨) ك ، بعدها : عليه .
 (٩) ك : تعين .
 (١٠) ك : لجواز .
 (١١) ك : له .
 (١٢) انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٤ ، ل : ١٣٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥٢/١٠ ؛ روض
 الطالب مع أسنى المطالب ، ١٩٤/٤ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٢٩/٤ ؛ نهاية المحتاج ،
 ٦٧/٨ .

ينفسخ لحدوث الرق فيه ، بخلاف الصبي فإنه يصير رقيقاً بنفس الأسر فينفسخ نكاحه في الحال لحدوث الرق .

[٣] مسألة

إذا باع الحرى زوجته من مسلم بعد أن غلبها على نفسها صح البيع ، ولو باع منه أباه أو ولده وأمه لم يصح البيع ^(١) .
والفرق بينهما : أنه إذا قهر زوجته على نفسها واختار تملكها ملكها ^(٢) فصح ^(٣) بيعها لبقاء الملك . وليس كذلك إذا قهر ^(٤) أباه وأمه ^(٥) أو ولده فإنه لا ^(٥) يملكه بالقهر ولكنه ^(٦) يعتق عليه بالملك فلا يصح بيعه لكونه حراً .

(١) قال في روض الطالب مع أسنى المطالب : " (وان قهر مديون غريمه أو عبد سيده أو امرأة زوجها أو والد ولده وهما حرييان ملكه) وان كان المقهور كاملاً لأن الدار دار اباحة واستيلاء بخلاف ماله كانا بدار الاسلام بأمان لأنها دار انصاف قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام وغيره ولا مميّز (لكن ليس للأب) في الأخيرة (بيعه) لعتقه عليه (وبطل الدين) في الأولى (والرق) في الثانية (والنكاح) في الثالثة " ، ١٩٥/٤ .
وانظر : الشرح الكبير ، ج : ٣ ، ل : ١٤٠ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥٦/١٠ .

(٢) ط : ملكا .

(٣) ك : فيصح .

(٤) ك : آباءه .

(٥) ساقطة من : ط .

(٦) ك : لكنه .

[٤] مسألة

إذا دخل مسلم دار الحرب^(١) وأسر أباه واختار تملكه لم يملكه ولم يعتق عليه ولو أسر أمه واختار تملكها عتق عليه أربعة أخماسها^(٢).
والفرق بينهما : أنه إذا أسر أباه فالامام مخير فيه بين القتل والاسترقاق وبين المن والفداء فلا يملكه الغانم لثبوت^(٣) خيار الامام فيه الى أن يختار استرقاقه ، ^(٤)ويختار الغانم تملكه^(٤)، فحينئذ يعتق عليه أربعة أخماسه .
وليس كذلك الأم فانه إذا اختار تملكها لاختيار للامام فيه^(٥) فعتق عليه أربعة أخماسها ، ثم ينظر : [ط/١٢٨] فان^(٦) كان موسرا قوم^(٧) الخمس عليه^(٧)، وان كان معسرا رق الخمس لأهله .

[٥] مسألة

عبد مشرك^(٨) أعتق ولحق بدار الحرب هل يجوز استرقاقه؟^(٨) ينظر :
فان كان الذي أعتقه مسلما لم يجز^(٩)، وان كان الذي أعتقه مشركا

-
- (١) ط : حرب .
(٢) انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٤ ، ل : ١٥٦ ؛ روضة الطالبين ، ٢٧٤/١٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٠٠/٤ - ٢٠١ .
(٣) ك : فلتبوت .
(٤) ط : ويملكه الغانم بملكه .
(٥) ساقطة من : ك .
(٦) ط : وان .
(٧) ك : عليه الخمس .
(٨) ط : استرقاه .
(٩) ك ، بعدها : استرقاقه .

جاز (١) (٢).

والفرق بينهما : أنه إذا استرق ومعتقه مسلم بطل ولاؤه (٣) عليه ولا يجوز
ابطال الولاء على المسلم بخلاف المعتق إذا كان مشركا فإنه يجوز ابطال الولاء
عليه كما يجوز استرقاه (٤) إذا لحق بدار الحرب بخلاف المسلم .

[٦] مسألة

ان قيل : هل تعرف حرية في دار الحرب يجوز سبيها ولا يجوز سبي
حملها؟

قيل : نعم ، وهي (٥) إذا تزوج مسلم بحرية في دار الحرب وأجلها (٦)
ثم ظهر المسلمون على الدار يجوز استرقاق (٧) الحرية في أصح الوجهين (٨)؛
لأنها كافرة لم تحترم بالاسلام ولا بالأمان ولا يجوز استرقاق حملها لأنه محكوم
باسلامه (٩) تبعا لاسلام (٩) أبيه ، كالمنفصل .

(١) ك ، بعدما : استرقاقه .

(٢) في الأصح .

وانظر في حكم المسألة : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٧٨ ؛ حلية العلماء ، ٦٦٣/٧ ،
؛ روضة الطالبين ، ٢٥٣/١٠ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ٢٢١/٤ ؛ مغنى
المحتاج ، ٢٢٩/٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٦٧/٨ .

(٣) ك : ولاه .

(٤) ط : استرقاه .

(٥) ك : هي .

(٦) ك : وحبلها .

(٧) ط : استرقاقه .

(٨) انظر : المهذب ، ٢٤٠/٢ ؛ الوجيز ، ١٩٠/٢-١٩١ ؛ حلية العلماء ، ٦٦٢/٧ ؛

الشرح الكبير ، ج : ١٤ ، ل : ١٣٨ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥٣/١٠ .

(٩) ط : باسلام .

[٧] مسألة

لا يجب (١) الجهاد على المرأة والعبد والمراهق (٢) وإن حضروا ، ولم يستحقوا السهم الكامل .
ولا يجب (١) على الزمن والمريض والفقير ، وإذا حضروا الواقعة استحقوا السهم الكامل (٣) (٤) .

-
- (١) ساقطة من : ك .
وسياقى بها مع اختلاف بسيط ، كما سياقى .
(٢) المراهق : القريب من الاحتلام .
انظر : المطلع على أبواب المقنع ، ٢٩٨ ؛ المصباح المنير ، ٢٤٢/١ (رهق) .
(٣) ك ، بعدها : والنساء والعبيد والمراهقون ، لا يجب عليهم الجهاد ، وإن حضروا ولم يستحقوا السهم الكامل .
(٤) والذين لا يسهم لهم يرضخ لهم ، وهو مستحق لهم على المشهور . وقيل : مستحب . وقد عدوا الزمن كالفئة الأولى ممن يرضخ له لو حضر . وأما المريض فهو من أهل الأعذار ، لكن قالوا : "لو شهد الواقعة صحيحا ثم مرض مرضا لا يمنع القتال كالحمى الخفيفة والصداع ، أو مرضا يرجى زواله لم يبطل حقه ، وإن كان غير ذلك كالزمانة والفالج ، ففى بطلان حقه قولان ، أو وجهان ، أظهرهما : لا يبطل ... ثم الأكثرون أطلقوا القول فى رجاء الزوال وعدمه ، وحكى عن بعض أصحاب الامام أن المعتبر رجاء الزوال قبل انجلاء القتال . وإذا لم يستحق المريض رضىخ له ، والمرضى بعد انقضاء القتال وقبل حيازة المال على الخلاف السابق" ، روضة الطالبين ، ٣٧٨/٦ .
فهذا كله فى المريض إذا حضر صحيحا ثم مرض ، فلعل مراد المصنف بالمريض الذى كان معذورا ثم حضر ويسهم له ، المريض مرضا لا يمنعه من القتال ، لأن المريض المعذور هو : من منعه مرضه عن الركوب أو القتال بأن تحصل له مشقة لا تحتل عادة ، كما فى نهاية المحتاج ، ٥٢/٨ . والجهاد ليس كالصلاة .
وانظر : الأم ، ١٤٤/٤ ؛ المهذب ، ٢٤٦/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ٢٢٦ ؛ حلية العلماء ، ٦٨١/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٧٨، ٣٧٠/٦ ، ١٠-٢٠٩-٢١٠ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ١٠٥/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ١٤٨/٦ ، ٥٢/٨ .

والفرق بينهما : أن (١) الزمن والمريض (١) والفقير من أهل الجهاد وإنما سقط (٢) عنهم للعجز (٣) ، فهم كالمريض إذا حضروا الجمعة انعقدت (٤) بهم الجمعة لأنهم من (٥) أهل الفرض (٥) ، وإنما (٦) سقط عنهم للعجز (٦) .
والمرأة والعبد والمراهق ليسوا من أهل وجوب الجهاد فهم كالمسافرين إذا حضروا الجمعة لم تنعقد بهم الجمعة لأنهم ليسوا من أهل الوجوب .

[٨] مسألة

الأجير إذا حضر الواقعة ينظر (٧) :
فإن كان الاجارة عقدت على عمل في ذمته (٨) استحق السهم الكامل ،
لأن منفعته غير مستحقة في زمان بعينه ، وإن كانت معينة بأن يستأجر
الغازي رجلا لخدمة نفسه وخدمة فرسه مدة معلومة ، فحضر الواقعة معه ،
ففيه ثلاثة أقوال :
أحدها : يرضخ (٩) له لأن منفعته مستحقة لغيره كالعبد .

(١) ك : المريض ، والزمن .

(٢) ط : العجز .

(٣) ط : العجز .

(٤) ك : انعقد .

(٥) ط : أهلها .

(٦) ط : يسقط عنهم العجز .

(٧) ك : نظرت .

(٨) من غير تعيين مدة ، كخياطة ثوب وبناء حائط .

(٩) الرضخ : العطاء القليل . انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ، ٣١٨ ؛ الدر النقي ،

والثاني : يسهم له ^(١) لأن الأجرة يستحقها بالتمكين من المنفعة والسهم يستحقه بالحضور .

والثالث : هو مخير بين أن يأخذ الأجرة ويرضخ له وبين أن يترك الأجرة ويأخذ السهم ، لأنه لا يجوز أن يستحق لمنفعة واحدة بدلين في زمان واحد .

[٩] مسألة

من حضر الواقعة بفرس هرم ^(٢) أو صغير لم ^(٣) يبلغ ^(٤) حدا ^(٥) يمكن القتال ^(٦) عليه أو أعجف ^(٧) أو [رازح] ^(٨) فهل يستحق سهم الفرس على

(١) قال في المنهج : هو الأظهر ، اذا قاتل . وذكر في الروضة ، أن الأظهر أن له السهم ، لحضور الواقعة .

انظر : التنبيه ، ٢٣٥-٢٣٦ ؛ الوسيط ، ج : ٢ ، ل : ٢٢٨ ؛ حلية العلماء ، ٦٨٣/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٨٠/٦ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ١٠٤/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ١٤٦/٦ .

(٢) الهرم من الهرم : وهو الكبر والضعف . المصباح المنير ، ٦٣٧/٢ .

(٣) ك : ثم .

(٤) ك : بلغ .

(٥) ط : حرا .

(٦) ط : القتل .

(٧) أعجف من عجف ، عجفا : ضعف ، والأعجف المهزول .

انظر : المصباح المنير ، ٣٩٤/٢ ؛ تحرير ألفاظ التنبيه ، ٣١٨ .

(٨) ك ، ط : رازح .

وهو تصحيف ، والله أعلم .

والرازح : الهالك هزالا ، التي لا تتحرك هزالا .

انظر : غريب الحديث ، للخطاى ، ٥١/٣ ؛ الصحاح ، ٣٦٥/١ (رزح) .

قولين (١):

أحدهما : يستحقه كما يستحق الآدمي الضعيف سهمه بحضور الواقعة .
والثاني : لا يستحقه لأن المقصود منه الكر والفر وذلك معدوم فيه (٢) ،
بخلاف الآدمي الضعيف فإنه إن عجز عن القتال عاون بالرأى
وبالدعاء (٣) للمسلمين ولا منفعة في الفرس غير القتال عليه .

[١٠] مسألة

سهم ذوى القربى من الغنيمة والفىء فيه وجهان :
أحدهما : يفرق في كل اقليم ملاح من مغزاه ، كما تفرق الزكاة (٤) في
بلد (٤) المال .

والثاني : يفرق ذلك عليهم [ط/١٢٩] حيث كانوا في شرق الأرض
وغربها وهو الأصح (٥) ، لأنه مستحق (٦) بالقرابة فاشترك فيه الحاضر والغائب
كالمراث . [ك/١٦٧]

[تمت وهى عشر مسائل]

(١) هذا إن لم ينه الإمام عن ادخاله ، أو نهى عن ذلك ولم يبلغه ، والا لم يسهم
لفرسه . وأصح القولين هنا : أنه لا يسهم له كذلك .

انظر : الأم ، ١٤٥/٤ ؛ مختصر المزني ، ١٤٩ ؛ المهذب ، ٢٤٦/٢ ؛ الوجيز ، ٢٩٢/١ ؛
حلية العلماء ، ٦٧٩/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٨٤-٣٨٣/٦ .

(٢) ساقطة من : ك .

(٣) ك : والدعاء .

(٤) ط : بيلد .

(٥) هو الصحيح .

انظر : التنبيه ، ٢٣٥ ؛ الوجيز ، ٢٨٨/١ ؛ حلية العلماء ، ٦٨٨-٦٨٩/٧ ؛
روضة الطالبين ، ٢٥٦/٦ .

(٦) ك : يستحق .

كتاب الجزية (١)

[١] مسألة

الجزية عوض عن الحقن والمساكنة فهي كالأجرة في الاجارة الا أن الاجارة^(٢) يجوز شرط تعجيل العوض فيها ، واذا^(٣) أطلقت تعجل^(٤) العوض والجزية لا تتعجل بالاطلاق بل تتأجل مدة الحول^(٥) .
والفرق بينهما : أن^(٦) المنفعة في الاجارة تتعجل للعائد ، لأنه اذا تسلم العين ملك التصرف في منفعتها بالاجارة والاعارة وغيرهما ، والمعوض في الجزية لا تتعجل للذمي^(٧) ، بل يستوفيه يوما فيوما^(٨) ، ولا يملك نقله الى غيره باجارة ولا باعارة ، فصارت كالمضاربة لما كانت منفعة^(٩) بدن^(١٠) العامل

(١) الجزية : مأخوذة من المجازاة والجزاء ؛ لأنها جزاء لكفنا عنهم ، وتمكينهم من سكنى دارنا . وقيل من جزى يجزى : اذا قضى . تحرير ألفاظ التنبيه ، ٣١٨ . والجزية شرعا : مال يلتزمه الكافر بعقد مخصوص . حاشية الجمل على المنهج ، ٢١١/٥ .

وانظر : شرح الجلال المحلى ، ٢٢٨/٤ .

(٢) ط : الجارية .

(٣) ط : وان .

(٤) ك : تجعل .

(٥) ط : بمدة هي الحول .

انظر : المهذب ، ٢٥٢/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٨٦ ؛ حلية العلماء ، ٧٠١/٧ - ٧٠٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٩٩/١٠ ، ٣١٣ ، ٣٠٣ .

(٦) ط : أنهما .

(٧) ط : الذمي .

والمعوض في الجزية - كما تقدم - الحقن والمساكنة . فيستفيد الكافر الأمن على نفسه وماله وأهله .

(٨) ط : بيوم .

(٩) ك : منفعته .

(١٠) ط : بدل .

لا تتعجل لرب المال لم يتعجل العوض فيه للعامل ، وكالكتابة لما لم يتعجل المعوض الذى هو الحرية للمكاتب بل يقف على الأداء لم يتعجل العوض للسيد .

[٢] مسألة

إذا أذن [الحربى] (١) أن يدخل دار الاسلام لتجارة (٢) جاز وشرط (٣) عشر (٤) تجارته أو أكثر منها أو أقل ، ولو عقد الجزية على الذمى لم يجز الا معلومة (٤) .

والفرق بينهما : أن الجزية تجب على سبيل العوض فلم يجز الا معلومة وما يؤخذ من الحربى من عشر (٣) تجارته فانما (٥) يؤخذ على وجه الهدنة (٦) ، فجازت مع الجهالة .

[٣] مسألة

لا يجوز [للامام] (٧) أن يدفع مالا الى المشركين الا فى مسألتين (٨) :

-
- (١) ك ، ط : الحربى .
 - (٢) ط : جاوز شرط .
 - (٣) ط : عشر .
 - (٤) انظر : الأم ، ٢٠٥-٢٠٦ ؛ مختصر المزنى ، ٢٧٨ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل :
 - ١٨٦-١٨٧ ؛ حلية العلماء ، ٧١٥/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣١١/١٠-٣١٢، ٣١٩-٣٢٠ .
 - (٥) ك : وانما .
 - (٦) ك : الهدية .
 - (٧) ط ، ك : للأم .
 - (٨) انظر : الأم ، ١٨٨-١٨٩ ؛ مختصر المزنى ، ٢٧٩ ؛ الحاوى ، ٣٥٤/١٤ ؛ المهذب ، ٢٦١/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٨٩ ؛ روضة الطالبين ، ٣٣٥/١٠ ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطى ، ٤٩١ .

احدهما : اذا أحاط المشركون بالمسلمين من الجوانب كلها وفيهم ضعف^(١) وفي المشركين قوة فيبذل لهم مالا لتخليص المسلمين .
والأخرى : اذا كان في أيدي المشركين أسرى من المسلمين فله أن يبذل لهم مالا في تخليصهم . وهل يجب عليه ذلك أو يجوز له ؟ على وجهين^(٢) (٣) بناء على من اضطر الى أكل الميتة فهل [يجب^(٤) عليه أو يجوز له على وجهين^(٣)].

[٤] مسألة

اذا خاف الامام خيانة من أهل الذمة لم يجوز له نقض ذمتهم لذلك ، وان^(٥) خاف من المستأمن خيانة جاز له نقض^(٦) الأمان له^(٦) .
والفرق بينهما : أن عقد الذمة حق لأهل الذمة ، بدليل انهم اذا [بدلوا]^(٧) الجزية لزم قبولها فلم يجوز نقضها بخوف الخيانة ، وليس كذلك^(٨)

-
- (١) ك : ضعيف .
(٢) أصحهما : وجوب البذل عند الضرورة .
انظر : المراجع السابقة .
(٣) ساقط من : ك . (٤) ط : يجوز .
(٥) ك : فان .
(٦) ك : ذمتهم لذلك .
وانظر : الأم ، ١٨٥/٤ - ١٨٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٨٠ ؛ الحاوي ، ٣٨٢/١٤ - ٣٨٣ ؛ المهذب ، ٢٦٤/٢ ؛ الوجيز ، ٢٠٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٣٨/١٠ .
(٧) ط ، ك : بدلوا .
وهو تصحيف . وانظر : الأم ، ١٨٦/٤ ؛ روضة الطالبين ، ٢٩٧/١٠ - ٢٩٨ .
(٨) غير ظاهرة في : ك .

عقد الهدنة (١) فانه (٢) حق للامام (٣)، بدليل (٤) أن له أن يعقدها (٤) وأن يمتنع منها (٥) [ك/١٦٨] فجاز له نقضها (٦) بخوف الخيانة ، غير أنه اذا نقض عهدهم لخوف الخيانة ردهم الى المأمن ؛ لأن (٧) الخوف من (٧) الخيانة (٨) يجوز به نقض العهد ولا يجوز به (٩) اباحة الدم .

[٥] مسألة

اذا هادن الامام قوما من الكفار فجاءتنا منهم امرأة مسلمة مهاجرة وجاء الزوج (١٠) يطلبها (١٠) لم (١١) نردها اليه (١١)، فان كان أعطاه (١٢) مهرا مباحا (١٢) وطلب المهر ففيه قولان :
أحدهما (١٣) : لا يغرّم له شيئا ، لأن البضع ليس بمال ولا هو في معنى

(١) ط : الهدية .

(٢) ط : فان .

(٣) ط : الامام .

(٤) غير ظاهرة في : ك .

(٥) ط : فيها .

(٦) ك : أن ينقضها .

(٧) ط : خوف .

(٨) ك : الجنابة .

(٩) ساقطة من : ط .

(١٠) ك : في طلبها .

(١١) ك : يزد اليها .

(١٢) ك : مهرها فجاء .

والزيادة في ط ، معتبرة . قال في المذهب : "وان دفع اليها مهرا حراما كالحمر والخنزير ، لم يجب له شيء ، لأنه لا قيمة لما دفع اليها ، فصار كما لو لم يدفع اليها شيئا" ، ٢٦٢/٢ .

(١٣) ك : احدهما .

المال (١).

والثاني : يغرم له ذلك من سهم المصالح ، لقوله تبارك وتعالى :
 {وآتوهم مأنفقوا} (٢) [ط/١٣٠] وأراد به المهر (٣).

فان جاء زوجها وأسلم قبل انقضاء عدتها فلامهر له قولاً واحداً (٤)،
 لأنهما اجتمعا على النكاح .

وان أسلم بعد انقضاء (٥) عدتها نظر :

فان كان طالب بالمهر قبل انقضاء عدتها أعطى المهر على أحد
 القولين (٦)، للحيلولة (٧) بينه وبينها (٨) في وقت المطالبة ، وان لم يكن طالب
 به قبله لم يعط شيئاً لأنه التزم (٩) حكم الاسلام ، ومن حكمه أن لا يرد المهر
 بعد البينة .

وان جاء زوجها وطلقها ثلاثاً قبل أن يطالب بالمهر لم يعط شيئاً ، لأنه
 قد أبانها ولم توجد الحيلولة (١٠) بينهما (١٠) من جهتنا ، وان طلقها طلاقاً رجعياً

(١) والأمان لا يدخل فيه الا المال . وأظهر القولين أنه لا يغرم شيئاً ، وهو اختيار
 المزني .

وانظر : الأم ، ١٩١/٤ ، ١٩٣-١٩٥ ؛ مختصر المزني ، ٢٧٩ ؛ الحاوي ، ٣٦١/١٤-٣٦٤ ؛
 المهذب ، ٢٦٢/٢-٢٦٣ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٨٩-١٩٠ ؛ حلية العلماء ،
 ٧٢٠/٧-٧٢١ ؛ روضة الطالبين ، ٣٣٩/١٠-٣٤٠ .

(٢) سورة الممتحنة : آية : (١٠) .

(٣) وهكذا فرها الشافعي رحمه الله ، الأم ، ١٩٤/٤ .

وانظر في تفسير الآية : تفسير البغوي ، ٣٣٣/٤ ؛ أحكام القرآن ، لابن العربي ،
 ١٧٨٧/٤ ؛ الجامع لأحكام القرآن ، ٦٤/١٨ .

(٤) انظر : روضة الطالبين ، ٣٤١/١٠ ؛ المراجع السابقة .

(٥) ك : انتهاء .

(٦) هو الصحيح . انظر : روضة الطالبين ، ٣٤١/١٠ ؛ المراجع السابقة .

(٧) ك : لحيلولة .

(٨) ك : وبينهما .

(٩) ط : ألزم .

(١٠) ك : بينه وبينها .

ولم^(١) يراجعها فلامهر له لأنه لم يسكها فلم توجد الحيلولة بينه وبينها منا .
وان راجعها أعطى المهر في أحد القولين لأنه اختار امساكها وحلنا^(٢) بينهما
ولو طالب بالمهر أولا ثم طلقها ثلاثا^(٣) وجب المهر لأنه وجب له
بالحيلولة^(٤) حال المطالبة فلم يسقط بالطلاق^(٥).

تمت ، وهى خمس مسائل

-
- (١) ط : فلم .
(٢) ط : وحليا .
(٣) ساقطة من : ك .
(٤) ك ، بعدها : له .
(٥) روضة الطالبين ، ٣٤٤/١ ؛ المراجع السابقة .

كتاب الصيد والذبائح (١)

[١] مسألة

إذا رمى صيدا فوقه على الأرض من غير مكان عال ومات حل ، وإن وقع في الماء ومات ، أو وقع على حائط أو على شجرة عالية ثم وقع منه ومات أو تردى من جبل ومات نظر :
فإن كان الجرح جعله كالمذبوح بأن أصاب المقتل حل ، وإن لم يجعله كالمذبوح لم يحل (٢).

والفرق بينهما : أنه إذا وقع على الأرض من غير مكان عال فإنه لا يمكن الاحتراز منه ، إذ هو من ضرورته ، بخلاف المسألة الأخرى ، فإن الاحتراز (٣) منه ممكن ، وقد اجتمع الحظر والاباحة في الصيد فغلب الحظر .

(١) الصيد : اسم للمصيد ، وهو مصدر صاده إذا أخذه . والصيد : كل ممتنع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه إلا بحيلة .

انظر : المغرب ، ٢٧٥ ؛ النظم المستعذب ، ٢٢٩/١ .

والذبائح جمع ذبيحة ، وهي ما يذبح ، وأصل الذبح : الشق . وقال في القاموس : ذبح ذبحاً : شق وفتق وغر وخنق .

انظر : الصحاح ، ٣٦٢/١ ؛ المصباح المنير ، ٢٠٦/١ ؛ ترتيب القاموس المحيط ، ٢٤٨/٢ .

قال قليوبى : جمع ذبيحة : "لاختلاف أنواعها ، أما بذاتها كغنم وبقر وصيد وطيخ ، أو بهيئة ذبحها ككونه في حلق أو لبة أو غيرهما كرمى بسهم ، أو بمحل ذبحها : كالخلق واللب وغيرهما ، أو بآلة ذبحها كسكين وسهم وكلب وجارحة . والمعنى الأول هو المناسب " ، ٢٣٩/٤ .

(٢) انظر : مختصر المزنى ، ٢٨٢ ؛ الحاوى ، ٤٨/١٥ ؛ المهذب ، ٢٦١/١ ؛ المجموع ،

١١٢/٩ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٤/٣ - ٢٤٥ ، ٢٥٣ ؛ الاعتناء في الفرق والاستثناء ،

١٠٣٠/٢ ؛ مختصر من قواعد العلائى ، ٥٧٧/٢ - ٥٧٨ ؛ الأشباه والنظائر ،

للسيوطى ، ١٠٧ .

(٣) ط : الاحتراز .

وليس يجتمع الحظر والاباحة في الصيد فيغلب الاباحة الا في مسألتين :
احدهما : اذا وقع على الأرض من غير [ك/١٦٩] مكان عال لعدم
امكان الاحتراز منه كما ذكرناه .

والثانية : أن يرمى صيدا فيصيبه ويعقره (١) عقرا ، لم (٢) يجعله في
حكم المذبوح ، ثم وجده ميتا بعده فانه يحل في (٣) أحد القولين (٤) ، وقد
اجتمع فيه الاباحة بالجرح والحظر لجواز أن يكون قتله سبع في مدة غيبته
عن عينه ، ولكنه حل لأن الاباحة قويت بالظاهر من الجرح فكان الحكم لها .

[٢] مسألة

اذا ذبح شاة (٥) من قفاها وأبان (٦) رأسها نظر :
فان كان لما قطع القفا وعظم الرقبة كان فيها حياة مستقرة ثم قطع
الحلقوم والمرى بعده (٧) حلت ، وان كانت في تلك الحالة حياتها غير

(١) ك : وتعقر .

والعقر : الجرح ، يقال : عقره عقرا ، اذا جرحه . انظر : المصباح المنير ، ٤٢١/٢
وقال في الروضة : "أما العقر الذي يبيح الصيد بلاذكاة ، فهو الجرح المقصود
المزهق الوارد على حيوان وحش" ، ٢٤٩/٣ .

(٢) ط : ثم .

(٣) ك ، بعدها : له .

(٤) والأصح عند جمهور العراقيين - والمؤلف منهم - وغيرهم : التحريم . وقال
النووي : الحل أصح دليلا . وهذا على أصح الطرق . والشأن : يصح قطعا .
والثالث : يحرم قطعا .

انظر : المهذب ، ٢٦١/١ ؛ المجموع ، ١١٧/٩ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥٣/٣ ؛
الاعتناء في الفرق والاستثناء ، ١٠٣٠/٢ - ١٠٣١ ؛ مختصر من قواعد العلائي ،
٥٧٧/٢ - ٥٨٢ . وقد ذكرنا في المرجعين المتأخرين مسائل أخرى مستثناة .

(٥) ك : الشاة .

(٦) ك : وبان .

(٧) ساقطة من : ط .

مستقرة ، بأن لم تتحرك (١) أو لم يعلم هل فيها حياة مستقرة ، لم يحل (٢).
 وإنما كان كذلك لأنه اذا كانت فيها حياة مستقرة بعد قطع القفا
 والرقبة فالجرح غير موح (٣)، فاذا قطع بعده الحلقوم والمرى (٤) كان موحيا
 فقطع حكم الجرح الأول ، فكان (٥) (٤) الحكم له ، كما (٤) لو جرح عضوا من
 أعضائها ثم ذبحها .

وان لم تكن حياتها مستقرة في تلك الحالة فالجرح الأول موح
 فلا (٦) تأثير لقطع (٦) الحلقوم والمرى بعده .

[٢] مسألة

اذا أرسل رجل (٧) سهما على صيد فأصابه ونفذ منه [ط/١٣١] الى
 غيره وأصابه (٨) حل الجميع ، لأن كل واحد منهما مات بسبب فعله ، ولم
 يوجد في الثاني أكثر من عدم (٩) القصد اليه ، وذلك لا يضر ، كما

-
- (١) ك : ولم .
 (٢) انظر : المهذب ، ٢٥٩/١ ؛ الوجيز ، ٢١٢/٢ ؛ المجموع ، ٩١/٩ ؛ روضة الطالبين
 ، ٢٠٢/٣ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٥٣٩/١ .
 (٣) أى غير مسرع ، والوحى : السريع ، يقال : زكاة وحية : أى سريعة ، ووحيت
 الذبيحة : ذبحتها ذبحا سريعا .
 انظر : النظم المستعذب ، ٢٣٣/٢ ؛ المصباح المنير ، ٦٥٢/٢ ؛ لسان العرب ،
 ٤٧٨٨/٦ .
 (٤) بياض في : ك .
 (٥) ك : وكان .
 (٦) ط : بأس بقطع .
 (٧) ساقطة من : ك .
 (٨) ك : فأصابه .

(١) رمى (١) صيدا بعينه فأصاب غيره (٢).

ولو أرسل جارحا على صيد فقتله وقتل معه صيدا آخر ففيه وجهان :
أحدهما : يحل الجميع كالمسألة قبلها .
والوجه الثاني : يحل الأول دون الثاني وهو الأصح (٣).
والفرق بينهما : أنه لا اختيار للسهم ، فإذا أصاب اثنين كان الجميع
منسوبا الى فعل الرامي ، بخلاف الكلب فإنه له اختيارا وقد أخذ الثاني
باختياره فصار كما لو اصطاد صيدا من غير ارسال .

(١) ك : يرمى الى .

(٢) فإنه يحل له وبه قطع الأكثرون . هذا طريق ، والطريق الثاني : أن في المسألة
أربعة أوجه ، أصحها : الحل مطلقا ، والثاني : يحرم ، والثالث : ان كان يرى
المصاب حل ، والا ، فلا ، والرابع : ان كان المصاب من السرب الذي رآه
ورماه حل والا فلا .

وانظر : الأم ، ٢٢٨/٢ ؛ مختصر المزني ، ٢٨١ ؛ الحاوي ، ١٨/١٥ ؛ المهذب ،
٢٦١/١ ؛ الوجيز ، ٢٠٨/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥٢/٣ ؛ المجموع ، ١١٩/٩-١٢٠ ؛
منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ٣٣٣/٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ،
٥٥٦-٥٥٧ ؛ مغني المحتاج ، ٢٧٧/٤ ؛ نهاية المحتاج ، ١١٦/٨ .

(٣) ذكر في أسنى المطالب أنه : "لو أرسله على صيد فأمسكه ثم عن له آخر فأمسكه
حل سواء أكان عند ارسال موجود أم لا ، لأن المعتبر أن يرسله على صيد وقد
وجد" ، ٥٥٧/١ .

وانظره في : تحفة المحتاج ، ٣٣٣/٩ ؛ مغني المحتاج ، ٢٧٧/٤ ؛ نهاية المحتاج ،
١١٦/٨ .

وبحثوا مسألة مالو أرسله على صيد فقتل صيدا آخر ، فقالوا : ينظر ، ان لم يعدل
عن جهة ارسال وانما كان هناك صيود فأخذ غير ما أرسل عليه وقتله ، فطريقان
، المذهب انه يحل وبه قطع الأكثرون . والثاني : فيه وجهان ، أصحهما : يحل ،
والثاني : يحرم . أما لو عدل الى جهة أخرى ، فثلاثة أوجه ، أصحها : يحل .
والثاني : يحرم . والثالث : ان خرج عادلا عن الجهة حرم ، وان خرج اليها فقاته
الصيد فعدل الى غيرها وصاد حل .

انظر : المراجع المتقدمة في أول المسألة .

[٤] مسألة

إذا رمى رجلان صيدا فأصابه ومات ثم ادعى كل واحد منهما أنه سبق بالرمي وأثبتته^(١) ثم رماه صاحبه لم يحل أكله^(٢).
ولو ادعى أحدهما أنه سبق بالاصابة [ك/١٧٠] وأثبتته ، وقال الآخر : بل كان ممتنعا بعد اصابتك فرميته وأثبتته حل أكله^(٣).
والفرق بينهما : أنهما في المسألة الأولى اتفقا على تحريمه^(٤)، حيث ادعى كل واحد منهما اثباته، ورمى صاحبه له في^(٥) غير مذبجه ، وفي المسألة الأخرى اعترف أن صاحبه سبق بالاصابة وادعى امتناع الصيد بعده ، فكان القول قول الثاني ، لأن الأصل الامتناع الى أن يعرف الاثبات^(٦) للصيد بعده^(٦).

[٥] مسألة

إذا رمى رجل صيدا وأثبتته ثم رماه آخر فأصابه^(٧) ولم يوح فأدركه الأول وذبحه حل ، وكان على الثاني أرش جرحه ، وإن^(٨) أدركه الأول

-
- (١) ك : فأثبتته .
(٢) لأن الصيد بعد الاثبات لا يحل الا بقطع الحلقوم والمرى .
وانظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٩٤ ؛ المجموع ، ١٣٨/٩-١٣٩ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٦/٣ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٥٦٢/١ .
(٣) انظر : المراجع السابقة .
(٤) ك : تحريم .
(٥) ك : من .
(٦) ساقط من : ط .
(٧) ك : وأصابه .
(٨) ك : فإن .

وحياته غير مستقرة ، أو أدركه ميتا ، وجب (١) على الثاني قيمته مجروحا (٢) ،
فان أدركه صاحبه وحياته مستقرة ، ومعه آلة الذبح فلم (٣) يذبحه حتى مات
، لم تحل ، لأنه مقدور عليه مات بغير ذبح ، (٤) وعلى الثاني (٤) للأول نصف
قيمه (٥) .

وقال (٦) الاصطخري (٦) : عليه للأول كمال قيمته مجروحا لأن فعله
(٦) صادف ملك (٦) الغير وحصل به التلف ، وترك الأول ذكاته مع القدرة
لايسقط ضمانه (٧) كما لو جرح (٨) شاة غيره ولم يذبحها المالك حتى ماتت ،
ولا يصح ذلك ، لأنه مات من سراية جرحين : مباح ومحظور ، فهو كما لو
جرح شاة نفسه وجرحها غيره فماتت ، بخلاف مالو جرح شاة غيره وتركها
مالكها حتى ماتت ، فان هناك حصل الموت بجرح واحد (٩) .

-
- (١) ك : وجبت .
(٢) انظر : المهذب ، ٢٦٢/١-٢٦٣ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٩٤ ؛ المجموع ،
١٣٤/٩-١٣٧، ٢٦٤، ٢٦١/٣ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٥-٢٦٤ ؛ مغنى المحتاج ، ٢٨١/٤ ،
(٣) ط : ولم .
(٤) ط : والثاني .
(٥) هذا على الأصح وهو قول جمهور الأصحاب .
انظر : المراجع السابقة .
(٦) بياض في : ك .
وانظر نسبة القول اليه في : المهذب ، ٢٦٣/٢ ؛ المجموع ، ١٣٧/٩ ؛ روضة
الطالبين ، ٢٦٤/٣ .
(٧) ساقطة من : ك .
(٨) ط : خرج .
(٩) انظر المراجع المتقدمة في أول المسألة .

[٦] مسألة

إذا جرح صيدا مملوكا جراحة نقص بها درهم وجرحه آخر جراحة نقص بها درهم ، ^(١) وقيمته عشرة دراهم ^(١) ، ومات ففيه ستة أوجه ^(٢) :
أحدها : يغرم كل واحد منهما أرش جرحه ثم يغرمان قيمته بينهما نصفان فيجعل ^(٣) على كل واحد منهما خمسة دراهم ، درهم عن الجرح ^(٤) وأربعة عن القيمة ، قاله المزني ^(٥) رحمه الله ، ولا يصح ذلك لوجهين :

أحدهما : أنه أوجب أرش الجناية على الانفراد ، وضمان النفس على الانفراد ، والأصول مبنية على أن الجناية إذا صارت نفسا دخلت في النفس .
والثاني : أنه إذا جعل على الجاني الثاني - وقد جنى ^(٦) [ك/١٧١] على حيوان قيمته تسعة - مثل ما جعله على الأول ، وقد جنى على حيوان قيمته [ط/١٣٢] عشرة .

وقال أبو اسحاق ^(٧) : يجب على كل واحد منهما نصف قيمته يوم

(١) ساقط من : ط .

(٢) انظر : الحاوي ، ٣٨-٣٤/١٥ ؛ المهذب ، ٢٦٣/١ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٩٤ ؛ المجموع ، ١٣٥/٩-١٣٦ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٣-٢٦٢/٣ .

(٣) ط : فيحصل .

(٤) ك : الجراح .

(٥) انظر : مختصر المزني ، ٢٨٢ .

وهو منسوب كذلك الى أبي اسحاق والقفال .

انظر : المجموع ، ١٣٥/٩ ؛ روضة الطالبين ، ٣٤/٣ .

(٦) ك ، بعدها : وقد جنى .

(٧) هذا هو الوجه الثاني .

ونسب القول اليه كذلك الشيرازي في المهذب ، ٢٦٣/١ .

وقال الماوردي : هو الظاهر من مذهب الشافعي على قول أكثر أصحابه ، وشكك في نسبه الى أبي اسحاق ، حيث قال : "وقيل : أنه قول أبي اسحاق المروزي ، وإن لم أره في شرحه" ، الحاوي ، ٣٥/١٥ . وقال النووي : حكاه الامام عن القفال أيضا . المجموع ، ١٣٥/٩ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٢/٣ .

الجناية ، ونصف أرش جنايته ، فعلى الأول خمسة دراهم ونصف ، نصف (١) درهم عن أرش جنايته وخمس دراهم عن نصف قيمته يوم (٢) الجناية ، وعلى الثانى خمسة دراهم ، نصف درهم عن أرش جنايته وأربعة دراهم ونصف عن نصف قيمته يوم الجناية ، فيجعل (٣) على الأول خمسة ونصف وعلى الثانى خمسة ، ثم تقول : قد ضمن الأول خمسة ونصف ، وضمن الثانى خمسة ، منها نصف درهم لأجل النصف الذى ضمنه الأول ، فسقط من الأول هذا النصف ، اذ لا يجوز أن يضمه هو وغيره لأن من ضمن شيئا بقيمته فحصل على (٤) الآخر شيء (٤) من ذلك الضمان يسقط عن الأول بقدر ما ضمن الثانى ، كما لو غصب ثوبا قيمته خمسة فجاء آخر وخرق الثوب (٥) خرقا (٦) أرشه درهم (٦) ثم تلف (٧) الثوب سقط عن (٨) الغاصب درهم من (٦) خمسة لأنه (٦) لا يجوز أن يضم الشيء بأكثر من قيمته فعلى هذا يجب على كل واحد منهما خمسة دراهم ، مثل قول المزنى رحمه الله ، وإنما يختلفان فى طريقه .

ولا يصح ذلك أيضا لما ذكرناه فى طريقة المزنى ، ولأنه أوجب على الأول نصف [قيمة] (٩) النفس السليمة بعد أن (١٠) أوجب عليه درهما عن الجناية وعادت القيمة الى تسعة .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ك : عقر .

(٣) ك : فيحصل .

(٤) ك : شيء آخر .

(٥) ط : ثوبا .

(٦) بياض فى : ك .

(٧) ط : تلفه .

(٨) ط : من .

(٩) ك ، ط : قيمته .

(١٠) ك : اذا .

والوجه الثالث : يجب على الأول نصف قيمته حال الجناية وهو خمسة ، وعلى الثانى نصف قيمته حال الجناية وهو أربعة ونصف . وهذا ظاهر الفساد ؛ لأن قيمة^(١) الصيد عشرة وقد ردها الى تسعة ونصف .

والوجه الرابع : يجب على الأول درهم عن الأرش ، ثم لما جنى عليه الثانى وجبت التسعة بينهما نصفين لأنه مات من سراية الأول وجناية الثانى فيجب على الأول خمسة ونصف وعلى الثانى أربعة ونصف ، ولا يصح ذلك أيضا لأنه أفرد أرش الجناية عن سراية النفس ، ولأنه اذا مات من سراية الجرحين لا يجوز أن يوجب على أحدهما ما يوجب على الآخر . [ك/١٧٢]

والوجه الخامس : يجب على كل واحد منهما نصف أرش الجناية ونصف قيمته وقت الجناية فيجب على الأول خمسة ونصف وعلى الثانى خمسة فيكون الجميع عشرة ونصف ثم يقسط^(٢) عشرة وهى قيمة الصيد على عشرة ونصف^(٣) ، فما قابل منها خمسة ونصف كان على الأول وماقابل منها^(٤) خمسة كان على الثانى ، وهذا قريب من طريقة أبى اسحاق ، لأنه أسقط عن كل واحد منهما نصف أرش الجناية وبقي عليه الباقي . ولا يصح لأنه أفرد^(٥) أرش الجناية عن أرش النفس .

(١) ك : قيمته .

(٢) ك : يسقط .

(٣) وطريقة ذلك أن تبسط أنصافا فتكون أحدا وعشرين ، على الأول منها أحد عشر ، وعلى الثانى عشرة من أحد وعشرين جزء .

وانظر : روضة الطالبين ، ٢٦٢/٣ - ٢٦٣ .

(٤) ك : منهما .

(٥) ك : افراد .

وقال (١) ابن خيران (٢): تجمع قيمة الصيد حال جناية الأول وهي عشرة وقيمتها حال جناية الثاني وهي تسعة فيجب على الأول بقسط العشرة من تسعة عشر ، (٣) ويجب على الثاني بقسط [التسعة] (٤) من تسعة عشر (٣) ، وهذا أصح الطرق (٥) ، (٦) لأنه لا يرد (٦) عليها (٧) شيء من الفساد .
 ويتفرع عليه اذا جنى عليه (٦) ثلاثة أنفس (٦) أرش جناية كل واحد منهم درهمان فيجب على قول (٨) المزدني على كل واحد منهم ثلاث وثلاث ، درهمان عن الجناية ويبقى الأربعة بينهم أثلاثا . وكذلك على مذهب أبي اسحاق ، الا أن طريقه يختلف .

(١) هذا هو الوجه السادس ، وقد تعقب النووى جميع الأوجه الخمسة المتقدمة ،

وترك هذا ، وقال : اختاره صاحب الافصاح ، وأطبق العراقيون على ترجيحه .
 انظر : المجموع ، ١٣٦/٩ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٣/٣ .

(٢) انظر نسبة القول اليه كذلك في المراجع المتقدمة في أول المسألة .

وابن خيران هو : الحسين بن صالح بن خيران ، أبو علي ، الفقيه الشافعى . كان من أفاضل الشيوخ ، وأمائل الفقهاء مع حسن المذهب وقوة الورع . عرض عليه منصب القضاء فلم يقبل ، وحبس في داره ستة عشر يوما ليقبل ، وهو ممتنع حتى أعفى . كانت وفاته رحمه الله سنة ٣٣٠ هـ .

انظر : طبقات الفقهاء ، ١١٠ ؛ تاريخ بغداد ، ٥٣/٨ ؛ طبقات الشافعية ، لابن الصلاح ، ٤٥٩/١ ؛ العبر ، ١٠/٢ ؛ الكامل ، ٢٢٣/٦ ؛ البداية والنهاية ، ١٧١/١١ ؛ شذرات الذهب ، ٢٨٧/٢ .

(٣) ساقط من : ك .

(٤) ط : للتسعة . وهو ساقط - مع ما قبله وما بعده - من : ك .

(٥) ك : الطريق .

والوارد في الخلاف في المسألة أوجه - كما تقدم في كلام المصنف - لاطرق ؛ لأن الطريق هو : اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب . لكن هذا - كما قال النووى - من باب استعمال الطرق مكان الأوجه وهذا قليل . والشيء الذى فى هذه المسألة مثلاً قال : فيها ستة طرق ، قال النووى : وانما استعملوا هذا لأن الطرق والوجوه تشترك فى كونها من كلام الأصحاب . انظر : المجموع ، ٦٦/١ .

(٦) بياض فى : ك .

(٧) ط : عليهما .

(٨) ط : القول .

ويجب على قول ابن خيران على الأول أربعة دراهم ودانق (١)، وعلى الثاني ثلاثة وثلث ، وعلى الثالث درهمان ونصف ، وذلك (٢) [ط/١٣٣] عشرة .

لأن الأول جنى عليه وقيمته عشرة والثاني جنى عليه (٣) وقيمته ثمانية والثالث جنى عليه (٣) وقيمته ستة ، صار الجميع أربعة وعشرين ، يقسط بالأجزاء على العشرة : فعلى (٤) الأول عشرة أجزاء من أربعة وعشرين وهو الربع والسادس ، وربع العشر وسدسها (٥) أربعة ودانق (٦) ، وعلى الثاني ثمانية أجزاء من أربعة وعشرين وهي (٧) ثلثها ، وثلث العشر ثلاثة وثلث ، وعلى الثالث ستة أجزاء من أربعة وعشرين وذلك ربعها ، وربع العشر درهمان ونصف (٨) .

تمت ، وهي ست مسائل

-
- (١) تقدم أن الدانق : سدس درهم . وسيأتى في كلام المصنف طريقة التقسيم ، حيث أن الأربعة ودانق هي قسط العشرة من أربعة وعشرين جزء .
 (٢) ك : فذلك .
 (٣) ساقطة من : ط .
 (٤) ك : وعلى .
 (٥) ط : وسدسهما .
 (٦) ربع العشرة : ٢- ، وسدسها : ١- ، المجموع : - + ١- = ٢- + ١- = ٤-
 (٧) ك : وهو .
 (٨) انظر : المراجع المتقدمة في أول المسألة .

كتاب السبق والرمي (١)

[١] مسألة

إذا تسابقا على الخيل على أن يكون السبق لمن هو أطول مدى لم
يجز (٢)، (٣) ولو تناضلا (٤) على أن يكون السبق (٣) [ك/١٧٣] لمن هو أبعد
رميا جاز في أصح الوجهين (٥).

والفرق بينهما : أنه قد يقصد بالنضال (٦) تعلم بعد الرمي كما يقصد به
تعلم الاصابة ، فكل من كان أبعد رميا كان أحذق ، الا أن للسهم (٧) غاية
يقع فيها فجاز شرط الأبعاد لذلك ، بخلاف الخيل فانها تجرى (٨) مادام (٨) فيها

(١) سبقه : تقدمه ، وأصل السبق التقدم في السير . قال الأزهري : النضال في الرمي
، والرهان في الخيل ، والسباق يكون في الرمي وفي الخيل . أ.هـ.
والمسابقة تشمل المناضلة - وسيأتي تعريفها - فهي أعم منها .

انظر : المفردات في غريب القرآن ، ٢٢٢ ؛ الزاهر ، ٣٨٨ ؛ ترتيب القاموس
المحيط ، ٥١٤/٢ ؛ أسنى المطالب ، ٢٢٨/٤ ؛ فتح الجواد ، ٣٦٨/٢ .

(٢) انظر : الحاوي ، ١٩٨/١٥ ؛ المهذب ، ٤٢٢/١ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٠١ ؛
روضة الطالبين ، ٣٥٢/١٠ ؛ منهاج الطالبين مع نهاية المحتاج ، ١٥٧/٨ ؛ روض
الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٢٩/٤ .

(٣) غير ظاهرة في : ك .

(٤) المناضلة : الرمي بالنشاب والنبيل . وتناضله : باراه في الرمي ، ونضلته : سبقته
فيه .

انظر : المغني في الانباء عن غريب المهذب والأسماء ، ٤٠٩/١ ؛ ترتيب القاموس
المحيط ، ٣٨٩/٤ (نضل) .

(٥) انظر : المهذب ، ٤٢٥/١ ؛ حلية العلماء ، ٤٧٥/٥ ؛ روضة الطالبين ، ٣٦٧/١٠ ؛
روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٣٤/٤ ؛ نهاية المحتاج ، ١٦١/٨ .

(٦) ك : الانضال .

(٧) ط : السهم .

(٨) ساقط من : ط .

طرق (١)، ولو لم يجعل لها غاية معلومة لأدى ذلك (٢) الى أن تجرأ أبدا فافتقر الى شرط الغاية لذلك .

[٢] مسألة

إذا قال رجل لآخر : ارم عشرة أسهم ، فإن كانت (٣) أصابتك أكثر فلك دينار ، ففيه وجهان :
أحدهما : يجوز لأنه يزداد الرامى بذلك طلبا للحق (٤).
والثاني : لا يجوز ، وهو الأصح (٥)؛

- (١) الطرق : القوة ، وأصل الطرق : الشحم فكنى به عنها لأنها أكثر ما تكون عنه .
وأكثر ما يستعمل في النفي .
انظر : لسانا لعرب ، ٢٦٦٦/٤ (طرق) .
- (٢) ساقطة من : ك .
- (٣) ك : كان .
- (٤) الحق - بكسر الحاء وسكون الذال - : المهارة في كل عمل .
وانظر : المصباح المنير ، ١٢٦/١ ؛ لسان العرب ، ٨١١/٢ ؛ ترتيب القاموس المحيط ، ٦٠٧/١ (حقق) .
- (٥) قال النووي في المسألة : "ظاهر مانقله المزني : انه لا يجوز وأشار في تعليقه بأنه يناضل نفسه ، فوافقه طائفة من الأصحاب ، وخالفه الجمهور وقالوا : هو جائز ، وحكوه عن نصه في الأم ... " ، ٣٨٠/١٠ .
وقد رأيت نصا له في الأم ظاهره موافقة ما في المزني وهو : "لو قال له ارم عشرة أرشاق فناضل الخطأ بالصواب ، فإن كان صوابك أكثر فلك سبق كذا ، لم يكن في هذا خير ، لأنه لا يصلح أن يناضل نفسه " ، ٢٣٤/٤ .
ولعله اختلاف نسخ الأم ، فقد قال الماوردي : "أن المزني حذف منها ما قد ذكره الشافعي في كتاب "الأم" فقال فيه : ولو قال له : ناضل نفسك ، وارم عشرة أرشاق فإن كان صوابك أكثر من خطئك فلك كذا ، لم يجوز أن يناضل نفسه فحذف المزني قوله : "ناضل نفسك" ، وأورد باقي كلامه ، وحكمه على هذه الصورة باطل باتفاق أصحابنا " ، الحاوي ، ٢٢٩/١٥ . وتقدم نص الأم ، وليس فيه الجملة التي ذكر الماوردي انه حذفها المزني . فلعله ورد في بعض النسخ على نحو ما ذكر الماوردي . =

لأنه (١) يناضل نفسه ، والمناضلة انما تكون بين شخصين (٢) ، ولأنه جعل الدينار في مقابلة الأكثر ، وذلك مجهول .

[٣] مسألة

إذا (٣) تناضل رجلان على رشق (٤) معلوم وقرع (٥) معلوم فأراد أحدهما أن يزيد في عدد الرشق أو في عدد (٣) القرع أو ينقص منهما بنى على القولين في السبق :

فان قلنا : هو لازم (٦) كالأجارة لم (٧) يجوز بحال لا قبل الشروع في الرمي ولا بعده ، كما لو استأجر ملكا مدة وأراد أحدهما أن يزيد في المدة أو ينقص منها .

وان قلنا : هو جائز جاز قبل الشروع في الرمي وثبت لصاحبه الخيار في الفسخ (٨) ، وكذلك (٩) إذا كانا في أثناء الرمي وتساويا في عدد الاصابة

= وانظر في حكم المسألة كذلك : مختصر المزنى ، ٢٨٨ ؛ المهذب ، ٤٢٤/١ ؛ حلية العلماء ، ٤٧٢/٥ - ٤٧٣ .

(١) ك : وهو .

(٢) ط : الشخصين .

(٣) بياض في : ك .

(٤) الرشق : عبارة عن عدد الرمي الذي يتفقان عليه . وأهل اللغة يقولون ، عبارة عما بين العشرين الى الثلاثين .

انظر : المغنى في الانباء ، ٤١٦/١ ؛ تحرير ألفاظ التنبيه ، ٢٢٧ .

(٥) القرع : اصابة الغرض . المهذب ، ٢٢٥/١ ؛ المصباح المنير ، ٤٩٩/١ .

(٦) هذا أظهر القولين . انظر : الحاوى ، ٢٢٧/١٥ ؛ المهذب ، ٤٢٠/١ ؛ الوجيز ،

٢١٩/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٨٦، ٣٦١/١٠ .

(٧) ط : فلم .

(٨) على الأصح .

وانظر : مختصر المزنى ، ٢٨٨ ؛ الحاوى ، ٢٢٧/١٥ ؛ المهذب ، ٤٢٠/١ ؛ حلية

العلماء ، ٤٦٣-٤٦٤ ؛ روضة الطالبين ، ٤٢٠/١٠ .

(٩) ك : وذلك .

جاز وثبت لصاحبه الخيار على ما ذكرناه .
وان تفاضلا في الاصابة بأن كان الرشق عشرين والقرع خمسة وقد
رمى كل واحد منهما عشرة واصابة أحدهما ثلاثة ^(١) واصابة الآخر ^(٢) أربعة
جاز ذلك لمن له الفضل ، وهل يجوز للمفضول على وجهين :
أحدهما : يجوز كما جاز للفاضل ^(٣) .
والثاني : لا يجوز له ^(٤) لأنه يؤدي الى أن لا يفضل ^(٥) أحدهما ، فانه اذا
علم استظهار صاحبه عليه دعاه الى الزيادة ، وكذلك اذا تناضلا على أن
المسافة مائة ذراع ^(٦) ثم أراد ^(٧) أحدهما أن يزيد على ^(٨) المسافة أو ينقص منها
كان حكمه ^(٩) على ما ذكرناه في الرشق وفي القرع سواء .

[٤] مسألة

اذا حصل ^(٧) في الشن ^(٨) ^(٩) سهمه أو سهم ^(٩) غيره فرمى ^(١٠)
[ك/١٧٤] فأصاب فوق السهم الذي في الشن نظر :
فان كان بين فوق السهم المصاب وبين الشن مسافة طول السهم ^(١١) لم
يعتد به له ولا عليه ، لأنه يحتمل أنه لولا فوق السهم [ط/١٣٤] الأول

-
- (١) ك : والآخر .
 - (٢) على الأصح .
 - انظر : المراجع السابقة .
 - (٣) ساقطة من : ك .
 - (٤) ك : يضل .
 - (٥) بياض في : ك .
 - (٦) ك : عن .
 - (٧) بياض في : ك .
 - (٨) والشن : هو الغرض . أصله : الجلد البالي . تحرير ألفاظ التنبيه ، ٢٣٠ .
 - (٩) غير ظاهرة في : ك .
 - (١٠) ك : فرماه .
 - (١١) المراد بالمسألة أن السهم الثاني أصاب رأس السهم الأول ودخل في السهم الأول .

لكان السهم يصيب الشن ، ويحتمل أنه كان لا يصيبه (١).
وان كان بين فوق السهم الأول وبين الشن مسافة قريبة ، بأن يكون
قد نفذ في الشن وبقي منه قدر الفوق (٢) ، (٣ وكان (٣) الشرط اصابة الشن
احتسب له بها لأنه لو (٤ لم يصب (٤) الفوق لكان يصيب الشن ، فان (٥) كان
الشرط الحسق لم يحتسب بما له ولا عليه ، لأنه لا يدري أنه لو أصاب الشن
خسق أو لم يخسق (٦).

[تمت وهى أربع مسائل]

-
- (١) ط : يصيب .
(٢) ط ، بعدها : لكان نصيب الشن .
وليس هذا مكانها وستأق في كلام المصنف .
والفوق : موضع الوتر من السهم ، وهو الفرض المحزوز . النظم المستعذب ،
٦٠/٢ .
(٣) ط : وان كان .
(٤) ساقطة من : ك .
(٥) ك : وان .
(٦) ذكر النووى الحكم وقال بعده : "ينبغي أن ينظر الى ثبوته فيه ، وتقاس صلابة
ذلك السهم بصلابة الغرض " ، روضة الطالبين ، ٣٨٤/١٠ - ٣٨٥ .
وانظر في الحكم كذلك : الحاوى ، ٢٣١/١٥ ؛ المهذب ، ٤٢٨/١ ؛ روض الطالب
مع أسنى المطالب ، ٢٣٩/٤ .

كتاب الأيمان (١)

[١] مسألة

إذا قال : أقسمت بالله وأراد به اليمين ، أو أطلق ، انعقدت (٢) يمينه (٣) ، ولو قال : أقسمت عليك بالله وأراد به اليمين انعقدت (٢) ، وإن أطلق لم تنعقد (٤) .

والفرق بينهما : أن قوله : أقسمت بالله ثبت له عرف الشرع في قوله تعالى : { فيقسمان بالله } (٥) وثبت له عرف العادة ، فكان يميناً من جهتين . وقوله : أقسمت عليك بالله لم يثبت له عرف الشرع ولا عرف العادة فان الانسان لا يحلف على فعل الغير في العادة ، فلم يثبت له كل واحد من العرفين وإنما (٦) له أصل في (٦) اللغة ، فكان يميناً من جهة واحدة ، وهى إذا

(١) جمع يمين : وهى القسم ، سمي بذلك لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه .

انظر : الصحاح ، ٢٢٢١/٦ ؛ ترتيب القاموس المحيط ، ٦٨٢/٤ .
وشرعاً عرفها زكريا الأنصارى بأنها تحقيق أمر محتمل . منهج الطلاب مع شرحه فتح الوهاب مطبوع مع حاشية الجمل عليه ، ٢٨٧/٤ .

وانظر : نهاية المحتاج ، ١٦٤/٨ ؛ حاشية قليوبى على شرح المحلى ، ٢٧٠/٤ .
(٢) ك : انعقد .

(٣) إن أراد به اليمين انعقدت يميناً قطعاً . وإن أطلق فالملذهب عند الجمهور أنه يمين كذلك . وقيل : فيه وجهان . وقيل : قولان .

انظر : الأم ، ٦١/٧ - ٦٢ ؛ التنبيه ، ١٩٤ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٠٦ ؛ حلية العلماء ، ٢٥٤/٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٤/١١ .

(٤) إن أراد به اليمين انعقد على الصحيح . وإن أطلق لم تنعقد وحمل على الشفاعة .
انظر : الأم ، ٦٢/٧ ؛ التنبيه ، ١٩٤ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٠٦ ؛ حلية العلماء ، ٢٥٥/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٤/١٣ .

(٥) سورة المائدة ، آية : (١٠٦) . ووردت في السورة نفسها ، آية : (١٠٧) .

(٦) ط : فى أصل .

أراد به اليمين كقوله : اعزم^(١) بالله تعالى^(٢).
 إذا ثبت هذا ، فإذا قال : أقسمت عليك بالله وأراد به اليمين كان
 كأنه قال : والله لتدخلن الدار ، فإن دخلها بر^(٣) في يمينه ، وإن لم يدخلها
 حنث الحالف ولزمته الكفارة ، لأنه لما علق اليمين على فعل غيره كان كأنه
 علقها على فعل نفسه ، فاعتبر^(٤) حنث الحالف في وجوب الكفارة ، وإن كان
 حنثه غيره^(٥).

[٢] مسألة

إذا حلف واستثنى بالمشيئة موصولة بكلامه ، لم تنعقد يمينه كما قلنا في
 الطلاق^(٦) ، ولو لم ينطق به وقال : نويت الاستثناء بقلبي لم يقبل بحال^(٧) ،
 ولو قال لزوجته^(٨) : أنت طالق ، وقال : نويت بقلبي أن دخلت الدار دين
 فيه في الباطن^(٩) ، وكذلك لو قال : لا كلمت أحدا ثم قال : أردت إلا زيدا
 دين فيه في الباطن .

-
- (١) ك : أعز .
 (٢) فانه إن أراد بها اليمين وقعت ، وإن كان لانية له فليست بيمين .
 انظر : الأم ، ٦٢/٦ ؛ مختصر المزني ، ٢٩٠ ؛ الحاوي ، ٢٧٨/١٥ ؛ المهذب ،
 ١٣٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٤/١١ .
 (٣) ك : برى .
 (٤) ط : واعتبر .
 (٥) انظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٠٦ ؛ حلية العلماء ، ٢٥٥/٧ ؛ روضة الطالبين ،
 ٤/١١ .
 (٦) تقدم في المسألة الثانية والعشرين من كتاب الطلاق .
 (٧) فيشترط أن يتلفظ بالاستثناء ، وأن يقصد لفظه ، ويصله باليمين .
 انظر : مختصر المزني ، ٢٩٠ ؛ الحاوي ، ٢٨١/١٥ ؛ المهذب ، ٨٨/٢ ؛ الوجيز ،
 ٢٢٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٤-٥/١١ .
 (٨) ساقطة من : ك .
 (٩) انظر : المهذب ، ٨٩/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٠/٨ .

والفرق بينهما : أنه اذا قال : استثنيت بقلبي أنه يريد به (١) رفع الجميع فلم يقبل من غير نطق ، كالفسخ لما كان (١) يرفع الحكم (٢) من أصله (٢) لم يحصل (٢) بغير (٢) النطق [ك/١٧٥] بخلاف المسألة الأخرى فإنه لا (٣) يرفع به أصله ، وانما يخصه ، فجاز بغير نطق ، كما يجوز تخصيص العموم (٤) بالقياس المستنبط (٤) من النطق وان لم يكن نطقا .

[٣] مسألة

اذا قال : لأدخلن الدار اليوم الا أن يشاء زيد ، (٥) كان تقديره الا أن يشاء زيد (٥) أن لأدخل ، فان دخلها اليوم بر (٦) في يمينه ، وان (٧) شاء زيد أن لا يدخلها بر أيضا ، دخل أو لم يدخل ، فيتخلص بمشيئة زيد أن لا يدخلها كما يتخلص بالفعل ، فان قال زيد : قد شئت الدخول ، فترك (٨) الدخول حتى انقضى اليوم حنث (٩) .

(١) ساقطة من : ط .

(٢) غير ظاهرة في : ك .

(٣) ط : ليس .

(٤) ط : بالاستنباط .

وتخصيص العموم بالقياس القطعي يجوز بلا خلاف ، أما تخصيصه بالظني ففيه مذاهب ، قال الاسنوي : الصحيح الجواز مطلقا وهو منقول عن الأئمة الأربعة . وقال ابن سريج والطوفي : يخصص القياس الجلي دون الخفي . واختلفوا في تفسير الخفي والجلي ، ف قيل : الجلي : قياس العلة وهو المستنبط ، والخفي قياس الشبه . وقيل : الجلي ما تبادرت علته الى الفهم عند سماع الحكم .

والحاصل أن تخصيص العموم بالقياس المستنبط محل خلاف صحح الجمهور جوازه . انظر : شرح اللمع ، ٣٨٤-٣٨٥ ؛ التبصرة ، ١٣٧-١٣٩ ؛ البرهان ، ٤٢٨/١-٤٣٠ ؛ المستقصى ، ١٢٢/٢-١٣٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٩/١ ؛ نهاية السؤل ، ٤٦٣/٢ ؛ شرح الكوكب المنير ، ٣٧٧/٣-٣٧٩ .

(٥) ط : نسخه بالقياس المستنبط من النطق .

وهو تداخل هوامش من الناسخ ، فهذا النص مكانه قبيل آخر المسألة السابقة ، ووجد على هامش لوحة (ط) : كان تقدير الا أن شاء زيد ألا أدخل . أهـ ولم يشر الى موضعه من النص . وهذا موضعه .

(٦) ك : برىء .

(٧) ك : فان .

(٨) ك : وترك .

(٩) انظر : الأم ، ٦٢/٧ ؛ مختصر المزني ، ٢٩٠ ؛ الحاوي ، ٢٨٤/١٥ ؛ المهذب ،

١٣٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١١/٥-٦ .

ولو قال : لادخلت الدار اليوم الا أن يشاء زيد كان تقديره :
 الا أن يشاء زيد أن أدخل فير^(١) بترك دخوله^(٢) اليوم ، ويتخلص
 أيضا بأن توجد مشيئة^(٣) زيد أن يدخلها اليوم ، دخل أو لم يدخل ، فان
 قال زيد : قد شئت أن لا يدخل ، حث بالدخول^(٤).

[٤] مسألة

إذا حلف لا يسلم على زيد [ط/١٣٥] فسلم على جماعة فيهم زيد ،
 نظر :
 فان كان جاهلا أن^(٥) يكون زيد فيهم ، ففى الحث^(٦) قولان ،
 كالناسي والمكره^(٧).
 وان كان عالما بكونه فيهم ، ولم يستثنه بقلبه حث^(٨) ، وان استثناه
 بقلبه فهل يحث؟ على وجهين^(٩).

-
- (١) ط : فير .
 (٢) ك : دخول .
 (٣) ط : لمشيئة .
 (٤) انظر : المراجع السابقة .
 (٥) ساقطة من : ك .
 (٦) الحث في اليمين : الرجوع فيه ، والخلف فيه ، ومعنى الرجوع في اليمين : أن
 يفعل غير ما حلف عليه أن يفعل .
 (٧) انظر : الزاهر ، ٣٩٢ ؛ معجم مقاييس اللغة ، ١٠٨/٢ ؛ تهذيب الصحاح ، ١٢٧/١
 وفيهما قولان ، أظهرهما : لا يحث ، على المذهب .
 (٨) انظر : الأم ، ٨٠/٧ ؛ مختصر المزني ، ٢٩٦ ؛ الحاوي ، ٤٤٥/١٥ ؛ التنبيه ، ١٩٨ ؛
 حلية العلماء ، ٢٨٦/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٨٠-٧٩/١١ .
 (٩) على الأظهر .
 انظر : المراجع السابقة .
 لا يحث على المذهب .
 انظر : المراجع السابقة .

ومثله لو حلف لا يدخل على زيد بيتا فدخل على عمرو بيتا ، وزيد عنده ، فان جهل ذلك كان (١) على قولين (٢) . وان علم به ولم يعزله بالنية حنث ، وان عزله بالنية وقصد بقلبه الدخول على عمرو دون زيد ، فعلى وجهين ، كالمسألة قبلها ، وقيل : يحنث هاهنا وجهها واحدا (٣) . والفرق بينهما : أن في السلام (٤) يمكن استثناءه باللفظ فصح أن يستثنيه بالنية ، وفي الدخول لا يمكن استثناءه باللفظ (٥) فلم يمكن أيضا بالنية فحنث بكل حال .

[٥] مسألة

إذا قال : والله لا كلمت زيدا وعمرا فكلم أحدهما لم يحنث حتى يكلمهما (٦) ، ولو قال : لا كلمت زيدا ولا عمرا حنث بكلام واحد منهما (٧) . والفرق بينهما : أنه في الأولى حلف يمينا واحدة علقها على الامتناع من كلامهما فلا يحنث بكلام أحدهما ، كما لو قال : لا أكلت هذين الرغيفين لم يحنث بأكل أحدهما .

(١) ساقطة من : ط .

(٢) هما قولاً الجاهل والناسي ، وتقدم أن أظهر القولين : أنه لا يحنث .

انظر : الأم ، ٧٤/٧ ؛ مختصر المزني ، ٢٩٤ ؛ الحاوي ، ٣٦٥/١٥ ؛ التنبيه ، ١٩٨ ؛ حلية العلماء ، ٢٨٦/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٧٩/١١ - ٨٠ .

(٣) وهو المذهب .

انظر : المراجع السابقة .

(٤) ك : الاسلام .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) انظر : المهذب ، ١٤٠/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٠٩ ؛ روضة الطالبين ،

٣٦/١١ - ٣٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٥٤/٤ - ٢٥٥ .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

[وفى] (١) المسألة الأخرى حلف على يمينين ، لأنه كرر لفظ النفي (٢) ،
والعطف (٣) كالمعطوف عليه [ك/١٧٦] وإنما حذف حرف القسم من الثاني
اختصاراً ، فتعلق الحنث بكل واحد منهما (٤) .

[٦] مسألة

إذا قال : والله لأقضي حنك غدا بر بقضائه في غد ، وحنث بتأخيره
عن غد مع القدرة (٥) ، فإن قضاؤه في يومه نظر :
فإن كانت نيته أن لا يخرج غدا إلا وقد قضاؤه لم يحنث ، ولو أطلق
حنث لأنه فوت على نفسه قضاؤه في غد باختياره (٦) .
ولو حلف ليأكلن هذا الطعام غدا ، فأكل في يومه حنث كما ذكرناه .
وان هلك الطعام في يومه ففى حنثه (٧) قولان ، كالمكره والناسي (٨) .
وان هلك في غده (٩) ففيه ثلاثة طرق :

-
- (١) ط ، ك : فقى .
(٢) بياض في : ك .
(٣) غير ظاهرة في : ك .
(٤) ساقطة من : ط .
(٥) فلو مات صاحب الحق قبل مجيء غد ، فالأظهر أنه لا يحنث كالمكره .
انظر : الحاوى ، ٣٦٨/١٥ - ٣٨٨ ، المهذب ، ١٤١/٢ ؛ الوجيز ، ٢٣٠/٢ ؛
حلية العلماء ، ٢٩٩/٧ - ٣٠٠ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٥ ، ل : ١٣٨ - ١٣٩ ؛
روضة الطالبين ، ٦٧/١١ - ٧٠ .
(٦) انظر : مختصر المزني ، ٢٩٥ ؛ المراجع السابقة .
(٧) ط : الحنث .
(٨) أظهرهما : لا يحنث ، ونص عليه في مختصر المزني ، ٢٩٤ .
وانظر : المراجع السابقة .
(٩) المراد وبعد التمكن من الأكل ، أما قبله فهو كتلفه قبل مجيء غد . أما بعده
فالمذهب : انه يحنث قولاً واحداً ، وهو الطريق الثاني عند المصنف .
انظر : المراجع السابقة .

أحدها : فيه قولان كما لو هلك في يومه .

والثاني : يحنث قولاً واحداً ، لأنه فوت الأكل باختياره فانه كان يمكنه أن يأكله بالغداة .

والثالث : لا يحنث قولاً واحداً ، لأنه (١) كان له تأخيرته الى غروب الشمس وقد (٢) هلك قبله .

ولو (٣) قال لعبده : ان لم أضربك غدا فأنت حر (٤) ، فباعه اليوم (٥) وضربه غداً ، في (٦) ملك الغير (٦) ، انحلت اليمين ، لوجود الصفة في ملك غيره . وان اشتراه قبل خروج غد ولم يكن ضربه في ملك المشتري فهل يعود حكم اليمين على قولين كالطلاق (٧) .

وان لم (٨) يشتره ثانياً ولم يضربه في ملك الغير لم يعتق ، لأن العتق لا يقع في غير ملك (٩) ، بخلاف مالهو كانت يمينه بالله ولم يشتره ولم يضربه

(١) ط : لأن .

(٢) ط : فقد .

(٣) ك : وان .

(٤) ك : غر .

(٥) بياض في : ك .

(٦) ط : غير الملك .

(٧) قال في الأم : " اذا حلف الرجل بعق غلامه ليضربه غدا فباعه اليوم فلما مضى غد اشتراه فلا يحنث ، لأن الحنث اذا وقع مرة لم يعد ثانياً ، وهذا قد وقع حنثه مرة فهو لا يعتق عليه ولا يعود عليه الحنث " ، ٧٩/٧ .

وقال في المهذب : " ان علق عتقه على صفة ثم باعه ثم رجع اليه ، فهل يعود حكم الصفة ، فيه قولان ، بناء على القولين فيمن علق طلاق امرأته على صفة وبانت منه ثم تزوجها " ، ١٠/٢ .

وانظر : روضة الطالبين ، ١٠٩/١٢-١١٠ : روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٣٦/٤ .

(٨) ك ، بعدها : يكن .

(٩) ك : ملكه .

حيث وجبت (١) عليه الكفارة (١)، لأن الكفارة تجب في الذمة ، فوجبت بالحنث وان زال ملكه عن العبد .

[٧] مسألة

إذا قال لزوجته : ان خرجت الا باذني أو قال (٢) : بغير اذني ، فأنت طالق ، فخرجت مرة بغير اذنه (٣) طلقت وانحلت اليمين ، وان خرجت مرة باذنه تمت اليمين ، فان خرجت بعده بغير اذنه لم يحنث ، فتمت اليمين بمرة واحدة (٤) ، كما (٥) تنحل بمخالفة (٥) واحدة ، لأن لفظة "ان" للشرط (٦) ، وذلك يقتضي الفعل (٧) مرة واحدة ، بخلاف ما لو قال : كلما خرجت بغير اذني فأنت [ط/١٣٦] طالق ، حيث (٨) طلقت كلما خرجت بغير اذنه (٩) الى أن يتم الثلاث (١٠) ، لأن لفظة "كلما" للتكرار (١١) .

ويتفرع عليه اذا قال لها : ان خرجت [ك/١٧٧] بغير اذني الا في عيادة مريض فأنت طالق ، فخرجت لعيادة مريض ، ثم خرجت بعدها الى

(١) ك : الكفارة عليه .

(٢) ساقطة من : ك .

(٣) ك : اذن .

(٤) على المذهب ، وحكى قول ، أو وجه : أنه لا تنحل اليمين بخروجها بالاذن .

انظر : الأم ، ٧٨/٧ ؛ مختصر المزني ، ٢٩٥ ؛ الحاوي ، ٣٩١/١٥ - ٣٩٤ ؛ الوجيز ،

٢٣٠/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٦١/١١ - ٦٣ .

(٥) ك : يتحد مخالف مرة .

(٦) ط : المشروط .

(٧) ك : فعل .

(٨) ك : حنث .

(٩) ط : اذن .

(١٠) انظر : المراجع السابقة .

(١١) تقدم الكلام على ألفاظ الشرط هل تقتضي التكرار؟ في المسألة الحادية عشر من

كتاب الحج .

حاجة أخرى لم تطلق ، لأن اليمين قد تمت بالخروج (١) من العيادة (١) مرة فلم يؤثر فيها ما يطرأ بعد البر (٢).

[٨] مسألة

إذا حلف ليضربن عبده مائة ، فأخذ عرجونا (٣) فيه مائة شمراخ (٤) وضربه به نظر :

فان علم أن الجميع ماسه (٥) بر في يمينه ، وان علم أن البعض لم يماسه (٦) لم يبر (٧) ، وان شك هل ماسه (٨) الجميع أم لا ؟ ينظر (٩) :
فان كان العرجون رطباً بر ، وان كان يابساً لم يبر (١٠).

-
- (١) ك : للعيادة .
(٢) انظر : المراجع السابقة .
(٣) العرجون : العود الأصفر الذى فيه شماريخ العذق . النهاية فى غريب الحديث ، لابن الأثير ، ٢٠٣/٣ .
(٤) الشمراخ - جمعه شماريخ ، وهى : الأغصان التى فى العذق وهى التى عليها البر . انظر : النهاية فى غريب الحديث ، لابن الأثير ، ٥٠٠/٢ .
(٥) ك : أصابته .
(٦) ك : يصبه .
(٧) ك : يبرأ .
(٨) ك : أصابه .
(٩) ك : نظر .
(١٠) قال فى الأم : " وان كان العلم مغيباً قد قاسه ولاقاسه فضربه ضربة لم يحث فى الحكم ويحث فى الورع ... " ، الأم ، ٨٠/٧ . وهو يتكلم عما لو ضربه بمائة سوط جمعها جميعاً . وقد سواوا فى الحكم بينها وبين العرجون ، لكن لم أر - فيما اطلعت عليه - من فرق بين الرطب واليابس . وانما نصوا على انه يبر بضربه بها مع الشك . وان كان تفريق المصنف وجيه ، لأنه يبعد اذا بيست الشماريخ أن تقاس أو تتراص جميعها كما شرطوا ذلك . والله أعلم . =

وقال المزني (١): لا يبر (٢) بحال الشك (٣).
ولا يصح (٤) ذلك ؛ لأن الشماريخ الرطبة يتعطف بعضها على بعض
فالظاهر مماسة الجميع له فكان الحكم للظاهر .
ولو قال : لأضربه مائة مرة لم يبر بضربه بعرجون فيه مائة شمراخ
لتصريحه بمائة مرة وذلك لم يوجد (٥).
ولو قال : مائة ضربة ، فعلى وجهين :
أحدهما : هو كما لو قال مائة ، والثاني : هو كما لو (٦) قال مائة
مرة (٧).

تت ، وهي ثمان مسائل

= انظر : مختصر المزني ، ٢٩٦ ؛ الحاوي ، ٤٥١/١٥-٤٥٣ ؛ المهذب ، ١٣٨/٢ ؛
الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢١٣ ؛ حلية العلماء ، ٢٨٠/٧ ؛ روضة الطالبين ،
٧٨-٧٧/١١ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٣٤٧/٤-٣٤٨ ؛ نهاية المحتاج ،
١٩٩/٨ .

(١) مختصر المزني ، ٢٩٦ .

(٢) ك : برأ .

(٣) ط : للشك .

(٤) ك : يصلح .

(٥) ك : يجد .

وانظر : المراجع السابقة .

(٦) ساقطة من : ط .

(٧) وهو الأصح .

انظر : المراجع السابقة .

كتاب النذر (١)

[١] مسألة

إذا نذر أن يمضى (٢) الى بيت الله الحرام ، لزمه أن يمضى (٢) اليه (٣) حاجا أو معتمرا ؛ لأن مطلق كلام الآدمي محمول على المعهود في الشرع ، والمعهود أن يمضى اليه محرما بأحد النسكين ، ولو لم يكن كذلك ولكنه نذر (٤) أن يمضى الى بيت الله لاحاجا ولا معتمرا ففيه وجهان :

- (١) ك : التذور .
والنذر مشتق من الانذار وهو الابلاغ والاعلام بالأمر المخوف ، كأن الناذر يعلم نفسه ويوجب عليها قرينة يتخوف الاثم من تركها . والنذر : الايجاب . قال تعالى : {إني نذرت للرحمن صوما} ، أى أوجبت .
انظر : النهاية في غريب الحديث ، ٣٩/٥ ؛ النظم المستعذب ، ٢٢١/١ .
والنذر شرعا : التزام قرينة لم تتعين .
انظر : فتح الوهاب مع حاشية الجمل ، ٣٢٢/٥ ؛ فتح الجواد ، ٣٨٥/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٣٥٤/٤ ؛ الاقناع مع حاشية البجيرمي ، ٣١٠/٤ .
- (٢) ك : يمشى .
والحكم من حيث لزوم الاتيان واحد في اللفظين ، الا أنه اذا قال (أمشى) لزمه المشى ولم يكن له الركوب على الأصح . والوجه الثاني : يمشى من الميقات .
انظر : روضة الطالبين ، ٣٢٤،٣٢٢/٣ .
- (٣) ط : اليها .
والقول بلزوم المضى اليه هو المذهب ، وقيل : في لزومه قولان .
انظر : الأم ، ٦٧/٧ ؛ مختصر المزني ، ٢٩٧ ؛ الحاوي ، ٤٦٨/١٥-٤٧٠ ؛ المذهب ، ٢٥٣-٢٥٢/١ ؛ حلية العلماء ، ٣٩٩-٤٠٠ ؛ المجموع ، ٤٧٣/٨ ؛ روضة الطالبين ، ٣٢٢-٣٢٣ .
- (٤) ك ، بعدها : الى .

أحدهما : يلزمه أن يأتيه حاجا أو معتمرا^(١) اعتبارا بأول كلامه ويلغوا آخره .

والثاني : لا يلزمه الحج ولا العمرة اعتبارا بتقييده .
وهل يلزمه اتيانه؟^(٢) على قولين ، كمن^(٣) نذر اتيان المسجد الأقصى أو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم^(٤) .

[٢] مسألة

إذا نذرت المرأة أن تصوم سنة متتابعة ، أفطرت في أيام حيضها وفي العيدين وأيام التشريق ،^(٥) ولم ينقطع التتابع بذلك ، ولا تقضى أيام العيدين وأيام التشريق^(٥) ، وأما أيام الحيض فعلى قولين :

- (١) وهو الأصح .
- انظر : المراجع السابقة .
- (٢) أى بلا حج أو عمرة .
- (٣) ساقطة من : ك .
- (٤) وفي لزوم اتيانهما بالنذر قولان ، أظهرهما : لا يلزم .
- قال في الأم : "ولا يبين لى أن أوجب المشى الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس كما يبين لى أن أوجب المشى الى بيت الله الحرام ، وذلك أن البر باتيان بيت الله الحرام فرض ، والبر باتيان هذين نافلة" ، ٦٩/٧ .
- وانظر : مختصر المزني ، ٢٩٧ ؛ الحاوى ، ٤٧٠/١٥ ؛ المهذب ، ٢٥٣/١٢ ؛ حلية العلماء ، ٤٠٠/٣ ؛ المجموع ، ٤٧٦، ٤٧٤/٨ ؛ روضة الطالبين ، ٣٢٥/٣-٣٢٦ .
- (٥) ساقطة من : ك .
- والقطع بعدم القضاء انما هو لو كان نذر صوم سنة معينة متتابعة ، وهنا نذر صوم سنة متتابعة ، ولم يقيد ذلك بسنة معينة كما هو ظاهر كلام المصنف .
- فالحكم هنا ورد فيه طريقان ، المذهب - وهو المنصوص وبه قطع الجمهور - انه يلزمها القضاء على الاتصال بآخر المحسوب من السنة . والطريق الثاني : في وجوب القضاء وجهان ، أحدهما : لا يلزمه . وأصحهما : لزوم القضاء .
- انظر : الحاوى ، ٤٩٣/١٥ ؛ المهذب ، ٢٥٢/٩ ؛ حلية العلماء ، ٣٩٥/٣ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٥ ، ل : ١٦٠ ؛ المجموع ، ٤٨٠/٨ ؛ روضة الطالبين ، ٣١١/٣-٣١٢ .

أحدهما : لاتقضى لأنها زمان لاينعقد فيه الصوم (١) كالعيدين والتشريق (٢).

والثاني : تقضى لأن زمان الحيض يقبل الصوم في الجملة ، لأنه ان لم يقبله في حقها يقبله في حق غيرها ، بخلاف العيدين والتشريق ، فان زمانه لايقبل الصوم فكان مستثنى من السنة ، وان أفطرت [ك/١٧٨] بمرض لم ينقطع التتابع أيضا ، كالحيض . وهل يقضى ؟ على قولين (٣).

[٣] مسألة

إذا لزمه بالنذر صوم كل خميس صام الا الأخمسة التي في رمضان عن رمضان ولم يلزمه قضاؤها ؛ لأنها لما كانت مستحقة لرمضان لم ينعقد نذره عليها ، وان وافق الخميس العيدين وأيام التشريق فهل يقضيه؟ (٤) على قولين :

أحدهما : لايقضيه كالأخمسة التي في رمضان (٥).

والثاني : يقضيه لأن (٦) صيامه عن النذر ممكن في الجملة ، بأن (٧) لايوافق الخميس يوم العيدين وأيام التشريق ، بخلاف الأخمسة التي في

(١) ط : للصوم .

(٢) وهو الأصح .

انظر : المراجع السابقة .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) ك : يقضى .

(٥) وهو أظهر القولين .

انظر : المهذب ، ٢٥٢/٩ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢١٥ ؛ حلية العلماء ،

٣٩٥/٣ ؛ المجموع ، ٤٨٢/٨ ؛ روضة الطالبين ، ٣١٦/٣ .

(٦) ط : لأنه .

(٧) ط : أن .

رمضان فانه لا يمكنه الوفاء بصيامه عن نذره قطعاً (١).

[٤] مسألة

إذا نذر أن يصوم يوم قدوم فلان لم ينعقد نذره في أصح القولين ، وقد مضى ذكره في الصوم (٢) ، وينعقد في القول الآخر ، لأنه يمكنه صومه عن نذره ، بأن يسأل [ط/١٣٧] عن يوم قدومه ، فيبيت ناوياً في ليلته (٣) ، حتى إذا قدم أتم صومه عن نذره ، وليس يمتنع أن يكون في أول النهار متطوعاً ، وفي آخره مفترضاً ، كما لو صام الصبي في رمضان فبلغ في أثنائه ، وكما لو شرع في صوم (٤) التطوع ، فلما توسط النهار نذر اتمام باقيه .

فعلى (٥) هذا إذا قدم ليلاً لاشيء عليه ، لأنه (٦) لم (٧) يوجد شرط نذره ، والمستحب أن يصوم من غده ، وإن قدم نهاراً لم يخل الناذر من أحد ثلاثة أحوال : إما أن يكون نواه من ليلته فيصح صومه عن نذره كما تقدم ذكره ، وإما أن يكون مفطراً فلزمه أن يقضيه (٨) بيوم ، وإما أن يكون صائماً عن التطوع فيلزمه أن يقضى ، وإن كمل بقية يومه ، لأنه لم ينو النذر من ليلته فما (٩) صامه عن نذره .

(١) ساقطة من : ط .

(٢) في المسألة الأولى من كتاب الصيام ، وقد تقدم توثيق الحكم هناك فراجع .

(٣) ط : مسأله .

(٤) ط : الصوم .

(٥) ط : فعل .

(٦) ط : إنما .

(٧) ك : لا .

(٨) ط : يقضى .

(٩) "ما" هنا نافية لايبانية .

[٥] مسألة

إذا لزمه صوم كل خميس بالنذر ، ثم لزمه صوم شهرين متتابعين عن كفارة ، أو لزمه صوم شهرين أولاً ثم لزمه صوم كل خميس ، فإنه يصوم الأخمسة التي في الشهرين عن الكفارة ، وهل يقضيها بعده عن نذره على وجهين :

أحدهما : يقضيها لأنه أدخل (١) الكفارة على نفسه ، بخلاف أخمسة رمضان ، حيث لم يقضها لأن الله تعالى أدخله (٢) عليه (٣).
والثاني : أنه أن سبق وجوب صوم (٤) الشهرين ثم وجب صوم [ك/١٧٩] كل خميس بالنذر لم يقض الأخمسة التي في الشهرين لأنه لما (٥) نذر بعدها لم ينعقد نذره على أخمسة الشهرين . والأصح لافرق بين أن يتقدم صوم الكفارة أو صوم النذر في وجوب القضاء (٦).
تمت ، وهي خمس مسائل

(١) ط ، بعدها : الناذر .

(٢) ط : أدخل .

(٣) ظاهر التعليق أنه لا يوجب القضاء في حال تقدم لزوم صوم الكفارة ، لكنه صرح في آخر المسألة بأن الأصح وجوب القضاء في الجميع .

(٤) ط : صوب .

(٥) ك : إنما .

(٦) لو لزمته الكفارة بعد لزوم صوم كل خميس ، وجب القضاء قطعاً . أما العكس فهو محل الخلاف ، والأصح : لا يجب القضاء .

انظر : الأم ، ٧١/٧ ؛ مختصر المزن ، ٢٩٨ ؛ المهذب ، ٢٥٢/١ ؛ الوجيز ، ٢٣٤/٢ ؛ المجموع ، ٤٨٣/٨ ؛ روضة الطالبين ، ٣١٧/٣ .

كتاب أدب القاضى^(١) والدعاوى^(٢) والبيئات^(٣)

[١] مسألة

يجوز للحاكم التقليد في ثلاث مسائل :
أحداها^(٣) : قبول الأخبار فانه يقلد فيها^(٤) الثقات^(٥).

- (١) ك : القضاء .
(٢) الأدب من أدب الرجل : اذا صار أدبيا في خلق أو علم . وأدب القاضى : أخلاقه التى ينبغى له أن يتخلق بها . والقاضى - أحد القضاة - وهو : من ولى القضاء ليحكم بين الناس بعلمه . والقضاء : احكام الشيء والفراغ منه . ويكون القضاء امضاء الحكم ، وايجاب ، فالقاضى يمضى الأحكام يوجبها .
انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ، ٣٣١ ؛ الدر النقى ، ٨٠٧/٣ .
والدعاوى جمع دعوى : وهى طلب الشيء زاعما ملكه ، من الادعاء . والبيئات جمع بيئة وهى : الدلالة أو العلامة الواضحة الدال على الصدق . انظر : الدر النقى ، ٨١٩/٣ .
والدعوى شرعا : اخبار عن وجوب حق للمخير على غيره عند حاكم . والبيئة : الشهود ، سموا بها لأن بهم يتبين الحق .
انظر : الحاوى ، ٢٩١/١٧ ؛ أسنى المطالب ، ٣٨٦/٤ ؛ مغنى المحتاج ، ٤٦١/٤ ؛ فتح المعين مع حاشية اعانة الطالبين ، ٢٤٧/٤ .
(٣) ك : أحداها .
(٤) ط : فيه .
(٥) ط : الرواة .

ولما ذكر الرافعى شروط أهلية الاجتهاد قال : "وزاد المصنف [يعنى الغزالى] تخفيفات أوردتها فى أصول الفقه ، منها : ... أن كل حديث أجمع السلف على قبوله أو تواترت عدالة راويه فلا حاجة الى البحث عن رواته وما عدا ذلك فينبغى أن يكتفى فى رواته بتعديل امام مشهور عرف صحة مذهبه فى التعديل" ، ج : ١٥ ، ل : ١٧٩-١٨٠ .

قال النووى - بعد تطرقه لهذا القول فى الروضة - : "قلت : هذه المسألة مما أطبق جمهور الأصحاب عليه ، وشذ من شرط فى التعديل اثنين" ، ٩٦/١١ . =

والثانية (١): قبول (٢) قول القائف في الحاق الولد بأحد المتداعيين اذا لم يكن الحاكم قائفا (٣).

والثالثة (٤): أن يتقدم اليه مسافران [للحكم] (٥) وخاف (٦) فوت الرفقة ان اشتغل بالاجتهاد ، فان له أن يقلد غيره في هذه الحالة على أحد الوجهين (٧) للحاجة ، ولا يجوز ذلك على الوجه الآخر لأن معه آلة الاجتهاد ، وليس فيه أكثر من تعذر الحكم بينهما في الحال ، وذلك لا يبيح التقليد ، ومثله نقول في القبلة اذا ضاق وقت الصلاة وخاف فوت الوقت ان اشتغل بالاجتهاد فيها فهل له أن يقلد غيره في القبلة؟ على وجهين .

= وكلام الغزالي عنه هو في المستصفى ومما قاله : " أن كل حديث يفتى به مما قبلته الأمة بالقبول فلاحاجة به الى النظر في اسناده وان خالفه بعض العلماء ، فينبغى أن يعرف رواته وعدالتهم فان كانوا مشهورين عنده كما يرويه الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثلاً اعتمد عليه ، فهؤلاء قد تواتر عند الناس عدالتهم وأحوالهم ، والعدالة انما تعرف بالخبرة والمشاهدة أو بتواتر الخبر فما نزل عنه فهو تقليد ، وذلك بأن يقلد البخارى ومسلما في أخبار الصحيحين وانهما مارووها الا عمن عرفوا عدالته فهذا مجرد تقليد ... " ، ٣٥٣-٣٥٢/٢ . وانظر : الحاوى ، ٥٢/١٦ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٧٩/٤ .

(١) ط : والثانى .

(٢) ساقطة من : ك .

(٣) فان كان الحاكم قائفا ، فهل يقضى بعلمه؟ فيه الخلاف ، أظهر القولين : نعم .

وانظر : الحاوى ، ٣٩١/١٥ ؛ الوجيز ، ٢٧٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٥٦/١١ ،

١٠٢-١٠١/١٢ .

(٤) ك : والثالث .

(٥) ط ، ك : للحكومة .

(٦) ك : وخافا .

(٧) وينسب هذا الوجه لابن سريج .

وانظر : المهذب ، ٢٩٨/٢ ؛ كتاب أدب القاضى من التهذيب ، للبغوى ، ١٦٦ ؛

حلية العلماء ، ١١٧/٨ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٥ ، ل : ١٨٢ ؛ روضة الطالبين ،

١٠٠/١١ .

[٢] مسألة

إذا كتب القاضى كتابا حكما (١)، ومات الكاتب (٢) أو عزل ، نظر :
فان لم يكن المكتوب اليه [منصوبا] (٣) من قبله وجب قبوله ، لأنه ان
تضمن حكما حكم به لم يؤثر فيه عزله أو موته ، وان تضمن ثبوت حق
فالاعتماد فيه على الشاهدين ، ويجرى ذلك مجرى الشهادة على الشهادة ،
ولا يبطل شهادة شاهد الفرع بموت شاهد الأصل ، وان كان المكتوب اليه
[منصوبا] (٣) من قبله (٤) نظر :

فان كان الكاتب هو الامام وجب على المكتوب اليه قبوله ، وان كان
الكاتب هو القاضى الى خليفته لم يصح قبوله فى أصح الوجهين .

والفرق بينهما : أن المنصوب من قبل الامام ليس بنائبه وانما هو نائب
عن المسلمين بنصب الامام له (٥)، ولهذا اذا كان سديدا (٦) لم يكن (٧) للامام
عزله ، بخلاف خليفة (٨) القاضى ، فانه نائبه (٩)، ولهذا يملك عزله مع

(١) كتاب القاضى قد يكون مشتملا على حكم ، أو على ماصح عنده من بينة فقط .

(٢) مراده مات القاضى نفسه الذى كتب الكتاب ، أو عزل .

(٣) زيادة يستقيم بها المراد ، كما سترد - عند التفريق - فى كلام المصنف .

(٤) للقاضى أن يولى قاضيا آخر فى مدينة أخرى يخلفه فيها ، فاذا انعزل المولى فهل

ينعزل المولى؟ فيه ثلاثة أوجه ، قال ابن أبى الدم : أصحها : ان استخلفه باذن

الامام لم ينعزلوا ، وان استقل بالاستخلاف وجوزناه ، انعزلوا ، لأنهم نوابه .

وانظر : أدب القاضى ، لابن القاص ، ١٤٥/١ ، ٣٥٨/٢-٣٥٩ ؛ الحاوى ،

٢٣٣، ٢٣١/١٦ ؛ المهذب ، ٣٠٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٥٣/٨ ، ١٥٧ ؛ أدب القضاء ،

لابن أبى الدم ، ٤٣٥/١ ؛ روضة الطالبين ، ١٨١/١١ .

(٥) ساقطة من : ط .

(٦) ط : سديرا .

(٧) ك : يجز .

(٨) ط : خليفته .

(٩) ك : نائب .

السداد فانعزل (١) بموته (٢).

[٣] مسألة

أرض مزروعة بين الشريكين طلب [ك/١٨٠] أحدهما قسمتها (٣) أجبر [ط/١٣٨] صاحبه عليها ، لأن الزرع مودع فيها كالقماش في الدار ، فلا يمنع ذلك قسمتها ، وإن (٤) طلب أحدهما قسمة الزرع على الانفراد ، لم يجز (٥) صاحبه عليها (٥) ؛ لأنه إن كان بذرا كامنا في الأرض فهو مجهول ، وإن كان قصيلا (٦) فربما كان في بعض البقاع أكثر منه في بعض ، وإن كان سنبلا فالحب مجهول . وهل يجوز أن يتراضيا على قسمه (٧) ؟ نظر : فإن كان بذرا أو سنبلا لم يجز ، وإن كان قصيلا جاز (٨).

(١) ط : فالعزل .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) والمراد بأن يبقى الزرع على حاله باقيا على الشركة بينهما ، فيصح .

انظر : الحاوى ، ٢٥٩/١٦ - ٢٦٠ ؛ المهذب ، ٣٠٩/٢ ؛ التنبية ، ٢٥٧ ؛ حلية العلماء ، ١٧٧/٨ ؛ روضة الطالبين ، ٢١٥/١١ - ٢١٦ .

(٤) ط : فإن .

(٥) ط : عليه .

(٦) القصل : القطع ، والقصيل : هو الزرع يجز وهو أخضر ، سمي قصيلا ، لأنه يقصل وهو أخضر .

انظر : المصباح المنير ، ٥٠٦/٢ ؛ لسان العرب ، ٣٦٥٥/٥ .

ومراد المصنف هنا هو أن الزرع مازال أخضرا لم يظهر سنبله ، وهو في أرضه ، وليس مراده أنه قد قطع كما هو أضل الاطلاق في اللغة كما تقدم .

(٧) ك : تركه .

(٨) هذا إن كانت الأرض مزروعة بما يدخله الربا ، كالبر والشعير ، أما لو كان مما

لا يدخله الربا كأن تكون مزرعة ببقل أو قطن جاز اقتسامهما عند التراضى .

انظر : المراجع السابقة .

والفرق بينهما : أن التفاضل في الحب وفي^(١) السنبل لا يجوز ، وفي
القصيل يجوز ، والقسمة لا تخلوا اما أن تكون افراز حق أو بيعا ، فان قلنا :
هي افراز حق فالحب في الأرض وفي السنبل مجهول فلا يمكنه افراز^(٢) أحد
النصيبين عن^(٣) الآخر ، وان قلنا : هي بيع لم يجوز بيع حب مجهول بحب
مجهول ، والقصيل ظاهر يمكن افراز^(٤) أحد النصيبين عن^(٣) الآخر ، ويجوز
بيع بعضه ببعض مع التفاضل^(٥).

[٤] مسألة

إذا ادعى على^(٦) رجل حقا فأنكره^(٧) وللمدعى بينة غائبة لم^(٨) يكن
له^(٨) ملازمته ولا مطالبته بالكفيل^(٩) ، ولكن يحلفه ويرسله الى أن يحضر بينة
، ولو حضر^(١٠) خصمه الى^(١١) باب الحاكم والحاكم مشغول ، كان^(١٢) له

(١) ط : فقى .

(٢) ك : اقرار .

(٣) ك : على .

(٤) ك : اقراره .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) ساقطة من : ك .

(٧) ك : وأنكره .

(٨) ط : يجوز .

(٩) قال النووي : لا يلزمه : "اعطاء كفيل ، وان اعتاد القضاة خلافه ، هذا هو

المعروف للأصحاب . وقال بعض المتأخرين : الأمر فيه الى رأى الحاكم" ، روضة

الطالبين ، ٣١-٣٠/١٢ .

وانظر : الحاوى ، ٣١٣/١٦ ؛ المهذب ، ٣٠٣/٢ ؛ أدب القضاء ، لابن أبى الدم ،

٥٨٦/١ ؛ عماد الرضا ببيان آداب القضاء ، لذكريا الأنصارى ، مع شرحه فتح

الرؤوف القادر ، لعبد الرؤوف المناوى ، ٣٤٨/١ ؛ روضة الطالبين ، ٣١-٣٠/١٢

(١٠) ط : أحضر .

(١١) ساقطة من : ط .

(١٢) ك : لكان .

ملازمته الى أن يفرغ (١).

والفرق بينهما : أن المدعى في المسألة الأولى (٢) يقدر على فصل الخصومة بغير الملازمة فلم يكن له الملازمة ، وفي (٣) المسألة الأخرى لا يقدر على فصل الخصومة بغير الملازمة فكان له ذلك .

[٥] مسألة

إذا شهد شاهدان عند الحاكم بحكم قد حكم هو به لم يرجع الى شهادتهما في ذلك ما لم يتذكره (٤)، ولو شهدا عنده بحكم حكم به غيره عمل بشهادتهما (٥).

والفرق بينهما : أن حكم نفسه يمكنه الرجوع فيه الى اليقين ، فلم يجوز له أن يعمل فيه بالبينه ، بخلاف حكم غيره فانه لا يثبت عنده الا بالبينه ، فوجب العمل بها ، وهذا كما نقول في الشاهد اذا نسي الشهادة لم يجوز أن يرجع الى شهادة غيره فيها بل يتوقف الى أن يتذكرها (٦).

(١) انظر : فتح الرؤوف القادر ، ٣٤٩/١ .

(٢) ك : الأولى .

(٣) ط : فقى .

(٤) ك : يتذكرا .

وانظر : مختصر المزني ، ٣٠٠ ؛ الحاوي ، ٢٠٧/١٦ - ٢٠٨ ؛ المهذب ، ٣٠٦/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٢٢ ؛ روضة الحكام ، لشريح القاضي ، ل : ٤١ ؛ روضة الطالبين ، ١٥٩/١١ .

(٥) انظر : مختصر المزني ، ٣٠٠ ؛ الحاوي ، ٢٠٩/١٦ - ٢١٠ ؛ المهذب ، ٣٠٦/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٢٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٦٠/١١ .

(٦) ك : يتذكر .

وانظر : روضة الطالبين ، ١٥٩/١١ - ١٦٠ .

فان قيل : اذا نسي الراوى خبرا رواه فانه يرجع [ك/١٨١] الى قول من يروى عنه فيقول : حدثني فلان اني حدثته بكذا^(١) ، ^(٢)هلا^(٢) كان في القضاء مثله ؟

قيل : الرواية أخف حكما من القضاء فانها تقبل من العبيد وتقبل من الانسان في حق نفسه ، والقضاء لا يثبت بالعبيد ولا يصح أن يقضى لنفسه فهو كالشهادة سواء^(٣) .

[٦] مسألة

اذا بان للحاكم أنه حكم بما يخالف نص الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس الجلى أو حكم بذلك حاكم غيره. نقض الحكم^(٤). ولو اجتهد في القبله ثم تيقن الخطأ فيها لم يعد على^(٥) أحد القولين^(٦). والفرق بينهما : أن القبله يجوز تركها مع العلم ، للعذر ، فجاز سقوط الفرض الى غيرها بعذر الخطأ ؛ بخلاف الحكم ، فانه لا يجوز ترك النص والاجماع والقياس الجلى فيه لعذر^(٧) ، فلم يجوز تركه بالخطأ .

(١) على الصحيح .

انظر : روضة الطالبين ، ١١/١٦٠ .

(٢) ك : هذا لم لا .

(٣) ك : سواء .

(٤) تقدم الكلام على ذلك آخر المسألة السابعة من كتاب الطهارة .

(٥) ك : في .

(٦) وأصحهما : تجب الاعادة .

وانظر : الأم ، ٩٤/١ ؛ التنبيه ، ٢٩ ؛ المهذب ، ٢٩٨/٢ ؛ المجموع ، ٢٢٥/٣ .

(٧) ك : بعذر .

[٧] مسألة

إذا شهد عند القاضي^(١) صبي أو عبد لم يسمع شهادته^(٢)، فإن شهد عنده فاسق ففيه وجهان :
أحدهما : لا يسمعها^(٣)، كما لا يسمع شهادة العبد والصبي .
والثاني : يسمعها ثم يردّها .

والفرق بينهما : أن شهادة العبد والصبي ليست [ط/١٣٩] بمعصية ووردها ليس بعقوبة لهما ، بخلاف الفاسق فإن شهادته معصية ورد شهادته عقوبة له ، ووردها بعد السماع أبلغ في العقوبة من الامتناع عن السماع .

[٨] مسألة

إذا ادعى المريض على رجل ديناً وأقام عليه شاهدين ، هما وارثاه ، ففيه وجهان :
أحدهما : يقبل^(٤)، لأنهما يشبتان حقاً لغيرهما ، لاحظ لهما فيه .
والثاني : لا يقبل ، لأنهما شهدا له في وقت^(٥) كان حقهما تعلق^(٥) بماله فلحقهما^(٦) التهمة .

-
- (١) ك : الحاكم .
(٢) انظر : الأم ، ٤٧/٧ ؛ مختصر المزني ، ٣١١ ؛ الحاوي ، ٢١٣/١٧ ؛ المهذب ، ٣٢٥/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٢، ٢٢٢/١١ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٢٥٤-٢٥٣/٤ .
(٣) وهو الأصح .
انظر : المراجع السابقة .
(٤) هو الأصح .
انظر : الحاوي ، ١٦٠/١٧ ؛ المهذب ، ٣٣٠/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣٤/١١ ؛ منهاج الطالبين مع شرح المحلى ، ٣٢١/٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٢٨٦/٨ .
(٥) ط : تعلق حقها .
(٦) ك : فيلحقهما .

[٩] مسألة

إذا تحمل البصير شهادة ثم عمى نظر :
فان كان تحملها على الاسم والنسب جاز أن يؤديها ، وان كان تحملها
على العين لم يجوز أن يؤديها^(١).
والفرق بينهما : أنه في الأول لا يحتاج الى الإشارة ولم يوجد فيه أكثر
من فقد حاسة لاتزيل التكليف ، فهو كفقده السمع ، وفي الثاني يحتاج الى
الإشارة الى المشهود عليه وذلك لا يمكن مع العمى .

[١٠] مسألة

كل ماجاز للانسان أن يشهد [ك/١٨٢] به جاز أن يحلف عليه .
وقد يجوز أن يحلف في أشياء لايجوز أن يشهد بها^(٢)^(٣)، وذلك^(٤)
إذا أخبره ثقة أن فلانا قتل أباه أو غصب ماله ، فانه يحلف عليه وان كان
لا يشهد بمثله . وكذلك^(٥) ^(٦) إذا رأى^(٦) بخطه ديناً على رجل أو قضاء دين

(١) انظر : الأم ، ٤٦/٧ ؛ مختصر المزني ، ٣٠٨-٣٠٩ ؛ أدب القاضي ، ٣٠٤-٣٠٥ ؛

الحاوي ، ٤١-٤٠/١٧ ؛ التنبيه ، ٢٦٩ ؛ روضة الطالبين ، ٢٦٠/١١ .

(٢) ط ، بعدها : وقد يجوز أن يحلف في أشياء لايجوز أن يشهد بها جاز أن يحلف
عليه . أ.هـ .

وهو تكرار وخلط لما تقدم بسبب انتقال نظر الناسخ .

(٣) نقل هذه القاعدة السبكي وابن الملتن عن الجرجاني والرويانى . والسيوطى عن
الرويانى .

انظر : الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٤٤٤/١ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الملتن ، ل
: ١٩٦ ؛ الأشباه والنظائر ، للسيوطى ، ٥٥٥ .

(٤) ك ، بعدها : أنه .

(٥) ك : وذلك .

(٦) ساقط من : ط .

وغلب على ظنه صحته ، حلف عليه ، ولم يشهد بمثله ، وكذلك^(١) إذا رأى في [روزنامج]^(٢) أبيه ديناً أو قضاء دين حلف عليه ، وإن لم يشهد بمثله^(٣) . والفرق بينهما : أن اليمين أوسع من الشهادة ، ولهذا تقبل من العبد ومن الفاسق ومن المرأة^(٤) بكل حال ، والشهادة بخلافه فجاز أن يحلف بغلبة الظن ، وإن لم يجوز أن يشهد بها^(٥) .

[١١] مسألة

كل واحد من الجرح^(٦) والتعديل لا يثبت^(٦) إلا بشاهدين^(٧) ، ويفارق الجرح التعديل في ثلاثة أشياء :

أحدها : أن المزكى يجب أن يكون من أهل الخبرة الباطنة بالشاهد فانه ربما كان فاسقاً في الباطن ومن لا يخبر^(٨) باطنه يظنه عدلاً ولا يحتاج في الجرح^(٩) أن يكون من أهل الخبرة الباطنة ، بل يجرح^(١٠) بما شاهده عليه

(١) ك : فكذلك .

(٢) ك : زورنامج . ط : دوزنامج .

والصحيح ما أثبتته - وسرد كذلك مرة أخرى في كلام المصنف بهذا الرسم المثبت في النص . و"روزنامج" بمعنى : تذكرة ، كما يظهر في كلام النووى في روضة الطالبين ، ١١/١٥٩ ، ١٢/٤٩ ، عند كلامه عن المسألة .

(٣) انظر : الوجيز ، ٢/٢٤١ ؛ روضة الطالبين ، ١١/١٥٩ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤/٣٠٨ .

(٤) ك : المرتد .

(٥) ك : به .

(٦) ط : ومن التعديل لم .

(٧) انظر : مختصر المزنى ، ٣٠٠ ؛ الحاوى ، ١٦/١٨٧ ؛ المهذب ، ٢/٢٩٦ ؛ أدب القاضى من التهذيب ، ١/١٩٥ ؛ روضة الطالبين ، ١١/٢٥٣ .

(٨) ط : يحل .

(٩) ط : الجرح .

(١٠) ك : يخبر .

من معصية أو بما ثبت عنده بالاستفاضة (١).

والثاني : يجب أن يكون الجرح مفسرا لأن القصد به اثبات ماهو جرح عند الحاكم ، فإذا لم يفسره ربما لم يكن جرحا عنده ، ولا يحتاج في التزكية الى التفسير ، لأنه ليس بخير عن حدوث شيء وانما (٢) يخبر بالتزكية أنه (٣) على ما كان عليه (٤).

والثالث : لا يجوز له أن يجرحه الا بما يحصل له به العلم من خبر التواتر دون خبر الواحد ، ويجوز أن يزكيه بخبر الواحد وان لم يحصل به العلم لما تقدم ذكره (٤).

[١٢] مسألة

إذا زكى الشاهد عدلان وجرحه عدلان ولم يعلم له حالة جرح ولا حالة تعديل ، قدم الجرح لأن معه زيادة علم (٥) ، فان المعاصي تكتم غالبا ، فلم يجرح الا وقد علم منه ارتكابها ، ومن يشهد (٦) بالعدالة انما يشهد بالظاهر . فان كان قد عرف بالجرح في بلده وانتقل الى غيره ، فجرحه اثنان من أهل بلده وزكاه اثنان من البلد الذى انتقل اليه قدم التزكية لأنها

(١) انظر : مختصر المزني ، ٣٠٠ ؛ الحاوي ، ١٦/١٩١-١٩٦ ؛ المهذب ، ٢/٢٩٧ ؛ أدب القاضى من التهذيب ، ١/١٩٦، ١٩٩-٢٠٠ ؛ روضة الطالبين ، ١١/١٧٠-١٧٢ ؛ مختصر من قواعد العلائى ، ٢/٦٢٣ .

(٢) ك : بتزكية .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) انظر : مختصر المزني ، ٣٠٠ ؛ الحاوي ، ١٦/١٩٠-١٩١ ؛ المهذب ، ٢/٢٩٧ ؛ الوسيط

، ج : ٣ ، ل : ٢٢٤ ؛ روضة الطالبين ، ١١/١٧٤ .

(٦) ك : شهد .

ناقلة (١) معها (٢) [ط/١٤٠] زيادة علم (٣).

[١٣] مسألة

كل حر يقبل خبره يقبل شهادته الا واحد : [ك/١٨٣] وهو من أخرج القذف مخرج الشهادة ولم يتم العدد فيها (٤)، فانه يقبل خبره كأبي بكر (٥) رضى الله عنه كان يقبل خبره وترد شهادته ، وانما كان كذلك لأن فسقه ثبت بالاستدلال والاجتهاد فأثر في شهادته دون (٦) خبره ، بخلاف من أخرج القذف مخرج السب حيث ردت شهادته وخبره لأن فسقه ثبت بالنص فأثر فيهما جميعا (٧).

- (١) ط : نافلة .
- وناقلة - بالقاف - لأنها نقلت المزكى من كونه مجروحا الى كونه عدلا .
- (٢) ك : ومعها .
- (٣) انظر : الحاوى ، ١٩١/١٦ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٤٤٥/١ .
- (٤) ذكر السبكي - وتبعه ابن الملقن - القاعدة ، ثم ذكر استثناء الجرجاني ، وقال بعده : "وتبعه الروياني في كتاب الفروق وهو غريب لم أجده في غير كلامهما . وقضية رد شهادته أنه يرد خبره أيضا الا أن يتوب" ، الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٤٤٤/١ ؛ الأشباه والنظائر ، لابن الملقن ، ل : ١٩٦ .
- ودعواهما فيها نظر ، فقد نص عليها قبل الجرجاني الماوردي والشيرازي . والله أعلم .
- انظر : الحاوى ، ٢٧/١٧ - ٢٨، ٣٣ ؛ المهذب ، ٣٣٢/٢ .
- (٥) أبو بكر : هو نفي بن الحارث ، ويقال : ابن مسروح ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تدلى في حصار الطائف ببكرة فاشتهر بأبي بكر ، كان من فضلاء الصحابة ومن فقهاءهم ، كان من العباد ، قالوا : كان مثل النصل من العبادة حتى مات . نزل البصرة ومات بها - رضى الله عنه - في خلافة معاوية سنة ٥١ هـ . انظر : التاريخ الكبير ، للبخارى ، ١١٢/٨ - ١١٣ ؛ أسد الغابة ، ٣٨/٥ ؛ الاصابة ، لابن حجر ، ٥٤٢/٣ ؛ العقد الشمين ، للفاسي ، ٣٤٧/٧ ، ٢٩/٨ .
- (٦) ط : دو .
- (٧) ساقطة من : ط .

[١٤] مسألة

إذا تاب من أخرج القذف مخرج الشهادة قبلت شهادته في الحال من غير اصلاح العمل ، وإذا تاب من (أخرجه^(١)) مخرج السب افتقرت توبته الى اصلاح العمل في أحد القولين^(٢) .
والفرق بينهما : ماذكرناه في المسألة قبلها .

[١٥] مسألة

لا يشهد شاهد الفرع على شاهد الأصل الا بأحد ثلاثة أشياء : اما بالاسترعاء^(٣) ، أو بأن يسمعه الفرع يشهد به عند الحاكم ، أو بأن يعزوه الى واجب من ثمن مبيع أو غيره ، وإذا خلا من أحد هذه الثلاثة لم يصح التحمل^(٤) .

(١) ك : أخرج القذف .

(٢) ان كان القذف على صورة الشهادة قبلت في الحال على المذهب ، وان كان على سبيل السب فلا - على المذهب - بل لابد من مدة يختبر فيها ويغلب على الظن فيها أنه أصلح العمل .

انظر : الحاوى ، ٣٣-٣٢/١٧ ؛ المذهب ، ٣٣٢/٢ ؛ الوجيز ، ٢٥١/٢-٢٥٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٨/١١-٢٤٩ .

(٣) ك : بالاستدعاء .

والاسترعاء في الشهادات مأخوذ من قولهم : أرعيت سمعى : أى أصغيت اليه .
انظر : النظم المستعذب في غريب ألفاظ المذهب ، ٣٨٠/٢ .
واسترعاء الأصل للفرع ، بأن يقول له : أنا شاهد بكذا ، وأشهدتك على شهادتي أو نحو ذلك .

انظر : المذهب ، ٣٣٩/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٩/١١ .

(٤) انظر : أدب القاضى ، لابن القاص ، ٣١٨-٣١٩/١ ؛ الحاوى ، ٢٢٣/١٧-٢٢٤ ؛ المذهب ، ٣٣٩/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٢٧ ؛ روضة الحكام ، ل : ٥٨ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٩/١١-٢٩١ .

ولو سمع الشاهد رجلا يقر بحق لآخر ، صار متحملا للشهادة منه مع خلوه من أحد هذه الأشياء^(١).
والفرق بينهما^(٢): أن اقرار المقر لا يحتمل غير^(٣) الواجب ، وقول شاهد الأصل : أشهد أن لفلان على فلان كذا ، يحتمل حقيقة الشهادة ، ويحتمل حصول العلم له بذلك من غير شهادة ، فإن الانسان قد يعلم مالا يجوز له أن يشهد به ، وذلك بأن يحصل له العلم بشبوت دين لزيد على عمرو بالاستفاضة ، فانه يعلمه^(٤) وقد لا^(٤) يجوز له أن يشهد به .
واذا كان كذلك^(٥) لم يكن له^(٦) بد من أن يقرن بشهادته أحد هذه الأشياء الثلاثة ، ليزول الاحتمال .

[١٦] مسألة

إذا ثبت عدالة الشاهدين عند الحاكم ، ثم ثبت فسقهما^(٧) قبل الحكم منع الحكم^(٨) ، لأن فسقهما^(٧) يقدر^(٩) في العدالة السابقة ، فيستدل به على

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) ساقطة من : ك .

(٣) ك : عين .

(٤) ط : ولا .

قال النووي : "لا يثبت الدين بالاستفاضة على الصحيح" ، روضة الطالبين ، ٢٧١/١١ .

(٥) ط : لذلك .

(٦) ساقطة من : ك .

(٧) ط : فسقها .

(٨) انظر : مختصر المزني ، ٣١٢ ؛ الحاوي ، ٢٥٠/١٧-٢٥٢ ؛ المهذب ، ٣٤٣/٢ ؛

الوجيز ، ٢٥٢/٢ ؛ حلية العلماء ، ٣٠٨/٨ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٥ ؛ ل : ٢٧٠ ؛

روضة الطالبين ، ٢٧٨، ٢٥١/١١ .

(٩) ك : بقدر .

وجود^(١) الفسق قبله ، فيصير عدالتهم مشكوكا فيها حال الشهادة ، فيمتنع الحكم لذلك ، وان بان فسقهما^(٢) بعد الحكم لم ينقضه^(٣) ، لاحتمال أن يكون حادثا [ك/١٨٤] فلا ينقض حكم ميرم بأمر محتمل ، وان ثبت بالبينة كونهما فاسقين حال الحكم ففيه قولان :

أحدهما : لا ينقضه ، لأنه عرف عدالة الجارحين بالاجتهاد فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد .

والثاني : ينقضه^(٤) ، لأن رد شهادة الفاسق ثبت بنص القرآن^(٥) ، وثبت أيضا بالاجماع^(٦) ،

(١) ك : وجوب .

(٢) ط : فسقها .

(٣) ط : ينقضه .

والحكم هنا لو بان أنهما فاسقين ، لكن لم يشهدا أن فسقهما قبل الحكم ، حيث سيأتي كلام المصنف عليه بعد هذا .

انظر : المراجع السابقة .

(٤) وهو أظهر القولين . وقيل : ينقضه قطعا .

انظر : المراجع السابقة .

(٥) قال الله تعالى : {وأشهدوا ذوي عدل منكم} الآية ، سورة الطلاق ، آية : (٢) .

وقال تعالى : {إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا} الآية ، سورة الحجرات ، آية : (٦) ، فأمر الله بالتوقف عن نبأ الفاسق ، والشهادة نبأ فيجب التوقف عنه . وقال الله تعالى : {ممن ترضون من الشهداء} الآية ، سورة البقرة ، آية : (٢٨٢) . قال الشافعي : وأنا لانرضى أهل الفسق منا وإنما يقع الرضا على العدل منا .

انظر : الأم ، ٨٨/٧ ؛ المغنى ، لابن قدامة ، ١٦٥/٩ .

(٦) انظر : المبسوط ، ١٦/١٣٠-١٣١ ؛ بدائع الصنائع ، ٢٧٠/٦ ؛ الهداية مع شرح فتح

القدير ، ٤٥٥/٦-٤٥٦ ؛ مختصر خليل مع التاج والاكلیل ، ١٥٠/٦ ؛ مواهب

الجليل ، ١٥١/٦ ؛ الحرشى ، ١٧٦/٧ ؛ الأم ، ٨٨/٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٢٢/١١ ؛

مختصر الحرق مع المغنى ، ١٦٤/٩-١٦٥ ؛ منتهى الارادات مع شرح البهوتى عليه

، ٥٤٧/٣ ؛ مراتب الاجماع ، لابن حزم ، ١٣٤،٥٢ . =

فان أحدا لا يجوز (١) الحكم بشهادته والجرح (٢) يستند الى سماع أو مشاهدة وهو يقين كالنص .

[١٧] مسألة

إذا حكم الحاكم بشهادة شاهدين ثم بانا عبيدين أو كافرين نقض الحكم لتيقن (٣) الخطأ (٤) ، بخلاف مالو بانا فاسقين (٥) . ثم ينظر :
فان كان المحكوم به اتلافا كالقتل ، ضمنه الحاكم (٦) من بيت المال (٦) في أحد القولين ، وعلى عاقلته في القول الآخر (٧) ، وانما اختص بضمانه دون الولي ودون الشاهد (٨) لتفريطه بترك (٨) البحث عن الشاهدين مع ظهور

= على أن الأصح عند الحنفية أن شرط العدالة شرط صحة لا وجوب ، فلو حكم القاضي بشهادة الفاسق نفذ - ويأثم - إلا أن يمنع منه الامام . وقال أبو يوسف : ان الفاسق اذا كان وجيها في الناس ذا مروءة تقبل شهادته ؛ لأنه لا يستأجر لوجهته ، ويمتنع عن الكذب لمروءته . قال ابن الهمام - ردا عليه - : هذا تعليل في مقابلة النص فلا يقبل . انظر : شرح فتح القدير ، ٤٥٦/٦ .

- (١) ك : يجيز .
- (٢) ك : فالجرح .
- (٣) ط : لتيقن .
- (٤) انظر : المهذب ، ٣٤٣/٢ ؛ الوجيز ، ٢٥٢/٢ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٥ ، ل : ١٧٠ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥١/١١ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٤٠٦/١-٤٠٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٥٩/٢ .
- (٥) تقدم في المسألة السابقة .
- (٦) ط : في مال بيت المال .
- (٧) هو أظهر القولين .
- انظر : الأم ، ١٧٦/٦ ؛ الحاوي ، ٢٥٢/١٧ ؛ المهذب ، ٣٤٣/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٣٩ ، ١٧٢ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ٤٤٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٠٨/١١ ؛ منهاج الطالبين مع تحفة المحتاج ، ١٩٦/٩-١٩٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٨٦/٤ .
- (٨) ك : لتفريط بتركه .

حال الرق والكفر ، بخلاف مالو رجع الشاهدان عن الشهادة ^(١) حيث
اختصا ^(٢) بالضمان لاعترافهما أنهما ألقا الحاكم الى الاتلاف وهامنا [ط/١٤١]
شهدوا بالحق ، وانما منع الشرع قبولهم ، والحاكم فرط ^(٣) في البحث ^(٢) .
وقال أبو سعيد الاصطخري ^(٣) : ان باشر الولي القتل بنفسه ضمنه
الولي ، وان باشر غير الولي باذن الامام ضمنه ^(٤) الامام .
ولا يصح ذلك لأن الولي يستوفيه بتمكين الامام اياه منه ، فلاتفريط
من جهته ، وانما التفريط من الحاكم بترك البحث .
فأما اذا كان المحكوم به مالا وكان باقيا فانه يرد على المحكوم عليه ،
وان كان تالفا ضمنه المحكوم له دون الحاكم ^(٥) .
والفرق بينهما : أن المال يضمن باليد وقد حصل يد المحكوم له عليه
وتلف عنده فاستقر عليه الضمان بخلاف القتل فانه لاتثبت اليد عليه فضمنه
الحاكم للتفريط .
ومن أصحابنا من قال : انما يضمنه ^(٦) المحكوم له اذا تلفه بنفسه ،
فان تلف بأفة سماوية ضمنه الحاكم دونه والأول أصح ؛ لأن الضمان قد
استقر عليه بثبوت يده عليه وتلفه ^(٧) عنده .

(١) ك : وحيث اختص .

(٢) ك : بالبحث .

(٣) انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ٤٧ ؛ روضة الطالبين ، ٣٠٩/١١ .

(٤) ك : ضمن .

(٥) على الصحيح . والثاني : لايلزمه الضمان .

(٦) انظر : المهذب ، ٣٤٣/٢ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ٤٨ ؛ روضة الطالبين ،
٣٠٩/١١ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٣٨٦/٤ .

(٦) ط : نضى .

(٧) ك : وتلف .

[١٨] مسألة

إذا ادعى العبد على مولاه العتق وأنكره المولى نظر^(١) :
 فإن كانت قيمته [ك/١٨٥] نصابا غلظت^(٢) اليمين عليه وإن
 نقص^(٣) عن نصاب لم تغلظ عليه^(٤) .
 ولو نكل المولى عن اليمين ردت اليمين على العبد وغلظت عليه بكل
 حال ، قلت قيمته أو كثرت^(٥) .
 والفرق بينهما : أن السيد يخلف على استدامة الملك وهي^(٦) مال
 فتغلظت^(٧) يمينه في حالة دون حالة ، والعبد يخلف على اثبات العتق وليس
 بمال ، ولا المقصود منه المال فتغلظت عليه اليمين في سائر الأحوال .

[١٩] مسألة

إذا توجهت اليمين على الوثني أو على الملحد حلفا بالله تعالى^(٨) ،
 وهما وإن لم يعتقدوا لها ، ففائدة تحليفهما به زيادة^(٩) عقوبتهما بالكذب فيه .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ط : غلظت .

(٣) ك : نقصت .

(٤) الأموال لا يجرى التغليظ إلا في كثيرها ، وقدر ذلك ببلوغ نصاب الزكاة ، عشرون مثقالا أو مائتا درهم .

انظر : الحاوى ، ١١١/١٧ ؛ المهذب ، ٣٢٣/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٤٣ ؛
 روضة الطالبين ، ٣٣/١٢ .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) ك : هي .

(٧) ط : فتغلظ .

(٨) انظر : الحاوى ، ١١٧/١٧ ؛ أدب القضاء ، لابن أبي الدم ، ٥٥١/١-٥٥٣ ؛ روضة
 الحكم ، ل : ١٨ ؛ حاشية الرملى على أسنى المطالب ، ٤٠٠/٤ ؛ مغنى المحتاج ،
 ٣٧٨/٣ ؛ نهاية المحتاج ، ١١٢/٧ .

(٩) ك ، بعدها : على .

فان قيل : هلا حلف الوثني باللات والعزى فانه يعتقد تعظيمهما؟
 قيل : تحليفه لهما^(١) معصية فلم يجز ، بخلاف [تغليظ]^(٢) اليمين على
 اليهودى بالكنيسة^(٣) ، فان دخولها ليس بمعصية وانما أفعال الذمى فيها
 معصية .

[٢٠] مسألة

اذا توجهت اليمين على المدعى عليه ونكل رد الحاكم اليمين على
 المدعى من غير أن يستفسر^(٤) المدعى عليه عن^(٥) سبب نكوله . ^(٦) واذا رد
 اليمين على المدعى ونكل استفسره الحاكم وسأله عن سبب نكوله^(٦) ، فان
 قال : لست أختار اليمين انقطعت الخصومة بينهما ، وان^(٧) قال : لتقدم
 بينتي الغائبة أو لأنظر في حساى ، تركه^(٨) .

وانما افترقا في السؤال : لأن المدعى عليه اذا نكل صارت اليمين حقا
 للمدعى ، ويتأخر^(٩) حقه بسؤال^(١٠) المدعى عليه ، وليس كذلك يمين

(١) ط : بها .

(٢) ك ، ط : تغليظ .

وهو تصحيف .

(٣) اليهودى محلف بالله الذى أنزل التوراة على موسى ، لكن مراد المصنف انه يغلظ
 عليه بالمكان ، بأن يحلف فى كنائسهم تغليظا عليه ، لأنهم يرونها أشرف بقاعهم .
 انظر : المراجع السابقة .

(٤) ك : يستفهره .

(٥) ساقطة من : ط .

(٦) ساقط من : ك .

(٧) ط : فان .

(٨) انظر : الأم ، ٢٥٨/٦ - ٢٥٩ ؛ مختصر المزنى ، ٣٠٩ ؛ الحاوى ، ١٣٢/١٧ - ١٣٣ ؛

المهذب ، ٣٠٢ ؛ روضة الطالبين ، ٤٦/١٢ - ٤٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ،

٤٠٥/٤ - ٤٠٦ .

(٩) ك : وماجز .

(١٠) ك : بالسؤال .

المدعى عند نكول المدعى عليه ، فان سؤاله عن النكول لا يتضمن تأخير حق غيره .

[٢١] مسألة

إذا توجهت اليمين على المدعى عليه ونكل لم يحكم عليه بالنكول ولكن ترد اليمين على المدعى الا فى مسائل ، يحكم على الناكل فيها بأصل الوجوب لالنكول^(١).

احداها^(٢): أن يطالب الساعى رجلا بزكاة نصاب^(٣) من السائمة فى آخر الحول فيدعى رب المال أنه كان باعها فى أثناء الحول وانقطع حولها ثم اشتراها ، أو يدعى اخراج الفرض الى ساع آخر فانه يعرض عليه اليمين عليه واجبا فى أحد الوجهين ، ومستحبة فى الوجه^(٤) الآخر^(٥).

(١) قال السبكي : "لا يقضى بالنكول ، واستثنى مسائل ... " ثم ذكرها وقال بعدها : "واعلم أنه لا يصح استثناء شىء من هذه الصور وقد عد الجرجاني - فى المعاينة - سبع مسائل وقال فى أولها : ويحكم على الناكل بأصل الوجوب لالنكول ، فأشار الى أنه لم يقع قضاء بنكول ، وهو الصواب " ، الأشباه والنظائر ، ٤٣٧/١ . وانظر القاعدة ومستنياتها كذلك فى : الحاوى ، ١٤٥/١٧ - ١٤٦ ؛ المهذب ، ٣٠٣-٣٠٢/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٤٥ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ٨٥-٨٣ ؛ أدب القضاء ، ٥٠٢/١ - ٥٠٩ ؛ روضة الطالبين ، ٤٧/١٢ - ٥٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٠٦/٤ - ٤٠٧ . ولم يذكر أحد منهم المسألة الثانية عند المصنف .

وزاد الرافعى والنووى مسألة مستثناة كذلك هى : القاذف له أن يحلف المقذوف أنه لم يزن ، فان نكل فالصحيح الذى قطع به الجمهور أنه يرد اليمين على القاذف فان حلف اندفع عنه الحد . وقيل يسقط بنكوله حد القذف ولا يرد اليمين .

(٢) ك : أحدهما .

(٣) ساقطة من : ك .

(٤) ك : الوجوه .

(٥) وهو أصح الوجهين ، انظر : روضة الطالبين ، ٢٠٦/٢ .

- فاذا قلنا : يستحب فنكل فلا^(١) شيء عليه .
واذا قلنا : يجب فنكل ، استوفى عليه^(٢) بأصل الوجوب لأنه^(٣)
[ك/١٨٦] لا يمكن تحليف^(٤) الساعى .
والثانية^(٥) : اذا كان [ط/١٤٢] بدل الزكاة خراجا . قلنا - على أحد
الوجهين^(٦) تقبل يمين من عليه الخراج فنكل عن اليمين فانه يستوفى عليه
الخراج بأصل الوجوب كالزكاة .
والثالثة : اذا أقام الذمى فى دار الاسلام مدة وغاب عنها ثم عاد
مسلمًا بعد الحول وذكر أنه أسلم قبل الحول فيعرض عليه اليمين مستحبًا فى
أحد الوجهين وواجبًا فى الوجه الآخر ، واذا نكل عن^(٧) اليمين الواجبة
استوفيت عليه الجزية لأن الأصل بقاء الشرك^(٨) .
والرابعة : اذا ادعى رب الحائط خطأ على الخارص فان حلف والا
حكم عليه بما أخرجه الخرص^(٩) .
والخامسة : اذا طلب سهم المقاتلة وشك فى بلوغه حلف فان نكل لم
يعط سهم المقاتلة لأن الأصل عدم البلوغ^(١٠) .

(١) ط : لا .

(٢) فتؤخذ منه الزكاة على أصح الأوجه .

انظر : المراجع السابقة .

(٣) ك ، بعدها : لأنه .

(٤) ك : غلف .

(٥) ك : والثانى .

(٦) فى هامش ط ، صححها : قولين .

(٧) ط : على .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

(٩)

(١٠)

والسادسة : اذا مات رجل ليس له وارث معين فوجد الحاكم في روزنائه (١) ديناً على رجل فأنكر ونكل اليمين لم يكن (٢) رد اليمين على الحاكم ولا على المسلمين ، لأنهم لا يحصون كثرة فماذا (٣) يعمل به ؟ على وجهين :

أحدهما : يحبس الى أن يحلف أو يقر .
والثاني : يقضى عليه بالدين (٤) .

والسابعة : اذا ادعى الوصى على الورثة أن الموصى أوصى بشيء من ماله للفقراء وأنكر (٤) الورثة ونكلوا عن اليمين لم يكن (٢) رد اليمين على الموصى ولا على الفقراء لأنهم لا يحصون كثرة وماذا يعمل ؟ على الوجهين كما ذكرناهما فيما قبله .

[٢٢] مسألة

اذا مات الرجل وخلف ورثة وادعوا على رجل ديناً من جهة الميت ، وأقاموا عليه شاهداً واحداً ، حلف كل واحد منهم يمينا واستحقوه (٥) ، وان لم يحلف بعضهم استحق الحالف قدر نصيبه ولم يشاركه غيره فيه .

(١) ك : زورناجه .

وقد تقدم أن معناها : تذكرته .

(٢) ط : يكن .

(٣) ط : فاذا .

(٤) فيه وجه ثالث : يترك مع الاثم ان كان معاندا .

انظر : المراجع السابقة .

(٥) ك : واستحقوا .

ولو كانت الدعوى فى دار أو ثوب وحلف بعضهم ، شاركه الباقون فيما تخلص (١).

والفرق بينهما : أن الدين فى الذمة ، فكل من حلف أثبت حقه فيها ، ومن لم يحلف لم يثبت له حق ، والدار معينة ، وكذلك الثوب معين فما تخلص (٢) منها يشتركون فيه وكان الباقي مغصوبا (٣) من جماعتهم .

[٢٣] مسألة

إذا ادعى على رجل سرقة نصاب وأقام عليه (٤) شاهدا واحدا وحلف (٥) معه وجب (٦) الغرم دون القطع (٧).
 ٨ ولو ادعى (٨) على رجل قتل عمد (٩) وأقام عليه شاهدا

(١) ك : تخلص .

وانظر فى حكم المسألة : الحاوى ، ١٢٥/١٧ ؛ الوجيز ، ٢٥٥/٢-٢٥٦ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٣٦ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٠/١١-٢٨١ ؛ عماد الرضا ببيان آداب القضاء مع شرحه ، ١٧٢/١-١٧٣ .

(٢) ك : تخلص .

(٣) غير ظاهرة فى : ك .

(٤) ساقطة من : ك .

(٥) ط : حلف .

(٦) ط : ووجب .

(٧) على المذهب ، وقيل : فى ثبوت المال قولان .

انظر : الأم ، ٤/٧ ؛ مختصر المزنى ، ٣٠٦ ؛ الحاوى ، ٨٤،٧٧/١٧ ؛ المذهب ، ٣٣٥-٣٣٤/٢ ؛ أدب القضاء ، لابن أبى الدم ، ٩٤-٩١/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٦/١٠ ، ٢٧٨،٢٥٥-٢٥٤/١١ .

(٨) ك : بخلاف مالو ادعى .

(٩) أما لو كان القتل خطأ فانه يثبت بشاهد ويمين كما سيأتى فى المسألة بعدها .

(١) واحدا وحلف^(١) معه لم يستحق القود ولا الدية^(٢). [ك/١٨٧]
والفرق بينهما : (٣) أن بينته^(٣) في السرقة تضمنت الغرم والقطع
وأحدهما ينفك عن الآخر ، فان السارق من غير حرز يغرم ولا يقطع ،
والسارق من مال أبيه يغرم ولا يقطع فثبت به المال دون القطع ، كما لو
حلف رجل بطلاق زوجته وعتق عبده أنه لم يغصب من فلان ثوبا ، وأقام
فلان شاهدا واحدا^(٤) على الغصب ، وحلف معه ثبت^(٥) الغصب^(٦) ، لأنه
في مال ، ولم يقع الطلاق ولا العتق لأنهما ليسا بمال ، بخلاف القتل ، (٧) فإنه
ان كان^(٧) موجه القود على أحد القولين فلا^(٨) مال فيه .
وان كان موجه^(٩) أحد الأمرين على القول الآخر^(١٠) فالقود
والمال^(١١) لا يجتمعان معا ، وانما يجب^(١٢) أحدهما على التخيير فلا يمكن اثبات
أحدهما دون الآخر ، لأن في اثبات أحدهما اثبات الآخر .
ولأن القود أصل في قتل العمد فلا يثبت المال الا بعد وجوب القود ،
واذا^(١٣) كان المال فرعا للقود^(١٤) لم يجز اثباته [ط/١٤٣] من غير ثبوت

-
- (١) ط : أو حلف .
(٢) ك : الذمة .
وانظر : المراجع السابقة .
(٣) ط : أبينته .
(٤) ساقطة من : ط .
(٥) ك ، بعدها : معه .
(٦) انظر : المراجع السابقة .
(٧) ط : فان كان .
(٨) ط : ولا .
(٩) ط : موجب .
(١٠) انظر : الحاوى ، ٨٤/١٧ - ٨٥ .
(١١) ط : فالمال .
(١٢) ك : يوجب .
(١٣) ك : وان .
(١٤) في ك ، أثبت الكلمة ثم شطبها .

الأصل ، بخلاف السرقة فان الأصل فيها الغرم^(١) ، والقطع تابع ، بدليل أنه لا يجب القطع مع سقوط الغرم بحال ، وقد يجب الغرم من غير قطع ، فجاز اثبات الأصل^{(٢) ولم} يثبت الفرع .

[٢٤] مسألة

إذا رمى سهما إلى^(٣) رجل فأصابه ونفذ إلى غيره وماتا ، فان الثاني يثبت بشاهد ويمين لأنه خطأ محض وموجه المال ، ونظر في الأول : فان كان موجه المال ثبت أيضا بشاهد ويمين ، وان كان موجه القود فالشاهد^(٤) الواحد فيه^(٥) لوث ، ويحلف معه خمسين يمينا وتثبت به الدية في أحد القولين ويشاط بها الدم في القول الآخر^(٦) .

[٢٥] مسألة

إذا كان في يد رجل جارية فادعى آخر أنها أم ولده ، وان ولدها منه حر وأقام عليه شاهدا وامرأتين ، أو شاهدا وحلف معه ، حكم له بملك الأم ، لأن أم الولد مال يضمن بالقيمة ، فاذا^(٧) ملكها بالبينة ، كانت أم

(١) ط : الغرة .

(٢) ط : فان لم . أ. هـ .

ولعلها : وان لم ، والله أعلم .

(٣) ك : على .

(٤) ط : والشاهد .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) انظر في حكم المسألة : الأم ، ٥-٤/٧ ؛ الحاوى ، ٨٥،٧٨/١٧ ؛ حلية العلماء ،

٢٨٤/٨ .

(٧) ط : وإذا .

ولده (١) بالاقرار (٢) بالملك (٣).

وفي الولد قولان :

أحدهما : لا يحكم له به (٤) لأنه يدعى حرته ونسبه ولا يثبت الحرية والنسب بالشاهد واليمين .

والثاني : يحكم له به (٥) وهو اختيار المزني (٦) رحمه الله ، لأن الجارية [ك/١٨٨] اذا ثبتت له بالبينة يحكم له بنمائها (٧) ، فيثبت له الولد ثم يثبت نسب الولد (٨) وحرته باعترافه بذلك بعد حصوله في ملكه ، وهذا (٩) كما لو كان في يد رجل عبد وادعى عليه آخر أنه كان عبده وأعتقه ، وأنه غصب العبد على نفسه واسترقه ، وأقام عليه شاهدا ، وحلف معه ، فانه يحكم له بذلك وتثبت حرية العبد باقراره في ملكه .

واختلف أصحابنا في هذه المسألة : فمنهم من قال : هي على قولين كالمسألة قبلها .

(١) ك : ولد .

(٢) ط : في الملك .

(٣) مراده بالبينة ماتقدم ، شاهد وامرأتان ، أو شاهد ويمين . وأراد رحمه الله أن الملك يثبت بها ، واذا ملكها كان ثبوت الاستيلاء باقراره لالبيينة المتقدمة ، فانها لا يثبت بها الاستيلاء فلا بد من شاهدين أو اقرار .

وانظر في حكم المسألة : الأم ، ٧/٥٠٧ ؛ مختصر المزني ، ٣٠٦ ؛ المهذب ، ٣٣٤-٣٣٥ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٣٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٠-٢٧٩، ٢٥٣/١١ .

(٤) وهذا أظهر القولين .

انظر : المراجع السابقة .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) انظر : مختصر المزني ، ٣٠٦ .

(٧) ط : غاءها .

(٨) ط : الابن .

(٩) ك : فهذا .

ومنهم من قال : هى على قول واحد (١).
وفرق بينهما بأنه يدعى فى هذه المسألة أنه كان مملوكا له فأعتقه ،
والملك يثبت بالشاهد واليمين ، وفى المسألة قبلها ليس يدعى الملك أصلا ،
وانما يدعى النسب ، وانعقاد الولد حرا (٢) فى الأصل ، وهما لا يثبتان بشاهد
ويمين فلذلك كانت على قولين .

[٢٦] مسألة

إذا مات رجل وخلف دارا وثلاث بنين وورثة غيرهم ، وادعى (٣)
البنون أن أباهم وقفها عليهم ، وأنكره (٤) الباكون من الورثة ، وشهد لهم
شاهد ، وقلنا فى أحد القولين : يثبت (٥) الوقف بشاهد ويمين (٦) ، وحلفوا ،
حكم لهم بالوقف من جهة الميت ، وسقط أثر الباقيين فيها (٧).
وان حلف أحدهم مع الشاهد دون الأخوين (٨) ، كان نصيبه وقف
عليه ، والباقي (٩) للأخوين وباقي الورثة ، الا أن نصيب الأخوين وقف

(١) وهو المذهب ، فيحكم بالعتق وقد نص عليها الشافعى فى الأم ، ٧/٧ .
وانظر : المراجع السابقة فى أول المسألة .

(٢) ط : الحرا .

(٣) ك : فادعى .

(٤) ك : وأنكر .

(٥) ط : ثبت .

(٦) هو المنصوص ، وهو أقوى فى المعنى كما قال النووى .

انظر : الأم ، ٥/٧ ؛ مختصر المزنى ، ٣٠٦ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٤/١١ .

(٧) انظر فى حكم المسألة : الأم ، ٥/٧-٦ ؛ مختصر المزنى ، ٣٠٦ ؛ الحاوى ،

١٧/٨٨-٩٣ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٣٦-٢٣٧ ؛ حلية العلماء ،

٨/٢٨١-٢٨٣ ؛ روضة الطالبين ، ١١/٢٨٥-٢٨٧ .

(٨) ط : الآخرين .

(٩) ك : والثانى .

باعترافهما من غير منازع ونصيب الباقي (١).

وان مات البنون بعد أن حلفوا ، وكان الوقف على الأولاد ثم على أولاد الأولاد (٢) ، انتقل الوقف اليهم من غير يمينهم في أصح الوجهين (٣) ، لأن الوقف قد ثبت بالبينة ، فهو كالمالك اذا ثبت بالشاهد واليمين انتقل الى (٤) الوارث من غير يمينه ، وفي الوجه الآخر لابد أن يحلفوا لأنهم يتلقون (٥) الوقف من الواقف كالבطن الأول .

وان كان الوقف على الأولاد ثم على الفقراء [ط/١٤٤] والمساكين لم يحلف المساكين وجها واحدا ، لأنهم غير معينين . وماذا (٦) يعمل بالوقف؟ على وجهين :

أحدهما : يبطل لتعذر احلافهم (٧) .
والثاني : يكون وقفا عليهم بغير اليمين للضرورة (٨) .

(١) هذا على أصح الوجهين . والثاني : يقسم بين جميع الورثة ، فما خص البنين الثلاثة كان وقفا على الناكين ، لأن الحالف معترف لهما بذلك .
انظر : المراجع السابقة .

(٢) هذا يسمى وقف ترتيب ، ولو قالوا : هو وقف علينا وعلى أولادنا وأولاد أولادنا ماتناسلنا ، فاذا انقرضنا فعلى الفقراء . فهذا يسمى : وقف تشريك وسيأتى .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) ساقطة من : ط .

(٥) ك : يتقلون .

(٦) ط : وما .

(٧) ك : اختلافهم .

(٨) وهو الأصح ، وذكرها وجها ثالثا وفيه : يصرف الى أقرب الناس الى الواقف بناء على تعذر مصرفه كالوقف المنقطع .
انظر : المراجع السابقة .

وهذا (١) الكلام فيه (٢) إذا مات (٢) البنون بعد أن حلفوا ، فإن نكلوا [ك/١٨٩] عن اليمين كان نصيب البنين وقفا باقرارهم من غير منازع ، وكان نصيب الباقيين طلقا ، فإذا ماتوا ، وكان الوقف على الترتيب بطنا بعد بطن ، فجاء أولادهم وقالوا : نحن نخلف على مانكل عنه آباؤنا (٣) ، حلفوا (٤) في أصح القولين (٥) ؛ لأنهم يتلقون (٦) الوقف من الواقف كالבطن الأول ، ولا يخلفون على القول الآخر ، لأنهم تبع للبطن (٧) الأول ، فإذا لم يخلف المتبوع لم يخلف التابع . ولا يصح ذلك لأنه لا يمتنع أن يخلف التابع دون المتبوع ، كما لو أقام شاهدا على دين ولم يخلف حتى مات فإن وارثه يخلف معه ويستحقه .

وان كان الوقف (٨) على الأولاد وأولاد الأولاد معا من غير ترتيب (٩) وكان هناك أولاد أولاد ، فحكمهم حكم الأولاد ، (١٠) لا يستحقون (١٠) شيئا حتى يحلفوا ، فإذا حلفوا استحقوا الوقف بينهم (١١) بالسوية .
وان لم يكن هناك أولاد أولاد ، وحلف الأولاد ، كان (١٢) الوقف بينهم أثلاثا (١٣) . فان ولد لواحد منهم ولد (١٤) صار الوقف أرباعا ، وعزل

-
- (١) ط : هذا .
(٢) ط : أمات .
(٣) ط : أبانا .
(٤) ط : وحلفوا .
(٥) انظر : المراجع السابقة .
(٦) ك : ينقلون .
(٧) ط : البطن .
(٨) ط : الواقف .
(٩) هذا هو وقف التشريك كما سبق الإشارة الى ذلك .
(١٠) ك : ولا يستحقون .
(١١) ك : بينهما .
(١٢) ك : وكان .
(١٣) انظر : الأم ، ٦/٧ ؛ مختصر المزني ، ٣٠٦ ؛ الحاوي ، ٩٤-٩٥ ؛ الوسيط ، ج ٣ ، ل : ٢٣٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٧-٢٨٨ .
(١٤) ساقطة من : ط .

الربع للصغير ، ولم يدفع الى وليه حتى يبلغ فيحلف ، قولاً واحداً^(١) ؛ لأنه يتلقاه من الواقف ، فان بلغ ونكل ، رد الى البنين الثلاثة^(٢) لأنه كان^(٣) لهم في الأصل^(٤) ، وهذه المسألة قد مضت في كتاب الوقف^(٥) ، وأعدناها هاهنا أوفى منها هناك .

[٢٧] مسألة

إذا مات رجل وخلف^(٦) ثلاث بنين لا غير وادعوا على أجنبي داراً في يده ان أباهم وقفها عليهم وأنه غصبهم ، وأقاموا عليه شاهداً واحداً ، فانهم يحلفون معه قولاً واحداً ، لأنهم يدعون الغصب والملك ، بخلاف المسألة قبلها ، حيث كانت على قولين ، لأنهم ادعوا فيها على الورثة الباقين مجرد الوقف ، فاذا حلفوا ثبت الغصب والوقف^(٧) ، الا^(٨) أن الغصب^(٩) ثبت بالبينة ، وفي الوقف قولان^(٩) : أحدهما : يثبت بالبينة .

(١) حكى السرخسى فيه وجهاً .

انظر : المراجع السابقة .

(٢) ساقطة من : ط .

(٣) ط : لكان .

(٤) وحكى وجه أو تخريج : أن نصيب المولود وقف تعذر مصرفه .

انظر : المراجع السابقة .

(٥) المسألة الثالثة منه .

(٦) ط : وحلف .

(٧) انظر : الحاوى ، ٩٣/٩٤ - روضة الطالبين ، ٢٨٤/١١ - ٢٨٥ ؛ روض الطالب

مع أسنى المطالب ، ٣٧٦/٤ .

(٨) ك : ان الوقف غصب .

(٩) مبناها هل الوقف يثبت بشاهد ويمين ، أم لا ؟ وقد تقدم في المسألة السابقة أن

المنصوص بثبوته به ، فعلى هذا ، يكون ثبوته هنا بالبينة .

انظر : المراجع السابقة .

والآخر : يثبت باعترافهم^(١) به .

وفائدة القولين : انا اذا قلنا ثبت بالبينة وكان الوقف على الترتيب ،
فهل يفتقر الى يمين أولاد [ك/١٩٠] الأولاد؟ على وجهين .
وان قلنا : يثبت باعترافهم في الملك ، انتقل اليهم بغير اليمين^(٢).

[٢٨] مسألة

اذا ادعى عينا في يد رجل ، وذكر أنها له ولفلان الغائب ، وأقام
عليه البينة ، نظر :

فان كان فلان أجنبيا من المدعى ، انتزع نصيبه من يده وترك نصيب
الغائب في يد المدعى عليه ، لأنه رشيد لولاية عليه ، فلم يجوز سماع البينة
له بغير اذنه . وان كان فلان أخا للمدعى نظر :

فان قال : ورثناها عن أينا ولا وارث له سوانا^(٣) وكانت^(٣) البينة من
أهل الخبرة الباطنة ، سلم نصيب المدعى اليه^(٤) ، وسلم نصيب الغائب الى
أمين يحفظه له^(٥) ، لأن البينة شهدت للميت دون الغائب ، والميت لا يعبر
عن نفسه فجاز سماع البينة له^(٦) ، والدليل على أن^(٧) البينة للميت ، أنه
يقضى منه ديونه .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ك : يمين .

(٣) ك : وان كان .

(٤) ساقطة من : ط .

(٥) انظر : الأم ، ٢٣٢/٦-٢٣٣ ؛ مختصر المزني ، ٣١٥ ؛ الحاوي ، ٣٣٩/١٧-٣٤٢ ؛

المهذب ، ٣١٦/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٣٦ ؛ روضة الطالبين ،

٢٨٣/١١-٢٨٤ .

(٦) ك : عليه .

(٧) ساقطة من : ك .

وان لم تكن البينة من أهل الخيرة الباطنة أو كانت من أهلها ولم
تقل^(١) لاوارث له سواهما انتزعت العين [ط/١٤٥] من يد المدعى عليه ولم
يدفع شئ منها الى الحاضر ، الى أن يبحث الحاكم عن البلاد التي دخلها
الميت ، فاذا لم يظهر وارث سواهما ، دفع نصيبه اليه .
قال الشافعي رحمه الله : ويأخذ منه^(٢) ضمينا^(٣) .
وقيل : أراد به^(٤) مستحبا .
وقيل : فيه^(٥) قولان :
أحدهما : مستحب .
والآخر : واجب^(٦) ، هذا اذا كان الدعوى في عين .
وان كانت الدعوى في دين ورثاه عن أبيهما وقبض الحاضر نصيبه ،
ففي نصيب الغائب وجهان :
أحدهما : يأخذه الحاكم نظرا للحاضر لأنه انما يسلم^(٧) له ما يأخذه
بسلامة نصيب أخيه .

-
- (١) أى البينة ، فلا بد - حتى يسلم للمدعى نصيبه - أن تشهد كذلك أنه لاوارث
للميت سواهما .
(٢) ك : عنه .
(٣) الأم ، ٢٣٣/٦ ؛ مختصر المزني ، ٣١٥ .
(٤) ك : أنه .
(٥) ساقطة من : ك .
(٦) وذكر الماوردي والشيрази طريقا ثالثا هو : ان كان أمينا لم يجب عليه اقامة
ضمين ، وان كان غير أمين وجب عليه .
وهناك طريق رابع - ذكره الشيрази - هو : ان كان الوارث ممن يحجب كالأخ
والعم وجب وان كان ممن لا يحجب كالابن استحب ، لأن من لا يحجب يتيقن انه
وارث ويشك فيمن يزاحمه فلم يترك اليقين بالشك .
انظر : الحاوي ، ٣٤٢/١٧ ؛ المهذب ، ٣١٧/٢ .
(٧) ك : سلم .

والثاني : يقره (١) في ذمة المدعى عليه (٢) ليكون محفوظا (٣) للغائب في ذمة المدعى عليه (٣) نظرا له .

[٢٩] مسألة

إذا ادعى عينا في يد غيره أنها كانت ملكه بالأمس أو كانت في يده بالأمس لم تسمع الدعوى (٤) ، ولم تقبل البينة فيه ، لأن البينة فيه (٥) لم تصل الشهادة به الى حين النزاع ، وثبوتها له بالأمس لا يمنع كونها الآن للمدعى عليه ، فان كان بدل البينة اقرار المدعى عليه نظر :
فان قال للمدعى : كانت في يدك بالأمس ففيه [ك/١٩١] وجهان :
أحدهما : لا يلزمه به شيء كالبينة (٦) .
والثاني (٧) : يلزمه ، لأنه اذا أقر أنها كانت في يد المدعى بالأمس لم [يمكن] (٨) إزالة استحقاق يده حتى يعلم سبب زواله .

-
- (١) ك : يقر .
(٢) وهو الأصح .
انظر : المراجع المتقدمة في أول المسألة .
(٣) ك : في ذمته للغائب .
(٤) قطعاً ، هذا أحد الطريقتين ، والثاني ، على قولين ، أظهرهما : لا تسمع . فينبغي للشاهد أن يشهد على الملك في الحال ، أو يقول : كان ملكه ولم يزل ، أو لأعلم له مزيلا .
وانظر : مختصر المزني ، ٣١٤ ؛ الحاوي ، ٣٢٥-٣٢٦ ؛ المهذب ، ٣١٣/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٤٧ ؛ أدب القضاء ، لابن أبي الدم ، ٦٠٥/١ ؛ روضة الطالبين ، ١٢/٦٣-٦٤ ؛ عماد الرضا ببيان آداب القضا مع شرحه ، ٢٧٣-٢٧٤ ؛ ساقطة من : ط .
(٥) وهو الأصح .
انظر : المراجع السابقة .
(٦) ط : والثا .
(٧) ط ، ك : يكن .

ولو أقر له بالملك فقال : كان هذا ملكك بالأمس لزمه الاقرار قولاً (١) واحداً (٢)؛ لأن الملك لا ينقسم الى ملك وغير ملك فحكم له بالملك ، بخلاف اليد (٣) فانها تنقسم الى يد ملك ويد أمانة فلم يكن اقراراً (٤) في أحد الوجهين للاحتمال (٥).

واذا تنازع رجلان عينا ليس يدهما عليها فادعى أحدهما أنها له وأطلق ، وادعى الآخر أنها له منذ سنة ، أو ادعى أحدهما أنها له منذ سنة ، وادعى الآخر أنها له (٦) منذ شهر (٦) ، وأقام (٧) كل واحد منهما بينة ، ففيه قولان :

أحدهما : هما (٨) سواء فيتعارضان (٩) ، ويقر الشيء في يد من هو في يده .

والثاني : بينة قديم الملك أولى وهو الأصح (١٠) ، لأن البينتين وصلتا الشهادة الى حين التنازع ، فيتعارضان في الشهر وينفرد قديم الملك بزيادة ،

(١) ساقطة من : ك .

(٢) قطع به - كالمصنف - ابن الصباغ . والطريق الثاني ، المسألة على وجهين ، أحدهما ما قطع به المصنف .

انظر : المراجع السابقة .

(٣) في قوله : كانت في يدك بالأمس .

(٤) ك : اقراره .

(٥) ط : الاحتمال .

(٦) ك : سنة وشهر .

(٧) ط : فأقام .

(٨) ك : فيه .

(٩) ك : تعارضان .

(١٠) سوى المصنف في الحكم بين المسألتين ، وفرق بينهما النووي فقال في الأولى :

المذهب أنهما سواء فتعارضان . وقال في الثانية المذهب : تقديم أسبقهما تاريخاً .

وانظر في حكم المسألة : الحاوى ، ٣٤٦/١٧ - ٣٤٨ ؛ المهذب ، ٣١٣/٢ ؛ الوسيط

، ج : ٣ ، ل : ٢٤٧ ؛ أدب القضاء ، لابن أبي الدم ، ٦١٠/١ - ٦١١ ؛ روضة

الطالبين ، ٦٤/١٢ .

فلا يزال ملكه فيما سلف (١) الا بدليل (١).

[٣٠] مسألة

إذا شهد شاهد أن فلانا قذف فلانا غدوة . وشهد (٢) آخر أنه قذفه عشية فهما قذفان لكل قذف شاهد ولا يفيد شيئاً (٣) ، لأن القذف لا يثبت بشاهد ويمين . ولو كان مكان كل شاهد (٢) شاهدين ثبت قذفان ، كل قذف بشاهدين .

ولو شهد شاهد أن فلانا قتل فلانا بكرة ، وشهد آخر أنه قتله عشية لم يفد شيئاً (٤) ، لأن القتل لا يثبت بشاهد ويمين ، ولو كان مكان كل شاهد شاهدان تعارضت البيئتان لأن القتل لا يتكرر في شخص ، بخلاف القذف حيث ثبت قذفان ، لأنه يتكرر ، فأما إذا شهد شاهد أن فلانا أقر عنده أنه قذف فلانا غدوة ، وشهد آخر (٥) أنه أقر (٦) عنده أنه قذف فلانا (٦) عشية فأن القذف يثبت (٧) بشهادتهما ، لأن الشاهدين أثبتا (٨) اقرار رجل واحد بالقذف ، وقد استند القذف الى وقتين بخلاف الشهادة على نفس القذف فانه لا يتصور قذف واحد في وقتين (٩) .

-
- (١) ك : بلا دليل .
 - (٢) ساقط من : ط .
 - (٣) انظر : الحاوى ، ٢٤٧/١٧ - ٢٤٨ ؛ المهذب ، ٣٤٠/٢ ؛ أدب القضاء ، لابن أبي الدم ، ١٢١/٢ - ١٢٢ .
 - (٤) انظر : المراجع السابقة .
 - (٥) ك : الآخر .
 - (٦) ط : انه قذف .
 - (٧) ك : ثبتت .
 - (٨) ك : اثبات .
 - (٩) انظر : المراجع السابقة .

[٣١] مسألة

إذا شهد شاهد أن فلانا باع هذا العبد من زيد غدوة بألف ، وشهد آخر [ك/١٩٢] أنه باعه منه ^(١) بألفين في ذلك [ط/١٤٦] الوقت لم يحكم بهما ، لأنهما يتفقان على عقد واحد في زمان واحد ^(٢) ، ولكنه يحلف مع أيهما شاء ، ويستحق ما حلف عليه ^(٣) .

ولو كانت المسألة بحالها وكان مكان كل شاهد شاهدين تعارضت البيئتان لاستحالة أن يعقد عليه عقدان في زمان واحد ^(٤) .

ولو لم يكن العبد معيناً ولكنه شهد شاهد أنه باعه عبداً بمائة وشهد آخر أنه باعه عبداً بمائتين فهما ^(٥) بيعان ، يحلف مع كل واحد منهما ^(٦) ويستحق الثمنين ^(٧) .

ولو كان بدل كل شاهد شاهداً استحق الثمنين من غير يمين ، لثبوت ^(٨) كل واحد من البيعين بشاهدين . وهذا كما تقول ^(٩) لو شهد شاهد أنه باعه عبداً بمائة ، وشهد آخر أنه باعه جارية بمائة حلف مع كل واحد منهما واستحق الثمنين ، ولو كان بدل كل شاهد شاهداً استحق الثمنين من غير يمين ^(١٠) .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ك : واحدة .

(٣) انظر : الحاوى ، ٢٥٠/١٧ ؛ أدب القضاء ، لابن أبى الدم ، ١٢٥/٢ .

(٤) انظر : الحاوى ، ٢٥٠/١٧ ؛ المهذب ، ٣١٥/٢ .

(٥) ك : فيهما .

(٦) ط : منهم .

(٧) انظر : الحاوى ، ٢٥٠/١٧ .

(٨) ك : الثبوت .

(٩) ساقطة من : ط .

(١٠) انظر : الحاوى ، ٢٥٠/١٧ ؛ المهذب ، ٣١٥/٢ .

[٣٢] مسألة

إذا مات مسلم في أول رمضان وخلف ابنين ، أحدهما مجمع على إسلامه في شعبان ، والآخر مختلف في وقت إسلامه ، فقال المجمع على إسلامه في شعبان : أسلم أخى في رمضان فالتركة لى دونه ، وقال الآخر : بل (١) أسلمت في شعبان فالتركة بيننا ، فالقول قول المجمع على إسلامه (٢) ، لأن الأصل بقاء كفر (٣) الأخ الى (٤) أن يتيقن زواله ، بخلاف ما لو قد ملفوفا في كساء واختلفوا في حياته حيث كان القول قول الجاني (٥) في أحد القولين (٦) ، وإن كان الأصل بقاء حياة الملفوف لأن هناك تقابل أصلان : أحدهما : بقاء حياة الملفوف .

والآخر : براءة ذمة الجاني فلذلك كان على قولين . وهاهنا أصل واحد وهو الكفر ، فحكم (٧) ببقائه الى أن يتيقن زواله . (٨) فلو لم يكن كذلك ولكنهما اتفقا على اسلام أحدهما في غرة رمضان (٩) وعلى [اسلام] (١٠) الآخر في غرة شعبان ، وقال من أسلم في رمضان مات أبى في رمضان (٩) فتركته بيننا ، وقال الآخر : بل مات في شعبان فلاشئ لك فالقول قول من أسلم في رمضان لأن الأصل حياة الأب الى أن يتيقن زوالها (١١) .

(١) ساقطة من : ك .

(٢) انظر : مختصر المزني ، ٣١٥ ؛ الحاوي ، ٣٣٦/١٧-٣٣٧ ؛ التنبيه ، ٢٦٤-٢٦٥ ؛

الوجيز ، ٢٧٠/٢-٢٧١ ؛ روضة الحكام ، ل : ٧٣ ؛ روضة الطالبين ، ٧٩/١٢ .

(٣) ط : الكفر .

(٤) ك : يتيقن .

(٥) ط : الجاني .

(٦) تقدم الكلام على هذه المسألة في المسألة السابعة عشر من كتاب الرهن .

(٧) ط : فالحكم .

(٨) ك : ولم .

(٩) ساقط من : ك .

(١٠) ط : الاسلام .

(١١) انظر : المراجع السابقة .

[٢٣] مسألة

إذا مات رجل [وخلف] (١) أبوين كافرين وابنين [ك/١٩٣] مسلمين ،
فقال الأبوان : مات ولدنا على الكفر فتركته لنا ، وقال الابنان : بل مات
على الاسلام فتركته لنا ، فالقول قول الأبوين في أحد القولين ؛ لأنهما إذا
كانا كافرين فولدهما قبل البلوغ كافر تبعاً لهما ، فإذا بلغ فالأصل بقاء
كفره (٢) إلى أن يتيقن زواله ، وفي القول الآخر يوقف إلى أن ينكشف (٣).

[٢٤] مسألة

إذا شهد أجنبيان أنه أوصى بعق سالم ، وشهد وارثان أنه أوصى
بعق غانم ورجع عن الوصية بعق سالم نظر :
فإن كانت (٤) البينتان عادلتين (٥) واستوى العبدان في القيمة أو كانت
قيمة من شهدت به (٥) الورثة أكثر عمل (٦) بالبينة الوارثة (٦) لانتفاء (٧) التهمة
وإن كانت احدهما فاسقة نظر :

(١) ك ، ط : وحلف .

(٢) ك : الكفر .

(٣) فيوقف إلى أن ينكشف الأمر أو يصطلحاً .

قال النووي - بعد حكاية الخلاف - : "قلت : الوقف أرجح دليلاً ، ولكن الأصح
عند الأصحاب أن القول قول الأبوين ، وأنكروا على صاحب التنبيه ترجيحه
قول الابنين ، وهو ظاهر الفساد" . روضة الطالبين ، ٨٠/١٢ .وانظر : الحاوي ، ٣٣٩/١٧ ؛ التنبيه ، ٢٦٥ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٤٩ ؛
روضة الحكام ، ل : ٧٣ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤١٧/٤ .

(٤) ك : البينان عدلين .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) ك : بيينة الوارث .

(٧) ك : لابقاء .

فان كانت الفاسقة هي الأجنبية وهما سواء في القيمة فحكمه كما ذكرناه ، وان كانت الفاسقة هي الوارثة وجب اعتاق ماشهدت به الأجنبية ، وكان في حق الورثة كالمغصوب (١) ، وقد اعترفت الوارثة أنه أوصى بعثق غانم فيعتق منه بقدر ما يخرج من الثلث بعد اسقاطه قيمة سالم [ط/١٤٧] منه فان قدرنا أن التي (٢) شهدت به الأجنبية بقيمة ثلث المال والتي (٢) شهدت به الوارثة بقيمة الثلث أيضا ، عتق من غانم ثلثاه ، لأن ثلثه ثلث الباقي بعد اسقاطه عتق سالم (٣) (٤) .

وان اختلفا في القيمة فكانت قيمة من شهدت (٥) به الأجنبية ثلث المال وقيمة من شهدت به الوارثة (٦) سدس المال ، فالوارث (٧) (٨) متهم بقصده (٨) الى عتق السدس دون الثلث فشهادتهما ترد في السدس وهو نصف قيمة من شهدت به الأجنبية ، وهل يرد في الباقي؟ على قولين كما قلنا في (٩) شاهدين (٩) شهدا أن فلانا (١٠) قذفهما (١٠) وأجنيا ، فانها ترد في قذفهما وهل

(١) بمعنى انه لا يحسب من الثلث ، فلو كان رأس مال الميت ٦٠ دينارا وسالم وغانم وقيمة كل منهم ٣٠ دينارا . فعلى هذا يعتق سالم - بناء على اقرار الأجنبية العادلة - وكذلك يعتق غانم ؛ لأنه يشكل ثلث المال الباقي .

(٢) ك : الذي .

(٣) صورته : لو كان مقدار قيمة غانم ثلاثون وقيمة سالم ثلاثون ورأس مال مقداره ثلاثون . فان الباقي بعد عتق سالم ستون ، وثلثها عشرون ، فيعتق من غانم ثلثاه ، لأن ذلك ما يوازي ثلثا قيمته .

(٤) انظر في حكم المسألة : مختصر المزني ، ٣١٣ ؛ الحاوي ، ٢٨٢/١٧ - ٢٨٤ ؛ المهذب ، ٣٤١/٢ ؛ الوجيز ، ٢٧٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٨٦/١٢ - ٨٧ ؛ طراز المحافل في ألغاز المسائل ، ل : ١٧٤ .

(٥) ك : شهد .

(٦) ك : الورثة .

(٧) ط : والوارث .

(٨) ك : منهم يقصده .

(٩) ك : شاهدين اذا .

(١٠) ط : قذف أمها .

ترد في قذف الأجنبي؟ على قولين :

فاذا قلنا : ترد في الكل كان كأن (١) الوارثة فاسقة والأجنبية (٢) عادلة (٣)، فيعتق من شهدت به الأجنبية (٢)، ويعتق الثاني أيضا ، لأنه دون قيمة ثلث الباقي (٤).

واذا قلنا : لاترد فيما بقى ، عتق من سالم نصفه وهو سدس جميع المال ورق الباقي ، وعتق (٥) جميع من شهدت به الوارثة لأنه يخرج من الثلث .

[٣٥] مسألة

عبد لرجل ادعى عليه رجل أنه ابتاعه منه ، وادعى العبد أن [ك/١٩٤] من هو في يده أعتقه ، وأقام كل واحد منهما عليه بينة (٦)، والبينتان مطلقتان أو مؤرختان تاريخا واحدا ، والعبد (٧) في يد البائع تعارضتا (٨)،

(١) ساقطة من : ك .

(٢) ط : والأجنبي .

(٣) فترد شهادة البينة الوارثة - وإن كانت عادلة - للثمة في كل العبد الآخر ، لأن الشهادة لاتتبعض على هذا قول .

انظر : المراجع السابقة .

(٤) الأولى بشهادة الأجنبية ، والثاني : باقرار الوارثة .

(٥) ط : وأعتق .

(٦) ك : البينة .

(٧) ط : فالعبد .

(٨) وقد اختلفوا في العمل عند التعارض ولا مرجح لأحدهما كما هو الحال هنا ، وفي المسألة قولان : "أظهرهما : يسقطان ، فكأنه لابينة ، فيصار الى التحليف . والثاني : يستعملان ، فينتزع العين ممن هي في يده . ثم في كيفية الاستعمال ثلاثة =

اذ لا يجوز أن يكون في الحال عبدا حرا^(١)، وان كان العبد في يد المشتري قدمت بينته لاجتماع البينة واليد في حقه .

وقال المزني - رحمه الله - : اذا كان في يد البائع كانت بينة العبد أولى لأنه مقرر في يد نفسه^(٢).

ولا يصح ذلك لأنه غير^(٣) محكوم^(٤) بحريته فلا يكون في يد نفسه^(٤). اذا ثبت أنهما يتعارضان وقلنا يسقطان فكأنه لا بينة لأحد^(٥) منهما ، ويرجع^(٦) الى السيد ، فان أنكر البيع والعق معا حلف لهما وان اعترف به [للمشتري]^(٧) سلمه اليه^(٨)، ولم يحلف^(٩) [للعبد]^(١٠). وان اعترف به [للعبد]^(١٠) عتق ولم يحلف^(٩) للمشتري ، لأنه لو اعترف للمشتري بالبيع ثم قال : كنت أعتقت لم يغرم للعبد شيئا ، وان اعترف بالعق ثم قال : ما كنت

= أقوال ، أحدها : تقسم العين المدعاة بينهما . والثاني : توقف الى تبين الأمر أو يصطلحا . والثالث : يقرع ، فيأخذها من خرجت قرعته ، وهو يحتاج معها الى يمين؟ قولان ، أحدهما ، لا ، والقرعة مرجحة لبينته ، والثاني : نعم ، والقرعة تجعل أحدهما أحق باليمين" . روضة الطالبين ، ٥١/١٢ .

وانظر في حكم المسألة : مختصر المزني ، ٣١٦ ؛ الحاوي ، ٣٦٣/١٧-٣٦٨ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٤٨ ؛ الوجيز ، ٢٧٠/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٧٤/١٢-٧٥

- (١) ك : آخر .
- (٢) مختصر المزني ، ٣١٦ .
- (٣) ساقطة من : ك .
- (٤) ك : بحريته نفسه .
- (٥) ط : لواحد .
- (٦) ك : ورجع .
- (٧) ك ، ط : المشتري .
- والاعتراف هنا هو من السيد للمشتري .
- (٨) ك : ماله .
- (٩) ساقط من : ط .
- (١٠) ك : العبد .

أعتقت لم يغرم للمشتري شيئاً ، فلما لم يلزمه الغرم مع الاقرار لم تلزمه اليمين مع الانكار .

واذا قلنا : تستعمل البيئتان عند التعارض فتستعمل بالقرعة أو بالقسمة ، فان (قسم حكم^(١)) بأن نصفه حر ونصفه مبيع ، وثبت (٢) الخيار للمشتري لتفريق الصفقة عليه ، فاذا (٣) اختار الفسخ عتق الجميع لزوال المزاومة من جهته (٤) ، واذا اختار الامساك نظر : فان كان البائع (٥) معسرا لم يقوم عليه النصف الباقي وان كان موسرا ففيه وجهان (٦) :

أحدهما : يقوم عليه لقيام البينة أنه باشر عتقه باختياره .
والثاني : لا يقوم عليه ، وهو الأصح ؛ لأن البينة قهرية (٧) عليه فهو كما لو ورث نصف قريبه (٨) .

(١) ك : حكم الحاكم .

(٢) ك : ثبت .

(٣) ط : واذا .

(٤) أى المشتري ، وحكم بعتق جميع العبد ، لأن فسخ المشتري أعاد العبد الى ملك

السيد ، والبينة قد شهدت عليه بعتق العبد . والقول بعتق الجميع هو الصحيح .

وقيل : لا يعتق .

انظر : المراجع السابقة .

(٥) ط : المبيع .

(٦) أو قولان ، أظهرهما : يقوم عليه .

انظر : المراجع السابقة .

(٧) ك : قهرته .

(٨) ك : قربته .

[٣٦] مسألة

حررى أسلم فى دار الحرب وهاجر إلنا أو دخل دار الاسلام^(١) بأمان أو ذمة ثم أسلم وادعى نسب لقيط فى دار الاسلام^(١)، نظر :
فان لم يكن عليه ولاء لحق به ، سواء ادعاه^(٢) ابنا أو أخا أو عما ، فان^(٣) كان عليه ولاء بأن كان معتقاً لقوم ، وادعاه أخا أو عما أو قريباً غير الولد لم يثبت نسبه ، وان ادعاه ولداً ثبت فى أصح الوجهين مع وجود الضرر [ك/١٩٥] على المولى فى الموضعين [ط/١٤٨] فان النسب يحجبه^(٤).
والفرق بينهما : أن الولد لا يثبت نسبه^(٥) [لغير]^(٦) أبيه^(٥) فتدعوا الضرورة الى أن يستلحقه^(٧)، بخلاف الأخ فان نسبه يثبت لغير أخيه فلم تكن به ضرورة الى اثباته .

[٣٧] مسألة

رجل ادعى على مجهول النسب أنه عبده وأقام عليه بينة وأقام المدعى عليه بينة أنه حر ، فبينت الحرية أولى من وجهين :
أحدهما : أنه مجهول النسب يده على نفسه ، فاذا تعارضت البينتان فالبينتة التى معها اليد أولى .

(١) ط : السلام .

(٢) ك : ادعى .

(٣) ك : وان .

(٤) انظر : الحاوى ، ١٧/٤٠٣-٤٠٦ .

(٥) ط : لغيره .

(٦) ك : بغير .

(٧) ك : يستلحقه .

والثاني : ان الحرية تطرأ على الرق^(١) فمع بينة الحرية زيادة علم .
ومن أصحابنا من قال : بينة الرق أولى^(٢) لأن بينة الحرية ربما شهدت
بظاهر الدار وبينة الرق معها^(٣) زيادة علم^(٤) ، والأول أصح ، لما ذكرناه .
تمت وهي سبع وثلاثون مسألة

(١)

ك : الرقيق .

(٢)

جزم بهذا القول النووي ، قال الرملي في حاشيته على روض الطالب وشرحه
أسنى المطالب ، بعد حكاية القول : "تبع فيه البغوى والشيخ أبا حامد والذي
حكاه الهروى وشريح الرويانى عن الأصحاب أن بينة الحرية أولى خلافا للشيخ
أبى حامد" ، ٤٢٢/٤ .

وعبارة القاضى شريح الرويانى هى : "قال أصحابنا بينة الحرية أولى ، وقال الشيخ
أبو حامد بينة الرق أولى" ، روضة القضاة ، ل : ٨٦ . فعلى هذا جزم النووى
بالحكم فيها فيه نظر .

انظر : روضة الطالبين ، ٩٠/١٢ .

(٣)

ط : معنا .

(٤)

ط : العلم .

كتاب العتق والتدبير والاستيلاء والكتابة (١)

[١] مسألة

إذا أوصى بعتق عبد بعينه ومات وامتنع الوارث من اعتاقه مدة ثم أعتقه كان ماكسبه بعد وفاة السيد وقبل العتق له (٢)، ولو أوصى برقبة عبد لرجل ، ثم مات الموصى واكتسب العبد مالا قبل تنفيذ الوصية فيه كان

(١) العتق : الحرية ، مشتق من قولهم : عتق الفرس ، اذا سبق ونجا ، ويقال : عتقت

منى يمين : أى سبقت . وعتق فرخ الطائر ، اذا طار واستقل . كأن المعتق خلى فذهب حيث شاء . انظر : النظم المستعذب ، ١٠٤/٢ ؛ تحرير ألفاظ التنبيه ، ٢٤٣ وعرفه ابن حجر شرعا بأنه : ازالة الرق عن الآدمى لالى مالك بل تقربا الى الله تعالى . تحفة المحتاج ، ٣٥١/١٠ .

وانظر : نهاية المحتاج ، ٣٥٣/٨ ؛ حاشيتى قليوبى وعميرة ، ٣٥١/٤ .
والتدبير : مصدر دبر العبد : اذا علق عتقه بموته ، لأنه يعتق بعدما يدبر سيده ،
والممات دبر الحياة . انظر : الدر النقى ، ٨٢٣/٣ ؛ ترتيب القاموس المحيط ،
١٤٧/٢ .

وهو فى الشرع كذلك : تعليق عتق من مالك بموته . فتح الوهاب مطبوع مع
حاشية الجمل ، ٤٥٢/٥ .

وانظر : فتح الجواد ، ٤٣٨/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٥٠٩/٤ ؛ الاقناع مع حاشية
البجيرمى ، ٣٩٠/٤ .

والاستيلاء : من ولد ، طلب الولد . وهو : وطء الأمة المملوكة ابتغاء الولد
منها .

انظر : التعريفات ، للجرجاني ، ٢٢ ؛ معجم لغة الفقهاء ، ٦٧ .
والكتابة بمعنى التكتاب ، وقول الفقهاء باب الكتابة ، فيه تسامح ، لأن الكتابة
اسم للمكتوب وسميت المكاتب كتابة مجازا .

وشرعا : عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر .

أسنى الطالب ، ٤٧٢/٤ ؛ فتح الجواد ، ٤٤٠/٢ ؛ مغنى المحتاج ، ٥١٦/٤ .

(٢) انظر : الحاوى ، ٣٨-٣٩ ؛ المهذب ، ٧/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٣/٦ ،

١٤١/١٢ ؛ الغاية القصوى ، ١٠٤٤/٢ ؛ روض الطالب مع أسنى الطالب ، ٤٤٩/٤ ؛

مغنى المحتاج ، ٥٠٥/٤ .

ذلك للورثة^(١) في أحد القولين .

والفرق بينهما : أن في المسألة الأولى قد استقرت الحرية للعبد بموت السيد فكان كسبه له ، وفي المسألة الأخرى لم يستقر الملك للموصى له بموت الموصى ، ولهذا لو ردت الوصية عادت الى الورثة ، فافترقا لذلك .

[٢] مسألة

إذا أعتق عبدا في مرض موته أو أوصى بعق عبد^(٢) نفذت الوصية من الثلث^(٣) .

وان أعتق عبدا بعينه في المرض وأردت معرفة خروجه من الثلث ، اعتبرت قيمته حال الاعتاق^(٤) ، لأنه أتلفه بالعق ، فاعتبرت القيمة ، بخلاف الاتلاف .

وان أوصى بعق عبد بعينه وأردت معرفة خروجه من الثلث ، اعتبرت قيمته حين الموت^(٥) ، لأنه وقت وجوب العق .

واذا أردت معرفة الثلثين الحاصلين للوارث ، اعتبر أقل ما كان قيمته من حين [ك/١٩٦] الموت الى حين القبض^(٦) ، لأنه لو كان قد زادت قيمته من الموت الى القبض فالزيادة في ملكه فلا تقوم عليه ، وان كانت

(١) ك : للوارث .

(٢) من هنا يبدأ السقط من نسخة (ط) ، بمقدار ثلاث لوحات ينتهى أثناء الكلام في المسألة التاسعة من هذا الكتاب .

(٣) انظر : مختصر المزني ، ٣٢٠ ؛ الحاوي ، ٣١/١٨ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٣/٦ .

(٤) انظر : مختصر المزني ، ٣٢١ ؛ الحاوي ، ٥٤/١٨ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ١٥٤ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٠/١٢ .

(٥) انظر : الحاوي ، ٥٤/١٨ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ١٥٤ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٠/١٢ .

(٦) انظر : الحاوي ، ٥٥-٥٤/١٨ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ١٥٤ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٠/١٢ .

نقصت لم تقوم عليه مالم تحصل في يده (١).

[٢] مسألة

إذا أعتق نصيبه من عبده وهو موسر قوم عليه نصيب شريكه ، وعتق الجميع (٢).

وان أوصى بعتق [شقص] (٣) من [عبده] (٤) ، أو بعتق نصيبه من عبد باقيه لغيره ، فأعتق عنه بعد موته لم يقوم عليه الباقي بحال (٥).

والفرق بينهما : أن ما يباشر عتقه بنفسه في حال الحياة يمكن [تقويم] (٦) الباقي عليه ، لوجود اليسار ، وما أعتق عنه بعد موته لا يمكن تقويم الباقي عليه ، لزوال ملكه عن المال بالموت ، الا القدر الذي (٧) استثناه بالوصية فهو كما لو باشر نصيبه بالعتق وهو معسر .

(١) قال في الشرح الكبير - في تعليل الحكم - : "لأنه ان كانت قيمة يوم الموت أقل ، فالزيادة حصلت في ملكهم ، وان كانت قيمة يوم القبض أقل فما نقص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا تحسب عليهم كما يغصب ويضيع من التركة قبل أن يقبضوه" ، ج : ١٦ ، ل : ١٥٤ .

وهو قريب من تعليل المصنف لكنه أظهر .

(٢) وولاء جميع العبد له .

انظر : اختلاف الحديث ، ٥٦٢ ؛ مختصر المزني ، ٣١٨ ؛ المهذب ، ٤/٢ ؛ الوجيز ، ٢٧٤/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٦٠/٦ ؛ روضة الطالبين ، ١١٢/١٢ .

(٣) غير ظاهرة في : ك . والمسألة بكاملها ساقطة من ط ، كما تقدم الإشارة الى ذلك . ويحتمل أن تكون الكلمة : شخص . أ. هـ . لكن لا يستقيم منها النص .

(٤) الباء غير منقوطة في : ك .

(٥) ولو خرج كله من الثلث .

انظر : مختصر المزني ، ٣٢٠ ؛ الحاوي ، ٣٢-٣٣ ؛ الوجيز ، ٢٧٤/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٨٢-١٨٣ ؛ روضة الطالبين ، ١١٥/١٢-١١٦ .

(٦) ك : يقوم .

(٧) ك ، بعدها : استثنا .

ولامكان لها فيما يظهر ، والله أعلم .

[٤] مسألة

عبد بين شريكين قال أحدهما لصاحبه : اذا أعتقت نصيبك من هذا العبد فنصيبى حر ، فأعتق نصيبه ، نظر :
فان كان المعتق معسرا عتق نصيبه بالمباشرة وعتق نصيب الشريك لوجود الشرط (١).

وان كان المعتق موسرا لم يعتق نصيب الشريك (٢)، لأننا ان قلنا : يسر العتق بنفس اللفظ (٣)، فقد عتق الجميع عليه ، وان قلنا : يعتق بشرطين : باللفظ ودفع القيمة ، لم يجز على هذا القول أن يتصرف الشريك فى نصيبه بالعتق ، لما فيه من سقوط [حق] (٤) المعتق من الولاء ، فاذا لم يكن له أن يعتق بالمباشرة ، لم يتعلق عتقه بالصفة .
وقال ابن أبى هريرة (٥) : للشريك أن يعتق نصيبه لمصادفته الملك ،

(١) وهو عتق نصيب شريكه ، وعلى هذا عتق على كل واحد منهما نصيبه .
وانظر فى حكم المسألة : مختصر المزنى ، ٣١٩ ؛ الحاوى ، ١٨/١٨ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٥٣ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٥/١٢ .

(٢) أى لم يعتق على الشريك بوجود الصفة ، وانما يعتق على المعتق بالسراية ، ويلزمه قيمته للشريك .

(٣) اذا سرى العتق الى نصيب الشريك ، فمضى تثبت السراية ؟
فى المسألة ثلاثة أقوال ، أظهرها : تسرى بنفس اللفظ دون دفع القيمة فيدفعها بعد نفوذ العتق . والثانى : لا يعتق الا بدفع قيمة نصيب الشريك . والثالث : انه موقوف مراعى ، فاذا دفع القيمة بان أن العتق وقع باللفظ ، وان لم يدفعها بان أنه لم يعتق .

وانظر : مختصر المزنى ، ٣١٩ ؛ الحاوى ، ١٨/٨-١١ ؛ المهذب ، ٤/٢ ؛ الوجيز ، ٢٧٤/٢-٢٧٥ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٠/١٢-١٢١ .

(٤) ك : حتى .

(٥) مذهبه هو : "أن عتق الشريك لا يقع اذا قيل : ان حصته قد عتقت على المعتق بلفظه ، ويعتق على الشريك اذا قيل : ان حصته لا تعتق الا بدفع القيمة" ،
الحاوى ، ١١/١٨ . وانظر ص ١٨ منه .

وانظر : المهذب ، ٤/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٦٢/٦ .

فعلی هذا یعتقد نصیب الشریک . ولا یصح ذلك ، لما ذکرناه من ابطال حق المعتق من الولاء .

[٥] مسألة

إذا أعتق نصیبه من عبده وهو موسر لزمه [قيمة] ^(١) نصیب شریکه ، وإن اختلفا فی مقدار القيمة بنی علی الأقوال الثلاثة فی السراية : فان قلنا : یسرى بنفس اللفظ ، فالقول قول المعتق ، لأنه متلف ، فكان القول قوله فی قيمة ما أتلفه .

وإن قلنا : یعتقد بشرطین ، أو قلنا : هو مراعى ، فالقول قول المالك ؛ لأنه لم یوجد العتق الذی یجرى مجرى الإتلاف ، فكان القول [ك/١٩٧] قول من له القيمة ^(٢) .

وإن اختلفا فیما تزیید به قیمته ، فقال الشریک : كان العبد صانعا ، وأنكره المعتق ، فقلیل : فیہ قولان ، كما [لو] ^(٣) اختلفا فی أصل القيمة . وقیل : القول قول المعتق قولاً واحداً ^(٤) ، لأن الأصل عدم الصنعة ، فالظاهر معه ، إلا ^(٥) أن یكون العبد حاضراً ، ویكون صانعا ، وبین العتق والاختلاف زمان یسیر ، فحینئذ یكون القول قول الشریک [لتیقن] ^(٦) صدقه .

(١) ك : قیمته .

(٢) انظر : مختصر المزنی ، ٣١٩ ؛ الحاوی ، ٢٨/٣١-٣١ ؛ المهذب ، ٤/٢ ؛ الوجیز ، ٢٧٥/٢ ؛ حلیة العلماء ، ١٦٥/٦-١٦٦ ؛ روضة الطالبین ، ١٢/١٢٢-١٢٣ .

(٣) شطب الناسخ علی کلمتی : (لو قال) أ.هـ . والذی یتظهر أن شطب کلمة : (لو) أ.هـ كان عن طریق السهو ، والله أعلم .

(٤) هو المذهب .

انظر : المراجع السابقة .

(٥) كأن الناسخ شطبها . ولعل الصحیح اثباتها . والله أعلم .

(٦) ك : لیقن .

وان اختلفا فيما ينقص به قيمته ، فقال المعتق : كان سارقا وآبقا .
 وأنكر الشريك ، فقد قيل : قولان ، كما لو اختلفا في أصل القيمة ، وقيل :
 القول قول الشريك ، قولا واحدا ؛ لأن الأصل عدم العيب ، والظاهر
 معه (١) .

[٦] مسألة

عبد بين ثلاثة أنفس ، شهد اثنان منهم - وهما عدلان - على الثالث
 أنه أعتق نصيبه منه نظر :

فان كان المشهود عليه معسرا قبلت شهادتهما (٢) ، وان كان موسرا لم
 تقبل (٣) .

والفرق بينهما : أنه اذا كان معسرا فلاتهمة ، وان كان موسرا فالتهمة
 حاصلة بما يوجب ان عليه من [قيمة] (٤) نصيبهما .

اذا ثبت هذا ، فهل يعتق نصيب الشاهدين اذا كان الشريك موسرا؟
 بنى على الأقوال الثلاثة :

فان قلنا : يعتق بمجرد اللفظ ، عتق . وان قلنا : يعتق بشرطين ، أو
 قلنا : هو مراعا ، لم يعتق ، لعدم الشرط (٥) .

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) فيحكم بعق نصيب الثالث ، ورق الباقي .

انظر : روضة الطالبين ، ١٣٠/١٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٤٥/٤ .

(٣) على الأصح .

انظر : المراجع السابقة .

(٤) ك : قيمته .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

[٧] مسألة

عبد بين شريكين نصفين ، قيمة كل نصف منه عشرة ، فجاء رجل يملك عشرة لاغير ، فقال : اعتق نصيبك عنى على عشرة ، ففعل ، نظر : فان كان استدعى العتق بالعشرة بعينها لم يسر الى نصيب شريكه ؛ لأنه لامال له غيره ، وقد بذله فيما أعتق عنه ، وهو معسر^(١) .
وان كان استدعاه على عشرة في [الذمة]^(٢) ، بنى على الأقوال الثلاثة^(٣) ، فان قلنا : يسرى باللفظ ، يسرى الى نصيب شريكه ، لأنه واجد [لقيمة]^(٤) النصف الباقي ، والثلث في الذمة لايزيل ملكه عما في يده ، فيعتق جميع العبد ويتضاربان في^(٥) [ك/١٩٨] العشرة الموجودة بينهما ، ويبقى الباقي في ذمته لهما الى أن [يجد]^(٦) .
وان قلنا : يعتق بشرطين . أو قلنا : هو مراعا ، لم يسر ، وكان الباقي رقيقا ، لأن شرط العتق لم يوجد^(٧) .

[٨] مسألة

عبد بين شريكين ، رأيا طائرا فقال أحدهما : ان كان هذا الطائر غرابا فنصيبى منه حر ، وقال الآخر : ان لم يكن غرابا فنصيبى منه حر . فأشكل حالهم .

-
- (١) انظر : روضة الطالبين ، ١١٣/١٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٣٨/٤ .
(٢) ك : ذمه .
(٣) هذا على القول بأن الدين لا يمنع التقويم ، فان قلنا : يمنع ، لم يقوم .
انظر : المراجع السابقة .
(٤) ك : لفته .
(٥) ك ، بعدها : في .
(٦) ك : يجدوا .
(٧) انظر : المراجع السابقة .

لم يخل ، اما أن [يكونا] ^(١) موسرين أو معسرين ، أو أحدهما موسرا والآخر معسرا .

فان كانا معسرين فأحدهما لابعينه حانث ، ولاحكم له ، فلا يعتق منه شيء ، لأن ملك كل واحد منهما يقين ، فلا يزال بالشك ، [يتصرف] ^(٢) كل واحد منهما في نصيبه بالبيع والهبة .

فان باعاه من أجنبيين ، قاما مقامهما في الملك والتصرف .
وان باعاه من رجل واحد عتق [نصفه] ^(٣) ؛ لتيقن حرية النصف في ملكه ^(٤) ، بخلاف مالو [باعاه] ^(٥) من رجلين .

وان كانا موسرين ، وقلنا : يسرى العتق [باللفظ عتق] ^(٦) جميع العبد ، لاقرار كل واحد منهما بعتق نصيب صاحبه بالحنث ، وعتق نصيبه بالسراية ، وكان ولاؤه موقوفا ^(٧) .

فان قلنا : يعتق بشرطين ، أو قلنا : هو مراعا فالعبد على الرق لعدم شرطه ، ولا يجوز لكل واحد منهما بيعه .

(١) ك : يكون .

(٢) ك : متصرف .

(٣) ك : نصيبه .

(٤) قال في روضة الطالبين : "ولارجوع على واحد منهما ، لأن كل واحد يزعم أن نصيبه مملوك ، هذا هو الأصح ، وبه قال القفال ، وقطع به الغزالي ، وحكى الشيخ أبو على وجها : أنه ان اشتراه عالما بالتعليقين ، فلارجوع له ، وان لم يعلم ، ثم علم ، فله الرد" ، ١٢٨/١٢ .

وانظر : الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٥٥ ؛ الوجيز ، ٢٧٥/٢ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ١٤٦-١٤٧ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٤٤/٤ .

(٥) ك : باعه .

(٦) ك : عن .

ولا يستقيم النص بها .

(٧) ولكل واحد منهما أن يدعى قيمة نصيبه على الآخر ، ويحلفه على البت انه لم يحنث .

انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ١٤٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٨/١٢ .

وهل يجوز له أن يعتقه؟ على وجهين .
وان كان أحدهما موسرا ، والآخر معسرا ، أعتق نصيب المعسر ؛ لأنه
يدعى عتق نصيب نفسه بالسراية^(١) ، واقراره على نفسه مقبول . ولم يقوم
نصيب المعسر على الموسر ، لأنه يتكرر الحنث ، وقول المعسر عليه غير
مقبول . ولم يعتق نصيب الموسر ، لأن اقرار المعسر عليه غير مقبول^(٢) .

[٩] مسألة

عبد بين شريكين ، قالوا له : اذا متنا فأنت حر لم يكن مدبرا ؛ لأن
عتق نصيب كل واحد منهما معلق على موته وموت شريكه^(٣) . بخلاف مالو
كان لواحد ، وقال^(٤) له : اذا مت فأنت حر ، [حيث]^(٥) كان مدبرا ،
لأن^(٦) عتقه معلق على موته .

اذا ثبت هذا ، فان ماتا معا عتق العبد لوجود الصفة ، وان مات
أحدهما صار نصيب الآخر مدبرا ؛ لتعلق عتقه بموته ، وكان نصيب الميت

(١) لعله لو قال : لأنه اما حانث ، أو صاحبه حانث والعتق سرى الى نصيبه . لكان
أصح والله أعلم . وانظر : أسنى المطالب ، ٤٤٤/٤ .

وهذا - وما بعده - مبنى على القول بأن العتق يسرى بنفس اللفظ . أما لو قيل :
ان العتق لا يسرى الا بدفع القيمة ، لم يحكم بعتق شيء في الحال ، وللمعسر أن
يدعى التقويم على الموسر ، ويحلفه .

انظر : الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ١٤٧ ؛ روضة الطالبين ، ١٢٨/١٢ .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) انظر : الأم ، ٢٣/٨ ؛ مختصر المزني ، ٣٢٢ ؛ الحاوي ، ١١٠/١٨ ؛ المهذب ، ٨/٢ ؛
روضة الطالبين ، ١٨٨/١٢ .

(٤) ك ، بعدها : الآخر .

ولا يصح - فيما يظهر - لأنه لو قدرنا ذلك على انه وصية بالعتق بعد الموت ، لم
يكن تدبرا ، لأنه لا يكون الا من السيد . والله أعلم .

(٥) ك : حنث .

(٦) الى هنا انتهى السقط من نسخة ط ، وهو بمقدار ثلاث لوحات .

ملكا للوارث (١).

[١٠] مسألة

إذا دبر أمة فأتت بولد من زوج أو زنا تبعها في أحد القولين كولد أم الولد ، ولم يتبعها في القول الآخر (٢) ، لأن التدبير [ك/١٩٩] يلحقه الفسخ فلا يستتبع (٣) الولد كالرهن ، وعكسه الاستيلاد (٤) .
فاذا قلنا : لا (٥) يتبعها (٦) الولد فلا كلام .
وان (٧) قلنا : يتبعها (٨) الولد كان كأنه دبرهما (٩) معا ، وإذا رجع في

(١) المراد نصيب الميت قبل وفاة الثاني من العبد ، فهو للورثة ، فلهم التصرف فيه بما لا يزيل الملك كالاستخدام والاجارة ، وليس لهم بيعه ؛ لأنه صار مستحق العتق بموت شريك مورثهم .

انظر : روضة الطالبين ، ١٨٨/١٢ .

(٢) هو أظهر القولين عند الأكثرين .

انظر : مختصر المزني ، ٣٢٣ ؛ الحاوي ، ١٢٧/١٨ ؛ الوجيز ، ٢٨٣/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٨٦/٦ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ١٩٩ ؛ روضة الطالبين ، ٢٠٣/١٢ .

(٣) ك : يستتبع .

(٤) فان أولاد أم الولد : اذا كانوا من السيد فأحرار ، وان كان من نكاح أو زنى - وهو مسألتنا - فلهم حكم الأم فيعتقون بموت السيد ، وليس له بيعهم .

انظر : مختصر المزني ، ٣٣٢ ؛ الودائع لمنصوص الشرائع ، ٥٦٢/٢ ؛ الحاوي ، ٣١٣/١٨ ؛ الوجيز ، ٢٩٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣١١/١٢ .

(٥) ك ، بعدها : يبعها .

(٦) ك : يبيعها .

(٧) ك : فان .

(٨) ك : يبيعها .

(٩) ط : دبرها .

تدبير^(١) أحدهما بقى الآخر على التدبير ، وإذا رجع في تدبير الأم لم يكن رجوعا في تدبير الولد .

وولد المكاتب^(٢) إذا قلنا : يوقف مع الأم إذا^(٣) عجزت نفسها رق برقتها .

والفرق بينهما : أن ولد المدبر مدبر كالأم فلم يكن رجوعه في الأم رجوعا في الولد^(٤) ، كما لو دبر عبيدين لم يكن رجوعه في أحدهما رجوعا في الآخر .

وولد المكاتب ليس بمكاتب معها ، لأن الولد لا يتبع^(٥) الأم في العقود ، وإنما يثبت له حرمة الأم على سبيل التبعية ، فيتبعها في^(٦) الحرية والرق . فأما إذا دبر أمة حاملا فولدها مدبر ، قولا واحدا^(٧) ، كما لو^(٨) باشرها بالعتق^(٨) ، عتق الحمل معها ، ولم يكن رجوعه في تدبير الأم رجوعا في الحمل ، كالمسألة قبلها ، احتياطا للحرية ، كما جعلنا تدبير الأم تدبيرا للحمل^(٩) احتياطا للحرية . وهذا كما لو أتت المرأة بولدين توأمين

(١) ك : التدبير .

(٢) المراد الحادث من نكاح أو زنا ، ففى ثبوت الكتابة له قولان أظهرهما : نعم ، فيعتق بعتق أمه ، ولو عجزت أمه بطلت الكتابة ، وكان الولد رقيقا للسيد بلا خلاف .

انظر : الحاوى ، ٢١١/١٨ ؛ المهذب ، ١٣/٢ ؛ الوجيز ، ٢٩٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٦/١٢ .

(٣) ط : فإذا .

(٤) ط : الدار .

(٥) ك : يبيع .

(٦) ك : الى .

(٧) انظر : مختصر المزني ، ٣٢٣ ؛ الحاوى ، ١٢٩/١٨ ؛ المهذب ، ٩/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٠٤/١٢ .

(٨) ك : باشره بالعتق .

(٩) ط : لحمل .

فاقرار^(١) الزوج بأحدهما اقرار بالآخر ، احتياطا للنسب ، ونفيه لأحدهما ليس بنفى لهما احتياطا له^(٢).

[١١] مسألة [ط/١٤٩]

إذا ادعى العبد التدبير على سيده وأنكره ، بنى على القولين في التدبير : فان قلنا : هو عتق معلق بصفة^(٣) ، وليس للسيد أن يرجع فيه بالقول ، صحت الدعوى ، ولم يكن انكار السيد رجوعا .
وان قلنا : هو وصية ، لم تصح الدعوى في أحد الوجهين^(٤) ، لأنه ان صح كان انكاره رجوعا ، ويصح^(٥) في الوجه الآخر^(٦) ولا يكون^(٦) رجوعا ، وهو القياس ، كمالو ادعت امرأة الزوجية على رجل وأنكر ، لم يكن انكاره طلاقا .

ولو كانت الدعوى بين العبد وبين ورثة سيده صحت قولاً واحداً^(٧) ، سواء قلنا : هو عتق بصفة ، أو قلنا : هو وصية ، لأن رجوع الوارث لا يصح في الوصية ، وأى موضع صحت الدعوى ، كان القول قول المنكر

(١) ط : واقرار .

(٢) انظر : الحاوى ، ٩٢/١١ - ٩٣ ؛ روضة الطالبين ، ٣٥٨/٨ - ٣٥٩ .

(٣) هو أظهر القولين عند الأكثرين .

(٤) وانظر : مختصر المزنى ، ٣٢٢ ؛ الحاوى ، ١١٢/١٨ ؛ روضة الطالبين ، ١٩٤/١٢ .

(٥) القول بسماع الدعوى هو المذهب .

(٦) انظر : الحاوى ، ١٢٤/١٨ ؛ المهذب ، ١٠/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٩٠/٦ ؛ روضة

الطالبين ، ١٩٨/١٢ .

(٥) ك : وصح .

(٦) ك : ولم يكن .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

مع يمينه (١) كسائر الدعاوى .

[١٢] مسألة

إذا كاتب عبده على نجمين (٢) يحل كل شهر نجم (٣) عند انقضائه صح ، ولو قال : على أنك إذا أديت النجم الأول فأنت حر [ك/٢٠٠] فعلى قولين ، لأنه (٤) اشتمل على عقدين مختلفي الأحكام (٥) ، وهما الكتابة والعقود بعوض ، فحكم الكتابة أن يعتق بالأداء ، وحكم العقود بعوض أن يكون الأداء بعد العتق ، فانه إذا قال : بعثك نفسك بألف إلى (٦) شهر ، فإذا قبل عتق في الحال . إذا ثبت هذا ، فإذا قلنا : اختلاف الأحكام يبطل العقد ، بطلت الكتابة . وإذا قلنا : لا يبطلها كان (٧) على ما شرط .

(١) فإذا أنكر السيد أو الورثة دعواه ، فعليه البينة شاهدان عدلان ، لأن التدبير لا يثبت الا بهما ، فان عدم البينة ، حلف السيد له أنه لم يدبره ، وفي حال الورثة يخلفون على نفى العلم بالتدبير .

انظر : الحاوى ، ٢٨٤/١٨ ؛ روضة الطالبين ، ١٩٨/١٢ .

(٢) النجم : الوقت الذى يحل فيه الدين ونحوه . ونجمت المال ، إذا أديته نجوما ، وهو أن يقدر عطاؤه في أوقات معلومة متتابعة .

انظر : جمهرة اللغة ، ١١٥/٢ ؛ لسان العرب ، ٤٣٥٨/٦ .

(٣) ساقطة من : ك .

(٤) ط : لا .

(٥) وأظهر القولين انه يصح العقد فيهما .

وانظر : روضة الطالبين ، ٤٢٩/٣ ، ٢١٥/١٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٧٤/٤ .

وقد مضى في المسألة الثامنة عشر من كتاب البيوع الكلام على تفريق الصفقة .

(٦) ساقطة من : ط .

(٧) ساقطة من : ك .

[١٣] مسألة

إذا كاتب عبده على مال وعمل ، من خدمة (١) أو بناء (٢) أو خياطة نظر :
فإن كان العمل معيناً وجعل (٣) مدته متصلة بالعقد ، وجعل المال بعده
، فيقول : كاتبك على خدمة شهر من هذا الوقت ودينار بعد الشهر (٤) ،
[صح] (٥) .

وهل يفتقر محل الدينار بعد انقضاء مدة (٥) العمل الى أجل ؟
على وجهين :

أحدهما : يفتقر اليه فيقول ، ودينار محل بعد مدة الاجارة لمدة كذا ،
اذ لو حل الدينار بانقضاء مدة العمل لبقيت الكتابة على أجل واحد .
والثاني : لا يفتقر اليه (٦) لأن الكتابة تفتقر الى أجلين يحلان في وقتين
على صفة لا يقطع بعجزه عن (٧) التسليم ، وقد وجد نجمان :
أحدهما : حال وهو العمل ، وإنما صح حالا لأنه لا يتعذر الشروع في
إبقائه عقيب العقد أولاً فأولاً .
والنجم الثاني يحل بانقضاء (٨) مدة الخدمة ، فهما نجمان تداخل
استيفائهما .

(١) ط : وبناء .

(٢) ط : جعل .

(٣) ك : شهر .

(٤) زيادة يتم بها المعنى .

وانظر في حكم المسألة : الأم ، ٤٤/٨ ؛ مختصر المزني ، ٣٢٤ ؛ الحاوي ،

١٨/١٥٤-١٥٥ ؛ المهذب ، ١٢/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٩٨/٦ ؛ روضة الطالبين ،

٢١٣/١٢ .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) وهو الأصح .

انظر : المراجع السابقة .

(٧) ط : من .

(٨) ط : بقضاء .

ولو كاتب^(١) على دينار يحل عند انقضاء الشهر وخدمة شهر تبتدىء بها بعده لم يصح^(٢).
 فأما اذا كان العمل موصوفا في الذمة فقال : كاتبك على دينار يحل بعد شهر وعلى عمل صفته كذا تحصله لى بعد الشهر^(٣) صح^(٤).
 والفرق بينهما : أن المنفعة اذا كانت معينة لم يجز الا حالا كالأجارة المعينة اذا لم تتصل مدتها بالعقد بطلت ، والمنفعة في الذمة تصح حالة ومؤجلة كالأجارة .

[١٤] مسألة

اذا كان العوض في الكتابة ، كله عملا ، فقال : كاتبك على خدمة شهرين من وقتي هذا ، بطل ؛ لأنها على نجم واحد^(٥). وكذلك لو قال : على^(٦) خدمة شهر ، أوله من هذا الوقت ، فاذا [ط/١٥٠] انقضى فعلى خدمة شهر بعده ، لم يصح^(٧) ؛ لأنها وان كانت على نجمين فقد شرط التأخير [ك/٢٠١] في المنفعة الثانية وهي معينة ، فلو قال : كاتبك على خدمة شهر من وقتي هذا ، فاذا انقضى يحصل لى من^(٨) العمل كذا وكذا ، صح^(٩) ؛

-
- (١) ك : كانت .
 (٢) انظر : المراجع السابقة .
 (٣) ك : شهر .
 (٤) انظر : المراجع السابقة .
 (٥) انظر : الأم ، ٤٤/٨ ؛ مختصر المزني ، ٣٢٤ ؛ الحاوي ، ١٥٥/١٨ ؛ المهذب ، ١٢/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٦١ ؛ روضة الطالبين ، ٢١٢/١٢-٢١٣ .
 (٦) ك : في .
 (٧) على الأصح .
 (٨) انظر : المراجع السابقة .
 (٩) ك : في .
 (٩) انظر : المراجع السابقة .

لأن المنفعة الثانية في الذمة ، فهي (١) كما لو كاتبه (٢) على خدمة شهر ودينار بعده .

[١٥] مسألة

إذا كاتبه على عرض من العروض ، فقال : كاتبتك على ثوب صفته كذا وكذا ، لم يصح ؛ لأن من شرطها أن يكون على نجمين ، والعرض الواحد لا يحل في نجمين . فإذا كاتبه على عرضين صح ليحلا في نجمين (٣) .

[١٦] مسألة

قال الشافعي رحمه الله عليه : لا يضح أن يكاتب بعض عبد إلا أن يكون باقيه حراً (٤) .

وقال في موضع آخر : إذا أوصى أن يكاتب عبده (٥) ، ثم مات ولم يحتمله (٦) الثلث ، كوتب (٧) بعضه (٨) .

-
- (١) ك : فهو .
 (٢) ك : كانت .
 (٣) انظر : الأم ، ٤٤/٨ ؛ الحاوي ، ١٥٤، ١٤٩/١٨ ؛ روضة الطالبين ، ٢١٤، ٢١٢/١٢ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب ، ٤٧٣/٤-٤٧٤ .
 (٤) الأم ، ٤٠/٨ .
 (٥) ساقطة من : ط .
 (٦) ك : يحمله .
 (٧) ك : كوتب .
 (٨) الأم ، ٨١/٨ .

واختلف أصحابنا فيه ، فقليل : المسألتان معا على قولين . وقيل : لا يصح في الأول ويصح في الثانية (١) .
والفرق بينهما : أنه في الأول (٢) قصد الى التبعض وذلك يمنع المقصود بالكتابة الذى هو العتق ، لأنه لا يحصل الا بالأداء ، وهو لا (٣) يتمكن من التصرف ، لأن السيد يمنعه (٤) من السفر ولا يمكنه أخذ الصدقات ، لأن السيد الآخر يقاسمه عليها ، وهو لا يحل له أخذها ، بخلاف مالو كان باقية حرا ، فانه لا يمنع المقصود بالكتابة ، بخلاف مسألة الوصية ، فان التبعض حصل من جهة الوارث ، فأما المالك فقد كان (٥) أوصى بكتابة (٦) الجميع ، وتعذر امضاؤها من جهة الوارث ، فوجب امضاء الممكن ، وهذا كما لو كاتب (٧) السيد عبده (٨) ومات ولم (٩) يخرج من الثلث ، فان الوارث يفسخه ، ويبقى منه بقدر الثلث على الكتابة (١٠) ، وجاز (١١) التبعض فيه ، لأنه من (١١) جهة الوارث .

(١) هو المذهب .

انظر : مختصر المزني ، ٣٢٥ ؛ الحاوى ، ١٨/١٩٩-٢٠٠ ؛ المهذب ، ١١/٢ ؛ حلية العلماء ، ١٩٤/٦ ؛ روضة الطالبين ، ٢٢٧/٢٧٧ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٥٢٠/٤ ؛ طراز المحافل فى ألباز المسائل ، ل : ١٢٩ .

(٢) ط : الأولى .

(٣) ساقطة من : ك .

(٤) ط : معه .

(٥) ساقطة من : ك .

(٦) ك : لكتابة .

(٧) ك : كانت .

(٨) ك : عنده .

(٩) ك : فلم .

(١٠) هى فيما لو كاتبه فى مرض موته ، أما لو كان قبل ذلك فان العقد لا ييطل بموت السيد ، فعلى المكاتب أن يؤدى مال الكتابة الى ورثته ، وليس للورثة فسخها ، لأن مالزم الأب هو لازم لهم ، وسيأتى التصريح بذلك فى المسألة السادسة والعشرون .

انظر : الأم ، ٨٢،٣٤/٨ ؛ الحاوى ، ١٨/١٧٧،٢٨٤-٢٨٦ ؛ روضة الطالبين ، ٢١٨/١٢ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ٥١٧/٤ .

(١١) ك : فى البعض فيه من غير .

[١٧] مسألة

عبد بين رجلين نصفين ، باعاه من رجل بألف على اختلاف الثمنين ، بأن يكون ثلث الألف لأحدهما ، والثلاثان للآخر صح . ولو [كاتباً] ^(١) على اختلاف العوض لم يصح حتى يتساويان ^(٢) في مال الكتابة على قدر الحصتين ^(٣).

والفرق بينهما : أنه اذا كان بينهما نصفين وكاتبه أحدهما على مائة والآخر على خمسين ، وأدى الى صاحب المائة ثلثي كسبه والى صاحب الخمسين ثلث كسبه ، ربما عجز ورق ، فاحتاج صاحب المائة أن يرد الفاضل ^(٤) على صاحب [ك/٢٠٢] الخمسين ، ويكون قد انتفع بماله مدة بغير حق ^(٥) ، بخلاف البيع فان المشتري اذا فسخ البيع بعيب كان من أخذ الفضل منتفعاً بمال المشتري دون مال الشريك .

(١) ك : كانتا . ط : كاتب .

(٢) ك : يساويا .

(٣) هذا أحد الطريقتين ، والصحيح منهما : الجواز مع التفاضل في النصيبين .
وانظر : الأم ، ٤٢/٨ ؛ مختصر المزني ، ٣٢٥ ؛ الحاوي ، ٢٠٣/١٨ ؛ المهذب ، ١٢/٢ ؛ الوجيز ، ٢٨٥/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣٠/١٢ .

(٤) ط : الفضل .

(٥) فان صاحب الخمسين يملك النصف فحقه نصف كسبه لائلته .

[١٨] مسألة

الايثاء^(١) واجب في الكتابة^(٢)، ووقت جوازه بعد الكتابة قبل العتق وبعده ، لأن المقصود به معاونة العبد على أداء مال الكتابة ، وفي وقت الوجوب وجهان :

أحدهما : بعد العتق لأنه مشبه بالمتعة ، وهي تجب بعد زوال النكاح .
والثاني : يجب قبل العتق ، وهو الأصح^(٣)، لأن الايثاء إنما وجب على السادة ليشاركوا أرباب الأموال^(٤) في الدفع الى المكاتبين من الصدقات [ط/١٥١] وايثاء الزكاة قبل العتق ، كذلك ايثاء الكتابة ، بخلاف المتعة فانها تجب لثلا يعرى النكاح عن البذل^(٥) اذ لو لم يجعل للمفوضة^(٦) متعة بعد الطلاق ، لعرى نكاحها عن البذل^(٥)، فكان ينكسر قلبها فجعل لها ذلك في مقابلة الانكسار بالطلاق في نكاح لم يحصل لها^(٧) البذل^(٥) فيه .

(١) الايثاء : الاعطاء ، قال تعالى : {وآتوهم من مال الله { الآية ، أى : أعطوهم وهو : أن يحط عن المكاتب شيئاً من النجوم ، أو يبذل شيئاً ويأخذ النجوم .
انظر : النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب ، ١١٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٤٩/١٢ .

(٢) انظر : الأم ، ٣٣/٨ ؛ مختصر المزني ، ٣٢٤ ؛ الحاوى ، ١٨٦/١٨ ؛ المذهب ، ١٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ٢١٤-٢١٣/٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٨-١٤٩ ؛ الغاية القصوى ، ١٠٤٨/٢ .

(٣) انظر : الحاوى ، ١٩٠/١٨ ؛ المذهب ، ١٥/٢ ؛ حلية العلماء ، ٢١٤/٦ ؛ روضة الطالبين ، ١٤٩/١٢ ؛ الغاية القصوى ، ١٠٤٨/٢ .

(٤) ط : الأقوال .

(٥) ك : المبذل .

(٦) ط : للمفوضة .

(٧) ط : على .

[١٩] مسألة

إذا قتل السيد مكاتبه لم يضمه ، وإن قطع طرفه ضمنه (١) ، وليس من لا يضمن شخصا ويضمن طرفه (٢) غيره (٣) .
والفرق بينهما : أنه إذا قتله بطلت الكتابة ، فلا يضمه ، لأنه عبده فلو وجب لوجب لنفسه على نفسه ، وإذا (٤) قطع طرفه (٥) ضمنه لأن الكتابة (٥) باقية ، واكتسابه (٦) له ، والأرض من أكسابه .

[٢٠] مسألة

إذا باع المكاتب شيئا بشرط الخيار ومات ، قام السيد فيه مقامه ، ولو مات المكاتب في مدة خيار المجلس لزم البيع في أصح القولين (٧) .
والفرق بينهما : أن خيار الشرط لا يختص بالمتعاقدين فجاز أن يقوم السيد فيه مقامه ، وخيار المجلس يختص بالمتعاقدين فلم يقم السيد فيه مقامه (٨) لأنه لا يرثه وإنما يثبت ذلك بالارث (٨) ولا ارث في حقه .

(١) انظر : الأم ، ٧٠/٨ ؛ مختصر المزني ، ٣٣٠ ؛ الحاوي ، ٢٧٩/١٨ - ٢٨٠ ؛ روضة الطالبين ، ٣٠٦-٣٠٧/١٢ ؛ الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٤٣١/١ ؛ تحفة المحتاج ، ٤١٤/١٠ ؛ مغني المحتاج ، ٥٣١/٤ ؛ حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ، ٤١٤/٤ .

(٢) ك : لطرفه .

(٣) نقل الضابط منسوبا إلى الجرجاني : السبكي والشرييني والشرواني . انظر : المراجع السابقة .

(٤) ك : فإذا .

(٥) ط : فالكتابة .

(٦) ك : وأكسابه .

(٧) انظر : الأم ، ٦٣/٨ ؛ مختصر المزني ، ٣٢٧ ؛ الحاوي ، ٢٣٧/١٨ - ٢٣٨ .

(٨) غير ظاهرة في : ك .

[٢١] مسألة

ليس للسيد أن يبيع مافي ذمة مكاتبه (١) على الصحيح من المذهب (٢)، لأنه يبيع مالم يقبض ، فان خالف (٣) لم يكن للمكاتب دفع المال الى المشتري ، ولالمشتري (٤) مطالبة (٥) المكاتب به .

فان دفعه المكاتب الى المشتري فهل يعتق ؟ على قولين : [ك/ ٢٠٣] أحدهما : يعتق لأن السيد أذن له في الدفع وسلط المشتري على القبض (٦) فهو كما لو دفعه الى وكيل السيد .

والثاني : لا يعتق (٧)، لأن السيد لم يصرح له بالاقباض وانما أقبضه المكاتب بمقتضى العقد (٦) ولامقتضى (٨) للعقد الفاسد فيكون كأنه أقبضه بغير إذن (٩).

وقيل : ان صرح له بالاقباض عتق وان لم يصرح له بذلك (١٠) لم يعتق (١١).

(١) ك : المكاتبه .

(٢) انظر : الأم ، ٥٩/٨ ؛ مختصر المزني ، ٣٢٨ ؛ الحاوي ، ٢٤٤/١٨ ؛ المذهب ، ١٦/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٦٧ ؛ روضة الطالبين ، ٢٧٢/١٢ .

(٣) ط : حالف .

(٤) ك ، بعدها : دفع .

(٥) ك : المطالبة .

(٦) غير ظاهرة في : ك .

(٧) هو أظهر القولين .

انظر : المراجع السابقة .

(٨) ك : تقتضى .

(٩) ك : اذنه .

(١٠) ك ، بعدها : بالاقباض .

(١١) هذا الوجه ينسب الى أبي اسحاق .

انظر : المراجع السابقة .

فاذا قلنا : يعتق لم يملك المشتري ما قبضه بل يكون ذلك للسيد ، وعلى السيد رد ما قبضه من المشتري .
وان قلنا : لا يعتق كان للسيد الرجوع على المشتري بما قبض (١) ،
وللمشتري الرجوع على البائع (٢) بما قبض (٣) .

[٢٢] مسألة

يجوز للمكاتب أن يتزوج باذن سيده (٤) ، وليس له أن يهب (٥) مافي يده باذنه في أحد القولين (٦) .
والفرق بينهما : أن في التزويج [يبدل] (٧) المال في مقابلة بدل فجاز (٨) باذن السيد (٨) ، وفي الهبة يبذله (٩) بغير بدل فلذلك لم يجز في أحد القولين .

-
- (١) السيد يطالب المكاتب ، والمكاتب يسترد من المشتري . فاذا أداها الى سيده عتق به حينئذ .
(٢) وهو السيد ، فيرد له ما قبضه مقابل نجوم الكتابة .
(٣) انظر : المراجع السابقة .
(٤) القطع بالصحة هو المذهب ، وقيل : على قولين .
انظر : الأم ، ٥٥/٨ ؛ المهذب ، ١٤/٢ ؛ حلية العلماء ، ٢١٠/٦ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٢-٢٨٠/١٢ .
(٥) ك ، بعدها : له .
(٦) وأظهرهما : الصحة .
انظر : الأم ، ٦٤/٨ ؛ مختصر المزني ، ٣٢٧ ؛ الحاوي ، ٢٣٩/١٨ ؛ المهذب ، ١٤/٢ ؛ الوجيز ، ٢٩٢-٢٩٣/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٨٢-٢٨٠/١٢ .
(٧) ك ، ط : يبدل .
(٨) ط : باذنه .
(٩) ط : يبدله .

[٢٣] مسألة

إذا قطع المكاتب طرف سيده تعلق الأرض برقبته ، وكان^(١) للسيد يبعه فيها ، وكان له أن يؤدي الأرض من المال الذي في يده^(٢) ، لأنه لمصلحة نفسه ، فهو كما لو قضى^(٣) منه ديونه^(٣) ، فإذا أدى الأرض وبقي معه شيء أداه في الكتابة وعتق .

ولو أدى^(٤) مال الكتابة أولا ، عتق ، ويحول الأرض الى ذمته^(٥) وطالبه السيد به ، وإن لم يعتق بالأداء ولكن السيد أعتقه قبل أخذ الأرض نظر :

فإن لم يكن في يده مال سقط الأرض^(٦) لأنه أُتلف المحل الذي يتعلق به باختياره بخلاف مالو عتق^(٧) بالأداء فإن المحل تلف باختيار^(٨) المكاتب ، وإن^(٩) كان معه مال فعلى وجهين : أحدهما : يسقط الأرض لما ذكرناه^(٩) .

-
- (١) ك : فكان .
 (٢) هذا إذا لم يختار السيد القصاص .
 انظر : الأم ، ٦٧/٨ ؛ مختصر المزني ، ٣٢٩ ؛ الحاوي ، ٢٧٥،٢٧٢،٢٦٤/٨ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٦٩ ؛ روضة الطالبين ، ٣٠٣،٣٠١/١٢ .
 (٣) ك : فيه دينه .
 (٤) غير ظاهرة في : ك .
 (٥) ط : ذمه .
 (٦) على المذهب .
 انظر : المراجع السابقة .
 (٧) ك : اعتق .
 (٨) ط : اختيار .
 (٩) ك : فإن .
 (١٠) من أنه أُتلف المحل الذي يتعلق به باختياره .

والثاني : له أن يستوفيه (١) كما كان له أن يستوفيه [ط/١٥٢] قبل (٢) العتق .

ولو قطع المكاتب طرف أجنبي كان حكمه كما ذكرنا فيه اذا قطع طرف سيده ، وانما يفترقان في شيء واحد ، وهو أنه في الجناية على سيده اذا أراد أن يفدى نفسه فعلى قولين :

أحدهما : بأقل الأمرين من قيمته أو أرش جنايته .

والثاني : يفديها (٣) بأرش الجناية [ك/٢٠٤] بالغاً مبالغ (٤) .

وفي الجناية على الأجنبي يفدى نفسه بأقل الأمرين ، ولا يفدى (٥) بالأرش بالغاً مبالغ (٦) .

والفرق بينهما : أن الزيادة على أقل الأمرين كالهبة ، ولو وهب شيئاً لأجنبي بغير إذن السيد لم يصح ، ولو وهب لسيده شيئاً وقبله جاز على (٧) أصح القولين ، فجاز أن يفديه بالأرش بالغاً مبالغ .

(١) ورجحه الرافعي ؛ وقال : الأرش متعلق بالرقبة وبما في يده كذلك .

وانظر : الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ٢٧٢ ؛ المراجع السابقة .

(٢) غير ظاهرة في : ط .

(٣) ك : يفديه .

(٤) هو المذهب .

انظر : المراجع السابقة .

(٥) غير ظاهرة في : ك .

(٦) هذا على أظهر القولين ، فان فدى بالأرش وزاد على القيمة فلا بد من إذن السيد ،

فان أذن السيد فأظهر القولين الصحة كتبرعاته .

انظر : المراجع السابقة .

(٧) ط : في .

[٢٤] مسألة

إذا كان للمكاتب عبد فجنى العبد عليه جناية توجب المال فهل يثبت للمكاتب عليه مال ينظر :
 فإن كان العبد ممن يجوز بيعه في غير الجناية لم يثبت له عليه مال ،
 وإن كان ممن لا يجوز بيعه في غير الجناية كوالده وولده ثبت له عليه المال (١) في أحد الوجهين (٢).
 والفرق بينهما : أنه إذا أمكن بيعه في غير الجناية استغنى به عن بيعه في الجناية ، وإذا لم يمكن بيعه في غير الجناية افتقر إلى بيعه في الجناية .

[٢٥] مسألة

المكاتب إذا حل عليه النجم وقد جن لم يكن للسيد أن يفسخ الكتابة حتى يبحث الحاكم عن ماله ، فإن وجد له مالا ، أدى عنه ، وعتق .
 وإن لم يجد له مالا ، (٣)مكن السيد (٣)من (٤)الفسخ (٥). فإذا فسخ ،

-
- (١) ك : مال .
 (٢) هو أصح الوجهين .
 انظر : الأم ، ٦٩/٨ ؛ مختصر المزني ، ٣٣٠ ؛ الحاوي ، ٢٧٧/١٨ ؛ الوجيز ، ٢٩٤/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٣٠٥/١٢ .
 (٣) ك : يمكن للسيد .
 (٤) ساقطة من : ط .
 (٥) فإذا فسخ ، عاد المكاتب قنا له ، وعليه نفقته .
 انظر : الحاوي ، ١٧٤/١٨ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ٢٦٦ ؛ المحرر ، ل : ٢٦٥ ؛ الشرح الكبير ، ج : ١٦ ، ل : ٢٣٩-٢٤٠ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥٧/١٢ ؛ منهاج الطالبين مع مفتي المحتاج ، ٥٢٩/٤-٥٣٠ ؛ روض الطالب مع أسنى المطالب بمحاشية الرمل عليه ، ٤٨٨/٤ .

وأفاق^(١) وكان مال ، حكمنا بطلان الفسخ ، وكان على الكتابة لأنا علمنا أن الحاكم حكم^(٢) [ط/١٥٣/أ] بخلاف [الواقع]^(٣) ، وكان لسيد الرجوع فيما أنفق^(٤).

وان قامت البيئة بعد الافاقة أنه كان قد أدى وعق ، حكم بعقته ، ولم يرجع بما أنفق^(٥).

والفرق بينهما : انه في المسألة الأولى أنفق بأمر الحاكم ، معتقدا أنه ينفق على عبده القن ، وقد بان أنه بخلافه . وفي المسألة الثانية ، علم أنه أنفق على حر ، فهو متبوع بما أنفق .

[٢٦] مسألة

لا يبطل الكتابة بموت السيد ، فيؤدى الى الوارث ويعتق^(٦) ، ويبطل بموت الكاتب^(٧).

والفرق بينهما : ان السيد عاقد غير معقود عليه فهو كالبايع . والمكاتب عاقد معقود عليه ، فهو كما لو أجر رجل نفسه ثم مات . وكذلك اذا تزوج أمة غيره لم يبطل النكاح بموت السيد . ولو مات كل واحد من الزوجين بطل النكاح .

-
- (١) بياض في : ط .
 (٢) الى هنا انتهت نسخة ط .
 (٣) غير ظاهرة في : ك . ويشبه أن تكون : النصر . ا. هـ . ولا يستقيم معها النص .
 (٤) انظر : المراجع السابقة .
 (٥) انظر : المراجع السابقة .
 (٦) انظر : الأم ، ٣٤/٨ ؛ الحاوى ، ١٧٧/١٨ ؛ المهذب ، ١٢/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٣٥/١٢ .
 (٧) انظر : الأم ، ٨٤/٨ ؛ المهذب ، ١٢/٢ ؛ الوجيز ، ٢٩٠/٢ ؛ روضة الطالبين ، ٢٥٨/١٢ .

[٢٧] مسألة

أم الولد اذا جنت يضمنها السيد بأقل الأمرين ، من قيمتها أو أرش الجناية^(١).

والعبد [ك/٢٠٥] القن اذا جنى وأراد السيد أن يفديه ، فداه أيضا بأقل الأمرين في أحد القولين^(٢)، وعلى القول الآخر : يفديه بأرش الجناية بالغاً مبالغ .

والفرق بينهما : أن أم الولد لا يمكن تسليمها للبيع فلم يلزم السيد أكثر من قيمتها ، والعبد القن يمكن تسليمه للبيع ، فلزمه الأرش بالغاً مبالغ ، لأنه ربما [يبذل]^(٣) راغب فيه أكثر من قيمته فحصل من ثمنه كمال الأرش .

[٢٨] مسألة

اذا قتلت أم الولد مولاه عتقت^(٤)، واذا قتل المدبر مولاه لم يعتق في أحد القولين^(٥).

-
- (١) هذا على المذهب . والطريق الثاني : على قولين ، كالقن .
انظر : الحاوى ، ٣١٥/١٨-٣١٦ ؛ المذهب ، ٢١/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٤٨ ؛ روضة الطالبين ، ٣٦٤/٩ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ١٠١-١٠٠/٤ .
- (٢) هو الجديد الأظهر .
انظر : الحاوى ، ٣١٥/١٨-٣١٦ ؛ المذهب ، ٢١٥/٢ ؛ الوسيط ، ج : ٣ ، ل : ١٤٨ ؛ روضة الطالبين ، ٣٦٢/٩-٣٦٣ ؛ منهاج الطالبين مع مغنى المحتاج ، ١٠٢/٤ .
- (٣) ك : يبذل .
- (٤) قطعاً .
- انظر : الحاوى ، ١٩١/٨ ؛ المذهب ، ٤٥٨/١ ؛ الوجيز ، ٢٧٠/١ ؛ روضة الطالبين ، ١٠٧/٦ .
- (٥) هذا على القول بأن التدبير وصية . لكن تقدم أن الأظهر هو انه عتق معلق بصفة ، فعلى هذا يعتق المدبر قطعاً .
انظر : المراجع السابقة .

والفرق بينهما : أن استحقاق أم الولد للعتق استحقاق مستقر ، لا يطرأ عليه ما يبطله ، فحصل بموت السيد بكل حال . والتدبير عتق معلق بصفة في أحد القولين^(١) ، فعلى هذا إذا قتل السيد عتق لوجود الصفة ، وهو وصية في القول الآخر ، فعلى هذا إذا قلنا : تصح الوصية للقاتل عتق ، وإن قلنا : لا يصح الوصية له لم يعتق .

[٢٩] مسألة

ليس [أم]^(٢) ولد يمنع السيد من وطئها من غير تعلق حق الزوج بها إلا في مسألتين^(٣) :
أحدهما : أن يشتري أخته من الرضاع ويطأها جاهلاً بالتحريم ، ويجعلها ، فإنها تصير أم ولده ، ويمنع من وطئها للتحريم القائم بينهما ، فإن الرضاع كالنسب .

(١) تقدم أن هذا أظهر القولين ، في المسألة الحادية عشر من هذا الكتاب .

(٢) ك : لأم .

وهو عند السبكي وابن الملحق كما هو مثبت في النص .

(٣) أورد هذه القاعدة ومستثنياتها - منسوبة إلى الجرجاني في المعاينة والرويانى في الفروق - السبكي وابن الملحق .

انظر : الأشباه والنظائر ، للسبكي ، ٤٣٠/١ ؛ ولابن الملحق ، ل : ٢٠٦ .

وانظر في حكم المسألة : مختصر المزني ، ٣٣٢ ؛ الحاوى ، ٣١٧/١٨ - ٣١٨ ؛ روضة

الطالبين ، ٣١٣/١٢ - ٣١٤ ؛ تحفة المحتاج مع حاشيتي الشرواني وابن قاسم ،

٤٢٦/١٠ - ٤٢٧ ؛ مغنى المحتاج ، ٥٤١/٤ ؛ نهاية المحتاج ، ٤٠٩/٨ ؛ إعانة الطالبين

، ٣٣٦/٤ . وقد أوردوا مسائل أخرى مستثناة من القاعدة .

والثانية : أن يكون لنصراني أم ولد فتسلم ، فإنه يمنع مولاهما من وطئها لأن [المشرك]^(١) ممنوع من [ابتدال]^(٢) المسلمة الى أن يسلم فحينئذ يستبيح وطأها .

[تمت وهى تسع وعشرون مسألة]
والله أعلم بالصواب

تم الكتاب بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد وسلم فى شهر شعبان سنة ١٥٨٦ هـ .

وكتبه العبد الفقير الى رحمة الله تعالى وعونه زكريا بن أبى بكر بن حسن رحم الله من دعا له بالمغفرة ولجميع أمة محمد عليه السلام^(٣) .

٩

(١) ك : الشرك .

(٢) ك : ابتدال .

(٣) آمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

الفهارس

- (١) فهرس الآيات القرآنية .
- (٢) فهرس الأحاديث النبوية والآثار .
- (٣) فهرس الأعلام المترجم لهم الواردين فى الكتاب .
- (٤) فهرس المصطلحات الفقهية والأصولية والكلمات الغربية الواردة فى الكتاب .
- (٥) فهرس المراجع .
- (٦) فهرس الفروق الفقهية .
- (٧) فهرس القواعد والضوابط الفقهية .
- (٨) فهرس موضوعات الكتاب .
- (٩) فهرس شامل للرسالة .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها الصفحة
سورة البقرة	
واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا	٤٨ ٣٢٤
وقالت اليهود ليست النصارى على شيء	
وقالت النصارى ليست اليهود على شيء	١١٣ ٦٣
ممن ترضون من الشهداء	٢٨٢ ٨٤١
سورة النساء	
فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث	١١ ٤٦٤
ذلك لمن خشى العنت منكم	٢٥ ٢٦٣
فتيمموا صعيدا طيبا	٤٣ ١٦٣
الا عابرى سبيل	٤٣ ٧٩
فان كان من قوم عدو لكمم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة	٩٢
سورة المائدة	
ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ماقتل من النعم	٩٥ ٣٦٦
سورة الأنفال	
يغفر لكم	٢٩ ٤٧
سورة هود	
قال يا قوم أرايتم ان كنت على بينة من ربى وآتاني رحمة	
من عنده فعميت عليكم	٢٨ ٣٩

الآية	رقمها الصفحة
سورة النحل	
ومنه شجر فيه تسيمون	١٠ ٢١٤
سورة مريم	
انى نذرت للرحمن صوما	٢٦ ٣٥٩
سورة القصص	
فعميت عليهم الأنباء يومئذ	٦٦ ٣٩
سورة الحجرات	
ان جاءكم فاسق نبأ فتيبنوا	٦ ٨٤١
سورة الممتحنة	
وآتوهم ماأنفقوا	١٠ ٢٩٣
سورة الطلاق	
وأشهدوا ذوى عدل منكم	٢ ٨٤١
سورة المطففين	
كلا بل ران	١٤ ٤٧

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة

١٧٦	افعل مايفعل الحاج غير أن لاتطوفى بالبيت حتى تطهرى
٥٧٩	أنت ومالك لأبيك
٢٦٠	أنزل وفد ثقيف فى المسجد وكانوا كفارا
٥٠	ان من الشجر شجرة لايسقط ورقها وهى مثل المسلم
٧٧٧	انه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى .
٧٥٠	كسر الترقوة أو الضلع يجب فيه جمل
٢٨٦	لاصرورة فى الاسلام
٣٩	لأعمين على من ورأى
٧٣١	لم يدفع عثمان - رضى الله عنه - عن نفسه
٦٢٥	ميراث المبتوتة ثبت باجماع الصحابة
٤٤٧	نهى عن ذبح الحيوان لغير مأكله
٥١	نهى عن الغلوطات

فهرس الأعلام الواردة فـ الكتاب

الصفحة

٢٣٥	أبو اسحاق : ابراهيم بن أحمد بن اسحاق المروزي (ت ٣٤٠هـ)
٢٣٤	الاصطخرى : أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد (ت ٣٢٨هـ)
٨٣٨	أبو بكرة : نفيح بن الحارث رضى الله عنه (ت ٥١هـ)
٦٤٣	أبو حامد : أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد (ت ٤٠٦هـ)
٣٢٦	ابن الحداد : أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد الكنانى (ت ٣٤٥هـ)
٤٢٠	الخطيئة : أبو مليكة جروول بن أوس بن مالك (ت ٣٠هـ)
٨٠٥	ابن خيران : الحسين بن صالح بن خيران (ت ٣٢٠هـ)
١٥٦	ابن سريج : أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس (ت ٣٠٦هـ)
١٥٣	ابن القاص : أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبرى (ت ٣٣٥هـ)
	المأمون : أبو العباس عبد الله المأمون بن هارون الرشيد
٥٦١	العباسى (ت ٢١٨هـ)
٥٤٤	المزنى : أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل (ت ٢٦٤هـ)
٦٠٨	ابن أبى هريرة : الحسن بن الحسين القاضى (ت ٣٤٥هـ)
٥٦١	يحيى بن أكرم بن محمد بن قطن (ت ٢٤٢هـ)

فهرس المصطلحات الفقهية والكلمات اللغوية الغربية

الصفحة

٣٢٥	أبق
٦٨٠	ابهام
٢٢٧	ابن لبون
٤٨١	الاجارة
٤٨٦	الأجير المشترك
٤٨٦	الأجير المنفرد
٨٢٧	أدب
٢٢٠	الارتفاق
٢٢٦	الأرش
٧٠٤	الاستبراء
١٨٣	الاستحاضة
٨٣٩	الاسترعاء
١٦٨	الاستنجااء
٨٧١	الاستيلاد
٧٥٦	الاشاطة
٢٤٧	الاعتكاف
٧٨٨	أعجف
٣١٣	افتض
٣٦٦	الافلاس
٤١٦	الاقرار
٦٨٠	الأغلة
٨٨٩	الايثناء

الصفحة

٦٩٨	الآيسة
٦٦٣	الايلاء
٨١٢	الأيمان
٤٤٨	الباقلا
١٦٣	بسط
٧٦٤	البغاة
٢١٨	بنت لبون
٧١٦	البنصر
٧٧٤	بوارى
٢٩٥	البيع
٨٢٧	البيئات
٧٧٤	تأزير
٣٣٣	التبن
٧٥٠	الترقوة
١٥٤	التخريج
٨٧١	التدبير
٣٤٨	تشاحا
٤٤٨	التشمير
٥٩٧	تفويض البضع
١٦٣	التيمم
٢٩١	ثنى المعز
٥٨٧	جب
٢٩١	جذعة
٢٢٩	الجرين

الصفحة

٧٩٠	الجزية
٤٨١	الجمالة
٧٢٣	الجنایات
٧٨١	الجهاد
٣٢٣	حائل
٣٢٣	حبلى
٣٣١	الحج
٣٧٤	الحجر
٧٦٨	الحدود
٨٠٨	الحذق
٢٢٦	الحلى
٨١٥	الحنث
٣٨٧	الحوالة
١٧٣	الحیض
٢٢٩	الحرص
٦١١	الخلع
٦٨٠	الخنصر
٧٠٦	الدائق
٣٤٤	درك المبيع
٨٢٧	الدعاوى
٣٣٣	دقاق
٢٢٣	الذمة
٤٥١	دهليز
٦٠٨	الدية

الصفحة	
٧٩٦	الذبائح
٧٨٨	رازح
٤٠٢	الراوية
٦٥٧	الرجعة
٣٨٤	رحل
٣٧٨	الرشد
٧٠٩	الرشق
٧٠٨	الرضاع
٧٨٧	الرضخ
٣٣٤	الرغوة
٨٠٧	الرمى
٣٣٨	الرهن
٣١٦	الزئبق
٤٥١	زقاق
٢١٤	زكاة
٤٩٦	الزمن
٣٣٣	الزوان
٣٣١	الزيوف
٢١٤	سائة
٤٣٩	السبائك
٨٠٧	السبق
٣١٨	السكة
٧٧٤	سوارى
٧٨١	السير

الصفحة

٤٦٠	الشبهة
٣٩٩	الشركة
٦١٢	الشغار
٤٥١	الشفعة
٢٣٧	الشقص
٨٢٠	الشمراخ
٨١٠	الشن
٣٠٨	الصبرة
٥٩٤	الصداق
٢١٤	الصدقة
٢٨٦	الضرورة
٣١٦	الصفير
٢٢٥	الصفقة
١٨١	الصلاة
٣٨٠	الصلح
٢٤٧	الصوم
٧٩٦	الصيد
٣٩٣	الضمان
٨٠٨	الطرق
٦٢٣	الطلاق
٦٢٨	الطلاق البدعى
٦٢٨	الطلاق السنى
١٤٥	الطهارة
٣١١	الظرف

الصفحة

٤٢٥	الظلامه
٦٧٤	الظهار
٤٣٤	العارية
٧٣٣	العبد الأعجمى
٨٧١	العتق
٦٩٧	العدد
٨٢٠	الرجون
٢٢٧	العرض
٧٩٧	العقر
٧٤٤	العقل
٢٦٣	العت
٥٨٦	العنين
٥٦٠	العول
٢٢٣	العين
٣٨٥	الغرفة
٤٣٨	الغصب
٧٨١	الغنائم
٥٨٨	الغيار
٥٤٧	الفرائض
٥٠٠	الفصيل
٨١١	الفوق
٧٨١	الفىء
٨٢٧	القاضى
٥٠٤	القافة

الصفحة

٣٦٠	قد
٤٦٣	القراض
٢٤٠	القرض
٨٠٩	القرع
٥٠٤	القرعة
٧٤٥	القسامة
٦٠٨	القسم
٨٣٠	القصيل
٣٠٨	ققيز
١٤٩	قلتین
٣٢٧	القنية
٧٦١	الكفارة
٦٨٦	اللعان
٥٠٠	اللقطة
٥٠٠	اللقيط
٧٥٥	لوث
٤٦٣	المأذون
١٧٧	المبتدأة
٦٢٥	المبتوتة
٤٣٨	المتقوم
٤٣٨	المثلى
٤٥٧	المحابة
٤٤٩	المحيرة
٤٧٦	المخابرة

الصفحة

٤٩٦	المراهق
٧٦٤	المرتد
٤٧٦	المزارعة
٤٧٦	المساقاة
٣٨١	المسيل
٤٩٢	معاهد
٤٩٢	معاوز
٨٧١	المكاتب
٣١١	المنا
٨٠٧	مناضلة
٧٩٨	موح
٧٣٧	الموضحة
٥٢٢	المهاياة
٢٤٠	الناض
٧٠٩	الناقلة
٨٨٣	النجم
١٥١	النجو
٣١٦	النحاس
٨٢٢	النذر
٦٦٨	نذر اللجاج
٦٠٨	النشوز
٧١٨	النفقات
٥٦٨	النكاح

الصفحة

٣٦٢

النكول

٧١٤

الوجر

٥٠٨

الوديعة

٥١٥

الوصية

٤٨٨

الوقف

٤٠٤

الوكالة

٧٥١

الهاشمة

٤٩٥

الهيئة

٧٨٨

هرم

فهرس المطادر والمراجع

- (١) القرآن الكريم
- (٢) أبجد العلوم
القنوجى ، صديق بن حسن (ت١٣٠٧هـ)
دمشق : دار الكتب العلمية ١٩٧٨م .
- (٣) الابهاج فى شرح المنهاج
السبكى ، على بن عبد الكافى (ت٧٥٦هـ) ، وولده تاج الدين عبد الوهاب (٧٧١هـ)
تحقيق : الدكتور شعبان محمد اسماعيل .
القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية .
- (٤) الأحاجى النحوية
الزمخشرى ، جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)
تحقيق : مصطفى الحدرى .
مصر : مكتبة الغزالى .
- (٥) الأحاجى والألغاز الأدبية
كمال ، عبد الحى بن الحسن
من مطبوعات نادى الطائف الأدبى .
- (٦) الأحكام السلطانية
الماوردى ، على بن محمد بن حبيب البصرى
مصر : دار التوفيقية للطباعة .
- (٧) أحكام القرآن
ابن العربى ، أبى بكر محمد بن عبد الله (ت٥٤٣هـ)
تحقيق : على محمد البجاوى .
بيروت : دار المعرفة .

(٨) اختلاف الحديث

الشافعي ، محمد بن ادريس (ت ٢٠٤هـ)

بيروت : دار المعرفة .

(مطبوع مع الأم) .

(٩) اختلاف العراقيين

الشافعي ، محمد بن ادريس (ت ٢٠٤هـ)

بيروت : دار المعرفة .

(مطبوع مع الأم) .

(١٠) أدب القاضي

ابن القاصي ، أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري (ت ٣٣٥هـ)

تحقيق : الدكتور حسين خلف الجبوري .

الطائف : مكتبة الصديق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ /

١٩٨٩م .

(١١) أدب القاضي

ابن أبي الدم ، أبي اسحاق ابراهيم بن عبد الله (ت ٦٤٢هـ)

تحقيق : الدكتور محي هلال السرحان .

بغداد : مطبعة الارشاد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(١٢) أدب القاضي من التهذيب

البغوي ، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء (ت ٦١٥هـ)

تحقيق : الدكتور ابراهيم بن علي صندوقجي .

دار المنار للطبع والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

(١٣) الارشاد المطبوع مع فتح الجواد

المقري اليمنى ، شرف الدين اسماعيل بن أبي بكر (ت ٨٣٧هـ)

القاهرة : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ /

١٩٧١م .

(١٤) ارشاد الغاوى فى مسالك الحاوى مطبوع مع كتاب التمشية

ابن المقرئ اليمنى ، اسماعيل بن أبى بكر (ت ٨٣٧هـ)
تحقيق : محمود عبد المتجلى خليفة .

مصر : دار الهدى .

(١٥) ارواء الغليل

الألبانى ، ناصر الدين

بيروت : المكتب الاسلامى ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

(١٦) أزهار الرياض فى أخبار عياض

التلمسانى ، شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ

الامارات المتحدة - اللجنة المشتركة لنشر التراث الاسلامى .

(١٧) الاستغناء فى الفرق والاستثناء (قسم العبادات)

البكرى ، محمد بن أبى سليمان

تحقيق : الدكتور سعود بن مسعد الشبيلى .

مكة : مركز البحث العلمى - جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى

١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(١٨) أسد الغابة فى معرفة الصحابة

ابن الأثير ، على بن محمد الجزرى

المطبعة الوهبية .

(١٩) أسنى المطالب شرح روض الطالب

الأنصارى ، أبى يحيى زكريا (٩٢٥هـ)

القاهرة : المكتبة الاسلامية ١٣١٣هـ .

(٢٠) (الأشباه والنظائر)

ابن الوكيل ، محمد بن عمر بن مكى (ت ٧١٦هـ)

تحقيق : أحمد العنقرى والمشوح

(رسالتى ماجستير من جامعة الامام) وقد طبع الكتاب .

(٢١) الأشباه والنظائر

السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ)
تحقيق : عادل أحمد وعلي محمد عوض .
بيروت : دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

(٢٢) الأشباه والنظائر

ابن ملقن ، أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد (ت ٨٠٤هـ)
تحقيق : حمد بن عبد العزيز بن أحمد الحضيبي .
رسالة دكتوراه في جامعة الامام محمد بن سعود .

(٢٣) الأشباه والنظائر

ابن ملقن ، أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد (ت ٨٠٤هـ)
مخطوط بمكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم ٧٥٢ .

(٢٤) الأشباه والنظائر

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)
بيروت : دار الكتب العلمية .

(٢٥) الأشباه والنظائر

ابن نجيم ، زين العابدين بن ابراهيم (ت ٩٧٠هـ)
بيروت : دار الكتب العربية ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢٦) الاصابة

ابن حجر ، أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٣هـ)
بيروت : دار الكتاب العربي .

(٢٧) اعانة الطالبين

البكري ، السيد أبي بكر محمد شطا الدمياطي
طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى الباي الحلبي
وشركاه .

(٢٨) الاعتناء في الفروق والاستثناء

البكري ، محمد بن أبي بكر بن سليمان

تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلى محمد معوض .
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

(٢٩) الأعلام

الزركلي ، خير الدين

بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة السادسة ١٩٨٤م .

(٣٠) الأغاني

الأصبهاني ، أبي الفرج الاصبهاني على بن الحسين (ت ٣٥٦هـ)
مؤسسة جمال للطباعة والنشر .

(٣١) (الأقسام الخصال)

الخفاف ، أحمد بن عمر

صورة عن ميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

(٣٢) الاقناع

الحجاوي ، شرف الدين موسى (ت ٩٦٨هـ)

بيروت : دار الفكر ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(مطبوع مع كشف القناع) .

(٣٣) الاقناع

الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب البصري

تحقيق : خضر محمد خضر .

الكويت : مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ١٤٠٢هـ .

(٣٤) الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع

الخطيب ، محمد الشريبي

القاهرة : مصطفى البابی الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة

١٣٧٠هـ / ١٩٥١م .

(٣٥) ألغاز ابن هشام في النحو

ابن هشام ، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري

(ت ٧٦١هـ)

تحقيق : أسعد خضير .

بيروت : مؤسسة الرسالة .

(٣٦) الألغاز النحوية

السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ)

تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد .

مصر : مكتبة الكليات الأزهرية .

(٣٧) الأم

الشافعي ، محمد بن ادريس (ت ٢٠٤هـ)

بيروت : دار المعرفة .

(٣٨) أنيس الفقهاء

القونوي ، قاسم (ت ٩٧٨هـ)

تحقيق : الدكتور أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي .

جدة : دار الوفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٣٩) الايضاح في المناسك

النووي ، أبي زكريا محي الدين شرف (ت ٦٧٦هـ)

مكة : المكتبة السلفية ، مطبوع مع حاشية ابن حجر عليه .

(٤٠) ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون

بن مير سليم ، اسماعيل باشا بن محمد أمين

بيروت : دار الفكر ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(٤١) (بحر المذهب)

الرويانى ، عبد الواحد بن اسماعيل بن أحمد (ت ٥٠٢هـ)

مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة .

(٤٢) البرهان في أصول الفقه

الجويني ، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله (ت ٤٧٨هـ)

تحقيق : الدكتور عبد العظيم الديب .

القاهرة : دار الأنصار ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .

- (٤٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع
الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود
بيروت : دار الكتاب العربي ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (٤٤) البداية والنهاية
ابن كثير ، أبو الفداء اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)
بيروت : مكتبة المعارف ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م .
- (٤٥) بذل المجهود في حل أبي داود
السهارنفوري ، خليل أحمد (ت ١٣٤٦هـ)
الرياض : دار اللواء .
- (٤٦) بغية الملتبس
ابن عميرة ، أحمد بن يحيى بن أحمد (ت ٥٩٩هـ)
طبع في مدينة مجريط بمطبع روخس .
- (٤٧) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)
القاهرة : مطبعة السعادة .
- (٤٨) تاج العروس
الزبيدي ، السيد محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)
تحقيق مجموعة من المحققين .
الكويت : مطبعة حكومة الكويت .
- (٤٩) التاج والاكلیل لمختصر خليل
المواق ، أبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري المتوفى
سنة ٨٩٧هـ .
- بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
(مطبوع في هامش مواهب جليل) .
- (٥٠) تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام
الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)

- تحقيق : الدكتور عمر عبد السلام تدمري .
بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- (٥١) تاريخ بغداد
الخطيب البغدادي ، أبي بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)
المدينة المنورة : المكتبة السلفية .
- (٥٢) تاريخ جرجان
السهمي ، حمزة بن يوسف بن ابراهيم (ت ٤٢٧هـ)
بيروت - عالم الكتب ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- (٥٣) تاريخ الخلفاء
السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
القاهرة : مطبعة المدني ، الطبعة الثالثة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .
- (٥٤) تاريخ الطبري
الطبري ، أبي جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .
بيروت : دار سويدان .
- (٥٥) التاريخ الكبير
البخاري ، محمد بن اسماعيل
الهند : مطبعة دائرة المعارف .
- (٥٦) التبصرة في أصول الفقه
الشيرازي ، أبي اسحاق ابراهيم بن علي
تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتو .
دمشق : دار الفكر ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٥٧) (التحرير)
العرجاني ، أحمد بن محمد بن أحمد (ت ٤٨٢هـ)
مصورة عن نسخة المكتبة الأزهرية برقم ١٤٣-١٢٧٧ .

(٥٨) تحرير ألفاظ التنبيه

النووى ، محيى الدين بن شرف (ت٦٧٦هـ)

تحقيق : عبد الغنى الدقر .

دمشق : دار القلم ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٥٩) تحرير تنقيح اللباب

الأنصارى ، زكريا (ت٩٢٥هـ)

مصر : دار احياء الكتب العربية ، مطبوع مع (الشرقاوى على التحرير) .

(٦٠) (التحفة البهية فى طبقات الشافعية)

الشرقاوى ، عبد الله بن حجازى الشرقاوى

صورة على ميكروفيلم بمركز البحث العلمى التابع لجامعة أم القرى .

(٦١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج

ابن حجر الهيتمى ، شهاب الدين أحمد

بيروت : دار الفكر .

(٦٢) ترشيح المستفيدين على فتح المعين

المليبارى ، زين الدين بن عبد العزيز

بيروت : مؤسسة دار العلوم .

(٦٣) التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول

الاسنوى ، أبى محمد عبد الرحيم بن الحسين (ت٧٧٢هـ)

تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتو .

بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٦٤) ترتيب القاموس المحيط

الزاوى ، الطاهر أحمد

القاهرة : عيسى البابى الحلبي وشركاه ، الطبعة الثانية .

(٦٥) تذكرة الحفاظ

الذهبي ، أبو عبد الله شمس الدين (ت ٥٧٤٨هـ)
بيروت : دار احياء التراث العربى .

(٦٦) التعريفات

الجرجاني ، الشريف على بن محمد
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٦٧) (التعليقة)

المروزي ، القاضي الحسين
صورة عن مخطوطة مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم ٧١٨ .

(٦٨) تفسير البغوى المسمى معالم التنزيل

البغوى ، أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء (ت ٥١٦هـ)
تحقيق : خالد عبد الرحمن ، ومروان سوار .
بيروت : دار المعرفة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٦٩) تقريب التهذيب

ابن حجر العسقلانى ، أحمد بن على بن محمد شهاب الدين (ت ٨٥٢هـ)
تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف .
بيروت : دار المعرفة ، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

(٧٠) التكملة الأولى للمجموع

السبكي ، تقى الدين على (ت ٧٥٦هـ)
بيروت : دار الفكر .

(٧١) التكملة الثانية للمجموع

المطيعى ، محمد بخيت
بيروت - دار الفكر .

(٧٢) (التلخيص)

ابن القاص ، أبى العباس بن أبى أحمد الطبرى
نسخة مصورة عن نسخة مكتبة أيا صوفية برقم ١٠٧٤ .

(٧٣) تلخيص المستدرك

الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٥٧٤٨هـ)
(مطبوع مع المستدرك)

بيروت : دار الكتاب العربي .

(٧٤) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير

ابن حجر العسقلاني ، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد (ت ٨٥٢هـ)
المدينة المنورة .

(٧٥) التمشية بشرح ارشاد الغاوي

ابن المقرئ اليمني ، اسماعيل بن أبي بكر (ت ٨٣٧هـ)
تحقيق : محمود عبد المتجلى خليفة .

(٧٦) التنبية

الشيرازي ، أبي اسحاق الفيروز ابادي (ت ٤٧٦هـ)
بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٣/١٩٨٣ م .
(٧٧) (التهذيب)

البغوي ، أبي محمد الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـ)
مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة .

(٧٨) تهذيب الأسماء واللغات

النووي ، أبي زكريا يحيى الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ)
بيروت : دار الكتب العلمية .

(٧٩) تهذيب التهذيب

ابن حجر العسقلاني ، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي
(ت ٨٥٢هـ)

مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ، الطبعة الأولى
سنة ١٣٢٥ هـ .

(٨٠) تهذيب الصحاح

الزنجاني ، محمود بن أحمد (ت ٦٥٦هـ)

تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، وأحمد عبد الغفور عطار .
مصر : دار المعارف بمصر .

(٨١) تهذيب اللغة

الأزهري ، أبي منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)
تحقيق : عبد السلام محمد هارون .
مصر : دار القومية العربية .

(٨٢) الجامع لأحكام القرآن

القرطبي ، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري
مصر : مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ١٣٧٣هـ .

(٨٣) الجرح والتعديل

الرازي ، أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)
بيروت : دار احياء التراث العربي .

(٨٤) جمهرة اللغة

ابن دريد ، أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١هـ)
القاهرة : مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع .

(٨٥) حاشية ابن حجر على الايضاح في المناسك

الهيتمي ، أحمد بن حجر (ت ٩٧٤هـ)
مكة : المكتبة السلفية .

(٨٦) حاشية البجيرمي على الخطيب

البجيرمي ، سليمان بن عمر بن محمد
القاهرة : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٧٠هـ /
١٩٥١م .

(٨٧) حاشية البجيرمي على المنهج المسماه التجريد لنفع العبيد

البجيرمي ، سليمان بن عمر بن محمد
مصر : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٦٩هـ /
١٩٥٠م .

- (٨٨) حاشية الجمل على شرح المنهج
سليمان ، الجمل
القاهرة : مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٧ هـ .
- (٨٩) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج
الشرواني ، عبد الحميد .
بيروت : دار الفكر .
- (٩٠) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير
الدسوقي ، شمس الدين الشيخ محمد عرفة
بيروت : دار الفكر .
- (٩١) حاشية الرشيدى على نهاية المحتاج
الرشيدى، أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد (ت ١٠٩٦هـ)
مصر : المكتبة الاسلامية .
- (٩٢) حاشية الشبراملى على نهاية المحتاج
الشبراملى ، نور الدين على بن على
الناشر : المكتبة الاسلامية .
مطبوع مع نهاية المحتاج .
- (٩٣) حاشية الشهاب الرملى على أسنى المطالب
الرملى الكبير ، أبى العباس أحمد
مصر : المكتبة الاسلامية .
- (٩٤) حاشية العبادى على تحفة المحتاج
العبادى ، أحمد بن قاسم
بيروت : دار الفكر .
- (٩٥) حاشية عميرة على شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين
عميرة ، شهاب الدين البرلسى
القاهرة : دار احياء الكتب العربية .

(٩٦) حاشية القليوبى على شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين

القليوبى ، شهاب الدين

القاهرة : دار احياء الكتب العربية .

(٩٧) الحاوى الكبير

الماوردي ، أبى الحسن على بن محمد بن حبيب

تحقيق : على محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود .

بيروت : دار الكتب العلمية .

الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

(٩٨) (حق الارتفاق)

التويجى ، سليمان بن وائل التويجى

رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى .

(٩٩) حلية الطراز فى حل مسائل الألغاز

الجراعى ، أبى بكر بن زيد الجراعى (ت ٨٨٣هـ)

تحقيق : مساعد قاسم الفالح .

الرياض : دار العاصمة ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .

(١٠٠) حلية العلماء فى معرفة مذاهب العلماء

القفال ، أبى بكر محمد بن أحمد الشاشى

تحقيق : الدكتور ياسين أحمد ابراهيم درادكه .

عمان : مكتبة الرسالة الحديثة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م .

(١٠١) حلية الفقهاء

الرازى ، أبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)

تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى .

بيروت : الشركة المتحدة للتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٠٢) خبايا الزوايا

الزركشى ، بدر الدين محمد بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)

تحقيق : عبد القادر عبد الله العانى .

الكويت : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ /
١٩٨٢م .

(١٠٣) الخرشى على مختصر خليل

الخرشى ، محمد

بيروت : دار صادر .

(١٠٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب

البغدادى ، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)

تحقيق : عبد السلام هارون .

القاهرة : دار الكتاب العربى .

(١٠٥) الدراية فى تخريج أحاديث الهداية

ابن حجر العسقلانى ، شهاب الدين أحمد بن على بن محمد (ت ٨٥٢هـ)

القاهرة : مطبعة الفجالة الجديدة .

(١٠٦) (درء الحدود بالشبهات)

البشر ، ابراهيم ناصر

رسالة علمية من جامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير .

(١٠٧) درة الغواص فى حاضرة الخواص

ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم بن فرحون المالكى (ت ٧٩٩هـ)

تحقيق : محمد أبو الأجدال ، عثمان بطيخ .

القاهرة : دار التراث .

(١٠٨) الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة

ابن حجر العسقلانى ، أحمد بن على بن محمد شهاب الدين (ت ٨٥٢هـ)

بيروت : دار الجيل .

(١٠٩) الدر النقى فى شرح ألفاظ الخرق

ابن المبرد ، جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن حسن بن عبد

الهادى الحنبلى الدمشقى (ت ٩٠٩هـ)

اعداد : د. رضوان مختار بن غربية .

جدة : دار المجتمع ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

(١١٠) الديباج المذهب

ابن فرحون ، برهان الدين بن ابراهيم بن على بن محمد (ت ٧٩٩هـ)
دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(١١١) ديوان الخطيئة

برواية وشرح ابن السكيت (ت ٢٤٦هـ)

تحقيق : د. نعمان محمد أمين طه .

القاهرة : مطبعة المدنى ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(١١٢) الذخائر الأشرفية فى الألغاز الخفية

ابن شحنة ، عبد البر بن محمد الحنفى (ت ٩٢٠هـ)

مطبوع طبعة قديمة حجرية بالمطبعة الأزهرية المصرية ، القاهرة ١٣٠٨هـ .

مطبوع بهامش كثر البيان مختصر توفيق الرحمن على متن الكثر للطائى
الصغير .

(١١٣) روضة الطالبين

النووى ، أبى زكريا يحيى بن شرف

عمان : المكتب الاسلامى .

(١١٤) روض الطالب

المقرئ اليمنى ، شرف الدين اسماعيل

القاهرة : المكتبة الاسلامية ١٣١٣هـ .

مطبوع مع شرحه أسنى المطالب .

(١١٥) زاد المحتاج

الكهوجى ، عبد الله بن الشيخ حسن الحسن

تحقيق : عبد الله بن ابراهيم الأنصارى .

طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر ، الطبعة الأولى .

- (١١٦) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي
الأزهري ، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)
بيروت : دار الكتب العلمية .
- (١١٧) سلسلة الأحاديث الضعيفة
الألباني ، محمد ناصر الدين
الرياض : مكتبة المعارف .
- (١١٨) (السلسلة في معرفة القولين والوجهين)
الجويني ، أبي محمد عبد الله بن يوسف
نسخة مصورة عن ميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- (١١٩) سنن أبي داود
أبي داود ، الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)
حمص : دار الحديث ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- (١٢٠) سنن ابن ماجه
ابن ماجه ، الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
القاهرة : عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- (١٢١) سنن الدارقطني
الدارقطني ، الامام علي بن عمر الدارقطني
القاهرة : دار المحاسن للطباعة .
- (١٢٢) سنن سعيد بن منصور
سعيد بن منصور ، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي
(ت ٢٢٧هـ)
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (١٢٣) السنن الكبرى
البيهقي ، الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)

مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن الهند ، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هجرية .

(١٢٤) سير أعلام النبلاء

الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٥٧٤٨هـ)
تحقيق : مجموعة من المحققين .

بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(١٢٥) (الشافى)

الجرجاني ، أحمد بن محمد بن أحمد (ت ٤٨٢هـ)

نسخة مصورة عن ميكروفلم بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى عن
نسخة مكتبة الأزهر برقم ١٤٨ فقه الشافعى - وهو يشتمل على ربع
المعاملات .

(١٢٦) شجرة النور الزكية

مخلوف ، محمد بن محمد مخلوف

بيروت : دار الفكر .

(١٢٧) شذرات الذهب

ابن العماد الحنبلى ، أبى الفلاح عبد الحى (ت ١٠٨٩هـ)

تحقيق : لجنة احياء التراث العربى فى دار الآفاق الجديدة .
بيروت : دار الآفاق .

(١٢٨) شرح الجلال المحلى على منهاج الطالبين

الجلال المحلى ، جلال الدين محمد بن أحمد (ت ٨٦٤هـ)

القاهرة : دار احياء الكتب العربية .

(١٢٩) شرح تحرير تنقيح اللباب

الأنصارى ، زكريا (ت ٩٢٥هـ)

مصر : دار احياء الكتب العربية .

(١٣٠) شرح السنة

البغوى ، الحسين بن مسعود البغوى (ت ٥١٦هـ)

تحقيق : شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش .

بيروت : المكتب الاسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٣١) شرح شافية ابن حاجب

الاستريادي ، رضى الدين محمد بن الحسن

تحقيق : جماعة من العلماء .

بيروت : دار الكتب العلمية .

(١٣٢) (الشرح الصغير)

الرافعي ، أبي القاسم عبد الكريم بن محمد (ت ٦٢٣هـ)

مخطوط بالمكتبة الظاهرية بدمشق .

(١٣٣) شرح فتح القدير

ابن الهمام ، عبد الواحد السيواسي

بيروت : دار احياء التراث العربى .

(١٣٤) الشرح الكبير

الدردير ، أبي البركات سيدى أحمد

بيروت : دار الفكر .

(مطبوع مع حاشية الدسوقي عليه) .

(١٣٥) (الشرح الكبير)

الرافعي ، أبي القاسم عبد الكريم بن محمد (ت ٦٢٣هـ)

مخطوط بالمكتبة الظاهرية بدمشق .

(١٣٦) الشرح الكبير

الرافعي ، عبد الكريم بن محمد (ت ٦٧٦هـ)

بيروت : دار الفكر .

مطبوع مع المجموع .

(١٣٧) شرح الكوكب المنير

ابن النجار ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز (ت ٩٧٢هـ)

تحقيق : الدكتور محمد الرحيلي ، والدكتور نزيه حماد .
دمشق : دار الفكر ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(١٣٨) شرح اللمع

الشيرازي ، أبو اسحاق ابراهيم
تحقيق : عبد المجيد تركي .

بيروت : دار الغرب الاسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(١٣٩) (شرح مختصر المزي)

أبي الطيب الطبري ، طاهر بن عبد الله بن طاهر (ت ٤٥٠هـ)
دار الكتب المصرية .

(١٤٠) شرح منتهى الارادات

البهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس (ت ١٠٥١هـ)
بيروت : دار الفكر .

(١٤١) الشرقاوى على التحرير

الشرقاوى ، عبد الله

مصر : دار احياء الكتب العلمية .

(١٤٢) شعراء بغداد من تأسيسها حتى اليوم

الخاقاني ، علي الخاقاني (صاحب مجلة البيان النجفية)
بغداد : مطبعة أسعد ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م .

(١٤٣) الشعر والشعراء

ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٠هـ)
تحقيق : أحمد محمد شاكر .

مصر : دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .

(١٤٤) الصحاح

الجوهري ، اسماعيل بن حماد

تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار .

القاهرة : الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(١٤٥) صحيح البخارى

الامام البخارى ، أبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى
(مطبوع مع فتح البارى) .
مصر : المكتبة السلفية .

(١٤٦) صحيح مسلم

مسلم ، الامام أبى الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى (ت ٢٦١هـ)
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
بيروت : دار احياء التراث العربى .

(١٤٧) صفة الصفوة

ابن الجوزى ، جمال الدين أبى الفرج (ت ٥٩٧هـ)
تحقيق : محمود فاخورى .
بيروت : دار المعرفة ، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(١٤٨) صيد الخاطر

لابن الجوزى ، أبو الفرج عبد الرحمن
تحقيق : محمد عبد الرحمن عوض .
بيروت : دار الكتاب العربى .

(١٤٩) طبقات الشافعية

ابن قاضى شهاب ، أبى بكر بن أحمد بن محمد بن عمر (ت ٨٥١هـ)
تعليق : الدكتور الحافظ عبد العليم خان .
بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(١٥٠) طبقات الشافعية

الاسنوى ، عبد الرحيم (جمال الدين) (ت ٧٧٢هـ)
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(١٥١) (طبقات الشافعية الصغرى)

السبكى ، تاج الدين عبد الوهاب
صورة على الميكروفلم بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (٢٨٠٠) .

(١٥٢) طبقات الشافعية الكبرى

السبكي ، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب
بيروت : دار المعرفة ، الطبعة الثانية .

(١٥٣) (طبقات الشافعية الوسطى)

السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب
صورة على الميركوفلم بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى ورقمه :
(٢٧٦٠) .

(١٥٤) (طبقات العلماء)

مختصرة عن طبقات الشافعية ، للسبكي .
مجهول المؤلف .

مخطوط بمكتبة الحرم رقم ٤٧ تراجم ، والرقم العام ٢٨٤٣ .

(١٥٥) طبقات فحول الشعراء

الجمحي ، محمد بن سلام (ت ٢٣١هـ)

قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر .

القاهرة : مطبعة المدني .

(١٥٦) طبقات الفقهاء

الشيرازي ، أبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦هـ)

تحقيق : د. احسان عباس .

بيروت : دار الرائد العربي ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(١٥٧) طبقات الفقهاء الشافعية

ابن الصلاح ، تقى الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)

تحقيق : محي الدين علي نجيب .

بيروت : دار البشائر الاسلامية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

(١٥٨) (طبقات الفقهاء الشافعية)

العثماني ، محمد عبد الرحمن العثماني

صورة على الميكروفلم بمركز البحث العلمى التابع لجامعة أم القرى
برقم (٣٠) .

(١٥٩) طبقات الفقهاء الشافعية

النووى ، يحيى الدين يحيى بن شرف

صورة على الميكروفلم بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى رقم
(٣٣٨) .

(١٦٠) طبقات الفقهاء الشافعيين

ابن كثير ، أبى الفداء اسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)

تحقيق : الدكتور أحمد عمر هاشم ، والدكتور محمد عزب .
مكتبة الثقافة الدينية .

(١٦١) الطبقات الكبرى

ابن سعد ، محمد بن سعد

بيروت : دار صادر .

(١٦٢) (طراز المحافل فى ألغاز المسائل)

الاسنوى، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢هـ)

صورة عن مخطوط المكتبة الظاهرية بدمشق ، ورقمه بها : (٢٣٣٨) .

(١٦٣) العبر فى خبر من غير

الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٨٤٨هـ)

تحقيق : محمد السعيد زغلول .

بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ .

(١٦٤) (عجالة الراكب وبلغة الطالب)

ملخصه من طبقات ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)

المؤلف غير معروف .

مخطوط بمكتبة الحرم رقم ٩ تراجم ورقمه العام ٢٨٣٨ .

(١٦٥) العقد الثمين

الفاسى ، أبى الطيب محمد بن أحمد الحسنى (ت ٨٣٢هـ)

القاهرة : مطبعة السنة المحمدية .

(١٦٦) (العقد المذهب)

ابن الملقن ، سراج الدين عمر بن علي الأنصاري (ت ٨٠٤هـ)
صورة على الميكروفلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم
(١٥٦٢) .

(١٦٧) عماد الرضا ببيان آداب القضاء

الأنصاري ، زكريا بن محمد (ت ٩٢٥هـ)

تحقيق : عبد الرحمن عبد الله عوض .

جدة : الدار السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(١٦٨) عمدة القاري شرح صحيح البخاري

العيني ، بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)

مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ /
١٩٧٢م .

(١٦٩) العين

الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)

تحقيق : د. مهدي المخزومي ، ود. ابراهيم السامرائي .

العراق : دار الرشيد .

(١٧٠) الغاية القصوى

البيضاوي ، عبد الله بن عمر (ت ٦٨٥هـ)

تحقيق : علي محي الدين علي القرعة داغي .

الدمام : دار الاصلاح .

(١٧١) غريب الحديث

الخطابي ، أبي سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم (ت ٣٨٨هـ)

تحقيق : عبد الكريم ابراهيم العزباوي .

دمشق : دار الفكر ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٧٢) غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر

الحموى ، السيد أحمد بن محمد الحنفى الحموى

بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(١٧٣) الغنية (فهرس شيوخ القاضى عياض)

القاضى عياض ، بن موسى اليحصبى (ت ٥٤٤هـ)

تحقيق : د. محمد عبد الكريم .

الطبعة : الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس .

(١٧٤) (فتاوى القفال)

القفال ، أبو بكر عبد الله أحمد المروزى (ت ٤١٧هـ)

صورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١١٤١ فقه الشافعى .

(١٧٥) فتح البارى

ابن حجر العسقلانى ، شهاب الدين أحمد بن على (ت ٨٥٢هـ)

تصحيح : محب الدين الخطيب .

مصر : المكتبة السلفية .

(١٧٦) فتح الجواد بشرح الارشاد

الهيتمى ، أبى العباس أحمد شهاب الدين بن حجر (ت ٩٧٤هـ)

القاهرة : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ /

١٩٧١م .

(١٧٧) الفتح الربانى ترتيب مسند الامام أحمد

البنا ، أحمد عبد الرحمن البنا

القاهرة : دار الشهاب .

(١٧٨) فتح الرؤوف القادر

المناوى ، عبد الرؤوف بن على زين الدين

تحقيق : عبد الرحمن عبد الله عوض بكير .

جدة : الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

مطبوع مع شرح عماد الرضا ببيان أدب القضا .

(١٧٩) فتح القدير

الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠هـ)
بيروت : دار المعرفة .

(١٨٠) فتح الوهاب شرح منهج الطلاب

الأنصاري ، أبو يحيى زكريا
القاهرة : مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٧هـ ، مطبوع مع حاشية الجمل .
(١٨١) فتح المعين بشرح قرّة العين
مليباري ، زين الدين
طبع بمطبعة : دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي
وشركاه .

(١٨٢) (الفروق)

الجويني ، أبو محمد عبد الله بن يوسف امام الحرمين
مخطوط بمكتبة ترخان بتركيا تحت رقم ١٤٦ أصول فقه .

(١٨٣) الفريدة في شرح القصيدة

ابن الدهان ، سعيد بن المبارك (ت ٥٦٩هـ)
القاهرة : مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

(١٨٤) الفلك الدائر على المثل السائر

ابن أبي الحديد ، عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٥هـ)
مصر : مطبعة نهضة مصر .

(مطبوع مع مثل السائر لابن الأثير) .

(١٨٥) الفوائد المدنية

مطبوع بعنوان : قرّة العين بفتاوى علماء الحرمين
الكردي ، محمد بن سليمان

مصر : مطبعة مصطفى محمد ، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م .

(١٨٦) فوات الوفيات

الكتبي ، محمد بن شاكر (ت ٧٦٤هـ)

تحقيق : الدكتور احسان عباس .
بيروت : دار الثقافة .

(١٨٧) فيض الاله المالك

بركات ، السيد عمر بركات بن السيد محمد بركات
مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية
١٩٥٣/١٣٧٢ م .

(١٨٨) (القواعد)

الحصنى ، تقى الدين الحصنى
تحقيق : عادل الشويخ .

رسالة ماجستير - جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .

(١٨٩) القواعد

المقرى ، أبى عبد الله محمد بن محمد بن أحمد
تحقيق : أحمد بن عبد الله بن حميد .

مكة : مركز البحث العلمى - جامعة أم القرى .

(١٩٠) قواعد الأحكام فى مصالح الأنام

السلمى ، أبى محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)
بيروت : دار الكتب العلمية .

(١٩١) القول التام فى أحكام المأموم والامام

الافقهسى ، أبى الفتح محمد بن أحمد بن العماد (ت ٨٦٧هـ)
تحقيق : مصطفى عاشور .

القاهرة : مكتبة القرآن .

(١٩٢) اللباب فى تهذيب الأنساب

الجزرى ، عز الدين بن الأثير (ت ٦٣٠هـ)

بيروت : دار صادر ١٩٨٠/١٤٠٠ م .

(١٩٣) لسان العرب

ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي
القاهرة : دار المعارف ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(١٩٤) لسان الميزان

ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)
بيروت : دار الفكر .

(١٩٥) الكامل في التاريخ

ابن الأثير ، أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد (ت ٦٣٠هـ)
راجعه نخبة من العلماء .

بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٩٦) (كتاب البيع من الحاوي)

الماوردي ، علي بن حبيب (ت ٤٥٠هـ)
تحقيق : محمد مغفل .

رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى .

(١٩٧) (كتاب الحاوي من أول باب صلاة الجماعة والعذر بتركها الى نهاية
كتاب الجنائز)

تحقيق : درويش أحمد محمد .

(رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه) من جامعة أم القرى .

(١٩٨) (كتاب الصلاة من أول باب فضل الجماعة والعذر بتركها من الحاوي
الكبير)

تحقيق : السيد عقيل حسين المنور .

(رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى) .

(١٩٩) كشاف القناع

البهوتي ، منصور بن يونس (ت ١٠٥١هـ)

بيروت : دار الفكر ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(٢٠٠) كشف الظنون

حاجى خليفة ، مصطفى بن عبد الله القسطنطينى الراوى الحنفى
(ت ١٠٦٧هـ)

بيروت : دار الفكر ١٤٠٢/١٩٨٢م .

(٢٠١) المبسوط

السرخسى ، شمس الدين

بيروت : دار المعرفة ١٤٠٦/١٩٨٦م .

(٢٠٢) المثل السائر

ابن الأثير ، ضياء الدين بن الأثير

تحقيق : دكتور أحمد الحوفى ، ودكتور بدوى طبان .

مصر : مطبعة نهضة مصر .

(٢٠٣) مجمع الأمثال

الميدانى ، أحمد بن محمد بن أحمد الميدانى (ت ٥١٨هـ)

تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد .

مصر : مطبعة السنة المحمدية .

(٢٠٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

الهيثمى ، الحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى

بيروت : دار الكتاب العربى ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢/١٩٨٢م .

(٢٠٥) مجل اللغة

ابن زكريا ، أبى الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)

تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان .

بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤/١٩٨٤م .

(٢٠٦) المجموع

النووى ، أبى زكريا محيى الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ)

بيروت : دار الفكر .

(٢٠٧) المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث
الأصفهاني ، أبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى (ت ٥٨١هـ)
تحقيق : عبد الكريم الغرباوي .
جدة : دار المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
(٢٠٨) (المحرر)

الرافعي ، أبي القاسم عبد الكريم بن محمد (ت ٦٢٣هـ)
مخطوطة مصورة من مكتبة الأزهر برقم ١٣ فقه شافعي .

(٢٠٩) المحلى
ابن حزم ، أبي محمد علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)
تحقيق : أحمد محمد شاكر .
القاهرة : دار التراث .
(٢١٠) (مختصر البوطي)

البوطي ، أبو يعقوب يوسف بن يحيى
نسخة مصورة عن مكتبة أحمد الثالث (١٠٧٨) .

(٢١١) مختصر الخرقى
الخرقى ، أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله
تحقيق : محمد سالم ، شعبان محمد اسماعيل .
الرياض : مكتبة الرياض الحديثة .
(مطبوع مع المغنى لابن قدامة) .

(٢١٢) مختصر خليل
خليل بن اسحاق
دار الفكر ، الطبعة الثانية .

مطبوع مع التاج والاكلیل ومواهب الجليل .
(٢١٣) مختصر سنن أبي داود
المنذرى ، عبد العظيم بن عبد القوى (ت ٦٦٥هـ)

تحقيق : محمد حامد الفقى .
مكتبة السنة المحمدية .

(٢١٤) مختصر المزنى

المزنى ، أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى
بيروت : دار المعرفة .

(٢١٥) مختصر من قواعد العلاء وكلام الاسنوى

ابن خطيب الدهشة ، نور الدين محمود بن أحمد الحموى
تحقيق : الدكتور مصطفى محمود مصطفى العراقى .
الموصل : مطبعة الجمهور ١٩٨٤م .

(٢١٦) مراتب الاجماع

ابن حزم ، أبى محمد على بن أحمد بن سعيد
بيروت : دار الكتب العلمية .

(٢١٧) مراصد الاطلاع على الأسماء والأمكنة والبقاع

البغدادى ، عبد المؤمن بن عبد الحق (ت ٧٣٩هـ)
بيروت : دار المعرفة .

(٢١٨) المزهر فى علوم اللغة بأنواعها

السيوطى ، عبد الرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ)
تصحيح وتعليق : مجموعة من العلماء .
مصر : دار احياء الكتب العربية .

(٢١٩) المستدرك على الصحيحين

الحاكم ، الحافظ أبى عبد الله الحاكم النيسابورى
بيروت : دار الكتاب العربى .

(٢٢٠) المستصفى

الغزالى ، أبى حامد محمد بن محمد
مصر : المطبعة الأميرية ، الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ .

(٢٢١) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (لابن النجار)

لابن الدمياطى ، أحمد بن ابيك الحسينى (ت ٥٧٤٩هـ)

تحقيق : الدكتور قيصر أبو فرج دى .

بيروت : دار الكتب العلمية .

(٢٢٢) مسند الامام أحمد بن حنبل

ابن حنبل ، الامام أحمد بن حنبل

بيروت : المكتب الاسلامى .

(٢٢٣) المشوف المعلم

العكبرى ، أبى البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)

تحقيق : ياسين محمد السواس .

مكة المكرمة : جامعة أم القرى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٢٢٤) المصباح المنير

الفيومى ، أحمد بن محمد بن على المقرئ (ت ٧٧٠هـ)

بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

(٢٢٥) المصنف

ابن همام الصنعانى ، الحافظ أبى بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى

(ت ٢١١هـ)

تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى .

بيروت : المكتب الاسلامى ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٢٢٦) المصنف فى الأحاديث والآثار

ابن أبى شيبة ، الحافظ عبد الله بن محمد بن أبى شيبة (ت ٢٣٥هـ)

تحقيق : عامر العمرى الأعظمى .

بومباى : الدار السلفية .

(٢٢٧) (مطالع الدقائق فى تحرير الجوامع والفوارق)

الاسنوى ، جمال الدين عبد الرحيم

تحقيق : نصر فريد محمد واصل .
رسالة علمية بالأزهر .

(٢٢٨) المطلع على أبواب المقنع

البعلى ، أبى عبد الله شمس الدين محمد بن أبى الفتح (ت ٧٠٩هـ)
بيروت : المكتب الاسلامى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٢٢٩) معالم السنن

الخطابى ، أبى سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم (ت ٣٨٨هـ)
تحقيق : حامد فقى .

مصر : مكتبة السنة المحمدية .
(مطبوع مع مختصر سنن أبى داود للمنذرى) .

(٢٣٠) معجم الأدباء

الحموى ، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)
راجعته : وزارة المعارف العمومية .
مصر : مطبعة المأمون .

(٢٣١) معجم البلدان

ياقوت الحموى ، شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله
البغدادى (ت ٦٢٦هـ)

بيروت : دار صادر ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(٢٣٢) معجم لغة الفقهاء

قلعه جى ، محمد رواس
وقنيى ، حامد صادق

بيروت : دار النفائس ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٢٣٣) معجم مقاييس اللغة

ابن زكريا ، أبى الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)
تحقيق : عبد السلام محمد هارون .

القاهرة : مصطفى البابی الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية
١٩٦٩/١٣٨٩ م .

(٢٣٤) معجم المؤلفين

كحالة ، عمر رضا

بيروت : دار احياء التراث العربى .

(٢٣٥) معجم الموضوعات المطروقة

الحبشى ، عبد الله محمد الحبشى

الدار اليمنية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٥/١٩٨٥ م .

(٢٣٦) المعجم الوسيط

مجمع اللغة العربية فى القاهرة

القاهرة : مطبعة مصر شركة مساهمة بمصر ١٣٨٠/١٩٦٠ م .

(٢٣٧) المغرب

المطرزى ، أبى الفتح ناصر بن عبد السيد بن على (ت ٦١٦هـ)

بيروت : دار الكتاب العربى .

(٢٣٨) المغنى

ابن قدامة ، أبى محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ)

تحقيق : محمد سالم محيسن ، شعبان محمد اسماعيل .

الرياض : مكتبة الرياض الحديثة .

(٢٣٩) المغنى فى الانباء فى غريب المذهب والأسماء

ابن باطيش ، أبى المجد اسماعيل بن أبى البركات (ت ٦٥٥هـ)

تحقيق : الدكتور مصطفى عبد الحفيظ سالم .

مكة المكرمة : المكتبة التجارية ١٤١١/١٩٩١ م .

(٢٤٠) مغنى اللبيب

ابن هشام ، أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصارى

(ت ٧٦١هـ)

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
مصر .

(٢٤١) مغنى المحتاج

الشربيني ، محمد الخطيب
بيروت : دار الفكر .

(٢٤٢) مفتاح السعادة

طاش كيري زاده ، أحمد محمد مصطفى
بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
(٢٤٣) المفردات في غريب القرآن

الراغب الأصفهاني ، أبي القاسم الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ)
تحقيق : محمد سيد كيلاني .

القاهرة : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٨١هـ /
١٩٦١م .

(٢٤٤) منال الطالب في شرح طوال الغرائب

ابن الأثير ، أبي السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)
تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي .
القاهرة : مطبعة المدني .

(٢٤٥) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم

ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)
الهند : مطبعة دائرة المعارف العثمانية .

(٢٤٦) منتهى الارادات

ابن النجار ، تقى الدين محمد أحمد الفتوحى (ت ٩٧٢هـ)
بيروت : دار الفكر .

(مطبوع مع شرحه للبهوتي) .

(٢٤٧) المنثور في القواعد

الزركشى ، بدر الدين محمد بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)

- تحقيق : الدكتور تيسير فائق أحمد محمود
الكويت : شركة دار الكويت للصحافة ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٢٤٨) المنثورات وعيون المسائل المهمات
النووي ، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)
تحقيق : عبد القادر أحمد عطا .
القاهرة : مطبعة حسان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م .
- (٢٤٩) (منسك بن جماعة)
بن جماعة ، عبد العزيز بن بدر الدين محمد (ت ٧٦٧هـ)
نسخة المكتبة الظاهرية ورقمها ٢٢١٤ .
- (٢٥٠) منهاج الأصول
البيضاوي ، عبد الله بن عمر (ت ٦٨٥هـ)
بيروت : عالم الكتب .
مطبوع مع نهاية السؤل .
- (٢٥١) منهاج الطالبين مطبوع مع مغنى المحتاج
النووي ، أبي زكريا يحيى الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ)
بيروت : دار الفكر .
- (٢٥٢) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية
عبد الأمير محمد أمين الورد
بيروت : منشورات مؤسسة الأعلى .
- (٢٥٣) منهج الطلاب
الأنصاري ، أبو يحيى زكريا
القاهرة : مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٧هـ .
- (٢٥٤) (منير الدياجي في تفسير الأحاجي)
الشخاوي ، علم الدين علي بن محمد
تحقيق : سلامة المرافي .

رسالة علمية بجامعة أم القرى كلية اللغة العربية .
(شرح الأحاجي للزحشرى) .

(٢٥٥) المواهب السنية شرح الفرائد البهية نظم القواعد الفقهية

الأهدل ، أبى بكر اليمنى

مكة : مطبعة الترقى الماجدية العثمانية ١٣٣١هـ .

(٢٥٦) مواهب الجليل

الحطاب ، أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٥٤هـ)

بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

(٢٥٧) الموطأ

الامام مالك ، مالك بن أنس

تصحيح وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي .

مصر : دار احياء الكتب العربية ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م .

(٢٥٨) المذهب

الشيرازى ، أبى اسحاق الفيروز ابادى (ت ٤٧٦هـ)

بيروت : دار المعرفة ، الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م .

(٢٥٩) المهمات

الاسنوى ، جمال الدين عبد الرحيم (ت ٧٧٢هـ)

مخطوطة بالمكتبة الظاهرية .

(٢٦٠) ميزان الاعتدال

الذهبي ، أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)

تحقيق : على محمد البجاوى .

بيروت : دار المعرفة ، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م .

(٢٦١) النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة

تغرى بردى ، أبو المحاسن يوسف

مصر : المؤسسة المصرية العامة للتأليف .

(٢٦٢) نصب الراية

الزيلعى ، جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف (ت ٧٦٢هـ)
القاهرة : دار المأمون ، الطبعة الثانية .

(٢٦٣) (النكت فى المسائل المختلف فيها بين الشافعى وأبى حنيفة)

الشيرازى ، أبى اسحاق ابراهيم الفيروز ابادى
تحقيق : زكريا المصرى ، رسالة دكتوراه فى جامعة أم القرى .

(٢٦٤) نهاية السؤل

الاسنوى ، عبد الرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢هـ)
بيروت : عالم الكتب .

(٢٦٥) النهاية فى غريب الحديث والأثر

ابن الأثير ، مجد الدين أبى السعادات (ت ٦٠٦هـ)
تحقيق : طاهر أحمد الراوى ، ومحمود محمد الطناحى .
بيروت : دار الفكر .

(٢٦٦) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج

الرملى ، شمس الدين محمد بن أبى العباس أحمد بن حمزة
القاهرة : المكتبة الاسلامية ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م .

(٢٦٧) (نهاية المطلب)

الجوينى ، عبد الملك بن عبد الله الجوينى (امام الحرمين) (ت ٤٧٨هـ)
عن الظاهرية رقم ٢٢٢٣ .
توجد نسخة فى مركز البحث العلمى التابع لجامعة أم القرى برقم
٤٢٩ شافعى .

(٢٦٨) النظم المستعذب فى تفسير ألفاظ المذهب

ابن بطال الركبى ، محمد بن أحمد (ت ٦٣٣هـ)
تحقيق : الدكتور مصطفى عبد الحفيظ سالم .
مكة المكرمة : المكتبة التجارية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٢٦٩) الهداية شرح بداية المبتدى

المرغنانى ، على بن أبى بكر (ت ٥٩٣هـ)

بيروت : دار احياء التراث العربى .

(مطبوع مع شرح فتح القدير) .

(٢٧٠) هدية العارفين

البغدادى ، اسماعيل باشا

بيروت : دار الفكر ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(٢٧١) الوجيز

الغزالى ، أبى حامد محمد بن محمد

بيروت : دار المعرفة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

(٢٧٢) (الودائع لمنصوص الشرائع)

ابن سريج ، أبى العباس أحمد بن عمر (ت ٣٠٦هـ)

تحقيق : صالح بن عبد الله بن ابراهيم الدويش .

رسالة دكتوراه من الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

(٢٧٣) (الوسيط)

الغزالى ، زين الدين أبى حامد محمد بن محمد بن محمد

المكتبة الظاهرية برقم ٢٣٧٠ فقه ج ٣ .

وبرقم ٢٣٦٦ فقه ج ٢ .

(٢٧٤) الوسيط - كتاب الطهارة والصلاة فقط

الغزالى ، أبى حامد محمد بن محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)

تحقيق : على محيى الدين على القرعة داغى .

مصر : دار النصر ، الطبعة الأولى .

(٢٧٥) وفيات الأعيان

ابن خلكان ، أبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن بكر

(ت ٦٨١هـ)

تحقيق : الدكتور احسان عباس .

بيروت : دار صادر .

فهرس الفروق الفقهية

الصفحة

	الفروق فى كتاب الطهارة
١٤٥	الفرق بين قطع النية فى أثناء الطهارة وبين قطع نية الصلاة فى أثنائها
١٤٨	الفرق بين الصلاة والطهارة فى نية الابطال بعد الفراغ منهما ... الفرق فى الماء القليل المتغير بالنجاسة اذا أضيف اليه ماء زال به التغير بين مايلغ به قلتين وما لم يبلغ
١٤٩	الفرق - فى الاستنجاء بالنجس - بين الاستنجاء بالماء والجامد منه الفرق - فيما لو تحرى بين انائين وتوضأ بأحدهما ثم تغير اجتهاده فى صلاة أخرى - بين مالو علم نجاسة الأول وطهارة الثانى ييقن ومالو علمه عن اجتهاد
١٥٥	الفرق بين من تطهر وصلى الظهر ثم أحدث وصلى العصر ثم تيقن أنه كان قد نسى مسح الرأس من احدى الطهارتين ولا يعرف عينها ، وبين من كان هذا حاله لكنه لم يحدث بعد فعل الظهر وانما جدد الطهارة للعصر وصلّاها ثم تيقن أنه نسى مسح الرأس من احدى الطهارتين
١٥٩	الفرق بين المرأة والرجل والخنثى فى مس ذكر وفرج الخنثى
١٦١	الفرق بين من بسط أصابعه حال ضرب اليد ومن ضمها فى وجوب تحليل الأصابع فى التيمم
١٦٣	الفرق بين من ترك صلاة من صلاتين لا يعرف عينها وبين من ترك صلاتين من خمس صلوات فى عدد تيممه لها
١٦٤	الفرق - فى من ترك صلاتين من يومين - بين من عرف أنهما جنس واحد أو مختلفان
١٦٦	

الصفحة

- يفرق - على القولين - فيمن لم يجد ماء ووجد ثلجا صلبا لا يقدر
 ١٦٧ على اذابته للمسح على رأسه منه
 الفرق - في الجنب اذا عدم الماء وصلى بالتيمم - بين من كانت
 ١٦٨ جنبته عن احتلام وبين من كانت جنبته عن جماع
 ١٧٢ الفرق في التيمم بين الناسى للماء في رحله والعاجز عن الماء .
 الفرق - في المبتدأه - بين من رأت خمسة أيام دما أحمر
 وخمسة أيام دما أسود ثم أحمر وعبر الخمسة عشر يوما وبين
 من رأت خمسة أيام دما أحمر ثم أسود وعبر الخمسة
 ١٧٧ عشر يوما

الفروق في كتاب الصلاة

- الفرق بين المرتد اذا جن ثم أفاق ثم أسلم وبين المرتدة اذا
 ١٨١ حاضت في قضاء ما فاتهما من الصلوات
 الفرق في قبول قول المؤذن في دخول وقت الصلاة - بين حال
 ١٨٢ الصحو والغيم
 الفرق في أصحاب الأعذار بين من زال عذره في وقت العصر
 ١٨٣ وبين من استقر الطهر في ذمته ثم طرأ عليه العذر قبل العصر
 الفرق - في الأذان في الجمع بين الصلاتين - بين الجمع في وقت
 ١٨٤ الأولى ، والثانية
 الفرق - في الاجتهاد - بين من تحرى القبلة وصلى ثم دخل
 عليه وقت صلاة أخرى ، وبين من تحرى بين ثوبين
 ١٨٥ وصلى ثم دخل عليه وقت صلاة أخرى
 الفرق بين جماعة العراة ليس معهم الا سترة واحدة ، وبين
 ١٨٦ الجماعة في سفينة ليس فيها الا موقف واحد

الصفحة

- الفرق بين من صلى على سجادة فرأى في موضع سجوده دما
فأخذ جانب السجادة الطاهر ووضع عليه ، وبين من أخذ
طرف السجادة وأزالها عن موضع سجوده وسجد على الأرض ١٨٧
- الفرق - في ترك القبلة في النوافل - بين مايكثر منها ومايندر . ١٨٨
- الفرق - فيمن أحرم بصلاة ثم شك هل نوى ثم تذكر أنه نوى -
بين من كان تذكره بعد الاتيان بشيء من أفعال الصلاة
وبين من تذكر في الحال ١٨٩
- الفرق - في حال العجز في الصلاة - بين من قرأ في حال هويه
الى الأرض ، وبين من قدر بعده فقراً في حال انتصابه .. ١٩٠
- الفرق بين المصلي اذا نوى قطع صلاته ، وبين نيته قطع قراءته ١٩١
- الفرق - في الترتيب - بين القراءة والتشهد ١٩٢
- الفرق بين تكرار قراءة الفاتحة والتشهد وغيرها من أركان
الصلاة ١٩٣
- الفرق - في قضاء الصلاة الفائتة - بين قضائه ليلاً وقضائها نهاراً ١٩٤
- الفرق - فيمن جلس للتشهد الأخير ثم سها في صلاته - بين شكه
في الزيادة ، وبين شكه في ترك القنوت أو التشهد الأول ١٩٥
- الفرق فيمن شك في محاذاة امامه بين الشك في الصلاة ،
وبعد الفراغ منها ١٩٦
- الفرق - فيمن قال لأتمته ان صليت مكشوفة الرأس فأنت حرة
قبلها - بين العاجزة عن السترة والقادرة عليها ١٩٧
- الفرق - في صلاة الرجلين - بين اعتقاد كل واحد أنه امام
صاحبه ، واعتقاد كل واحد أنه مأموم خلف صاحبه ... ١٩٨
- الفرق في الهوى أثناء تكبيرة الاحرام راکعاً بين صلاة النفل
والفرض ١٩٩

الصفحة

- الفرق بين من دخل مأموم مع من صلى خامسة سهوا وبين من
 ٢٠٠ دخل مع امام الجمعة الذى قام الى الثالثة ساهيا
- الفرق بين المأموم اذا أدرك ركعة من الجمعة والامام اذا انقض
 ٢٠٢ عنه العدد بعد صلاة ركعة
- الفرق بين ادراك المأموم ركعة من الجمعة ، وادراك المسافر
 ٢٠٢ التحريمة قبل تسليم امامه المقيم
- الفرق فى استخلاف الامام لمن يصلى بمن بعده صلاة الجمعة
 ٢٠٣ وغيرها
- الفرق فى - سنية الغسل - بين غسل الجمعة لمن لا يريد حضورها
 ٢٠٤ وغسل العيدين
- الفرق - فى قصر المسافر - بين من سافر وقد بقى من وقت
 الصلاة بقدر ما يؤدى أربع ركعات ، وبين بقاء أقل
 ٢٠٤ من ذلك
- الفرق - فى جبر الصلاة - بين ما اختل من أول وما اختل من
 ٢٠٥ آخرها
- الفرق - فى صلاة الخوف فى حال الأمن - بين ماله كان العدو
 ٢٠٦ فى جهة القبلة ، وماله كان فى غير جهتها
- الفرق - فى صلاة الخوف عند تفريق الامام لهم أربع فرق - فى
 ٢٠٧ الصحة بين صلاة الامام وصلاة الفرق الأربع على تفصيل
- الفرق بين من صلى فى شدة الخوف راكبا ثم أمن ومن صلى
 ٢١٠ على الأرض ثم اشتد الخوف فركب
- الفرق بين ادراك المأموم التكبيرة الأولى فى صلاة الجنائز ومن
 ٢١١ لم يدركها فى تحمل الامام عنه القراءة
- الفرق فى من مات وقد ابتلع لؤلؤة بين ماله كانت له أو لغيره
 ٢١٢ فى شق جوفه وينبش قبره لأجلها

الصفحة

٢١٣ الفرق بين التكفين في كفن مغصوب ، والدفن في أرض مغصوبة

الفروق في كتاب الزكاة

- الفرق بين من غصب نصاباً سائئاً وعلفها وبين غصب نصاباً معلوقاً وأسامها ٢١٤
- الفرق - في الجبران - بين الابل الصحيحة والمريضة في الزكاة . ٢١٥
- الفرق في الزكاة بين نصاب الذكور من الغنم ونصابها من الابل الفرق في رهن النصاب قبل الحول في وجوب الزكاة بعد تمام الحول بين الموسر ومن لم يملك غير النصاب ٢١٧
- الفرق في رد المعيب في نصاب السائئة بين العلم بالمعيب قبل الحول ، وبعده ٢٢٣
- الفرق بين الحلى اذا نوى به الادخار وبين المعلوق اذا نوى بها السوم في انعقاد الحول بنفس النية ٢٢٤
- الفرق - في سرقة الثمرة المتعلق بها الوجوب - بين سرقتها على النخل ، أو بعده ايوائها الجرين ٢٢٦
- الفرق - في اتلاف الثمرة بعد الحرص - بين اتلاف صاحبها ، واتلاف الأجنبي ٢٢٨
- الفرق - فيمن نذر أن يتصدق قبل الحول من دراهمه ثم حال عليه الحول - بين أن يكون نذرها معينة أو في الذمة ... ٢٢٩
- الفرق - في اخراج الفطرة عن الولد الغني - بين الصغير والكبير الفرق - في اخراج المرأة فطرة نفسها وزوجها موسر - بين مالو كان اخراجها باذن الزوج ، أو بغير اذنه ٢٣٠
- الفرق بين اخراج نصفى شاتين في الزكاة واخراج نصفى رقتين في الكفارة ٢٣٢

الصفحة

- الفرق بين اخراج الزكاة عن المال الغائب على شرط السلامة
والا فهو الحاضر ، وبين من صلى وقال : هي عن الفائنة
٢٣٨ ان كانت على فائنة والا فعن صلاة الوقت
الفرق بين من أخرج الزكاة وقال : ان كان مات قريبى فهذا
زكاة ارثى منه ، وبين من أخرج الزكاة عن ماله الغائب
٢٣٨ ان كان سالما
الفرق - فى من عجل الزكاة فارتد الفقير أو مات فارتجع - بين
مالو كان المرتجع ناضا عن الناض ، ومالو كان المرتجع ماشية
٢٤٠ عن المواشى
الفرق بين الامام ورب المال عند دفع الزكاة الى شخص بالفقر
٢٤٢ فبان غنيا ، فى الارتجاع وفى الضمان عند تعذره الارتجاع
الفرق فى الضمان عند تعذر الارتجاع بين الدفع الى شخص
بالفقر فبان غنيا وبين الدفع الى شخص فبان انه عبد
٢٤٣ أو كافر.....
الفرق - فى أجرة الكيال والوزان فى دفع الصدقات - بين الدفع
الى الامام أو الفقير وبين الدفع حال تفريقها الى الفقراء
٢٤٤ الفرق بين الغازى وابن السبيل فيما يفضل منهما
٢٤٥

الفروق فى كتاب الصوم

- الفرق بين نذر صوم يوم قدوم فلان ، ونذر اعتكافه
الفرق بين نذر صوم يوم بعينه أو صلاة فى وقت بعينه وبين
٢٤٨ نذر التصديق بشىء فى وقت بعينه
الفرق - فى وطء الزوج فى نهار رمضان لزوجاته الأربع - بين
الوطء الأول والوطآت الثلاث الأخرى على أحد الأقوال
٢٥٠

الصفحة

- الفرق - في وطء الزوج في نهار رمضان لزوجته المسلمة والذمية
بين مالو قدم وطء المسلمة ، وبين مالو قدم وطء الذمية
٢٥١ على أحد الأقوال
- الفرق بين تكرار الوطء من الصائم في يوم رمضان ، وتكرار
٢٥٣ الوطء من المحرم في الكفارة
- الفرق بين من أكل ناسيا في نهار رمضان واعتقد أنه صار مفطرا
به فأكل متعمدا وبين من أكل معتقدا أن الشمس قد
٢٥٣ غربت وبأن أنها لم تكن غربت
- الفرق بين القبلة للصائم ، والقبلة للمحرم
٢٥٥
- الفرق - في وجوب الامساك - بين المسافر اذا قدم أو المريض
اذا برىء ، وبين من أكل يوم الشك ثم بان أنه من رمضان
٢٥٦
- الفرق - في نذر الزوجة والعبد باذن الزوج والسيد الاعتكاف -
بين النذر المعلق على زمان بعينه ، وبين غير المعلق على
زمان بعينه
٢٥٨
- الفرق - في جواز خروج المعتكف لأداء الشهادة - بين الشهادة
المتعينة وغير المتعينة
٢٥٩
- الفرق - في بطلان الاعتكاف - بين السكر والردة
٢٥٩

الفروق في كتاب الحج

- الفرق بين خائف العنت وغيره لمن كان مستطيعا للحج والنكاح
٢٦٢
- الفرق بين ميقات الزمان وميقات المكان في تقديم الاحرام
٢٦٣
- الفرق بين المتمتع اذا عدم الهدى في موضعه ، وبين من وجب
عليه كفارة قتل أو جماع وله ببلده مال في الانتقال
الى الصوم
٢٦٤

الصفحة

- الفرق في المتمتع اذا رجع الى أهله قبل أن يصوم العشر في التفريق بين الثلاث أيام والسبعة على الخلاف في المراد بالرجوع في الآية ٢٦٦
- الفرق فيمن أحرم بنسك وأشكل عليه بماذا أحرم - بين من وقع منه الاشكال بعدما طاف ، وبين من وقع عليه قبله في سقوط فرض الحج عنه بهذا النسك ٢٦٧
- الفرق بين الأمر بحلق شعر محرم نائم والأمر بقتل صيد الحرم أو أمر المحرم بقتل صيد ٢٧٠
- الفرق بين قطع المحرم للشعر النازل من رأسه على عينه ، وحلقه لشعره لتأذيه بهوام رأسه ٢٧١
- الفرق - في مقدار الضمان على المحرم اذا قتل صيدا لآدمي - بين قول أنه صار ميتة بذبحه وقول من قال انما يختص التحريم به دون غيره ٢٧١
- الفرق بين المحرم اذا كرر قتل الصيد وبين من قال : من دخل الدار فله درهم وتكرر الدخول ٢٧٣
- الفرق بين حبس الحلال طائرا في الحل وله فرخ في الحرم ومات الطائر في الحل ، وبين من حبسه في الحرم وله فرخ في الحل فماتا ٢٧٥
- الفرق في قتل الحلال لصيد بعضه في الحل وبعضه في الحرم بين مالو كان خارجا من الحل الى الحرم وبين مالو كان خارجا من الحرم الى الحل على قول ٢٧٦
- الفرق بين ارسال الكلب على صيد في الحل ودخل الصيد الحرم وتبعه الكلب فأصابه ، وبين ارسال السهم على صيد في الحل فدخل الصيد الحرم وأصابه السهم ٢٧٧

الصفحة

- الفرق بين الكلب المعلم وغير المعلم اذا أرسله المحرم على صيد
 ٢٧٨ فأصابه
- الفرق بين القتل وبين العقر وتخريق الثياب من الكلب الذى
 ٢٧٩ أغراه رجل بآدمى فى وجوب الضمان على المغرى
- الفرق فى مسألة من أغرى كلبا بآدمى فعقره أو خرق ثيابه
 ٢٧٩ بين مالو كان المغرى صاحبه وبين مالو كان أجنبيا
- الفرق - فى مسألة رمى المحرم لصيد بسهم فأصابه وسقط الصيد
 على صيد آخر - بين مالو كان سقوطه بعد مشيه قليلا ،
 ٢٨٠ وبين مالو سقط مباشرة بحد السهم عليه
- الفرق بين الخطأ فى وقوف يوم عرفة بالمشعر الحرام وبين الخطأ
 ٢٨٠ بالوقوف يوم العاشر تقديرا أنه التاسع فى جمع كثير ...
- الفرق - فى المحصر اذا أراد التحلل ولم يجد الهدى - بين القول
 ٢٨٢ بأن للهدى بدل أو لا بدل له
- الفرق بين احصار المحرم فى الحج والوقت واسع والمحصر وهو
 ٢٨٣ محرم بعمره
- الفرق - فى بيع العبد المحرم واستحقاق الخيار - بين علم المشتري
 بالاحرام أو كان بلاذن السيد ، وبين مالو لم يعلم وكان
 ٢٨٤ باذن السيد
- الفرق - فى العبد اذا أحرم باذن السيد وارتكب محظورا وفدى
 ٢٨٥ عنه السيد - بين لو كان ذلك فى حياة العبد أو بعد مماته
- الفرق - فى الاستئجار لحجة التطوع - بين مالو كان الأجير
 ٢٨٦ ضرورة وبين مالو كان قد حج
- الفرق - عند افساد الأجير الحج بالجماع - بين مالو كانت
 ٢٨٨ الاجارة معينة وبين مالو كانت فى الذمة ، فى الفسخ

الصفحة

- الفرق بين من استأجر رجلين للحج عنه أحدهما عن حجة الاسلام والثاني عن حجة النذر في سنة واحدة ، وبين من حج هو ونوى حجة الاسلام وحجة النذر الذي نذره الفرق - فيمن استأجر للحج فخالف واعتمر أو العكس في وقوع الحج أو العمرة - بين مالو كانت عن حى ، وبين مالو كانت عن ميت ٢٨٩
- الفرق بين اتلاف الهدى المنذور واتلاف العبد المنذور عتقه ... الفرق - في الهدى المنذور المطلق - بين قول من قال بانصرافه الى الهدى في الشرع وقول من قال بانصرافه الى مايقع عليه الاسم في اللغة من حيث اختصاصه بالحرم على القول الأول ٢٩٠
- الفرق بين اتلاف شجرة قلعت من الحرم وغرست في الحل ، وبين قتل الصيد المنفر من الحرم الى الحل ٢٩١
- ٢٩٣

الفروق في كتاب البيوع

- الفرق - عند الخيار للبائع والمشتري في بيع الجارية - في وطاء البائع للجارية المبيعة ، ووطء المشتري ٢٩٥
- الفرق - في بيع الجارية بعد بشرط الخيار للبائع أو المشتري - بين عتق ماباعه وبين عتق مااشتراه ٢٩٨
- الفرق بين مسألة العبد بين الشريكين يقول أحدهما : ان بيعت نصيبى منه فهو حر ويقول الآخر : ان اشتريت نصيب شريكى فنصيبى حر ، فاشتراه ، ومسألة العبد يكون لواحد فقال : ان بيعته فهو حر ، وقال الآخر ان اشتريته فهو حر ، فاشتراه ٢٩٩

الصفحة

- الفرق - في الصفقة اذا اشتملت على عقدين : بيع واجارة - بين قوله : بعتك هذه الدار ، وآجرتك الدار الأخرى جميعا بألف ، وبين قوله : بعتك هذه الدار وآجرتك اياها بألف درهم ٣٠١
- الفرق - في مسألة العبد المباع الذى زالت يده قبل التسليم - بين مالو كان التلف بأفة سماوية وبين مالو كان بجناية آدمى ٣٠٢
- الفرق - في بيع العبد الجانى وهبته ورهنه - بين متحتم القتل ، وغيره ٣٠٣
- الفرق - في العبد الذى أخذ المال في المحاربة وقدر عليه قبل التوبة - بين من رد المال وبين من أتلفه ، في جواز بيعه ٣٠٥
- الفرق بين بيع الشاة الحامل وحملها ، وبين بيع الشاة واللبن الذى في ضرعها أو الجبة والقطن الذى في حشوها ٣٠٦
- الفرق بين قوله : بعتك هذه الصبرة كل قفيز منها بدرهم ، وبين قوله : على أن أزيدك قفيزا ٣٠٨
- الفرق - في بيع الثوب بعشرة على أنه عشرة أذرع - بين مالو خرج تسعة ومالو خرج أحد عشر ذراعا ٣١٠
- الفرق بين مسألة بيع السمن كل منا بدرهم على أن يزنه بظرفه ولا يحط عنه الظرف ومسألة بيع السمن وانصرف كل منا بدرهم ٣١١
- الفرق بين قوله بع هذه من فلان على أن الثمن على وبين قوله طلق زوجتك على ألف على ٣١١
- الفرق بين وطء المشتري للجارية المشتراة بشراء فاسد ، ووطء البكر بنكاح فاسد ٣١٢

الصفحة

- الفرق بين مسألة وطء الجارية بشراء فاسد وماتت في الولادة
 ٣١٤ ومسألة وطء المرأة بنكاح فاسد وماتت في الولادة
 الفرق - في بيع الدينار المغشوش بدينار مغشوش - بين ماكان
 ٣١٦ الغش مستهلكا فيه ، وماكان باقيا فيه
 الفرق في مسألة اذا تصارف الرجلان وتقابضا ووجد أحدهما
 بما قبضه عيبا - بين مالو كان العيب يخرج منه من الجنس ،
 ٣١٧ وبين مالو كان لا يخرج منه
 الفرق في مسألة النخل وعليه ثمره يباع أحدهما ثم يحتاج الى
 السقى بين مالو باع النخل وأمسك الثمرة ومالو باع
 ٣٢١ الثمرة دون النخل في وجوب أجره السقى
 الفرق - في شراء الجارية - بين المعتدة عن طلاق أو وفاة ،
 وبين مالو كانت أخته من الرضاع أو أم زوجته في جواز
 ٣٢٣ الرد بذلك
 الفرق - في بيع الحيوان الحائل الذى حبل ووضع عند المشتري
 ثم علم بعيب به - بين مالو كان المعيب بهيمة ومالو
 ٣٢٣ كان جارية
 الفرق - في مسألة العبد الذى اشتراه ثم أبق ثم اطلع على
 عيب به - بين مالو كان آبقا فى الأصل ومالو كان حدث
 ٣٢٥ الاباق عند المشتري فى الرجوع بالأرض على البائع
 الفرق في مسألة اذا قال : بعتك هذه الجارية ، وقال المدعى
 عليه : بل زوجتنيها - بين مالو كان المشتري أولدها ،
 ٣٢٧ ومالو كان لم يولدها
 الفرق في مسألة مالو اشترى ثوبا وقبضه ثم جاء بثوب معيب
 وقال : هو الذى اشتريته منك ، وقال البائع : هو غيره

الصفحة

- بين مالو كان عين الثوب المبيع ومالو كان عينه عما
 ٣٣٠ في الذمة
 الفرق في مسألة من اشترى طعاما وقبضه ثم عاد المشتري وقال
 هو دون حقي - بين مالو كان تسليمه بغير كيل ، ومالو
 ٣٣٢ كان تسليمه بكيل
 الفرق - في المسلم فيه اذا كان فيه قليل تراب أو دقاق تين -
 ٣٣٣ بين المسلم فيه كيلا والمسلم فيه وزنا
 الفرق - في اسلام الحيوان بالحيوان - بين مالو أسلم بهيمة
 ٣٣٤ ومالو أسلم في جارية
 الفرق في مسألة ما اذا حضر المسلم فيه أنقص من المشروط بين
 ماكان يتقسط الثمن عليه بالأجزاء ومايتقسط عليه
 ٣٣٥ الثمن بالقيمة

الفروق في كتاب الرهن

- الفرق - في مسألة من كان له أمانة في يد غيره فرهنها عنده أو
 وهبها له وحصل القبض بمضى زمان يتأق في القبض -
 ٣٣٨ بين رهنها عنده وهبتها له في اعتبار الاذن في القبض
 الفرق بين موت المرتهن قبل قبض الرهن وموت الراهن قبل
 ٣٤٠ الاقباض
 الفرق في مأخذ الحكم في أخذ الرهن على الأعيان المضمونة
 بالغصب أو بالعارية بين مالو أطلق ومالو رهنه على أن
 ٣٤٥ يكون مضمونا بقيمة العين ان تلفت
 الفرق - في مسألة ما اذا باعه بشرط الرهن - بين مالو رهن عنده
 عبدا مرتدا ولم يعلم المرتهن برده الى أن قتل في يده ،

الصفحة

- ومالو رهن عنده عبدا مريضا ولم يعلم بمرضه حتى مات
 ٣٤٦ في يده
- الفرق - في مسألة المرهونة وغرسها المرتهن - بين المغروس قبل
 ٣٤٧ حلول أجل الوفاء ، والمغروس بعده
- الفرق في مسألة - من رهن رهنا لم يشترط كونه عند المرتهن أو
 ٣٤٨ عند عدل - بين مالو كان الرهن جارية ومالو كان غيرها
- الفرق في مسألة مالو ادعى العدل دفع الثمن الى المرتهن وأنكره
 ٣٤٩ بين رجوع المرتهن الى العدل ورجوعه الى الراهن
- الفرق في مسألة ماذا لو باع العدل الرهن ونسبه الى الراهن
 وقبض ثمنه ودفعه الى المرتهن - بين مالو خرج المبيع
 ٣٥٠ مستحقا ومالو وجد به المشتري عيبا
- الفرق - في وطء المرتهن الجارية المرهونة باذن الراهن - بين
 ٣٥١ سقوط المهر عنه وإيجاب قيمة الولد عليه
- الفرق - في الجارية المرهونة - بين اعتاقها وثبوت الاستيلاد لها. ٣٥٢
- الفرق بين العبد الجاني المرهون وغير المرهون في لزوم الأرش
 ٣٥٣ أو أقل الأمرين من قيمته أو أرش جنايته
- الفرق بين جناية العبد المرهون أو غير المرهون على سيده وبين
 ٣٥٥ جنايته على والد سيده في العفو على مال
- الفرق في جناية العبد المرهون على عبد آخر لسيده مرهون بين
 مالو كان العبد المجنى عليه مرهونا عند مرتهن الجاني ،
 ٣٥٦ ومالو كان مرهونا عند غير مرتهن الجاني
- الفرق في البهيمة الأنثى المرهونة اذا أراد أن يتزى عليها فعلا
 ٣٥٨ بين مالو كانت تضع قبل المحل ، ومالو كانت تضع بعده
- الفرق بين رهن العصر الذي وجد خمرا بعد قبضه ثم اختلفا

الصفحة

- فيه ، وبين رهن العبد الذى وجد ميتا بعد قبضه ثم
 ٣٥٨ اختلفا فيه
 الفرق - فى مسألة العبد عند رجل يدعى رجلان أن كل واحد
 منهما رهنه عنده - بين مالو كذبهما أو كذب واحدا
 ٣٦١ منهما وبين مالو صدقهما
 الفرق - فى مسألة الوديعة فى يد رجل يدعيها رجلان يذكر كل
 واحد منهما أن جميعها له - بين مالو كذبهما ومالو
 ٣٦٣ صدقهما
 الفرق - فى مسألة الأمة المبيعة فى الرهن وتزوجت وولدت ابنين
 شهدا بعد بلوغهما على المرتهن أنه كان قد أبرأ الراهن
 من الدين قبل بيع الرهن - بين مالو كان أبوهما تزوج
 أمهما على أنها مملوكة ومالو تزوجها على أنها حرة ،
 ٣٦٤ فى قبول شهادتهما

الفروق فى كتاب التفليس

- الفرق - فى مسألة مدعى الافلاس الذى قامت عليه البينة - بين
 مالو كانت البينة على تلف ماله ، ومالو كانت على أنه لامال
 ٣٦٦ له ، فى وجوب الحلف عليه أنه لامال له فى الباطن
 ٣٦٧ الفرق بين افلاس المشتري بالثمن وافلاس المحال عليه
 الفرق - فى مسألة البائع اذا وجد عين ماله فى يد المفلس ناقصا
 بين مالو كان نقصانا يمكن افراده بالعقد ، ومالو كان
 ٣٦٨ نقصانا لا يمكن افراده بالعقد
 الفرق - فى مسألة البائع يجد عين ماله زائدا - بين مالو كانت
 ٣٦٩ الزيادة متصلة ، ومالو كانت منفصلة

الصفحة

- الفرق بين المفلس الذى اشترى أرضا بيضاء وغرس فيها غرسا
من عنده ، وبين المفلس الذى اشترى جارية حائلا ثم
حملت عنده ٣٧١

الفروق فى كتاب الحجر

- الفرق - فى مسألة اقتراض العبد من انسان شيئا ثم يأخذه منه
سيده - بين قول من قال بصحة اقتراض العبد من غير
اذن سيده ، وبين من قال بعدم صحة ذلك ٣٧٤
- الفرق - فى مسألة الجارية لها ولد - بين قول مالکها فى مرض
موتها : هذه الجارية استولدتها فى ملكى ، وبين قوله
كنت استولدتها بنكاح ثم ملكتها ، فى ثبوت الاستيلاد . ٣٧٥
- الفرق بين الصبي الذى بلغ رشيدا ثم عاد مبذرا ، وبين عوده
فاسقا ٣٧٨

الفروق فى كتاب الصلح

- الفرق - فى مسألة الرجل يدعى دارا فى يد رجلين اعترف له
أحدهما وأنكره الآخر ، وقال المقر للمقر له : صالحنى
عما اعترفت به على عوض فصالحه ، وأراد المنكر أن يأخذ
المصالح عليه بالشفعة - بين مالو كان سبيا ملكهما للدار
مختلفا ، وبين مالو كان متفقاً ٣٨٠
- الفرق - فى مسألة الصلح على مسيل ماء فى ملكه - بين مالو كان
الصلح على مسيل الماء على الأرض ، ومالو كان على
السطح ٣٨١

الصفحة

- الفرق - في مسألة أغصان الشجرة في الدار التي انتشرت أغصانها
الى دار جاره وأراد مصالحته عنها بعوض على تركها - بين
٣٨٢ مالو كانت الأغصان يابسة ، ومالو كانت رطبة
الفرق بين التنازع في حائط بين داريهما لأحدهما جذوع عليها
٣٨٣ وبين التنازع في بهيمة لأحدهما عليها رحل
الفرق بين اختلاف صاحب العلو وصاحب السفلى في أرض
٣٨٥ الغرفة واختلاف الرجلين في رحل هو على بهيمة أحدهما

الفروق في كتاب الحوالة

- الفرق - في احالة المكاتب مولاه بمال الكتابة - بين الحوالة قبل
٣٨٨ المحل والحوالة بعده
الفرق - في مسألة الحوالة على المكاتب الذي اشترى سلعة -
٣٨٩ بين مالو كان شراها من أجنبي ، ومالو اشترأها من مولاه
الفرق - في مسألة السلعة المباعة بألف وأحيل البائع بالثمن -
بين مالو خرجت السلعة مستحقة ومالو كانت تالفة في
٣٨٩ يد البائع
الفرق بين مسألة قول رجل لآخر : أحلتني على فلان بالألف
الذي كان لك فقبضته لنفسى وقال الآذن : بل وكلتك
في قبضه فقبضته لى ، ومسألة قول رب المال : أحلتك
عليه بالألف فقبضته لنفسك ، وقال القابض : بل وكلتني
٣٩١ في قبضه لك

الفروق في كتاب الضمان

- الفرق - في ضمان نفقة الزوجات - بين القول بوجوبها بالتمكين
٣٩٤ والقول بوجوبها بالعقد

الصفحة

- الفرق - في مسألة ضمان درك المبيع من أجنبي - بين القول
بإطلاق البيع في قدر المستحق فقط ، والقول بإطلاقه في
الجميع ٣٩٥
- الفرق بين مسألة من ضمن ألفا عن رجل ودفع الى المضمون له
بالألف سلعة تساوى خمسمائة ، ومسألة من اشترى
شقصا بألف ودفع الى البائع به سلعة تساوى خمسمائة . ٣٩٦
- الفرق بين الضمان بغير رضى المضمون عنه ، وبين الكفالة بغير
المكفول به ٣٩٧

الفروق فى كتاب الشركة

- الفرق - في مسألة الشريكين يخرج أحدهما ألفا والآخر ألفين
والربح بينهما بالسوية - بين مالو عمل صاحب الألف
فقط ، ومالو عملا معا ٣٩٩
- الفرق - في مسألة العبد بين شريكين يأذن أحدهما لصاحبه في
بيعه وقبض ثمنه فباعه - بين دعوى المشتري على البائع
أنه وفاه ثمن العبد فأنكر وصدقه شريكه الآخر ، وبين
دعوى المشتري على الشريك الآذن في البيع أنه قبض
جميع ثمنه وصدقه الشريك البائع عليه ٤٠٠
- الفرق في مسألة ثلاثة يشتركون ، يخرج أحدهم بغلا والآخر
راوية والثالث يستقى بنفسه - بين مالو كان الماء محرزا
عند المستقى ، ومالو كان يستقى من موضع مباح ٤٠٢

الفروق فى كتاب الوكالة

- الفرق - في توكيل الرجل عبد غيره بأذن مولاه في ابتياع عبد -
بين ابتياعه من غير مولاه ، وبين ابتياعه من مولاه ٤٠٦

الصفحة

- الفرق بين توكيل عبده ثم يعتقه ، وتوكيل زوجته ثم يطلقها
 ٤٠٧ في بطلان الوكالة
- الفرق - في مسألة من أعطى درهما ليشتري به طعاما - بين مالو
 أنفقه ثم اشترى له بدرهم مثله ، ومالو استقرضه لنفسه
 ٤٠٨ ثم بدا له واشترى به الطعام للموكل
- الفرق بين شراء الوكيل المعيب بمطلق الوكالة ، وشراء المضارب
 ٤١٠ لذلك
- الفرق - في مسألة من دفع اليه دينارا ليشتري به سلعة ففعل
 وخرج الدينار معيبا فرده البائع على الوكيل ليرده على
 الموكل فتلف في يده - بين مالو قال له : اشتر السلعة
 ٤١٠ بعين الدينار ، ومالو قال له اشترى السلعة في ذمتك
- الفرق في شهادة الوكيل بعد العزل فيما كان وكيلا فيه بين
 ٤١٢ ماكان خاصم فيه ، ومالم يخاصم فيه
- الفرق بين مسألة من وكل رجلا في استيفاء حق فذكر أنه قد
 استوفاه وسلمه الى الموكل وأنكر الموكل ذلك ، ومسألة
 من سلم متاعا الى رجل ليبيعه ويقبض ثمنه فباع وادعى
 ٤١٢ قبض الثمن وتسليمه الى الموكل وأنكر الموكل ذلك
- الفرق بين مسألة من دفع اليه ثوبا ليبيعه ويقبض ثمنه وجعل
 له جعلاً فباع وقبض الثمن وتلف في يده ، ومسألة من
 أعطاه غزلا لينسجه في داره بأجره فنسجه وتلف الثوب
 ٤١٤ قبل تسليمه

الفروق في كتاب الاقرار

- الفرق بين الاقرار بالمجهول والدعوى في المجهول ٤١٦

الصفحة

- الفرق بين قوله : على لفلان أكثر من مال فلان وعلم مبلغ ماله
وفسره بدون مبلغه ، وبين قوله : على أكثر من مال فلان
- ٤١٩ عددا وعلم مبلغ العدد
- ٤٢٠ الفرق بين قوله : على درهم ودرهم ، وقوله : على درهم فدرهم
الفرق بين قوله : على درهم بل درهمان ، وقوله : على درهم
- ٤٢١ بل دينار
- الفرق بين قوله : على عشرة الا واحدا ، وقوله : على عشرة
- ٤٢٢ بل تسعة
- الفرق بين قوله : له عندى فرس عليه سرج ، وقوله : له عندى
- ٤٢٣ عبد عليه عمامة
- الفرق بين اقراره بدرهم ، وبين بيعه شيئا بدرهم من حيث
- ٤٢٣ انصرافه الى نقد البلد
- الفرق - فى مسألة الرجلين يشهدان بعق عبد وترد شهادتهما
ثم يشتريانه ثم يموت العبد وليس له ورثة - بين تصديق
- ٤٢٤ البائع للشاهدين عند الرجوع له وبين تكذيبه لهما
- الفرق بين مسألة من خلف ابنين عاقلا ومجنونا فأقر العاقل
بنسب ابن ثالث ، ومسألة من خلف ابنين عاقلين أقر
- أحدهما بنسب ثالث وأنكره الآخر ثم مات المنكر
- ٤٢٦ ولا وارث له غير المقر
- الفرق - فى مسألة من مات وخلف بنتا وأقرت بأخ للميت - بين
مالو كانت البنت هى مولاة الميت ، ومالو لم تكن كذلك
- ٤٣٠ من جهة ثبوت نسب الأخ
- الفرق - فى مسألة من خلف أخا وزوجة وأقرت الزوجة بابن
الميت وأنكره الأخ فلم يثبت نسبه - بين مالو كان المال
- ٤٣١ فى يد الأخ ، ومالو كان المال فى يدها

الصفحة

- الفرق بين قوله : على عشرة دراهم غير درهم - بضم راء غير -
 ٤٣٢ وقوله غير درهم - بالفتح -
 الفرق بين قوله لعبده : متى أقررت بك لفلان فأنت حر قبله
 ٤٣٢ وقوله : متى أقررت بك لفلان فأنت حر في ساعة اقرارى

الفروق فى كتاب العارية

- الفرق بين مسألة من ماتت فى يده دابة لرجل فقال مالكها :
 آجرتك هذه الدابة ، وقال من هى فى يده : بل أعرتنيها
 وبين مسألة من اختلفا فى أرض ، فقال المالك : آجرتكها
 ٤٣٦ وقال من هى فى يده : بل أعرتنيها

الفروق فى كتاب الغصب

- الفرق - فى مسألة من غصب حنطة وأكلها - بين مالو أكلها على
 ٤٣٨ جهتها ، ومالو طحنها ثم أكلها
 الفرق - فى المتلف من ذوات القيم - بين ماكان من جنس الأثمان
 ٤٣٩ ومالم يكن من جنس الأثمان
 الفرق - فى مسألة الحيوان المغصوب الحامل الذى أسقط جنينا
 ٤٤١ ميتا - بين ماكان الاسقاط بجناية ، وماكان بغير جناية ...
 الفرق - فى مسألة غصب الحيوان ثم زال طرف من أطرافه فى
 يد الغاصب - بين مالو كان المغصوب بهيمة أو آدمى ..
 الفرق بين مسألة من غصب جارية قيمتها مائة ثم سمت فى
 يده ثم هزلت ثم سمت ، ومسألة مالو سمت فى يده
 ثم هزلت وعادت كما كانت ثم تعلمت صنعة بلغت بها
 ٤٤٤ قيمتها مائتين

الصفحة

- الفرق بين من غصب زيتا وأغلاه بالنار ونقص به كيله دون قيمته ومن غصب عصيرا وأغلاه بالنار فنقص به كيله
 ٤٤٥ دون قيمته
 الفرق - في مسألة من اشترى شاة بدينار ثم ابتلعت الشاة
 ٤٤٦ الدينار - بين مالوكان الدينار معينا ، ومالو كان في الذمة
 الفرق - في مسألة البهيمة تدخل رأسها في قدر باقلاني ولم يتخلص - بين مالو كانت البهيمة مأكولة اللحم ، ومالو كانت غير مأكولة اللحم
 ٤٤٨
 الفرق - في مسألة الدينار يقع في المحيرة - بين مالو طرحه صاحب المحيرة ومالو كان طرحه صاحب الدينار
 ٤٤٩

الفروق في كتاب الشفعة

- الفرق - في مسألة بيع الشقص من دهليز أو زقاق مشترك - بين ماكانت القسمة فيه تجعله لاينتفع به كل واحد من الشركاء ، وبين ماينتفع به بعد القسمة
 ٤٥١
 الفرق - في مسألة الوصى اذا باع شقصا لیتيم في شركته ، أو اشتراه له في استحقاق الشفعة - بين مالو باعه ، ومالو اشتراه ، على قول ابن الحداد
 ٤٥٢
 الفرق - في مسألة العامل اذا اشترى شقصا في شركة رب المال - بين مافيه ربح ، ومالاربح فيه
 ٤٥٣
 الفرق بين مسألة من مات وخلف دار وعليه دين فبيع بعضها لقضاء دينه ومسألة مالو كانت هذه الدار مشتركة بين الوارث وبين الميت في حياته فبيع شقص الميت لقضاء دينه
 ٤٥٥

الصفحة

- الفرق - في مسألة الدار سفلها لرجل وعلوها لآخرين يبيع أحد الشريكين في العلو نصيبه منه - في تعليل الحكم في منع الشريك وصاحب السفل من الشفعة ٤٥٦
- الفرق بين مسألة من اشترى شقصا بدنانير معينة فخرجت مستحقة ، ومسألة الشفيع يأخذ الشقص بدنانير معينة وخرجت مستحقة ٤٥٩
- الفرق - في مسألة من باع شقصا بعوض فرده البائع بالعيب - بين مالو كان الشفيع قد أخذ الشقص ، ومالو لم يكن أخذه بعد ٤٦٠
- الفرق - في شهادة البائع على الشفيع بالعفو - بين ماكان ذلك قبل العفو ، أو بعده ٤٦١

الفروق في كتاب القراض والمأذون

- الفرق بين مسألة من دفع الى رجل مالا وقال : تصرف فيه على أن لك ثلث الربح وسكت عن الباقي ، ومسألة مالو قال له : تصرف على أن لي ثلث الربح ولم يذكر نصيب العامل ٤٦٣
- الفرق في مسألة رب المال يجعل عبده مع العامل على أن يكون الربح بينهم أثلاثا بين مالو شرط عمل العبد ، ومالو لم يشترطه . والعكس بالعكس فيما لو كانت زوجته ٤٦٤
- الفرق - في مسألة من دفع اليه ألفا قراضا بالنصف ثم دفع اليه ألفا آخر وقال : أضف الثاني الى الأول ليكون الجميع قراضا - بين مالو دفع الثاني قبل تصرفه في الأول ومالو كان بعده ٤٦٥

الصفحة

- الفرق بين مسألة من دفع الى رجل مالا وقال : ان مت فتصرف فيه بالبيع والشراء ولك نصف الربح ، ومات ، ومسألة
- ٤٦٦ مالو أوصى لرجل بما يملكه من عين أو منفعة
- الفرق - في مسألة ماذا قال : قارضتك سنة على أن لاتتصرف بعدها - بين مالو قال : على أن لاتتصرف بعدها بالشراء
- ٤٦٨ ومالو قال على أن لاتتصرف بعدها بالبيع
- الفرق - في مسألة العامل أو الوكيل اذا باع مايساوى عشرة بخمسة ثم تعذر استرجاعه - بين ضمان العامل وضمان
- ٤٦٩ المشتري لرب المال
- الفرق بين مسألة ماذا قال العامل : اشتريت هذه السلعة لنفسى وقال رب المال : بل اشتريتها للقراض . ومسألة الوكيل
- اذا قال : اشتريت السلعة للموكل ، وقال الموكل : بل اشتريتها لنفسك
- الفرق - في شراء السيد من عبده المأذون - بين مالو كان عليه دين مستغرق ، ومالو لم يكن عليه دين
- ٤٧٥

الفروق فى كتاب المساقاة والمزارعة

- الفرق بين من ساقى رجلا فى مرض موته وزاده على أجرة المثل وبين مالو وجد مثل ذلك فى المضاربة
- ٤٧٦
- الفرق - فى مسألة النخل بين رجلين نصفين ، فساقى أحدهما الآخر - بين مالو كان على أن يعمل وشرط له أكثر من
- ٤٧٧ النصف ، ومالو كان على أن يعمل معا
- الفرق - فى مسألة المخابرة على البياض اليسير بين النخل بعد أن كان ساقى على النخل - بين مالو كانت المخابرة مع
- ٤٧٨ أجنبى ، ومالو كانت مع العامل

الصفحة

الفروق في كتاب الاجارة والجعالة

- الفرق - في مسألة من استأجر رجلا ليحمله الى بلد - بين ما اذا كانت الاجارة معينة ، وما اذا كانت في الذمة ٤٨١
- الفرق - في مسألة من استأجر ناسخا لينسخ أو كحالا ليداوى عينه وشرط الحبر والكحل على الأجير ، بين مالو كان مجهولا ، ومالو كان معلوما ٤٨٢
- الفرق - في مسألة من اكرى بيتا ليطرح فيه كر حنطة فطرح فيه كرين - بين مالو كان البيت على الأرض ، ومالو كان غرفة ٤٨٤
- الفرق - في مسألة من استأجر أرضا للزراعة فزرعها وانقضت المدة ولم يستحصد بعد - بين مالو كان زرعها مالا يستحصد في مدة الاجارة ، أو زرع ما يستحصد في المدة غير انه أخر الزراعة عن وقتها بلاسبب ، وبين مالو زرع ما يستحصد في المدة غير انه تأخر للبرد ٤٨٦
- الفرق في ضمان الأجير المشترك اذا تعدى ، بين مالو تعدى على العين وهي في يد مالکها ، وما اذا لم يكن يد مالکها عليها

الفروق في كتاب الوقف

- الفرق بين الوقف على موصوفين والوقف على معينين ، في الافتقار الى القبول ٤٨٨
- الفرق بين الوقف على موصوفين والوقف على معينين ، في الافتقار الى قبض ٤٩٢
- الفرق - في مسألة من ملك نصف عبد فوقه - بين عتق الواقف وعتق شريكه لنصفه

الصفحة

- الفرق - فى مسألة العبد الموقوف يقتل غيره خطأ - بين مالو
 قلنا ينتقل الملك الى الموقوف عليه ، ومالو قلنا ينتقل
 الى الله تعالى ، فى استحقاق الأرض يكون على من ٤٩٢
 الفرق بين الوقف على فقراء فيهم صبي لامال له وله أب غنى
 وبين دفع الزكاة اليه ٤٩٣

الفروق فى كتاب الهبة

- الفرق بين هبة مافى ذمة الغير من أجنبى ، ورهن مافى ذمة الغير
 الفرق - فى مسألة الصبي يوهب له أبوه أو جده - بين ماكان
 فيه ضرر عليه ومالا ضرر فيه ، فى قبول الولى للهبة
 الفرق فى مسألة اذا وهب للعبد شقص من والد سيده - بين
 مالو كان سيد العبد موسرا والأب زمن ، ومالو كان صحيحا ٤٩٧
 الفرق بين الزيادة المتصلة بالحادث فى الموهوب ، والحادث فى
 الصداق ٤٩٨

الفروق فى كتاب اللقطة واللقيط

- الفرق بين التقاط العبد الضائع المميز ، وغير المميز ٥٠٠
 الفرق بين رد الملتقط للقطعة فى مكانها ، ورد المحرم للصيد
 الى مكانه ٥٠١
 الفرق بين اللقيط فى دار الاسلام المحكوم باسلامه ، وبين
 الصبي المحكوم باسلامه بأحد أبويه أو بالسائى ٥٠٢
 الفرق - فى مسألة الصغير الملتقط - بين دعوى أنه عبده ،
 ودعوى أنه ولده ٥٠٥

الصفحة

- الفرق بين دعوى الرق للصغير في يد مدعيه ولا يعلم من أى
وجه حصل في يده ، ودعوى الزوجية لصغيرة في يده
لم يعلم من أى وجه حصلت له ٥٠٦

الفروق فى كتاب الوديعة

- الفرق بين أخذ الدرهم من الكيس المشدود أو المختوم المودع
عنده ، وبين أخذه من طبق أو قرطاس ٥٠٩
- الفرق - فى مسألة من أودع خاتماً وقيل له : البسه فى خنصرك
فلبسه فى البنصر - بين مالو كان يصلح للأصبعين ، ومالو
كان يضيق على البنصر ٥١١
- الفرق بين مسألة منقليل له : احفظ هذه الوديعة فى جيبيك
فحفظها فى الكم ، ومسألة : من قيل له : احفظها فى الكم
فحفظها فى الجيب ٥١٢
- الفرق بين دعوى المودع رد الوديعة الى المالك ، ودعوى
تسليمها الى زيد باذن المالك وأنكر المالك ذلك ٥١٣

الفروق فى كتاب الوصايا

- الفرق فى مسألة من أوصى له بأحد أبويه ومات الموصى له
قبل القبول بين من خلف ابناً وقبله الابن ، ومن خلف
ابنين فقبل أحدهما نصيبه دون الآخر ٥١٧
- الفرق بين من أوصى بمنفعة عبده لشخص وبرقبته لآخر ، ومن
أبقى الرقبة على الورثة ٥١٩
- الفرق بين من أوصى بمنفعة العبد لشخص ثم أعتق الرقبة ،
وبين المؤجر اذا أعتق العبد فى مدة الاجارة ٥٢٠

الصفحة

- الفرق بين ماذا أوصى لعبده بنفسه وبين ماذا أوصى له بثلاث ماله ٥٢٠
- الفرق - في مسألة من أوصى بثلاث ماله لمن نصفه حر ونصفه عبد - بين ماذا كان النصف الآخر لأجنبي ، ومالو كان لوارثه ٥٢٢
- الفرق - في مسألة من أوصى أن يبني من ثلثه كنيسة - بين مالو أوصى بها لعبادتهم ومالو كان لسكناهم ٥٢٤
- الفرق بين قوله لعبده : ان تزوجت فأنت حر ، وتزوج في مرضه ، وقوله له : ان تزوجت فأنت حر في حال تزوجي ، ثم تزوج في المرض ٥٢٦
- الفرق بين عتق الجارية الحامل ، وعتق عبد بين أصليين ٥٢٧
- الفرق - في مسألة من أوصى بثلاث عين لرجل وخرج ثلثاها مستحقا - بين الثلثين المستحقين ، والثلث الباقي من حيث نفوذ الوصية فيه ٥٢٨
- الفرق - في مسألة من اشترى في مرضه من يعتق عليه ومات - بين مالو كان عليه دين يستغرق التركة ، ومالو لم يكن كذلك ٥٣٣
- الفرق بين ارث من يعتق عليه في مرض موته ، وهبته له ٥٣٣
- الفرق بين قوله : اعطوه رأسا من رقيقى ، وله عبيد وجوار ، وبين نذره أن يعتق رقبة ٥٣٨
- الفرق في مسألة من قال : اعطوه كلبا من كلابي ، ومات وليس له الا كلب واحد - بين مالو كان له مال ومالو لم يكن له مال ٥٣٩
- الفرق بين قوله : اعطوه شاة ، ومات ولاغنى له ، وبين قوله : أعطوه كلبا ولاكلب له ٥٣٩

الصفحة

- الفرق - في مسألة من أوصى بجارية ووطئها - بين مالو كان
 ٥٤١ عزل عنها ومالو لم يكن يعزل
- الفرق - في مسألة من أوصى بطعام بعينه ثم خلطه بطعام آخر -
 ٥٤١ بين مالو كان خلطه مثله أو دونه ، ومالو خلطه بخير منه
- الفرق - في مسألة الفاسق يوصى له بتفرقة الثلث ففرقه - بين
 مالو كان الثلث لأقوام معينين ، ومالو كان لغير معينين ٥٤٢
- الفرق - في مسألة قبول الوصى الأمين فيما يدعيه من تفرقة
 الثلث - بين مالو كان على غير معينين ، ومالو كان على
 ٥٤٣ معينين
- الفرق بين وصية الوصى بمطلق الوصية ، ووكالة الموكل بمطلق
 ٥٤٣ الوكالة
- الفرق بين مسألة الوصية لرجل بجارية وحملها لآخر ثم يعتق
 الجارية صاحبها ، ومسألة عتق أحد الشريكين نصيبه
 ٥٤٥ من العبد
- الفرق - في مسألة من كان معتق رجل وتزوج معتقة آخر
 وولدها ولدين ونفاهما باللعان ثم يقتل أحدهما صاحبه
 بين مالو كان أبوهما حرا وأكذب نفسه ، ومالو كان
 ٥٥٠ عبدا ثم عتق
- الفرق - في مسألة العبد يتزوج حرة لاولاء عليها ومعتقة قوم ،
 فأنت المعتقة بولد ثم مات وخلف مالا ، ثم بان حمل
 بالمرأة الحرة - بين مالو وضعته لأقل من ستة أشهر ،
 ٥٥٢ ومالو وضعته لستة أشهر فصاعدا
- الفرق - في مسألة الرجل يورث عبيدين ويعتقهما ثم شهدا بعد
 العتق بوارث آخر - بين مالو كان المعتق موسرا ، ومالو
 ٥٥٩ كان معسرا

الصفحة

الفروق فى كتاب النكاح

- ٥٦٨ الفرق بين دعوى الرجل الزوجية على امرأة ، ودعوى المال ..
الفرق - فى مسألة الأمة تطلب التزويج ويمتنع عنه السيد -
بين مالو كانت لا يحل له وطؤها على التأيد ، ومالو لم
تكن كذلك ٥٧٠
- الفرق - فى مسألة الرجل يزوج أمته - بين مالو خلاها مع
الزوج ليلا ونهارا ومالو خلاها ليلا وأمسكها نهارا ،
فى وجوب النفقة ٣٥٧١
- الفرق - فى تزويج المجنونة - بين تزويج الأب والجد ، وتزويج
الحاكم ٥٧١
- الفرق - فى مسألة المرأة لها وليان يزوجها كل واحد منهما من
رجل - بين مالو علم السابق منهما أو أقرت لأحدهما
بالسبق ، ومالو أقرت لأحدهما بالسبق ٥٧٣
- الفرق فى مسألة الزواج من المرأة بشرط أن لا يوطأها ليلا أو
أن لا يوطأها نهارا - بين ما إذا كان الشرط منها ، وما إذا
كان الشرط منه ٥٧٦
- الفرق - فى مسألة العقد على حرة وأمة بعقد واحد - بين
ما إذا كان يحل له نكاح الاماء ، وما إذا كان لا يحل له
ذلك ٥٧٦
- الفرق بين الاذن للعبد فى النكاح والاذن للوكيل فى البيع ٥٧٨
- الفرق - فى مسألة زواج الأب من جارية الابن - بين مالو كان
الابن فقيرا ، ومالو كان غنيا ٥٧٩
- الفرق بين وطاء الأب جارية الابن فتحبل منه ، ووطء الرجل
جارية أجنبي معتقدا أنها زوجته الحرة ويحبلها ٥٨٠

الصفحة

- الفرق بين اسلام الزوج عن وثنية أو مجوسية بعد الدخول ثم
تسلم في العدة ، وبين أن تسلم هي أولا ، في استحقاقها
للفقة في عدتها ٥٨٢
- الفرق بين قيام الحاكم مقام الولي اذا امتنع من الفيئة ومن
الطلاق ، وبين عدم قيامه مقام الرجل يسلم على أكثر من
أربع زوجات ثم يمتنع من اختيار أربع منهن ٥٨٣
- الفرق بين اسلام الرجل عن أكثر من أربع نسوة ويسلمن معه
ثم يحرم الرجل قبل الاختيار ، وبين اسلامه عنهن ثم
يحرم ، ثم يسلمن ٥٨٤
- الفرق - في مسألة الرجل يسلم عن أكثر من أربع زوجات ثم
يسلمن في العدة وكان قد قال بعد اسلامه : كلما أسلمت
واحدة منهن فقد فسخت نكاحها - بين ارادته الفسخ
وارادته الطلاق ٥٨٥
- الفرق بين فسخ النكاح بالعيب بعد الدخول بها ، وبين رد
الجارية المشتراه بالعيب وقد وطئها ٥٨٥
- الفرق بين العنين تضرب له المدة ثم يطأها ثم يعن عنها ،
وبين أن يجب بعد ذلك من حيث ثبوت الخيار لها ٥٨٧
- الفرق بين الزواج من المرأة يظنها حرة فبانت أمة. وبين الزواج
من المرأة على أنها مسلمة فبانت كتائية ، من حيث ثبوت
الخيار له ٥٨٨
- الفرق - في مسألة العبد يتزوج بحرة على صداق مائة يضمناها
السيد ، ثم باعها العبد بمائة - بين مالو كانت المائة
مطلقة ، ومالو كانت عين تلك المائة التي كانت صداقا . ٥٨٩

الصفحة

- الفرق بين مسألة الرجل يزوج أمته من ابنه ثم يولدها الابن
وبين مسألة من تزوج امرأة يظنها حرة فأولدها وبانت
..... أنها أمة أبيه ٥٩١
- الفرق في مسألة الرجل تحته مسلمة ويهودية فقال للمسلمة :
أنت قد ارتددت ، وقال لليهودية : أنت قد أسلمت ،
فكذبتاه - بين مالو كان ذلك قبل الدخول ، ومالو كان
بعده ٥٩٢

الفروق في كتاب الصداق

- الفرق - في مسألة جعل صداق الزوجة رد عبدها الآبق - بين
ماكانت المساقاة معلومة فيه ، وماكانت فيه غير معلومة .. ٥٩٤
- الفرق في مسألة جعل الصداق أن يعلمها سورة معينة من القرآن
وهو لا يحسنها بين ماكانت الاجارة فيه معينة ومالو كانت
في الذمة ٥٩٥
- الفرق - في مسألة جعل صداق الذمية أن يعلمها شيئاً من
القرآن - بين مالو كانت تتعلمه رغبة في الاسلام ، ومالو
كانت تتعلمه للمباهات ٥٩٦
- الفرق - في مسألة المفوضة لبضعها وفرض لها دون مهر مثلها
أو فوqe - بين مالو علما قدر مهر مثلها ، ومالو جهلاه
أو جهله أحدهما ٥٩٧
- الفرق - في مسألة الأمة اذا فوض السيد بضعها وفرض لها ثم
عتقت ثم فرض لها - بين القول بوجوب المهر بالعقد ،
والقول بوجوبه بالدخول أو الفرض ٥٩٧

الصفحة

- الفرق في مسألة من سمى لها صداقا فاسدا هل يصح ابرأؤها
من مهر المثل - بين مالو علما قدره ومالو جهلاه أو
أحدهما ٥٩٩
- الفرق بين هبة الصداق للزوج ، وابرأؤه منه ان كان ديننا ٦٠٠
- الفرق - في مسألة ماذا قضى الأب صداق زوجة ابنه ثم طلقها
الابن قبل الدخول - بين ماذا كان الابن صغيرا ثم بلغ
وطلق ، ومالو كان الابن كبيرا ٦٠٢
- الفرق بين مسألة من أصدقها نخلا حائلا فأطلعت ثم طلقها قبل
الدخول ورضيت المرأة برد النصف ، ومسألة مالو
أصدقها حيوانا حائلا فحملت ثم طلقها قبل الدخول
ورضيت برد نصف الحامل ، من حيث اجبار الزوج على
القبول فيهما ٦٠٣
- الفرق - في مسألة ماذا أصدقها حيوانا حائلا وحملت ووضعت
ثم طلقها قبل الدخول - بين مالو كان الحيوان بهيمة
أو آدمى ٦٠٥
- الفرق في الصداق بين مالو كان جرة خمر ، ومالو كان جرة
خل ثم خرجت خمرا ٦٠٦

الفروق في كتاب القسم والنشوز

- الفرق في القسم بين الحرة والأمة على قول ابن أبي هريرة ٦٠٨

الفروق في كتاب الخلع

- الفرق بين المخالفة بشرط الرجعة ، والمخالفة على أنها متى
شاءت استردت العوض وكان له عليها الرجعة ٦١١

الصفحة

- الفرق في مسألة ماذا خالعتها في مرض موتها على عبد قيمته
مائة ، ومهر مثلها خمسون - بين ماذا خرج العبد من
٦١٢ ثلثها ، ومالو كان العبد جميع التركة
- الفرق - في مسألة من خالغ زوجته على أن تكفل ولده عشر
سنين وبين مدة الرضاع من حملتها وقدر ماتطعمه بعد
الرضاع - بين القول بصحته في الخلع باطلاق والقول
٦١٣ بالخلاف فيه
- الفرق بين مخالعة المكاتب زوجها باذن السيد ، وهبة المكاتب
شيئا من ماله باذن السيد
- ٦١٥ الفرق - في مخالعة الوكيل بما ليس بمال من خمر وخنزير -
- ٦١٦ بين ماذا كان وكيلا للزوج ، وماذا كان وكيلا للزوجة
- الفرق بين قوله : ان أعطيتني ألفا فأنت طالق ، وقوله : متى
أعطيتني ألفا فأنت طالق
- ٦١٧ الفرق بين قوله : أنت طالق على ألف وطالق طالق ، وقوله :
أنت طالق وطالق على ألف
- ٦١٨ الفرق فيما لو قال : أنت طالق طلقتين أحدهما على ألف ، بين
مالو قبلت ، ومالو لم تقبل
- الفرق بين مسألة ماذا قال لزوجته : خالعتك على الألف ،
فأنكرت وحلفت وبانت وسقط العوض . ومسألة مالو قال
لرجل : بعت منك هذه السلعة بألف فأنكر وحلف ولم
يثبت البيع
- ٦٢١

الفروق في كتاب الطلاق

- ٦٢٣ الفرق بين الاكراه على الطلاق والاكراه على القتل

الصفحة

- الفرق بين عدم وقوع الطلاق بمجرد النية وصحة الاسلام
 ٦٢٤ وحصول الردة بمجرد النية
- الفرق بين مسألة العبد اذا طلق زوجته طلقة رجعية ثم أعتق
 في أثناء عدتها ، ومسألة الأمة اذا طلقها زوجها طلقة
 ٦٢٧ رجعية ثم تعتق في العدة
- الفرق - في مسألة الحامل اذا حاضت وقيل لها : أنت طالق
 للسنة - بين القول بأن الحامل تحيض ، والقول بأنها
 ٦٢٨ لا تحيض من حيث وقت وقوع الطلاق
- الفرق بين قوله : أنت على حرام ولم يرد به تحريمها ، وبين
 تحريمه للحلال أو تحليله للحرام من حيث وجوب
 ٦٢٩ الكفارة عليه
- الفرق بين قوله : أنت طالق مع موتى ومات ، وقوله : أنت حر
 ٦٢٩ مع موتى ومات
- الفرق في مسألة ما اذا قال لها : أنت طالق في الشهر الماضي
 بين ما اذا قال : أخبرت به عن طلاق كنت أوقعته في
 نكاح قبل هذا النكاح . وبين ما اذا قال : أخبرت به
 ٦٣٠ عن طلاق أوقعته في الشهر الماضي في هذا النكاح
- الفرق - في مسألة ما اذا قال لزوجتيه - اذا حضتما فأنتما طالقان
 ٦٣٣ فقالتا قد حضنا - بين ما اذا صدقهما وما اذا كذبهما
- الفرق بين قوله لزوجته قبل الدخول : أنت طالق وطالق ،
 وقوله : اذا دخلت الدار فأنت طالق وطالق ، ودخلت
 ٦٤٠ الدار
- الفرق بين قوله : أنت طالق طلقة ونصف ، وقوله : أنت طالق
 ٦٤١ طلقتين الا نصفاً

الصفحة

- الفرق - في مسألة ما إذا تزوج أمة أبيه وقال لها سيدها : اذا
مت فأنت حرة ، وقال لها الزوج : اذا مات أبى فأنت
طالق ، ومات الأب - بين ما اذا كانت الأمة تخرج من
٦٤٢ الثلث ، وبين ما اذا لم تخرج من الثلث ولم يجزها الورثة.
الفرق بين قوله : أنت طالق ثلاثا ، ثم قال : كنت نويت بقلبي
الا واحدة ، وبين قوله لزوجاته : أنتن طوالق ، وادعى
٦٤٣ أنه عزل احدهن بنية
الفرق بين قوله : ان لم أطلقك اليوم فأنت طالق اليوم ، وبين
٦٤٤ قوله : أنت طالق اليوم اذا جاء غدا
الفرق في تعليل الحكم بين قوله : أنت طالق طلقة بعدها طلقة
٦٤٦ وقوله : أنت طالق طلقها قبلها طلقة
الفرق بين قوله : أنت طالق ان شاء الله ، وقوله : ان سعدت
٦٤٧ السماء فأنت طالق
الفرق بين قوله : أنت طالق نصف وثلث وسدس طلقة ، وقوله
٦٥٠ أنت طالق نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة
الفرق بين قوله : أنت طالق ثلاثا وقال لزوجته الأخرى : أنت
شريكتها وبين ايلائه من امرأته وقوله للأخرى : أشركتك
٦٥٤ معها

الفروق في كتاب الرجعة

- ٦٥٧ الفرق بين الرجعة في الردة والطلاق في الردة
الفرق بين الرجعة في الاحرام والرجعة في الردة
٦٥٩ الفرق بين وطء الرجعية ، ووطء السابى للمسبية

الصفحة

- الفرق بين مسألة المطلقة اذا تزوجت بعد العدة ، ثم قال
المطلق : كنت راجعتك في عدتك وصدقتك ، ومسألة : لو
تزوج امرأة من وليها ثم قالت المرأة : ماكنت أذنت
للولي فيه ، ثم اعترفت أنها أذنت له ٦٦١

الفروق فى كتاب الايلاء

- الفرق بين قوله لزوجاته : والله لاوطئتك ، وقوله : والله
لاوطئت كل واحدة منكن ٦٦٣
- الفرق - فى مسألة ماذا قال لأربع نسوة : والله لاوطئتك بين
ماذا ماتت واحدة منهن ، وماذا طلق واحدة منهن ،
من حيث انحلال اليمين بذلك ٦٦٤
- الفرق فى مسألة من قال لاحدى زوجتيه : ان أصبتك فأنت
طالق ، وقال للأخرى أنت شريكها - بين ماذا قال :
أردت به أنى اذا أصبتك وأصبت الأولى طلقت الأولى ،
وماذا قال : أردت به اذا أصبتك طلقت أنت كالأولى .. ٦٦٥
- الفرق - فى مسألة ماذا قال لزوجته : والله لاجامعتك الا جماع
سوء - بين ماذا قال : أردت به أن لاأجامعك الا فى الدبر
وماذا قال : أردت به لأجامعك الا جماعا ضعيفا ٦٦٦
- الفرق بين مسألة ماذا انقضت مدة الايلاء وعفت المرأة عن
المطالبة بالفيئة أو بالطلاق ، ومسألة امرأة العنين اذا
رضيت بالمقام معه بعد المدة ٦٧٢
- الفرق بين ماذا وقف المولى وفاء اليها بعد المدة ، وماذا
طلقها ٦٧٣

الصفحة

- الفرق بين قوله : ان تظاهرت من فلانة الأجنبية فأنت على
كظهر أُمى وقوله : ان تظاهرت من فلانة أجنبية فأنت
٦٧٤ على كظهر أُمى
- الفرق بين الايلاء من المظاهر منها ، والايلاء من الرجعية
٦٧٥
- الفرق في تكرار الظهار بين ماكان بألفاظ متصلة ، وماكان
٦٧٧ بألفاظ متفرقة
- الفرق بين الرقة الصغيرة في الكفارة ، والغرة الصغيرة عن
٦٧٩ الجنين
- الفرق في مقطوع الخنصر والبنصر - بين مالو كان من كف
٦٨٠ واحد ، ومالو كان من كفين
- الفرق - في مقطوع الأظلة الواحدة - بين مالو كان من الابهام
٦٨١ ومالو كان من غيره
- الفرق - في مقطوع الأظلتين من أصبع واحدة - بين مالو كانا
٦٨١ من الخنصر والبنصر ومالو كانا من غيرهما
- الفرق - في العتق عن الميت - بين مالو كان عن تطوع ومالو
٦٨٢ كان عن كفارة محتومة
- الفرق بين مسألة دفع ستين مدا في الكفارة الى ثلاثين مسكينا
٦٨٣ ومسألة دفع ستين مدا الى مائة وعشرين نفسا
- الفرق في دفع الكفارة الى من ظاهره الفقر وبان أنه غنى -
٦٨٤ بين ما اذا دفعها من وجبت عليه ، وما اذا دفعها الامام ...

الفروق في كتاب اللعان

- الفرق بين قوله : هذا الولد من الزنا وليس منى ، وقوله :
٦٨٦ هذا الولد من الزنا

الصفحة

- الفرق بين مسألة ماذا قذف الرجل زوجته الحامل ولاعنها ولم يذكر النسب في لعانه ، ومسألة : قذف المطلقة الحامل ثلاثا ، من حيث امكان اللعان له بعد ذلك ٦٨٧
- الفرق بين مسألة ماذا لاعن الزوج عن الحمل فوضعت ولدا ثم وضعت ولدا آخر وكان له دون ستة أشهر ، ومسألة مالو لاعن عن ولد منفصل ثم جاءت بولد آخر لأقل من ستة أشهر ٦٨٧
- الفرق بين مسألة مالو لاعن الزوج عن الحمل فوضعت ولدا ثم وضعت ولد آخر لستة أشهر فصاعدا . ومسألة مالو أبان زوجته بالطلاق واعتدت بالأقراء فأنت بولد لأربع سنين من حين الطلاق ٦٨٨
- الفرق بين قوله : يازانية أنت طالق ثلاثا ، وقوله : أنت طالق ثلاثا يازانية ٦٨٩
- الفرق بين ماذا قال الأجنبي لابن الملاعة : لست بابن فلان وقول الرجل لولده : لست بابني ٦٩٠
- الفرق بين ماذا وجب التعزير يقذف عبد ومات العبد قبل الاستيفاء ، وبين ماذا وجب حد القذف ، ومات الحر المقذوف قبل الاستيفاء ٦٩١
- الفرق في مسألة الابنان يشهدان على أبيهما أنه قذف ضرة أمهما بين ماذا كانت أمهما تحته ، وماذا لم تكن كذلك ٦٩٢
- الفرق في مسألة من حد في قذف محصن - بين ماذا قذفه ثانيا وبين ماذا قذف بزنا آخر ٦٩٣
- الفرق بين زنا المقذوفة ، وارتداد المقذوف ٦٩٥

الصفحة

الفروق فى كتاب العدد

- الفرق - فى مسألة الآيسة اذا اعتدت بالأشهر ثم عاودها الدم -
بين ما اذا كان ذلك بعد أن تزوجت ، وما اذا كان ذلك
٦٩٨ قبل أن تتزوج
- الفرق بين ما اذا أتت المطلقة بولد لأربع سنين من حين الطلاق
وما اذا استفرش أمته بالوطء فأئت بولد بعد الاستبراء
٦٩٩ لسته أشهر
- الفرق - فى مسألة المطلقة البائن هل يجب على المطلق نفقتها فى
عدتها - بين ما اذا كانت العدة ثبتت بقولها ، وما اذا
٦٩٩ اعترف بالاصابة
- الفرق - فى مسألة ما اذا طلق زوجته وأفلس ، وأراد الحاكم بيع
الدار التى تسكنها - بين ما اذا كانت معتدة بالحمل أو
٧٠١ بالأقراء ، وما اذا كانت معتدة بالشهور
- الفرق بين مسألة ما اذا طلقها الزوج فسكنت دار لها بملك أو
كراء ، فانها لا ترجع بها ، ومسألة ما اذا مكنته من نفسها
ومضت عليها مدة فان لها نفقة مامضى
٧٠١
- الفرق - فى وطء مطلقته الرجعية فى العدة - بين مالو حملت
منه ومالو لم تحمل ، من حيث تداخل العدتان
٧٠٣
- الفرق - فى مسألة من اشترى جارية وأراد تزويجها قبل الاستبراء
بين ما اذا اشتراها من امرأة أو صغير أو ممن استبرأها
وما اذا اشتراها ممن لم يستبرأها
٧٠٥
- الفرق - فى مسألة من ملك جارية وأراد أن يستبرأها قبل
القبض - بين ما اذا ملكها بالشراء ، وما اذا ملكها بالارث
٧٠٦

الصفحة

- الفرق - في مسألة ماذا اشترى العبد المأذون أمة واستبرأها ثم
أخذها السيد منه - بين ماذا كان على العبد دين ، ومالم
يكن عليه دين ، من حيث وجوب استبراء آخر ٧٠٦

الفروق في كتاب الرضاع

- الفرق بين حرمة المرضعة والفحل وأمهما وأبوهما ... الخ وبين
حرمة الطفل وأولاده فقط عليهما ٧٠٨
- الفرق بين الشك في ارضاع الخامسة في الحولين أو بعدها ،
وبين الشك في ارضاعه الخمس رضعات أو دونها ٧١١
- الفرق في مسألة ماذا تزوج صغيرة فأرضعتها امرأة أخيه -
بين مالو أرضعتها بلبن أخيه ، ومالو كان بلبن غيره ٧١١
- الفرق - في مسألة من كان له زوجتان صغيرتان فأرضعتهما
أجنبية - بين مالو أرضعتهما دفعة واحدة ، ومالو كان
واحدة بعد الأخرى ٧١٢
- الفرق بين مسألة الرجل له خمس بنات ترضع كل واحدة منهن
مولودا رضعته ومسألة المرأة لها خمس بنات ترضع كل
واحدة منهن مولودا ٧١٣
- الفرق - في مسألة من كان له ثلاث زوجات كبيرتان وصغيرة
فأرضعتهما كل واحدة من الكبيرتين أربع رضعات ثم
حلبتا لبنهما في إناء واحد - بين مالو أوجرتاه معا
للصغيرة ، ومالو أوجدتها أحدهما ٧١٤
- الفرق بين مسألة مطلقة الرجل ترضع زوجته الصغيرة ، ومسألة
المرتدة والمعتدة ، من حيث تأييد الحرمة ٧١٥
- الفرق بين قبول شهادة المرضعة على الارضاع ، وشهادة الحاكم
بعد العزل ٧١٦

الصفحة

الفروق فى كتاب النفقات

- الفرق بين وجوب الحب للزوجة بلا طحن ولا خبز ، وبين وجوب
 ٧١٨ تسليم الكسوة مخيطة
 الفرق بين مسألة من نصفه حر ونصفه رقيق زوجة تلزمه نفقة
 ٧١٩ المعسرين بكل حال ومسألة ديته اذا قتل
 الفرق - فى مسألة زوجة المعسر ترضى بالمقام بلانفقة - بين
 ٧٢٠ مالو كانت حرة ومالو كانت أمة
 الفرق بين وجوب نفقة القريب مع اختلاف الدين ، وسقوط
 ٧٢٠ ارثه عند اختلاف الدين
 الفرق بين نفقة القريب ونفقة الزوجة
 ٧٢١ الفرق - فى مسألة وجوب نفقة ولد المكاتب على أبيه - بين
 ٧٢٢ مالو كان من زوجته ومالو كان من أمته

الفروق فى كتاب الجنايات

- الفرق بين قوله لغيره : اقتلى ، فقتله ، وبين قوله له : اقطعنى
 ٧٢٤ فقطعه
 الفرق بين مالو تعرض لقتله انسان فسكت ولم يدفع عن نفسه
 ٧٣١ ومالو تعرض للمرأة من يزنى بها فسكتت
 الفرق - فى مسألة الأجنبي يشارك الأب فى قتل الابن - بين
 ٧٣٢ مالو كان الأب متعينا ، ومالو كان غير متعين
 الفرق بين المسألة السابقة ومسألة المعتدة اذا تزوجت فى عدتها
 فأتت بولد يمكن أن يكون من كل واحد منهما وقتلاه ،
 ٧٣٢ ثم رجع أحدهما عن دعواه

الصفحة

- الفرق بين أمره لعبده الصغير أو الكبير الأعجمي أن يقتل
 ٧٣٣ رجلا ، وبين أن يأمره بسرقة نصاب
- الفرق بين مالو وكل رجلا في استيفاء القصاص وعفى الموكل
 عن القصاص والوكيل لا يعلم به فاستوفاه . وبين مالو
 ٧٣٥ قتل مرتدا قد أسلم ولم يعلم بإسلامه
- الفرق - في مسألة الأخوين يقتل أحدهما أباه ثم يقتل الآخر
 ٧٣٦ أمه - بين مالو كانت الزوجية قائمة ومالو لم تكن كذلك
- الفرق فيما لو أوضح رأس رجل في موضعين فأذيل الحاجز
 ٧٣٧ بينهما ، بين مالو أزاله الجاني ومالو أزاله المجنى عليه ..
- الفرق فيما اذا وجب له القصاص في اليمين فقال للمقتص منه
 أخرج يمينك ، فأخرج يساره ، فقطعها ، بين مالو أقر
 أنه سمع اليمين وعلم أن اليسار لا تؤخذ بها ، ومالو قال
 وقع في سمعي انه يقول : أخرج يسارك
 ٧٣٨
- الفرق فيما اذا جرح مسلم مسلما وارعد المجروح ثم أسلم ومات
 بين مالو بقى في الردة زمانا يسرى الجرح في مثله ، ومالو
 ٧٣٩ بقى فيه زمانا يسيرا لا يسرى الجرح في مثله ..
- الفرق في الاعتبار بين المعتبر في وجوب القود ، والمعتبر في
 ٧٤٠ وجوب الدية ..
- الفرق بين ما اذا قطع اصبع رجل عمدا فسرى الى اصبع أخرى
 ومالو أوضح رأس رجل فذهب ضوء عينه
 ٧٤٣

الفروق في كتاب الدية

الفرق بين ما اذا قصده رجل يطلب نفسه أو ماله فقطع المقصود
 يده حال القصد ثم ولى فتبعه وقطع رجله ثم قصده

الصفحة

- فقطعه يده ومات ، وبين مالو لم يكن كذلك ولكنه قطع
يده حال القصد فاستمر على القصد ولم يندفع فقطع رجله
٧٤٥ ثم ولى فقطع رجله فمات
الفرق بين ما اذا قطع أذنيه فذهب سمعه ، وبين مالو قطع لسانه
٧٤٦ فذهب كلامه
الفرق - فى تعليل الحكم - فيما لو قطع ربع لسانه فذهب نصف
كلامه ، بين تعليل أبى اسحاق وتعليل غيره من الأصحاب
الفرق بين مالو جنى على الشفتين فشلتا ، ومالو جنى على الأنف
٧٤٨ أو الأذنين فشلا
الفرق بين تقدير بدل الموضحة فى الرأس والوجه ، وعدم
٧٤٩ تقدير بدلها فى غيرهما
الفرق فيما لو تردى رجل فى بئر فجذب ثانيا وجذب الثانى ثالثا
وماتوا ، بين مالو كان البئر فى ملك غيره ، ومالو كان
٧٥٢ فى ملك نفسه
الفرق بين ما اذا ادعى ولى المقتول على رجله أنه قتله عمدا
وشركه فلان فيه ولا أعلم أنه شريكه عامدا أو خاطئا ،
ورجع الى فلان فأنكر القتل ، وبين مالو قال قتله عمدا
٧٥٧ وله شركاء ولست أدري عددهم
الفرق فى كتاب الكفارة

- الفرق بين اشتراك جماعة فى قتل شخص ، واشتراك جماعة من
٧٦١ المحرمين فى قتل صيد
الفرق فى كتاب الكفارة

الصفحة

- الفروق فى كتاب البغاة والمرتدين
- الفرق بين مالو تغلب البغاة على بلد وأخذوا زكوات أهلها ،
 وادعى المسلمون عند الامام دفع الزكاة اليهم وقبول
 ٧٦٤ ذلك منهم ، وبين دعوى أهل الذمة دفع الجزية اليهم ..
 الفرق فى مسألة المولودين المرتدين - بين ماكان حملا حال
 اسلامهما أو حال اسلام أحدهما ، ومالو كان الحمل بعد
 ٧٦٥ الردة
 الفرق بين شرب الأسير الخمر فى دار الحرب ، وصلاة الكافر
 ٧٦٦ فى دار الحرب

- الفروق فى كتاب الحدود
- الفرق فى مسألة ماإذا شهد أربعة على امرأة بالزنا وشهد أربع
 نساء ببيكارتها - بين سقوط الحد عنها ، وسقوط حصانتها
 ٧٦٨ على أحد الوجهين
 الفرق فيما اذا شهد أربعة على رجل بالزنا وله زوجة له منها
 ولد فأنكر وطأها بين عدم ثبوت احصائه بذلك ، وثبوت
 ٧٦٩ المهر بتطليقه لها
 الفرق فيما اذا سرق من الحرز مايساوى ثمن دينار ثم عاد
 وأخرج مثله ، بين مالو عاد من ليلته ، ومالو عاد فى
 ٧٧٠ ليلة أخرى
 الفرق بين سرقة المؤجر من الدار المستأجرة ، وسرقة المعير من
 ٧٧١ الدار المستعارة
 الفرق فيما اذا سرق وقفا منقولا ، بين القول بانتقال ملك
 ٧٧٢ الوقف الى الله تعالى ، والقول بانتقاله الى الموقوف عليه

الصفحة

- الفرق بين سرقة بوارى المسجد وحصره ، وسرقة باب المسجد
وتأزيه ٧٧٤
- الفرق بين مسألة قيام البينة بسرقة نصاب والمسروق منه غائب
ومسألة قيام البينة على أنه زنا بجارية فلان الغائب
الفرق في حد الخمر - بين الأربعين الأولى ، والأربعين الثانية .. ٧٧٦
- الفرق بين زيادة الامام في حد الشرب على الأربعين ويموت
المحدود منها ، وزيادة الجلاد واحدة على الثمانين ويموت
منها المحدود ٧٧٨
- الفرق - فيمن أمر بصعود نخلة أو نزول في بئر - بين مالو كان
الآمر الامام ومالو كان غيره ٧٧٩
- الفروق في كتاب السير والجهاد**
- الفرق بين جواز استنابة المشرك والعبد في الجهاد ، وعدم جواز
استنابة الحر المسلم ٧٨١
- الفرق بين انفساخ نكاح زوجة الكافر البالغ في الحال ، وعدم
انفساخه في الحال فيما لو كانت زوجة صبي مأسور ٧٨٢
- الفرق بين جواز بيع الحرى زوجته من مسلم ، وعدم صحته لو
باع منه أباه أو أمه ٧٨٣
- الفرق بين أسر المسلم لأبيه من دار الحرب ، وأسر أمه منها ،
من حيث نفاذ العتق عند التملك ٧٨٤
- الفرق فيما لو أعتق عبد مشرك ولحق بدار الحرب بين مالو كان
معتقه مسلم ومالو كان مشركا ، من حيث جواز استرقاقه
مرة أخرى ٧٨٤
- الفرق بين المرأة والعبد ، والزمن والمريض ، من حيث استحقاق
السهم الكامل عند حضور الواقعة ٧٨٦

الصفحة

- الفرق في مسألة الأجير اذا حضر الواقعة - بين مالو كانت
الاجارة عقدت على عمل في ذمته ، ومالو كانت معينة ،
٧٨٧ من حيث استحقاق السهم الكامل
الفرق بين الفرس الهرم ، والآدمي الضعيف اذا حضرا الواقعة
٧٨٨ من حيث الاستحقاق للسهم الكامل
الفرق بين تفريق نصيب ذوى القربى من الزكاة على أهل البلد
فقط ، وتفريق سهم ذوى القربى من الغنيمة عليهم حيث
٧٨٩ كانوا

الفروق فى كتاب الجزية

- الفرق بين الجزية والاجارة من حيث شرط تعجيل العوض ...
الفرق بين جواز الاذن للحرى بالتجارة فى دار الاسلام على
عشر تجارته ، وعدم جواز عقد الجزية على الذمى الا
٧٩١ معلومة
الفرق بين عدم جواز نقض الامام للذمة اذا خاف خيانة أهل
الذمة ، وجواز نقض الامان اذا خاف من المستأمن خيانة
٧٩٢ الفرق فى مسألة - المرأة المسلمة المهاجرة تقدم من قومها
المهادنين وجاء الزوج يطلبها ورد ثم طلب المهر الذى
أعطاه لها - بين مالو طالب به حال الكفر ، ومالو جاء
٧٩٣ قبل انقضاء عدتها

الفروق فى كتاب الصيد والذبائح

- الفرق بين ما اذا رمى صيدا فوق على الأرض من غير مكان
٧٩٦ عال ومات ، وما اذا وقع فى الماء ومات

الصفحة

- الفرق فيما اذا ذبح شاة من قفاها وأبان رأسها ، بين مالو قطع
القفا وعظم الرقبة وكان فيها حياة مستقرة ثم قطع
الحلقوم والمرء بعده ، ومالو كانت في تلك الحالة
حياتها غير مستقرة ٧٩٧
- الفرق بين ارسال السهم على الصيد فيصيبه ثم ينفذ منه الى
غيره فيصيبه وبين ارسال الجارح على صيد فيقتله ويقتل
معه صيدا آخر ٧٩٨
- الفرق - في مسألة ما اذا رمى رجلان صيدا فأصابه ومات ثم
ادعى كل واحد منهما السبق - بين دعوى سبق الرمي
واثباته ثم اصابة الآخر له ، وبين دعوى سبق الاصابة
والاثبات ٨٠٠
- الفرق - في مسألة ما اذا رمى رجل صيدا وأثبتته ثم رماه آخر
فأصابه - بين مالم يوح الثانى ويدركه الأول ويذبحه ،
ومالو لم يدركه الا بعد موته أو كانت حياته غير مستقرة ٨٠٠

الفروق فى كتاب السبق والرمى

- الفرق بين التسابق على الخيل على أن يكون السبق لمن هو
أطول مدى ، والتناضل على أن يكون السبق لمن هو
أبعد رميا ٨٠٧
- الفرق فى مسألة ما اذا حصل فى السن سهمان فرمى وأصاب فوق
السهم الذى فى السن - بين مالو كانت المسافة بين فوق
السهم المصاب وبين السن مسافة طول السهم ، ومالو
كانت أقل ٨١٠

الصفحة

الفروق فى كتاب الأيمان

- الفرق بين قوله : أقسمت بالله ، وأراد به اليمين أو أطلق ،
 ٨١٢ ومالو قال : أقسمت عليك بالله وأراد به اليمين أو أطلق
 الفرق فيما لو حلف واستثنى بالمشيئة ، بين مالو كان الاستثناء
 موصولا بكلامه ، ومالو لم ينطق به وقال : نويت
 ٨١٣ الاستثناء بقلبي
 الفرق بين قوله : لأدخلن الدار اليوم الا أن يشاء زيد ، وقوله
 ٨١٤ لادخلت الدار اليوم الا أن يشاء زيد
 الفرق فيما لو حلف لايسلم على زيد ، فسلم على جماعة فيهم زيد
 ٨١٥ بين مالو كان عالما بكونه معهم ، ومالو كان جاهلا ذلك
 الفرق بين قوله : والله لاكلمت زيد وعمرا ، فكلم أحدهما ،
 ٨١٦ ومالو قال : لاكلمت زيدا ولاعمرا
 الفرق بين مالو قال : والله لأقضين حقك غدا ، ثم قضاه فى
 يومه ، وبين مالو حلف ليأكلن هذا الطعام غدا ،
 ٨١٧ فأكل فى يومه
 الفرق بين قوله : ان خرجت الا باذنى فأنت طالق ، وبين قوله
 كلماخرجت بغير اذنى فأنت طالق
 الفرق بين قوله : والله لأضربن عبدى مائة ، وبين قوله والله
 ٨٢٠ لأضربن عبدى مائة مرة

الفروق فى كتاب النذر

- الفرق بين ماإذا نذر أن يمضى الى بيت الله الحرام ، وماإذا
 ٨٢٢ نذر أن يمضى الى بيت الله الحرام لاحاجا ولامعتمرا
 الفرق فيما لو نذرت صيام سنة متتابعة وبين وجوب قضاء أيام
 ٨٢٣ العيد والتشريق وعدم وجوبه عن أيام الحيض

الصفحة

الفرق فيما لو نذر صوم كل خميس ، بين خمسة رمضان ،
وماوافق منها أيام العيد والتشريق ٨٢٤

الفروق فى كتاب أدب القاضى والدعاوى والبيئات
الفرق - فى مسألة ما اذا كتب القاضى كتابا حكما ومات الكاتب
أو عزل ، وكان المكتوب اليه منصوبا من قبله - بين مالو
كان الكاتب هو الامام ، ومالو كان الكاتب هو القاضى
الى خليفته ٨٢٩

الفرق - فى مسألة الأرض المزروعة بين شريكين وأرادا قسمة
الزرع - بين مالو كان الزرع سنبلأ أو بذرا ، ومالو
كان قصيلا ٨٣٠

الفرق بين مسألة ما اذا ادعى على رجل حقا فأنكره وللمدعى
بينة غائبة فليس له ملازمته ولا مطالبته بالكفيل ، ومسألة
مالو حضر خصمه الى باب الحاكم والحاكم مشغول كان
له ملازمته الى أن يفرغ ٨٣١

الفرق بين ما اذا شهد شاهدان عند الحاكم بحكم قد حكم هو به
وبين ما اذا شهدا عنده بحكم حكم به غيره ٨٣٢

الفرق بين نقض الحكم عند مخالفته للكتاب والسنة ، وبين عدم
اعادة الصلاة عند تيقن الخطأ فى جهة القبلة بعد الاجتهاد
فيها ٨٣٣

الفرق بين عدم سماع القاضى لشهادة الصبي والعبد ، وسماع
شهادة الفاسق ثم ردها ٨٣٤

الفرق - فى مسألة ما اذا تحمل البصير شهادة ثم عمى - بين مالو
تحملها على الاسم والنسب ومالو تحملها على العين ٨٣٥

الصفحة

- ٨٣٥ الفرق بين الحلف والشهادة فيما يجوز الحلف فيه دون الشهادة
- ٨٣٦ الفرق بين الجرح والتعديل
الفرق بين توبة من أخرج القذف مخرج الشهادة ، وتوبة من
أخرجه مخرج السب ٨٣٩
- الفرق بين تحمل الفرع شهادة عن شاهد الأصل ، وتحمل الشهادة
بسماع اقرار رجل لآخر بحق ٨٣٩
- الفرق فيما اذا ثبت عدالة الشاهدين عند الحاكم ثم ثبت
فسقهما ، بين مالو ثبت ذلك قبل الحكم ، ومالو كان
بعد الحكم
الفرق فيما اذا حكم الحاكم بشهادة شاهدين ثم بانا عبيدين أو
كافرين ونقض الحكم ، بين مالو كان المحكوم به اتلافا
كالقتل ، ومالو كان مالا ٨٤٢
- الفرق فيما اذا ادعى العبد على مولاه العتق وأنكره المولى ،
بين عدم تغليظ اليمين على المولى ان قلت قيمته عن
النصاب ، وتغليظها على العبد بكل حال عند نكول المولى ٨٤٤
- الفرق بين وجوب حلف الوثنى بالله لا باللات والعزى وان
اعتقد تعظيمهما ، وبين تغليظ اليمين على اليهودى بحلفه
داخل الكنيسة ٨٤٤
- الفرق بين يمين المدعى عند الحاكم ، ويمين المدعى عليه عنده .
الفرق - فى مسألة ما اذا مات رجل وخلف ورثة وادعوا على
رجل حقا من جهة الميت وأقاموا عليه شاهدا واحدا ،
وحلف البعض دون البعض - بين مالو كان ذلك الحق
دينا ، ومالو كان دارا أو ثوبا ، من حيث مشاركة من
لم يحلف للحالفين ٨٤٨

الصفحة

- الفرق فيما لو أقام الدعوى بشاهد ويمين ، بين مالو كان ذلك
 ٨٤٩ في دعوى سرقة ، ومالو كان دعوى قتل
 الفرق - في مسألة ماذا رمى سهمها الى رجل فأصابه ونفذ الى
 ٨٥١ غيره وماتا - بين الاثبات للثاني والاثبات للأول
 الفرق بين مسألة مالو كان في يد رجل جارية فادعى آخر أنها
 أم و لده وأقام عليه شاهدا وحلف معه ، ومسألة مالو
 كان في يد رجل عبد وادعى عليه آخر أنه عبده وأعتقه
 وأنه غصب العبد على نفسه واسترقه وأقام عليه شاهدا
 ٨٥٢ وحلف معه
 الفرق بين مسألة ماذا مات رجل وخلف دارا وثلاث بنين
 وورثة غيرهم وادعى البنون أن أباهم وقفها عليهم
 وأنكره الباكون من الورثة ، ومسألة ماذا مات رجل
 وخلف ثلاث بنين لاغير وادعوا على أجنبي دارا في يده
 أن أباهم وقفها عليهم وأنه غصبهم ، من حيث ثبوت
 ٨٥٦ الحكم فيهما بشاهد ويمين
 الفرق فيما اذا ادعى عينا في يد رجل وذكر انها له ولفلان
 الغائب وأقام عليه البينة ، بين مالو كان فلان أجنبيا
 ٨٥٧ من المدعى ، ومالو كان أخاه
 الفرق بين ماذا شهد شاهدان أن فلانا قذف فلانا غدوة وشهد
 آخرا أن قذفه عشية ، وبين مالو شهد كلا من البينتين
 ٨٦١ بالقتل
 الفرق بين ماذا شهد شاهدان أن فلانا باع هذا العبد من زيد
 غدوة بألف ، وشهد آخرا أنه باعه منه بألفين في ذلك
 ٨٦٢ الوقت ، ومالو لم يكن العبد معينا

الصفحة

- الفرق بين مسألة ما إذا مات مسلم في أول رمضان وخلف ابنين أحدهما مجمع على إسلامه في شعبان والآخر مختلف في وقت إسلامه ، فقال المجمع على إسلامه : أسلم أخى في رمضان فالتركة لى ، وقال الآخر : بل في شعبان فالتركة بيننا فان القول قول المجمع على إسلامه ، وبين مسألة مالو قد ملفوفا في كساء واختلفوا في حياته حيث كان القول قول الجاني ٨٦٣
- الفرق - في مسألة الحرى إذا أسلم في دار الحرب وهاجر إلينا وادعى نسب لقيط في دار الإسلام وكان معتق قوم - بين مالو ادعاه ابنا ، ومالو ادعاه أخا ٨٦٩

الفروق فى كتاب العتق والتدبير

- الفرق بين مسألة من أوصى بعتق عبد بعينه ومات وامتنع الوارث من اعتاقه مدة ثم أعتقه ، ومسألة مالو أوصى برقة عبد لرجل ثم مات الموصى واكتسب العبد مالا قبل تنفيذ الوصية فيه ٨٧١
- الفرق بين ما إذا أعتق نصيبه من عبده وهو موسر ، ومالو أوصى بعتق شقص من عبده فأعتق عنه بعد موته ٨٧٣
- الفرق - في مسألة العبد بين ثلاثة أنفس شهد اثنان منهما على الثالث أنه أعتق نصيبه منه - بين مالو كان المشهود عليه موسرا ، ومالو كان معسرا ، من حيث قبول الشهادة ... ٨٧٦
- الفرق في مسألة العبد بين شريكين نصفين ، قيمة كل نصف منه عشرة ، فجاء رجل يملك عشرة دنانير لاغير فقال : أعتق نصيبك عنى على عشرة - بين ما إذا استدعى العتق بالعشرة بعينها ، ومالو كان في الذمة ٨٧٧

الصفحة

- الفرق بين مسألة مالو دبر أمة فأتت بولد من زوج أو زنا
فانه يتبعها ، ومسألة ولد المكاتبه اذا عجزت نفسها
٨٨٠ يرق برقها
- الفرق بين دعوى العبد التدبير على سيده وأنكره السيد ،
٨٨٢ ودعوى ذلك على ورثة السيد
- الفرق بين ما اذا كاتب عبده على نجمين يحل كل شهر نجم عند
انقضائه ، ومالو قال : على انك اذا أديت النجم الأول
٨٨٣ فأنت حر
- الفرق بين مالو كاتب على دينار يحل عند انقضاء الشهر وخدمة
شهر تبتدىء بها بعده ، وما اذا كان العمل موصوفا في
٨٨٤ الذمة
- الفرق بين قوله : كاتبتك على خدمة شهرين من وقتى هذا ،
وبين قوله : كاتبتك على خدمة شهر من وقتى هذا فاذا
٨٨٥ انقضى يحصل لى من العمل كذا
- الفرق بين مكاتبه بعض عبده ، والوصية بمكاتبه عبده ثم يموت
٨٨٦ ولم يحتمله الثلث فيكاتب بعضه
- الفرق فى العبد بين رجلين نصفين بين ما اذا باعاه من رجل بألف
على أن يكون الثلث لأحدهما ، والثلاثان للآخر ، وما اذا
٨٨٨ كاتبا على اختلاف العوض
- الفرق بين الايتاء فى الكتابة والمتعة للمفوضة
٨٨٩
- الفرق بين قتل السيد مكاتبه وقطعه لطرفه
٨٩٠
- الفرق بين مسألة بيع المكاتب شيئا بشرط الخيار ، ثم يموت ،
فيقوم السيد مقامه ، ومسألة موت المكاتب فى مدة خيار
٨٩٠ المجلس فان البيع يلزم

الصفحة

- الفرق بين جواز زواج المكاتب باذن السيد ، وعدم صحة هبته
 ٨٩٢ لما في يده باذنه
- الفرق بين قطع المكاتب لطرف سيده ، وقطعه لطرف أجنبي
 ٨٩٣ الفرق - في مسألة ما اذا كان للمكاتب عبد فجنى العبد عليه
 جناية توجب المال - بين مالو كان العبد ممن يجوز بيعه
 ٨٩٥ في غير الجناية ، ومالو لم يكن كذلك
- الفرق - في مسألة المكاتب اذا حل عليه النجم وقد جن ولم
 يجد الحاكم له مالا وحكم بالفسخ ثم أفاق - بين مالو
 وجد له مال ، وبين مالو قامت البينة على أنه كان قد
 ٨٩٥ أدى وعتق
- الفرق بين موت السيد وموت المكاتب ، من حيث بطلان الكتابة
 ٨٩٦
- الفرق بين جناية أم الولد ، وجناية العبد القن
 ٨٩٧
- الفرق بين قتل أم الولد لمولاها ، وقتل المدبر مولاها
 ٨٩٧

فهرس القواعد والضوابط الفقهية

الصفحة

١٥١	لا يعرف ماء طاهر في اناء نجس الا في مسألتين
١٥٣	لا يسقط الترتيب في الوضوء الا في مسألتين
	ليس جنب يمنع من الصلاة والطواف ولا يمنع من قراءة القرآن
١٦٩	ولا اللبث في المسجد الا واحدا
١٧٠	لا وضوء يبيح النفل دون الفرض الا في مسألة
١٧١	ليس محدث يصح تيممه للفرض دون النفل الا واحدا
	ليس من يصح احرامه بصلاة الفرض ولا يصح بالنفل الا في حق
١٧١	من عدم الماء والتراب
١٧٣	كل حيض يحرم فيه الطلاق الا في مسألة
	ليس من يمنع من الصلاة بحكم الحيض ولا يمنع الزوج من وطئها
١٧٤	الا واحدة
	كل من انقطع حيضها لم تستبح شيئا مهما حرمه الحيض قبل
١٧٤	الاغتسال الا شيئين
١٧٦	انقطاع الدم اذا أباح الصلاة أباح الوطء الا في مسألة واحدة
	من زال عقله بسبب مباح لا يقضى ما يفوته من الصلوات في
٢٢٧	حال زوال عقله الا واحدا
	من لا تجب عليه الجمعة لا تنعقد به الجمعة الا المريض والصحيح
	الذى في طريقه الى الجامع مطر أو وحل ، ومن تجب عليه
٢٠١	تنعقد به الا اثنين
٢٢٣	ليس عبد مسلم لا يجب اخراج الفطرة عنه الا في ثلاث مسائل .
	لا يجوز اخراج الفطرة من جنسين الا في العبد بين الشريكين اذا
٢٣٥	اختلف قوتهما على قول أبي اسحاق

الصفحة

- ٢٤٩ من لزمه صوم بالنذر فأفطر فيه لزمه القضاء الا في مسألة
- ٢٦١ من وجب عليه الاحرام بنسك وتركه لزمه القضاء الا في مسألة
- ٢٦٩ من أتى بأفعال العمرة سقطت عنه عمرة اسلامه الا في مسألتين
ليس في الدماء المنذورة في الحرم مايجزىء ذبحه في غيره الا
- ٢٩٢ الهدى المعين اذا عطب
كل دم يتعلق بالاحرام يجب اراقته في الحرم الا دم المحصر في
- ٢٩٣ الحل
كل من تصرف بالشراء الفاسد كان كالغاصب اذا تصرف في
- ٣١٥ المغصوب الا في ثلاثة أشياء
اذا اشترى شيئاً وقبضه وتلف في يده ثم اطلع على عيب كان
- ٣٢٠ به ، رجع بالارش الا في الصرف
كل ماجاز بيعه ضمن بالاتلاف الا العبد المرتد
- ٣٢٥ كل عين يجوز بيعها يجوز رهنها الا العبد المعلق عتقه بصفة اذا
- ٣٤١ كان محل الدين
كل عين لايجوز بيعها - كأم الولد والوقف - لايجوز رهنها الا
- ٣٤٣ الأمة
كل حق يجوز أخذ الرهن عليه يجوز أخذ الضمان عليه وكل
- ٣٤٤ حق لايجوز أخذ الرهن عليه لايجوز أخذ الضمان عليه .
- ٣٨٧ كل دين مستقر ثابت في الذمة تجوز الحوالة عليه الا الابل
تجوز الاستنابة في العبادات المالية ولاتجوز في العبادات البدنية
- ٤٠٤ الا في ركعتي المقام
من صح تصرفه في شيء تدخله النيابة صحت وكالته فيه الا في
- ٤٠٥ ثلاث مسائل
اذا كان له مال في ذمة غيره صح اقراره به لغيره الا في ثلاث
- ٤١٧ مسائل

الصفحة

٤٣٤ العارية مضمونة الا في مسألتين
٤٧٩ لا تجوز المخابرة الا في مسألة واحدة
٤٩٨ الزيادة المتصلة تتبع الأصل الا في الصداق
٥٠٠ الجارية الضائعة كالعبد الضائع الا في شيء واحد
	كل من ضمن الوديعة بالاتلاف ضمنها بالتفريط في الحفظ الا
٥١٤ الصبي
٥١٦	كل ايجاب يفتقر الى القبول لا يجوز قبوله بعد الموت الا الوصية
٥٣٥ كل من اشترى أباه يعتق عليه الا في مسألتين
٥٤٥	كل أمة حبل مملوكة تعتق ومعها ولدها الا في مسألة واحدة
٥٤٧ يورث بالقربة من الطرفين الا في أربع مسائل
٥٤٧ يورث بالنكاح من الطرفين الا في مسألة واحدة
٥٤٧ يورث بالولاء من طرف واحد ، وقد يتفق من الطرفين
٥٧٢ لا يملك المسلم تزويج الكافرة الا في ثلاث مسائل
٥٧٥ لا ينقذ نكاح لم يحضره أربعة ذكور الا في ثلاث مسائل
	كل من وطئ أمة بغير ملك يمين وهو يعلم أنها أمة انعقد ولده
٥٧٩ رقيقا الا في مسألة
	كل امرأة تدعى عنه زوجها تسمع دعواها الا الأمة اذا كان
٥٨٦ زوجها حرا
	كل امرأة يعلق الزوج طلاقها بصفة يجوز لها أن تحاكمه في
٥٨٦ وجود تلك الصفة الا
٥٩٦ لا يسقط المهر في النكاح رأسا الا في ثلاث مسائل
	كل من علق الطلاق بصفة لم يقع طلاقه من غير وجود الصفة
٦٣٢ الا في مسائل
٦٥٩ كل رجعية تجوز مراجعتها في عدتها الا واحدة

الصفحة

٦٧١	كل حنث في يمين تتعلق به الكفارة الا في مسألة واحدة
٦٩٢	لا يجب قذف الزوجة الا في مسألة واحدة
	من تزوجت في عدتها ودخل بها الزوج وفرق بينهما فانها تتم
	بقية عدة الأولى ولا تعتد عن الثاني أولا الا في مسألة
٧٠٢	واحدة
	كل استبراء يحرم الوطء فانه يحرم اللمس بشهوة الا استبراء
٧٠٤	السيبة
٧٠٩	يفارق الرضاع النسب في مسائل
٧٢٣	لا يسقط التكافؤ في القصاص الا في ثلاث مسائل
	من ملك العفو عن القصاص في النفس ملك العفو على المال الا
٧٢٥	في أربع مسائل
	من ملك العفو عن القصاص في نفس على مال استحق بالعفو
٧٢٧	جميع الدية الا في ثلاث مسائل
	عليه القصاص في النفس اذا فات بموته وله تركة انتقل جميع
٧٢٩	الدية الى تركته الا في مسألتين
	كل ولى في القصاص اذا عفا وثبت له المال كان المال له دون
٧٣٠	غيره الا في مسألة واحدة
	كسر العظم يوجب الحكومة الا في ثلاثة مسائل فانه يجب فيها
٧٥٠	أرش مقدر
	كل قتل مضمون بأحد بدليه مضمون بالكفارة وكل قتل غير
٧٦٢	مضمون ينظر
٧٩١	لا يجوز للامام أن يدفع مالا الى المشركين الا في مسألتين
٨٢٧	يجوز للحاكم التقليد في ثلاث مسائل

الصفحة

كل ما جاز للانسان أن يشهد به جاز أن يحلف عليه الا في	
مواضع	٨٣٥
كل حر يقبل خبره يقبل شهادته الا واحد	٨٣٨
لا يشهد شاهد الفرع على شاهد الأصل الا بأحد ثلاثة أشياء	٨٤٦
اذا توجهت اليمين على المدعى عليه ونكل لم يحكم عليه	
بالنكول ولكن ترد اليمين على المدعى الا في مسائل	٨٤٦
من ضمن الشخص ضمن طرفه الا في مسألة	٨٩٠
ليس أم ولد يمنع السيد من وطئها من غير تعلق حق الزوج	
بها الا في مسألتين	٨٩٨

فهرس موضوعات الكتاب

الصفحة

كتاب الطهارة

- المسألة الأولى : اذا قطع النية في أثناء طهارته لم يبطل فعله منها ١٤٥
- المسألة الثانية : لا تبطل الصلاة بعد الفراغ منها بنية الابطال ... ١٤٨
- المسألة الثالثة : الماء القليل اذا تغير بالنجاسة وأضيف اليه من الماء مازال تغيره به ، ينظر ١٤٩
- المسألة الرابعة : من استنجى بنجس أعاد ١٥٠
- المسألة الخامسة : لا يعرف ماء طاهر في اناء نجس الا في مسألتين ١٥١
- حكم البئر يتمعط فيه شعر فأرة ١٥٢
- المسألة السادسة : لا يسقط الترتيب في الوضوء الا في مسألتين .. ١٥٣
- المسألة السابعة : اذا تحرى بين انائين وتوضأ بأحدهما ثم تغير اجتهداه في صلاة أخرى ١٥٥
- المسألة الثامنة : اذا أحدث أحداثا كثيرة وتطهر ونوى رفع حدث واحد ١٥٨
- اذا نوى المحدث بطهارته استباحة صلاة بعينها دون غيرها ١٥٩
- المسألة التاسعة : اذا تطهر وصلى الظهر ثم أحدث وتطهر وصلى العصر ثم تيقن أنه كان قد نسي مسح الرأس من إحدى الطهارتين ١٥٩
- نية التجديد هل ترفع الحدث؟ ١٦٠
- حكم التابع عند الشافعية ١٦١
- المسألة العاشرة : مس ذكر الخنثى هل ينقض الوضوء؟ ١٦١
- حكم مس فرج الخنثى ١٦٢
- اذا مس أحد الخنثيين فرج صاحبه والآخر ذكر صاحبه ١٦٢

الصفحة

- ١٦٣ المسألة الحادية عشر : هل يجب تحليل الأصابع في التيمم
 المسألة الثانية عشر : من ترك صلاة من صلاتين لا يعرف عينها
 ١٦٤ أعداهما
 المسألة الثالثة عشر : من ترك صلاتين من يومين ولم يعرف هل
 ١٦٦ هما من جنس واحد أم مختلفان
 المسألة الرابعة عشر : اذا لم يجد الماء ووجد ثلجا صلبا لا يقدر
 ١٦٧ على اذابته
 ١٦٨ المسألة الخامسة عشر : الجنب اذا عدم الماء وصلى لا يعيد
 المسألة السادسة عشر : ليس جنب يمنع من الصلاة والطواف
 ولا يمنع من قراءة القرآن ولا من اللبث في المسجد
 ١٦٩ الا واحدا
 المسألة السابعة عشر : لا وضوء يبيح النفل دون الفرض الا في
 ١٧٠ مسألة
 المسألة الثامنة عشر : ليس محدث يصح تيممه للفرض دون النفل
 ١٧١ الا واحدا
 المسألة التاسعة عشر : ليس من يصح احرامه بصلاة الفرض
 ١٧١ ولا يصح بالنفل الا في حق من عدم الماء والتراب
 المسألة العشرون : الناسى للماء في رحله اذا صلى بالتيمم أعاد
 ١٧٢ في أصح القولين
 المسألة الحادية والعشرون : كل حيض يحرم فيه الطلاق الا في
 ١٧٣ مسألة
 المسألة الثانية والعشرون : كل من انقطع حيضها لم تستبح شيئا
 ١٧٤ مما حرمه الحيض قبل الاغتسال الا شيئين

الصفحة

- المسألة الثالثة والعشرون : ليس يمنع من الصلاة بحكم الحيض
 ١٧٤ ولا يمنع الزوج من وطئها الا واحدة
 المسألة الرابعة والعشرون : انقطاع الدم اذا أباح الصلاة أباح
 ١٧٥ الوطء الا في مسألة واحدة
 المسألة الخامسة والعشرون : كل صلاة تفوت في زمان الحيض
 ١٧٦ لاتقضى الا في مسألة واحدة
 المسألة السادسة والعشرون : اذا رأت المبتدأة خمسة أيام دما
 ١٧٧ أحمر وخمسة أيام دما أسود ثم أحمر
 المسألة السابعة والعشرون : اذا قالت الناسية كنت أحيض
 ١٧٩ خمسة أيام من الشهر ولا أعرف وقتها

كتاب الصلاة

- المسألة الأولى : من زال عقله بسبب مباح لا يقضى ما يفوته من
 ١٨١ الصلوات في حال زوال عقله الا واحدا
 المسألة الثانية : يقبل قول المؤذن في دخول وقت الصلاة في
 ١٨٢ الصحو دون الغيم
 المسألة الثالثة : أصحاب الأعذار اذا زال عذرهم في وقت
 ١٨٣ العصر لزمهم الظهر
 المسألة الرابعة : من جمع بين صلاتين لم يؤذن للثانية
 ١٨٤ المسألة الخامسة : من صلى الى جهة بالاجتهاد فدخل عليه وقت
 صلاة أخرى أعاد الاجتهاد لها
 ١٨٥ المسألة السادسة : جماعة عراة مع أحدهم سترة وهو يعبرها
 يلزمهم انتظارها جماعة في سفينة ليس فيها الا موقف
 ١٨٦ واحد
 ١٨٧ المسألة السابعة: من صلى على سجادة فرأى في موضع سجوده دما

الصفحة

- المسألة الثامنة : لا يجوز ترك القبلة في النوافل الا فيما يكثر
ويتكرر ١٨٨
- المسألة التاسعة : من أحرم بصلاة ثم شك هل نوى لها أم لا ؟ ١٨٩
- المسألة العاشرة : اذا شرع المصلى في القراءة فعجز عن القيام قعد
المسألة الحادية عشر : امام صلى يقوم صلاة يجهر فيها فلحن في
آخر الفاتحة ١٩٠
- المسألة الثانية عشر : اذا نوى المصلى قطع صلاته بطلت وان لم
يقطعها ١٩١
- المسألة الثالثة عشر : يجب الترتيب في القراءة ولا يجب في التشهد
في أصح الوجهين ١٩٢
- المسألة الرابعة عشر : من كرر ركنا من أركان الصلاة عامدا
بطلت صلاته ١٩٣
- المسألة الخامسة عشر : من فاتته صلاة ليل فقضاها نهارا لم يجهر
المسألة السادسة عشر : من جلس للتشهد الأخير ثم شك هل
سها في صلاته أم لا ؟ ١٥
- المسألة السابعة عشر : مأموم صلى على يمين الامام أو على يساره
ثم شك هل كان محاذيا له أو كان تقدمه الى القبلة نظر
المسألة الثامنة عشر : اذا قال لأتمته ان صليت مكشوفة الرأس
ركعتين فأنت حرة ١٩٧
- المسألة التاسعة عشر : اذا صلى رجلان واعتقد كل واحد منهما
أنه امام ١٩٨
- المسألة العشرون : اذا أدرك الامام راكعا وكبر للافتتاح لم ينحن
للكوع ١٩٩
- المسألة الحادية والعشرون : امام صلى الظهر خمسا ساهيا ودخل
معه رجل في الخامسة ٢٠٠

الصفحة

- إذا قام الامام في الجمعة الى ثلاثة ساهيا فدخل معه مأمووم في
 ٢٠٠ هذه الحالة
- المسألة الثانية والعشرون : من لا تجب عليه الجمعة لاتنقذ به
 ٢٠١ الجمعة الا المريض
- المسألة الثالثة والعشرون : من أدرك ركعة من الجمعة صلى
 ٢٠٢ الباقي منفردا
- المسألة الرابعة والعشرون : لاتدرك الجمعة الا بادراك ركعة كاملة
 ٢٠٢ المسألة الخامسة والعشرون : اذا قلنا يجوز الاستخلاف لم يجوز
- للامام بعد الفراغ من الجمعة
 ٢٠٣ المسألة السادسة والعشرون : لايسن غسل الجمعة لمن لا يريد
- حضورها
 ٢٠٤ المسألة السابعة والعشرون : اذا سافر وقد بقى من وقت الصلاة
- بقدر مايؤدى فيه أربع ركعات
 ٢٠٤ المسألة الثامنة والعشرون : مسافر أحرم بالصلاة بنية القصر
- فصلى أربعاً ساهيا
 ٢٠٥ المسألة التاسعة والعشرون : صلاة الخوف بطائفتين والعدو في
- غير جهة القبلة
 ٢٠٦ صلاة الخوف والعدو في جهة القبلة
-
 ٢٠٧ المسألة الثلاثون : اذا فرقهم الامام في صلاة الخوف أربع فرق
- المسألة احدى والثلاثون : اذا صلى في شدة الخوف راكباً ثم
 ٢٠٨
 ٢١٠ أمن نزل وبني مالم يستدبر القبلة
-
 ٢١١ المسألة الثانية والثلاثون : اذا أدرك المأمووم التكبير الاولى مع
- الامام في صلاة الجنائز تحمل عنه القراءة
 ٢١١ المسألة الثالثة والثلاثون : اذا مات رجل وقد ابتلع لؤلؤة هل
- يشق جوفه لأجلها
 ٢١٢

الصفحة

- المسألة الرابعة والثلاثون : اذا دفن في كفن مغصوب واستهلك
 ٢١٣ لم ينبش
- كتاب الزكاة وقسم الصدقات
- المسألة الأولى : اذا غصب نصابا سائئة وعلفها سقطت الزكاة فيها
 ٢١٤
 المسألة الثانية : من وجب عليه في الابل فرض ولم يجد سن
 ٢١٥ الفرض
- المسألة الثالثة : نصاب ذكور من الغنم بجزء فيه فرض ذكر ولا يجد
 ٢١٧ ذكور من الابل
- المسألة الرابعة : اذا ملك أربعين شاة في المحرم وأربعين في صفر
 ٢١٨ وأربعين في ربيع الأول
- المسألة الخامسة : أربعون شاة بين رجلين ولأحدهما بيلد آخر
 ٢٢١ أربعون
- المسألة السادسة : اذا رهن نصابا قبل الحول فحال الحول في يد
 ٢٢٣ المرتهن
- المسألة السابعة : اذا اشترى نصابا سائئة واطلع على عيب بها قبل
 ٢٢٤ الحول ردها
- من اشترى عبيدين صفقة واحدة ثم تلف أحد العبدین وباعه
 ٢٢٥ ووجد بالباقي عيبا
- المسألة الثامنة : اذا ملك نصابا من الحلى وقلنا لازكاة فيه
 المسألة التاسعة : اذا كان معه ثمرة تعلق بها الوجوب فسرق
 ٢٢٨ شيء منها
- المسألة العاشرة : اذا خرصت الثمرة عليه فأتلف الأجنبي شيئا
 ٢٢٩ منها ضمن قيمتها

الصفحة

- المسألة الحادية عشر : اذا انعقد الحول على مائتي درهم ونذر
 ٢٣٠ المالك أن يتصدق
- المسألة الثانية عشر : اذا أخرج الأب الفطرة عن ولده الغني نظر
 ٢٣٢ المسألة الثالثة عشر : ليس عبد مسلم لاتبج اخراج الفطرة عنه
- ٢٣٣ الا في ثلاث مسائل
- المسألة الرابعة عشر : لا يجوز اخراج الفطرة من جنسين
 ٢٣٥ المسألة الخامسة عشر : لا يجوز اخراج نصفى شاتين عن شاة في
- ٢٣٦ الزكاة
- ٢٣٧ حكم اخراج نصفى رقبتين في الكفارة
- المسألة السادسة عشر : اذا كان له مالان حاضر وغائب ، فأخرج
 ٢٣٨ مالا وقال
- المسألة السابعة عشر : اذا كان له قريب فأخرج مالا وقال ان
 ٢٣٨ كان مات قريبا فهذا زكاة ارثى منه
- المسألة الثامنة عشر : اذا عجل الزكاة وشرط التعجيل فارتد
 ٢٣٩ الفقير أو مات
- ٢٤١ من أقرض حيوانا من النصاب لازكاة في المقرض
- المسألة التاسعة عشر : اذا دفع الزكاة الى شخص بالفقر فبان غنيا
 ٢٤٢ وكان قد شرط أنها زكاة
- المسألة العشرون : اذا دفع الزكاة الى شخص فبان أنه عبد أو
 ٢٤٣ كافر أو من ذوى القربى
- المسألة احدى والعشرون : على من تجب أجرة الكيال والوزان
 ٢٤٤ في دفع الصدقات
- المسألة الثانية والعشرون : اذا دفع الى الغازى سهمه فغزا
 ٢٤٥ واستفضل منه شيء لم يردده

الصفحة

كتاب الصوم

- ٢٤٧ المسألة الأولى : اذا نذر أن يصوم يوم قدوم فلان لم ينقصد نذره
المسألة الثانية : اذا نذر صوم يوم بعينه أو صلاة في وقت بعينه
٢٤٨ لم يجز أداؤه قبله
المسألة الثالثة : من لزمه صوم بالنذر فأفطر فيه لزمه القضاء
٢٤٩ الا في مسألة
المسألة الرابعة : اذا وطئ زوجته في نهار رمضان ففيه ثلاثة
٢٥٠ أقوال
المسألة الخامسة : ولو كان له زوجتان مسلمة وذمية فوطئهما في
٢٥١ يوم واحد يلزمه كفارة
المسألة السادسة : اذا تكرر منه الوطء في يوم من رمضان لم
٢٥٢ يلزمه للثاني كفارة
المسألة السابعة : اذا أكل في نهار رمضان واعتقد أنه صار مفطرا
٢٥٣ به ثم أكل
المسألة الثامنة : لا تكره القبلة للصائم اذا لم تحرك القبلة شهوته
٢٥٥ المسألة التاسعة : اذا قدم المسافر في النهار أو برىء فيه المريض
من المرض وقد أكلا
٢٥٦ المسألة العاشرة : اذا نذرت المرأة الاعتكاف باذن الزوج أو
العبد باذن السيد فهل لهما منعهما من التلبس به
٢٥٨ واخراجهما منه بعد التلبس ؟
المسألة الحادية عشر : هل يجوز أن يخرج من الاعتكاف لأداء
٢٥٩ شهادة قد تعينت عليه ؟
المسألة الثانية عشر : يبطل الاعتكاف بالسكر ولا يبطل بالردة في
٢٥٩ أصح القولين

الصفحة

كتاب الحج

- المسألة الأولى : من وجب عليه الاحرام بنسك وتركه لزمه
 ٢٦١ القضاء الا في مسألة
- المسألة الثانية : اذا احتاج الى النكاح ووجد من المال ما لا يكفي
 ٢٦٢ للنكاح والحج
- المسألة الثالثة : يجوز تقديم الاحرام على ميقات المكان . ولا يجوز
 ٢٦٣ تقديم الاحرام على ميقات الزمان
- المسألة الرابعة : اذا عدم المتمتع الهدى في موضعه جاز له أن
 ٢٦٤ ينتقل الى الصوم
- المسألة الخامسة : اذا رجع المتمتع الى أهله قبل أن يصوم العشر
 ٢٦٦ صامها وكانت الثلاثة قضاء
- المسألة السادسة : اذا أحرم بنسك وأشكل عليه بماذا أحرم فانه
 ٢٦٧ يلزمه أن ينوى فعل القران
- المسألة السابعة : من أتى بأفعال العمرة سقطت عنه عمرة اسلامه
 ٢٦٩ الا في مسألتين
- المسألة الثامنة : رجل أمر رجلا بحلق شعر محرم وهو مكره أو
 ٢٧٠ نائم لم يضمنه
- المسألة التاسعة : اذا نزل شعر المحرم من رأسه الى عينه فقطعه
 ٢٧١ لم يضمن
- المسألة العاشرة : اذا قتل المحرم صيدا للآدمي ضمنه بالجزاء لله
 ٢٧٢ تعالى وبالقيمة للآدمي
- المسألة الحادية عشر : اذا قتل المحرم صيدا ثم قتل بعده صيدا
 ٢٧٣ لزمه لكل صيد جزاء
- المسألة الثانية عشر : اذا حبس الحلال طائرا في الحل وله فرخ
 ٢٧٥ في الحرم فمات الطائر في الحل

الصفحة

- المسألة الثالثة عشر : اذا قتل الحلال صيدا بعضه في الحل وبعضه
 ٢٧٦ في الحرم ففيه ثلاثة أوجه
- المسألة الرابعة عشر : اذا أرسل كلبا في الحل على صيد في الحل
 ٢٧٧ فدخل الصيد الحرم وتبعه الكلب فأصابه
- المسألة الخامسة عشر : اذا أرسل المحرم كلبا على صيد فأصابه
 ٢٧٨ وكان الكلب غير معلم لم يضمنه
- المسألة السادسة عشر : ولو أن رجلا أغرى كلبا بآدمى فقتله
 ٢٧٩ لم يضمنه بحال
- المسألة السابعة عشر : ولو أن رجلا أغرى كلبا لغيره بآدمى
 ٢٧٩ فعقر أو خرق ثيابه ضمنه
- المسألة الثامنة عشر : اذا رمى المحرم صيدا بسهم فأصابه وسقط
 ٢٨٠ الصيد على صيد آخر وماتا نظر
- المسألة التاسعة عشر : اذا أخطأ المحرم في العدد فوقف بعرفة
 ٢٨١ في اليوم العاشر
- المسألة العشرون : المحصر اذا أراد أن يتحلل ولم يجد الهدى .
 ٢٨٢ المسألة الواحدة والعشرون : اذا أحصر المحرم في الحج والوقت
- واسع لم ينكشف العدو فيه
 ٢٨٣ المسألة الثانية والعشرون : اذا باع عبدا محرما صح ، وينظر فان
- كان المشتري عالما باحرام العبد
 ٢٨٤ المسألة الثالثة والعشرون : العبد اذا أحرم باذن السيد وارتكب
- محظورا من محظوراته اختص بضمانه
 ٢٨٥ المسألة الرابعة والعشرون : لا يجوز الاستئجار لحجة التطوع في
- أصح القولين
 ٢٨٦ المسألة الخامسة والعشرون : اذا أفسد الأجير الحج بالجماع
- انقلب اليه وينظر
 ٢٨٨

الصفحة

- المسألة السادسة والعشرون : اذا استأجر رجلين ليحج أحدهما
عنه حجة الاسلام والآخر حجة النذر في سنة واحدة لم
يجز في أحد الوجهين ٢٨٩
- المسألة السابعة والعشرون : اذا استأجر رجلا ليحج عنه فاعتمر
أو ليعتمر عنه فحج لم يستحق الأجرة ٢٩٠
- المسألة الثامنة والعشرون : اذا نذر هديا بعينه وأتلفه ضمنه ... ٢٩١
- المسألة التاسعة والعشرون : اذا نذر هديا وأطلق ففيه وجهان ٢٩١
- المسألة الثلاثون : ليس في الدماء المنذورة في الحرم ما يجزىء
ذبحه في غيره الا الهدى المعين ٢٩٢
- المسألة الواحدة والثلاثون : كل دم يتعلق بالاحرام يجب اراقته
في الحرم الا دم المحصر في الحل ٢٩٣
- المسألة الثانية والثلاثون : اذا قلع شجرة من الحرم وغرسها
في الحل فأتلفها متلف ضمنها المتلف ٢٩٣

كتاب البيع

- المسألة الأولى : اذا باع جارية بشرط الخيار لهما ، كان للبائع
وطؤها في المدة دون المشتري ٢٩٥
- المسألة الثانية : اذا باع جارية بعبد بشرط الخيار لهما كان لكل
واحد منهما عتق ماباعه في المدة ٢٩٨
- المسألة الثالثة : اذا قال أحد شريكي العبد ان بعث نصيبى منه
فهو حر ٢٩٩
- المسألة الرابعة : الصفقة اذا اشتملت على عقدين مختلفي الأحكام
كالبيع والاجارة ٣٠٢
- المسألة الخامسة : اذا اشترى عبدا وزالت يده قبل التسليم نظر :
فان كان بآفة سماوية ٣٠٣

الصفحة

- المسألة السادسة : العبد الجاني هل يجوز بيعه ورهنه وهبته؟ ينظر ٣٠٤
- المسألة السابعة : عبد أخذ المال في المحاربة وقدر عليه قبل
- التوبة هل يجوز بيعه ، ينظر ٣٠٦
- المسألة الثامنة : اذا قال بعتك هذه الشاة الحامل وحملها ، بنى
- على أن الحمل هل له حكم؟ أم لا ٣٠٧
- المسألة التاسعة : اذا قال بعتك هذه الصبرة كل قفيز منها
- بدرهم صح ٣٠٩
- المسألة العاشرة : اذا قال بعتك هذا الثوب بعشرة على أنه عشرة
- أذرع فخرج تسعة أذرع صح البيع ٣١١
- المسألة الحادية عشر : اذا قال بعتك هذا السمن كل منا بدرهم
- على أن تزنه بظرفه ٣١٢
- المسألة الثانية عشر : اذا قال بع هذه السلعة من فلان على أن
- الثمن على لم يصح ٣١٢
- المسألة الثالثة عشر : اذا اشترى جارية بكرا بشراء فاسد فوطئها
- لزمه مهر مثلها ٣١٢
- المسألة الرابعة عشر : اذا وطئ جارية بشراء فاسد وماتت في
- الولادة ضمن قيمتها ٣١٤
- المسألة الخامسة عشر : كل من تصرف بالشراء الفاسد كان
- كالغاصب اذا تصرف في المفصوب ٣١٥
- المسألة السادسة عشر : اذا باع دينارا مغشوا بدينار مغشوش لم يجوز
- المسألة السابعة عشر : اذا تصارف رجلان وتقابضا ووجد أحدهما
- بما قبضه عيبا ، نظر ٣١٧
- المسألة الثامنة عشر : كل من ملك الجملة بعقد اذا وجد ببعضها
- عيبا فانه يملك الباقي بجميع الثمن ٣٢٠

الصفحة

- المسألة التاسعة عشر : اذا اشترى شيئاً وقبضه وتلف في يده ثم
 ٣٢٠ اطلع على عيب كان به
- المسألة العشرون : اذا كان له نخل عليها ثمرة فباع أحدهما
 ٣٢١ واحتاج النخل أو الثمرة
- المسألة احدى والعشرون : اذا اشترى جارية وكانت معتدة عن
 ٣٢٣ طلاق أو عن وفاة كان له ردها به
- المسألة الثانية والعشرون : اذا اشترى حيواناً حائلاً فحبلت في
 ٣٢٣ يده ووضعت ثم علم بعيب بها هل له ردها
- المسألة الثالثة والعشرون : اذا اشترى عبداً فأبق ثم اطلع على
 ٣٢٥ عيب به هل له أن يرجع بالارش
- المسألة الرابعة والعشرون : كل ما جاز بيعه ضمن بالاتلاف الا
 ٣٢٥ العبد المرتد فانه يصح بيعه
- المسألة الخامسة والعشرون : اذا قال بعتك هذه الجارية ، وقال
 ٣٢٧ المدعى عليه بل زوجتنيها
- المسألة السادسة والعشرون : اذا اشترى ثوباً وقبضه ثم جاء
 ٣٣٠ بثوب معيب وقال هو الذى اشتريته
- المسألة السابعة والعشرون : اذا اشترى طعاماً وقبضه ثم عاد
 ٣٣٢ المشتري وقال هو دون حقى نظر
- المسألة الثامنة والعشرون : اذا أسلم في طعام نقى فأحضره وفيه
 ٣٣٣ الزوان أو عقد التبن لم يلزمه قبوله
- المسألة التاسعة والعشرون : هل يجوز اسلام الحيوان في الحيوان
 ٣٣٤ المسألة الثلاثون : اذا أحضر المسلم فيه انقص من الشروط نظر
- ٣٣٥ اذا أحضر المسلم فيه أكمل من الشروط
- ٣٣٦

الصفحة

كتاب الرهن

- المسألة الأولى : اذا كان له أمانة في يد غيره فرهنها عنده صح
 ٣٣٨ وحصل فيه القبض
- المسألة الثانية : اذا مات المرتهن قبل قبض الرهن لم ينفسخ
 ٣٤٠ الرهن في أصح القولين
- المسألة الثالثة : كل عين يجوز بيعها يجوز رهنها الا العبد المعلق
 ٣٤١ عتقه بصفة
- كل عين لا يجوز بيعها - كأم الولد والوقف - لا يجوز رهنها
 ٣٤٣ الا الأمة
- المسألة الرابعة : كل حق يجوز أخذ الرهن عليه يجوز أخذ
 الضمان عليه وكل حق لا يجوز أخذ الرهن عليه لا يجوز
 ٣٤٤ أخذ الضمان عليه
- المسألة الخامسة : لا يجوز أخذ الرهن على الأعيان المضمونة
 ٣٤٥ بالغصب أو بالعارية
- المسألة السادسة : اذا باعه بشرط الرهن فرهن عنده عبدا مرتدا
 ٣٤٦ ولم يعلم المرتهن بردته
- المسألة السابعة : اذا رهن عينا على دين مؤجل وقال ان وفيتك
 ٣٤٧ في المحل والا فالرهن لك
- المسألة الثامنة : اذا رهن رهنا ولم يشترط كونه عند المرتهن أو
 ٣٤٨ عند عدل نظر
- المسألة التاسعة : اذا ادعى العدل دفع الثمن
 ٣٤٩
- المسألة العاشرة : اذا باع العدل الرهن ونسبه الى الراهن وقبض
 ٣٥٠ ثمنه ودفعه الى المرتهن

الصفحة

- المسألة الحادية عشر : اذا وطىء المرتهن الجارية المرهونة باذن
 ٣٥١ الراهن لم يلزمه المهر فى أصح القولين
- المسألة الثانية عشر : اذا أعتق الجارية المرهونة لم ينفذ عتقه فى
 ٣٥٢ أحد الأقوال بحال
- المسألة الثالثة عشر : اذا رهن عبدا وأقبضه ثم أقر الراهن أنه
 ٣٥٣ كان قد جنى قبل الرهن
- المسألة الرابعة عشر : اذا جنى العبد المرهون أو غير المرهون على
 ٣٥٥ سيده عمدا كان له أن يقتص منه
- المسألة الخامسة عشر : اذا جنى العبد المرهون على عبد آخر
 ٣٥٦ لسيده مرهون نظر
- المسألة السادسة عشر : اذا رهن بهيمة أنثى وأراد أن يتزى عليها
 ٣٥٨ فحلا نظر
- المسألة السابعة عشر : اذا رهن عصيرا وأقبضه ووجد خمرا ثم
 ٣٥٨ اختلفا
- المسألة الثامنة عشر : اذا كان لرجل عبد فحضر رجلان وادعى
 ٣٦١ كل واحد منهما أنه رهنه عنده
- المسألة التاسعة عشر : واذا كان فى يد رجل وديعة فادعاها
 ٣٦٣ رجلان وذكر كل واحد منهما أن جميعها له
- المسألة العشرون : اذا بيعت أمة فى الرهن وأعتقها المشتري
 ٣٦٤ فتزوجت وولدت ابنين فشهدا

كتاب التفليس

- المسألة الأولى : اذا ادعى الافلاس وأقام عليه بينة فهل لمن له
 ٣٦٦ الدين أن يحلفه

الصفحة

- المسألة الثانية : اذا أفلس المشتري بالثمن وحجر عليه الحاكم
 ٣٦٧ كان للبائع أن يرجع في عين ماله
 ٣٦٨ المسألة الثالثة : اذا وجد البائع عين ماله في يد المفلس ناقصا نظر
 المسألة الرابعة : اذا وجد البائع عين ماله زائدا ، نظر فان كانت
 ٣٦٩ الزيادة
 المسألة الخامسة : اذا اشترى أرضا بيضاء وغرس فيها غرسا من
 ٣٧١ عنده ثم أفلس
 اذا اشترى أرضا من رجل وغراسا من رجل آخر وغرسه فيها
 ٣٧٢ ثم أفلس

كتاب الحجر

- المسألة الأولى : يصح اقتراض العبد وابتياحه بغير اذن سيده لأنه
 ٣٧٤ يثبت في ذمته
 المسألة الثانية : اذا كانت لرجل جارية ولها ولد فقال في مرض
 ٣٧٥ موته هذه الجارية استولدتها
 المسألة الثالثة : اذا بلغ الصبي مبذرا لم يدفع اليه ماله ، وكذلك
 ٣٧٨ لو بلغ فاسقا

كتاب الصلح

- المسألة الأولى : اذا ادعى دارا في يد رجلين فاعترف له أحدهما
 ٣٨٠ وأنكره الآخر ثم قال المقر له
 المسألة الثانية : ان صالحه على مسيل ماء في ملكه بعوض معلوم
 ٣٨١ وبين مقدار المسيل ولم يبين مقدار الماء
 المسألة الثالثة : اذا انتشرت أغصان شجرة من داره الى دار جاره
 ٣٨٢ كان للجار منعه عنها

الصفحة

- المسألة الرابعة : اذا تنازعا حائضا بين داريهما لم يرجح دعوى
 ٣٨٣ أحدهما بوضع جذوعه عليه
 المسألة الخامسة : اذا اختلف صاحب العلو وصاحب السفلى في
 ٣٨٥ أرض الغرفة استويا فيه

كتاب الحوالة

- المسألة الأولى : كل دين مستقر ثابت في الذمة تجوز الحوالة
 ٣٨٧ عليه الا الابل الثابتة في الذمة بالجناية
 المسألة الثانية : اذا أحوال المكاتب مولاه بمال الكتابة قبل المحل
 ٣٨٨ لم يجز وان كان بعده جاز
 المسألة الثالثة : اذا اشترى المكاتب سلعة فهل تجوز الحوالة
 ٣٨٩ عليه ؟ ينظر
 المسألة الرابعة : اذا باع سلعة بألف وأحيل البائع بثمنه أو أحوال
 ٣٨٩ البائع على المشتري بثمنه
 المسألة الخامسة : اذا قال رجل لآخر أحلتني على فلان بالألف
 ٣٩١ الذي كان لك عليه فقبضته لنفسى

كتاب الضمان

- المسألة الأولى : اذا ضمن بشرط أن يبرىء من عليه الدين ففيه
 ٣٩٣ قولان
 المسألة الثانية : هل يجوز ضمان نفقة الزوجات ؟ يبنى على
 ٣٩٤ القولين في وجوب نفقة الزوجة
 المسألة الثالثة : اذا ضمن درك المبيع أجنبي وقلنا يصح في أحد
 ٣٩٥ القولين فخرج بعض المبيع مستحقا

الصفحة

- المسألة الرابعة : اذا ضمن عن رجل ألفا ودفع الى المضمون له
 ٣٩٦ بالألف سلعة تساوى خمس مائة
 المسألة الخامسة : يصح الضمان بغير رضى المضمون عنه ولا تصح
 ٣٩٧ الكفالة بغير اذن المكفول به

كتاب الشركة

- المسألة الأولى : اذا أخرج أحدهما ألفا والآخر ألفين على أن
 ٣٩٩ يعمل صاحب الألف
 المسألة الثانية : عبد بين شريكين أذن أحدهما لصاحبه فى بيعه
 ٤٠٠ وقبض ثمنه فباع ثم ادعى
 المسألة الثالثة : اذا اشترك ثلاثة فأخرج أحدهم بغلا والآخر
 ٤٠٢ راوية واستقى الثالث بنفسه

كتاب الوكالة

- المسألة الأولى : تجوز الاستنابة فى العبادات المالية كتفرقة
 ٤٠٤ الزكوات والكفارات
 المسألة الثانية : من صح تصرفه فى شىء تدخله النيابة صحت
 ٤٠٥ وكالته فيه الا فى ثلاث مسائل
 المسألة الثالثة : اذا وكل الرجل عبد غيره باذن مولاه فى ابتياع
 ٤٠٦ نظر فان كان ابتياعه من غير مولاه
 المسألة الرابعة : اذا أوكل عبده فى بيع أو شراء ثم أعتقه بطلت
 ٤٠٧ وكالته على الأصح
 المسألة الخامسة : اذا أعطاه درهما ليشتري به طعاما فأنفقه ثم
 ٤٠٨ اشترى له من بعد الطعام بدرهم مثله

الصفحة

- المسألة السادسة : ليس للوكيل شراء المعيب بمطلق الوكالة
 ٤١٠ وللمضارب ذلك
 المسألة السابعة : اذا دفع اليه دينارا ليشتري له به سلعة ففعل
 ٤١٠ وخرج الدينار معيبا
 المسألة الثامنة : اذا شهد الوكيل بعد العزل فيما كان وكيلاً
 ٤١٢ فيه نظر
 المسألة التاسعة : اذا وكل رجلاً في استيفاء حق فذكر أنه قد
 ٤١٢ استوفاه وسلمه الى الموكل
 المسألة العاشرة : اذا دفع اليه ثوباً لبيعهه ويقبض ثمنه وجعل
 ٤١٤ له جعلاً

كتاب الاقرار

- المسألة الأولى : يصح الاقرار بالمجهول ويرجع في تفسيره الى المقرر
 ٤١٦ ولا يصح الدعوى في المجهول
 المسألة الثانية : اذا كان له مال في ذمة غيره صح اقراره به
 ٤١٧ لغيره الا في ثلاث مسائل
 المسألة الثالثة : اذا قال على لفلان أكثر من مال فلان وعلم مبلغ
 ٤١٩ ماله وفسره بدون مبلغه قبل
 المسألة الرابعة : اذا قال على درهم ودرهم لزمه درهمان ولو
 ٤٢٠ قال على درهم فدرهم لزمه درهم واحد
 المسألة الخامسة : اذا قال على درهم بل درهمان لزمه الثاني
 ٤٢١ دون الأول
 المسألة السادسة : اذا قال : على عشرة الا واحداً لزمه تسعة ،
 ٤٢٢ ولو قال على

الصفحة

- المسألة السابعة : اذا قال : له عندى فرس عليه سرج لم يكن
٤٢٣ مقرا بالسرج
- المسألة الثامنة : اذا أقر بدرهم لم ينصرف اطلاقه الى نقد البلد
٤٢٤ فاذا فسر به بغير نقد البلد
- المسألة التاسعة : اذا شهد رجلان بعقود عبد وردت شهادتهما
٤٢٤ فاشترياه صح
- المسألة العاشرة : اذا مات رجل وخلف ابنين عاقلا ومجنونا فأقر
٤٢٦ العاقل بنسب ابن ثالث
- المسألة الحادية عشر : اذا مات رجل وخلف أخا فأقر الأخ بابن
٤٢٧ للميت ثبت نسبه
- اذا أوصى رجل لآخر بابنه فيموت الموصى له قبل القبول وله
٤٢٨ أخ فقبله
- المسألة الثانية عشر : اذا مات رجل وخلف بنتا فأقرت البنت
٤٣٠ بأخ للميت فهل يثبت نسبه أم لا ؟
- المسألة الثالثة عشر : اذا خلف أخا وزوجة فأقرت الزوجة بابن
٤٣١ للميت وأنكره الأخ لم يثبت نسبه
- المسألة الرابعة عشر : اذا قال لفلان على عشر دراهم غير درهم
٤٣٢ بضم الراء لزمه عشر دراهم
- المسألة الخامسة عشر : اذا قال لعبده متى أقرت بك لفلان فأنت
٤٣٢ حر قبله فأقر به لذلك الانسان

كتاب العارية

- المسألة الأولى : العارية مضمونة الا فى مسألتين
٤٣٤
- المسألة الثانية : اذا كانت فى يده دابة لرجل فقال مالکها أجرتك
٤٣٧ هذه الدابة وقال من هى فى يده بل أعرتنيها

الصفحة

كتاب الغصب

- المسألة الأولى : اذا غصب حنطة وأكلها بماذا يضمنها ينظر ٤٣٩
- المسألة الثانية : اذا أ تلف شيئاً من ذوات القيم نظر ٤٤٠
- المسألة الثالثة : اذا غصب حيواناً حاملاً فأسقطت جنيناً ميتاً نظر ٤٤٢
- المسألة الرابعة : اذا غصب حيواناً فزال طرف من أطرافه في يده لم يخل اما أن يكون بهيمة أو آدمياً ٤٤٣
- المسألة الخامسة : اذا غصب جارية قيمتها مائة فسمنت في يده فبلغت مائتين ثم هزلت ٤٤٥
- المسألة السادسة : اذا غصب زيتاً وأغلاه بالنار ونقص به كيله دون قيمته لزمه رده ٤٤٦
- المسألة السابعة : اذا اشترى شاة بدينار وابتلعت الشاة الدينار لم يخل اما أن يكون ٤٤٧

كتاب الشفعة

- المسألة الأولى : اذا بيع شقص من دهليز أو زقاق مشترك نظر . ٤٥١
- المسألة الثانية : اذا باع الوصى شقصاً لليتيم في شركته أو اشترى له شقصاً في شركته ٤٥٢
- المسألة الرابعة : اذا مات رجل وخلف داراً وعليه دين فبيع بعضها لقضاء دينه فلاشفعة ٤٥٥
- المسألة الخامسة : اذا كان دار سفلها لرجل وعلوها لآخرين فباع أحد الشريكين في العلو نصيبه منه ٤٥٦
- المسألة السادسة : اذا باع المريض شقصه بمحابة ومات وكان وارثه شفيحاً فيه ٤٥٧
- المسألة السابعة : اذا اشترى شقصاً بدنائير معينة فخرجت مستحقة بطل البيع ٤٥٩

الصفحة

- المسألة الثامنة : اذا باع شقصا بعوض فرده البائع بالعيب وقد
 ٤٦٠ أخذ الشفيح الشقص تعذر
 المسألة التاسعة : اذا شهد البائع على الشفيح بالعفو بعد قبض
 ٤٦١ الثمن قبل ، وان كان قبله لم يقبل

كتاب القراض والمأذون

- المسألة الأولى : اذا دفع اليه مالا وقال تصرف فيه على أن لك
 ٤٦٣ ثلث الربح
 المسألة الثانية : اذا جعل رب المال عبده مع العامل على أن
 ٤٦٤ يكون الربح بينهم أثلاثا ولم يشترط
 المسألة الثالثة : اذا دفع اليه ألفا فراضا بالنصف ثم دفع اليه
 ٤٦٥ ألفا آخر وقال أضف الثانى
 المسألة الرابعة : اذا دفع الى رجل مالا وقال اذا مت فتصرف فيه
 ٤٦٦ بالبيع والشراء ولك نصف
 المسألة الخامسة : اذا قال قارضتك سنة على أن لاتتصرف بعدها
 ٤٦٨ نظر
 المسألة السادسة : اذا باع العامل أو الوكيل مايساوى عشرة
 ٤٦٩ بخمسة وسلم وجب استرجاعه
 المسألة السابعة : اذا دفع اليه مائة دينار مضاربة فتصرف فيها
 ٤٧٠ وخسر عشرة ثم ان رب المال قبض
 المسألة الثامنة : اذا قال العامل اشتريت لهذه السلعة لنفسى
 ٤٧٣ وقال رب المال بل اشتريتها للقراض
 المسألة التاسعة : اذا قارض رجلا رجلا ومال كل واحد
 ٤٧٣ منهما ألف فاشترى بكل ألف عبدا

الصفحة

- المسألة العاشرة : هل يجوز للسيد أن يشتري من عبده المأذون
 ٤٧٥ شيئاً؟ ينظر

كتاب المساقاة والمزارعة

- المسألة الأولى : اذا ساقى رجلاً في مرض موته وزاده على أجرة
 ٤٧٦ المثل اعتبرت الزيادة من ثلثه
 المسألة الثانية : اذا كان النخل بين رجلين نصفين فساقى أحدهما
 ٤٧٧ الآخر على أن يعمل وشرط له أكثر من النصف جاز ...
 المسألة الثالثة : لا تجوز المخابرة الا في مسألة واحدة ، وهو اذا
 ٤٧٩ كان بين النخل بياض يسير لا يمكن

كتاب الاجارة والجعالة

- المسألة الأولى : اذا استأجر رجلاً ليحمله الى بلد فعلى من يكون
 ٤٨١ أجرة الدليل ينظر
 المسألة الثانية : اذا استأجر امرأة للارضاع ففيه وجهان
 ٤٨٢ المسألة الثالثة : اذا اكرت بيتاً ليطرح فيه كر حنطة فطرح فيه
 ٤٨٤ كرين نظر فان كان البيت
 المسألة الرابعة : اذا استأجر أرضاً للزراعة فزرعها وانقضت المدة
 ٤٨٥ ولم يستحصد بعد ، ينظر
 المسألة الخامسة : اذا تعدى الأجير المشترك ضمن ، وكيف
 ٤٨٦ يضمن ؟ ينظر
 المسألة السادسة : اذا قال من رد عبدي الآبق فله مائة درهم ،
 ٤٨٧ فرده عشرة أنفس اشتركوا في المائة

الصفحة

كتاب الوقف

- المسألة الأولى : لا يفتقر الوقف الى القبول ان كان على
 ٤٨٨ موصوفين لأنه لا يبطل برهم فلا يفتقر الى قبولهم
 المسألة الثانية : لا يفتقر الوقف الى القبض اذا كان على موصوفين
 ٤٨٨ وان كان على معينين بنى على القولين
 المسألة الثالثة : لا يثبت الوقف الا بشاهدين ذكرين في أحد
 ٤٨٩ القولين كالعتق
 المسألة الرابعة : الجارية الموقوفة اذا وطئها الموقوف عليه لم يحد
 ٤٩٠ للشبهة ولا مهر عليه
 المسألة الخامسة : اذا ملك نصف عبد فوقه صح ولم يسر الى
 ٤٩٢ نصيب شريكه بخلاف العتق
 المسألة السادسة : اذا قتل العبد الموقوف غيره خطأ لم يتعلق
 ٤٩٢ الارش برقبته
 المسألة السابعة : اذا وقف على فقراء بنى فلان وفيهم صبي لآمال
 ٤٩٣ له وله أب غنى ، ففيه قولان

كتاب الهبة

- المسألة الأولى : هل يجوز هبة مافى ذمة الغير من أجنبي؟ على
 ٤٩٥ وجهين كبيع مافى ذمة الغير
 المسألة الثانية : اذا وهب للصبي أبوه أو جده ولا ضرر عليه بأن
 يكون الصبي معسرا أو يكون موسرا والأب صحيح وجب
 ٤٩٦ على الولي قبوله
 المسألة الثالثة : اذا وهب للعبد شيء ففيه وجهان
 ٤٩٧ المسألة الرابعة : الزيادة الحادثة في الموهوب لا تمنع الرجوع فيه
 سواء كانت الزيادة متصلة أو منفصلة
 ٤٩٨

الصفحة

كتاب اللقطة واللقيط

- المسألة الأولى : هل يجوز التقاط العبد الضائع ؟ ينظر ٥٠٠
- المسألة الثانية : اذا أخذ لقطة وردها الى مكانها ضمنها ، واذا
أخذ المحرم صيدا ورده الى مكانه لم يضمه ٥٠١
- المسألة الثالثة : اذا وجد لقيط في دار الاسلام حكم باسلامه
فاذا بلغ وادعى كفرا يقر أهله عليه ٥٠٢
- المسألة الرابعة : اذا كانت لرجل أمتان ولكل واحدة منهما ولد
فقال أحد هذين ولدى ومات قبل البيان ٥٠٤
- المسألة الخامسة : اذا التقط صغيرا وادعى أنه عبده لم يحكم له
بالرق من غير بينة ٥٠٥
- المسألة السادسة : اذا كان في يده صغيرا ولم يعلم من أى وجهة
حصل في يده ، فادعى أنه عبده أقر ٥٠٦

كتاب الوديعة

- المسألة الأولى : اذا مات وعنده وديعة ثبتت باقراره أو بالبينه
ولم توجد في تركته ففيه وجهان ٥٠٨
- المسألة الثانية : اذا أودعه عشرة دراهم فأخرج منها درهما نظر
المسألة الثالثة : اذا قال احفظ هذه الوديعة في هذا البيت
ولاتنقلها وان خفت عليها التلف فنقلها ٥١١
- المسألة الرابعة : اذا أودعه خاتما وقال البسه في خنصر ك فلبسه
في البنصر ، نظر ٥١١
- المسألة الخامسة : اذا قال احفظ هذه الوديعة في جيبيك فحفظها
في الكم ضمن ٥١٢

الصفحة

- المسألة السادسة : اذا ادعى المودع رد الوديعة الى المالك كان
 القول قوله ٥١٣
- المسألة السابعة : كل من ضمن الوديعة بالاتلاف ضمنها بالتفريط
 في الحفظ الا الصبي فانه يضمنها ٥١٤

كتاب الوصايا

- المسألة الأولى : كل ايجاب يفتقر الى القبول لا يجوز قبوله بعد
 الموت الا الوصية ٥١٦
- المسألة الثانية : اذا أوصى له بأحد أبويه ومات الموصى له قبل
 القبول وخلف ابنا وقبله ٥١٧
- المسألة الثالثة : اذا أوصى عبده لشخص وبرقبته لآخر قومت
 الرقبة في حق صاحبها والمنفعة ٥١٨
- المسألة الرابعة : اذا أوصى بمنفعة العبد لشخص ثم أنه أعتق
 الرقبة لم تبطل الوصية في المنفعة ٥٢٠
- المسألة الخامسة : اذا أوصى لعبده بنفسه وقبل العبد الوصية
 بعد موت السيد عتق ان احتمله الثلث ٥٢٠
- المسألة السادسة : اذا أوصى بثلاث ماله لمن نصفه حر ونصفه
 عبد نظر ٥٢٢
- المسألة السابعة : اذا أوصى أن يبني من ثلثه كنيسة لعبادتهم
 لم يصح ٥٢٤
- المسألة الثامنة : اذا كانت له عين حاضرة ومال غائب فأوصى
 بالعين لرجل وهي تخرج من الثلث جاز ٥٢٥
- المسألة التاسعة : اذا قال لعبده اذا تزوجت فأنت حر ، فتزوج
 في مرضه بزيادة على مهر المثل عتق العبد ٥٢٦

الصفحة

- المسألة العاشرة : اذا أعتق جارية حاملا في مرضه ولم تخرج الأم
والحمل من الثلث عتق منهما ٥٢٧
- المسألة الحادية عشر : اذا كان له عين فأوصى بثلاثها لرجل
ومات وخرج ثلثا تلك العين مستحقة ٥٢٨
- المسألة الثانية عشر : اذا باع مريض عبدا قيمته عشرون بعشرة
ومات ولا مال له غيره ولم يجزه الورثة ٥٢٩
- المسألة الثالثة عشر : اذا اشترى في مرضه من يعتق عليه ومات
عتق من الثلث ولم يرث ٥٣٣
- المسألة الرابعة عشر : اذا ملك مائتي دينار وعبدا قيمته مائة
فأعتق العبد في مرضه صح لأنه لا يقدر ٥٣٥
- المسألة الخامسة عشر : اذا قال لعبده متى أعتق أبوك عبده فأنت
حر ، فأعتق أبوه عبده في مرضه ٥٣٦
- المسألة السادسة عشر : اذا وهب في مرضه عبد من أخيه
وللمريض ابن فأعتق الأخ العبد ثم مات الابن ٥٣٦
- المسألة السابعة عشر : اذا قال اعطوا فلانا من مالي مثل نصيب
بنتي وله بنت واحدة فالوصية بالثلث ٥٣٧
- المسألة الثامنة عشر : اذا قال اعطوه رأسا من رقيقى وله عبيد
وجوار أعطاه الوارث من يقع عليه اسم الرقيق من عبد
أو أمة ٥٣٨
- المسألة التاسعة عشر : اذا قال اعطوه كلبا من كلابى ومات
وليس له الا كلب واحد نظر ٥٣٩
- المسألة العشرون : اذا قال اعطوه شاة ومات ولا غنم له اشترى
له من التركة شاه وأعطى ٥٣٩

الصفحة

- المسألة الواحدة والعشرون : اذا أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر
 ٥٤٠ بكلب ومات ولاكلب له بنى على الوجهين
- المسألة الثانية والعشرون : اذا أوصى بجارية ووطئها وعزل عنها
 ٥٤١ لم يكن رجوعا وان لم يعزل كان رجوعا
- المسألة الثالثة والعشرون : اذا أوصى بطعام بعينه ثم خلطه
 ٥٤١ بطعام آخر نظر
- المسألة الرابعة والعشرون : اذا أوصى الى فاسق بتفرقة ثلثه لم
 ٥٤٢ يصح لأن الوصية ولاية فلم يكن الفاسق من أهلها
- المسألة الخامسة والعشرون : هل يقبل قول الوصى الأمين فيما
 ٥٤٣ يدعيه من تفرقة الثلث؟ ينظر
- المسألة السادسة والعشرون : ليس للوصى أن يوصى بمطلق
 ٥٤٣ الوصية لأنه يلى بتولية فلم يملك الوصية كالوكيل
- المسألة السابعة والعشرون : اذا أوصى لرجل بجارية وحملها
 ٥٤٥ لآخر وقبل الوصية ثم أعتق الجارية صاحبها

كتاب الفرائض

- المسألة الأولى : يورث بالقربة من الطرفين الا فى أربع مسائل
 ٥٤٧
- المسألة الثانية : ان قيل لم لم يعصب ابن المولى بنت المولى
- ٥٤٨
- المسألة الثالثة : فى جر الولاء
- ٥٤٩
- المسألة الرابعة : لو أن معتق رجل تزوج معتقة رجل آخر
 ٥٥٠ فأولدها ولدين ونفاهما باللعان
- المسألة الخامسة : اذا تزوج عبد حرة لاولاء عليها ومعتقة قوم
 ٥٥١ فأتت المعتقة بولد ثم مات هذا الولد

الصفحة

- المسألة السادسة : اذا كان لعبد بنتان حرتان في الأصل فاشترتا
 ٥٥٢ أباهما عتق عليهما
- المسألة السابعة : اذا خلف بنتا وابنى عم أحدهما أخ لأم
 ٥٥٣ وللبنت النصف والباقي بينهما نصفين
- المسألة الثامنة : اذا اجتمع في شخص سببان من أسباب الارث
 ٥٥٤ نظر
- المسألة التاسعة : اذا كانت له أربع نسوة فطلق احداهن لابعينها
 ٥٥٦ ومات قبل البيان وقف الميراث بينهما
- المسألة العاشرة : اذا ورث رجل عبيدين وأعتقهما ، فشهدا بعد
 ٥٥٩ العتق بوارث آخر
- المسألة الحادية عشر : ميت خلف سبعة عشر دينارا وترك سبع
 ٥٥٩ عشرة امرأة وارثات فأصاب كل واحدة منهن دينارا ...
- المسألة الثانية عشر : ميت خلف ورثة ذكورا واناثا وترك ست
 ٥٦٠ مائة دينار فأصاب أحد ورثته دينارا واحدا
- المسألة الثالثة عشر : أبوان وابنتان لم تقسم التركة بينهم حتى
 ٥٦١ ماتت احدى البنيتين وخلفت من خلفت
- المسألة الرابعة عشر : ميت ترك من الورثة أربعة وعشرين امرأة
 ٥٦٣ وخلف أربعة وعشرين دينارا
- المسألة الخامسة عشر : رجل دخل على مريض وقال له أوصى
 ٥٦٣ فقال بما أوصى وانما يرثني أربعة بنين
- المسألة السادسة عشر : رجل قال لابن عمه أوصى فقال بما
 ٥٦٤ أوصى وأنت ابن عمى ونصيبك من مالى عشرة دنانير ..
- المسألة السابعة عشر : امرأة ورثت أربعة أزواج واحدا بعد
 ٥٦٥ واحد وحصل معها نصف أموالهم

الصفحة

- المسألة الثامنة عشر : امرأة قالت لقوم يقسمون الميراث :
 ٥٦٥ لاتعجلوا فاني حامل فان ألد ذكرا لم يرث
 المسألة التاسعة عشر : امرأة أتت وقالت مات زوجي وأنا حامل
 ٥٦٧ منه فان ألد ذكرا كان لى الثمن

كتاب النكاح

- المسألة الأولى : اذا ادعى الرجل الزوجية على امرأة لم يسمع
 ٥٦٩ الحاكم دعواه فى أصح القولين
 المسألة الثانية : اذا طلبت الأمة التزويج وامتنع عنه السيد هل
 ٥٧٠ يجبر عليه ينظر
 المسألة الثالثة : اذا زوج أمته وخلها مع الزوج ليلا ونهارا
 ٥٧١ لزم الزوج نفقتها
 المسألة الرابعة : المجنونة هل تزوج أم لا ؟ فالجواب
 ٥٧١
 المسألة الخامسة : لايملك المسلم تزويج الكافرة الا فى ثلاث مسائل
 ٥٧٢
 المسألة السادسة : اذا كان لامرأة وليان فزوجها كل واحد منهما
 ٥٧٣ من رجل ولم يعلم السابق منهما
 المسألة السابعة : لاينعقد نكاح لم يحضره أربعة ذكور الا فى
 ٥٧٥ ثلاث مسائل
 المسألة الثامنة : اذا تزوج امرأة بشرط أن لايطأها بطل النكاح
 ٥٧٦ لأنه شرط ماينافى مقتضى النكاح
 المسألة التاسعة : اذا عقد على حرة وأمة بعقد واحد نظر
 ٥٧٦
 المسألة العاشرة : اذا أذن لعبده فى النكاح كان اذنا فى النكاح
 ٥٧٨ الصحيح كما لو أذن للوكيل فى البيع

الصفحة

- المسألة الحادية عشر : كل من وطىء أمة بغير ملك يمين وهو يعلم
 ٥٧٩ أنها أمة انعقد ولده رقيقا الا في مسألة
- المسألة الثانية عشر : هل للأب أن يتزوج جارية الابن ، ينظر
 ٥٧٩
 المسألة الثالثة عشر : اذا وطىء الأب جارية الابن وأحبها
 ٥٨٠ صارت أم ولد في أصح القولين
- المسألة الرابعة عشر : اذا أسلم الزوجان قبل الدخول وقالت
 ٥٨١ المرأة أسلم أحدهما قبل الآخر فالنكاح منفسخ
- المسألة الخامسة عشر : اذا أسلم الزوج عن وثنية أو مجوسية بعد
 ٥٨٢ الدخول فلا نفقة لهما لامتناعها عن الاسلام
- المسألة السادسة عشر : اذا أسلم عن أكثر من أربع زوجات اختار
 ٥٨٣ أربعاً منهن فان امتنع حبس الى أن يختار
- المسألة السابعة عشر : اذا أسلم أكثر من أربع نسوة وأسلمن معه
 ٥٨٤ ثم أحرم الرجل قبل الاختيار كان له أن يختار في الاحرام
- المسألة الثامنة عشر : اذا أسلم أكثر من أربع نسوة وأسلمن في
 العدة وكان قد قال بعد اسلامه كلما أسلمت واحدة من
 ٥٨٥ هؤلاء فقد فسخت نكاحها ينظر
- المسألة التاسعة عشر : اذا فسخ النكاح بالعيب وقد دخل بها
 ٥٨٥ وجب عليه مهر المثل لها
- المسألة العشرون : كل امرأة تدعى عنة زوجها تسمع دعواها
 ٥٨٦ الا الأمة اذا كان زوجها حراً
- المسألة الواحدة والعشرون : كل امرأة يعلق الزوج طلاقها
 ٥٨٦ بصفة يجوز لها أن تحاكمه الا هذه التي تقدم ذكرها
- المسألة الثانية والعشرون : اذا ضربت المدة للعنين ووطئها كرة
 ٥٨٧ ثم عن عنها لم تضرب له مدة أخرى

الصفحة

- المسألة الثالثة والعشرون : قال الشافعى رضى الله عنه اذا تزوج امرأة يظنها حرة وكان ممن يحل له نكاح الاماء
فبانت أمة لا خيار له ٥٨٨
- المسألة الرابعة والعشرون : اذا أذن لعبده أن يتزوج بحرة على صداق مائة ففعل وضمن السيد الصداق ثم باعها العبد
٥٨٩
- المسألة الخامسة والعشرون : اذا زوج أمته من ابنه وأولدها عتق الولد على الجد ولم يجب على الابن قيمته ٥٩١
- المسألة السادسة والعشرون : رجل تحت امرأتان مسلمة ويهودية فقال للمسلة أنت قد ارتددت وقال لليهودية أنت قد
أسلمت فكذبته ٥٩٢

كتاب الصداق

- المسألة الأولى : هل يجوز أن يجعل صداق زوجته رد عبدها
الآبق أم لا؟ الجواب ٥٩٤
- المسألة الثانية : اذا جعل صداقها أن يعلمها سورة معينة من القرآن وهو لا يحسن تلك السورة نظر ٥٩٥
- المسألة الثالثة : اذا جعل صداق زوجته الذمية أن يعلمها شيئا من القرآن نظر ٥٩٥
- اذا جعل صداق زوجته الذمية أن يعلمها شيئا من التوراة لم يصح ٥٩٦
- المسألة الرابعة : لا يسقط المهر فى النكاح رأسا الا فى ثلاث مسائل ٥٩٦
- المسألة الخامسة : اذا فوضت بضعها ثبت لها المطالبة بالفرض واذا فرض لها دون مهر مثلها أو فوّه نظر ٥٩٧

الصفحة

- المسألة السادسة : اذا فوض السيد بضع أمته وفرض لها مهر ثم
 ٥٩٩ عتقت أو أعتقت ثم فرض لها مهر لمن يكون المهر؟
- المسألة السابعة : اذا كان صداقها فاسدا لم يصح الابرء من
 ٥٩٩ المسمى لفساده وهل يصح ابراؤها من مهر المثل ينظر ...
- المسألة الثامنة : اذا وهبت صداقها من زوجها ثم طلقت قبل
 ٦٠٠ الدخول رجع بنصفه عليها في أصح القولين
- المسألة التاسعة : اذا فرض الصداق أجنبي لمفوضة البضع ودفعه
 ٦٠١ اليها ثم طلقها الزوج قبل الدخول
- المسألة العاشرة : اذا قضى الأب صداق زوجة ابنه ثم طلقها
 ٦٠٢ الابن قبل الدخول ينظر
- المسألة الحادية عشر : اذا أصدقها غلا حائلا فاطلعت ثم طلقها
 ٦٠٣ قبل الدخول لم يكن له أن يرجع في نصف النخل
- المسألة الثانية عشر : اذا أصدقها حيوانا حائلا وحملت ووضعت
 ٦٠٥ ثم طلقها قبل الدخول ينظر
- المسألة الثالثة عشر : اذا تزوجها على جرة خمر وجب لها مهر
 ٦٠٦ المثل وان تزوجها على جرة خل فخرجت خمرافيه قولان
- المسألة الرابعة عشر : اذا باع السيد أمته من زوجها فهل يجب
 ٦٠٦ لها المتعة على الزوج فيه ثلاثة أوجه

كتاب القسم والنشوز

- المسألة الأولى : للجديدة البكر سبع وللثيب ثلاث سواء فيه
 ٦٠٨ الحرة والأمة
- المسألة الثانية : اذا توجه الحكمان وقد زال عقل الزوجين أو
 ٦٠٩ عقل أحدهما لم يمضيا شيئا لأنهما ان كانا
- المسألة الثالثة : يجب أن يكون الحكمان حرين مسلمين عدلين
 ٦١٠

كتاب الخلع

- المسألة الأولى : اذا خالعتها بشرط الرجعة بطل الخلع في أصح
 ٦١١ القولين ولزمه رد المسمى ووقع الطلاق
 المسألة الثانية : اذا خالعتها في مرض موتها على عبد قيمته مائة
 ٦١٢ ومهر مثلها خمسون نظر
 المسألة الثالثة : اذا خالعتها على أن تكفل ولده عشر سنين وبين
 ٦١٣ مدة الرضاع من حملتها
 المسألة الرابعة : قال الشافعي : اذا خالعت المكاتبه زوجها باذن
 ٦١٥ السيد لايجوز
 المسألة الخامسة : الوكيل في الخلع اذا خالغ بما ليس بمال من
 ٦١٦ خمر أو خنزير أو خالغ على مال مجهول أو مفصوب ..
 المسألة السادسة : ان قال لها اذا أعطيتني ألفا فأنت طالق ...
 ٦١٧ وجب أن يكون الاعطاء على الفور
 المسألة السابعة : اذا قال أنت طالق على ألف وطالق وطالق
 ٦١٨ بانت على الألف بالأولى
 المسألة الثامنة : اذا قال أنت طالق طلقتين احدهما على الألف
 ٦٢٠ فقبلت وقعت الطلقتان
 المسألة التاسعة : اذا قال له أبو زوجته طلقها على ألف من
 ٦٢٠ مالها وعلى ضمانها
 المسألة العاشرة : اذا قال لزوجته خالعتك على ألف وأنكرت
 ٦٢١ حلفت وبانت وسقط العوض

كتاب الطلاق

- المسألة الأولى : المكره على الطلاق لا يقع طلاقه والمكره على
 ٦٢٣ القتل يلزمه القصاص في أصح القولين

الصفحة

- المسألة الثانية : لا يقع الطلاق بمجرد النية وإنما يقع الكناية
 ٦٢٤ باللفظ مع النية
- المسألة الثالثة : إذا كان تحت أربع نسوة فأبانهن في المرض
 ٦٢٥ وتزوج بأربع سواهن ومات
- المسألة الرابعة : إذا كان له نساء وعبيد فرأى طائرا فقال ان
 ٦٢٦ كان غرابا فنساؤه طوالق وان كان غيره فعبيده أحرار
 فطار الطائر ولم يعمل ماهو ؟
- المسألة الخامسة : إذا طلق العبد زوجته طلاق رجعية ثم أعتق في
 ٦٢٧ أثناء عدتها لم يملك عليها
- المسألة السادسة : إذا قال حامل - وقد حاضت على الحمل - أنت
 ٦٢٨ طالق للسنة بنى على القولين
- المسألة السابعة : إذا قال لامرأته أنت على حرام ولم يرد به
 ٦٢٩ تحريمها بالطلاق ولا بالظهار
- المسألة الثامنة : إذا قال لها أنت طالق مع موتى ومات لم تطلق
 ٦٢٩ المسألة التاسعة : إذا قال لها : أنت طالق في الشهر الماضي رجع
 ٦٣٠ إليه في بيانه
- المسألة العاشرة : كل من علق الطلاق بصفة لم يقع طلاقه من
 ٦٣٢ غير وجود الصفة إلا في مسائل معدودة
- المسألة الحادية عشر : إذا قال لزوجتيه إذا حضتما فأنتما طالقان
 ٦٣٣ فقالتا قد حضنا
- المسألة الثانية عشر : لو قال لأربع نسوة أيتكن لم أطأها اليوم
 ٦٣٥ فصواحباتها طوالق نظر
- المسألة الثالثة عشر : إذا كان له زوجتان حفصة وعمرة فقال
 ٦٣٦ لعمرة إذا طلقت حفصة فأنت طالق

الصفحة

- المسألة الرابعة عشر : اذا قال لزوجته اذا بدأتك بالكلام فأنت طالق وقالت هي ان بدأتك بالكلام فعبدى حر ٦٣٧
- المسألة الخامسة عشر : اذا قال لها ان ولدت ذكرا فأنت طالق طلبة واذا ولدت أنثى فأنت طالق طلقتين ٦٣٨
- المسألة السادسة عشر : اذا قال لزوجته قبل الدخول أنت طالق وطالق طلقت واحدة وبانت بها ولم تقع ٦٤٠
- المسألة السابعة عشر : اذا قال لغير المدخول بها أنت طالق طلبة ونصف طلبة طلقت واحدة ٦٤١
- المسألة الثامنة عشر : اذا تزوج الابن أمة أبيه وقال لها سيدها اذا مت فأنت حرة ٦٤٢
- المسألة التاسعة عشر : اذا قال لها أنت طالق ثلاثا ثم قال كنت نويت بقلبي الا واحدة ٦٤٣
- المسألة العشرون : اذا قال لها : ان لم أطلقك اليوم فأنت طالق اليوم ففيه وجهان ٦٤٤
- المسألة الواحدة والعشرون : اذا قال للمدخول بها أنت طالق طلبة بعدها طلبة وقعت طلقتان ٦٤٦
- المسألة الثانية والعشرون : اذا قال أنت طالق ان شاء الله لم يقع لأنه علقه على مشيئة من له مشيئة ٦٤٨
- المسألة الثالثة والعشرون : اذا قال لزوجته اذا قلت قولا ولم أقل مثله فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة أنت طالق ثلاثا ٦٤٩
- المسألة الرابعة والعشرون : اذا قال لها أنت طالق ثلاثة أنصاف طلبة وقعت طلقتان ٦٤٩
- المسألة الخامسة والعشرون : اذا قال أنت طالق نصف وثلاث سدس طلبة وقعت واحدة ٦٥٠

الصفحة

- المسألة السادسة والعشرون : اذا قال أنت طالق خمسا الا اثنين
 ٦٥٢ وقع ثلاث طلاقات
 المسألة السابعة والعشرون : اذا قال أنت طالق ثلاثا الا نصف
 ٦٥٢ طلبة أو قال طلقتين
 المسألة الثامنة والعشرون : اذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثا
 ٦٥٤ وقال لزوجته الأخرى أنت شريكها
 المسألة التاسعة والعشرون : اذا طلق زوجته الأمة ثلاثا ثم
 ٦٥٦ اشتراها ففيه وجهان

كتاب الرجعة

- المسألة الأولى : لاتصح الرجعة في رده ولا في ردها
 ٦٥٨ المسألة الثانية : تجوز الرجعة في الاحرام ولا تجوز في الردة
 ٦٥٩ المسألة الثالثة : كل رجعية تجوز مراجعتها في عدتها الا واحدة
 المسألة الرابعة : اذا وطئ الرجعية لم يحصل به الرجعية واذا
 ٦٥٩ وطئ السائي المسيية كان متملكا لها
 المسألة الخامسة : اذا تزوجت المطلقة بعد العدة ثم قال المطلق
 كنت راجعتك في عدتك وصدقته لم يقبل لحق الزوج
 ٦٦١ الثاني

كتاب الايلاء

- المسألة الأولى : اذا قال لأربع نسوة : والله لاوطئكن لم يكن
 ٦٦٣ موليا في الحال
 المسألة الثانية : اذا قال لأربع نسوة : والله لاوطئكن فماتت
 ٦٦٤ واحدة منهن بعده بطل حكم الايلاء

الصفحة

- المسألة الثالثة : اذا كانت له زوجتان فقال لاحدهما ان أصبتك
فأنت طالق - وقلنا أنه يكون موليا منها وقال للأخرى
٦٦٥ أنت شريكها نظر
- المسألة الرابعة : اذا قال لزوجته والله لاجامعتك الاجماع سوء
٦٦٦ رجع اليه
- المسألة الخامسة : اذا قال والله لأصبتك خمسة أشهر فاذا مضت
٦٦٦ فوالله لأصبتك سنة
- المسألة السادسة : اذا قال لزوجته اذا أصبتك فله على صوم
٦٦٨ هذا الشهر لم يكن موليا
- المسألة السابعة : اذا قال لزوجته ان أصبتك فعبدي حر عن
٦٦٩ ظهاري ان تطاهرت
- المسألة الثامنة : اذا وطئ المولى في مدة الايلاء أو بعدها لزمه
٦٧١ الكفارة في أصح القولين
- المسألة التاسعة : اذا انقضت مدة الايلاء وعفت المرأة عن
٦٧٢ المطالبة بالفيئة أو بالطلاق
- المسألة العاشرة : اذا وقف المولى وفاء اليها بعد المدة تخلص من
الايلاء وان طلقها تخلص من المطالبة ولم يتخلص من
٦٧٣ حكم الايلاء

كتاب الظهار

- المسألة الأولى : اذا قال لزوجته ان تطاهرت من فلانة الأجنبية
٦٧٤ فأنت على كظهر أُمى
- المسألة الثانية : اذا ألى من المظاهر منها احتسب عليه المدة من
٦٧٥ حين الايلاء

الصفحة

- المسألة الثالثة : اذا كرر الظهار في زوجته لم يخل اما أن يكون
 ٦٧٧ بألفاظ متصلة أو متفرقة
- المسألة الرابعة : يجزى في الكفارة عتق رقبة صغيرة ولا يجزىء
 ٦٧٩ في الغرة عن الجنين الا من له سبع سنين
- المسألة الخامسة : هل يجزىء في الكفارة مقطوع الخنصر والبنصر
 ٦٨٠ معا
- المسألة السادسة : هل يجزىء في الكفارة مقطوع أنملة واحدة ..
 ٦٨٠ المسألة السابعة : هل يجزىء في الكفارة مقطوع الأظفالتين من
 ٦٨١ اصبع واحدة
- المسألة الثامنة : هل يجوز العتق عن الميت ينظر
 ٦٨٢ المسألة التاسعة : اذا دفع ستين مدا من الطعام في الكفارة الى
 ٦٨٣ ثلاثين مسكينا أجزأه ثلاثون مدا
- المسألة العاشرة : اذا دفع الكفارة من وجبت عليه الى من ظاهره
 ٦٨٤ الفقر فبان أنه كان غنيا لم يجزئه

كتاب اللعان

- المسألة الأولى : اذا نفى الولد في اللعان لزمه أن يقول هذا
 ٦٨٦ الولد من الزنا وليس مني
- المسألة الثانية : اذا قذف زوجته الحامل ولاعنها ولم يذكر النسب
 ٦٨٧ في لعانه كان له أن ينفي الولد
- المسألة الثالثة : اذا لاعن الزوج عن الحمل فوضعت ولدا ثم
 وضعت ولدا آخر له دون ستة أشهر انتفى عنه الولد
 ٦٨٧ الثاني بلعانه كالأول

الصفحة

- المسألة الرابعة : اذا لاعن الزوج عن الحمل فوضعت ولدا ثم
 ٦٨٨ وضعت ولدا آخر لسته أشهر فصاعدا
 المسألة الخامسة : اذا قال لزوجته : يا زانية أنت طالق ثلاثا كان
 ٦٨٩ له أن يلاعن
 المسألة السادسة : اذا قال أجنبي لابن ملاعنة لست بابن فلان ولم
 ٦٩٠ يكن استلحقه الأب رجع اليه
 المسألة السابعة : اذا وجب عليه التعزير بقذف عبد ومات العبد
 ٦٩١ قبل الاستيفاء ففيه وجهان
 المسألة الثامنة : لا يجب قذف الزوجة الا في مسألة واحدة وهي
 ٦٩٢ المسألة التاسعة : اذا شهد الابنان على الأب أنه قذف ضرة أمهما
 ٦٩٢ نظر
 المسألة العاشرة : من حد في قذف محصن ثم قذفه ثانيا بذلك
 ٦٩٣ الزنا لم يحد فيه ثانيا
 المسألة الحادية عشر : اذا زنت المقدوفة أو وطئت وطأ حراما
 ٦٩٥ سقطت حصانتها ولم يجب الحد على القاذف

كتاب العدد

- المسألة الأولى : اذا طلق زوجته قبل أن يبتدأها الدم ثم ابتدأها
 فهل تعتد بالطهر الذي سبق ابتداء حيضها قرء؟ على
 ٦٩٧ وجهين
 المسألة الثانية : اذا اعتدت الآيسة بالأشهر ثم عاودها الدم نظر
 ٦٩٨ المسألة الثالثة : اذا أتت المطلقة بولد لأربع سنين من حين
 ٦٩٩ الطلاق لحق بالمطلق
 المسألة الرابعة : المطلقة البائن هل يجب على المطلق نفقتها في
 ٦٩٩ عدتها ينظر

الصفحة

- المسألة الخامسة : اذا طلق الزوج في بيته وأفلس قدمت المرأة
 ٧٠١ بسكنها على سائر الغرماء
- المسألة السادسة : قال الشافعى : اذا طلقها الزوج فسكنت دارا
 ٧٠١ لها بملك بكراء لم ترجع بها
- المسألة السابعة : اذا تزوجت في عدتها ودخل بها الزوج وفرق
 ٧٠٣ بينهما فانها تتم بقية العدة للأول
- المسألة الثامنة : اذا وطئ مطلقته الرجعية ولم تحمل من وطئه
 ٧٠٣ تداخلت العدتان
- المسألة التاسعة : كل استبراء يحرم الوطء فانه يحرم اللمس
 ٧٠٤ بشهوة الا استبراء المسيية
- المسألة العاشرة : من اشترى جارية هل له تزويجها قبل الاستبراء
 ٧٠٥ المسألة الحادية عشر : من ملك جارية هل له أن يستبرئها قبل
- ٧٠٦ القبض
- المسألة الثانية عشر : اذا اشترى العبد المأذون أمة واستبرأها ثم
 ٧٠٦ أخذها السيد منه هل يحتاج الى استبراء آخر؟ ينظر

كتاب الرضاع

- المسألة الأولى : تحرم المرضعة والفحل على الطفل وتحرم عليه
 ٧٠٨ أمهما وأبوهما وأولادهما وأخوالهما
- ٧٠٩ المسألة الثانية : يفارق الرضاع النسب في مسائل
- المسألة الثالثة : اذا شكت هل أرضعت الخامسة في الحولين أو
 ٧١١ بعدها لم يثبت التحريم في أحد الوجهين
- المسألة الرابعة : اذا تزوج صغيرة فأرضعتها امرأة أخيه خمس
 ٧١١ رضعات نظر

الصفحة

- المسألة الخامسة : اذا كانت له زوجتان صغيرتان فأرضعتهما
 ٧١٢ أجنبية نظر
- المسألة السادسة : اذا كانت لرجل خمس بنات أرضعت كل
 ٧١٣ واحدة منهن مولودا رضعة صار المولود ولد ولد الرجل
- المسألة السابعة : اذا كانت له ثلاث زوجات كبيرتان وصغيرة
 فأرضعتهما كل واحد من الكبيرتين أربع رضعات ثم
 حلبتا لبنهما في اناء واحد وأوجرتاهما معا انفسخ نكاح
 ٧١٤ الجميع
- المسألة الثامنة : اذا كانت له زوجتان كبيرة وصغيرة وأبان
 ٧١٥ الكبيرة بالطلاق ثم أرضعت الكبيرة الصغيرة
- المسألة التاسعة : اذا شهدت المرضعة على الارضاع مع ثلاث
 ٧١٦ نسوة ولم تدع أجرة ثبت الرضاع

كتاب النفقات

- المسألة الأولى : يجب على الزوج تسليم الحب الى زوجته
 ٧١٨ ولا يلزمه طحنه ولا خيظه
- المسألة الثانية : من نصفه حر ونصفه رقيق اذا كانت له زوجة
 كان له نصف نفقة زوجته على نفسه ويكون نفقته نفقة
 ٧١٩ المعسرين
- المسألة الثالثة : اذا رضيت زوجة المعسر المقام بلانفقة نظر
 ٧٢٠
- المسألة الرابعة : تجب نفقة القريب مع اتفاق الدينين واختلافهما
 ٧٢٠
- المسألة الخامسة : نفقة الزوجة تفارق نفقة القريب في شيئين
 ٧٢١
- المسألة السادسة : هل تجب على المكاتب نفقة ولده؟ ينظر
 ٧٢٢

الصفحة

كتاب الجنایات

- المسألة الأولى : لا يسقط التكافؤ في القصاص الا في ثلاث مسائل ٧٢٣
- المسألة الثانية : اذا قال لغيره اقتلني فقتله لزمه الدية في أصح القولين ٧٢٤
- المسألة الثالثة : من ملك العفو عن القصاص في النفس ملك العفو على المال الا في أربع مسائل ٧٢٥
- المسألة الرابعة : من ملك العفو عن القصاص في نفس على مال استحق بالعفو جميع الدية الا في ثلاث مسائل ٧٢٧
- المسألة الخامسة : من عليه القصاص في النفس اذا فات بموته وله تركة انتقل جميع الدية الى تركته ٧٢٩
- المسألة السادسة : كل ولى في القصاص اذا عفا وثبت له المال كان المال له دون غيره الا في مسألة واحدة ٧٣٠
- المسألة السابعة : اذا تعرض لقتله انسان فسكت ولم يدفع عن نفسه لم يسقط بالسكوت ضمانه ٧٣١
- المسألة الثامنة : الأجنبي اذا شارك الأب في قتل الابن وكان الأب متعينا قتل به الأجنبي ٧٣٢
- المسألة التاسعة : اذا أمر عبده الصغير أو عبده الكبير الأعجمي الذي لا يميز أو عبد غيره الأعجمي الذي لا يفرق من طاعة سيده وطاعة غيره أن يقتل رجلا فالقود على الأمر ٧٣٤
- المسألة العاشرة : اذا وكل رجلا في استيفاء القصاص وعفا الموكل عن القصاص والوكيل لا يعلم به ٧٣٥
- المسألة الحادية عشر : اخوان قتل أحدهما أباه ثم قتل الآخر أمه نظر ٧٣٦

الصفحة

- المسألة الثانية عشر : اذا أوضح رأس رجل في موضعين فأزيل
 ٧٣٧ الحاجز بينهما ينظر
- المسألة الثالثة عشر : اذا وجب له القصاص في اليمين فقال
 ٧٣٨ للمقتص منه اخرج يمينك فأخرج يساره فقطعها نظر
- المسألة الرابعة عشر : اذا جرح مسلم مسلما وارعد المجروح ثم
 ٧٣٩ أسلم ومات نظر
- المسألة الخامسة عشر : الاعتبار في وجوب القود بحال الجناية
 ٧٤٠ والاعتبار في وجوب الدية بحال الاستقرار
- المسألة السادسة عشر : اذا قطع يد رجل فقال المقطوع عفوت
 ٧٤١ عن عقلها وقودها وما يحدث منها ثم سرى الى النفس ...
- المسألة السابعة عشر : اذا قطع اصبع رجل عمدا فسرى الى
 ٧٤٣ أصبع أخرى وجب القصاص للمقطوع ودية التي سرت

كتاب الدية

- المسألة الأولى : اذا قصده رجل يطلب نفسه أو ماله فقطع
 المقصود يده حال القصد ثم ولى فتبعه وقطع رجله ثم
 ٧٤٥ قصده فقطع يده ومات
- المسألة الثانية : جنين الأمة مضمون بعشر قيمة الأم حال الجناية
 ٧٤٦
- المسألة الثالثة : اذا قطع أذنيه فذهب سمعه لزمه ديتان
 ٧٤٦
- المسألة الرابعة : اذا قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه ضمنه
 ٧٤٧ بنصف الدية
- المسألة الخامسة : اذا جنا على شفتين فشلتا لزمه كمال الدية وان
 ٧٤٨ حنى الأنف أو على أذنين فشلتا

الصفحة

- المسألة السادسة : يتقدر بدل الموضحة في الرأس والوجه
 ٧٤٩ ولا يتقدر بدل الموضحة في غيرهما
 المسألة السابعة : كسر العظم يوجب الحكومة الا في ثلاث مسائل
 ٧٥٠ فانه يجب فيها ارش مقدر
 المسألة الثامنة : اذا ضرب بطن حرية حامل وأسلمت وأسقطت
 ٧٥١ جنينا ميتا ففيه وجهان
 المسألة التاسعة : اذا تردى رجل في بئر فجذب ثانيا وجذب الثاني
 ٧٢٥ ثالثا فوقعوا وماتوا نظر
 المسألة العاشرة : اذا وجد قتيل في صحراء وليس معه الا عبده
 ٧٥٥ كان ذلك لوثا في حق العبد وثبت لوارث السيد القسامة
 المسألة الحادية عشر : اذا ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه
 ٧٥٦ وهناك لوث أقسم عليه وأخذ الدية
 المسألة الثانية عشر : اذا ادعى ولى المقتول على رجل أنه قتله
 عمدا وشركه فلان فيه ولا أعلم أن شريكه عامدا أو
 ٧٥٧ خاطيء ورجع الى فلان فأنكر ففيه وجهان
 المسألة الثالثة عشر : اذا ادعى قتل العمد مع اللوث ولم يحلف
 ٧٥٨ المدعى ردت اليمين على المدعى عليه

كتاب الكفارة

- المسألة الأولى : اذا اشترك جماعة في قتل شخص لزم كل واحد
 ٧٦١ منهم كفارة كاملة في أصح القولين
 المسألة الثانية : كل قتل مضمون بأحد بدليه مضمون بالكفارة
 ٧٦٢ وكل قتل غير مضمون ينظر

الصفحة

كتاب البغاة والمرتدين

المسألة الأولى : اذا تغلبت البغاة على بلد وأخذوا زكوات أهلها

٧٦٤ سقط فرضهم وان أخذوا الجزية وقعت موقعها

٧٦٥ المسألة الثانية : المولود بين المرتدين هل نحكم بكفره ينظر

المسألة الثالثة : الأسير في دار الحرب اذا شرب الخمر أو أكل

٧٦٦ لحم الخنزير لم نحكم بردته

كتاب الحدود

المسألة الأولى : اذا شهد أربعة على امرأة بالزنا وشهد بعدهم

٧٦٨ أربع نسوة ببيكارتها لاحد عليها

المسألة الثانية : اذا شهد أربعة على رجل بالزنا وله زوجة له

٧٦٩ منها ولد فأنكر وطئها لم يثبت بذلك حصاته

المسألة الثالثة : اذا سرق من الحرز مايساوى ثمن دينار ثم عاد

٧٧٠ وأخرج مايساوى ثمن دينار نظر

المسألة الرابعة : اذا سرق المؤجر من الدار المستأجرة نصابا قطع

به وان سرق المعير من الدار المستعارة نصابا لم يقطع به

٧٧١ في أحد الوجهين

المسألة الخامسة : اذا سرق وقفا منقولا من خيل أو سلاح بنى

٧٧٢ على القولين في الوقف

المسألة السادسة : اذا سرق بوارى المسجد أو حصر أو قناديله

لم يقطع به وان سرق باب المسجد أو تأزيه أو سواريه

٧٧٤ قطع

الصفحة

- المسألة السابعة : قال الشافعي : اذا قامت البينة على السارق
بسرقه نصاب والمسروق منه غائب لم يقطع حتى يحضر
ويدعيه ٧٧٤
- المسألة الثامنة : اذا أخذ المحارب من المال أقل من نصاب فهل
يقطع به ؟ على وجهين ٧٧٦
- المسألة التاسعة : حد الشرب أربعون ويجوز أن يبلغ ثمانون ٧٧٦
- المسألة العاشرة : اذا زاد الامام في حد الشرب على أربعين
واحدة فمات المحدود منه فقد مات من حد غير مضمون
المسألة الحادية عشر : اذا أمر الامام رجلا بصعود نخلة أو
بترول بئر فمات منه ضمنه الامام ٧٧٩
- كتاب السير والجهاد والفيء والغنائم
- المسألة الأولى : لا يجوز أن يستنيب في الجهاد حرا مسلما ويجوز
أن يستنيب فيه مشركا أو عبدا ٧٨١
- المسألة الثانية : اذا أسر المسلمون كافرا بالغا وله زوجة لم
ينفسخ نكاحها في الحال ٧٨٢
- المسألة الثالثة : اذا باع الحرى زوجته من مسلم بعد أن غلبها
على نفسها صح البيع ٧٨٣
- المسألة الرابعة : اذا دخل مسلم دار الحرب وأسر أباه واختار
تلكه لم يملكه ولم يعتق عليه ٧٨٤
- المسألة الخامسة : عبد مشرك أعتق ولحق بدار الحرب هل يجوز
استرقاقه ؟ ينظر ٧٨٤
- المسألة السادسة : ان قيل هل تعرف حرية في دار الحرب يجوز
سبيها ولا يجوز سبي حملها ٧٨٥

الصفحة

- المسألة السابعة : لا يجب الجهاد على المرأة والعبد والمراهق وان
 ٧٨٦ حضروا ولم يستحقوا لهم الكامل
 ٧٨٧ المسألة الثامنة : الأجير اذا حضر الواقعة ينظر
 المسألة التاسعة : من حضر الواقعة بغرس هرم أو صغير لم يبلغ
 ٧٨٨ حدا يمكن القتال عليه
 المسألة العاشرة : سهم ذوى القربى من الغنيمة والفىء فيه
 ٧٨٩ وجهان

كتاب الجزية

- المسألة الأولى : الجزية عوض عن الحقتن والمساكنة فهى كالأجرة
 ٧٩٠ فى الاجارة
 المسألة الثانية : اذا أذن لحربى أن يدخل دار الاسلام لتجارة جاز
 ٧٩١ وشرط عشر تجارته
 المسألة الثالثة : لا يجوز للامام أن يدفع مالا الى المشركين الا
 ٧٩١ فى مسألتين
 المسألة الرابعة : اذا خاف الامام خيانة من أهل الذمة لم يجز له
 ٧٩٢ نقض ذمتهم ذلك
 المسألة الخامسة : اذا هادن الامام قوما من الكفار فجاءتنا منهم
 ٧٩٣ امرأة مسلمة مهاجرة وجاء الزوج يطلبها لم نردها اليه ..

كتاب الصيد والذبائح

- المسألة الأولى : اذا رمى صيدا فوقع على الأرض من غير مكان
 ٧٩٦ عال ومات حل وان وقع فى الماء ومات
 ٧٩٧ المسألة الثانية : اذا ذبح شاة من قفاها وأبان رأسها نظر

الصفحة

- المسألة الثالثة : اذا أرسل رجل سهما على صيد فأصابه ونفذ
 ٧٩٨ منه الى غيره وأصابه حل الجميع
- المسألة الرابعة : اذا رمى رجلان صيدا فأصابه ومات ثم ادعى
 ٨٠٠ كل واحد منهما أنه سبق بالرمل
- المسألة الخامسة : اذا رمى رجل صيدا وأثبتته ثم رماه آخر
 ٨٠٠ فأصابه ولم يوح فأدركه الأول وذبحه حل
- المسألة السادسة : اذا جرح صيدا مملوكا جراحة نقص بها درهم
 وجرحه الآخر جراحة نقص بها درهم وقيمته عشرة
 ٨٠٢ دراهم ومات ففيه ستة أوجه

كتاب السبق والرمل

- المسألة الأولى : اذا تسابقا على الخيل على أن يكون السبق لمن
 ٨٠٧ هو أطول مدى لم يجز
- المسألة الثانية : اذا قال رجل لآخر ارم عشرة أسهم فان كانت
 ٨٠٨ اصابتك أكثر فلك دينار
- المسألة الثالثة : اذا تناضل رجلان على رشق معلوم وقرع معلوم
 فأراد أحدهما أن يزيد عدد الرشق أو عدد القرع أو
 ٨٠٩ ينقص منهما بنى على القولين في السبق
- وان تناضلا في الاصابة بأن كان الرشق عشرين والقرع خمسة
 وقد رمى كل واحد منهما عشرة واصابة أحدهما ثلاثة
 ٨١٠ واصابة الآخر أربعة
- المسألة الرابعة : اذا حصل في الشن سهمه أو سهم غيره فرمى
 ٨١١ فأصاب فوق السهم الذى فى الشن نظر

الصفحة

كتاب الأيمان

- المسألة الأولى : اذا قال أقسمت بالله وأراد به اليمين أو أطلق
 ٨١٢ انعقدت يمينه
- المسألة الثانية : اذا حلف واستثنى بالمشيئة موصولة بكلامه لم
 ٨١٣ تنعقد يمينه كما قلنا في الطلاق
- المسألة الثالثة : اذا قال لأدخلن الدار اليوم الا أن يشاء زيد .
 ٨١٤ المسألة الرابعة : اذا حلف لا يسلم على زيد فسلم على جماعة
 ٨١٥ فيهم زيد نظر
- المسألة الخامسة : اذا قال والله لا كلمت زيدا وعمرا فكلم
 ٨١٦ أحدهما لم يحنث حتى يكلمهما
- المسألة السادسة : اذا قال والله لأقضين حقلك غدا بر بقضائه
 ٨١٧ في غد وحنث بتأخيره عن غد مع القدرة
- المسألة السابعة : اذا قال لزوجته ان خرجت الا باذني أو قال
 ٨١٩ بغير اذني فأنت طالق فخرجت مرة بغير اذنه
- المسألة الثامنة : اذا حلف ليضربن عبده مائة فأخذ عرجونا فيه
 ٨٢٠ مائة شمراخ وضربه به نظر

كتاب النذر

- المسألة الأولى : اذا نذر أن يمضى الى بيت الله الحرام لزمه أن
 ٨٢٢ يمضى اليه حاجا أو معتمرا
- المسألة الثانية : اذا نذرت المرأة أن تصوم سنة متتابعة أفطرت
 في أيام حيضها وفي العيدين وأيام التشريق ولم ينقطع
 ٨٢٣ التتابع بذلك

الصفحة

- المسألة الثالثة : اذا لزمه بالنذر صوم كل خميس صام الا
 ٨٢٤ الأخمسة التي في رمضان عن رمضان
- المسألة الرابعة : اذا نذر أن يصوم يوم قدوم فلان لم ينعقد
 ٨٢٥ نذر في أصح القولين
- المسألة الخامسة : اذا لزمه صوم كل خميس بالنذر ثم لزمه
 صوم شهرين متتابعين عن كفارة أو لزمه صوم شهرين
 أولا ثم لزمه صوم كل خميس فانه يصوم الأخمسة التي
 ٨٢٦ في الشهرين عن الكفارة
- كتاب أدب القاضى والدعاوى والبيانات
- المسألة الأولى : يجوز للحاكم التقليد في ثلاث مسائل
 ٨٢٧ المسألة الثانية : اذا كتب القاضى كتابا حكما ومات الكاتب
- أو عزل نظر
 ٨٢٩ المسألة الثالثة : أرض مزروعة بين الشريكين طلب أحدهما
- قسمتها أجبر صاحبه عليها
 ٨٣٠ المسألة الرابعة : اذا ادعى على رجل حقا فأنكره وللمدعى بينة
- غائبة لم يكن ملازمته ولا مطالبته بالكفيل
 ٨٣١ المسألة الخامسة : اذا شهد شاهدان عند الحاكم بحكم قد حكم
- هو به لم يرجع الى شهادتهما في ذلك ما لم يتذكره
 ٨٣٢ المسألة السادسة : اذا بان للحاكم أنه حكم بما يخالف نص
- الكتاب والسنة أو الاجماع أو القياس الجلى أو حكم
 ٨٣٣ بذلك حاكم غيره نقض الحكم
- المسألة السابعة : اذا شهد عند القاضى صبي أو عبد لم يسمع
 ٨٣٤ شهادته ، فان شهد عنده فاسق

الصفحة

- المسألة الثامنة : اذا ادعى المريض على رجل ديناً وأقام عليه
 ٨٣٤ شاهدين هما وارثاه ففيه وجهان
- المسألة التاسعة : اذا تحمل النصير شهادة ثم عمى نظر
 ٨٣٥
- المسألة العاشرة : كل ماجاز للانسان أن يشهد به جاز أن يخلف
 ٨٣٥ عليه
- المسألة الحادية عشر : كل واحد من الجرح والتعديل لا يثبت
 ٨٣٦ الا بشاهدين
- المسألة الثانية عشر : اذا زكى الشاهد عدلان وجرحه عدلان
 ٨٣٧ ولم يعلم له حالة جرح ولا حالة تعديل
- المسألة الثالثة عشر : كل حر يقبل خبره يقبل شهادته الا واحد
 ٨٣٨
- المسألة الرابعة عشر : اذا تاب من أخرج القذف مخرج الشهادة
 ٨٣٩ قبلت شهادته في الحال من غير اصلاح العمل
- المسألة الخامسة عشر : لا يشهد شاهد الفرع على شاهد الأصل
 ٨٣٩ الا بأحد ثلاثة أشياء
- المسألة السادسة عشر : اذا ثبت عدالة الشاهدين عند الحاكم
 ٨٤٠ ثم ثبت فسقهما قبل الحكم منع الحكم
- المسألة السابعة عشر : اذا حكم الحاكم بشهادة شاهدين ثم بانا
 ٨٤٢ عبيدين أو كافرين نقض الحكم لتيقن الخطأ
- المسألة الثامنة عشر : اذا ادعى العبد على مولاه العتق وأنكر
 ٨٤٤ المولى نظر
- المسألة التاسعة عشر : اذا توجهت اليمين على الوثني أو على
 ٨٤٤ الملحد حلفا بالله تعالى
- المسألة العشرون : اذا توجهت اليمين على المدعى عليه ونكل
 رد الحاكم اليمين على المدعى من غير أن يستفسر المدعى
 ٨٤٥ عليه عن سبب نكوله

الصفحة

- المسألة الواحدة والعشرون : اذا توجهت اليمين على المدعى
عليه ونكل لم يحكم عليه بالنكول ولكن ترد اليمين على
المدعى الا في مسائل ٨٤٦
- المسألة الثانية والعشرون : اذا مات الرجل وخلف ورثة وادعوا
على رجل ديناً من جهة الميت ٨٤٨
- المسألة الثالثة والعشرون : اذا ادعى على رجل سرقة نصاب
وأقام عليه شاهداً واحداً وحلف معه وجب الغرم ٨٤٩
- المسألة الرابعة والعشرون : اذا رمى سهماً الى رجل فأصابه
ونفذ الى غيره ومات فان الثاني يثبت بشاهد ويمين ٨٥١
- المسألة الخامسة والعشرون : اذا كان في يد رجل جارية فادعى
آخر انها أم ولده ٨٥١
- المسألة السادسة والعشرون : اذا مات رجل وخلف داراً وثلاث
بنين وورثة غيرهم وادعى البنون أن أباهم وقفها عليهم
وأنكره الباكون من الورثة وشهد لهم شاهد ٨٥٣
- المسألة السابعة والعشرون : اذا مات رجل وخلف ثلاث بنين
لا غير وادعوا على أجنبي داراً في يده أن أباهم وقفها
عليهم وأنه غصبهم ٨٥٦
- المسألة الثامنة والعشرون : اذا ادعى عينا في يد رجل وذكر
أنها له ولفلان الغائب وأقام عليه البينة ، نظر ٨٥٧
- المسألة التاسعة والعشرون : اذا ادعى عينا في يد غيره انها
كانت ملكه بالأمس ... لم تسمع الدعوى ٨٥٩
- المسألة الثلاثون : اذا شهد شاهد أن فلاناً قذف فلاناً غدوة
وشهد آخر أنه قذفه عشية ٨٦١

الصفحة

- المسألة الحادية والثلاثون : اذا شهد شاهد أن فلانا باع هذا العبد من زيد غدوة بألف وشهد آخر أنه باعه منه بألفين في ذلك الوقت لم يحكم بهما ٨٦٢
- المسألة الثانية والثلاثون : اذا مات مسلم في أول رمضان وخلف ابنين أحدهما مجمع على اسلامه في شعبان والآخر مختلف في وقت اسلامه فقال المجمع على اسلامه في شعبان أسلم أخى في رمضان ٨٦٣
- المسألة الثالثة والثلاثون : اذامات رجل وخلف أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال الأبوان مات ولدنا على الكفر فتركته لنا وقال الابنان بل مات على الاسلام فتركته لنا ٨٦٤
- المسألة الرابعة والثلاثون : اذا شهد أجنبيان أنه أوصى بعق سالم وشهد وارثان أو أنه أوصى بعق الغانم ورجع عن الوصية بعق سالم نظر ٨٦٤
- المسألة الخامسة والثلاثون : عبد لرجل ادعى عليه رجل أنه ابتاعه منه وادعى العبد أن من هو في يده أعتقه ٨٦٦
- المسألة السادسة والثلاثون : حرى أسلم في دار الحرب وهاجر إلينا أو دخل دار الاسلام بأمان أو ذمة ثم أسلم وادعى نسب لقيط في دار الاسلام نظر ٨٦٩
- المسألة السابعة والثلاثون : رجل ادعى على مجهول النسب أنه عبده وأقام عليه بينة وأقام المدعى عليه بينة أنه حر فبينة الحرية أولى من وجهين ٨٦٩

الصفحة

- كتاب العتق والتدبير والاستيلاد والكتابة
- المسألة الأولى : اذا أوصى بعتق عبد بعينه ومات وامتنع الوارث من اعتاقه مدة ثم أعتقه كان ماكسبه بعد وفاة السيد وقيل العتق له ٨٧١
- المسألة الثانية : اذا أعتق عبدا في مرض موته أو أوصى بعتق عبد نفذت الوصية من الثلث ٨٧٢
- المسألة الثالثة : اذا أعتق نصيبه من عبده وهو موسر قوم عليه نصيب شريكه وعتق الجميع ٨٧٣
- المسألة الرابعة : عبد بين شريكين قال أحدهما لصاحبه اذا أعتقت نصيبك من هذا العبد فنصيبى حر فأعتق نصيبه ، نظر ٨٧٤
- المسألة الخامسة : اذا أعتق نصيبه من عبده وهو موسر لزمه نصيب شريكه ٨٧٥
- المسألة السادسة : عبد بين ثلاثة أنفس شهد اثنان منهم - وهما عدلان - على الثالث أنه أعتق نصيبه منه ، نظر ٨٧٦
- المسألة السابعة : عبد بين شريكين نصفين قيمة كل نصف عشرة فجاء رجل يملك عشرة لاغير فقال اعتق نصيبك عنى على عشرة ففعل نظر ٨٧٧
- المسألة الثامنة : عبد بين شريكين رأيا طائرا فقال أحدهما ان كان هذا الطائر غرابا فنصيبى منه حر ، وقال الآخر ان لم يكن غرابا فنصيبى منه حر ، فأشكل حالهم ٨٧٧
- المسألة التاسعة : عبد بين شريكين قال له اذا متنا فأنت حر لم يكن مدبرا ٨٧٩

الصفحة

- المسألة العاشرة : اذا دبر أمة فأنتت بولد من زوج أو زنا تبعها
 ٨٨٠ في أحد القولين كولد أم الولد
- المسألة الحادية عشر : اذا ادعى العبد التدبير على سيده وأنكره
 ٨٨٢ بنى على القولين في التدبير
- المسألة الثانية عشر : اذا كاتب عبده على نجمين يحل كل شهر
 ٨٣٣ نجم عند انقضائه صح
- المسألة الثالثة عشر : اذا كاتب عبده على مال وعمل من خدمة
 ٨٨٤ أو بناء أو خياطة نظر
- المسألة الرابعة عشر : اذا كان العوض في الكتابة كله عمل
 ٨٨٥ فقال كاتبك على خدمة شهرين من وقتي هذا بطل
- المسألة الخامسة عشر : اذا كاتبه على عرض من العروض فقال
 ٨٨٦ كاتبتك على ثوب صفته كذا وكذا لم يصح
- المسألة السادسة عشر : قال الشافعي : لا يصح أن يكاتب بعض
 ٨٨٦ عبد الا أن يكون باقيه حرا
- المسألة السابعة عشر : عبد بين رجلين نصفين باعاه من رجل
 بألف على اختلاف الثمنين بأن يكون ثلث الألف
- لأحدهما والثلاثان للآخر صح
 ٨٨٨
 المسألة الثامنة عشر : الايتاء واجب في الكتابة ووقت جوازه
- بعد الكتابة قبل العتق وبعده
 ٨٨٩
 المسألة التاسعة عشر : اذا قتل السيد مكاتبه لم يضمه وان قطع
- طرفه ضممه
 ٨٩٠
 المسألة العشرون : اذا باع المكاتب شيئا بشرط الخيار ومات قام
- السيد فيه مقامه
 ٨٩٠
 المسألة الواحدة والعشرون : ليس للسيد أن يبيع مافي ذمة
- مكاتبه على الصحيح من المذهب
 ٨٩١

الصفحة

- المسألة الثانية والعشرون : يجوز للمكاتب أن يتزوج باذن سيده
 ٨٩٢ وليس له أن يهب مافي يده باذنه في أحد القولين
- المسألة الثالثة والعشرون : اذا قطع المكاتب طرف سيده تعلق
 ٨٩٣ الارش برقبته وكان للسيد بيعه فيها
- المسألة الرابعة والعشرون : اذا كان للمكاتب عبد فجنى العبد
 عليه جناية توجب المال فهل يثبت للمكاتب عليه مال
 ٨٩٥ ينظر
- المسألة الخامسة والعشرون : المكاتب اذا حل عليه النجم وقد
 جن لم يكن للسيد أن يفسح الكتابة حتى يبحث الحاكم
 ٨٩٥ عن ماله
- المسألة السادسة والعشرون : لا يبطل الكتابة بموت السيد فيؤدي
 ٨٩٦ الى الوارث ويعتق ويبطل بموت المكاتب
- المسألة السابعة والعشرون : أم الولد اذا جنت يضمنها السيد
 ٨٩٧ بأقل الأمرين من قيمتها أو ارش الجناية
- المسألة الثامنة والعشرون : اذا قتلت أم الولد مولاه عتقت
 ٨٩٧ واذا قتل المدبر مولاه لم يعتق في أحد القولين
- المسألة التاسعة والعشرون : ليس أم ولد يمنع السيد من وطئها
 ٨٩٨ من غير تعلق حق الزوج بها الا في مسألتين

فهرس شامل لموضوعات الرسالة

الصفحة

أ

المقدمة

القسم الأول : الدراسة

الباب الأول : ترجمة المؤلف

٤ الفصل الأول : اسمه ونشأته
٦ الفصل الثاني : رحلاته العلمية
٨ الفصل الثالث : شيوخه وتلاميذه
٨ المبحث الأول : شيوخه
١٦ المبحث الثاني : تلاميذه
١٩ الفصل الرابع : مؤلفاته
٢٠ المبحث الأول : مؤلفاته في الفقه
٢٣ المبحث الثاني : مؤلفاته في الأدب
٢٥ المبحث الثالث : كتب نسبت الى الجرجاني
٢٧ الفصل الخامس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
٢٩ الفصل السادس : أثره على من بعده
٣٣ الفصل السابع : أدبه وشعره
٣٥ الفصل الثامن : وفاته رحمننا الله وإياه

الباب الثاني : دراسة عن الألفاظ

٣٨ الفصل الأول
٣٨ المبحث الأول : تعريف المعاياة
٣٩ المبحث الثاني : تعريف المعنى
٤١ المبحث الثالث : تعريف اللغز

الصفحة

٤٣	المبحث الرابع : تعريف الأحجية
٤٥	المبحث الخامس : الفرق بينها
٥٠	الفصل الثانى : الأصل فيها ونشأتها وأغراضها
٥٠	المبحث الأول : الأصل فيها
٥٤	المبحث الثانى : نشأة الألغاز الفقهية وأغراضها
٥٧	المبحث الثالث : نشأتها فى علوم اللغة والنحو والأدب
٦٠	الفصل الثالث : فائدة الألغاز وضوابط استعمالها
٦٥	الفصل الرابع : المصنفات فى الألغاز
٦٥	المبحث الأول : المصنفات فى الألغاز الفقهية
٦٥	المطلب الأول : مصنفاتها عند الحنفية
٧١	المطلب الثانى : مصنفاتها عند المالكية
٧٢	المطلب الثالث : مصنفاتها عند الشافعية
٧٩	المطلب الرابع : مصنفاتها عند الحنابلة
٨٠	المطلب الخامس : كتب أخرى فى الألغاز الفقهية
٨٢	المبحث الثانى : كتب الألغاز والأحاجى فى اللغة والنحو والأدب

الباب الثالث : دراسة عن الكتاب

٨٧	الفصل الأول : اسم الكتاب
٩٠	الفصل الثانى : نسبة الكتاب الى المؤلف
٩١	الفصل الثالث : موضوع الكتاب وعدد مسائله
٩٧	الفصل الرابع : منهج المؤلف فى الكتاب
١٠١	الفصل الخامس : تقويم الكتاب
١٠١	المبحث الأول : مزايا الكتاب وقيمه العلمية
١٠٣	المبحث الثانى : نقد الكتاب

القسم الثانى : التحقيق

١٠٨ وصف نسخ الكتاب
١٠٩ * نسخة دار الكتب المصرية (ك)
١١٠ * نسخة مكتبة طلعت (ط)
١١٢ * نسخة الخزانة العامة فى الرباط (ر)
١١٣ * النسخة المطبوعة
١٣٠ منهجى فى البحث والتحقيق
١٤٣ النص المحقق
٩٠٠ الفهارس
٩٠١ فهرس الآيات القرآنية
٩٠٣ فهرس الأحاديث النبوية والآثار
٩٠٤ فهرس الأعلام المترجم لهم الواردين فى الكتاب
 فهرس المصطلحات الفقهية والأصولية والكلمات الغريبة
٩٠٥ الواردة فى الكتاب
٩١٤ فهرس المراجع
٩٥٣ فهرس الفروق الفقهية
١٠٠٨ فهرس القواعد والضوابط الفقهية
١٠١٣ فهرس موضوعات الكتاب
١٠٧٠ فهرس شامل للرسالة